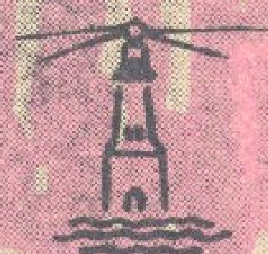
# دراسة علم الاجتماع

دكتور محمد الجوهري
دكتورة علياء شكري
دكتور محمد علي محمد
دكتور السيد محمد الحسيني



دار المعارف بمصر

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الثالث عشر

# دراسة علم الاجتماع

الدكتور محمد الجوهرى
مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة القاهرة

الدكتورة علياء شكرى
مدرسة علم الاجتماع – كلية البنات
جامعة عين شمس

الدكتور محمد على محمد
مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

الدكتور السيد محمد الحسينى
مدرس علم الاجتماع – كلية الآداب
جامعة عين شمس

الطبعة الأولى
١٩٧٤



دار المعارف بمصر

الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج. م. ع.

# مقدمة

شهدت العقود القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً فى مجال المعرفة السوسيولوجية . ولقد شمل هذا التطور مجال الاهتمام فى علم الاجتماع ، ومناهج البحث المستخدمة فيه ، وأخيراً القيمة التطبيقية التى تنطوى عليها نتائج البحوث فى هذا العلم . ولاشك أن هذا الموقف يمثل انعكاساً للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ( العالمية والمحلية ) التى شهدتها السنوات الأخيرة . إن على علم الاجتماع المعاصر أن يستجيب — وبسرعة — لمقتضيات وظروف النصف الأخير من القرن العشرين . ولعل ذلك يفسر لنا ظهور ذلك التراث الضخم من المعرفة السوسيولوجية الذى يحاول تتبع وتشخيص الظواهر والمشكلات التى يزخر بها عالمنا المعاصر .

ويمثل هذا الكتاب إستجابة إلى مطلب الإحاطة بالتيارات الجديدة ، والتطورات العالمية فى علم الاجتماع سواء من حيث أسسه أو مناهجه أو مجالات البحث فيه . لذلك فقد عمدنا إلى نقل مجموعة من المقالات أو الدراسات الأساسية . ولقد آثرنا أن تكون هذه المقالات والدراسات حديثة نسبياً وشاملة لفلسفة الميدان ، وأن تتناول موضوعها بطريقة حضارية مقارنة ؛ مما قد يسهل على دارس علم الاجتماع العربى فرصة التعرف على الظواهر والمشكلات الاجتماعية من منظور أوسع وأشمل .

ومما يجدر ذكره أن فصول هذا الكتاب تتخذ نسقاً فكرياً ، حاولنا من خلاله الربط بين أسس ومناهج علم الاجتماع من جهة ومجالات الدراسة فيه من ناحية أخرى . ونعتقد بذلك أن هذا النسق يضمن للدارس إقامة تصور شامل عن هذا العلم ابتداء من مفاهيمه الأساسية حتى معالجته للمشكلات التى يتناولها بالدراسة .

وقد خرج الكتاب فى قسمين يضمان عشرين فصلا . أما القسم الأول فيضم خمسة فصول ؛ يتناول الأول منها موضوع علم الاجتماع والمشكلات الأساسية التى يتناولها بالدراسة ، والثانى وجهة نظر علم الاجتماع حيث نجد مقارنة بين المدخل

السوسيولوجى والمداخل الأخرى التى تتبناها العلوم الاجتماعية الأخرى . وفى الفصل الثالث نجد مناقشة لأنماط التحليل السوسيولوجى والنماذج النظرية المختلفة التى يستعين بها علم الاجتماع . وفى الفصل الرابع نجد تحليلا لبعض العمليات الاجتماعية الأساسية كالامتثال والانحراف والتغير الاجتماعى . . . إلخ . وفى الفصل الخامس نجد عرضاً لأساليب البحث فى علم الاجتماع .

أما القسم الثانى فيعالج مجالات الدراسة فى علم الاجتماع . وفيه يتناول الفصل السادس الفروق الريفية الحضرية مبرزاً الأهمية النظرية والتطبيقية التى تنطوى عليها دراسة هذه الفروق . وفى الفصل السابع نجد تناولا لمشكلات المقارنة الحضارية فى ميدان علم الاجتماع الحضرى ، ثم نجد الفصل الثامن يدرس بعض المشكلات المتخصصة لمدن الدول النامية . أما الفصل التاسع فيتناول تحديد موضوع علم الاجتماع الاقتصادى من خلال عرض دقيق ومفصل لتاريخ العلم سواء فى الفكر الاقتصادى أو السوسيولوجى أو ما يرتبط بهما من ميادين . ويعرض الفصل العاشر لعلم الاجتماع الصناعى موضحاً اتجاهات النظرية والبحث فى هذا الميدان من خلال مناقشة نتائج مجموعة متنوعة من الدراسات التى أجريت فى موضوعاته المختلفة . أما الفصل الحادى عشر فيتناول علم الاجتماع العائلى من حيث موضوعاته وأهم مشكلاته المعاصرة . وفى الفصل الثانى عشر نجد تحليلا لتطور ميدان دراسة الأسرة ، فيناقش تاريخه ، ومشكلاته ، وقضاياه ، ويرسم صورة واضحة لمستقبله . أما الفصل الثالث عشر فيعرض للدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف حيث يناقش عدداً من القضايا المحورية من هذه الدراسة كالمعايير الاجتماعية والثقافة الفرعية والدور الاجتماعى . . إلخ . وفى الفصل الرابع عشر نجد تحليلا اجتماعياً لمشكلة الدراسة فى علم السكان وأهم القضايا التى ينبغى أن يوليها اهتمامه . أما الظاهرة الدينية فتمثل محوراً لاهتمامات الفصل الخامس عشر حيث يتناولها من زوايا متكاملة تجمع بين الاتجاهات المختلفة التى تطورت لدراستها ، باعتبارها ميداناً مشتركاً للدراسة بين علم الأديان المقارن وعلم الاجتماع . ويعالج الفصل السادس عشر سوسيولوجيا المعرفة مبرزاً الإسهامات التى قدمها علماء الاجتماع بعامة والذين عنوا منهم بهذا الميدان بخاصة . أما الفصل السابع عشر فقد خصص لعلم اجتماع

الفن ، حيث يناقش دور العلم الاجتماعى فى دراسة الظاهرة الفنية التى تجسم طائفة من المشاعر والانفعالات الإنسانية وتعبر عنها فى صور جمالية متعددة ، وتحلل هذه الصور من منظور ثقافى واجتماعى . وفى الفصل الثامن عشر نجد استعراضاً شاملا للنظريات الكلاسيكية المختلفة فى التغير الاجتماعى ، ثم نجد الفصل التاسع عشر يتناول عوامل التغير الاجتماعى كما حددتها النظريات المختلفة فى هذا الميدان . أما الفصل العشرون فيتناول مشكلات العلاقة بين علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية، وما يمكن أن يسهم به علم الاجتماع فى مجال التخطيط الاجتماعى .

وإنا لنرجو بذلك أن يحقق هذا الكتاب هدفه الأساسى وهو تزويد القارئ العربى بصورة صادقة تعبر عن علم الاجتماع المعاصر.

القاهرة فى أول أكتوبر ١٩٧٣ .

محمد الجوهرى      علياء شكرى
محمد على محمد      السيد الحسينى

# محتويات الكتاب

الصفحة

# القِسم الأوّل

## أسس علم الاجتماع

# الفصل الأول

## موضوع علم الاجتماع *

إن أي محاولة لوضع حدود لميدان من ميادين الفكر هي جهد عقيم لا طائل منه . فأياً كانت الحدود التي نعينها ، فإنها سوف تسقط حتماً جهود بعض الأفراد التي كان ينبغي أن تدخل ضمن هذا العلم . بيد أننا إذا وسعنا هذه الحدود بحيث ندخل هؤلاء الأفراد وأعمالهم ضمن نطاق العلم ، فإننا سوف ندرج حتماً بعض الأفراد الذين كان ينبغي استبعادهم . ثم إن الشيء الذي يبدو لنا اليوم داخلا بالتأكيد ضمن مجتمعنا العلمي الصغير ، ربما كان يمثل بالأمس أحد الجيوب البعيدة عن نطاق هذا العلم وقد يصبح في الغد ميداناً مستقلاً خارجاً عن نطاق علمنا ، يحاول أن يضع لنفسه حدوداً هو الآخر .

وبرغم كل هذه الصعاب والمشكلات ، فإننا لا يمكن أن نتوقع من دارس مبتدئ أن يدخل إلى حظيرة علم جديد لا تعريف له ولا حدود له على الإطلاق . فلو أراد أن يتحمل مسئولية كل شيء ، فإنه سوف يعجز عن أداء كل شيء ، وعن إجادة أي شيء . ولن يجد له ملاذاً سوى الهروب مذعوراً من هذا العلم . لذلك فإن تعيين حدود علم من العلوم يعتبر أمراً لازماً كل اللزوم كأساس لبدء الاشتغال بهذا العلم ، حتى ولو كان هذا التحديد مؤقتاً ، وحتى لو اتضح أنه ليس سوى موجه عام على المدى الطويل . والحقيقة أن الخطر لن يصبح داهماً إذا ما وعينا أن أي حدود نعينها ليست إلا وسيلة تعيننا على الفهم . وينبغي أن تكون تلك الحدود رداء فضفاضاً ، وليست سترة حديدية صارمة تعوق الحركة وتصيب العلم وأهله بالجمود .

---

* ترجم هذا الفصل الدكتور محمد الجوهري عن المصدر التالي :

Alex Inkeles, "The Subject Matter of Sociology", in : What is Sociology; An Introduction to the Discipline and Profession ; Foundations of Modern Sociology Series; Prentice-Hall of India Ltd., New Delhi, 1965, PP. 1-17.

**ثلاث طرق للتعريف :**

هناك ثلاث طرق رئيسية لتحديد موضوع علم الاجتماع، يمكن أن نذكرها فيما يلى :

**١ — الطريق التاريخى :**

وهنا نحاول أن نحدد الاهتمامات التقليدية الأساسية التى شغلت علم الاجتماع كعلم ، وذلك من خلال دراسة الكتابات السوسيولوجية الكلاسيكية . فنحن فى هذه الطريقة نسأل باختصار : « ما هو رأى الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ؟ » .

**٢ — الطريق الإمبيريقى :**

وهنا ندرس الأعمال السوسيولوجية المعاصرة لكى نقف على الموضوعات التى يوجه إليها العلم أكبر اهتمامه . بمعنى آخر نحن نتساءل هنا : « ماذا يفعل علماء الاجتماع المعاصرون ؟ » .

**٣ — الطريق التحليلى ( أو النظرى ) :**

ونحن هنا نقوم بتحديد موضوع واسع للعلم تحديداً تعسفياً ، ونحدد كذلك موقعه بين العلوم الأخرى . فنحن هنا نتساءل : « ما هو حكم العقل ؟ » .

الواقع أن العاطفة واحترام التراث تدعونا إلى الاستعانة بالطريقة التاريخية فى تحديد موضوعات العلم . فهذا السبيل يتيح لنا فرصة الاستفادة من حكمة الأجيال السابقة . ثم إنه ييسر لنا فهم الموضوعات التى لا يتسنى لنا فهمها دون الإحاطة بخلفيتها . ولو أننا نعرف بالطبع أن الناس يمكن أن يقرأوا نفس التاريخ ، ويفهموه بطرق مختلفة تمام الاختلاف . ليس هذا فقط بل إن المنهج التاريخى يعرضنا لخطورة أن يصاب تفكيرنا بالجمود ، حيث إن التراث قد يكون عاجزاً فى بعض الأحيان عن التصدى بشكل فعال للمشكلات التى يطرحها علينا الحاضر والمستقبل .

أما الطريقة الإمبيريقية فهى أقلها جميعاً غموضاً ، لأنها لا تتطلب منا

أساساً أكثر من نوع من أنواع الحساب والتقدير . حقيقة أن بعض ما يهتم به علماء الاجتماع المعاصرون فى دراساتهم قد يكون مجرد هوى عابر ، لا تربطه صلة وثيقة بالأعمال الهامة التى أنجزتها الأجيال السابقة من علماء الاجتماع ، أو لا يمثل سوى أمل ضعيف بالنسبة للمستقبل . وها هو عالم الاجتماع الكبير بيتريم سوروكين Pitirim Sorokin لا يرى فى التراث السوسيولوجى المعاصر سوى « بدع أو نقائص »[1] كما يرى رايت ميلز C. Wright Mills أن الدراسات السوسيولوجية المعاصرة تفتقر إلى « الخيال السوسيولوجى » [2] .

أما الأسلوب التحليلى ( النظرى ) فهو أقلها جميعاً إرهاقاً . إذ يكفى أن نضع بعض أسس التعريف القليلة ، ونصيغ عدداً أكبر قليلا من عبارات التفسير ، وبذلك ينتهى الأمر ، ونكون قد استطعنا وضع تعريف نظرى للعلم . وهو أسلوب قديم فى التعريف كان العلماء يلجأون إليه باستمرار ، منذ أن حدد معالمه لأول مرة أوجيست كونت Auguste Comte أبو علم الاجتماع . إلا أننا يجب أن ندرك أن المراسيم التى تقسم ميدان المعرفة البشرية إلى مجالات بعينها ليست لها قوة القانون ، وليست ملزمة لأحد . فالمفكرون والعلماء يسيرون حيث تقودهم ميولهم ، وهم يدرسون ما يودون أن يدرسوه عندما يريدون ذلك . فهم بطبيعتهم أشخاص لا تقف أمامهم علامات الحدود التقليدية . ولا يكترثون كثيراً بحقوق الملكية ، ولا يعيرون إهتماماً للعلاقات التى تنهى عن انتهاك الحدود . فالتعريف التعسفى لميدان من ميادين الدراسة قد يكون مرضياً من الناحية الفنية الجمالية فى أغلب الأحيان ، ولكنه لهذا السبب يكون عاجزاً بوجه عام عن توجيه ما يحدث فعلا فى نطاق هذا العلم . إنه يمكن أن يمدنا بخطة دقيقة محكمة ، ولكن البناء الواقعى للبحوث لا يلتزم بها كثيراً فى أغلب الأحيان ، بسبب عدم الالتزام الصارم بقوانين التقسيم إلى فروع ومجالات بعينها .

على أنه لا حاجة بنا إلى التعجل فى حسم القضية بإصدار حكم مسبق عليها .

---

(1) Pitirim A. Sorokin, Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences (Chicago : Regnery, 1956).

(2) C. Wright Mills, The Sociological Imagination (New York : Oxford University Press, 1959).

ذلك أن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة يمكن أن يقدم لنا شيئاً له قيمته فى فهم علم الاجتماع . ولقد تجنبت فرض تعريف مسبق لموضوع العلم ، ورأيت بدلا من هذا أن أدع هذا المفهوم الجديد يبرز بنفسه من بين مجموعة متنوعة من المواد المتصلة بهذه القضية . ولما كان المنهج الذى سنلجأ إليه فى هذه المحاولة استقرائياً ، فسوف يتطلب منا شيئاً من الصبر . فالإجابات لن تبرز أمامنا بشكل مباشر دائماً . ولكنى على يقين من أن الإجابات التى تبرز تدريجياً هى تلك الإجابات التى لا تنهار سريعاً . ثم إننى آمل ألا يعيننا هذا الأسلوب فى العرض على تحديد موضوع علم الاجتماع فحسب ، وإنما يتسنى فى ثنايا ذلك أن ننقل للقارئ شيئاً من تاريخ علم الاجتماع ، ونعطيه فكرة سريعة عن القضايا المعاصرة فى هذا العلم . وسوف تدعونا الحاجة إلى العودة إلى هذين الموضوعين كثيراً فيما بعد .

ولن أكون أميناً تماماً إذا قلت : « إننى سوف أدع الحقائق تتحدث عن نفسها » . فالحقائق يمكن فعلا أن تتحدث عن نفسها ، ولكنها لا تستطيع أن تنتقى نفسها . ولذلك حاولت واعياً أن أنتقى الحقائق دون تعصب ، وحرصت على أن أقدم تنوعاً كبيراً فى الآراء . ولا حاجة بى إلى القول ، أننى قد أبرزت وجهة نظرى الخاصة بين وجهات النظر التى عرضت لها . وهدفى من ذلك كله الوصول إلى مفهوم واسع وشامل لعلم الاجتماع . ويتطلب هذا الهدف البحث عن الموضوعات المتآلفة ونقط الالتقاء المشتركة . إلا أننى لم أبذل جهداً لإخفاء التنوع الكبير فى الآراء الموجود فعلا ، ولا إنكار الاختلاف العميق الذى غالباً ما يقسم علماء الاجتماع شيعاً وأحزاباً .

## ماذا قال الرواد المؤسسون ؟

لقد أورد الأستاذ سوروكين فى مؤلفه « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » أكثر من ألف عالم ممن يحظى إنتاجهم بأهمية تبرر معالجتهم فى عرض عام لتطور علم الاجتماع المعاصر [٣] . كما نجد أن « التاريخ والتفسير » الذى قدمه هواردبيكر

(3) Pitirim A. Sorokin, Contemporary Sociological Theories (New York : Harper, 1928).

وهارى إلمر بارنز فى كتابهما « الفكر الاجتماعى من الحكمة إلى العلم » يملأ مجلدين يقعان معاً فى١١٧٨ صفحة من القطع الكبير ، عدا الحواشى والملاحق العديدة (٤). فمن ذا الذى يستطيع — وسط هذا التيه العظيم — أن يحدد أى العلماء نجحوا فى تعريف علم الاجتماع ؟ .

هناك على أى حال أربع رجال ربما لا يختلف أى من المشتغلين بعلم الاجتماع — مهما كانت ميوله الخاصة أو نزعاته أو تعصبه — على اعتبارهم الشخصيات البارزة فى تاريخ علم الاجتماع الحديث . هؤلاء الرجال هم : أوجيست كونت ، وهربرت سبنسر ، وإميل دوركايم ، وماكس فيبر . وهم يغطون معاً القرن التاسع عشر بأكمله وأوائل القرن العشرين ، وهى الحقبة التى تشكل فيها علم الاجتماع الحديث وتحددت معالمه . كما أنهم يمثلون القوميات الرئيسية التى ازدهر فيها علم الاجتماع فى بداية عهده ، والتى بدأ يتكون فيها تراثه الحديث ، وهى فرنسا ، وإنجلترا ، وألمانيا . كما مارس كل منهم تأثيراً شخصياً عميقاً على تصورعلم الاجتماع كميدان من ميادين المعرفة . لذلك يبدو من المفيد بوجه خاص أن نعرض لآرائهم حول الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع .

أما بالنسبة لأوجيست كونت ( ١٧٩٨ — ١٨٥٧ ) — والذى أعطى لعلم الاجتماع اسمه — فقد كرس المزيد من جهده للتعبير عن آمال هذا العلم ولتأكيد دعاواه ، فاهتم بذلك أكثر من اهتمامه بتحديد موضوع العلم . وقد كان يحس أن علم الاجتماع فى أيامه يقف بالنسبة لمستقبله فى نفس الظروف التى وقف فيها يوماً علم التنجيم من علم الفلك ، ووقفت فيها الكيمياء القديمة من علم الكيمياء الحديث . وكان يرى أن انفصال علم الاجتماع عن دائرة العلوم الاجتماعية الأخرى لن يكون عملياً ومرغوباً إلا فى المستقبل البعيد . أما بالنسبة لعصره فقد كان يرى : « أنه من المستحيل التعجيل بهذا التقسيم الرئيسى » (٥) . ولذلك لا يمكننا أن نجد عنده قائمة لموضوعات أو فروع علم الاجتماع .

---

(4) Howard Becker and Harry E. Barnes, Social Thought from Lore to Science, 2nd ed. (Washington, D. C. : Harren Press, 1957).

(5) Auguste Comte (H. Martineau, trans.) , The Positive Philosophy of Auguste Comte (New York : Blanchard , 1855), P. 442.

وعلى الرغم من أن أوجيست كونت كان يرفض تحديد فروع علم الاجتماع بشكل مفصل ، فقد كان يرى أن علم الاجتماع ينقسم إلى قسمين رئيسيين هما : الاستاتيكا الاجتماعية Social Statics والديناميكا الاجتماعية Social Dynamics . وكان يعالج موضوعات العلم على هذا الأساس . ويمثل هذان المفهومان تقسيماً أساسياً لموضوع علم الاجتماع لا زال يبدو فى صور ومظاهر عديدة متباينة على إمتداد تاريخ هذا العلم وحتى يومنا هذا . وتمثل الوحدات الرئيسية للتحليل السوسيولوجي فى القسم الأول النظم الأساسية أو الوحدات التنظيمية المركبة للمجتمع ، كالاقتصاد أو الأسرة أو السياسة . ويفهم علم الاجتماع فى هذه الحالة على أنه دراسة العلاقات المتبادلة بين هذه النظم . ويقول كونت فى هذا الصدد : « يتمثل الجانب الإستاتيكى لعلم الاجتماع فى دراسة قوانين الفعل ورد الفعل التى تخضع لها مختلف أجزاء النسق الاجتماعى »[٦] .

ويستطرد كونت قائلا : « إن أجزاء المجتمع لا يمكن أن تفهم منفصلة عن بعضها كما لو كان لكل منها وجود مستقل . وعلينا بدلا من هذا أن ننظر إليها على اعتبار أنه تربط بينها علاقة متبادلة ، وأنها تكون كياناً كلياً ، يفرض علينا أن نتناولها فى علاقاتها ببعضها البعض »[٧] . وقد وصف كونت مبدأ « التفاعل الاجتماعى الشامل » هذا بأنه « الفكرة الرئيسية » فى اتجاهه برمته[٨] .

وأطلق كونت على القسم الرئيسى التالى لعلم الاجتماع اسم الديناميكا الاجتماعية . فإذا كانت الإستاتيكا هى دراسة كيفية تداخل أجزاء المجتمع وتفاعلها مع بعضها البعض ، فإن الديناميكا يجب — فى رأيه — أن تركز على مجتمعات كاملة ، وتتخذها وحدة للتحليل السوسيولوجى . والهدف من ذلك أن توضح كيف تطورت هذه المجتمعات وتغيرت عبر الزمن . ويقول كونت فى هذا الصدد « يجب أن نتذكر أن قوانين الديناميكا الاجتماعية تبدو أكثر إيضاحاً عندما ننظر إليها فى ضوء مجتمعات كبيرة »[٩] . ويبدو أن كونت كان يعتقد أنه قد إستطاع بذلك

---

(٦) المرجع السابق ، صفحة ٤٥٧ .
(٧) المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .
(٨) المرجع السابق ، ص ٤٦١ .
(٩) المرجع السابق ، ص ٤٦٦ .

حل مشكلة التغير والتطور نهائيا . فقد كان مقتنعاً أن جميع المجتمعات قد مرت ببعض مراحل التطور المحددة ، وأنها كانت تتقدم باستمرار نحو مزيد من الكمال »(١٠) .

ولا تجد هذه الأفكار كثيراً من المؤيدين فى يومنا هذا . وأقل منهم من يوافقون على أن المراحل التى حددها كونت هى بالفعل تلك المراحل التى مرت بها كافة المجتمعات ، أو يتوقع أن تمر بها . ولكن الذى يهمنا هنا على أى حال أن كونت كان يعتبر أن الدراسة المقارنة للمجتمعات بوصفها كيانات كلية تمثل موضوعاً رئيسياً من موضوعات التحليل السوسيولوجى .

أما بالنسبة لهربرت سبنسر ( ١٨٢٠ — ١٩٠٣ ) فيمثل مؤلفه « أسس علم الاجتماع » ( الواقع فى ثلاثة مجلدات ، والمنشور عام ١٨٧٧ ) أول دراسة منهجية شاملة كرسها صاحبها صراحة لاستعراض موضوعات التحليل السوسيولوجى . وقد كان سبنسر أكثر دقة من كونت بكثير فى تحديد الموضوعات أو الميادين الخاصة التى كان يرى أنه يتحتم على علم الاجتماع أن يهتم بها . وهكذا كتب فى المجلد الأول من كتابه أسس علم الاجتماع يقول :

« يتعين على علم الاجتماع أن يصف كيفية ظهور الأجيال المتتابعة من الوحدات المدروسة ، ونموها ، وإعدادها للتعاون . ولذلك يأتى موضوع تطور **الأسرة** فى المقام الأول . . . ثم يتعين على علم الاجتماع بعد ذلك أن يصف ويفسر نشأة وتطور **التنظيم السياسى** ، الذى ينظم شئون المجتمع التى تنسق بين أفعال الأفراد الذين يعيشون فى المجتمع . . . . والتى تفرض عليهم ضوابط معينة فى بعض معاملاتهم مع بعضهم البعض . . . كما يتعين عليه بالمثل أن يصف تطور **الأبنية الكنسية** ووظائفها . . . **ونسق الضوابط** الذى ينظم الأفعال الأصغر . . . كما يجب أن يدرس المراحل التى مر بها **القطاع الصناعى** فى المجتمع . . . وكذلك نمو الأبنية التنظيمية التى استطاع ذلك القطاع الصناعى أن يطورها فى داخله »(١١) .

وهكذا يتضح أن موضوع علم الاجتماع كما حدده سبنسر يتضمن عناصر

(١٠) وسنعود إلى المناقشة لهذه النظريات التطورية فى النمو الاجتماعى بشكل أكثر تفصيلا فى الفصل الثالث .

(11) Herbert Spencer, The Principles of Sociology, 3rd. ed Vol. I ( New York : D. Appelton and Company, 1910), PP. 437-440.

مألوفة لنا تماماً . وربما كان علينا أن نترجم هنا أو هناك مصطلحاً معيناً من اللغة التى كان يستخدمها سبنسر إلى لغتنا المعاصرة . فمن الواضح مثلا أنه عندما يتكلم عن « نسق الضوابط » إنما يقصد الموضوع الذى نطلق عليه فى علم الاجتماع المعاصر اسم « الضبط الاجتماعى » . وليست هناك أى صعوبة فى أن نتبين الصلة التى تربط موضوع علم الاجتماع كما يحدده علماء الاجتماع المعاصرون بالخطوط العريضة التى حددها سبنسر . فإذا تتبعنا ترتيب الموضوعات فى العبارة التى اقتبسناها من سبنسر ، وجدنا أن ميادين علم الاجتماع عنده هى : الأسرة ، السياسة ، الدين ، الضبط الاجتماعى ، الصناعة أو العمل . وقد ذكر سبنسر فضلا عن هذا صراحة الدراسة السوسيولوجية للإتحادات . والمجتمعات المحلية وتقسيم العمل ، والتباين الاجتماعى أو التدرج الاجتماعى . وعلم الاجتماع المعرفى ، وسوسيولوجيا العلم ، ودراسة الفن والجماليات . وتدلنا الدراسة غير المتحيزة لقائمة الموضوعات التى أوردها سبنسر فى كتابه « الأسس » فى ضوء الدراسات المعاصرة التى سنعرض لها فى الفصول التالية ؛ تدلنا على أن إطار الموضوعات التى يتناولها علم الاجتماع قد ظل مستقراً بشكل ملحوظ على مدى فترة طويلة من الزمن .

ولكن من المؤكد أن سبنسر لم يكن ليوافق على اقتصار علم الاجتماع على عدد من النظم كالأسرة أو العمليات كالضبط الاجتماعى . فقد أكد على التزام علم الاجتماع بدراسة علاقات التفاعل بين مختلف عناصر المجتمع ، وبيان كيفية تأثير الأجزاء على الكيان الكلى ، وتأثره بها هو الآخر . وقد لفت نظرنا إلى طائفة من الأمثلة التى توضح هذه « الآثار المتبادلة » ، نذكر منها آثار المعايير الجنسية على الحياة الأسرية ، والعلاقات بين النظم السياسية وغيرها من أشكال السلوك المنظم لحياة الناس كالدين والشعائر . كما اقترح إجراء دراسة مناظرة لتنظيم السلك الكهنوتى وغيره من صور التدرج للكشف عن كيفية « ارتباط التغيرات البنائية التى تحدث فيه بالتغيرات البنائية التى تحدث فيها » [١٢] .

كذلك ألقى سبنسر على علم الاجتماع عبئاً آخر ، وهو اعتبار المجتمع ككل وحدة التحليل بالنسبة لرجل الاجتماع . وكان يؤكد أنه على الرغم من أن

---

(١٢) المرجع السابق ، صفحة ٤٣٩ .

أجزاء المجتمع تمثل وحدات منفصلة متميزة ، إلا أنها ليست موجودة فى مواقعها هكذا عشوائياً . إذ تربط بين هذه الأجزاء « علاقة دائمة » إلى حد ما . ومثل هذه الحقيقة تجعل المجتمع – بوصفه هذا – « كياناً كلياً » له مغزى ، يمثل موضوعاً للبحث العلمى . وعلى هذا الأساس كان سبنسر يرى أن على علم الاجتماع أن يقارن « المجتمعات على اختلاف أنواعها والمجتمعات على اختلاف مراحل تطورها »[١٣] . وأكد سبنسر أنه يتعين علينا لكى نلم بأسس علم الاجتماع أن « نتناول ظواهر البناء والوظيفة كما تبدو فى المجتمعات بصفة عامة ، منفصلة قدر الإمكان عن الظواهر الخاصة التى ترجع إلى ظروف خاصة »[١٤] . وهكذا نرى أن التقسيم الرئيسى لاهتمامات البحث السوسيولوجى كما حدده كونت يبدو واضحاً كذلك فى تفكير سبنسر .

أما إميل دوركايم (١٨٥٨ – ١٩١٧) فلم يعرض تصوره لموضوع علم الاجتماع بنفس الدرجة من التفصيل التى عرضها بها سبنسر . وإن كنا نستطيع بسهولة على أى حال أن نعيد صياغة رأيه من واقع الملاحظات التى جاءت فى كتابه قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، وفى عدد من كتاباته الأخرى[١٥] .

أشار دوركايم كثيراً إلى ما كان يطلق عليه « الفروع الخاصة » لعلم الاجتماع ، وكان يحبذ صراحة إزدهار هذه الفروع ونموها على نطاق واسع . وقال فى هذا إن علم الاجتماع لا يستطيع أن يصبح علماً « إلا إذا تخلى عن دعواه الأولى فى الدراسة الشاملة للواقع الاجتماعى برمته ، وإلا إذا ميز بين مزيد من الأجزاء ، والعناصر ، والجوانب التى يمكن أن تتخذ موضوعات لمشكلات محددة » . وقد أيد دوركايم فى استعراضه لمؤلفاته ومؤلفات زملائه من علماء الاجتماع فى فرنسا ؛ أيد « طموحهم المشترك فى أن يبدأوا فى علم الاجتماع المرحلة التى أسماها كونت مرحلة التخصص »[١٦] . وقد قبل دوركايم صراحة فكرة أن علم الاجتماع يجب

---

(١٣) المرجع السابق ، صفحة ٤٤٢ .

(١٤) المرجع السابق ، صفحة ٣٧ .

(١٥) وقد تم جمع عدد من هذه المقالات فى المرجع التالى :

Kurt H. Wolff (ed.) Emile Durkheim, 1858-1917 : A Collection of Essays, with Translations anda Bibliography (Columbus : Ohio State University Press, 1960), 463 pp.

(16) Durkheim, "Sociolgy" in Wolff (ed.), Emile Durkheim, P. 380.

أن يختص بطائفة واسعة من النظم والعمليات الاجتماعية . وقد كتب على سبيل المثال يقول : « الواقع أن علم الاجتماع شأنه شأن كثير من العلوم الاجتماعية له من الفروع بقدر التنويعات الموجودة من الظواهر الاجتماعية » (١٧) .

وقد أوضح دوركايم موقفه دون أى لبس فى الإطار العام الذى حدده للأعداد الأولى من مجلة « الحولية الاجتماعية » l'Anné Sociologique التى كانت أول مجلة سوسيولوجية متخصصة . فقد قسم المجلة إلى سبعة أقسام يندرج تحت كل قسم رئيسى منها عدد من الأقسام الفرعية وقد تضمن أحد الأعداد الممثلة الأقسام الرئيسية التالية :

- علم الاجتماع العام ، ويتضمن قسما فرعياً عن الشخصية عند الفرد ، وعند الجماعة .
- علم الاجتماع الدينى .
- علم الاجتماع القانونى والأخلاقى ، ويتضمن أقساماً فرعية عن :
  - التنظيم السياسى .
  - التنظيم الاجتماعى .
  - الزواج والأسرة .
- علم الاجتماع الجنائى .
- علم الاجتماع الاقتصادى ، ويتضمن أقساماً فرعية عن :
  - قياس القيمة .
  - والجماعات المهنية .
- الديموجرافيا ، وتتضمن قسماً فرعيًّا عن المجتمعات الحضرية والريفية .
- علم الاجتماع الجمالى .

ومن الممكن تماماً أن نستخدم هذا الإطار العام ، الذى يرجع إلى عام ١٨٩٦ إذا ما أردنا إلقاء نظرة عامة على علم الاجتماع المعاصر .

(17) Emile Durkeim, De la Methode dans les Sciences (Paris : Alcan, 1902), P. 272.

وعلى الرغم من أن دوركايم قد قدم صورة عامة للنظم والعمليات الاجتماعية التي يجب على علماء الاجتماع الاهتمام بها ، إلا أنه أكد ، شأنه شأن كونت وسبنسر ، على أهمية تحليل العلاقات القائمة بين النظم ، وبعضها من ناحية ، وبينها وبين البيئة الموجودة فيها من ناحية أخرى . ويؤكد دوركايم : « إن من أبرز إسهامات علم الاجتماع الوعي بأن هناك علاقة وثيقة بين جميع الظواهر الاجتماعية المتباينة أشد التباين ، والتي تمت دراستها حتى الآن . . . وأنها توجد في حالة من الاعتماد المتبادل الكامل . » وكان يرى أن كل ظاهرة اجتماعية لابد وأن ترتبط « ببيئة اجتماعية معينة ، وبنمط محدد من أنماط المجتمعات »[١٨] ، وكان يرى أن عدم مراعاة ذلك يعني ترك الظواهر الاجتماعية ، كظواهر الدين والقانون ، والأفكار الأخلاقية ، والاقتصاد « معلقة في فراغ » . وكان يتمسك بأننا لا يمكن أن نفهم هذه الظواهر « مالم ندرسها في علاقتها ببعضها البعض وفي علاقاتها بالبيئة الاجتماعية التي تطورت فيها ، والتي تعد هذه الظواهر تعبيراً عنها »[١٩] .

ولم يكن دوركايم أقل حرصاً من سبنسر على اعتبار المجتمعات وحدات هامة للتحليل السوسيولوجي . فكان يصف علم الاجتماع بأنه « علم دراسة المجتمعات »[٢٠] . كما أكد أكثر من مرة أهمية دراسة أنماط مختلفة من المجتمعات دراسة مقارنة . ولذلك كتب في كتابه قواعد المنهج يقول : « إننا لا نستطيع أن نفسر أي ظاهرة اجتماعية أيّاً كانت درجة تعقيدها إلا من خلال تتبع عملية التطور الكاملة التي مرت بها خلال التكوينات الاجتماعية المختلفة . فعلم الاجتماع المقارن ليس إذن مجرد فرع من فروع علم الاجتماع ، وإنما هو علم الاجتماع نفسه »[٢١] .

أما ماكس فيبر ( عاش من ١٨٦٤ — ١٩٢٠ ) فقد كرس الجانب الأكبر

(18) Durkheim, "Prefaces to L'Année Sociologique", in Wolff (ed.), Emile Durkheim

(19) Durkheim, "Sociology", in Wolff (ed.), Emile Durkheim.

(20) Durkheim, "The Dualism of Human Nature and Its Social Conditions ", in Wolff (ed.), Emile Durkheim, P. 326.

(21) Emile Durkheim, (6. Catlin ed.; S. Solovay and J. Mueller, trns. ) The Rules of Sociological Method, 8th ed. (Chicago : University of Chicago Press, 1938), p. 139.

وقد صدرت لهذا الكتاب ترجمة عربية بعنوان « قواعد المنهج في علم الاجتماع » ترجمة الدكتور محمود قاسم ، ومراجعة الدكتور السيد بدوي ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، د . ت .

من كتاباته في علم الاجتماع لشرح وتفسير المنهج الخاص الذى نادى به ، والذى أسماه منهج الفهم Verstehen [٢٢] لمناقشة التقلبات التى تطرأ على التمسك بالموضوعية والحياد فيما يتصل بإطلاق الأحكام القيمية فى العلوم الاجتماعية . ومع ذلك فقد قدم ماكس فيبر تعريفاً عاماً لعلم الاجتماع الذى وصفه ذات مرة بأنه « تلك الكلمة البالغة الغموض » . وعلم الاجتماع فى رأى فيبر « هو العلم الذى يحاول الوصول إلى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى من أجل التوصل إلى تفسير علّى لمجراه ولنتائجه [٢٣] .

وفى رأينا أن العبارة الحاسمة فى هذا التعريف هى « الفعل الاجتماعى » إذ الواقع أن ماكس فيبر قد أعطى هذا المصطلح معنى واسعاً كل السعة ، إذ ضمنه « كافة أنواع السلوك الإنسانى عندما يخلع عليها الأفراد الفاعلون معنى ذاتياً ، وتختلف أهميتها تبعاً لما يخلعونه عليها من هذا المعنى الذاتى » [٢٤] . وقد يوحى هذا التعريف بأن فيبر كان يعتبر « الفعل الاجتماعى » أو « العلاقة الاجتماعية » هى الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . ومع أن فيبر قد اقترح فعلا نسقاً دقيقاً لتصنيف الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية ، إلا أنه لم يدرسها بصفتها هذه . فلم يؤسس علم الاجتماع عنده على مجموعة من الأحكام الوصفية عن مثل هذه الأفعال أو أنماط العلاقة الموجودة بينها ، كما أنه لم يقدم أى تفسيرات مفصلة لمثل هذه الأنماط . فقد ركز كل جهده أساساً على تحليل بعض النظم المشخصة الموجودة فعلا . ومن بين الموضوعات التى كتب عنها كتابة مركزة : الدين ، وبعض جوانب الحياة الاقتصادية ، كالنقود ، وتقسيم العمل ، والأحزاب السياسية وغيرها من أشكال التنظيم السياسى ، والسلطة ، والبيروقراطية وغيرها من أنواع التنظيمات ذات النطاق الواسع ، والطبقة الاجتماعية والطبقة المغلقة ، والمدينة ، والموسيقى .

---

( ٢٢ ) يعنى ماكس فيبر بهذا أنه يتعين على علماء الاجتماع أن يدرسوا الفعل الاجتماعى من خلال تفسير العمليات التى تدفع الفاعلين فى المواقف التى يوجدون فيها ، أو فى السياق التاريخى أو الرمزى الذى يعيشون فيه . فهو يعنى فى جوهره أن يضع الباحث نفسه — مجازا — فى ظروف الآخرين ، ويتوصل إلى تفهم أفعالهم عن طريق الحدس intuition.

(23) Max Weber, (A. Henderson and T. Parsons, trans.), Theory of Social and Economic Organization (New York : Oxford University Press, 1947), P. 88.

( ٢٤ ) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

ولا يكشف تعريف فيبر لعلم الاجتماع ، ولا قائمة الموضوعات التى كتب فيها ، بالقدر الواجب عن بعض السمات البارزة لعمله . وقد كتب البروفيسور راينهارد بندكس Reinhard Bendix — أحدث من أرخ لفيبر — كتب عن دراسات فيبر الشهيرة عن الدين يقول : « إن الموضوعات الرئيسية الثلاثة كانت تدور حول الكشف عن أثر الأفكار الدينية على الأنشطة الاقتصادية ، وتحليل العلاقة بين التدرج الاجتماعى والأفكار الدينية ، وتحديد وتفسير السمات المميزة للحضارة الغربية »[٢٥] . وسوف ندرك على الفور أن الموضوع الرئيسى الأول من هذه الموضوعات يمثل جانباً آخر من مفهوم علم الاجتماع باعتباره ينفرد بدراسة العلاقات المتبادلة بين مختلف أجزاء المجتمع . أما الموضوع الرئيسى الثالث ، نعتبره إشارة جديدة إلى علم الاجتماع المقارن الذى يتخذ من المجتمعات وحدة للتحليل ، والذى يبحث فى العوامل التى تفسر أوجه الشبه وأوجه الخلاف بين المجتمعات على اختلاف الأماكن والعصور التى توجد فيها .

وعلى الرغم من أن هؤلاء المؤسسين الأربعة لعلم الاجتماع لم يعبروا عن آرائهم بمصطلحات متطابقة كل التطابق ، إلا أن هناك اتفاقاً أساسياً فيما بينهم على الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . وأول نقط الاتفاق فيما بينهم أنهم جميعاً يسمحون — بل ويحثون أحياناً — علماء الاجتماع على دراسة طائفة كبيرة من النظم الاجتماعية ، ابتداء من الأسرة حتى الدولة . وهم يتفقون على أنه ينبغى تحليل هذه النظم من منظور خاص ، هو منظور علم الاجتماع ، وهو المنظور الذى لم نقدم له تحليلا كاملا بعد .

ثانياً : يتفق أصحاب التراث الكلاسيكى فى علم الاجتماع على أن العلاقات المتبادلة بين النظم المختلفة تمثل موضوعاً متميزاً للدراسة فى علم الاجتماع .

ثالثاً : يتفق هؤلاء الرواد على القول بأن المجتمع ككل يمكن أن يتخذ كوحدة متميزة للتحليل السوسيولوجى ، على أن يسند إلى علم الاجتماع مهمة تفسير أسباب أوجه الشبه والاختلاف بين المجتمعات .

(25) Reinhard Bendix, Max Weber : An Intellectual Portrait (New York : Doubleday, 1960), P. 265 ff.

رابعاً : وأخيراً يجب أن نلاحظ أن الكتاب الكلاسيكيين فى علم الاجتماع يميلون إلى أن يركز علم الاجتماع على « الأفعال الاجتماعية » أو « العلاقات الاجتماعية » بغض النظر عن إطار النظام الذى توجد فيه هذه الأفعال أو العلاقات[٢٦]. وقد كان ماكس فيبر أوضح من عبر عن هذه الفكرة ، وإن كان يؤيده فى ذلك طائفة من الكتاب الكلاسيكيين فى علم الاجتماع .

## ماذا يفعل علماء الاجتماع

إذا استرشدنا بما يؤديه علماء الاجتماع فعلا لتحديد موضوع علم الاجتماع ، فإن هناك ثلاثة مصادر رئيسية يتعين علينا أن ندرسها هى :.

١ — الكتب الدراسية التى يحاول فيها علماء الاجتماع أن يلخصوا ميدان دراستهم .

٢ — الاتجاهات التى يختارونها عندما يطلب منهم أن يحددوا اتجاههم لهذا النوع أو ذاك من فروع علم الاجتماع .

٣ — البحوث التى يقومون بإجرائها ، والتقارير التى يقدمونها إلى المؤتمرات السوسيولوجية أو ينشرونها فى صورة كتب أو فى المجلات السوسيولوجية المتخصصة .

ولعل هذه الاتجاهات الثلاث جميعاً تعكس لنا أساساً ما يفعله علماء الاجتماع « العاديون » أو « الطرازيون » . فقد نجد من يقول إنه أياً كان ما يفعله علماء الاجتماع العاديون ، ربما كان الواجب عليهم أن يفعلوا شيئاً آخر مختلفاً تمام الاختلاف . ولكن لنكف مؤقتاً عن التقييم ، لكى نقف أولا على ما يفعله علماء الاجتماع العاديون ، خيراً كان أم شراً .

---

( ٢٦ ) سوف نتناول بالتعريف الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية بشىء من التفصيل فى الفصل الخامس .

## الكتب الدراسية فى علم الاجتماع [٢٧] :

الملاحظ أن الغالبية العظمى من علماء الاجتماع فى الولايات المتحدة يقومون بالتدريس ، وغالبية هؤلاء تستعين فى تدريس علم الاجتماع للطلاب بالكتب الدراسية . وتقدم هذه الكتب تصوراً أساسياً لميدان الدراسة فى هذا العلم ، ولعل استخدامها فى التدريس يدل على تقبل أبناء المهنة لها . وقد بلغ عدد الكتب الدراسية فى علم الاجتماع التى نشرت فى الولايات المتحدة فى الفترة من عام ١٩٥٢ حتى ١٩٥٨ أربعة وعشرين كتاباً . وقد وجد أن أبرز هذه الكتب جميعاً وأكثرها شهرة لم يكن يستخدمه سوى ١٥ ٪ فقط من الطلاب الذين يدرسون مادة المدخل فى علم الاجتماع . واتضح أن كتابين فقط من الكتب الأربعة والعشرين يحظى كل منهما بإقبال ١٠ ٪ فقط من جمهور الدارسين . فإذا أخذنا هذا الانتشار الواسع فى الاعتبار ، أصبح من الأمور ذات الأهمية الفائقة لفهم طبيعة هذا الميدان أن نعرف ما إذا كانت هذه الكتب تتفق بشكل أساسى على موضوع علم الاجتماع ، أم أن وجهات النظر حول هذا الموضوع تتنوع بمقدار عدد هذه الكتب .

وقد توصل البروفيسور هورنل هارت Hornell Hart — الذى حلل مضمون هذه الكتب الدراسية — إلى تحديد ٩٢ موضوعاً رئيسياً تناولها عشرون كتاباً على الأقل من الكتب الدراسية المذكورة ، وهى تمثل حوالى ٨٥ ٪ من هذه الكتب . وهذه الموضوعات الاثنى عشر هى :

١ — المنهج العلمى فى علم الاجتماع .
٢ — الشخصية فى المجتمع .
٣ — الثقافة .
٤ — الجماعات الإنسانية .
٥ — السكان .

---

( ٢٧ ) يعتمد الجزء الأكبر من المادة الواردة فى وصف هذه الكتب الدراسية على دراسة غير منشورة للبروفسور هورنل هارت Hornell Hart مدير مشروع بحث « التحليل المقارن لكتب المدخل الحديثة فى علم الاجتماع » بكلية فلوريدا الجنوبية .

٦ — الطبقة المغلقة والطبقة الاجتماعية .
٧ — السلالة .
٨ — التغير الاجتماعي .
٩ — النظم الاقتصادية .
١٠ — الأسرة .
١١ — التربية .
١٢ — الدين .

والملاحظ أن بعض العمليات الاجتماعية لم تدخل ضمن قائمة الموضوعات الرئيسية بسبب نظام الحساب الذى اتبعه هارت . فنجد على سبيل المثال أنه إذا لم تكن الحياة الحضرية والريفية قد عولجتا منفصلتين ، فإنه من الواضح أن « حياة المجتمع المحلى » قد عولجت فى عشرين كتاباً على الأقل من الكتب الأربعة والعشرين . ونفس هذا الكلام تقريباً يمكن أن يقال عن موضوع « المشكلات الاجتماعية » . والملاحظ علاوة على هذا أن عدداً قليلا من النظم الواضحة قد اقتربت بشكل وثيق من رأس هذه القائمة ، مثل موضوعات الحكومة والسياسة .

ويبدو أن هناك اتفاقاً أساسياً على هذا العدد أو نحوه من الموضوعات ، الذى يتحتم أن يتضمنه أى كتاب مدخل فى علم الاجتماع . على أن مثل هذا الاتفاق لا يمتد بالضرورة ليشمل الأهمية النسبية للموضوعات الأساسية المختلفة . ونجد فيما يتعلق بهذه القضية أن الإختلاف القائم بين علماء الاجتماع قد يتجاوز بكثير مدى الخلاف الذى يمكن أن نجده فى أى من العلوم الطبيعية . فبعض الكتب الدراسية تتباين فى تأكيدها على الموضوعات المختلفة ، وتتجاوز المستوى النمطى الشائع إلى درجة أنها تعطينا انطباعاً مختلفاً أشد الاختلاف عن موضوع الاجتماع . وهكذا نجد البروفيسور أرنولد جرين Arnold Green يغفل فى كتابه[٢٨] الإشارة تماماً إلى الموضوعات التالية ، سواء فى قائمة المحتويات ، أو فى ثبت الموضوعات : الاتجاهات ، المنظمات ، الاتحاد ، الضبط الاجتماعى ، الحشد ،

---

(28) Arnold Green, Sociology-An Analysis of Life in Modern Society, 2nd. ed. (New York : Mc Graw-Hill, 1956).

الرأي العام »، والتخطيط الاجتماعى . كذلك نجد البروفيسور جورج لندبرج G. Lundberg يهتم بموضوع « المنهج العلمى » ثلاثة أضعاف إهتمامه بسائر الموضوعات ، ويكاد يتجاهل تقريبا موضوع الضبط الاجتماعى [٢٩] . أما البروفيسور رونالد فريمان Ronald Freeman وزملائه من جامعة ميتشجان [٣٠] فيخصص ثلاثة أضعاف الحيز الذى تخصصه الكتب العادية لتناول موضوع الايكولوجيا البشرية وحياة المجتمع المحلى . ولكنه يكاد يتجاهل تماماً موضوعى التفاعل الاجتماعى والاتصال.

وبرغم هذه الاختلافات الهامة فإن الظواهر تدل على أن علم الاجتماع يقوم على نواة مشتركة ، وأن الإجماع على هذه النواة أكبر مما يتصوره كثير من الناس ، ومنهم كثير من علماء الاجماع أيضاً . وفى النهاية يقيم البروفيسور هارت كل هذه الشواهد منتهياً إلى النتيجة التالية : « يبدو أن هناك نواة صلبة ومحددة — بالقدر الكافى — لموضوع علم الاجتماع ، وهى النواة التى يتناولها بدرجات متفاوتة من التفصيل كافة الكتب الدراسية فى علم الاجتماع تقريباً [٣١] .

## تحديد علماء الاجتماع لمجال تخصصهم :

لا يدهش الجميع ذلك الدليل الذى أوردناه عن وجود اتفاق أساسى حول موضوع علم الاجتماع فى كتب المدخل الأساسية . إذ قد يرى البعض أن هذه الكتب قد تعرض لنفس الموضوعات الرئيسية لمجرد أن الخبرة علمت المشتغلين بالتدريس أن هذه هى الموضوعات التى يرغب معظم الدارسين فى أن يعرفوا عنها المزيد . وربما تصدق هذه الملاحظة على موضوع العلاقات العنصرية ، ولكن من الصعب أن ندعى أنها تصدق بنفس الدرجة على موضوع مثل المنهج العلمى فى علم الاجتماع ، وهو الذى يمثل أحد الموضوعات الأساسية فى الكتب الدراسية المذكورة . وقد يرى البعض على أى حال أنه لا جمهور الدارسين المبتدئين ،

---

(29) George A. Lundberg, Clarence C. Shrag, and Otto N. Larsen, Sociology, rev. ed. (New York : Harper, 1958).

(30) Ronald Freeman et. al., Principles of Sociology : A Text with Readnigs, rev. ed. (New York : Holt 1956)..

(31) Hornell Hart, "Comparative Coverage on Agreed on Sociological Topics", Third Report for the Project for comparative Analysis of Introductory Sociology Textbooks, 1959, p. 10.

ولا أصحاب هذه الكتب الدراسية الذين يؤلفون لهؤلاء الطلاب هم أصلح المختصين لتحديد موضوع دراسة علم من العلوم . ويرى هؤلاء أن السبيل الأفضل هو الوقوف على تحديد المشتغلين بهذه المهنة – ككل – لموضوع تخصصهم . ومن حسن الحظ أننا يمكن أن نقف على صورة هذا الوضع بسهولة نسبية من واقع الدراسات التي أجرتها الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع (٣٢) .

فقد طلب في عام ١٩٥٠ ، ومرة أخرى في عام ١٩٥٩ ، من كل عضو من أعضاء جمعية علم الاجتماع أن يحدد ثلاثة ميادين من ميادين علم الاجتماع يعتبر نفسه أهلا لتدريسها أو للقيام ببحوث فيها . وتركت لكل مشتغل بعلم الاجتماع حرية وصف مجال تخصصه بطريقته الخاصة ، بحيث إن الميادين التي اتضحت في النهاية لم تكن محددة سلفاً قبل إجراء هذا الاستفتاء . ثم صنفت الإجابات التي قدمها كل عضو وتكونت منها في النهاية ٣٣ مجموعة تشمل كافة الميادين التي ذكرت . ومن اللافت للنظر أن الموضوعات التي ذكرها المشتغلون بالمهنة ككل اتفقت مع الأربعة وخمسين موضوعاً أساسياً التي ورد ذكرها في أكثر من ثلث الكتب الدراسية في علم الاجتماع .

إلا أن هناك مع ذلك بعض الحالات القليلة التي لم تتطابق فيها القائمتان تطابقاً كاملا . فنجد مثلا أن الكتب الدراسية تتضمن فصولا عن الحكومة ، والسياسة ، والعلاقات الدولية والحرب . ولكنها كقاعدة لا تعرض بشكل منهجي لعلم الاجتماع المعرفي ، أو علم الاجتماع التاريخي ، أو علم الاجتماع القانوني ، التي ورد ذكرها كمجالات تخصص في استفتاء علماء الاجتماع . وقد يدعي البعض بأن مثل هذا الأمر ليس من الخطورة بمكان ، طالما أنه لم يختر كلا من هذه الميادين سوى واحد أو اثنين بالمائة فقط من علماء الاجتماع . إلا أن كثيراً من علماء الاجتماع سوف يلاحظون بأسف أن الكتب الدراسية المعاصرة لا تولي مزيد اهتمامها وعنايتها للموضوعات التي كانت تحتل مكانة بارزة في تاريخ الفكر

---

(32) Matilda White Riley, "Membership in the American Sociological Association, 1950-1959, " American Sociological Review (1960), *XXV* : 914-926.

وقد تعرض المؤلف ( إنكلز ) للكلام عن عضوية الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن من كتابه الذي ترجمنا عنه هذا الفصل ( المترجم ) .

والبحث السوسيولوجى . ومع ذلك فإننا يمكن أن نخلص إلى أن المهنة ككل تتفق إلى حد بعيد فى تحديدها لطبيعة اهتمامها بقائمة الموضوعات التى تهتم بها كتب المدخل فى علم الاجتماع .

كما نلاحظ فضلا عن هذا أن هذين المصدرين يتفقان اتفاقاً وثيقاً فى الأهمية النسبية التى يخلعونها على الميادين الفرعية المختلفة . ويمكن أن نقيس هذا بنسبة علماء الاجتماع الذين يختارون موضوعاً معيناً مجالا لتخصصهم وتأتى على رأس هذه الموضوعات تلك الموضوعات التى سمعنا بها من قبل عند استعراضنا لمحتويات كتب المدخل ، وهى : الثقافة ، الجوانب النفسية للحياة الاجتماعية ، الزواج والأسرة ، المنهج ، العلاقات السلالية والعنصرية ، الاتصال والرأى العام . فقد ادعى التخصص فى هذه الموضوعات الغالبية العظمى من المشتغلين بعلم الاجتماع . وكانت أبرز حالات التضارب بين اهتمامات المتخصصين ومحتويات كتب المدخل موضوعى « نظرية علم الاجتماع » و « علم الاجتماع العام » . فقد كان هذان الموضوعان من أهم الميادين التى يشتغل بها أبناء المهنة ، فى الوقت الذى لا يعالجان فيها فى الغالب معالجة مستقلة فى كتب المدخل التى توضع للمبتدئين .

ونستطيع بالطبع أن نورد عديداً من الأسباب التى تدفعنا إلى عدم الأخذ بهذا الاتجاه للحصول على إجابة محددة عن موضوع علم الاجتماع . فما يفعله علماء الاجتماع اليوم قد لا يعكس الاهتمامات الأساسية التقليدية والمستمرة لعلم الاجتماع كعلم . ويمكن أن نسوق مثالا على هذا الزيادة الهائلة فى الاهتمام بعلم الاجتماع الطبى فى السنوات الأخيرة . فقبل الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك أكثر من عشرة أو نحو ذلك من الأمريكيين الذين يهتمون بموضوعات علم الاجتماع الطبى . ثم وصل عدد هؤلاء إلى سبعمائة باحث فى عام ١٩٦٠ . فقد زاد المشتغلون بعلم الاجتماع الطبى فى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٥٩ أكثر من الزيادة التى شهدها أى ميدان فرعى آخر من ميادين علم الاجتماع . إذ تضاعف عدد الذين يدعون التخصص فيه سبع مرات خلال تلك الفترة . وكان من المحتم أن ينشأ قسم خاص لهذا الموضوع داخل الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، واحتل

بذلك مكانة مساوية لبعض المجالات الفرعية العريقة والتقليدية فى تاريخ علم الاجتماع .

وربما أمكننا أن نفسر الزيادة فى عدد البحوث التى تجرى على الصحة وعلى المستشفيات بأن الكونجرس الأمريكى قد أنشأ معهداً قومياً جديداً للصحة ، وقد خصصت لهذا المعهد ميزانية بحوث طائلة . ولذلك أصبحت الدراسة السوسيولوجية للمرضى وللطب دراسة أكثر عملية ، وأكثر جاذبية فى نفس الوقت .

على أننا لا نستطيع أن نفسر كل ما يطرأ على اهتمامات علماء الاجتماع من تغيرات بمثل هذه السهولة . فقد جاء ميدان التدرج الاجتماعى بعد علم الاجتماع الطبى مباشرة من حيث معدل النمو الذى حققه فى الفترة من ١٩٥٠ حتى ١٩٥٩ . فقد تضاعف هذا الميدان سبع مرات أيضاً . ذلك أننا لا نستطيع فى هذه الحالة أن ندعى أن تدفق ميزانيات البحوث من جانب الحكومة أو الهيئات هو المسئول عن زيادة الاهتمام بدراسة الطبقات الاجتماعية والحراك الاجتماعى . بل إننا يجب أن نسلم ، على العكس من هذا ، أن الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع تمثل زيادة تلقائية فى الاهتمام بجانب أساسى من جوانب الحياة فى كل المجتمعات ، وكان علم الاجتماع قد أغفل الاهتمام بهذا الجانب طوال ماضيه القريب . ولعله مما يشجع الحراس الأمناء على التراث الكلاسيكى فى علم الاجتماع أن هناك بعض الميادين الأخرى التى زاد عدد المنتمين إليها زيادة فوق المعدل إبان الفترة المذكورة ، وهى ميادين : علم الاجتماعى القانونى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم اجتماع الفن ، وعلم اجتماع التنظيم ، وعلم اجتماع العمل .

ويمكن أن نقول على وجه الإجمال أن الجاذبية النسبية لميادين علم الاجتماع المختلفة كموضوعات للتخصص قد ظلت مستقرة بشكل لافت للنظر طوال العقد السادس من هذا القرن الممتد من عام ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠ . فالميادين الستة عشر التى كانت أكثر شيوعاً فى عام ١٩٥٠ ، ظلت كلها ( فيما عدا ميداناً واحداً هو علم الاجتماع الريفى ) تحتل نفس المكانة بعد تسع سنوات . ولم تحدث فضلا عن هذا سوى تغيرات حاسمة قليلة للغاية فى ترتيب أهمية الميادين المختلفة بالنسبة لبعضها . ولعل أبرز هذه التغيرات الحاسمة أن قفز ميدان التنظيم الاجتماعى

( متضمنّا دراسة البناء الاجتماعى ، والنظم الاجتماعية ، والقيادة ، والبناء المقارن للنظم ) من المركز السادس عشر فى عام ١٩٥٠ إلى المركز الرابع فى عام ١٩٥٩ . أما التغيرات الأخرى العادية فى المكانة بين الستة عشر موضوعاً فكانت أقل من مرتبتين صعوداً أو هبوطاً .

## اهتمامات صفوة علماء الاجتماع

قد يعترض البعض علينا قائلا إن تفضيلات وقدرات علماء الاجتماع قد تكون مفيدة ، ولكننا يجب ألا نعطيها أكثر من وزنها . وقد يرى هؤلاء أن علينا لكى نتفهم الاهتمامات الأساسية لعلم من العلوم أن ننظر بعناية أكبر إلى القادة ، إلى الصفوة التى توجه دفة الأمور وتحدد من خلال تأثيرها شكل ووجهة العمل الذى يسير عليه الآخرون .

وليس من اليسير دائماً أن نحدد من هم الصفوة ، وحتى لو أمكننا أن نتعرف عليهم ، فقد نجد أنهم لا يوضحون مواقفهم تماماً فى أحيان كثيرة . ولعلنا نتفق على أن هناك جماعة معينة تنتمى انتماء واضحاً إلى فئة الصفوة ، هى أولئك الذين يلعبون دوراً بارزاً فى وضع برامج المؤتمرات السنوية لعلم الاجتماع ، وأولئك الذين ينشرون المقالات التى تظهر فى مجلات علم الاجتماع البارزة . وقد خصص مؤتمر علم الاجتماع الذى عقد فى عام ١٩٥٧ لتقديم عرض عام « لمشكلات وآفاق علم الاجتماع » . وكان المفروض أن يتطرق هذا العرض ليغطى كل « الفروع الرئيسية لعلم الاجتماع » . وقامت لجنة خاصة للبرنامج [٣٣] بالإشراف على اختيار بضعة وثلاثين موضوعاً سوسيولوجياً متخصصاً ، ودراستها، ثم جمعت نتائج تلك المناقشات فيما بعد ونشرت فى كتاب حظى بانتشار واسع بين المشتغلين

( ٣٣ ) وكان يرأس هذه اللجنة البروفيسور روبرت ميرتون الأستاذ بجامعة كولومبيا ، والذى كان يرأس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع لتلك السنة ، وهو كذلك صاحب الفضل فى اختيار موضوع ذلك العام .

بعلم الاجتماع هو : « علم الاجتماع المعاصر »[٣٤] .

وهنا نلتقى مرة أخرى بكل الموضوعات المألوفة لنا : كنظرية علم الاجتماع ، والمنهج ، والفرد فى المجتمع ، والأسرة ، والمجتمع المحلى ، والعلاقات السلالية والعنصرية . . . . إلخ . وقد أسقط هذا الكتاب عدداً قليلا من الميادين الهامة ، مثل : علم الاجتماع التاريخى ، وعلم الاجتماع الحربى . واعتذر المشرفون على تحرير الكتاب عن إسقاطهما بسبب ضيق الحيز . وهناك بعض الشواهد — هنا أيضاً — على ارتفاع مكانة بعض الميادين الجديدة « كسوسيولوجيا المرض العقلى » . ويمكن أن نقول على وجه العموم إن اختيار الموضوعات قد سار تقريباً على نفس النمط الذى عرضنا له من قبل .

ويمكن أن نتحقق من أن مؤتمر الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع الذى عقد فى عام ١٩٥٧ لم يكن ممثلا لاهتمامات الغالبية العظمى من علماء الاجتماع النشطين من واقع التوزيع الموضوعى للمقالات التى كتبوها لمجلات علم الاجتماع البارزة . ونلحظ فى هذا الصدد أول ما نلحظ وجود بعض الاختلافات فى الاهتمام تبعاً للاتجاهات الخاصة لكل مجلة من مجلات علم الاجتماع . وبرغم هذا فإننا يمكن أن نتبين — فيما يتعلق بمقالات علم الاجتماع العام — أن الموضوعات التى برزت فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع American Sociological Review ، فى عام ١٩٥٩ على سبيل المثال ، هى موضوعات : الضبط الاجتماعى والانحراف ، التباين الاجتماعى والتدرج ، المنهج العلمى . . . إلخ قائمة الموضوعات التى عددناها من قبل [٣٥] .

## مجالات اهتمام علم الاجتماع :

يبدو أن هناك اتفاقاً أساسياً بين كتب المدخل فى علم الاجتماع ، واهتمامات أعضاء الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع ، واهتمامات صفوة علماء الاجتماع على

---

(34) Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr. (eds.), Sociology Today : Problems and Prospects (New York : Basic Books, Inc., 1959), 599 pp.

والفصول السادس ، والسابع ، والحادى عشر ، والرابع عشر من كتابنا هذا « دراسة علم الاجتماع » مترجمة عن الكتاب المذكور ( المترجم ) .

( ٣٥ ) وقد تم توزيع مقالات المجلة على أساس الخطة التى عرضناها فى الجدول رقم ( ١ ) .

الموضوعات التى تكون موضوع علم الاجتماع فى نظر هذه الأطراف جميعاً . ولذلك يمكننا أن نضع إطاراً عاماً لميادين علم الاجتماع يمكن أن يتفق الجميع عليها .

**الجدول رقم ( ١ ) : إطار عام لموضوع علم الاجتماع * :**

أولا : التحليل السوسيولوجى .
الثقافة الإنسانية والمجتمع .
وجهة نظر علم الاجتماع .
المنهج العلمى فى العلوم الاجتماعية .

ثانياً : الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية :
الأفعال الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية .
الشخصية الفردية .
الجماعات ( بما فيها الجماعات السلالية والطبقات الاجتماعية ) .
المجتمعات المحلية : الحضرية والريفية .
الاتحادات والتنظيمات .
السكان .
المجتمع .

ثالثاً : النظم الاجتماعية الأساسية :
نظام الأسرة والقرابة .
النظام الاقتصادى .
النظام السياسى والقانونى .
النظام الدينى .
النظام التربوى والعلمى .
النظام الترويحى والرفاهية .
النظام الجمالى والتعبيرى .

* يلاحظ أن بعض المصطلحات الواردة فى هذه القائمة ليست واضحة بذاتها ولذلك سوف نتناولها بمزيد من التحديد والمناقشة فى مواضع تالية من هذا الكتاب، انظر على وجه الخصوص الفصلين الخامس والسادس .

رابعاً : العمليات الاجتماعية الأساسية :

التباين والتدرج .

التعاون ، والتوافق ، والتمثل .

الصراع الاجتماعى ( بما فيه الثورة والحرب ) .

الاتصال ( بما فيه تكوين الرأى العام ، والتعبير ، والتغير ) .

التنشئة الاجتماعية والتلقين .

التقييم الاجتماعى ( دراسة القيم ) .

الضبط الاجتماعى .

الانحراف الاجتماعى ( الجريمة ، والانتحار . . . إلخ ) .

التكامل الاجتماعى .

التغير الاجتماعى .

ومن المستبعد أن يجمع كثير من علماء الاجتماع على عدم أحقية أى موضوع من الموضوعات السابقة ضمن هذه القائمة . وربما كان هناك موضوع أو موضوعان قد يتفق نفر من علماء الاجتماع على أنهما سقطا من القائمة ، مع ما يتمتعان به من أهمية بارزة . ولكنا نستطيع فى الغالب أن ندلل على أنهما مدرجان ضمن هذا الموضوع أو ذاك من موضوعات القائمة . ولا يعنى هذا أن القائمة شاملة كل الشمول ، فهى أبعد ما تكون عن ذلك . ذلك أن علم الاجتماع ينقسم إلى قائمة تكاد تكون لا نهاية لها من الموضوعات والتخصصات . فليس هناك فرع خاص من فروع علم الاجتماع لدراسة الجماعات الصغيرة وحسب ، وإنما نجد بعض أقسام الاجتماع تضمن برامج الدراسة فيها دروساً مستقلة عن الجماعة المكونة من شخصين . وليس هناك فقط علم اجتماع عام لدراسة التنظيم ، وإنما هناك كذلك علم اجتماع خاص بدراسة المستشفى . وهناك كذلك فرع خاص ومتقدم من علم الاجتماع لدراسة الغرباء . بل هناك بعض علماء الاجتماع الذين كتبوا عن « سوسيولوجيا الدراجة » . ولكنا نستطيع أن نعتبر هذا كله حالات خاصة ، وتحديدات دقيقة متحذلقة لأبواب أوسع من الاهتمامات السوسيولوجية ، التى يوجد اتفاق عام على انتمائها إلى ميدان هذا العلم . على أننا يجب أن نعى دائماً

أن الاتفاق العام على صلاحية هذه الموضوعات كموضوعات للدراسة فى علم الاجتماع لا يمتد بالضرورة إلى تقييم أهميتها النسبية ، ولا ينطوى على أحكام معينة عن كيفية دراستها .

## ما يوحى به العقل

قد يرى البعض بحق أنه لا آراء الرواد المؤسسين لعلم الاجتماع ، ولا ما يفعله اليوم فعلا علماء الاجتماع هو أنسب السبل لتحديد الموضوع الحقيقى لعلم الاجتماع . وإنما قد يحسن تحديد هذا الموضوع عن طريق عملية التحليل المنطقى . ومع ذلك ، وكما سنكتشف بعد قليل ، فإن أكثر الأسس « منطقية » لتحديد أعباء دراسة أمور الحياة الإنسانية ليس بديهياً على الإطلاق .

يبدو فى البداية أن لكل فرع من فروع الدراسات الاجتماعية والإنسانية موضوعاً خاصاً متميزاً . فعلم السياسة على سبيل المثال يتناول الأساليب التى يحدد بها المجتمع حق استخدام السلطة الشرعية . وهو يتناول بالتحليل الأفكار المتعلقة بالحكومة والسلطة ، ويصف التوزيع الفعلى للسلطة والمسئوليات العامة ، والمؤسسات التى يتم ممارسة هذه السلطة من خلالها . فإذا اهتدينا بهذا الأسلوب فى تحديد موضوعات كل فرع من فروع العلوم الاجتماعية ، أصبحت مهمتنا اليسيرة هنا هى تحديد الموضوع الخاص أو المتميز لعلم الاجتماع . ويحسن أن يكون هذا الموضوع شيئاً ملموساً ومحدداً ، وسهل التعريف ، ولا يتنازعه فى نفس الوقت هذا الفرع أو ذاك من فروع الدراسات الإنسانية الراسخة الأقدام .

وتدلنا النظرة الخاطفة إلى النظم الرئيسية الواضحة ، والمنتجات الاجتماعية ، والعمليات الاجتماعية على أن هناك بالفعل بعض الموضوعات التى لا ينازع علم الاجتماع فيها علم آخر . فإذا بدأنا بالسياسة والاقتصاد وجدناهما يمثلان موضوعات للدراسة علوم « مستقرة » . ويصدق هذا الكلام إلى حد بعيد على الأدب، واللغة ، والتربية ، والإدارة ثم يتبقى لنا بعد ذلك نظم : الأسرة والجريمة ، والطبقات الاجتماعية والجماعات العنصرية والسلالية ، والمجتمع الحضرى والمجتمع الريفى . فلم يصبح

أى من هذه المكونات الرئيسية للمجتمع موضوعاً متميزاً لدراسة أى فرع متخصص من فروع العلم يتمتع بمكانة مستقلة تناظر علم السياسة أو علم الاقتصاد . ولكنا نجد أن كل موضوع من هذه الموضوعات قد أصبح بؤرة للبحوث والنظريات فى حقل علم الاجتماع . وبهذه الطريقة يمكن القول إلى حد ما بأن علم الاجتماع قد أصبح المستودع الكبير لفضلات العلوم الاجتماعية . ويترتب على هذا أيضاً أنه ليس لعلم الاجتماع موضوع واحد ، وإنما موضوعات متعددة . بل إن البعض قد يعلق على هذا الموقف قائلا بأن علم الاجتماع بهذا المعنى لا يكون له موضوع خاص متميز . وإنما هو مجرد مجموعة من الفروع التى يؤلف بينها إنها تتناول نظماً وعمليات اجتماعية لم تستطع على مدى التاريخ أن تصل إلى المستوى الكافى من التخصص ولا إلى الأهمية التى تمنحها مكانة العلوم المستقلة .

ومن الطبيعى أنه قد يحدث فى أى وقت أن يصل أى فرع من فروع هذا العلم إلى المستوى الذى يؤهله للاستقلال ، ويخلق لنفسه أقساماً خاصة بالدراسة بالجامعات ويصبح معترفاً به كعلم مستقل من جانب الهيئات الأكاديمية ، ومؤسسات البحث ، والمجتمع العلمى ككل . وقد حدث هذا بالفعل إلى حد ما بالنسبة لدراسة السكان والديموجرافيا ، وعلم الإجرام وعلم العقاب ، وعلم الاجتماع الصناعى ، ودراسة الأسرة .

وهنا نتوقف لنطرح على أنفسنا السؤال التالى : إذا استمرت عملية التباين والتخصص فى موضوعات الدراسة إلى الحد الذى تتحول فيه كافة فروع علم الاجتماع إلى علوم مستقلة فهل يختفى علم الاجتماع عندئذ كعلم مستقل متميز ؟ إننا لا نستطيع أن نجيب عن هذا السؤال بـ « لا » إلا إذا توصلنا إلى تحديد موضوع متميز يمكن أن يظل خاصاً بعلم الاجتماع . ومن حسن الحظ أننا نستطيع ذلك فعلا . فالواقع أننا لو استعنا بالتحليل الذى جاء فى الأقسام السابقة من هذا الفصل لاستطعنا أن نقترح بعض الموضوعات المتميزة التى يمكن لعلم الاجتماع أن يدعى لنفسه الاستئثار بها . ونرتب هذه الموضوعات فيما يلى ترتيباً تنازلياً تبعاً للحجم ودرجة التعقيد : المجتمعات ، والنظم والعلاقات الاجتماعية .

## علم الاجتماع كدراسة للمجتمع :

لا يتحتم على علم الاجتماع أن يقتصر على دراسة جانب واحد فقط من جوانب الحياة الاجتماعية ، وإنما يمكنه أن يدرس الكيان الكلى . أى أن علم الاجتماع يمكن أن يكون علماً خاصاً مستقلاً يتخذ المجتمع وحدة للتحليل . وهنا يصبح هدفه الكشف عن الصلات التى تربط النظم التى تكون المجتمع ، فى ظل الأنساق الاجتماعية المختلفة . فالمتخصص فى نظم الحكم يمكن أن يدرس أنماط الحكومات ، ويبحث فى كيفية تحديد وظائف السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وكيفية ارتباط الوحدات التى تضطلع بهذه الوظائف ببعضها ، والنتائج التى تترتب على مركزية الإدارة الحكومية ، فى الوقت الذى تترك فيه السلطة التشريعية موزعة على أجزاء الدولة المختلفة . على هذا النحو تماماً يمكن أن يكون هناك فرع من فروع الدراسة يركز على المجتمع كوحدة للتحليل ، ويمكن أن تتضمن مثل هذه الدراسة للمجتمع قسمين رئيسيين على الأقل . يختص الأول بالتباين الداخلى بين المجتمعات المختلفة . ويتناول الثانى كافة المجتمعات كمجموعة من الناس تتميز ببعض السمات الخارجية المحددة . وفى الحالة الثانية يستطيع علم الاجتماع أن يطرح تساؤلات من النوع التالى : هل هناك أى شواهد على أن أنماطاً معينة من المجتمعات كالإمبراطوريات الكبرى مثلا ، يمكن أن تستمر فترة معينة من الزمن ؟ هل تمر المجتمعات بمراحل تطور معينة ؟ وقد سيطرت مثل هذه الموضوعات ذات يوم على الفكر السوسيولوجى فى مرحلة معينة من مراحل تطوره ، خاصة فى صورة النظرية التطورية فى تفسير النمو الاجتماعى [٣٦] . ويبدو أن الانتقادات التى وجهت إلى النظريات التطورية لم تعد تشجع على بذل مزيد من الجهود فى هذا السبيل .

أما اليوم فنجد أن الدراسات الأكثر شعبية والأكثر نجاحاً ، هى تلك الدراسات الاجتماعية التى تركز أساساً على البناء الداخلى للمجتمع . ومن التساؤلات الطرازية التى يطرحها هذا النوع من الدراسات : ما هى المشكلات الداخلية

---

(٣٦) ناقشنا هذه النظرية التطورية بمزيد من التفصيل فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

التى يتحتم على كل مجتمع أن يواجهها ؟ ما هى أكثر المكونات شيوعاً فى معظم المجتمعات ؟ كيف تحدد المجتمعات – بشكل طرازى – مسئولية أداء الوظائف المختلفة ؟ ما هى النتائج التى تترتب على ارتباط بعض النظم الاجتماعية ببعضها، من هذا مثلا : إلى أى مدى يتفق النمط الصناعى من الحياة الاقتصادية مع نمط الأسرة « الممتدة » ؟

ويسير على هذا النمط قدر كبير من دراسات ما يعرف باسم علم الاجتماع التاريخى وعلم الاجتماع المقارن . وقد أجرى ماكس فيبر مجموعة من الدراسات الكلاسيكية التى طرح فيها مجموعة الأسئلة التالية : هل تنطوى كل أخلاق دينية على بعض الدلالات التى توجه السلوك فى العالم الواقعى ، وخاصة السلوك الاقتصادى ؟ وإذا كان ذلك صحيحاً فهل لا يترتب على ذلك أن أتباع أديان معينة قد يكونون أكثر نشاطاً أو أكثر فاعلية فى الحياة الاقتصادية من أتباع أخلاق دينية أخرى ؟ وقد حاول فيبر أن يجيب عن هذه التساؤلات من خلال مجموعة من الدراسات البارزة لتأثير الدين على النشاط الاقتصادى فى الصين والهند ، والأجزاء البروتستانتية من أوروبا . وقد خرج من دراسته للنموذج الأخير بدراسة تعتبر من أشهر الدراسات التى عرفتها العلوم الاجتماعية ، ومن أكثرها إثارة للجدل ، وهى : « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية »* . وقد أشرنا إلى ماكس فيبر كمثال لدراسة المجتمع لأن اهتمامه لم يكن منصباً على الدين فى ذاته ، وإنما على تأثير أنماط معينة من التنظيم الدينى على جوانب أخرى من جوانب الحياة الاجتماعية ، وخاصة على الحياة الاقتصادية .

## علم الاجتماع كدراسة للنظم الاجتماعية :

إن الفكرة التى مؤداها أن الوحدة المتميزة للتحليل السوسيولوجى هى المجتمع ، أو بصورة أدق العلاقات التى تربط بين عناصر المجتمع ، فكرة قديمة وتحظى بقبول واسع النطاق . وإن كان البعض قد يرى أن النظم الاجتماعية فى ذاتها – كالأسرة ، والكنيسة ، والمدرسة ، والحزب السياسى – موضوع أكثر تميزاً لعلم

---

* The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism.

الاجتماع ، على أساس أن المجتمع ككل يمثل فعلا وحدة التحليل فى علمى التاريخ والأنثروبولوجيا . ويمكن أن نسوق فيما يلى أمثلة للموضوعات التى يتناولها علم متخصص فى دراسة النظم : ما هى السمات المشتركة بين كافة النظم الاجتماعية ؟ ما هى الأبعاد التى يمكن على أساسها التمييز بينها ، وكيف تختلف هذه الأبعاد عندما نكون بصدد مقارنة النظم التى تؤدى وظائف مختلفة ؟ وهل تشترك بعض النظم فى بعض السمات الأخرى — بغض النظر عن وظائفها — بسبب تشابهها فى الحجم ، وفى درجة التخصص ، وفى درجة الاستقلال ، وما إلى ذلك ؟ .

وقد كتب دوركايم فى عام ١٩٠١ أنه « يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه علم دراسة النظم »(٣٧) . إلا أن هذا النوع من أنواع التحليل السوسيولوجى لم يتم بشكل مركز . إلا أن الأهمية المتزايدة لنمط معين من أنماط النظم ، هو التنظيم الواسع النطاق ، فى العالم المعاصر قد أدت إلى تجديد الاهتمام وتنشيط البحوث فى موضوع الخصائص العامة للنظم الاجتماعية .

### علم الاجتماع كدراسة للعلاقات الاجتماعية :

كما أن المجتمعات تعتبر أنساقاً معقدة من النظم ، كذلك تعتبر النظم أنساقاً معقدة من « علاقات اجتماعية » أكثر بساطة . فالأسرة — على سبيل المثال — تتكون من مجموعات عدة من العلاقات ، منها العلاقات القائمة بين الرجل وزوجته ، والعلاقات بين الأبوين والطفل ، وتلك بين الأخ وأخته وبين الجدين والحفيد . فكل علاقة من هذه العلاقات يمكن أن تدرس كنمط متميز من العلاقات . ونستطيع فى دراستنا لكل العلاقات الاجتماعية أن نتتبع بعض الجوانب المشتركة ، من هذا بعض الخصائص المتعلقة بحجم الجماعة ( ثنائية ، أو ثلاثية . . . . . إلخ ) ، أو نوع العلاقة ، كما نجد مثلا فى دراسة السيطرة والخضوع .

ونستطيع من وجهة النظر التحليلية أن ندعى أن مثل هذه العلاقات تكون موضوعاً مستقلاً متميزاً للدراسة . وكما نستطيع أن ندرس الخصائص التى تؤدى

---

(37) Durkheim, The Rules of Sociological Method, P. lvi.

إلى خلق التشابه والتباين بين النظم ، كذلك نستطيع دراسة العلاقات الاجتماعية بنفس الطريقة . بل إننا نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هذا فندعى أن هذه العلاقات ليست سوى « جزيئات » الحياة الاجتماعية ، وأنه ما تزال هناك وحدة أصغر ، هى « الفعل الاجتماعى » الذى يمثل « الذرة » الحقيقية للحياة الاجتماعية ، التى يمكن أن تكون موضوعاً خاصاً لدراسة علم الاجتماع .

وسوف نناقش مدلول هذه المصطلحات بشكل أكثر تفصيلا فى فصل لاحق من فصول هذا الكتاب * . ولكننا نكتفى فى هذا المقام بالإشارة إلى أن ماكس فيبر قد التزم التزاماً جاداً بالفكرة التى مؤداها أن علم الاجتماع يقوم أساساً على دراسة العلاقات والأفعال الاجتماعية . كما وضع مجموعة من المقولات لوصفها وتحليلها . وقد شاركه فى هذه النظرية بعض علماء الاجتماع الألمان البارزين فقد دافع ليوبولد فون فيزه Leopold von Wiese دفاعاً مفصلا عن الفكرة التى مؤداها أن دراسة العلاقات الاجتماعية تمثل الموضوع الوحيد المتميز لعلم الاجتماع[٣٨] . كما أن الجانب الأكبر من كتابات جورج زيمل Georg Simmel فى علم الاجتماع كانت تطبيقاً لهذا المبدأ الأساسى[٣٩] . وكان تالكوت بارسونز Talcott Parsons من بين علماء الاجتماع المعاصرين الذين عبروا عن آراء مشابهة لهذه[٤٠] . إلا أنه لم تجر بحوث إمبيريقية منظمة على الفعل الاجتماعى والعلاقة الاجتماعية على نطاق واسع إلا حديثاً فقط . وقد تركزت أساساً فى دراسة الجماعات الصغيرة وفى البحوث الصناعية .

فإذا انطلقنا من المبدأ القائل بأن لكل علم من العلوم موضوعاً خاصاً متميزاً ، اتضح أن هناك مجموعة من النظم التى لم تفلح فى أن تصبح موضوعاً لأى علم راسخ

---

* انظر الفصل الرابع من كتابنا هذا . ( المترجم ) .

(38) Leopold von Wiese (F. H. Mueller, ed. and ann.), Sociology (New York : Priest, 1941), and (adapted and amplified by Howard Becker), Systematic Sociology on the Basis of the Beziehungslehre and Gebildelehre of Leopold von Wiese (New York : wiley, 1932), 772pp.

(39) Georg Simmel (Kurt H. Wolff, ed. and trans.), The Sociology of Georg Simmel (Glencoe Ill.: The Free Press, 1950).

(40) Talcott Parsons, The Social System (Glencoe, Ill., The Free Press, 1951).

مستقل ، وأصبحت بدلا من ذلك موضوعات لفروع من علم الاجتماع . وقد رأينا أيضاً أنه حتى إذا استطاعت بعض النظم الاجتماعية — كالأسرة مثلا — أن تصبح موضوعات لدراسة علوم مستقلة متميزة ، فإن المجتمعات ، والنظم والعلاقات الاجتماعية ، والعمليات الاجتماعية (كالتباين ، والتعاون ، والتقييم ، والمنافسة) سوف تظل تمثل بؤراً متميزة للتحليل السوسيولوجى . والمعروف طبعاً أن الأنثروبولوجيا تتناول نفس هذه الموضوعات جميعاً ، كما أصبح التاريخ يهتم بدراسة المجتمعات والنظم الاجتماعية . ولكى نميز بين أى علمين تمييزاً دقيقاً ، يجب ألا نقتصر على مقارنة الموضوع فى كل منهما فقط وإنما يجب أن تمتد المقارنة إلى الأهداف التى يسعى كل منهما إلى تحقيقها ، والمناهج التى يستخدمها . ولذلك نؤجل إلى الفصل التالى استعراض مزيد من الفروق بين علم الاجتماع ، والتاريخ ، والأنثروبولوجيا .

وقد حاولنا فى هذا الفصل أن ننهج سبلا ثلاثة يمكن أن توصلنا إلى تحديد موضوع علم الاجتماع ، حيث ركزنا على هذه الجوانب على التوالى : « آراء الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع » ، و « ما يفعله علماء الاجتماع فعلا » ، و « ما يقول به المنطق » . وقد أوضحت كل هذه السبل الثلاث أن علم الاجتماع يدرس طائفة كبيرة من النظم والعمليات الاجتماعية . ثم إن ادعاء علم الاجتماع ملكية بعض هذه الموضوعات لا يطرح مشكلة خاصة . فمن غير المعقول ألا يكون نظام اجتماعى بمثل هذه العمومية — كالأسرة — أو عملية اجتماعية بمثل هذه الأهمية — كالتدرج الاجتماعى — موضوعاً لدراسة مركزة ومتخصصة . ولذلك يمكن أن يعتبر علم الاجتماع مجموعة من الفروع التى تتناول النظم والعمليات الاجتماعية التى لايدعيها لنفسه أى من العلوم الأكثر تخصصاً .

ومع ذلك يجب أن ندرك أنه حتى وإن كانت هناك بعض النظم — كالنظام الاقتصادى أو السياسى — تمثل موضوعاً لدراسة علوم مستقلة ومتخصصة ، فإنها ستظل مع ذلك موضوعات للبحث السوسيولوجى . وليس فى هذا شىء من التزيد ، أو نزعة علم إلى السيطرة على علوم أخرى . فذلك الجانب من جوانب أى نظام أو عملية اجتماعية الذى يربطه بأى نظام آخر أو عملية أخرى هو خاصيته

« كنسق » متشابك من الأفعال(٤١) . ولذلك نستطيع أن نقول : إن علم الاجتماع **هو دراسة أنساق الفعل الاجتماعى والعلاقات المتبادلة بينها** . وأبرز هذه الأنساق – مرتبة تنازلياً تبعاً للحجم ودرجة التعقيد – ما يلى : الأفعال الاجتماعية المستقلة ، العلاقات الاجتماعية ، التنظيمات والنظم ، المجتمعات المحلية ، والمجتمعات(٤٢) .

ولم يتضح لنا هذا على الفور من دراسة كتب المدخل فى علم الاجتماع ، لأننا لا نقف من هذه الكتب إلا على النظم التى تدرس ، دون أن نقف بالتحديد على الجانب الذى يتم التأكيد عليه فيها . وإذا استرجعنا مرة أخرى الموضوعات التى يعتبر علماء الاجتماع أنفسهم متخصصين فيها ، فإننا نتذكر أنه كان من بين أكثر التخصصات تواتراً : « نظرية علم الاجتماع » و « علم الاجتماع العام » . ولم نعرض فيما سبق لمعانى هذين المصطلحين . ولو كنا فعلنا لا تضح لنا أن كثيراً من علماء الاجتماع يعبرون باختياراتهم هذه عن رأى مؤداه أن علم الاجتماع ليس مجرد مجموعة من الفروع التى تشمل كل مجالات الحياة ، وإنما هو دراسة تلك الجوانب من الحياة الاجتماعية المتمثلة فى كافة الأشكال الاجتماعية . والمعروف بالطبع أن هذه الفكرة قد وجدت تعبيراً واضحاً عنها فى الكتابات الكلاسيكية فى علم الاجتماع . كذلك ستواجهنا نفس الفكرة حتماً إذا ما حاولنا عن طريق التحليل المنطقى أن نحدد موضوعاً متميزاً لعلم الاجتماع لا يتصارع مع دعاوى علوم أخرى تهتم بنظم معينة كالنظام السياسى أو النظام الاقتصادى .

ومن الواضح أننا نحتاج لكى نفهم علم الاجتماع أن نعرف شيئاً عن موضوعه . ولكن النقطة الأكثر أهمية وأخطر وزناً فى تعريف طبيعة أى علم هى التساؤلات التى يطرحها عن موضوعه وعن الأساليب التى يتبعها فى الإجابة عن هذه التساؤلات . ونجد أن قوائم الموضوعات ، كتلك التى عرضناها فى الجدول رقم ( ١ ) ، تطلعنا على موضوعات الدراسة فى علم الاجتماع ، ولكن دون أن تجيب إجابة واضحة نهائية عن السؤال الهام : « ما هو موضوع علم الاجتماع برمته ؟ » . فالموقف الذى نحن فيه الآن يشبه إلى حد كبير موقف الطالب الذى

---

( ٤١ ) سنعرض لموضوع « أنساق الفعل » بمزيد من التفصيل فى الفصل الخامس من هذا الكتاب

( ٤٢ ) تناولنا هذه المصطلحات بالتعريف والمناقشة المفصلة فى الفصل الخامس أيضاً .

طلب منه أن يكتب بحثاً عن البيولوجيا البشرية كفرع من فروع العلم ، ثم عاد يقول إنها تدرس الأذرع ، والأقدام ، والرؤوس وما إلى ذلك . كما أنها تدرس الدورة الدموية ، والتنفس ، والهضم ، وكذلك تجرى دراسات مقارنة بين الرجل والمرأة . فمن المؤكد أن هذه المعلومات يمكن أن تعين بعض الشيء على التقدم فى دراسة هذا العلم ، ولكنها لا تقدم تعريفاً وافياً لموضوعه .

وعلينا أن نستكشف فيما يلى وجهة النظر الخاصة التى ينظر بها علم الاجتماع إلى هذه الموضوعات ، كيف يتناولها ، وما هى المناهج التى يستخدمها فى دراسته لها ، وما هو نوع النتائج التى يتوصل إليها من دراستها . وستكون هذه هى الموضوعات التى سنديرعليها الفصول التالية من هذا الكتاب . وسوف يتضح لنا فى ثنايا هذه الفصول أن بعض الفروق فى أهمية مختلف الموضوعات — والتى ألمحنا بشكل عابر فى ثنايا تحديدنا لموضوع علم الاجتماع — ستصبح بالغة الأهمية عندما يتحتم اتخاذ قرارات محددة بشأن تحديد الأهمية النسبية للموضوعات المختلفة وبشأن تحديد المناهج الملائمة لدراستها .

# الفصل الثانى

## وجهة نظر علم الاجتماع *

سوف نحاول هنا تحقيق هدفين أساسيين: الأول هو توضيح علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى التى تتناول بالدراسة ظاهرة وجود الأنساق فى مجتمع . أما الهدف الثانى فهو تقديم تعريف محدد لعلم الاجتماع . وتحقيقنا لهذين الهدفين مرتبط أوثق الارتباط بمناقشاتنا السابقة . لذلك فإن التحليل الذى نقدمه فى هذا الفصل يعكس — بشكل أو بآخر — تصورنا العام لوجهة نظر علم الاجتماع .

ولقد أوضحنا فى موضع سابق موقفنا من هذه القضية حينما ذهبنا إلى أن موضوع دراسة علم الاجتماع لايستطيع — بذاته — أن يكون وسيلة لتعريف هذا العلم . لذلك فنحن لانعتقد أننا بحاجة إلى التأمل كثيراً حتى نتمكن من تبرير محاولتنا تقديم تحديد دقيق للملامح الأساسية للتحليل السوسيولوجى . أما علاقة علم الاجتماع بالعلوم الأخرى فموضوع يختلف عن ذلك أشد الاختلاف . إن العلوم الثقافية الحديثة قد وصلت حداً من التعقيد والتنوع ، بحيث يصعب معه تقديم تحليل موجز لها؛ إذ أن ذلك يتيح المجال لظهور التعسف وتقديم صورة غير دقيقة لهذه العلوم . وحينما نحاول التمييز بين فروع الدراسة الاجتماعية فإننا عادة مانبالغ فى وجوه الاختلاف أكثر مما نقر وجوه التشابه . وبرغم هذه المخاطر ، فإن علينا أن نقدم خريطة لميدان الدراسة الاجتماعية حتى يستطيع أن يفيد منها الذين يريدون التخصص فى هذا الميدان المعقد . ويتعين التنبيه إلى أن الانطباعات التى يكونها الدارس — وهى سطحية بالضرورة — غالباً ماتتغير بعد ذلك حينما يتعمق فى الدراسة ويزداد فهماً للعلوم الاجتماعية . وهذا يتطلب — فى نفس الوقت —

* ترجم هذا الفصل الدكتور السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

**Alex Inkeles, "The Sociological Perspective",in What is Sociology; An Introduction to the Discipline and profession; Foundations of Modern Sociology Series; Prentice- Hall; N.Y; 1964; PP. 18-27.**

الإشارة إلى حقيقة هامة هي ، أن الاختلافات ( فى المنظور والممارسة ) بين العلوم العديدة التى تتناول بالدراسة الإنسان فى المجتمع ، إنما هى اختلافات أساسية ، وأنها قد ظلت قائمة لفترة طويلة نسبياً من الزمن .

## علم الاجتماع والعلوم الأخرى المرتبطة به

علم الاجتماع هو علم سلوكى أولا وقبل كل شيء ؛ فهو يحاول تفسير السلوك الإنسانى ( المعاصر والتاريخى ) سواء ذلك الذى يصدر عنا أو ذلك الذى نستجيب له أياً كان مصدره ( الفنون ، والآثار ، والقوانين ، والكتب ... إلخ ). غير أن هذا التعريف يعنى أن التاريخ والاقتصاد — بل حتى النقد الأدبى — يمكن أن تعد علوماً سلوكية . لذلك نجد من الضرورى هنا أن نذكر شيئاً عن اتجاه علم الاجتماع فى تناوله لهذه الظواهر ، حتى يزداد فهمنا لطبيعة علم الاجتماع .

لعل أول ما يمكن أن يقال إن أية محاولة للتمييز بين علم الاجتماع والعلوم الأخرى ، إنما هى محاولة تنطوى على غير قليل من التعسف والغموض . فبتقدم المعرفة وتغير اتجاهات البحوث ، أصبحت محاولات تعريف العلوم الاجتماعية المختلفة عسيرة إلى أبعد الحدود . ولقد قال جوزيف شواب Schwab — وهو فيلسوف ومؤرخ للعلوم — فى معرض تناوله لهذه المشكلة من منظور تاريخى : « قد يقلل عالم معين من أهمية علم من العلوم . وقد يرفضه فى وقت آخر ، ثم مايلبث هذا العلم أن يصبح لدى هذا العالم مفيداً للغاية »[1] . ومع ذلك فإن العلوم التى تتناول الإنسان وإنجازاته قد تكشف عن ملامح متميزة عديدة ، بحيث تجعل من اليسير إقامة تفرقة بينها . ومن بين الأسئلة الحاسمة التى يمكن أن تعيننا على التمييز بين هذه العلوم : ما إذا كانت ( أى العلوم ) تتناول الأبعاد المختلفة للظاهرة أم أنها تركز على جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية ، وما إذا كانت تهتم مباشرة بملاحظة السلوك ، أم أنها تركز على بيانات أخرى غير تلك المتعلقة بمجالات الحياة اليومية ، وما إذا كانت تسعى إلى تحقيق هدف أساسى هو التوصل إلى نظرية مجردة أو تعميمات دقيقة ، أم أنها تكتفى بوصف الظواهر

---

(1) Joseph J. Schwab, "What Do Scientists Do", Behavioral Science (1960), V : 1.

المباشرة أو الملموسة ، وما إذا كانت تهتم بالقياس والمعالجة الرياضية للبيانات أم أنها تفضل الملاحظة المباشرة وما يتطلبه ذلك من فهم علاجي أو تعاطفي للسلوك الإنساني . ولما كانت هذه الأسئلة تكاد تنطبق على كل العلوم ، فإننا لانجد مبرراً لمعالجتها معالجة مستفيضة . ولسوف أتناول فيما يلي علاقة علم الاجتماع بالعلوم التي قد تتداخل معه بشكل ظاهر ( وأعني علم الاقتصاد ، وعلم السياسة ، والتاريخ ) ، على أن أتناول بعد ذلك كلا من علم النفس والأنثربولوجيا .

علم الاقتصاد :

يوصف هذا العلم في بعض الأحيان بالكآبة . ويبدو أن بعض علماء الاجتماع يبدون ارتياحهم لهذا الوصف ، حينما يصفون علمهم بالوضوح . وبغض النظر عن طبيعة هذه الاتهامات . فإن هناك أسساً عديدة يمكن في ضوئها تحديد الفرق بين علمي الاقتصاد والاجتماع .

يهتم علم الاقتصاد ـ بوجه عام ـ بدراسة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات . ولقد تطور علم الاقتصاد في ظل المجتمع الغربي والمدرسة الكلاسيكية في بريطانيا بخاصة . لذلك نجده يتناول العلاقات المتبادلة بين متغيرات اقتصادية خالصة كالعلاقة بين الأسعار والعرض وتدفق النقود ... إلخ . وفي المراحل الأولى من تطور علم الاقتصاد لانجد اهتماماً كبيراً بالسلوك الاقتصادي الواقعي للفرد أو دافعيته ، بل إن أقصى ماوصل إليه علم الاقتصاد في هذه المراحل الأولى هو دراسة المشروعات الإنتاجية كالتنظيمات الصناعية . ولقد أدى ذلك إلى ظهور ثغرات أساسية في معرفتنا بالحياة الاقتصادية ؛ فضلا عن عدم قدرة علم الاقتصاد على دراسة السياق الواقعي للأحداث الاقتصادية . ولقد أبدى علماء الاقتصاد في السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً بموضوع الدافعية والسياق النظامي للفعل الاقتصادي . ومع ذلك نجد مشكلات عديدة بالغة الأهمية ( من وجهة نظر علم الاقتصاد ) لم تحظ بالاهتمام الواجب من جانب علماء الاقتصاد . من ذلك مثلا تأثير القيم والتفضيلات على طلب القوة العاملة ، والتأثير الذي تمارسه الهيبة أو العرف على أسعار السلع ، والأصول الاجتماعية للمنظمين والمديرين فضلا عن الدوافع التي تحركهم ، ومدى إسهام التعليم في رفع معدل الإنتاجية . الواقع أن هذه المشكلات لم تنل

نصيبها الضرورى من الاهتمام من جانب علماء الاقتصاد .

وإذا كان تضييق مجال علم الاقتصاد قد مثل نقطة من نقاط الضعف فى تاريخ هذا العلم ، إلا أنه قد أفاده فى نفس الوقت ؛ ذلك أن علم الاقتصاد قد استطاع — بفضل ذلك — أن يصبح علما محدد النطاق، قادراً على معالجة ظواهره بطريقة متسقة . وكثيراً مانجد علماء الاجتماع يحسدون علماء الاقتصاد على دقة مصطلحاتهم ، وكفاءة المقاييس التى يستخدمونها ، وسهولة الاتصال فيما بينهم ، واتفاقهم على مبادئ أساسية معينة ، فضلا عن قدرتهم على تحويل دراساتهم النظرية إلى مقترحات عملية تجد لها صدى عميقاً فى رسم السياسة العامة . ومع ذلك فلا تزال قدرة علماء الاقتصاد على التنبؤ بالأحداث الاقتصادية ضئيلة إلى حد ما بسبب عدم اهتمامهم بعوامل كالدافعية الفردية ، والمقاومة النظامية ، تلك العوامل التى يمنحها علماء الاجتماع أهمية كبيرة .

وبرغم كل ماسبق ، فإن ثمة تشابها واضحاً فى طابع التفكير العلمى السائد فى علمى الاقتصاد والاجتماع . والملاحظ أن علماء الاجتماع المحدثين يجدون أن طابع التفكير السائد فى علم الاقتصاد أقرب إليهم من ذلك الذى يسود التاريخ أو النظرية السياسية [٢] ؛ ذلك أن علماء الاقتصاد — شأنهم فى ذلك شأن علماء الاجتماع — يفكرون فى ضوء الأنساق ، والأنساق الفرعية ؛ حيث يؤكدون فكرة العلاقات بين الأجزاء وعلى الأخص أنماط الاعتماد والسيطرة والتبادل ... إلخ . وفضلا عن ذلك فالعلمان يهتمان اهتماماً خاصاً بالقياس وبالعلاقات بين المتغيرات المختلفة ؛ أى أنهما يستعينان بالنماذج الرياضية فى تحليل البيانات [٣] .

## علم السياسة :

ينقسم هذا العلم إلى مبحثين أساسيين هما : النظرية السياسية ، والإدارة الحكومية . ويرتبط كلا المبحثين بروابط عميقة بالسلوك السياسى . فغالباً ما نجد

(٢) For example, See Talcott Parsons and Neil Smelser, Economy and Society : A Study in the Integration of Economics and Social Theory (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1956).

(٣) انظر مناقشتنا للنماذج الرياضية فى علم الاجتماع فى موضع لاحق من هذا الكتاب .

برامج النظرية السياسية تتناول الآراء السياسية المتعلقة بالحكومة كتلك التى قدمها أفلاطون وميكيافيللى وروسو وماركس. أما برامج الإدارة فغالباً ماتزود الدارس بوصف شامل لبناء الهيئات الحكومية ووظائفها.

وإذا كان علم الاجتماع يهتم بدراسة كل جوانب المجتمع، فإن علم السياسة مكرس جل اهتمامه لدراسة القوة كما تتجسد فى التنظيمات الرسمية. وإذا كان علم الاجتماع يولى اهتماماً كبيراً بالعلاقات المتبادلة بين مجموعة النظم (بمافى ذلك الحكومة) فإن علم السياسة يميل إلى الاهتمام بالعمليات الداخلية، أى العمليات التى تحدث داخل الحكومة مثلا. ومع ذلك فإن علم الاجتماع السياسى يشترك مع علم السياسة فى دراسة كثير من الموضوعات. ولقد لعب بعض العلماء البارزين أمثال ماكس فيبر Weber وروبرت ميشلز Michels دوراً هاماً فى تطور علم الاجتماع السياسى. وبرغم ذلك فهناك اختلافات أساسية بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى. ولقد عبر ليبست Lipset عن ذلك بقوله: «يهتم علم السياسة **بالإدارة العامة**، أى كيفية جعل التنظيمات الحكومية فعالة. أما علم الاجتماع السياسى فيعنى **بالبيروقراطية**، وعلى الأخص مشكلاتها الداخلية.» (٤)

وخلال العقود الثلاثة الماضية نلحظ لدى علماء الاجتماع اهتماماً شديداً بالسياسة، مما أظهر قدراً من الاختلاف بينهم وبين علماء السياسة. ولقد تأكد ذلك بوضوح من خلال الدراسات العديدة التى أجراها علماء الاجتماع على السلوك السياسى (٥)؛ ذلك أن هؤلاء العلماء قد اهتموا بدراسة السلوك الانتخابى، والاتجاهات والقيم الشعبية المتعلقة بالقضايا السياسية والعضوية فى الحركات السياسية الراديكالية سواء كانت يمينية أو يسارية، والتنظيمات الطوعية، وعملية اتخاذ القرار

---

(4) S. Martin Lipset, "Political Sociology", in Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr.; (eds.), Sociology Today : Problems and Prospects (New York : Basic Books, 1959), P. 83.

(5) For example, See S. Martin Lipset, in Robert K. Merton, Leonard Broom, and Leonard S. Cottrell, Jr; (eds.), Sociology Today, pp. 81-114; Alex Inkeles; National Character and Modern Political Systems", in Francis Hsu (ed.) Psychological Anthropology Homewood, Ill. : Dorsey, 1961), PP. 122-208; Feliks Gross, "Political Sociology", in Joseph S. Roucek (ed.) Contemporary Sociology (New York : Philosophical Library, 1958), PP. 201-223.

داخل المجتمعات المحلية الصغيرة والتنظيمات البيروقراطية الخاصة والحكومية [٦]. ولقد منح ذلك علم الاجتماع السياسى طابعاً جديداً بحيث بدا وكأنه علم سلوكى متميز. وفى نفس الوقت نجد بعض العلماء السياسيين يولون اهتماماً خاصاً بالدراسات السلوكية فى علم السياسة. ومن هؤلاء العلماء كى Key (هارفارد)، وروبرت دال Dahl (ييل) وجبرائيل ألموند (ستانفورد)[٧]. ونستطيع أن نلمس فى كتابات هؤلاء العلماء مزجا شـديداً بين التحليل السوسيولوجى والتحليل السياسى، بحيث يمكن القول إن علما سلوكياً جديداً يتناول العمليات السياسية قد بدأ يظهر إلى حيز الوجود.

## التاريخ :

يسعى التاريخ إلى إقامة تتابع للأحداث التى تمت بالفعل. هو إذن يحاول ترتيب وتصنيف السلوك عبر الزمن. ويهتم علماء الاجتماع اهتماما خاصا بالكشف عن العلاقات بين الأحداث التى تتم – بشكل أو بآخر – خلال نفس الفترة الزمنية. أما المؤرخون فيقصرون اهتمامهم على دراسة الماضى، وعلى الأخص الماضى البعيد نسبيا. وفضلا عن ذلك نجد المؤرخين – باستثناء فلاسفة التاريخ – يتجنبون مهمة اكتشاف الأسباب؛ إذ أنهم يقنعون بالتعرف على كيفية حدوث الأحداث. أما علماء الاجتماع فيهتمون – بدرجة أكبر – بالبحث عن العلاقات المتبادلة بين الأحداث ثم التوصل إلى تتابعها السببى. وعادة ما نجد المؤرخ يفخر كثيراً بوضوح بياناته وبعدها الشديد عن التجريد، بينما نجد عالم الاجتماع يميل إلى تجريد الواقع

(6)Paul Lazarsfeld, Bernard Berelson, and Hazel Gaudet, The Voter's Choice (New York: Columbia University Press, 1944); Elihu Katz and Paul Lazarsfeld, Personal Influence (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1955); Hadley Cantril, The Politics of Despair (New York : Basic Books, 1958), S. Martin Lipset, Martin A. Trow, and James S. Coleman, Union Democracy (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1956); William Kornhauser, The Politics of Mass Socity (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1959); Amitai Etzioni; A Comparative Analysis of Camplex Organizations (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1961).

(7) V. O. Key, Jr; Southern Politics in State and Nation (New York : knopf, 1949); Robert Dahl and L.E. Lindbloom, Politics, Economics and Welfare : Planning andPolitico-economic Systems Resolved into Basic social Processes (New York : Harper, 1953); Gabriel Almond, The Appeals of communism (Princeton : Princeton University Press, 1954).

الملموس ثم تصنيفه تمهيداً للوصول إلى تعميمات ؛ أى أن عالم الاجتماع لايهتم بما هو حقيقى بالنسبة لتاريخ شعب معين بقدر مايهتم بما هو حقيقى بالنسبة لتاريخ عدد كبير من الشعوب . والواقع أن مايقوم به عالم الاجتماع من تجريد لتاريخ شعوب عديدة إنما يعد من وجهة نظر المؤرخ تشويهاً للواقع الذى يميز مكانا تاريخياً أوفترة زمنيه بعينها .

إن جانباً كبيراً من التاريخ المدون هو — فى حقيقة الأمر — تاريخ الملوك والحروب ؛ ذلك أن المؤرخين لايهتمون كثيراً بالأحداث العادية أو التغيرات التى تطرأ عبر الزمن والتى تتخذ شكلا نظاميا مثل الملكية أو العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة داخل الأسرة . لذلك نجد عالم الاجتماع يهتم بهذه الظواهر اهتماما خاصا ، بل قد يجعل منها محور اهتمامه .

وبرغم وجوه الاختلاف هذه بين التاريخ وعلم الاجتماع ؛ إلاأن ثمة وجوه شبه بينهما واضحة كل الوضوح . فعلى سبيل المثال نجد بعض المؤرخين ( روستوفتزيف Rostovtzev ، وكولتونCoulton ، وبوركهات Burkhardt)[8] . يكتبون تاريخا اجتماعيا حقيقياً ؛ أى يعالجون العلاقات الاجتماعية ، والأنماط الاجتماعية ، والسنن والأعراف والنظم الاجتماعية الهامة . كما نجد تحليلات سوسيولوجية هامة — كتلك التى قدمها فيبر — تحاول معالجة مشكلات تاريخيه بعينها . ولقد أصبح علم الاجتماع التاريخى علماً بالغ الأهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع . يشهد على ذلك جهود بعض الاجتماعيين أمثال سيجموند دايموند Diamond وروبرت بيلاه Bellah ونورمان بيرنباوم Birnbaum[9] .

---

(8) Mikhail I. Rostovtzev, The Social and Economic History of the Hellenistic World (Oxford : The Clarendon Press, 1941); George C. Coulton, Medieval Panorama : The English Scene fram Conquest to Reformation (New York : Meridian Books, 1957);Jakab Burckhard: (S.G.C.) Middlemore, trans.), The Civilization of the Renaissance in Italy Vol. I-II (New York : Harper, 1958).

(9) Sigmund Diamond, The Reputation of the American Businessman (Cambridge: Harvard University Press, (1955);Robrert Bellah, Tokugawa Religion :The Values of Pre-Industrial Japan (Glencoe Ill.: The Free Press, 1957, Norman Birnbaum, "Social Structure and the German University", (PH. D. Thesis, Harvard University 1958); "Great Britain : The Reactive Revolt," in M. Kaplan (ed.), The Revolution in World Politics (New York: Wiley, 1962). Also see George C. Homans English Villagers of the Thirteenth Century (Cambridge : Harvard University Press, 1941).

علم النفس :

يمكن تعريف علم النفس بأنه علم دراسة العقل ؛ أو العمليات العقلية . فدراسات علم النفس تتناول قدرات العقل على إدراك الأحاسيس ، ومنحها معانى معينة ثم الاستجابة لهذه الأحاسيس . بعبارة أخرى يعالج علم النفس العمليات العقلية كالإدراك والتعرف والتعلم . ويولى علماء النفس المحدثين اهتماماً خاصاً بدراسة المشاعر والعواطف والدوافع والحوافز ، والدور الذى تلعبه فى تحديد نمط الشخصية .

ولعلم النفس جذور عميقة فى كل من علمى الأحياء ووظائف الأعضاء ، بل لا يزال يرتبط بهما حتى الآن ارتباطاً وثيقاً . والملاحظ أن جانباً كبيراً من بحوث علماء النفس التى تتناول الإدراك البصرى والسمعى لا تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للسلوك الاجتماعى ؛ بينما نجد ارتباطاً واضحاً بين الدراسات التى تتناول العواطف والدافعية . . . إلخ ؛ وتلك التى تتناول مشاركة الفرد فى العلاقات الاجتماعية . وغالباً مايسعى دارسو الإدراك والتعلم والعمليات العقلية الأخرى إلى التوصل إلى قوانين الوظائف السيكولوجية ، تلك القوانين التى تتجاوز الفروق بين الأفراد أو حتى الأنواع . أما الذين يدرسون العواطف والمشاعر والسلوك العرفى فغالباً ما يتناولون الفرد والطابع المميز لشخصيته ، وهذا ينطبق — بصفة خاصة — على علماء النفس الإكلينيكيين .

ويعد مفهوم « الشخصية » مفهوماً محورياً بالنسبة لعلماء النفس الذين يعنون بالجوانب السيكولوجية أكثر من عنايتهم بالجوانب الفسيولوجية . ويكاد يلعب مفهوم « الشخصية » هنا بالنسبة لعالم النفس نفس الدور الذى يلعبه مفهوم « المجتمع » أو « النسق الاجتماعى » بالنسبة لعالم الاجتماع [١٠] . وبهذا المعنى فإن علم النفس يحاول تفسير السلوك كما يتبدى فى شخصية الفرد ، وكما يتحدد من خلال وظائف أعضائه وجهازه النفسى وخبراته الشخصية الفريدة . أما علم الاجتماع فيحاول — على العكس من ذلك — فهم السلوك كما يتبدى فى المجتمع ، وكما يتحدد من خلال بعض العوامل مثل عدد السكان والثقافة والتنظيم الاجتماعى . . . إلخ .

---

(١٠) سوف نقدم تعريفاً لهذه المفاهيم فى موضع لاحق .

ويكاد يلتقى علم الاجتماع وعلم النفس عند نقطة معينة تشكل مبحثاً متميزاً هو علم النفس الاجتماعى . ومن وجهة النظر السيكولوجية الخالصة ، نجد علم النفس الاجتماعى يهتم بتناول الوسائل التى من خلالها تخضع الشخصية ( أو السلوك ) للخصائص **الاجتماعية** للفرد أو الوضع الاجتماعى الذى يشغله . ويمكننا أن نستشهد على ذلك بدراسات سولومون آش Asch عن الامتثال والإدراك . فلقد أوضح كيف أن العملية السيكولوجية ( الإدراك ) تتأثر بالموقف **الاجتماعى** ، مما يؤدى إلى حدوث اضطراب معين فى إدراك الشخص[١١] .

أما من وجهة النظر السوسيولوجية فإننا نجد علم النفس الاجتماعى يضم فيما يضم أية دراسة للعمليات **الاجتماعية** تحاول توضيح كيف أن الخصائص السيكولوجية لكل فرد ، أو الاستعدادات الشخصية لمجموعة معينة من الأفراد أو التصرف على نحو معين فى موقف معين ، يمكن أن يؤثر على طابع العملية الاجتماعية . ولقد أوضح جانوفيتز Janowitz ومارفيك Marvick — فى دراسة لهما عن السلوك الانتخابى — كيف أن تأييد السياسة الخارجية الانعزالية كان شائعاً لا فقط بين الأشخاص ذوى التعلم المحدود ، بل أيضاً بين الذين تتصف شخصياتهم بالتسلطية[١٢] .

على أن وجهتى النظر السوسيولوجية والسيكولوجية فيما يتعلق بعلم النفس الاجتماعى غالباً ما تتداخلان وتختلطان عند إجراء البحوث الواقعية . ففى الدراسات التى تتناول الرأى العام ، أو الحركات الجماهيرية فى مجال السياسة والدين مثلا ، نجد صعوبة كبيرة فى التمييز بين اهتمامات عالم الاجتماع واهتمامات عالم النفس . لذلك نجد البعض يذهب إلى ضرورة اعتبار علم النفس الاجتماعى علماً مستقلا ، شأنه فى ذلك شأن الكيمياء الحيوية .

---

(11) Solomon Asch, Social Psychology. (Englewood cliffs, N. J. : Prentice - Hall, 1952), pp. 450-501.

(12) Morris Janowitz and D. Marvick, "Authoritarianism and Political Behavior", Public Opinoin Quarterly (1953), *XVII* : 185-201.

**الأنثروبولوجيا :**

تضم الأنثروبولوجيا — شأنها شأن علم الاجتماع — مباحث عديدة مثل الحفريات ، والأنثروبولوجيا الطبيعية ، والتاريخ الثقافى وكثير من مباحث علم اللغة . وتدرس الأنثروبولوجيا كل جوانب حياة الإنسان البدائى أينما كان . والأنثروبولوجيا — شأنها شأن علم النفس — ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعلوم الطبيعية . فعلى سبيل المثال نجد الأنثروبولوجيا الطبيعية تشترك مع علم الحياة فى دراسة كثير من الموضوعات .

والأنثروبولوجيا — كعلم للثقافة — ذات صلة بالغة القوة بعلم الاجتماع . وبإمكاننا تعريف الثقافة بأنها ذلك النسق من الرموز الذى يضم اللغة والقيم اللتين تسودان مجتمعاً من المجتمعات . وهنا يمكن تحديد موضوع دراسة الأنثروبولوجيا بنفس الطريقة التى نعتبر بها القوة والسلطة موضوعاً لعلم السياسة ، أو إنتاج وتوزيع السلع موضوعاً لعلم الاقتصاد . أما إذا عرفنا الثقافة تعريفاً واسعاً ( بأنها تضم كل الأساليب التى يمكن بواسطتها صنع الأشياء بما فى ذلك القيم السائدة والإجراءات النظامية العامة ) ، فقد يترتب على ذلك تداخل الأنثروبولوجيا مع علم الاجتماع . وفى الجامعات البريطانية نجد الأنثروبولوجيا علماً أكاديمياً ذا تقاليد أقوى من تقاليد علم الاجتماع ؛ بينما نجد الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع فى كثير من الجامعات الأمريكية يمثلان — معاً — مجالا واحداً من مجالات الدراسة .

ومع ذلك فهناك وجوه اختلاف ملحوظة بين العلمين . فالأنثروبولوجيا تهتم بدراسة الإنسان البدائى أو غير المتعلم ، بينما يتناول علم الاجتماع بالدراسة الحضارات الأكثر تقدماً . والواقع أن هذه الحقيقة الأساسية تمارس تأثيراً كبيراً على مضمون العلمين وموضوعهما . فالأنثروبولوجيون يميلون إلى دراسة المجتمعات من كل جوانبها دراسة كلية شاملة . أما علماء الاجتماع فيميلون — غالباً — إلى دراسة قطاعات أو أجزاء معينة من المجتمع كأن يدرسوا نظاماً بعينه مثل الأسرة ، أو عملية بذاتها كالحراك الاجتماعى . وعادة ما يعيش الأنثروبولوجيون فى المجتمع الذى يدرسونه ؛ حيث يلاحظون السلوك ملاحظة مباشرة ، ويسجلون العادات والأعراف مستعينين

فى ذلك بالإخباريين . والمنهج الأنثروبولوجى هو — بالضرورة — منهج كيفى أو « علاجى » . أما علماء الاجتماع فغالباً ما يعتمدون على الإحصاءات والاستبيانات . لذلك فإن تحليلاتهم غالباً ما تكون رسمية وكيفية . وفضلا عن ذلك فالوسط الطبيعى لعالم الأنثروبولوجيا هو المجتمعات المحلية الصغيرة المكتفية بذاتها ؛ بينما نجد عالم الاجتماع يدرس — بمرونة كبيرة — التنظيمات الكبرى والعمليات الاجتماعية المعقدة .

والواقع أن استمرار وجود عالم الأنثروبولوجيا مرتبط باستمرار وجود الشعوب البدائية ذاتها . وفى حالة انتقال هذه الشعوب إلى عالم متقدم أو حديث ، فإن باستطاعة عالم الأنثروبولوجيا أن يتتبع دراستهم طالما ظلت تمثل جيوباً أو مجتمعات محلية متميزة داخل مجتمع أكبر . أما إذا مرت هذه الشعوب بعملية تثقيف أو تشتت داخل المجتمع الأكبر ، فإن فرصة الأنثروبولوجيا فى البقاء تكون ضئيلة للغاية . وقد تتحول الأنثروبولوجيا — حينئذ — لتصبح فرعاً من علم الاجتماع يدرس القيم أو المجتمعات المحلية الصغيرة ، أو أن تذوب فى إطار علم اجتماعى عام .

## العلوم والحدود والقضايا

كتب بينجامين كيد Kidd عن علم الاجتماع فى الطبعة الحادية عشر من دائرة المعارف البريطانية يقول : « ابتداء من القرن السابع عشر يمكن اعتبار الإسهامات الهامة فى ميدان الفلسفة الغربية بمثابة إسهامات حقيقية فى ميدان علم المجتمع ( علم الاجتماع ) » . ويستطرد كيد قائلا إنه خلال السنوات التالية على ذلك ظهرت مصطلحات عديدة كبديل عن مصطلح « علم الاجتماع » مثل السياسة وعلم السياسة ، والاقتصاد الاجتماعى ، والفلسفة الاجتماعية ، والعلوم الاجتماعية[١٣] . إن إقامة حدود معينة لنطاق علم الاجتماع قد تكون مسألة عسيرة ؛ إذ أن ذلك معناه استبعاد عالم الاجتماع للنظم التى قد لا تدخل فى نطاق علم الاجتماع بمعناه المحدود . وهنا يجب أن نمتدح حرص عالم الاجتماع على دراسة النظم

(13) "Sociology", Vol. *XXV*, Encyclopedia Britannica (1911), p. 322 ff.

ذات الأهمية الخاصة ، وألا نعتبر ذلك تمييعاً لحدود العلم .

والواقع أن انفتاح مجال الدراسة فى علم الاجتماع واستعداده لقبول ميادين جديدة للدراسة ، إنما ينشأ عن اهتمام عالم الاجتماع بأنساق الفعل الاجتماعى والعلاقات المتبادلة بينها(١٤) . ومن الضرورى أن يؤدى ذلك إلى معالجة علم الاجتماع لكل جوانب الحياة الاجتماعية سواء أكانت هذه الجوانب متعلقة بالمجال الضيق لهذا العلم أم متعلقة بمجالات علوم إنسانية أخرى .

وليس أمامنا — فى حقيقة الأمر — محكمة يمكن الاحتكام إليها فى حل هذه المنازعات الإقليمية . لذلك فإن علينا أن نتوجه إلى كل علم من العلوم الإنسانية لنوجه إليه طائفة من التساؤلات مثل : هل يتناول هذا العلم قضايا حاسمة ؟ وهل هناك منهج معين يمكن بواسطته التعرف على القضايا موضوع الدراسة ؟ هل يؤدى هذا المنهج إلى التوصل إلى حقائق ذات معنى ؟ وهل يمكن تجميع هذه الحقائق وصياغة استنتاجات أو تعميمات يمكن أن تزيد المعرفة التى لدينا ؟ وهل يمكن أن تؤدى هذه الاستنتاجات إلى ظهور قضايا جديدة يمكن أن تقودنا إلى بذل مزيد من الجهد لفهم الإنسان ونشاطاته ؟ والآن كيف يجيب علم الاجتماع على هذه التساؤلات ؟ ذلك ما سنعرض له فى مواضع لاحقة. غير أننا نجد —مع ذلك— ضرورة هنا لعرض إجابة علم الاجتماع على التساؤل الأول وهو : ما هى القضية الأساسية التى يعنى علم الاجتماع بدراستها ؟

**نحو تعريف لعلم الاجتماع : النظام الاجتماعى ، والتفكك ، والتغير .**

إذا كان علينا أن نحدد فى عبارة المشكلة الأساسية التى يعنى علم الاجتماع بدراستها ، فبإمكاننا القول بأنه يسعى إلى تفسير طبيعة كل من النظام الاجتماعى والتفكك الاجتماعى .

والواقع أن علم الاجتماع يشارك العلوم الأخرى إيمانها بالقضية التى تذهب إلى أن ثمة نظاماً كامناً فى الطبيعة ، وأن بالإمكان اكتشافه ووصفه وفهمه . فإذا كانت قوانين الفيزياء تصف النظام الذى يحكم العلاقة بين الأشياء الطبيعية ،

---

(١٤) سنناقش تعريف أنساق الفعل الاجتماعى فى موضع لاحق .

وإذا كان علم الفلك يصف حركة النظام الكونى . وإذا كانت الجيولوجيا تصف النظام الذى يحكم بناء الأرض ( تاريخه وحاضره ) . فإن علم الاجتماع يسعى إلى اكتشاف و وصف وتفسير النظام الذى يميز الحياة الاجتماعية للإنسان .

وحينما نتناول « النظام » فإننا نقصد أن الأحداث تتم فى شكل تتابع منتظم أو نمط ، بحيث يمكننا صياغة أحكام قابلة للتحقق الإمبيريقى حول علاقة حادثه معينة بحادثة أخرى عند نقطة معينة من الزمن وتحت ظروف محددة . ويهتم علم الاجتماع بأشكال عديدة من النظام . تختلف فى نطاقها اختلافاً كبيراً ولكنها ذات طابع واحد .

وتبدو هذه المشكلة أوضح ماتكون على مستوى الوحدات الكبرى التى يهتم علم الاجتماع بدراستها كالأمه مثلا . ونستطيع أن نتصور هنا أن أعضاء مجتمع كبير قد يقومون بملايين ( أو حتى بلايين ) الأفعال الاجتماعية خلال تفاعلاتهم اليومية [١٥] . ولا يؤدى ذلك — بطبيعة الحال — إلى فوضى واضطراب ، بل يؤدى — فى نهاية الأمر — إلى ظهور ضرب من النظام . إن النظام يمكن الفرد من تحقيق أهدافه دون تضارب أو تداخل مع أهداف الآخرين . ومن الطبيعى أن هذا النظام يضمن معاونة الفرد للآخرين فى تحقيق أهدافهم . وإذن فالهدف الأساسى لعلم الاجتماع هو تفسير كيفية حدوث ذلك ، وكيف يؤدى التنسيق بين الأفعال المتنوعة الصادرة عن الأفراد إلى تدفق الحياة الاجتماعية واستمرارها . وحينما نقول إن هناك نسقاً اجتماعياً ، فإننا نشير — حينئذ — إلى التنسيق والتكامل بين الأفعال الاجتماعية ، بحيث يتحقق النظام فى نهاية الأمر .

وقد يسىء البعض فهم تأكيدنا هذا لفكرة النظام؛ لذلك نبادر فنقول: إن تحديد طبيعة النظام الاجتماعى لايعنى — بالضرورة — تأييده أو تبريره . فالحكومة القائمة على مركزية السلطة قد تخلق نظاماً اجتماعياً معيناً . وعلى عالم الاجتماع الذى يدرس مثل هذا الشكل من الحكومات أن يفسر دور الحزب الواحد فى احتكار السلطة السياسية . وقد يوضح كيفية استخدام وسائل الاتصال الجماهيرى فى تعبئة الرأى العام وخلق إجماع عام لدى الأفراد ، وقد يعرض لنا طبيعة الدور

---

( ١٥ ) سوف نناقش فى موضع لاحق مصطلحى الفعل الاجتماعى والمجتمع .

الذى يلعبه البوليس السرى فى تحقيق الضبط الاجتماعى الذى تريده الصفوة الحاكمة . وحينما يفعل عالم الاجتماع ذلك ، فإنه لايسعى — بطبيعة الحال — إلى تبرير الأوضاع القائمة أو حتى إصدار أية أحكام قيمية تتعلق بالنظام الاجتماعى الذى يدرسه . والمحقق أن عالم الاجتماع يخضع لتأثير قيمه الخاصة ، ويبدو ذلك واضحاً عند تأكيده لأهمية مشكلة معينة دون مشكلة أخرى. وحينما يقوم عالم الاجتماع بتحليلاته، فإنه بذلك يزود الذين لايفهمون تماماً النظام القائم بأساس يمكن فى ضوئه إصدار أحكامهم الأخلاقية والسياسية . غير أننا يجب ألا نخلط بين هذه الأحكام من ناحية . والحقائق التى يتضمنها التحليل السوسيولوجى من ناحية أخرى .

إن اهتمام عالم الاجتماع **بمشكلة** النظام يجب ألا يقودنا إلى الزعم بأنه ( أى عالم الاجتماع ) لايهتم بدراسة أعراض التفكك الاجتماعى . فليس هناك نسق اجتماعى يؤدى وظائفه فى انسياب كامل، بغض النظر عن المنظور الذى نرى من خلاله هذا النسق . ولعل من الأمور الجوهرية فى الحياة الاجتماعية أن البعض قد لايستطيع الالتزام بالمعايير الاجتماعية. وأن البعض الآخر قد لايتمكن من تحقيق أهدافه ، ذلك أن فى كل مجتمع من المجتمعات قلة معينة من الناس تنتهك المعايير الاجتماعية أو القانونية ، وأن على المجتمع أن يدفع نفقات باهظة نتيجة لذلك . ولسنا بحاجة إلى القول بأن كل المجتمعات تشهد فترات ( قد تطول ) اضطراب ، وحروب أهلية ، وعنف ، وإرهاب ، وجريمة وتفكك اجتماعى عام . وكل هذه المظاهر تمثل — بطبيعة الحال — خرقاً للنظام الاجتماعى القائم .

وعلى المستوى الاجتماعى والفردى يبدو أن هناك قوى « طبيعية » تسهم فى إحداث النظام والاستقرار ، وأخرى تسهم فى إحداث التفكك والصراع . أما التوازن بين هذين الضربين من القوى فيختلف من فترة زمنية لفترة زمنية أخرى. ويبدو أن لدى الناس ميلا شخصيا أو فلسفيا لرؤية العالم المحيط بهم من أحد منظورين : إما أن يكون ( أى العالم ) فى حالة فوضى أو تفكك ، بحيث يتعين عليه أن يناضل من أجل تحقيق قدر من النظام ، وإما أن يكون فى حالة نظام ،

ولكنه خاضع لتهديد التفكك . أما وجهة نظرى الخاصة فى هذا الموضوع فهى ، أن النظام يمثل ظرفاً أساسياً للإنسان ، وأن هذه الحقيقة تتلاءم مع الحقائق الشائعة ، فضلا عن أنها تعين على إجراء تحليل سوسيولوجى ملائم . وأنبه إلى أن وجهة نظرى هذه لاتتجاهل الإسهامات الهامة والدائمة التى يقدمها الإنسان فى ظروف التفكك النسبى ، وأقول « نسبى » لأنه بدون قدر من النظام ( أو حتى بدون الظروف التى قد تبدو مفككة ) لايستطيع الإنسان الاستمرار فى البقاء . ولقد أخفقت بعض المجتمعات فى حل مشكلة النظام ، وكان من نتيجة ذلك تفككها ، وبعثرة أفرادها ، ثم اندماجهم فى مجتمعات أخرى . إن هذه الحقيقة تعنى أن نسقا اجتماعيا آخر يمكن أن يظهر إلى حيز الوجود ، وأن النظام مايلبث أن يتدعم فيه ، ومن ثم يتمكن الإنسان الاجتماعى من البقاء .

إن تجاهل علم الاجتماع لمشكلتى التفكك والصراع من شأنه أن يفقده اكتماله وفعاليته ، كما أن تجاهل عالم الاجتماع للحقائق الأساسية للنظام الاجتماعى قد يدفعه إلى الاكتفاء بدراسة مشكلات التفكك الاجتماعى وحدها . والواقع أن الصراع الذى نشهده الآن بين الذين يتبنون « نظرية التوازن » والذين يتبنون « نظرية الصراع » إنما هو — فى حقيقة الأمر — صراع عقيم ، ذلك لأن علم الاجتماع يجب أن يهتم بدراسة كل من النظام والتفكك . ولقد أكد أرنولد فيلدمان Feldman وولبرت مور Moore ضرورة تبنى تصوراً كثر ديناميةً وشمولا للمجتمع .

وحينما نقول إن هناك « نظاماً » معينا فى أى نسق اجتماعى ، فإننا نعنى كلا من الأنماط المنتظمة من الأفعال والنظم التى تمارس ضبطاً معيناً وتلك التى توجه الصراع فى مسارات معينة . إن المجتمع ينطوى على صراعات تؤدى إلى تغيرات معينة ، كما أنه ينطوى على نظام اجتماعى يضمن منع التوترات وتوجيهها [١٦] .

والمهمة الأولى التى يتعين على عالم الاجتماع أن يواجهها هى ، تحديد معنى

(16) Arnold Feldman and Wilbert Moore, "Industrialization and Industrialism: Converggence and Differentiation", Transactions of the Fifth World Congress of Sociology vol. 11 (Louvain : International Sociological Association, 1962), P. 155.

النسق الاجتماعى فى ضوء العلاقات السائدة بين الأفعال الاجتماعية العديدة والمعقدة . غير أن بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن هذه المهمة أقل أهمية بكثير من مهمة أخرى هى ؛ تحديد مدى استمرار الأنساق الاجتماعية عبر الزمن . وقد تبدو عملية التنسيق ( فى وقت واحد ) بين آلاف أو حتى ملايين الأفعال الفردية فى نسق اجتماعى مستمر نسبيا عملية بالغة التعقيد أو صعبة التحقيق . غير أن هذه الحقيقة تتضاءل إذا ما أخذنا فى اعتبارنا استمرار النسق الاجتماعى عبر فترات طويلة من الزمن . ولقد أوضحت دراسات عديدة أن بالإمكان تدريب بعض السلالات الحيوانية ( كالكلاب والفيلة ) على التنسيق بين أفعالها . وبدون هذا التدريب يصعب على هذه السلالات الحيوانية أن تنقل أساليبها فى الحياة إلى الأجيال اللاحقة . على أن هذا التنظيم الغريزى للسلوك لايوجد بنفس هذه الطريقة لدى الإنسان ، ذلك لأن استمرار النظام الاجتماعى يعتمد على ميكانزمات اجتماعية أخرى .

وإذن فعلم الاجتماع يسعى إلى تفسير استمرار الأنساق الاجتماعية عبر الزمن . ومع ذلك فيجب أن نعتبره استمراراً نسبياً . وعلينا ألا نعتبر حدوث الاستمرار دليلا على قوته ، بل إنه يثير التساؤل دائماً . وقد يجد البعض مبرراً للاعتقاد بأن بعض المجتمعات التى تبدو مستقرة قد تستمر فى وجودها دون تغير أساسى فى جوانبها الأساسية . غير أننا نعتقد أن ذلك أمر صعب التسليم به ، إذ أن تصور المجتمعات على أنها مستقرة غير متغيرة قد يعود إلى عدم كفاية السجلات التاريخية . وعلى أية حال فباستطاعتنا القول بأن المجتمعات الحديثة تخبر عملية تغير مستمرة وشاملة وسريعة . وبحدوث التغير والاستمرار قد يذهب عالم الاجتماع إلى أن تتابع الأحداث هو عملية كامنة فى قلب الواقع الاجتماعى . إن عملية التغير ليست عملية عشوائية ، حتى ولو بدت فى بعض الأحيان اعتباطية . على علم الاجتماع — إذن — أن يصف التغير الذى يطرأ على الأنساق الاجتماعية ، وأن يتعرف على العمليات الأساسية التى من خلالها يتحول نسق اجتماعى من حالة إلى حالة أخرى .

وباختصار يمكننا القول إن علم الاجتماع هو علم دراسة النظام الاجتماعى ؛ أى دراسة انتظام السلوك الاجتماعى الإنسانى . أما مفهوم النظام فيضم كلا من

المحاولات التى تدعمه وتلك التى تصفه . وعلى علم الاجتماع أيضاً أن يحاول تحديد وحدات الفعل الاجتماعى الإنسانى ، وأن يتعرف على نمط العلاقة بين هذه الوحدات ، أى أن يتعرف على كيفية انتظامها كأنساق فعل . وباستعانة علم الاجتماع بأنساق الفعل يمكنه بعد ذلك تفسير الاستمرار عبر الزمن ، كما يمكنه فهم كيفية وأسباب تغير هذه الوحدات أو اختفائها تماماً .

# الفصل الثالث

## أنماط التحليل السوسيولوجى *

يضع كل عالم اجتماع فى ذهنه نموذجًا واحداً أو أكثر للمجتمع والإنسان يؤثر تأثيراً بالغًا فيما يبحث عنه، وينظر إليه، ويقوم به بصدد الملاحظات التى يحاول ربطها بغيرها من الوقائع داخل إطار أوسع للتفسير. ولا يختلف عالم الاجتماع فى ذلك عن أى عالم آخر، ذلك أن كل عالم لديه بعض التصورات العامة عن الميدان الذى يدرسه، وهى بمثابة صورة عقلية تكشف عن « الصلات القائمة بين مختلف جوانب ميدان الدراسة وكيفية عملها ». والواقع أن مثل هذه النماذج لاغنى عنها فى أى عمل علمى. وجدير بالذكر هنا أنه ليس من اليسير دائمًا التمييز بين « النموذج العلمى » والنظرية العلمية، إذ يستخدم المصطلحين أحيانًا للإشارة إلى نفس الشيء. وقد يؤدى النموذج إلى تطوير مجموعة نظريات، بينما نظرية واحدة قد تكون من القوة بحيث تصبح نموذجًا عاما. ولعلنا نستخدم مصطلح النموذج فى مناقشاتنا التالية للإشارة إلى الصورة الأساسية لظاهرة بعينها، ويتضمن ذلك أيضاً الأفكار المتعلقة بطبيعة وحداتها المكونة وما ينشأ بينها وبين غيرها من صلات. وتستخدم النظرية كوسيلة لتنظيم معارفنا، أو ما نعتقد أننا على معرفة به فى فترة زمنية معينة حول مسألة واضحة أو تساؤلات مطروحة. والنظرية على هذا النحو تصبح أكثر تحديداً من النموذج. ويمكن — بالطبع — التدليل على خطأ النظرية، أما فى حالة النموذج فمن الممكن الحكم عليه بأنه غير مكتمل، أو مضلل، أو عقيم.

وثمة مثال توضيحى مقنع هو الافتراض القائل بأن الجراثيم تسبب الأمراض. فمثل هذه النظرية تعد بمثابة نموذج عام، على حين أن تفسير أمراض معينة فى ضوء هذا النموذج قد يمثل نظريات مشتقة من النموذج. ونحن نسلم بأن النموذج

* ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد عن المصدر التالى :
Alex Inkeles, What is Sociology ? Prentice - Hall of India, New Delhi, 1965. pp. 28-46.

الخاص بأسباب المرض نموذج منتج . فهو يقودنا إلى البحث عن كائنات عضوية بالذات بوصفها تؤدى إلى إحداث أمراض بالذات ، وعلينا أيضًا أن نتبع أساليب فنية ملائمة فى بحثنا هذا . يضاف إلى ذلك أن النموذج يشجع الجهود التى نبذلها للسيطرة على المرض عن طريق أساليب تقتل هذه الكائنات العضوية . غير أن الاعتماد المطلق على هذا النموذج قد يضللنا أو يعوق تقدمنا إذا كنا نحاول تفسير الأمراض السيكوسوماتية ، أو أمراض النقص فى التغذية أو حالات التسمم الكيميائى . وهكذا ، فمع أن النماذج ضرورية ولا غنى عنها ، إلا أن علينا أن نتحمل تكلفة الاعتماد عليها .

وفى الظروف المثالية لا يشكل النموذج نظرتنا بصورة طاغية تحجب عنا رؤية الوقائع الهامة والظروف الجديدة . إذ يتعين على الدارسين التوحد الشخصى بنموذج واحد بالذات . فطالما أنه من الممكن أن يحصلوا على صورة أفضل ، يجب عليهم توسيع تصورهم للعالم . ونادرًا ما يتحقق هذا الوضع المثالى فى الحياة . إذ أن النماذج التى يستعين بها العلماء غالبا ما تصبح نماذج جامدة ، فهى تحجب عن اهتمامنا تلك الوقائع والأفكار الجديدة ، بل قد تؤدى بنا إلى تجاهلها . والعالم على هذا النحو يصبح متعلقًا بصفة شخصية بنموذج معين بالذات ، ومن ثم يقاوم الجهود التى تبذل لاستبداله ، كما لو كانت محاولة تستهدف النيل منه شخصيا . فى ضوء ذلك لا يصبح النموذج نظرية ، ولكنه يعبر فقط عن وجهة نظر محددة ، وأحيانا يمثل إيديولوجية علمية ، تحجب وتحدد القدرة على رؤية الأشياء فى ضوء جديد [1] . وقد تنبه كبار العلماء إلى هذا الجمود ، بل إن بعضهم قد واجه هذا الجمود بنفسه .

وتبدو هذه المشكلة حادة فى علم الاجتماع . فالنماذج الخاصة بالمجتمع والإنسان تنطوى على مضامين أخلاقية وسياسية واضحة ومباشرة أكثر من أى تصورات علمية أخرى . يضاف إلى ذلك أن الفيلسوف الفرنسى والعالم الكبير بوان كاريه Poincaré قد أشار ذات مرة إلى أن علماء الطبيعة لديهم مادة موضوعية ،

---

(1) Bernard Barber "Resistauce by Scientists to Scientific Discovery" (New York December, (1960/.

قدمت هذه الدراسة إلى الجمعية الأمريكية لتقدم العلم .

على حين أن علماء الاجتماع ينشغلون غالباً فى مسائل تتعلق بالمنهج (٢) .
ومن اليسير فى العلوم الطبيعية تخطى الاختلافات بين العلماء ، طالما أنه من الممكن مواجهة الوقائع وفقاً لقواعد إجرائية عامة ومعروفة . على حين أننا فى العلوم الاجتماعية نجد صعوبة أكبر تواجه الاتفاق حول الوقائع ، وهناك أيضاً عدم اتفاق لا يقل عن ذلك خطورة حول الطريقة المستخدمة فى تقييم هذه الوقائع . والنتيجة المترتبة على ذلك أن نظريات العلوم الاجتماعية مستثناة من النقد والهجوم ، فالنماذج المستخدمة فى هذه العلوم تصور لنا الحياة تصويراً مزدهراً بصفة مطلقة ، وهى تستمر فى بقائها حتى وإن قدمت لنا صورة مضللة للمجتمع والإنسان . وفى الوقت ذاته طالما أننا فى مجال لا يحظى بوجود وقائع مستقرة ؛ فإنه من اليسير أن يتمسك الناس بالنماذج التى أمكن صياغتها ، باعتبارها الأساس الأكيد الوحيد الذى يمكن أن يؤسسوا عليه نظرتهم للعالم .

على أن كافة العلوم تستعير أفكاراً من ميادين أخرى ، لكن يبدو أن علم الاجتماع له وضع متميز بين هذه العلوم ، فغالبية النماذج المستخدمة فى دراسة المجتمع والتى حققت أوسع انتشار هى فى الواقع مماثلات مستمدة من ميادين أخرى . ومع ذلك فليست كل نماذج المجتمع والإنسان السائدة فى علم الاجتماع كانت واضحة ومعترفاً بها صراحة من جانب أولئك الذين طوروها للاستخدام . إذ نادراً ما يفرق علماء الاجتماع بين النموذج البسيط ، والصورة أو التصور ، وبين النظرية العلمية . وليس من الشائع أن يتجاهل علماء الاجتماع تلك النماذج المنسوبة إليهم . وحينما تتضح هذه النماذج ، كما يبدو ذلك فى هذا الفصل ، سنجد أنها بسيطة ومحددة بصورة تخالف ذلك التصور الذى يوجد عند أصحابها . ومع ذلك كله ، فمن المؤكد أن علماء الاجتماع يسترشدون بنماذج يمكن وصفها بأنها متسقة نسبياً وهى تمثل أيضاً توجيها محدداً للباحث أو هى « إيديولوجية » . وسوف نقدم فى هذا القسم بعض النماذج الهامة للمجتمع التى تقف وراء أعمال رواد علم الاجتماع ، وربما كانت تكمن وراء معظم مدارس علم الاجتماع . وأحياناً تأخذ هذه النماذج صورة

---

(2) Morris Cohen, Reason and Nature : An Essay on the Meaning of Scientific Method (New York : Harcurt Brace & World, 1931) P. 350.

الأزواج المتقابلة أو الأقطاب المتعارضة التي يتخذ كل منها موقفا محددا من بعض المسائل . وفى ضوء الالتزام بجانب معين أو تأكيد وجهة نظر محددة يجرى علماء الاجتماع دراساتهم . وبدون معرفة هذه النماذج يتعذر علينا وضع الكثير من الدراسات السوسيولوجية فى منظورها الصحيح . وطالما أن هذه النماذج تمثل الأساس الذى تستند إليه المدارس المتصارعة فى علم الاجتماع ، فإن فهمنا لها يعد ضروريا حتى نتمكن من تحديد التيارات الفكرية الرئيسية فى الميدان .

## النموذج التطورى :

كان تفكير علماء الاجتماع الأوائل محكوماً بتصور للإنسان والمجتمع بوصفهما يتقدمان عبر خطوات محددة للتطور تنتهى إلى أعقد المراحل وأكملها . وهناك عدد كبير من النظريات تمثل النموذج التطورى العام للمجتمع . فكونت Comte على سبيل المثال حدد ثلاثة مراحل كبرى تمر خلالها كافة المجتمعات — وهى مراحل التدهور ، والدفاع ، والصناعة . وفى مقابل كل مرحلة من هذه المراحل حدد خطوة موازية يقطعها تطور الفكر الإنسانى ، ذلك الذى أدركه بوصفه يتطور من المرحلة اللاهوتية ، خلال المرحلة الميتافيزيقية ، حتى نصل فى النهاية إلى الفلسفة الوضعية التى اعتبرها كونت النموذج الكامل . على حين أن نموذج سبنسر للتطور كان أقل مبالغة . فقد اتخذ موقفاً مؤداه أن علم الاجتماع هو « دراسة التطور فى أكثر أشكاله تعقيداً » [٣] .

ويعالج النموذج التطورى المجتمع كما لو كان ينطوى بداخله على قوة التطور الاجتماعى للإنسان التى تقتضى التسليم بأن كل مرحلة تؤدى دورها وفقاً لقانون طبيعى . وقد أغرى هذا التصور رواد الفلسفات الاجتماعية على استخدام النظرية التطورية والاستعانة بها فى تدعيم مواقفهم السياسية . مثال ذلك أن وليام جراهام سومنر Sumner كان يبرر امتياز الطبقات العليا على الطبقات الدنيا على أساس أن التباين هو قانون طبيعى يحفظ مبدأ بقاء الأصلح . وقد استخدم سومنر ، الذى أطلق عليه أنه من أتباع الداروينية الاجتماعية ، فكرة التطور كما فعل

---

(3) Herbert Spencer, The Study of Sociology (New York, Appleton, 1873), p.350 .

سبنسر لكى يعارض الجهد الذى يبذل للتغير الاجتماعى. ذاهباً إلى أن التطور الاجتماعى يسير بطريقته الخاصة توجهه الطبيعة . ذلك هو السبب الذى يدفعنا إلى القول : « بأنه من الحماقة البالغة أن يعتقد المرء أن بوسعه أن يجلس ومعه لوحه وقلمه لكى يخطط عالماً اجتماعياً جديداً » (٤) .

ولقد استخدم أيضاً الاتجاه التطورى فى دراسة المجتمع لتدعيم حجم الاتجاه اليسارى المتطرف فى السياسة. فقد تأثر ماركس وإنجلز تأثراً بالغا بأعمال الأنثروبولوجى لويس مورجان L. H. Morgan الذى حاول أن يدلل على أن كافة المجتمعات تمر خلال مراحل محددة للتطور كل مرحلة تتبع الأخرى تبدأ من الوحشية ثم البربرية إلى الحضارة . وذهب ماركس وإنجاز إلى أن كل مرحلة للحضارة مثل الإقطاعية تهيىء الأساس الملائم للمرحلة التالية . فهى تحمل فى ذاتها بذور فنائها ، ولا بد أن تتلوها مرحلة أعلى وأرقى منها فى سلم التطور . وعلى هذا الأساس ذهبا إلى أن مرحلة الرأسمالية قد عملت على تطوير الإنتاج الرشيد وتركزه داخل وحدات أكبر بحيث جعلت من الاشتراكية والتخطيط مرحلة تاريخية ضرورية . وأضافا أيضا الفكرة التى مؤداها : أن كل حقبة تقاوم ميلاد المرحلة الجديدة ، وخلصا إلى أن المرحلة التالية فى التطور الاجتماعى لن يمكن تحقيقها إلا بواسطة ثورة عنيفة .

وتشترك نظريات كل من كونت وماركس فى التسليم بالافتراض القائل بأن كل مجتمع يتعين أن يمر بمراحل محددة للتطور تسير وفقاً لتتابع معين . ولهذا السبب يشار إليها بأنهما من أصحاب نظريات التطور الأحادية الخط unilinear Theories وقد سيطرت هذه النظريات لفترة طويلة على الخيال السوسيولوجى . ومن المتوقع فى كل جيل أن يسعى أظهر علماء اجتماع هذا الجيل إلى وضع إطار جديد يصلح لتصنيف مراحل التطور الاجتماعى . وطالما أن هذه الإطارات الأخيرة لا تزال أقل تكاملا ووضوحاً . فلذا يطلق عليها النظريات شبه التطورية .

---

(4) William Graham Sumner, 'The Absurd Effort to Make the World Over' in A. G. Keller and M. R. Davis (eds). Essays of William Graham Sumner (New Haven, Yale University Press, 1934) P. 106.

أما بالنسبة لدوركايم فقد كان البعد الأساسى للمجتمع عنده هو درجة التخصص فيه، أو ما أطلق عليه تقسيم العمل . وأعتقد أن هناك اتجاهاً تاريخيا، أو تطورا من درجة دنيا إلى درجة أعلى فى التخصص ، وأن ثمة نتائج هامة تترتب على ذلك. وفرق دوركايم بين نموذجين أساسيين للمجتمع استنادا إلى مدى تقدم تقسيم العمل . الأول يقوم على ما أطلق عليه التضامن الآلى، ويسود هذا الشكل للتضامن فى المجتمع المحلى الصغير الذى تكون فيه درجة التخصص محدودة ، وتربط الناس ببعضهم روابط قوية ناتجة عن اندماجهم فى نظم أولية قوية مثل الأسرة الممتدة والدين المحلى . والنموذج الثانى للمجتمع هو ذلك الذى يرتكز على التضامن العضوى . وفى هذا النسق تصبح العلاقات أقل ارتباطاً وشخصية، وتربط المصالح العامة بين الناس ويسود التعاقد من خلال رموز أكثر تجريداً. واعتقد دوركايم أن هذا النموذج الثانى ينبع دائما عن النموذج الأول ويتبعه كلما ازدادت درجة التخصص وتقسيم العمل (٥) .

وقبل أن ينشر دوركايم مؤلفه تقسيم العمل بسنوات قليلة قدم فريديناند تونيز أحد علماء الاجتماع الألمان نموذجا مشابها يفترض نفس اتجاه التطور ، حيث فرق بين المجتمع المحلى والمجتمع بوصفهما نموذجين للمجتمعات . الأول منهما يرتبط إلى حد كبير بالتضامن الآلى عند دوركايم ، والثانى وثيق الصلة بالتضامن العضوى . وهناك آخرون وضعوا أفكاراً مماثلة . وكان الإطار الذى حظى حديثاً بالاهتمام هو ذلك الذى صاغه الأنثروبولوجى الأمريكى روبرت ريد فيلد الذى وضع تفرقة بين المجتمع الشعبى ( الفولك ) والمجتمع الحضرى (٦) . على أن الاكتشاف المنظم ، والصياغة الجديدة ، وتطوير ثنائيات أساسية تعبر عن الأنماط الاجتماعية شىء يوحى بأن التفرقة بين المجتمعات تعد أساسية . يضاف إلى ذلك أنها تكشف عن الصعوبة التى يواجهها علم الاجتماع حين يحاول أن يتخطى حدود مرحلة تطوير نماذج المجتمع ، ويتجه نحو إمكانية استخدامها فى تفسير العمليات الاجتماعية الأساسية .

---

(5) Emile Durkheim (G.Simpson, trans). The Division of Labor in Society ('GlencoeIII The Free Press, 1933 .

(6) Robert Redfield. 'The Folk Society, American Journal of sociology' (1947 vol, III No. 4.

وتعد النظريات الدورية بمثابة تطوير هام للتصور الآحادى للتطور . وتفترض هذه النظريات أن هناك عدداً من المراحل أو الدوائر التى لابد أن تمر خلالها أية ثقافةتتسم بالدوام . وتعتبر نظرية باريتو عن دورة الصفوة* نموذجا أساسيا لهذا النوع من النظريات (٧) .

ومن بين الأمثلة الحديثة جداً لهذا المنظور نظرية الأستاذ سوروكين عن الديناميات الاجتماعية والثقافية . فقد نظر إلى المجتمعات بوصفها تمر خلال ثلاثة مراحل ، يسيطر على كل منها نسق معين للحقيقة . فى المرحلة الفكرية تبدو الحقيقة متمثلة فى العناية الإلهية وتدور حول الإيمان ؛ وتسيطر على الثقافة الحسية حواسنا ، وتنطوىالثقافة المثالية على تأليف يضم هاتين المرحلتين ، حين يسيطر عليها العقل (٨) . وقد صنف الأستاذ سوروكين الثقافة الأوربية المعاصرة والأمريكية فى المرحلة الأخيرة حيث يتقدم تكامل الثقافة الحسية ، وذهب إلى أن المخرج الوحيد من أزماتنا يتمثل فى إيجاد تركيب أو تأليف بين الإيمان والحس . فذلك – كما يقول – هو « التطور المحدد للأزمات الكبرى فى الماضى ، وهو طريق الخلاص من أزماتنا الحالية ، وليس هناك أى احتمال آخر » (٩) .

وتسلم النظرية العالمية للتطور(١٠) بأن كل مجتمع ليس من الضرورى

---

* دورة الصفوة عند باريتو تشكل إحدى القضايا الأساسية فى نظريته السوسيولوجية . وتتألف الصفوة من أفراد يتميزون بقدرة عالية على الأداء فى مجالاتهم المتخصصة . وهناك فئتان أساسيتان للصفوة هما : الصفوة الحاكمة التى تضم الأفراد الذين يؤدون دوراً بارزاً فى ممارسة السلطة السياسية ، ثم الصفوة غير الحاكمة وتضم أفراداً لديهم القدرة ولكنهم ليسوا فى مراكز القوة . ويرى باريتو أن هناك تعاقباً أو تناوباً للصفوة ، بحيث يتخذ التغير الاجتماعى طابعاً دوريا . انظر تفاصيل هذه النظرية عند بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى وزملائه ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢.
( المترجم ) .

(٧) يجد القارئ عرضاً وافياً لهذه القضية فى معالجتنا للدراسات السوسيولوجية عن الانحراف والامتثال فى الفصل السادس .

(8) Pitrim Sorokin, Social and Cultural Dynamics, one Volume ed. (Boston : Sargent, 1957).

(9) Pitrim Sorokin, Tne Crisis of Our Age (New York, 1947, P. 324.

(١٠) إننى هنا أتبع المصطلحات التى اقترحها جوليان ستيوارد انظر Evolution and Process" in A Kroeber (ed.) Anthropology Today, (Chicago : University Press, 1953) PP. 313-326.

أن يمر خلال نفس مراحل التطور المحددة ، وهى تذهب إلى أبعد من ذلك . فثقافة الإنسان حين تؤخذ ككل قد سارت وفقًا لخط محدد للتطور . ولقد تمثلت هذه المبادئ بوضوح فى أعمال سبنسر حين ذهب إلى أن الجنس البشرى قد تطور من جماعات صغيرة إلى جماعات أكبر ، ومن جماعات بسيطة إلى أخرى مركبة ، ومزدوجة التركيب . أو بعبارة أخرى أكثر عمومية تطور الجنس البشرى من حالة التجانس إلى حالة اللاتجانس [١١] . كذلك كان الأنثروبولوجى ليزلى هوايت White أحد رواد هذا التصور [١٢] . فلقد ذهب الأستاذ هوايت إلى أن التكنولوجيا ، وبخاصة كمية الطاقة الموجودة وطريقة استخدامها ، تحدد صور ومضامين الثقافة والمجتمع . وقد ذهب إلى أن تطور الثقافة ليس شيئاً غير مستقر ، ولكنه يمثل انفجارات كبرى تصاحب اكتشاف مصادر جديدة للطاقة . وهكذا نجد أن «الثورة الزراعية» التى قامت حولها حضارات العالم القديم الكبرى» ، قد أعقبتها فترة ركود طويلة إلى أن شهد العالم الجديد عصر الوقود حوالى عام ١٨٠٠ . وعلى الرغم من أن هذه النظرية تقرر أن هناك خطا واضحا للتقدم تقطعه الأنواع الإنسانية ككل ، فإنها لاتذهب إلى أن كل مجتمع يمر بالضرورة خلال كل مراحل التطور أو حتى غالبيتها . وإنما الأمر على خلاف ذلك تماما فكل مرحلة تسهم فى تقدم المرحلة التالية عليها كنتيجة لانتشار الاكتشافات التكنولوجية . يضاف إلى ذلك أن كل وثبة «للأمام تعمل» على الإسراع من معدل التطور ، بمعنى أن معدل السكان والطاقة يتزايدان نسبيا مع رأس المال . ومع ذلك ، فإن هوايت يعود مرة أخرى إلى وجهة نظر التطوريين القدامى . فهو ينظر إلى التطور ككل على أنه يتجه نحو نقطة مانتحرك نحوها بالضرورة . فالمستقبل يقدم وعداً لبنى البشر « بمستويات أعلى للتكامل ... ومزيدا من التركز للقوة السياسية والضبط ... وتنظيما سياسيا فريداً يستطيع أن يستوعب البشرية بأسرها » [١٣] .

وقد صاغ وليام أوجبرن أفكاراً مشابهة ، فهو يركز على دور الاختراع فى التغير الاجتماعى ، حين تناول بالذات سرعة معدلات تغير الثقافة المادية ، واستطاع

(11) Herbert Spencer, Principles of Sociology, P. 471.

(12) Leslie White, The Science of Culture (New York, Farrar, Strauss,(1949).

(13) Ibid, P. 338 ff.

أن يتوصل إلى قانون التخلف الثقافى — الذى يحدد تغير ثقافتنا اللامادية — أى التغير فى الأفكار والتنظيمات الاجتماعية . إذ أن هذا الجانب يتخلف دائماً وراء التغيرات فى الثقافة المادية ، أى التغير فى التكنولوجيا والاختراعات (١٤) .

ولايزال هناك أيضاً نموذج آخر للنظرية التطورية ؛ ذلك الذى يمكن أن نطلق عليه التطور المتعدد الخطوط (١٥) . وأولئك الذين يتبنون هذا المنظور لايحاولون تفسير الخط المستقيم للتطور فى كل مجتمع ، أو تقدم الجنس البشرى ككل . ولكن التساؤل الذى يطرحونه هو : « فى كل الحالات التى حدث فيها تحول من الصيد إلى الزراعة فى المجال الاقتصادى هل حدث أيضاً تغير مصاحب فى نظام الأسرة ؟» . ولهذا التساؤل أهميته وقيمته الخاصة ، ولكنه يختلف إلى حد كبير عن التفكير التطورى التقليدى .

ويهتم حديثاً عدد من علماء الاجتماع الشبان ، وبخاصة فى الولايات المتحدة ، بالنتائج المترتبة على انتشار التصنيع . فقد حاول كل من هوايت وأجبرن فحص الثقافة والبناء الاجتماعى فى كافة المجتمعات حتى يتمكنا من قياس مدى انتشار تبنى الأشكال الصناعية للإنتاج بصورة تشجع تطور نظم وأنماط اجتماعية مماثلة . وقد عبر أرنولد روز A. Rose عن وجهة نظر شائعة حينما كتب فى مقدمة مؤلفه « نظم المجتمعات المتطورة » : إن ثقافة عالمية أثرت فى كافة المجتمعات المتطورة قد نمت خلال القرون الأربعة الماضية ... ويكمن مصدر هذه الثقافة المشتركة وجوهرها فى نمو التجارة العالمية والصناعة والنتائج المباشرة لهما فيما يتعلق بالتحضر ، والتخصص ، والعلمانية ، وتزايد فرص الحراك الاجتماعى ، والتعليم الجامعى ، والتحسن الذى طرأ على المستويات المادية للحياة » (١٦) .

---

(14) William F. Ogburn Social Change with Respect to Culture and Original Nature, N.Y. Viking, 1950.

(15) Julian Steward, 'Evolution and Progress', in A. Kroeber, Anthropology Today, PP. 313-326.

(16) Arnold Rose (ed.) the Institutions of Advanced Societies (Minneapols : 1958). P. 28. also Inkeles, Industrial Man, The Relation of status to Experience Perception and value, A. J. S, 1960, LXVI : 1-31.

على أن هذه المدرسة الأخيرة لعلم الاجتماع لاتستخدم فى الحقيقة نموذجاً تطورياً عالمياً أو متعدد الخطوط ، ولكنها تتبنى تصوراً للمجتمع يفترض أن أى تغيرات تطرأ على جانب معين من النسق الاجتماعى سوف تكون لها نتائج هامة بالنسبة للأجزاء الأخرى وللنسق الوظيفى ككل . ومثل هذا النموذج يطلق عليه غالباً النموذج العضوى ، أو البنائى الوظيفى ، وسوف نناقشه فى الفقرة التالية .

ولقد تراكمت شواهد هائلة كشفت عن أن المجتمعات لاتمر خلال مراحل محددة تماماً . يضاف إلى ذلك أن ظروف العالم خلال القرن العشرين قد جعلت من العسير الاعتقاد بأن المجتمع المعاصر يمثل أعلى مراحل تطور الإنسان ، أو أنه سوف يتحرك بالضرورة نحو مرحلة أكثر تطورا ، أى أشكالاً متقدمة للحياة الاجتماعية . ومن ثم فإن النموذج التطورى الآحادى الخط للنمو الاجتماعى أصبح قليل الأهمية جداً بالنسبة لمعظم علماء الاجتماع المعاصرين. كذلك فشلت نظرية التطور العالمى فى جذب اهتمامهم بوصفها نظرية هامة . ويبدو أن علماء الاجتماع قد تركوا مهمة الدراسة المستمرة للتطور الآحادى والعالمى لعلماء الأنثروبولوجيا . وهم يشعرون بأن الشىء الذى تقدمه نظرية التطور المتعدد الخطوط يمكن أن يتحقق بصورة أفضل عن طريق استخدام نماذج أخرى . وهكذا ، أصبح النموذج التطورى للنمو الاجتماعى بكافة اتجاهاته لا يحظى بعناية علماء الاجتماع .

وبعد رفض وجهة النظر التطورية ، أصبحت بعض الأنشطة التى كانت نابعة عنها غير جديرة بالاهتمام . إذ يتطلب المنظور التطورى التزاماً كبيرا بدراسة التاريخ ، وبخاصة التاريخ المبكر للإنسان. ولقد انتهى عهد هذا الاهتمام فى ميدان علم الاجتماع. والتطبيق الصحيح للإطار التطورى يستند إلى تطوير تصنيف للمجتمعات ، إلا أن علماء الاجتماع المعاصرين ينظرون إلى هذه المهمة على أنها عديمة الجدوى . ومن بين نتائج إهمال علماء الاجتماع للتاريخ أنهم أصبحوا يلعبون دوراً محدوداً فى توجيه دراسة الأشكال الجديدة للمجتمعات ، مثل النظام الشمولى فى أوربا ، والأمم الجديدة التى انبثقت عن الظروف القبلية والاستعمارية التى كانت سائدة

فى آسيا وأفريقيا (١٧) . والاهتمام الحديث لعلماء الاجتماع الشبان بنتائج التصنيع وما صاحبه من صور للمجتمع الصناعى ، قد يكون هو الطريق الذى تستطيع من خلاله أن تستعيد بعض الأعمال التى وجهها المنظور التطورى مكانتها فى علم الاجتماع المعاصر.

## النموذج العضوى : البنائية – الوظيفية :

المماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية قديمة قدم التفكير الاجتماعى . فقد تحدث أفلاطون عن العناصر الثلاثة للمجتمع وهى التفكير أو العقل ، والشعور أو الروح ، والشهوة ، وكل منها تمثل طبقة اجتماعية خاصة . وانتشرت المماثلة العضوية فى الفكر السابق على أوجيست كونت . وليس من الغريب فى شىء أن تظهر مبكراً فى تاريخ علم الاجتماع . والصورة الرئيسية لهذه المماثلة هى تطور مفهومى البناء والوظيفة ، اللذين ظهرا عند سبنسر ، واستخدمهما دوركايم ، ثم تطورا أساساً فى أعمال الأنثروبولوجيين البريطانيين ذوى التوجيه السوسيولوجى من أمثال مالينوفسكى وراد كليف براون (١٨) . ومن خلال هذه القنوات وغيرها أصبح لهذا المنظور تأثيره فى علم الاجتماع الأمريكى ، وبخاصة بين تلاميذ وأتباع تالكوت بارسونز، وهو الآن يعرف عموماً باسم المدرسة البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع .

وهناك بالطبع اختلافات بين البنائيين الوظيفيين فى اهتماماتهم وفى مدى تعلقهم

---

(١٧) من أهم الاستثناءات من هذا الحكم :

Barrington Moore, Jr. Soviet Politcs : The Dilemma of Power (Cambridge : Harvard University Press, 1950); Raymond Baver, Alex Inkeles, and Clyde Kluckhohn, How the Soviet System Works (Cambridge : Harvard University Press, 1959); Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society : Modernizing the Middle East Glencoe, Ill. : the Free Press, 1958); Morroe Berger, The Arab World Today (London :Nicolson, 1962;) Willbert Moore and Arnold Feldman, Labor Commitment and Social Change in Developing Areas (New York : Social Science Research Council 1960); Marion Levy, Family Revolution in Modern China (Cambridge : Harvard University Press, 1949).

(18) Herbert Spencer Principles of Sociology; Emile Durkheim (J. W. Swain, trans.), Elementary Forms of Religious Life (New York : Macmillan 1926); Bronislaw Malinowsk, Crime and Custom in Savage Society (London : Trench and Trubner, 1926); A.Ri. Radcliffe - Brown, Structure and Function in Primitive Society (Glencoe Ill. : The Free Press, 1952).

الكامل بالمماثلة العضوية للمجتمع [١٩] . والمنظور الأساسى للاتجاه البنائى الوظيفى جعل محور اهتمامه هو المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه ، أكثر من الاهتمام بالفرد أو الجماعات مثل الأسرة . والتساؤل الرئيسى الذى يطرحه مؤداه : « كيف تستطيع الحياة الاجتماعية أن تحقق بقاءها وتستمر خلال الزمن بالرغم من ذلك التحول التام الذى يطرأ على عضوية المجتمع مع كل جيل جديد ؟ » . والإجابة التى يقدمها هى : « أن الحياة الاجتماعية مستمرة لأن المجتمعات لديها وسائل ( بناءات ) تشبع بها الحاجات ( الوظائف ) التى إما أن تكون ظروفاً سابقة أو نتائج للحياة الاجتماعية المنظمة » .

على أن وجهتى النظر التطورية والوظيفية ليستا متعارضتين ، ولكن الاختلاف يكمن فقط فى اهتماماتهما وما يؤكدان عليه . فالمنظور التطورى يشبه فكرة كونت عن الديناميات الاجتماعية ، على حين أن الاتجاه البنائى الوظيفى هو بديل معاصر للإستاتيكا الاجتماعية . ويهتم العالم التطورى بتصنيف المجتمعات وفقاً لمقياس تطورى محدد ، ومن ثم فإن مراحل التطور والتغير يحتلان أهمية خاصة عنده . أما الاتجاه البنائى الوظيفى فهو يتضمن تصوراً محدوداً عن الزمن . فهو يوقف حركة النسق عند نقطة زمنية معينة لكى يتمكن من فهم كيفية قيامه بعمله كنسق . وحينما يهتم أولئك الذين يوجههم المنظور التطورى بنظام معين بالذات يحاولون فهم كيف تشكل مراحل تطور المجتمع ككل صورة هذا النظام . على حين يؤكد البنائيون الوظيفيون أكثر فأكثر على كيفية إسهام النظام فى المحافظة على استمرار المجتمع . ومن الواضح إذن أن هذا الاتجاه يؤدى بسهولة بالعالم الوظيفى إلى إهمال عملية التغير، وهى نقطة سنعود إليها بإيجاز بعد ذلك .

ويهدف أصحاب وجهة النظر البنائية الوظيفية إلى تمييز تلك الظروف والمتطلبات الخاصة بالحياة الاجتماعية ، وتتبع العملية التى يستعين بها مجتمع معين لكى يحقق

---

( ١٩ ) لا غنى عن المصادر التالية للوقوف على الاتجاه العام للمدرسة البنائية الوظيفية :
**Robert K. Merton, Social Theory and Social Structure (Glencoe, The Free Press, 1957); Kingsley Davis, Human Society (New York : Macmillan,1949) Marion Levy; The Structure of Society (Princton, 1952). Talcott Parsons,The Structure of Social Action,Glencoe Ill,The Free Press, 1949, and The Social System, Glencoe Ill, the Free Press, 1951).**

مطالبه . ولنقدم مثالا واضحاً ، فإذا كان للمجتمع أن يستمر ، فإن عليه دورياً أن يجد أعضاء جدداً . وهذه الحاجة يشبعها فى كل المجتمعات نظام الأسرة . فالأسرة هى النظام الذى يحقق للمجتمع وظائف التناسل ، والعناية الأولية بالطفل ، وتدريبه على الأساليب السائدة فى المجتمع الذى سيعيش فيه .

ويتعين أيضاً على الباحث الذى يستخدم التحليل البنائى الوظيفى أن يتناول طريقة التنسيق بين البناءات المختلفة وكيفية تكاملها للمحافظة على وحدة المجتمع كنسق كلى ( أو كائن عضوى ) . ولقد أوضح كونت هذه النقطة تماماً حينما كتب يقول : « يتناول علم الاجتماع بحث قوانين الفعل والاستجابة بالنسبة لكافة أجزاء النسق الاجتماعى »[٢٠] .

ولاشك أن وجهة النظر البنائية الوظيفية قد أسهمت إسهاما كبيراً فى تطور الفكر الاجتماعى والبحث . فالكثير من ملامح المجتمع ، التى كانت تبدو محيرة لاتخضع لمنطق يبرر وجودها ، أصبحت واضحة مفهومة حينما نظر إليها فى علاقتها بالوظيفة ( إسهامها فى استمرار الحياة الاجتماعية ) . وهكذا ، فبينما تبدو شعائر المرور rites de passage – مثلا – عنيفة ومضرة بالفرد أصبحت وجهة النظر الوظيفية تمثل تدريبا مفيداً على الجزاء العام الذى يفرضه مجتمع يعتمد على الصيد – مثلا – فى الحصول على الطعام . كما أن الحب الرومانسى فى مجتمعنا أصبح ينظر إليه على أنه يقوم بوظيفة توجيه الشباب للتخلص من التبعية التى يشجعها النظام الأسرى ، حتى يتحمل مسئوليات الزواج .

على أن هذا المنظور أيضاً قد زاد من حساسيتنا لوظائف عديدة تعتبر هامة لاستمرار الحياة الاجتماعية كانت مهملة أولم تكن تحظى بالاهتمام الكافى . فقد بذل دوركايم وتلاميذه جهداً كبيراً فى توضيح أهمية الطقوس العامة كوسيلة لزيادة التضامن الاجتماعى[٢١] . وتكشف الدراسات التى قام بها تلميذه مارسيل موس عن الهبة The Gift [٢٢] بالتفصيل كيف أن الجوانب التى تبدو عديمة

---

(20) AugusteComte, (H. Martineau, trans.), The Positive Philosophy of Auguste Comte (New York Blanchord, 1855), p. 457.

(21) Durkheim, Elementary Forms of Religious life.

(22) Marcel Mauss (I. Cunnison, trans), The Gift (Glencoe Ill, The Free Press, 1954).

الأهمية فى الحياة الاجتماعية تؤدى وظائف هامة فى المحافظة على الروابط بين الأفراد والجماعات ، ومن ثم تحافظ على وحدة المجتمع ككل .

ولقد عملت تلك الحساسية للعلاقات المتبادلة بين الأجزاء المكونة للنسق الاجتماعى على زيادة فهمنا للتغير الاجتماعى . فإدراكنا بأن التغيرات فى جانب معين من المجتمع ذات نتائج هامة بالنسبة للأجزاء الأخرى من النسق قد عمل على توسيع آفاق نظرتنا ، وساعدنا على تطوير فهم أفضل لأسباب تبنى الاكتشافات الجديدة ببطء ( المقاومة ) ، وأسباب تعدد نتائج التغيرات التى تستهدف تحقيق هدف معين ، بحيث تختلف هذه النتائج عن تلك التى نقصدها بداءة أو نتوقعها.

كذلك كانت وجهة النظر البنائية الوظيفية دعامة كبرى للدراسات المقارنة ، وبخاصة تلك التى تناولت الثقافات البدائية وغيرها من الثقافات الغريبة عنا . وهناك مجتمعات كثيرة تبدو خالية من الحكومة أو المؤسسات الاقتصادية بالمعنى الذى نفهمه ، لكن الاتجاه الوظيفى يدفعنا إلى البحث عن تلك الطرائق التى لاتكون واضحة تماماً وتستعين بها هذه المجتمعات فى ترتيب مايتعلق بالسلع والخدمات أو الممارسة الشرعية للقوة . ومن ثم فإننا نستطيع أن نجعل رؤيتنا أكثر اتساعاً من حيث تباين صور الحياة الاجتماعية ، ونصبح على وعى بالقيود الفعلية التى تفرض على تلك المخططات الطوبائية للتنظيم الاجتماعى .

ومن اليسير بعد ذلك توضيح المخاطر والصعوبات التى تنطوى عليها وجهة النظر هذه . فهناك نقد غالباً مايثار مؤداه أن الاتجاه البنائى الوظيفى اتجاه غائى . فالوظيفة تبدو فقط مصطلحاً بديلا لمصطلح « الغرض » ، وقد يكون للفرد غرض ما ، لكن يصعب أن يقال إن للمجموعة نفس الغرض . ومع ذلك فمن الممكن الرد على ذلك بأن هناك جماعات تسلك بفاعلية بحيث تبدو كما لو أنها كائن عضوى فريد ذو إرادة معروفة ويوجهه هدف محدد . يضاف إلى ذلك أن بعض رواد الاتجاه البنائى الوظيفى يستخدمون الوظيفة لكى يصفوا بها فقط « نتيجة مترتبة على شىء ما » ، ومن ثم يتجنبون تماماً مسألة القيمة والغرض .

على أننا حتى إذا استخدمنا الوظيفة بهذا المعنى المحدود فإن ذلك لايجنبنا النقد الهام الذى يوجه إلى العلماء البنائيين الوظيفيين وهو أنهم لايستطيعون كشف

الحتمية التي مؤداها : على أى مقياس يصبح الشيء وظيفياً ؛ فما هو وظيفي بالنسبة للمجتمع قد لا يكون وظيفياً بالنسبة للفرد . مثال ذلك نظام العبودية فى اليونان القديمة أو مستعمرات زراعة القطن فى أمريكا الجنوبية قبل عام ١٩٤٠ . والحقيقة أن وجهة النظر الوظيفية تجعلنا نبالغ فى تأكيد أهمية الفرد وحاجاته بالنسبة للجماعة . ولاشك أن محور البحث ، وطبيعة المشكلات التى يؤكدها ، والمادة التى يحصل عليها الباحث سوف تختلف كلية إذا افترض أن المجتمع يوجد أساساً لكى يشبع حاجات الفرد بدلا من الاعتقاد بأن للمجتمع طبيعته الخاصة ، وأن الفرد يوجد أساساً لإشباع حاجات المجتمع .

ومن الملاحظ كذلك أن ما هو وظيفي بالنسبة لفرد معين أو جماعة ما قد لا يكون وظيفياً بالنسبة لفرد آخر أو جماعة أخرى . وإذا زعمنا أن باستطاعتنا حل هذه المشكلة باختيار البديل الذى يبدو وظيفياً بصورة أكثر بالنسبة للمجتمع ، فإن هذا القول لا يمثل إجابة مقنعة إلا إذا اتفقنا على مكونات المجتمع ، وعلى ما هو وظيفي أو غير وظيفي بالنسبة له . ولسوء الحظ أننا لا نستطيع دائماً أن نتفق على ما يعنيه مصطلح «المجتمع» . فالعبيد اليونانيون لم يكونوا من بين أعضاء المجتمع اليونانى القديم ، على الرغم من أنهم كانوا فى بعض الأقاليم يمثلون غالبية السكان . وحتى إذا اتفق العلماء الاجتماعيون على أولئك الذين يكونون عضوية المجتمع ، فإنهم قد يجدون أن أعضاء المجتمع أنفسهم يختلفون حول ما يهم المجتمع أو يحقق مصالحه . وحتى إذا اتفق الناس فإنهم مع ذلك قد يقودون مجتمعهم إلى طريق يؤدى به إلى الانحلال والتدهور ، بحيث يصعب أن يكون وظيفياً على أى نحو .

غير أن الاتجاه البنائى الوظيفي يشجع البحث عن وظيفة كل بناء قائم بالفعل . وليس هناك شيء يعوق الخيال فى بحثه عن تلك الوظائف . والنتيجة المترتبة على ذلك أن كل شيء يوجد فى المجتمع فى وقت معين نفترض بسهولة أنه يحقق وظيفة معينة تبرر وجوده . أما إذا افترضنا عدم وجوده فإن إحدى حاجات المجتمع ستظل دون إشباع . ومثل هذا المبدأ يمكن الاعتماد عليه فى الرد على النقد الذى يوجه إلى هذا الاتجاه من أنه يتجاهل التجريب والتغير الاجتماعى ، فما يوجد فى المجتمع لتحقيق وظيفة ما ، يتعذر تجنبه دون أن يترتب على ذلك نتائج بالغة الضرر .

وعلى الرغم من هذه النقائص والأخطار التى ينطوى عليها هذا النموذج ، إلا أن كل عالم اجتماع يعتبر إلى حد ما من أصحاب التحليل البنائى الوظيفى . وهناك فئة قليلة جداً من علماء الاجتماع تذهب إلى أنه ليس ثمة نظام أو نسق فى الحياة الاجتماعية . ولا يؤمن إلا قليلون بأن المجتمع يعبر عن شىء مضطرب غير محدد ، أو أن الأنماط التى يدعى علماء الاجتماع أنهم يلاحظونها فى الحياة الاجتماعية ليست إلا أوهاماً . ومن المشكوك فيه أن يتجاهل أى عالم اجتماع أن استمرار الحياة الاجتماعية يتطلب وجود هيئات اجتماعية معينة تقوم بأداء بعض الوظائف مثل تنشئة الأطفال ، وضبط الانحراف ، وتنظيم الجنس أو أداء الأعمال . ولا يعارض كثيرون أيضاً أهمية دراسة البناءات المميزة للمجتمع لكى نتعرف على الوظائف التى تؤديها .

ومع أن هناك اعترافا عاماً بهذا الاتجاه ، إلا أن المدخل البنائى الوظيفى قد خضع لنقد شديد . ويستند هذا النقد إلى الصعوبات المشار إليها فيما سبق ومنها الميل إلى إعطاء وظيفة لكل شىء ، هذا من ناحية . كما يستند من ناحية أخرى إلى اعتقاد ذوى الاتجاه البنائى الوظيفى بأنهم يملكون المفتاح السحرى لعلم الاجتماع . وربما كان أهم نقد وجه إلى وجهة النظر هذه هو ذلك الذى أثاره أولئك الذين يتبنون مايعرف بنموذج الصراع فى دراسة المجتمع ، إذ أنهم يضعون الصراع فى مقابل التوازن ، الذى يعد فى رأيهم المفهوم الرئيسى عند أصحاب النزعة البنائية الوظيفية .

**نموذج التوازن فى مقابل الصراع :**

يمثل نموذج التوازن للمجتمع إحدى صور الاتجاه الوظيفى . ويذهب أولئك الذين يوجهون إليه النقد إلى أنه يصرف اهتمامنا عن وقائع الصراع والتوتر الاجتماعى ، ومن ثم فهو يمثل تياراً سياسياً محافظاً يؤثر فى الفكر الاجتماعى . والاتجاه المحافظ ليس ظرفاً ينطوى عليه المنظور البنائى الوظيفى ، ذلك الذى يستطيع أن يتناول معظم مشكلات التغير . والحقيقة أن النظرية تقرر بوضوح أن الفشل فى مواجهة وظائف معينة سوف يؤدى إلى انهيار المجتمع . فالتغير الذى يطرأ على البناء يؤثر فى القدرة على أداء الوظيفة ، كما أن التغير الذى يطرأ على بناء فرعى معين يؤثر على البناءات الفرعية الأخرى فى نفس النسق . ومع ذلك ، ففيما يتعلق بنموذج التوازن تسقط مشكلة التغير

من الاعتبار حيث يمكن التركيز على حالة ثبات النسق . وليس هذا التصور شيئاً غير معروف فى نموذج التوازن ، ولكنه يظهر عند الممارسة بصورة واضحة .

ولقد طور تالكوت بارسونز وتلاميذه نظرية التوازن . ويمكننا أن نقرر بأن النموذج العام لهذه النظرية كما يتجلى فى أعمال روادها هو مفهوم إعادة التوازن Homeostasis * كما طبقه والتر كانون W. B. Canon فى الفزيولوجيا فى مؤلفه الذائع الصيت : حكمة الجسم . والنموذج الذى سار عليه كانون فى تحليله تمثل فى مناقشة تلك العمليات التى تكشف عن أن الأنسجة تتغذى دائماً عن طريق الدم ، وهذا بدوره هو مايجعلها صالحة ويعوض الضائع . وقد أوضح كانون أنه دون أن تحدث أية إصابة يعمل الجسم بسرعة على إيجاد سلسلة من الميكانيزمات مثل انقباض الوعاء الدموى المؤدى إلى نقطة الإصابة ، ثم مجموعة من التوافقات التى تعمل على حدوث التجلط ، وزيادة إنتاج خلايا الدم الحمراء .. إلخ . والجسم بهذه الطريقة يمنع فقدان الدم من أن يؤثر بشدة على اختلال التوازن . ويستعيد النسق تدريجياً حالة التوازن السابقة(٢٣) .

ووفقاً لهذا النموذج أدرك بارسونز وزملاؤه المجتمع على أنه يحاول أيضاً عن طريق بعض التوافقات الآلية أن يحافظ على ميزان توازنه حينما تؤثر فيه قوى داخلية أو خارجية . ولكى نقدم مثالا على ذلك دعنا نفترض أنه فى بعض طبقات المجتمع تكون الأسرة ضعيفة ، وهذا بدوره يؤدى إلى إهمال الأطفال وعدم تنشئتهم التنشئة الصحيحة . وإذا كانت قيم المجتمع تؤكد أهمية العناية الفائقة بالصغار وإتاحة الفرصة أمامهم ، ومثل هذا الموقف يمثل أحد مصادر الضغط على نسق القيم . وإذا أدى ذلك بالمناطق التى أصيبت بالعدوى إلى إخراج نسبة عالية من الأحداث الجانحين ، فإن ذلك معناه ظهور نوع من الخلل الاجتماعى . كل هذه الظواهر تشكل عناصر اختلال توازن النسق الاجتماعى . ويؤكد نموذج التوازن أن المجتمع الذى يواجه

---

* مبدأ إعادة التوازن : أحد الخصائص العامة الأساسية للكائنات الحية ، من حيث اتجاهها إلى الاحتفاظ بظروف الحياة فى مستوى ثابت واستعادة هذا المستوى إذا طرأ عليه تغير . انظر دكتور سامى محمود على ، القاموس الملحق بترجمته لكتاب سارتر « نظرية فى الانفعالات » دار المعارف ، ١٩٦١ . ( المترجم )

(23) Walter B. Cannon, the Wisdom of the Body, (New York : Norton, 1932).

هذا الموقف عليه أن يتخذ بعض الإجراءات الإيجابية . وقد تتضمن هذه الإجراءات تدعيم الخدمة الاجتماعية للأسر لكى تحافظ على تماسكها حتى تستطيع تدريب الأطفال وفقاً لأسس جديدة ، وتطوير مراكز خدمة فى المجتمع المحلى للشباب ، وبناء مساكن جديدة لمحاصرة المناطق المصابة . هكذا ، مع بذل الجهد الواعى المنظم على نطاق كاف يمكن حصار المنطقة المصابة بالعدوى . ومن ثم تكتسب الجماعة عادات جديدة فى رعاية الأطفال وصلتهم بالمجتمع ، ومن ثم يستعيد المجتمع حالة توازنه المفقود .

ونموذج التوازن باعتباره يمثل صورة خاصة من التحليل البنائى الوظيفى له بعض مميزات هذا الاتجاه . ولكن المماثلة التى تقترحها دراسات كانون لا تضيف شيئاً هاماً جديداً إلى ما ينطوى عليه التحليل البنائى الوظيفى ، وإنما هناك نقائص جديدة واضحة . فهناك شواهد تاريخية لاحصر لها تدلل على أن المجتمعات كثيراً ماتفشل فى السيطرة على الأحداث التى تتعرض لها ، وأنها تشهد تغيراً أساسياً ، بل هى عادة ما تتعرض للفناء . وثانياً أن تطبيق المماثلة بنموذج إعادة التوازن الفزيولوجى يحتاج منا أن نعرف الحالة المثلى للنسق التى سوف يعود إليها بعد أن يصيبه الاختلال . وقد يكون ذلك واضحاً بالنسبة لحرارة الجسم الإنسانى ، ولكنه ليس بنفس درجة الوضوح بالنسبة للمناخ الاجتماعى . ثالثاً علينا أن نعرف السبب الذى يؤدى إلى حدوث هذه العملية . أما النموذج الذى يتبناه كانون فيؤكد أن التوافقات الضرورية كامنة داخل بناء الخلايا ، والأعضاء ، والتركيب الكيميائى للجسم الإنسانى ، لكننا لا نستطيع أن نحدد بنفس الدقة عوامل التوازن فى المجتمع .

ولعل النقد المرير الذى وجه إلى نموذج التوازن هو ذلك الذى أثاره أولئك الذين ينتمون إلى ما يعرف باسم نموذج الصراع للمجتمع . فهم يقولون إنه من الوهم أن نعتقد بأن المجتمع ، وبخاصة المجتمع الحديث ، يحقق ضرباً من التوازن المنسجم مهمته المحافظة على كل شىء . ويذهب نقاد نظرية التوازن إلى تعذر وجود حالة توازن تام ، وبالتالى فكل المجتمعات تشهد حالة صراع ، وبخاصة صراع المصالح . وبعبارة أخرى أنهم يقررون أنه بدلا من الاتفاق أو الإجماع ، نلاحظ أن النزاع هو الشرط الأساسى للحياة الاجتماعية ، ذلك الذى ينشأ عن المنافسة حول القوة والامتياز بين الجماعات المختلفة . ومن ثم ، فإن العملية الاجتماعية الأساسية

ليست هى الجهد المنظم لاستعادة الانسجام أو التوازن، ولكنها الصراع اللا محدود بين الذين ليست لديهم امتيازات ويرغبون فى اكتسابها ، والذين لديهم بالفعل هذه الامتيازات ويرغبون إما فى المزيد منها أو فى منع الآخرين من الحصول على ماهو سائد . ويذهب أصحاب نظرية الصراع إلى أن نموذج التوازن أصبح دعامة للوضع القائم . فبدلاً من أن يكون منظوراً لرؤيتنا يصور الواقع الاجتماعى تصويراً صحيحاً ، أصبح يمثل عدسة حمراء تشوه الواقع ، وتحجب عن رؤيتنا وقائع صراع الأهداف والمصالح فى الشئون الإنسانية .

وقد تطور نموذج الصراع للمجتمع حديثاً بصورة عميقة وشاملة على أيدى لويس كوزر ، ورالف داهرندورف ، وجوهان جالتنج[٢٤] . ولكنه وجد تدعيما قوياً من جانب عدد من نقاد علم الاجتماع الحديث مثل رايت ملز . وهناك بالطبع جانب حق ينطوى عليه نقدهم . فتحليل الكتابات السوسيولوجية الحديثة سوف يكشف عن اهتمام ضئيل بوصف الصراع الطبقى والاجتماعى على عكس ما توحى به الوقائع .

غير أن قولنا هذا لا يعنى أن نموذج الصراع أفضل من نموذج التوازن . فنحن لا نزال لسوء الحظ فى موقف لا يسمح لنا بأن نقرر ما هو النموذج الصحيح . والحق أن وضع السؤال على هذا النحو العام يجعل من العسير الإجابة عليه . فالمجتمعات تكشف عن ميل نحو الصراع والاتفاق أيضاً . ففترات الاستقرار النسبى تتبعها فترات صراع حاد وتغير سريع . وتختلف المجتمعات فيما بينها باختلاف الزمان والمكان من حيث هذه الاعتبارات . وليست هذه ملاحظة عابرة ، فهى حقيقة لا يجب أن نتجاهلها. والشىء الذى علينا أن ندركه تماماً عند هذه النقطة من دراستنا للتحليل السوسيولوجى هو أن علماء الاجتماع يختارون الوقائع ويؤكدونها معتمدين فى ذلك على نموذج المجتمع الذى يتبنونه .

ولقد أشار فيلسوف العلم موريس كوهن إلى أن العلوم الاجتماعية تتبنى مجموعات

---

(24) Lewis Coser, The Functions of Social Conflict (GlencoeII, The Free press, 1956), Ralf Dahrendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society (Stanford University Press 1959), Johan Galtung, 'Pacifism from Sociological Point of View'Journal of Social Issues (1959), 3 : 67-84.

متضاربة من التعميمات ، بحيث يمكن القول إن كلا النوعين من التعميمات صحيح . والمثال الذى أشار إليه هو الفكرة القائلة بأن الناس تحركهم غريزة اجتماعية ، ثم الفكرة المقابلة القائلة إنهم فرديون بالفطرة ، وربما كانوا غير اجتماعيين. ولعلنا نستطيع يوما أن نقدر الوزن الحقيقى لأحد هذين العاملين ، ومن ثم يصبح بوسعنا فى مواقف معينة المفاضلة بينهما . ولقد حدث ذلك إلى حد ما فى علم الاجتماع الحديث . وحتى نتمكن من تحقيق تقدم أكثر عبر هذا الاتجاه علينا أن نتبع ما قاله كوهن من أن « العلم يعنى الوزن الدقيق لكل الشواهد ، مع الاهتمام الكلى بكافة النظريات الممكنة « فذلك هو طريق التخلص من التحيز والتعصب»[٢٥] .

## نموذج العلم الطبيعى :

من أقدم نماذج المجتمع ذلك النموذج الذى يقدمه العالم الطبيعى . والحقيقة أن كونت قبل أن يصك مصطلح علم الاجتماع أشار إلى العلم الجديد على أنه الفيزياء الاجتماعية ، ثم ظهرت هذه الفكرة مرات أخرى بانتظام خلال تطور علم الاجتماع ، وهى لاتزال ذات تأثير حتى يومنا هذا على تفكير عدد كبير من علماء الاجتماع . حتى إننا نجد أحد رواد وجهة النظر البنائية الوظيفية وهو تولكوت بارسونز يصوغ مبدأ سوسيولوجيا على هيئة قانون طبيعى. فمبدأ القصور الذاتى Inertia عنده مثلا يقرر : « أن عملية معينة للفعل الاجتماعى سوف تظل كما هى دون تغير فى المعدل أو الاتجاه إلى أن توقفها أو تعترضها قوى دافعية معارضة »[٢٦] .

وهناك كثيرون من علماء الاجتماع وعلى الأخص جورج لندبرج Lundberg وستوارت دود Dodd[٢٧] ، أصبح لديهم إيمان عميق بذلك الموقف الذى يؤكد أن علم الاجتماع ينبغى أن يتبع نمط العلوم الطبيعية . والحقيقة أنهم غالبًا ما يأخذون ظواهر من العالم الطبيعى بوصفها نماذج واضحة للأحداث الاجتماعية ، ويذهبون

---

(25) Cohen, Reason and Nature : An Essay on the Meaning of Scientific Method, P. 347.

(26) Talcott Parsons, Robort F. Bales and Edward Shils,Working Papers in the Theory of Action (Glencoe Ill, the Free Press, 1953), P. 102.

(27) See George Lundberg Foundationds of sociology (1939) and Stuart Dodd, Dimensions of Society (1947).

إلى أن القوانين التى تنطبق على الأول تنطبق أيضاً على الثانية ، بل إن الفيزياء الاجتماعية المعاصرة تذهب إلى حد القول بأن القوانين التى تفسر طيران قطعة من الورق عبر الريح سوف تفسر أيضاً حركات الإنسان حينما يبتعد عن الحشد . أما عمق الجدل الذى تثيره هذه الفكرة فهو يشبه الفجوة التى تفصل بين أولئك الذين تأثروا تماماً بالنموذج الطبيعى للمجتمع ، والذين يعارضون تماماً ملاءمته . وتتسع هذه الفجوة حينما تؤخذ مبادئ الفيزياء من ميدان الميكانيكا .

ولعل أفضل تفسير لرواج نموذج العلم الطبيعى هو أن نجاح علماء الطبيعة والكيمياء قد جعل طريقتهم ذات قوة وهيبة جذبت إليها الناس بشدة . ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن العلم الطبيعى لديه مفتاح سحرى لكل شيء ، حتى وإن كانت المماثلة بين الظواهر الطبيعية والاجتماعية محدودة الصدق . والواقع أن التحديد الدقيق الذى يميز العبارات المستخدمة فى العلم الطبيعى بابعاده عن الزمان والمكان وعن القوى والمجالات قد أغرى إلى حد بعيد أولئك الذين يعانون من غموض كثير من مصطلحات علم الاجتماع ، وعدم تحديد العلاقات بين المتغيرات . وعدم دقة النتائج التى يتم التوصل إليها .

ويتعين علينا أن نميز بدقة بين الإجراءات العامة للعلم وبين النظريات الخاصة فى العلوم الطبيعية والكيميائية . إن علم الاجتماع لا شك أنه يشارك فى المنهج ويفيد من تقدمه فى نطاق العلم ، ذلك الذى أسهم فيه العلماء الطبيعيون إسهاما كبيراً . ومع ذلك ، فبرغم فائدة المبادئ العامة للعلم ، إلا أن ذلك لايعنى أن المبادئ الخاصة بالعلوم الفيزيائية التى تحكم انجذاب الأجسام وفقاً لقانون الجاذبية يجب أن تكون نماذج دقيقة لتفسير الظواهر الاجتماعية . غير أن التطبيق المباشر للنماذج التفسيريه فى علمى الطبيعة والكيمياء لم يقدم شيئاً يذكر إلى تطوير التحليل السوسيولوجى . فالمبادئ السوسيولوجية المصاغة فى صورة قوانين طبيعية تبدو فارغة ، ذلك أننا لا نستطيع أن نحدد وحدات هذه المصطلحات مثل : معدل التغير أو « الاتجاه » . وهكذا يصبح تطوير قواعد مثل تلك التى صاغها بارسونز عن القصور الذاتى لايعدو أن يكون أكثر من تمرين .

وحتى إذا كان بوسعنا أن نكسب المفاهيم مضموناً يشتق معناه من الطبيعة ،

فليس هناك ما يبرر الافتراض القائل بأن العلاقات بين العناصر المتشابهة فى الميدان الاجتماعى سوف تظل هى نفس العلاقات فى نطاق الفيزياء. والحقيقة أنه لايوجد لذلك أى مبرر على الإطلاق . ومن ثم تنعدم فائدة الدراسات العملية التى تسعى إلى ترجمة مشكلات علم الاجتماع إلى مشكلات فيزيائية أوكيمائية .

ولعل الصعوبة التى تنطوى عليها هذه الترجمة يمكن أن يكشف عنها تاريخ الجهود المبذولة لتفسير حركة السكان فى المكان ، وهذه بالتأكيد مشكلة تناسب النموذج الطبيعى . فقد حاول جورج زيبف G. K. Zipf من هارفارد وهو متخصص فى فقه اللغة ومن رواد الفيزياء الاجتماعية ، أن يفسر هذه الحركة عن طريق ما أسماه مبدأ اختزال الجهد الذى اعتبره قانوناً طبيعياً . ولقد حاول تطبيق هذا القانون بطرق شتى ، حيث استخدمه فى تفسير بعض مظاهر اللغة وحركة السكان . ووفقاً لقانون اختزال الجهد يصبح عدد السكان الذين ينتقلون من مدينة إلى أخرى مرتبطا بالمسافة التى تفصل بينهما ، طالما أن الجهد الذى يتطلبه عبور هذه المسافة سوف يتزايد بتزايدها . غير أن هذه القاعدة[٢٨] لم يكتب لها النجاح فى وصف الحركة الفعلية للسكان على الأقل بالنسبة لمسألة الهجرة .

وثمة تحليل آخر استخدمه ستوفر Stouffer كشف من خلاله كيف نستطيع التنبؤ بحركات السكان بصورة أفضل عن طريق الاستعانة بفكرة الفرص الوسيطة . وقد ذهب ستوفر إلى أن حركة السكان تتأثر بالفرص المتاحة لهم عبر الطريق ، تلك التى قد تجذب المهاجر فتمنعه من الاستمرار فى الحركة . وقد عبر ستوفر عن فكرته تعبيراً دقيقاً للغاية[٢٩] ، فأثبت هو وزملاؤه أن نظريته تتفوق من الناحية الواقعية على النظرية الأصلية التى قدمها زيبف . ثم عدل ستوفر فى دراساته اللاحقة من نظريته لكى يدخل فى اعتباره تأثير المهاجرين المتنافسين

(28) George K. Zipf. "The $P_1.P_2/D$ Hypothesis on the Intercity Movement of Persons" American Sociological Review (1946), XI : 677.

• والصياغة الدقيقة لهذه القضية هى أن عدد الأشخاص الذين يتحركون بين أى مجتمعين محليين فى الولايات المتحدة والذين يتراوح سكانهما ما بين $P_1$، و $P_2$ ، وتفصل بينهما المسافة D ، سوف يتناسب هذا العدد مع النسبة $P_1.P_2/D$ وتخضع لتأثير عوامل تعدل من الوضع القائم .

(29) Samuel Stouffer Intervening Opportunities : A Theory Relating Mobility and Distance American Sociological Review (1940), VI, 845-867.

حول نفس الفرص النادرة على حركة السكان من مدينة إلى أخرى [٣٠] . وهذه المحاولة مكنته من استيعاب الوقائع المتصلة بالهجرة بين المدن . وفى دراسة أخيرة نشرت له قبل وفاته ، ناقش أولئك الذين سوف يدرسون هذه المشكلة فى المستقبل وينهمكون فى قياس المسافات على أساس الأميال فقط ، وطالبهم بأن يستعينوا بدلاً من ذلك بمقياس اجتماعى مثل تكاليف الانتقال .

على أن التفاصيل الدقيقة لهذه الدراسة لاتعنينا فى هذا الصدد . فالشيء الذى يهمنا هو فشل أى قاعدة طبيعية بسيطة فى تفسير الظاهرة الاجتماعية برغم أنها تبدو منطبقة عليها. إن مبدأ اختزال الجهد لايتضمن أية مفاهيم سوسيولوجية ، إنه يتناول ظواهر اجتماعية فى ضوء وحدات فيزيائية؛ أى أنه يدرس عدد الأشخاص ، والمسافة .. إلخ . وقد فشل فى استيعاب الوقائع المتصلة بهجرة السكان من مدينة إلى أخرى . ولقد اكتسبت هذه التفسيرات بعض الأهمية بعد أن أدخل ستوفر وزملاؤه مفاهيم مثل « الفرص الوسيطة » و « المهاجرون المتنافسون » ، والتكاليف الاقتصادية ، وهى مصطلحات لا نجد لها مثيلا يطابقها فى العالم الطبيعى . وهكذا ، فإن المبدأ التفسيرى الذى صاغه ستوفر أخيراً يكشف عن صلة محدودة جداً بالمفهوم الذى طوره زيبف . إن نظرية زيبف قد عاونته على اختيار مشكلة اجتماعية هامة ، لكن نموذج العلم الطبيعى عنده منعه من تطوير تفسير ملائم لها .

غير أن هذه الشكوك التى أثيرت بصدد ملاءمة تلك النماذج الخاصة بالظواهر الفيزيائية والكيميائية للعلوم الاجتماعية، لايجب أن تجعلنا نتجاهل تلك المسألة العامة المتصلة بانتماء علم الاجتماع إلى دائرة العلوم. فحينما يتضح لنا أن نموذجاً أو آخر مستمد من الفيزياء أو الكيمياء يلائم الظواهر الاجتماعية بقدر محدود جداً . أو أنه لا يلائمها تماماً ، فذلك لا يحسم التساؤل الخاص بإمكانية وجود علم مستقل للظواهر الاجتماعية . أما ميلنا إلى الافتراض أن هذه المسألة قد حسمت فعلا ، فهو يستند إلى الحقيقة التى مؤداها : أن أولئك الذين يطالبون باستخدام مناهج العلم الطبيعى

(30) Samuel Stouffer, Intervening Opportunities and Competing Migrants', Journal of Regional Studies (1960). II : 1-26.

وتقرر نظريته بالتحديد أن عدد الناس الذين سوف يعبرون المسافة (S) من نقطة ما ، يتناسب مباشرة مع عدد الفرص الواقعة على محيط دائرة قطرها (S) ، ويتناسب عكسيا مع عدد الفرص الواقعة على هذه الدائرة أو داخلها » .

فى علم الاجتماع هم الذين ينزلقون بسهولة فى استخدام القوانين الطبيعية بوصفها نماذج للتحليل السوسيولوجى . مع أن الاتجاهين مختلفان تماماً . وربما كانت المفاهيم المستعارة من الفيزياء هى أقل المفاهيم ملاءمة لعلم الاجتماع ، بل إنها قد تؤدى إلى التضليل . كما أن المناهج الخاصة بالفيزياء والكيمياء تعد بالمثل غير ذات أهمية بالنسبة للعلوم الاجتماعية . ومع ذلك كله ، فإن العلوم الطبيعية قد توجه العلوم الاجتماعية من حيث إنها تعطى بعض الاتجاهات التفسيرية العامة أو النماذج دون أن تطبق تماماً . كما أن الإجراءات العامة للعلم تعد ملائمة بالتأكيد لعلم الاجتماع (٣١) .

## النماذج الإحصائية والرياضية :

يعتبر أغلب علماء الاجتماع الذين يستخدمون الطرق الإحصائية فى التحليل أنها أدوات أو وسائل فنية . وربما يندهشون إذا أشار المرء إلى أن مجرد تبنى تكنيك إحصائى معين معناه أنهم يقبلون نموذجاً رياضياً باعتباره يمثل وصفاً ملائماً لجانب معين على الأقل من العالم الاجتماعى . ويعتقد علماء الاجتماع أن أدواتهم الفنية « محايدة » ولا تعنى أنهم يلتزمون ضمنياً بأية نظرة خاصة للعالم . والواقع أنه يتعذر تطبيق أى أسلوب إحصائى بحذق مالم توضع بعض الافتراضات لمواجهة بعض الظروف . وهنا يضطر عالم الاجتماع إلى قبول بعض العلاقات الرياضية كنموذج ، حتى وإن كان ذلك بصفة مبدئية ، لدراسة العلاقات الاجتماعية . وطالما أن الأساليب الإحصائية التى يستعين بها عالم الاجتماع تتبع نظرية الاحتمال ، فإن علماء الاجتماع الذين يستخدمونها يتبنون نموذجاً احتمالياً للمجتمع .

ولقد أصبح تطبيق النماذج الرياضية على الظواهر الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية إجراء شائعاً وواضحاً . ويتخذ تطبيق هذه النماذج أحد طريقين . فقد يلاحظ الباحث أن نتائجه تتخذ باستمرار شكلاً معيناً ، ومن ثم يبحث عن نموذج رياضى يلائم هذا النمط ، ويطبقه مباشرة على دراسته . فإذا ماوجد أنه ملائم تماماً اتجه نحو استخدام النموذج الرياضى كأساس للتنبؤ بملاحظات أخرى عن نفس الظاهرة . وقد يوحى النموذج له أيضاً بأنواع معينة من البيانات ، أو يتنبأ بعلاقات لم يتناولها قبل ذلك .

---

( ٣١ ) سنعود إلى مناقشة هذه القضية عند الحديث عن إمكانية وجود علم للإنسان فى فصل لاحق.

وتقدم لنا دراسة روبرت بيلز Bales عن التفاعل فى الجماعات الصغيرة مثالا على ذلك . فقد سجل الأستاذ بيلز داخل جماعات المناقشة الصغيرة الأفعال الصادرة عن الأشخاص تجاه بعضهم البعض . ثم قام بترتيب كل مشارك فى الجماعة وفقًا لعدد الأفعال الموجهة إليه من الأخرين . ولاحظ بيلز فى بعض الجماعات أن حوالى ٤٥ ٪ من الأفعال تتجه نحو الشخص الذى يمثل المرتبة الأولى ، وأن ١٨ ٪ من هذه الأفعال تتجه نحو الشخص ذى المرتبة الثانية ، وأن ٦ ٪ موجهة نحو الشخص الذى يحظى بأقل اهتمام ، وكان ذلك فى جماعة تتألف من ستة أشخاص . ولما كان هذا النمط يشبه المنحنى الاعتدالى ، فقد حاول الأستاذ بيلز تطبيق نموذجه الرياضى على جماعات تختلف فى حجمها من ٣ إلى ٨ أشخاص . وقد توصل إلى نتيجة مثيرة مؤداها : أنه كلما وصل حجم الجماعة إلى ثمانية أشخاص ، لوحظ وجود هذا النمط . فالشخص الذى يحظى بأكثر اهتمام هو الذى يحصل على ٤٥ ٪ من الأفعال فى الجماعة ، والثانى ١٨ ٪ ، أما بقية الأفعال فتتنوع بانتظام على الأشخاص وفقًا لحجم الجماعة . ومع أن المنحنى الاعتدالى هو فى حقيقة الأمر شىء تقريبى لايرقى إلى مستوى الدقة الكاملة ، إلا أنه يصلح نموذجًا للنمط الملاحظ (٣٢) .

على أن هذا الإجراء ليس بسيطًا دائمًا . فالبيانات المتاحة لعالم الاجتماع قد لاتوحى له بوضوح بأن هناك أسلوبًا رياضيًا ملائمًا . فالواقع ، أنه من الضرورى دائمًا صياغة نماذج رياضية جديدة حتى يمكن تناول نمط العلاقات السائد فى ميدان معين .

ولعل الأعمال التى ضمنها هربرت سيمون مؤلفه : نماذج الإنسان الاجتماعية والعقلية (٣٣) تمثل تطبيقا ناجحًا للنماذج الرياضية على مشكلات العلوم الاجتماعية . فقد أوضح كيف أن نظرية الفئة Set theory (٣٤) يمكن

---

(32) Robert, F. Bales, Interaction Process Analysis (Cambridge, Addison-Weslay,1951).

(33) Herbert Simon, Models of Man : Social and Rational (New York : Wiley 1957).

( ٣٤ ) نظرية الفئة صيغة رياضية تعالج مجموعات أو فئات من الظواهر أكثر من معالجة الأعداد . وهى فى العلوم الاجتماعية أساس لنظرية اللعب ، وصيغت لحساب العائد والمفقود فى بعض القرارات الخاصة .

أن تستخدم فى وصف القوة السياسية أو السلطة ، وكيف تستخدم المعادلات الفارقة فى ترجمة القضايا التى طورها الأستاذ جورج هومانز لوصف التفاعل فى الجماعات الصغيرة إلى صيغ رياضية ، وكيف أن نموذج الاحتمال (٣٥) يمكن أن يصف سلسلة من الانتظامات الإحصائية المتعلقة بتوزيع حجم المدينة ، والدخول ، والنشر . وهذه المشكلة الأخيرة تعنى أن العمليات الرياضية الاحتمالية تصلح نموذجاً عاماً لوصف الظواهر المتصلة « بالتقليد الاجتماعى » .

ولاشك أن النماذج الرياضية شأنها شأن أى تصور آخر للعالم الاجتماعى قد أثرت على أعمال علماء الاجتماع ، فقد وجهت اهتمام عالم الاجتماع نحو تلك المشكلات التى تبدو الرياضيات ملائمة لها تماماً ، وأبعدته عن تلك التى لاتصلح لهذه المعالجة . وطالما أنه من العسير عادة ترجمة الملاحظات الواقعية أو تحويلها إلى مصطلحات مستخدمة فى النموذج ، فإن الاهتمام بالنماذج الرياضية قد شجع العناية المركزة بمشكلات القياس ، أو ذلك الاتجاه الذى يتبناه الدارس متجاهلا مسألة انطباق النموذج على العالم الواقعى . ومركزاً ببساطة على قبول القضية التى مؤداها أن العالم يبدو « كما لو كان » متطابقاً مع الأوصاف التى يقدمها النموذج.

وإذا اعترفنا بأن استخدام إجراء إحصائى هو فى الواقع تبن للنموذج الرياضى ، وهو نموذج احتمالى فى هذه الحالة ، فإن علينا أن نقر بأن النماذج الرياضية لها تأثير هائل فى علم الاجتماع ، بل إنها فى الواقع قد أدت إلى تعديله . وإذا نظرنا إلى الإحصاء على أنها مجرد تكنيك محايد، فإن النتيجة التى نخلص إليها هى أن الاستخدام الواضح للنماذج الرياضية فى علم الاجتماع قد حقق إسهاما محدوداً جداً. وسوف تكون لهذه النماذج نتائج بالغة الأهمية فى المستقبل ، إذ أخذنا فى اعتبارنا هذا النص الذى ذكره الأستاذ سيمون :

« أولا . علينا أن نتحرر من الالتزام مسبقاً بأى نماذج خاصة سواء كانت احتمالية أو حتمية ، دائمة أو فريدة ، تحليلية أو تنتمى إلى نظرية الفئة .

---

(٣٥) تشير عملية الاحتمال بصفة عامة إلى أى عملية إحصائية . وهى بالتحديد أى عملية إحصائية تتضمن سلسلة من الأحداث ، بحيث يعتمد احتمال وقوع حادثة معينة على الأحداث السابقة . ولقد درست ظواهر مثل : اللغة، والتعلم ، وتحركات السكان ، والاستجابات المطردة عن طريق العمليات الاحتمالية .

وثانيا : لا نتوقع أن نجد النماذج التى نحتاجها جاهزة فى مؤلف رياضى . إننا لسنا بحاجة إلى ابتداع رياضيات جديدة ، وإنما بوسعنا أن نشكل نموذجنا من مجموعة مواد متاحة . ولهذا السبب علينا أن نتنبه إلى الاستعارة أو المماثلات المستمدة من العلوم الطبيعية . حقيقة أنه توجد مماثلات . . . ولكن الأجدر أن نلاحظ هذه المماثلات بعد تطوير نظرياتنا ، بدلا من استخدامها كأساس لبناء النظرية »[٣٦] .

إن الانتقادات التى يقدمها الأستاذ سيمون تصلح فى ذاتها كنموذج نحتكم إليه فى محاولاتنا اختيار نماذج العلوم الاجتماعية .

**النماذج والقضايا والحقيقة :**

إن نماذج المجتمع التى يتضمنها علم الاجتماع عديدة ومتباينة . وطبيعى أن يثور التساؤل التالى: أى هذه النماذج صحيح ، وأيها حقيقى وما هى النماذج الخاطئة ؟ ومن العسير الإجابة على هذا التساؤل ، بل إنه يتعين فى الحقيقة رفضه أصلا . إذا من الممكن اعتبار كل هذه النماذج صحيحة من زاوية معينة ؛ فكل منها ينطوى على جانب حق . أما التساؤل عن أى منهما أكثر صحة من الآخر فمعناه الفشل فى فهم الوظيفة الحقيقية لهذه النماذج ، فهى وسائل لتركيز الاهتمام ، لأنها تحدد المشكلات ونوعية البيانات الملائمة لها ، وتطرح الأساليب الفنية الملائمة لجمع البيانات ، وطرق تحليلها . وقد تكون قضية معينة أو فرضًا خاطئًا أو صحيحًا. وأحيانًا يكون النموذج محدداً بصورة كافية بحيث يشكل فرضًا دقيقًا. وتعد النظرية الآحادية للتطور من هذا النوع . ومع ذلك ، فمعظم النماذج تقدم منظورات عامة . ومثل هذه النماذج قد تكون ذات فائدة أو عديمة الجدوى ، مثمرة أو عقيمة ، ولكنها لا يمكن أن تكون خاطئة أو صحيحة .

إلا أن قولنا هذا يبدو كما لو أننا نعترف بأن علم الاجتماع لا يمكن أن يكون علمًا . إن ذلك يعتمد بالطبع على تصورنا للعلم . إذ يعتقد غالبية الناس أن العلم أكثر انتظامًا ، وتحديداً ووحدة ، بصورة تخالف واقع الأمر . إن ما يتضمنه أى

(36) Simon, Models of Man : Social and Rational, P. 97 *ff*.

علم تلخصه مجموعة نظريات بينها تكامل جزئى ، وأحياناً ما تكون منفصلة تماماً إحداها عن الأخرى . وقد لاحظ ألفرد نورث هوايتهد فى مؤلفه : العلم والعالم الحديث أن نظرية هيوجين عن الموجات الضوئية مع أنها قد فتحت آفاقاً رحبة ، لكنها لم تستطع أن تكشف طبيعة الظلال التى تسببها الأشياء العارضة ، وهذه الأخيرة أوضحتها نظرية نيوتن فى الضوء . ويقول هوايتهد عن هذه النظريات المتنافسة أن لكل من هذه النظريات « فترات ازدهار »(٣٧) .

ومن الأمور التى يسلم بها المرء أنه بقدر ما يتقدم العلم ، بقدر ما يستطيع تطوير نظريات تضم المزيد من الملاحظات . وهكذا وصف روبرت أوبنهايمر Oppenheimer خصائص علماء الفيزياء الذرية المعاصرين بقوله : « إن الشعور الذى يخالجنا الآن أننا نطوف فى ضباب ، فإلى جانب القاعدة رقم (١) هناك اتجاهات عديدة فى دراسة الذرة ، لا يستوعب إحداها الموضوع كلية فعليك أن تفكر فى أكثر من اتجاه واحد ، وأن تستخدمها جميعاً لكى تستطيع أن تكشف عن عن الشيء الذى تريده »(٣٨) .

ولقد وصف أوبنهايمر ذلك بأنه اتجاه تكميلى يمكن أن يستخدم فى دراسة الأنساق الذرية(٣٩) . ويتعين على هذا الاتجاه أن يسود العلوم الاجتماعية . إن علينا أن نعيش فى ظل إطار متنوع ؛ إذ يجب أن نتخلى عن التمسك الشديد بنموذج واحد ، وأن نتقبل إمكانية دراسة هذا العالم من خلال نماذج متضاربة وعديدة . ونحن لا نفعل ذلك لمجرد أن هذه النماذج يمكن أن « تضيف لنا شيئاً فى النهاية » ، بل لأنها ضرورية لفهم الحياة الاجتماعية المعقدة . وقد نكتشف فى نهاية الأمر — كما وجد أوبنهايمر فى مجال الفيزياء — أن فعل شيء واحد معين قد « يفقدنا أهمية فعل أشياء أخرى » . إن كل اتجاه — كما يقول أوبنهايمر — يمثل فصلا بأكمله ، وإن « هذه الفصول ليست متتابعة أو متراكمة بأى حال من الأحوال » .

كذلك يجب علينا ألا نتجاهل نماذجنا مجتمعة . إن مجرد الاعتقاد فى ذلك يمثل

(37) Alfred North White head, Science and the Modern World (New York: Macmillan, 1925) P. 48.

(38) Robert Oppenheimer, "Tradition and Discovery" AGLS Newsletter (October, 1959) P. 7.

(٣٩) وفى الفيزياء نجد بعض المضامين الهامة التى لا نجد ضرورة للإسهاب فيها هنا .

وهمًا. ذلك أن هذه النماذج – مجتمعة – سوف تواصل تأثيرها على تفكيرنا دون وعى منا. وإذن فعلينا أن نتقبل ما أطلق عليه أوبنهايمر « بالحقائق القاسية » إن مدى دقة النموذج أو المنظور تتحدد من خلال الذين يستعينون به. ولقد قال أوبنهايمر فى هذا المجال: « لكى نفهم أى شيء فإننا لا نتمكن من فهم أشياء أخرى بعيدة. إننا دائماً ما نشترى المعرفة على حساب ما يتعين علينا أن نراه وأن نتعلمه. ولعل ذلك يمثل الظرف الذى من خلاله نستطيع أن نقبض على المفاتيح التى تمكننا من فهم العالم المحيط بنا » (٤٠).

وإذن فالنماذج التى يستعين بها عالم الاجتماع تمثل دعامة هامة، ويجب ألا تختلط هذه الدعامات مع المعرفة التى نسعى إلى الحصول عليها. ولكن لما كان العالم متنوعًا تنوعًا لا نهائيًا، فإننا نجد المجال يتسع – على الدوام – لنماذج عديدة تمثل كل منها دعامة من دعائم هذا العلم.

غير أن دعوتنا لمنافسة مفتوحة بين النماذج النظرية المختلفة فى علم الاجتماع لا تعنى أننا لا نهتم بعملية اختيار النموذج النظرى الملائم. إن لكل نموذج زمنا معينا وفترة معينة للازدهار. أما العوامل التى تخلع – فجأة – على نموذج معين أهمية خاصة، أو تجعله قادراً على توجيه البحوث بشكل فعال فهى عوامل متعددة ومتنوعة بحيث لا نستطيع هنا الخوض فى تفاصيلها. « إن النماذج أشبه ما تكون بالمناجم. « فالمنجم الغنى غالبًا ما يستنفد بسرعة أكبر. أما الذين يفضلون العمل فى المناجم القديمة، فإنهم يجنون بعض الثمار. وإن كانت الحصيلة النهائية ضعيفة ». ويظهر دائمًا شخص يعترض على هذا الأسلوب، ومن ثم يصبح اكتشاف منجم جديد للذهب مصدر جذب للجميع. ومع ذلك فلدينا دائمًا باحثين أو منقبين منفردين، يتبعون خرائط غير منتظمة، ويتخبطون هنا وهناك فى منطقة عقيمة، لكن يظهر واحد منهم أيضًا هو الذى يتزعم الإضراب الثانى الكبير.

ولس هناك من شك فى أن وجود عدد كبير من النماذج يعتبر من السوء بقدر مساو لوجود نموذج واحد. وليست استخدامات النماذج هى التى تهم

(40) Oppenhemier, "Tradition and Discovery", P. 15.

علماء الاجتماع ، وإنما مساوئ هذه النماذج هي التي تعنيهم . فعلماء الاجتماع يميلون إلى الانتماء الفكري غير المرن الذي يجعلهم يفضلون اتجاهاً أو آخر ويستبعدون بقية الاتجاهات . ومن ثم تصبح النماذج التي يفضلونها هي الوسيلة الضرورية التي التي يستبعدون بها الملاحظات غير الملائمة ، أو يقيمون عليها الوقائع المختارة إلى أن تتخذ الشكل الذي يوحي به النموذج .

ومن الضروري أن نكون على وعي تام في التمييز بين تركيز الاهتمام حول شيء معين بصورة مختارة وبوحي من نموذج معين ، وبين تشويه الوقائع المدركة تحت تأثير هذا النموذج . فالإدراك الانتقائي أو الاختياري شيء ضروري ، وربما كان مرغوباً . إذ بدونه يتعذر ليس فقط وجود الفن ، بل وجود العلم أيضاً . ومع ذلك ، فالإدراك الذي يتخذ شكلا مختلفاً عن الواقع هو الأمر المهم . فقد حذر داروين منذ فترة بعيدة من أن الملاحظات الخاطئة هي أكثر خطراً على التقدم العلمي من النظريات الخاطئة . ويميل علماء الاجتماع إلى درجة كبيرة نحو استنتاج الوقائع مباشرة من نماذجهم بدلا من الحصول على هذه الوقائع عن طريق ملاحظة مستقلة . وطالما أن التأكد من صحة هذه الوقائع الاجتماعية يعد مهمة عسيرة ، فإن علماء الاجتماع نادراً ما يعتمدون على التجربة الدقيقة التي تحل كل المشكلات . وقد أوضح كوهن وناجل هذه النقطة تماماً بقولهما : « إن العلوم الطبيعية يمكن أن تكون أكثر تحرراً لأننا متأكدون من أن الأفكار غير الصائبة سوف تحذف تماماً بعد مواجهة الوقائع . ومع ذلك ، ففي الميدان الاجتماعي لا يستطيع المرء أن يختبر هذه الأفكار أو يبرهن على فسادها »[٤١] .

وليس الحل مع كل ذلك هو تجاهل نماذجنا كلية ، ولكنه يتمثل في القدرة على وضع القضايا المشتقة منها بصورة تسمح باختبارها موضوعياً عن طريق القواعد العامة المقررة علمياً .

---

(41) Morris Cohen and Nagel, An Introdution to Logic and Scientific Method, london, 1939, P. 239.

# الفصل الرابع

## العمليات الاجتماعية الأساسية*

إذا كان علم الاجتماع لا يستطيع أن يزودنا بأكثر من عدد من المفاهيم (كالمجتمع المحلى ، والمجتمع ، والمكانة ، والدور ، والجماعات الأولية والثانوية) ، إلا أنه يستطيع أن يعاوننا فى فهم موقع الإنسان داخل المجتمع . غير أن علم الاجتماع يصبح – حينئذ – علما استاتيكيا أقرب ما يكون إلى علم التشريح بعد فصله عن علم وظائف الأعضاء . ومن الجدير بالذكر أن العمليات (أى تبادل الأفعال وردود الأفعال) التى يعنى علم الاجتماع بدراستها عديدة ومتنوعة . غير أن معالجة هذه العمليات تنطوى على صعوبات من أهمها ، المسميات المختلفة التى تطلق على كل منها والمعانى المختلفة التى تشير إليها. لذلك فنحن لا نأمل أن تكون معالجتنا لهذه العمليات معالجة شاملة . وقد يكون من المفيد هنا أن نعقد مناقشة قصيرة نتناول فيها عدداً من العمليات كالامتثال ، والانحراف ، والتدرج ، والتغير الاجتماعى ، على أن تكون مدخلا لتناول العمليات الاجتماعية الأكثر أهمية ، وأن نتعرف من خلالها على كيفية معالجة علم الاجتماع لهذه العمليات .

ومن الطبيعى أن تقودنا مناقشتنا لهذه العمليات الاجتماعية الثلاثة إلى معالجة العمليات الاجتماعية الأخرى الأوسع نطاقاً والتى تميز كل ضروب الأنساق الاجتماعية . غير أن ذلك يتطلب معالجة أشمل من تلك المعالجة المتواضعة التى نقدمها هنا . ويكفى لكى نوضح مدى تعقد وتنوع هذه العمليات الاجتماعية أن نشير إلى بعض منها مثل : المنافسة والتعاون ، والصراع والتكيف ، والهجرة والتمثل ، والتكامل والعزلة . والتركز والتشتت . والمحاكاة والانتشار . . . إلخ : ومن المحقق أن الاهتمامات السوسيولوجية تتباين وتختلف بمرور الزمن . فالمحاكاة

---

* ترجم هذا الفصل الدكتور السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Alex Inkeles, "Fundamental Social Processes", in *What is Sociology; An Introduction To The Discipline and Profession*; Foundations of Modern Sociology Series; Prentice-Hall, N. Y.; 1964; Pp.78-91.

- مثلا - التى نالت اهتماما كبيراً فى فترة زمنية معينة لم تعد تلقى الآن مثل هذا القدر من الاهتمام . ومع ذلك ، فإن أهمية العملية الاجتماعية لا تكمن فى ذاتها بقدر ما تكمن فيما تسهم به من استمرار فى الحياة الاجتماعية .

**الامتثال والتباين والانحراف :**

يتوقف وجود النظام الاجتماعى على الأداء المنظم والكفء للالتزامات المختلفة التى تعين على شاغلى الأوضاع الاجتماعية أن يؤدونها داخل النسق الاجتماعى . ويترتب على ذلك حقيقة أساسية هى ؛ أن أكثر العمليات أهمية هى تلك التى يضمن بواسطتها المجتمع أن يؤدى أفراده الالتزامات التى تفرضها عليهم أوضاعهم الاجتماعية . ومن هنا يمكن القول أن عمليات الامتثال ، والتباين ، والانحراف تعد من أكثر العمليات أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع .

ويعتقد كثير من الناس أنهم يعرفون معنى الامتثال . فهو يعنى أن تفعل ما يتعين عليك أن تفعله كأن يؤدى التلميذ واجباته المدرسية فى المنزل . أو أن يقف سائق السيارة عند مفترق الطرق حتى تسمح له إشارة المرور بمواصلة القيادة ، أو أن يدفع المواطن الضرائب المستحقة عليه . فى كل هذه الأمثلة نجد أن المكانة (أو الوضع ) محددة تحديداً قاطعاً . فالسلوك الذى يتعين على الفرد أن يؤديه سلوك واضح ومحدد ، والقواعد التى تحكمه صريحة ودقيقة . فضلا عن أن القوة التى تكفل تدعيم الامتثال قوة مجمدة وفى متناول اليد. وهنا نجد أن علم الاجتماع ينطلق من قضية نعرفها ونقبلها جميعاً وهى ؛ أن الامتثال للدور الاجتماعى وأداء المهام المرتبطة به يعتمد - إلى حد كبير - على **الجزاءات** ، أى قوة الآخرين ( سواء كانت متمثلة فى الأفراد أو الجماعات أو المجتمع المحلى) على فرض توقعاتهم باستخدام المكافأة والعقاب .

ويمثل الموت أقصى أنواع الجزاءات السلبية ؛ ذلك أن الجزاءات السلبية تبدأ بممارسة كل أشكال القوة الفيزيقية حتى ممارسة **القهر** . وتضم الجزاءات السلبية فيما تضم الجزاءات السيكولوجية كالتقليل من شأن الإنسان أو التهكم عليه . ولا تؤثر الجزاءات السلبية على ما يجب أن يفعله الإنسان ، بل على ما لا يجب أن يفعله . ومن

الأفكار الشائعة التى نلمسها فى العصر الحاضر ( الذى يعد بحق عصر علم النفس ) فكرة التهديد « بسحب الحب » كجزاء يمارسه الآباء على أبنائهم للتحكم فى سلوكهم .

وهناك صعوبة واضحة تواجه الاعتماد على تدعيم التعهد بأداء الالتزامات التى تفرضها الأدوار الاجتماعية . وهذا يتطلب وجود أشخاص يراقبون هذا الأداء ، وينظمون المكافأة والعقاب . وعلى الرغم من أن أفراد المجتمع قد يقومون جميعاً بمهمة المراقبة هذه ، إلا أن من الصعب القول بأن ثمة مجتمعاً يستطيع أن يمارس المراقبة ممارسة حقيقية بفضل الإشراف الوثيق . لذلك فإن **الدافعية** ( أى استعداد الفرد ورغبته فى أن يؤدى الالتزامات التى يفرضها الدور ) تمثل أساساً هاماً فى تدعيم شبكة الأدوار الاجتماعية ، وفى ضمان الانتظام فى أداء النشاطات الاجتماعية دون الاستعانة الشديدة بإشراف أو مراقبة الآخرين . ومع ذلك فإن الجزاء والدافعية لا يستطيعان أن يؤديا وظائفهما إلا إذا كان شاغلو الأوضاع الاجتماعية على وعى عميق وواضح بما يتعين عليهم أداؤه .

وإذا ما استطاع الفرد استيعاب المعرفة والمهارات الضرورية لأداء دوره الاجتماعى ، وإذا ما استطاع هذا الفرد أيضا قبول القيم السائدة أو الاستعداد لممارسة الدور ، فإنه يكون — من وجهة نظر علم الاجتماع — قد « استدمج » الدور وأسسه السيكولوجيه . وهنا نجد أن مصطلح **التنشئة الاجتماعية** يستخدم لوصف العملية التى من خلالها يكتسب الأفراد الثقافة ، سواء فى شكلها العام أو تجسداتها الخاصة حينما تتعلق بأدوار اجتماعية بعينها . وعلى الرغم من أن مصطلح التنشئة الاجتماعية يشير — عادة — إلى عملية تعليم الأطفال ، إلا أنه قد يستخدم أيضاً للإشارة إلى عملية تدريب الراشدين على الوظيفة الجديدة التى يلتحقون بها .

وعادة ما يوجه إلى علماء الأنثروبولوجيا — وفى بعض الأحيان أيضاً علماء الاجتماع — انتقاداً مؤداه : أنهم كثيراً ما يفترضون أن أفراد المجتمع يؤمنون بقيم ومعتقدات واحدة ، وأنهم — استنادا إلى ذلك — يقومون بأداء نمط معين واحد من الفعل . وعندما يحاول العلماء الاجتماعيون إقامة « نموذج » يعبر عن أى مجتمع ، فإنهم يلجأون — غالباً — إلى تقديم صورة بالغة التبسيط ، بحيث تقلل من مدى

تنوع وتعدد الاتجاهات وضروب السلوك التى توجد فى أغلب المجتمعات. إن المعايير الثقافية وأساليب صنع الأشياء نادراً ماتفرض متطلبات ثابتة جامدة؛ ذلك أننا نلحظ وجود أساليب متنوعة وعديدة يمكن من خلالها صنع الأشياء . إننا قد نتوقع من الناس أن يعبروا الطريق من الموضع المخصص للعبور ، ولكنهم قد يعبرونه من أى موضع دون التقيد بقواعد المرور. ونستطيع أن نستنتج من ذلك حقيقة أساسية؛ هى أن الثقافة لا تمثل بالنسبة للقضايا الأساسية فى الحياة مجرد مجموعة واحدة متجانسة من المعتقدات ، بقدر ما تمثل قيماً متنوعة تتميز بقدر من الشيوع والقبول[1]. والملاحظ أن أغلب الأمريكيين يهتمون بحاضرهم ومستقبلهم . ومع ذلك فمن الأمور المألوفة أن ينظر الناس إلى ماضيهم ويخلعوا عليه قيمة معنية . فى الولايات المتحدة نجد بعض الجماعات الاجتماعية (وعلى الأخص فى نيوإنجلند والجنوب) تجعل من الماضى بعداً أساسياً من أبعاد التمييز الاجتماعى .

وإذن فالانحراف لا يتمثل — بالضرورة — فى الابتعاد عن المعايير المقبولة الشائعة ، كما أنه لا يتمثل فى تبنى وجهة نظر أقلية معينة . إن ذلك قد يمثل انحرافاً إحصائياً، ولكنه لا يمثل — بأى حال من الأحوال — انحرافاً اجتماعياً . **فالانحراف الاجتماعى** ينشأ حينما ينطوى الابتعاد عن المعايير المقبولة عن فعل يحمل نحوه المجتمع مشاعر قوية إلى الحد الذى يجعله يتبنى جزاءات معينة لكى يمنع أو يتحكم فى السلوك المنحرف . بعبارة أخرى ، فإن السلوك المنحرف ليس مجرد شذوذ عن القيم السائدة أو « المحورية » ، ولكنه مضاد تماماً لهذه القيم . ويبدو ذلك واضحاً تماماً فى حالة الجرائم الأساسية . غير أن القضية قد تتعقد بعد ذلك بحيث تصبح كلمة « انحراف » كلمة غامضة تماما . فزيادة سرعة العربة على الطريق العام قد تكون مخالفة للقانون ، ولكن هل يمكن اعتبارها انحرافاً إذا ما قام بها كل شخص ؛ إن الحقيقة التى ينبغى أن نؤكدها هنا هى أن ما يعد انحرافاً يختلف

(1) Florence Kluckhohn and Fred L. Strodtbeck, ***Variations in Value Orientations*** **(New York : Harper & Row, 1961).**

هذا وتعد فلورنس كلكهون أول من أدخلت مفهومى القيم السائدة والقيم المتباينة فى مجال علم الاجتماع. ونستطيع أن نجد شواهد أمبيريقية عديدة على الفكرة التى ناقشناها فى المتن فى دراساتها المقارنة للقيم فى الجنوب الغربى فى الولايات المتحدة . انظر بصفة خاصة الفصل الخامس .

باختلاف منظور الجماعات العديدة التى يضمها نسق اجتماعى واحد أكبر .

هذا وقد ظلت دراسة الانحراف الاجتماعى فى الولايات المتحدة الأمريكية مقصورة — أساساً — على تناول مشكلات اجتماعية معينة كالجريمة ، وجناح الأحداث ، والبغاء ، وإدمان المخدرات وغير ذلك من المشكلات التى تنتشر بصفة خاصة فى الطبقات الدنيا وفى القطاعات الفقيرة داخل المجتمع الصناعى الحديث . ولقد لعب علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو دوراً بارزاً فى تطور هذه الدراسات ؛ إذ زودتهم مدينة شيكاغو بفرصة فريدة لإجراء دراساتهم الميدانية . والقضية الأساسية الموجهة فى هذه الدراسات هى ؛ أن الانحراف عن المعايير الاجتماعية السائدة ليس نتاجاً للضعف العقلى أو العصاب أو الأمراض النفسية بوجه عام ، ولكنه (أى الانحراف) ينشأ عن عوامل اجتماعية تلعب دوراً فى تدعيمه . ولقد أبرزت هذه الدراسات دور الأحياء المتخلفة فى ظهور الانحراف ، خاصة وأنها تشهد تفككاً اجتماعياً يدعم صوراً عديدة من الانحراف .

ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال تلك التى أجراها كليفورد شو Shaw وزملاؤه عن جناح الأحداث[2] ؛ حيث قسموا مدينة شيكاغو إلى مناطق تبلغ كل منها ميلا مربعاً ، ثم سجلوا بعد ذلك نسبة الأولاد الجانحين فى كل منطقة من هذه المناطق. ولقد اتضح للباحثين بعد ذلك أن الجانحين يأتون بنسبة كبيرة من عدد صغير من المناطق المحيطه بقلب المدينة[3] . وفى بعض هذه المناطق اتضح أن ٢٥ ٪ من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز الشرطة مرة واحدة على الأقل خلال عام ؛ بينما اتضح بالنسبة للغالبية العظمى من هذه المناطق أن ١ ٪ أو أقل من مجموع الأولاد الجانحين قد قبض عليهم فى مراكز الشرطة . ولقد أوضحت الدراسة أن مناطق الجناح — على الرغم من عزلتها المكانية — كانت تمثل مناطق تحول خضعت للنمو الصناعى والتجارى ، مما أدى إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون فى ظروف طبيعية سيئة ، فى الوقت الذى زادت فيه حدة الصراع الثقافى الناجم عن التغير السريع .

(2) Clifford Shaw, et al; *Delinquency Areas* (Chicago : University of Chicago Press, 1929), 214 pp.

(3) Ibid; p. 203.

ولقد دفعت هذه الاعتبارات كليفورد شو وزملاءه إلى التوصل إلى استنتاج بشأن الجناح يشبه إلى حد كبير ذلك الاستنتاج الذى كان قد توصل إليه دوركايم فى تفسيره للانتحار . ومؤدى هذا الاستنتاج أنه فى ظل الظروف القائمة فى الأحياء المتخلفة ، يصاب المجتمع المحلى بالتفكك ، ومن ثم لا يستطيع أن يتحكم تماما فى سلوك أفراده ، لأنهم لا يستشعرون الضغط الذى يجب أن تمارسه عليهم المعايير الاجتماعية . ولقد قال شو وزملاؤه فى هذا المجال : « إذا ما أصيب المجتمع المحلى بالتفكك ، وإذا ما فقد التحكم فى أفراده ، فإن النظم الاجتماعية تصبح بعد ذلك عرضة للتفكك ، ومن ثم لا يخضع سلوك الأفراد للضبط الذى يمكن أن تمارسه المعايير التقليدية »[٤] . وفضلا عن ذلك أوضح الباحثون أنه فى ظل هذه الظروف يصبح السلوك الإجرامى نمطاً شائعاً من السلوك، وما يلبث أن يتحول إلى ثقافة عامة فى المناطق التى تشهد معدلات جناح عالية . وهكذا نجد أطفال هذه المناطق ينشأون فى ظل ثقافة يكون فيها السلوك الإجرامى سلوكاً طبيعياً مألوفاً .

والواقع أن دراسات شو وزملائه تمثل — بذاتها — تحدياً سوسيولوجياً قوياً للأفكار السائدة — حينئذ — حول الجناح ، وهى أفكار تسلم بأن الجناح يعد نتاجاً للأمراض العقلية والنفسية والوراثيه، تلك الأمراض التى تعد (طبقاً لهذه الأفكار) حوادث طبيعية تطرأ على الأفراد . غير أن دراسات شو وزملائه ما لبثت أن واجهت تحدياً من دراسات لاحقة . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التى أجراها شيلدون واليانور جلوك Gluecks حيث أوضحا — بطريقة قاطعة — أن مفهوم منطقة التحول لا يستطيع وحده أن يفسر الجناح ، طالما أن بعض الأولاد فى هذه المناطق ( وهم قلة ) هم الذين يرتكبون الجرائم[٥] .

ولقد عقد شيلدون واليانور جلوك مقارنة بين خمسمائة جانح وخمسمائة غير جانح ، وكانت المجموعتان تعيشان فى حى واحد ، وذات أعمار واحدة ومستوى ذكاء واحد تقريباً ، فضلا عن تشابه الأصول العنصرية. والملاحظ أن نتائجهما قد أيدت الاستنتاج الذى توصل إليه شو ، من أن المشكلات النفسية ( كالعصاب

---

(4) *Ibid*; *p*. 6.

(5) Sheldon Glueck and Eleanor Glueck, *Unraveling Juvenile Delinquency* (Cambridge : Harvard University Press, 1955).

مثلا ) لا تستطيع أن تفسر الفروق بين أفراد المجموعتين ، كما لا تستطيع أن تفسر الفروق بينهما فيما يتعلق بالقوة الفيزيقية . . . إلخ . ومع ذلك فلقد أوضحت نتائجهما أن الأولاد الجانحين يأتون غالباً من أسر غير مستقرة ، كأن يقضى أحد الأبوين وقتاً طويلا خارج منزله ، أو أن تكون ظروف عمله قاسية ، أو مدمنا للخمور وغير ذلك من عوامل تسهم فى تفكك الأسرة . كذلك أوضحت النتائج أنه على الرغم من انتشار ثقافة الجناح فى الحى ، إلا أنها لم تؤثر إلا على أولئك الأولاد الذين كانوا يعيشون من قبل فى ظروف أسرية عرضتهم للجناح إما بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفضلا عما سبق نجد ريتشارد كلوارد Cloward ولويد أوهلن Ohlin [٦] يجريان دراسة حديثة نسبياً تمثل — إلى حد كبير — تفنيدا للأفكار السابقة عن الجناح . فلقد ساد اعتقاد لدى معظم دارسى الجناح مؤداه ؛ أن الأولاد الجانحين غالباً ما يظهرون رفضاً للقيم السائدة فى الطبقة الوسطى . ويذهب كلوارد وأوهلين إلى أن الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الدنيا لديهم نفس القيم التى لدى الأولاد الجانحين الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى . غير أنهم خلال بحثهم عن الوسائل الشرعية الضرورية لتحقيق أهدافهم يواجهون صعوبات حادة ، مما يدفعهم إلى اللجوء إلى وسائل غير شرعية . وإذا كان اتجاه شو قد أظهر الحاجة إلى الاهتمام بالتخطيط الحضرى ، وإذا كان اتجاه شيلدون واليانور جلوك قد أبرز دور التنشئة الاجتماعية فى الأسرة ، فإننا نجد اتجاه كلوارد وأوهلين يقوم على ضرورة تزويد أبناء الطبقة الدنيا بمزيد من الفرص الشرعية التى تمكنهم من تحقيق أهداف الطبقة الوسطى . ولقد انعكست هذه الفكرة بوضوح فى عنوان مؤلفهما : الجناح والفرصة Delinquency and Opportunity . هذا وقد أصبحت نظرية كلوارد وأوهلين — فيما بعد — أساسا لدراسات تجريبية عديدة تحاول اختبار مدى صدق هذه النظرية وإمكان الإفادة منها .

وعلى الرغم من أن مدرسة شيكاغو فى علم الاجتماع قد زودتنا بفهم السلوك الجانح من خلال دراساتها عن مشكلات كالجناح ، إلا أن تعريفها للجناح قد بدأ وكأنه خاصية تميز الطبقات الدنيا فى المجتمع . وكنتيجة لذلك نجد إدوين

---

(6) Richard Cloward and LIOYD Ohlin, *Delinquency and Opportunity* (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1961).

سذرلاند Sutherland يقوم بثورة عنيفة ضد الدراسات الأمريكية للسلوك الجانح، وذلك فى مقال رائد له[٧] نشر فى سنة ١٩٤٠ بعنوان : «جريمة الياقة البيضاء»* . ولقد جمع سذرلاند شواهد متناثرة توضح كيف أن «كبار رجال الأعمال ، وذوى الخبرة الفنية العالية ، ورجال الثقافة وذوى السمعة الطيبة بوجه عام» ينتهكون القوانين المختلفة بنسبة عالية . ومن بين الجرائم التى أشار إليها سذرلاند فى هذا المجال : الاختلاس ، والرشوة، وسوء استغلال الاعتمادات المالية . . . إلخ ، وهى جرائم تعاقب عليها القوانين المختلفة .

ولقد رفض سذرلاند القضية الذاهبة إلى أن هذه الجرائم هى نتاج لطبيعة العمل الشاق أو المنافسة الضارية ، حيث أوضح أنه حتى فى الحالات التى لا يطلق عليها جريمة ، فإن «جريمة الياقة البيضاء» تعد جريمة حقيقية ... لأنها تمثل انتهاكاً للقانون الجنائى ( ومن ثم تدخل فى نطاق دراسة علم الإجرام). أما القضية الحاسمة . . . فهى المحك الذى يمكن على أساسه تحديد انتهاك القانون الجنائى»[٨] . ولا يقتصر الأمر على هذا الأساس الفنى ، ولكنه يتعدى ذلك ؛ فجريمة الياقة البيضاء جريمة باهظة التكاليف بالنسبه للمجتمع ، كما أن اكتشافها أمر يؤدى إلى فقدان الثقة فى المسئولين . وكنتيجة لذلك نجد سذرلاند يحث علماء الإجرام على دراسة هذه الجرائم دراسة جدية شأنها فى ذلك شأن الجرائم الشائعة فى الطبقات الدنيا كالاغتصاب ، وسرقة المنازل ، والنشل . . إلخ .

---

(7) Edwin Sutherland, "White -Collar Criminality" *American Sociological Review* (1940), V : 1-12. See also Albert Cohen, et al. (eds.), *The Sutherland Papers* (Bloomigton : Indiana University Press, 1956).

* مصطلح الياقة البيضاء مشتق من اللغة الدارجة فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث يشير عموماً إلى العاملين فى مهن غير يدوية فى مقابل اليدويين أو العمال بصفة عامة والذين يطلق عليهم عبارة ذوى الياقة الزرقاء Blue collar Workers. وعندما يستخدم مصطلح الياقة البيضاء بدقة فإنه يشير إلى المراتب الدنيا من الطبقة الوسطى . ومع ذلك فقد يستخدم المصطلح للإشارة إلى الطبقة الوسطى أو الوسطى العليا بوجه عام . فى دراسة س . رايت ميلز Mills عن الطبقة الوسطى الأمريكية نجده يضمن الياقة البيضاء كل الذين لا يملكون مشروعات ، بحيث أصبح هذا المصطلح يشير أيضاً إلى الإداريين وأصحاب المهن الفنية العليا فضلا عن العاملين فى مهن البيع والكتابيين . انظر :

C. Wright Mills; *White Collar*, New York : Oxford University Press, 1951).

(8) Sutherland, *American Sociological Review* (1940), V 5.

ولقد كان من نتائج الحملة التي بدأها إدوين سذرلاند في سنة ١٩٤٠ على هذه الدراسات الأمريكية ، أن ظهر اتجاه فكرى يعلن رفضه للتعريف الضيق النطاق للسلوك المنحرف . أما المنظور الواسع النطاق الذى بدأ يظهر إلى حيز الوجود فينعكس بوضوح فى المؤلفات العامة فى علم الإجرام التى ظهرت فى الستينيات والتى لا تحتوى فقط على فصول تتناول القضايا العامة للجريمة والبغاء ، بل تضم أيضاً فصولا بأكملها لمعالجة مشكلات العمل والمرور والنقل فى المدن الكبرى ، فضلا عن العلاقات العنصرية أو السلالية . هذا ولم يلق السلوك المنحرف فى مجالى السياسة والدين الاهتمام العلمى الواجب حتى الآن ، مما يدعم ما ذهب إليه روبرت ميرتون Merton من أننا لا نزال بعيدين عن الوصول إلى نظرية شاملة تتناول السلوك المنحرف[٩] .

## التدرج والحراك :

تشير الشواهد التاريخية والمعاصرة إلى أن المجتمعات الإنسانية تميل دائماً إلى إقامة تفرقة بين الأفراد ، بحيث يحتلون مكانات مختلفة ومتباينة على مقياس يعكس قيماً متفاوتة[١٠] . ولعل أشهر وأقدم تفرقة هى تلك التى تمت بين الرجل والمرأة . ومع ذلك فعادة ما تستند هذه التفرقة إلى أسس ومعايير مختلفة ، بحيث يبدو لنا فى نهاية الأمر نمطين محددين من المكانة : الأولى يكتسبها الفرد عن أسرته ، والثانية يحققها بنفسه تحقيقاً ذاتياً . والواقع أن ظاهرة التدرج ظاهرة عامة حتى فى المجتمعات التى تتميز بتكنولوجيا بدائية ، ففيها نجد — على سبيل المثال — تفرقة بين القناص الماهر والقناص غير الماهر ، بحيث يمثل كل منهما مكانة معينه فى المجتمع . وكلما ازدادت التكنولوجيا تعقداً ، ازدادت درجة التخصص ، وتعددت أسس أو معايير التدرج الاجتماعى .

وعادة ما يشير التفاوت فى مقدار الهيبة إلى تفاوت فى مستوى المكانه الاجتماعية . وبهذا المعنى نجد الأفراد يسعون إلى تحقيق مكانة اجتماعية أعلى من تلك التى

---

(9) Robert K. Merton and Robert A. Nisbet (eds.), *Contemporary Social Problems* (New York : Harcourt, Brace & World, 1961).

(١٠) انظر مناقشتنا السابقة لموضوع القيم .

يشغلونها . والملاحظ أن أغلب الفلاسفة الدينيين والسياسيين قد نظروا إلى ظاهرة التدرج هذه على أنها شيء يؤدى إلى حدوث تفكك فى المجتمع ، وبالتالى يسهم فى ظهور الشرور . ولقد طالب هؤلاء الفلاسفة بخلق عالم تختفى فيه ظاهرة التفرقة بين الأفراد وتسوده — بدلا من ذلك — مساواة حقيقية بينهم . ويكاد يجمع علماء الاجتماع على استحالة خلق هذا العالم ، عاونهم على ذلك الفشل الذى منيت به كل المحاولات التى سعت إلى خلق مجتمعات خيالية . ويبدو أن هناك مبرراً قوياً للتسليم بأن التدرج الاجتماعى مسألة كامنة فى طبيعة الإنسان ذاته ، وأن من الصعب أن يظهر فى المستقبل مجتمع لا يستند إلى تفرقة طبقية .

واستناداً إلى ما سبق يمكن أن نرتب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار الهيبة التى يتمتع بها كل منهم ؛ بحيث نجد فى النهاية أفراداً يتمتعون بمقادير متكافئة من الهيبة ، ومن ثم يشكلون ما يطلق عليه بجماعة الهيبة . وقد تحدث عملية الترتيب هذه فى بعض المجتمعات بطريقة رسمية واضحة ، وقد تخضع لجزاءات دينية كما هو الحال فى نظام الطائفة الهندى ، بل قد تجد تدعيما أو سنداً قانونياً فى مجتمعات أخرى . وبالمثل يمكن ترتيب الأفراد على مقياس أو تسلسل يعبر عن مقدار ممتلكاتهم الخاصة كالقوة السياسية والأرض والنقود . وكنتيجة لذلك نجد الذين يتمتعون بمستوى قوة واحدة أو مقدار ثروة واحد يمثلون مستوى اجتماعياً واحداً أو طبقة واحدة .

وحينما نتناول نسق التدرج فى أى مجتمع ، فإننا نشير — بالضرورة — إلى طبيعة تدرج الأفراد طبقاً لممتلكاتهم ، وتدرجهم طبقاً لمكاناتهم ، كما نشير إلى الأسس التى يستند إليها هذين الضربين من التدرج ؛ فضلا عن العلاقة بينهما . والواقع أن علم الاجتماع لم يشهد خلال العقود الثلاثة الماضية مشكلة لفتت الأنظار وأثارت كثيرا من الخلط كمشكلة التدرج الاجتماعى . والملاحظ أن الاهتمام بهذه المشكلة لم يظهر كنتيجة لأهمية القضايا التى تتضمنها ، بقدر ما ظهر كرد فعل للدور الهام الذى احتلته نظرية التدرج الاجتماعى فى الفكر الماركسى .

وتسعى المعالجة السوسيولوجية لمشكلة التدرج إلى الإجابة على طائفة من التساؤلات . الأول : ما هو بناء التدرج فى أى مجتمع أو جماعة ؟ هنا تكون

المهمة وصفية أساسا ؛ أى أنها تتمثل فى تقديم خريطة اجتماعية . ويحاول عالم الاجتماع فى هذا المجال تحديد عدد الطبقات القائمة ، وخصائصها فى ضوء الدخل والمهنة والهيبة ، فضلا عن حجمها وموقع أفرادها داخلها .

ولقد أوضحت دراسات عديدة أن مهمة الوصف أعقد بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى ؛ ذلك لأنها تستند إلى قرارات معينة متضمنة فى التساؤل الثانى وهو : ما هو الأساس الذى نستند إليه فى قياس التدرج . هنا نجد اتجاهين أساسيين يستخدمان فى ترتيب الأفراد طبقاً للمستويات الاجتماعية . ويقوم الاتجاه الأول على عدد من المعايير « الموضوعية » كالدخل ، والممتلكات والتعليم ، أو القوة التى يمتلكها الفرد . أما الاتجاه الثانى فيقوم على عدد من المعايير « الذاتية » أو السيكولوجية » كالمشاعر التى يحملها الشخص نحو الطبقة التى ينتمى إليها ، أو الآراء التى لدى الآخرين حول الموقع الطبقى الذى يحتله شخص معين .

وحينما يستخدم أكثر من مؤشر لتحديد الوضع الطبقى ، فإن ذلك يثير مباشرة عدداً من القضايا الهامة تتعلق بالتساؤل الثالث الذى مؤداه : ما هى العلاقات المتبادلة بين المؤشرات أو المعايير المختلفة التى تستخدم فى تحديد الوضع الطبقى ؟ ذلك أن قبولنا لمبدأ تعدد المؤشرات يجبرنا على محاولة التعرف على درجة الارتباط بينها . فإذا ما كان هناك ارتباط بين المؤشرات ، فلن تكون هناك بعد ذلك مشكلة خطيرة . ولعل هذا الموقف هو ما وجده لويد وارنر Warner فى دراسته الشهيرة عن « اليانكى سيتى Yankee City خلال ثلاثينيات هذا القرن (١١) .

وفى هذه الدراسة نجد لويد وارنر وزملاءه يضعون كل فرد من أفراد المدينة الصناعية التى درسوها (والتى يبلغ تعداد سكانها ١٧,٠٠٠ نسمة) فى طبقة من ست طبقات . ولقد درسوا بعد ذلك الجوانب الأخرى من حياة كل طبقة من هذه الطبقات ، ثم وجدوا أن هذه الجوانب ترتبط ارتباطاً قوياً بالوضع الذى تحتله كل طبقة داخل السلم الطبقى . فعلى سبيل المثال اتضح أن ٨٤٪ من الذين ينتمون إلى الطبقة العليا — العليا كانوا — طبقاً لمؤشر المهنة — من الملاك

---

(11) W. LIOYD Warner and paul A. Lunt, *The Social Life of a Modern Community* (New Haven : Yale University Press, 1941).

وأصحاب المهن الفنية العليا . أما النسبة المئوية المتبقية فتمثل أشخاصاً ينتمون إلى مهن كتابية . ويلاحظ أن هذه الطبقة لم تشمل أياً من الذين يعملون فى المشروعات التجارية أو الصناعية الدنيا[١٢] . كذلك لوحظ أن ٩٠٪ من أفراد الطبقة العليا الذين فى سن العمل كانوا يشغلون بالفعل وظائف معينة ، بينما لا تزيد هذه النسبة فى الطبقة الدنيا — الدنيا عن ٢٦٪ وذلك خلال فترة الكساد الاقتصادى[١٣] . وفضلا عن ذلك أوضح وارنر وزملاؤه أن أفراد الطبقة العليا — العليا قد ظلوا محافظين على مكاناتهم المهنية فى الوقت الذى كانوا يحصلون فيه على أعلى الدخول الفردية ( بالنسبة للأسرة ) حيث بلغت ٦٤٠٠ فى مقابل ٨٨٢ دولاراً بالنسبة لأفراد الطبقة الدنيا — الدنيا[١٤] . وكنتيجة لذلك كانت أسر الطبقة العليا — العليا تعيش دائماً فى أرقى أحياء المدنية ، كما كانت تقطن مساكن ضخمة جيدة . ولقد بلغ متوسط قيمة الملكية العقارية بالنسبة لأسر الطبقة العليا — العليا حوالى ٥٨٠٠ دولار فى مقابل ١٦٠٠ دولار بالنسبة لأسر الطبقة الدنيا — الدنيا[١٥] . ولقد انعكست المزايا الاقتصادية التى كانت تتمتع بها الطبقات العليا على القوة السياسية التى كانت تمارسها ؛ فأفراد هذه الطبقات كانوا يحتلون ضعف الوظائف السياسية التى كانت تحتلها الطبقات الأخرى ( مجتمعة ) فى المجتمع . وفضلا عن ذلك فأفراد الطبقات العليا كانوا يميلون إلى التركز فى الوظائف العامة ذات النفوذ القوى . وعلى الرغم من أن ذلك لا يرقى إلى حد تشكيل احتكار للقوة السياسية ، إلا أن بالامكان القول بأن « الطبقتين العليا والوسطى كانتا تسيطران — بالفعل — على الوظائف الأساسية فى مدينة اليانكى سيتى »[١٦] .

وإذا كانت الطبقة العليا — العليا فى اليانكى سيتى تمثل قمة الطبقات بالنظر إلى المؤشرات المختلفة ، فإن من اليسير — حينئذ — التسليم بأنها تشكل — بالفعل — طبقة اجتماعية متميزة . والواقع أننا قد نقر حقيقة وجود الطبقات الاجتماعية حتى

(12) *Ibid*; P. 261.
(13) *Ibid*; P. 424.
(14) *Ibid*; P. 290.
(15) *Ibid*; P. 282.
(16) *Ibid*; P. 312.

ولو كانت الجماعات لا تنطوى على تدرج متجانس ، طالما أن هذه الجماعات يمكن أن تدخل – بشكل أو بآخر – فى إطار تدرج طبقى . وبعبارة أخرى فإن استخدامنا لمفهوم الطبقات يظل صحيحاً حتى ولو كان الذين يملكون قوة أشد يحصلون فقط على دخول متوسطة أو لديهم مؤهلات تعليمية محدودة . ولكن ماذا يحدث لو أن الذين يقبضون على مقاليد القوة قد ضموا بين صفوفهم أفراداً ذوى دخول عالية أو منخفضة جداً أو مستويات مهنية متفاوتة أشد التفاوت ؟ لقد ظهرت هذه المشكلة بوضوح فى عدد كبير من المجتمعات المحلية الأمريكية . مما دفع روبرت دال[١٧] Dahl إلى إجراء دراسة شهيرة على مدينة نيوهافن . ولعلنا قد لاحظنا أن الطبقة العليا فى مدينة اليانكى سيتى كانت تشارك الطبقة الوسطى ممارسة القوة ؛ وأن الطبقات الأخرى قد أظهرت قدراً ملحوظاً من التجانس ، شأنها فى ذلك شأن الطبقة العليا – العليا . فعلى سبيل المثال لوحظ أن الطبقة الوسطى – الدنيا كانت تمثل – بشكل واضح جداً – كل أصحاب المهن المختلفة ابتداء من ذوى المهن الفنية العليا والملاك ( ١٤٪ ) حتى العمال نصف المهرة ( ٢٧٪ )[١٨] . كذلك لوحظ أن نسبة الذين يقطنون مساكن كبيرة ومتوسطة الحجم كانت تعادل نسبة الذين يقطنون مساكن صغيرة ذات ظروف فيزيقية سيئة[١٩] . فهل نستطيع إزاء هذا التنوع داخل الجماعة الواحدة أن ندرس مفهوم الطبقة الاجتماعية كمفهوم محدد تحديداً قاطعاً .

وتتوقف إجابتنا عن هذا السؤال على حل كثير من المشكلات التى يثيرها التساؤل التالى : ما هى طبيعة العلاقات التى تنشأ بين أية مجموعة من الناس تشترك فى واحد أو أكثر من مؤشرات الطبقة الاجتماعية ؟ يذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن الطبقة تتشكل فقط حينما يكون لدى الناس منظور واحد ، أو حينما يتقابلون سوياً بانتظام ويمارسون تفاعلا اجتماعياً من شأنه أن يخلق لديهم مصلحة مشتركة . وفى ضوء هذا المعنى الأخير نجد س . رايت ميلز Mills يذهب

(17) Robert Dahl, *Who Governs? Democracy and Power in an American City* (New Haven: Yale University Press, 1962).

(18) Warner and Lunt, *The Social Life of a Modern Community*, p. 261.

(19) *Ibid*; P. 245.

إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تخضع لحكم « صفوة » من جنرالات الجيش ورجال الأعمال ، وأن هذه الصفوة هي التي تتخذ القرارات الأساسية في حياة الأمريكيين [٢٠].

ومن الطبيعي أن تكون صياغة هذه التعميمات أسهل بكثير من عملية التحقق من صدقها . وعلى الرغم من أن ميلز قد قدم لنا شواهد عديدة تكشف عن مدى التداخل في عضوية الشركات الكبرى والخدمة الحكومية ، إلا أنه لم يوضح لنا مدى احتكار هذه المؤسسات للقوة بأشكالها المختلفة ، ومدى الاتفاق أو المنافسة فيما بينها . ولقد حاول دانييل بيل Bell تفنيد بعض هذه الأفكار ، فذهب إلى أن المجتمع الأمريكي يعرف صفوات متنافسة ومستقلة إلى حد كبير [٢١] . فمن الصعب تتبع القرارات التي تتخذ على مستوى قومي ، خاصة إذا ما قورنت بتلك التي تتخذ على مستوى محلي . أما فلويد هنتر Hunter فلقد توصل — بعد دراسته لظاهرة القيادة في مجتمع محلي — إلى نتيجة مؤداها ؛ أن هناك بالفعل صفوة قوة تضم أولئك الذين يرتبطون فيما بينهم بروابط وثيقة ، والذين يشكلون فيما بينهم زمرة ؛ بحيث يتعين أخذ موافقتها على أي قرار هام يتعلق بالمجتمع المحلي [٢٢]. والملاحظ أن هنتر قد استند في بحثه إلى مقدار هيبة القادة المحليين أكثر من استناده إلى القرارات التاريخية الهامة التي شهدها المجتمع المحلي . والواقع أن الدراسات التي استطاعت تبني مثل هذا الاتجاه النظري ( كدراسة دال لمدينة نيوهافن والتي أشرنا إليها من قبل ) قادرة على إلقاء الشكوك على ما ذهب إليه هنتر من أن المدينة الأمريكية تعرف صفوة واحدة متماسكة تتحكم وحدها في مقاليد الأمور .

وقد تظل المستويات الاجتماعية مستقرة ثابتة لفترة معينة من الزمن ، ولكنها

---

(20) C. Wright Mills, *The Power Elite* (New York : Oxford University Press,1957).

(21) Daniel Bell, "Is There a Ruling Class in America ?" *The End of Ideology* (Glencoe, Ill. : The Free Press, 1960), PP. 43-67.

(22) Floyd Hunter, *Community Power Structure* : A *Study of Decision Makers* (Chapel Hill : University of North Carolina Press, 1953).

— مع ذلك — قد تخضع لتغيرات سريعة حادة . وهناك شكلان أساسيان للحراك الاجتماعى : الأول أفقى ، والثانى رأسى . أما الحراك الأفقى فيتم حينما يتحرك فرد أو مجموعة من الأفراد من مستوى اجتماعى — اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعى — اقتصادى مماثل. والملاحظ أن علماء الاجتماع لا يهتمون كثيراً بدراسة هذا الشكل من الحراك. أما الحراك الرأسى فيتم حينما تحدث الحركة من مستوى اجتماعى — اقتصادى معين إلى مستوى اجتماعى — اقتصادى أدنى أو أعلى السلم الطبقى . غير أن هذا الشكل من الحركة يطرح أمامنا تساؤلا خامساً لا يكف دارسو الحراك عن إثارته وهو : ما هى معدلات الحراك الاجتماعى؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا القول إن معدلات الحراك الاجتماعى يمكن حسابها على مستوى الحياة المهنية للفرد الواحد ، أو على مستوى الأجيال المختلفة . وهناك اعتقاد شائع لدى كثير من علماء الاجتماع (وهو اعتقاد لا يستند — بالطبع — إلى تحليل نظرى دقيق للبيانات ) مؤداه ؛ أن لدى بعض المجتمعات — كالهند مثلا — أنساق تدرج مقفلة ؛ أى أن الحراك الصاعد فى هذه المجتمعات ضئيل للغاية ، وأن الأفراد غالباً ما ينهون حياتهم المهنية عند المستوى الذى وصل إليه آباؤهم . ومن الطبيعى أن يتعارض هذا الشكل من التدرج مع الشكل الذى يوجد فى الأنساق الطبقية المفتوحة كما هو الحال فى الولايات المتحدة ، حيث نجد ( أو هكذا يفترض أن نجد ) معدلا عالياً جداً من الحراك الاجتماعى الصاعد .

ولعل أهم ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة الحذر عند قبول الصور التقليدية الجامدة الشائعة عن المجتمعات[٢٣] . فى دراسة عن الحراك الاجتماعى بين الأجيال تناولت ثمانى عشرة دولة ، اتضح أن حركة أبناء العمال المهرة إلى وظائف الياقة البيضاء كانت حركة واسعة النطاق ؛ بحيث فاقت التصورات الشائعة لدى كثير من علماء الاجتماع . فى بعض الدول النامية — كإيطاليا وبورتوريكو — استطاعت نسبة معينة من أبناء العمال اليدويين ( من ١٠٪ إلى ١٥٪ ) الالتحاق

(٢٣) هذا وقدلعب سيمورليبست Lipset وربنهارد بيندكس Bendix دوراً هاماً فى تبديد هذه الصور . انظر مؤلفهما :

*Social Mobility in Industrial Society* (Berkeley University of California Press, 1959) .

بوظائف الياقة البيضاء . ومع ذلك فلقد اتضح أنه فى تسع دول من ثمانى عشرة دولة كان معدل الحراك الاجتماعى عالياً بشكل ملحوظ ؛ إذ كان ينحصر فيما بين ٢٤٪ و ٣١٪ . ومع أن الولايات المتحدة لا تتميز بمعدل حراك عال جداً ، إلا أنها تشارك الدول المتقدمة فى ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فيها[٢٤] . كذلك لوحظ أن الهند — التى يظن عادة أنها نموذج للجمود الطبقى — قد شهدت معدلا عاليًا نسبيًا من الحراك (٢٧٪) ، على الرغم من أن هذه النسبة تعبر فقط عن عينة حضرية أخذت من مدينة بونا Poona ، وهى مدينة صناعية . ولعل أكثر النتائج إثارة للدهشة هى تلك التى تتعلق بالحراك الاجتماعى الهابط ، وهو موضوع لم ينل الاهتمام الذى ناله الحراك الاجتماعى الصاعد . فقد لوحظ — طبقاً للدراسة السابقة — أنه فى كثير من الدول كانت حركة أبناء الذين يشغلون وظائف الياقة البيضاء إلى المهن اليدوية حركة لا تقل اتساعاً عن الحركة المتجهة من المهن اليدوية إلى وظائف الياقة البيضاء . فنى ثلاث دول ( هولندا ، وبورتوريكو ، وبريطانيا ) تحول أكثر من ٤٠٪ من أبناء ذوى الياقة البيضاء ، إلى المهن اليدوية الصناعية[٢٥] .

ويبدو أن وضع الصفوات يختلف عن وضع الطبقات الأخرى إلى حد ما . فالصفوات تستطيع المحافظة على أوضاعها إما من خلال مواهبها الخاصة أو ممارستها للقوة التى تقبض بالفعل على مقاليدها . وهذا — بدوره — يطرح أمامنا تساؤلا سادسا مؤداه : ماهو تأثير البناء الطبقى على حياة أعضاء الطبقة وعلى بقية النسق الاجتماعى ؟ الواقع أن علماء الاجتماع المعاصرين — خلال اهتمامهم الشديد بتصميم المقاييس الطبقية المختلفة والكشف عن العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التى تضمها هذه المقاييس — قد تجاهلوا بشكل واضح التساؤلات الهامة المتعلقة بالنتائج أو الآثار الاجتماعية التى تؤدى إلى البناءات الطبقية المختلفة ، وهى النتائج والآثار التى احتلت أهمية كبيرة لدى كثير من علماء الاجتماع الأوائل . فعلى سبيل المثال نجد علماء الاجتماع المعاصرين يتجاهلون مشكلة العلاقة بين الطبقات وهى مشكلة احتلت مكانة هامة فى نظرية ماركس فى الصراع الطبقى .

(24) S. M. Miller, "Comparative Social Mobility" *Current Sociology* (1960), IX : 1-89.
(25) *Ibid*; p. 34.

ويبدو أن هذه التساؤلات قد بدأت ـ مؤخراً ـ تأخذ نصيبها الذى تستحقه من الاهتمام . فعلى سبيل المثال نجد ليبست Lipset فى مؤلفه **الإنسان السياسى** Political Man يستعين ببيانات تتعلق بالمظاهر الحديثة للتنمية الاقتصادية لكى يختبر فكرة تعود إلى أرسطو وهى ؛ أن « المجتمع ينقسم إلى جماهير عريضة فقيرة، وصفوة صغيرة غنيه[٢٦] » . وبعد أن استعان ليبست بمؤشرات الثروة كمتوسط الدخل الفردى ، والتصنيع ، والتحضر ، والتعليم ، أوضح أنه حينما يحدث توزيع واسع النطاق للثروة ، تميل الديموقراطية إلى الانتشار . ( نستطيع أن نجد تلخيصاً للبيانات فى الجدول رقم ( ١ ) ) وحينما كان ليبست بصدد تحليل علاقة هذه المؤشرات بالصراع الطبقى ، توصل إلى النتيجة الحالية :

## جدول رقم ( ١ )

العلاقة بين الحكومة الديموقراطية ومؤشرات الثروة والتصنيع والتعليم والتحضر *

| الدولة فى | متوسط الدخل الفردى ( بالدولار ) | النسبة المئوية للذكور الذين يعملون فى الزراعة | عدد التلاميذ الملتحقين بمراحل تعليمية أعلى من الابتدائية بالنسبة لكل ١٠٠ من السكان | النسبة المئوية للذين يعيشون فى مناطق حضرية كبرى |
|---|---|---|---|---|
| أوروبا | | | | |
| دول أكثر ديموقراطية | ٦٩٥ | ٢١ | ٤٤ | ٣٨ |
| دول أقل ديموقراطية | ٣٠٨ | ٤١ | ٢٢ | ٢٣ |
| أمريكا اللاتينية | | | | |
| دول أكثر ديموقراطية | ١٧١ | ٥٢ | ١٣ | ١٦ |
| دول أقل ديموقراطية | ١١٩ | ٦٧ | ٨ | ١٥ |

* مقتبس من : S. Martin Lipset, Political Man (New York : Doubleday, 1960), pp. 51-54.

(26) *S.* Martin Lipset, Political *Man* (New York : Doubleday, 1960), PP. 51-54.

« من الأمور الواضحة أن التنمية الاقتصادية ، وزيادة الدخل القومى والفردى ، وتحقيق الأمان الاقتصادى ، ثم إتاحة فرص التعليم العالى ، كل هذه الأمور تحدد – فى نهاية الأمر – شكل « الصراع الطبقى » ، لأنها تمكن المستويات الاجتماعية الدنيا من تبنى منظورات بعيدة المدى ، وبالتالى تتيح لهم الدفاع عن وجهات نظر سياسية معينة . إن الإيمان بالإصلاح التدريجى قد يصبح أيديولوجية الطبقة الدنيا التى تستطيع تحسين وضعها الاقتصادى . فى تحليل لأغنى ثمان دول ( حيث كان متوسط الدخل الفردى فيها يزيد عن ٥٠٠ دولار فى سنة ١٩٤٩ ) لوحظ أن أصوات الشيوعيين فى البرلمان لم تزد عن ٧٪ . أما بالنسبة للدول الأوربية الثمان التى يقل فيها متوسط الدخل الفردى على ٥٠٠ دولار ، فقد لوحظ أن الشيوعيين قد كسبوا أصواتاً فى البرلمان تزيد عن ٢٠ [٢٧] .

وقد تؤثر الأنساق الطبقية على الجوانب الأخرى من البناء الاجتماعى وإن كانت الأخيرة يمكن أن تسهم – بشكل مباشر – فى تشكل الأولى . وبإمكاننا هنا أن نعكس اتجاه التأثير لنثير التساؤل السابع وهو : ما هو نمط المجتمع الذى قد يؤدى إلى ظهور شكل معين من أشكال التدرج ؟ ومن القضايا الهامة التى أثارها ماكس فيبر Weber (والتى لم تحظ من بعده باهتمام إمبيريقى) أنه فى فترات الاستقرار الاقتصادى ، يميل نسق التدرج إلى الاستناد إلى اعتبارات الهيبة ؛ بينما نجد فى فترات التغير الاقتصادى السريع ، يميل التدرج إلى الاعتماد – بدرجة كبيرة – على عوامل اقتصادية طبقية . وفى ذلك يقول فيبر : « من الملاحظ أن كل حدث تكنولوجى أو تحول اقتصادى يهدد نمط التدرج المستند إلى المكانة ، ومن ثم يدفع الموقف الطبقى إلى المقدمة[٢٨] » .

على أن محاولات علماء الاجتماع الإجابة عن التساؤلات السبعة السابقة (حتى ولو كانت ناجحة) لا تعنى أنها قد وجدت حلاً للمشكلات الأخلاقية والسياسية التى تنشأ عن التدرج الاجتماعى ذاته . ولسوف تظل مسألة عدالة النظم الطبقية المختلفة . وإمكانية أن يشكل الناس يوماً ما مجتمعاً يتساوى فيه الناس جميعاً

---

(27) *Ibid*; P.61.

(28) Max Weber; *The Theory of Social and Economic Organization* ; trans by A. M. Henderson and Talçott Parsons, Free Press, N.Y.;1947.

سوف يظل ذلك كله من الأمور التى تشغل أذهان الناس ، وتثير ضمائرهم ، وتحفزهم على العمل السياسى . ولا شك أن المعرفة المتاحة لعلماء الاجتماع الآن حول موضوع التدرج ، فضلا عن إمكانية نموها فى المستقبل قد تسهم فى إجراء حوار هام مفيد ، حوار مستند إلى أساس صلب متين .

**التغير الاجتماعى :**

ليس هناك جانب من جوانب الحياة الاجتماعى نال الاهتمام الذى ناله موضوع التغير الاجتماعى . ومع ذلك نجد بعض علماء الاجتماع يذهبون إلى أن المحاولات السوسيولوجية فى هذا المجال تسعى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة ، وعدم الرغبة فى مواجهة التناقضات التى يشهدها المجتمع المعاصر ، وما يمكن أن تؤدى إليه من تقدم إلى الأفضل . ولعلنا نلحظ الآن أن الدراسات السوسيولوجية قد بدأت تحول اهتمامها من المشكلات التاريخية البعيدة المدى إلى المشكلات المعاصرة القصيرة المدى ، ومن المنظور المقارن إلى دراسة مجتمعات بعينها أو حتى وحدات اجتماعية صغيرة .

وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية الحديثة على أن علماء الاجتماع يفتقدون نظرية شاملة متكاملة فى التغير الاجتماعى . وقد نكون أكثر دقة إذا ما قلنا إن علماء الاجتماع — فى دراساتهم للتغير — لا يعانون من قلة النظريات ، بل يعانون من كثرتها وتعددها . وليس هناك مشكلة اجتماعية كمشكلة التغير الاجتماعى استطاعت أن تسهم فى ظهور نظريات كبرى تحاول تفسير كل جوانب الحياة الاجتماعية بالرجوع إلى فكرة أساسية . ومن أمثلة ذلك النظرية الماركسية فى التاريخ التى تحاول التنبؤ بالتغير فى مجالات الحياة الاجتماعية استناداً إلى التغير الذى يطرأ على علاقات الناس بنمط الإنتاج . ولم يعد علم الاجتماع الحديث يهتم اهتماماً كبيراً بمثل هذه النظريات الكبرى فى التغير . غير أن ذلك لا يعنى — بطبيعة الحال — أن علماء الاجتماع المحدثين لا يهتمون بمشكلات التغير أو أنهم يفتقدون تماماً النظرية التى فى ضوئها يمكن دراسة هذه المشكلات . إن ما يبدو واضحاً فى هذا المجال هو أن علماء الاجتماع قد تخلوا عن فكرة البحث عن نظرية واحدة

شاملة تتناول التغير. لذلك نجدهم — بدلا من ذلك — يسعون إلى معالجة التغير معالجة ملموسة أو واقعية إن شئنا الدقة ، بحيث يكون الاهتمام الأساسى موجهاً لدراسة الأشكال المختلفة للتنظيم الاجتماعى ، تلك الأشكال التى تتدرج من أكبر الوحدات حتى أصغرها حجماً .

وعندما يدرس علماء الاجتماع الاتجاهات والقيم ، فإنهم يحاولون التعرف على القوى المختلفة التى تسهم فى حدوث تغير فيها . فى دراسة شهيرة أجراها تيودور نيوكومب Newcomb على كلية للبنات فى فيرمونت Vermont نجده يحاول تفسير أسباب تخلى بعض الطالبات عن وجهات نظرهن المحافظة تحت تأثير السياسة « الليبرالية » التى كانت تتبناها الكلية ؛ بينما ظل البعض الآخر متمسكاً بالقيم المحافظة التى اكتسبها من أسرته أو مجتمعه المحلى . ولقد اتضح لنيوكومب أن الطالبات اللائى غيرن اتجاهاتهن كن « يتميزن بالاستقلال عن آبائهن ، كما كان لديهن إحساس بالتكافؤ فى علاقتهن بالآخرين ، فضلا عن قدرتهن العالية على تغيير عاداتهن من أجل تحقيق أهدافهن الشخصية[٢٩] » .

كذلك نجد كوتريل Cottrell يجرى دراسة فى بيئة مختلفة تماماً ، حيث يتساءل عما يحدث لقيم الناس لو أن الصناعة التى يعتمدون عليها اعتماداً كلياً قد تغيرت . ولقد وصف كوتريل فى مقال له ردود أفعال الناس الذين يعيشون فى مجتمع محلى صغير فى الصحراء الغربية بالولايات المتحدة ، تلك الردود التى تركزت تماماً حول الاحتياجات التكنولوجية التى خلقتها الآلات البخارية[٣٠] ؛ ذلك أن استخدام هذه الآلات البخارية قد تطلب وجود محطات للخدمة تقع على مسافات يبلغ طولها مائتى ميل . وحينما بدأ استخدام قطارات الديزل على نطاق واسع ( مما يفقد الاهتمام بالمحطات العديدة المنتشرة فى الصحراء ) تغير الأساس الاقتصادى للمدن التى ظهرت فجأة لتقديم خدمات السكك الحديدية . وعلى الرغم من أن سكان هذه المدن كانوا يستشعرون الولاء الشديد لهيئات السكك الحديدية ، إلا

(29) Theodore Newcomb; *Personality and Social Change* (New York : Dryden, 1948), P. 126.

(30) W. F. Cottrell, "Death by Dieselization," *American Sociological Review* (1951), XVI : 358-365.

أن اتجاهاتهم ما لبثت أن تغيرت ، مما دفعهم إلى شن هجوم عنيف على المشروعات الصناعية والتجارية الكبرى . والملاحظ أن هؤلاء السكان كانوا يفيدون إفادة مباشرة من طابع الاستقلال الذى كان يميز المشروعات الأمريكية ، أما الآن فقد أصبحوا يأملون فى الحصول على المساعدات الحكومية .

كذلك نجد اهتماماً بدراسة التغير الذى يطرأ على النظم الاجتماعية فى دراسات علماء الاجتماع المعنيين بدراسة الأسرة ، وهى دراسات تحاول — بصفة عامة — أن تجد إجابة على السؤال التالى : ما هى التغيرات التى تطرأ على الأسرة تحت تأثير التحضر والتنمية الاقتصادية ؟ والملاحظ أن معالجة هذه المشكلة قد تمت على مستوى عالمى ؛ لذلك نجد عدداً من الآراء المتعارضة تتطلب مزيداً من التحقق . ولقد أوضحت هذه الدراسات أن عملية التحديث ( التنمية ) فى مختلف أنحاء العالم قد أدت إلى تدعيم الأسرة النووية وإضعاف الأسرة الممتدة ، وزيادة درجة المشاركة المتبادلة فى المسئولية بين الزوجين بدلا من الشكل التقليدى للمشاركة التى تتحدد فيه المسئولية على أساس الجنس ، وأخيراً تشجيع الاختيار للزواج من جانب الطرفين بدلا من الشكل القديم الذى كان يمارسه الآباء أو الأقارب . وفى نفس الوقت نجد هذه الدراسات تكشف عن حقائق أخرى منها ؛ أن الظروف الحديثة قد أسهمت أيضاً فى تقوية الأسرة الممتدة كما يتبدى ذلك فى أنماط الإقامة والمساعدة المتبادلة ، وأن أشكال السيطرة (وعلى الأخص تلك التى يمارسها الرجال ) لا تزال قائمة فى الأسر الحديثة وأن اختيار القرين — عادة — ما يكون محكوماً بالجماعات التقليدية المحيطة بالفرد والتى عادة ما يختار منها[٣١] .

غير أن ذلك لا يعنى أن علماء الاجتماع المحدثين قد تجاهلوا تماماً دراسة التغيرات الاجتماعية ذات النطاق الواسع . فهناك محاولات عديدة حديثة تسعى إلى تتبع التغيرات التى طرأت على المجتمعات التقليدية بإدخال التصنيع . ولقد ذهب ويلبرت مور Moore وأرنولد فيلدمان Feldman إلى أن « هناك عناصر بنائية جوهرية مشتركة فى المجتمعات الصناعية ، وأنها ( أى العناصر ) تتدرج ابتداء من

(31) See, for example the special issue on "Changes in the Family", in *International Social Science Journal* (Paris : UNESCO, 1962), XIV : 411-580.

الملامح الواضحة تماماً ( كنمو نظام المصنع ، وزيادة نسبة التحضر ) حتى الاتجاهات المعرفية الشائعة مثل النظرة إلى الزمن والإفادة من المعرفة ، فضلا عن التوجيهات القيمية العامة[٣٢] . ومع ذلك فلقد كان مور وفيلدمان بالغى الحذر حينما ذهبا إلى أنه ليست ثمة شواهد تشير إلى أنه بتقدم المجتمعات فى مجال التصنيع ، تتقدم فى مجالات الحياة الأخرى .

وعلى الرغم من تنوع وتعدد الوحدات التى درسناها ، وعلى الرغم أيضاً من ضروب التغير المختلفة التى نلمسها فى هذه الوحدات ، إلا أن ذلك يثير أمامنا عدداً من المشكلات الشائعة فى دراسة التغير الاجتماعى بوجه عام . ولعل أخطر هذه المشكلات وزناً هى تلك التى تنشأ حينما نخفق فى تحديد وحدة التغير ؛ أى ما إذا كان الجنس البشرى بأكمله ، أم مجتمع بعينه ، أم نظام اجتماعى محدد ، أم مجموعة من العلاقات الاجتماعية . ثم إن علينا بعد ذلك تحديد العناصر التى نعتقد أنها فى حالة تغير . فإذا كنا ندرس التغير الذى يطرأ على الشخص مثلا ، فهل نشير إلى اتجاهاته وقيمه ، أم إلى سلوكه أم إلى وضعه الاجتماعى كما يتحدد عن طريق المهنة ؟ وعلينا بعد ذلك أن نتفق تماماً على ما يمكن — موضوعياً — أن يشكل « التغير » . لقد أخفقت مناقشات عديدة حول التغير الاجتماعى ولم تنته إلى نتيجة محددة ؛ ذلك لأنها لم تحدد ما إذا كانت تغيرات معينة — كمعدل الحراك الاجتماعى — تعد تغيرات حقيقية ، أم أنها مجرد « تعبير عن ظاهرة قديمة بطريقة جديدة » . . . إلخ .

يضاف إلى ما سبق مجموعة أخرى من المشكلات تنشأ عند محاولة قياس معدل التغير واتجاهه . فقد تبدو بعض المعدلات واضحة المعالم ، ولكنها لا تستطيع — بذاتها — أن تعيننا على فهم الكثير . كذلك فإن قياس تغير بعض العناصر الكيفية ( كأن نقول إن الناس يتحولون نحو العصرية ) ينطوى على بعض الصعوبات . ولعل الصعوبة الأكبر هى تلك التى تنشأ حينما نكون بصدد تحديد

(32) Wilbert Moore and Arnold Feldman, "Industrialization and Industrialism : Convergence and Differentiation," *Transactions of the Fifth World Congress of Sociology* (Louvain : International Sociological Association, 1962), II : 165.

« اتجاه » التغير . والسؤال التقليدى الذى يثار فى هذا المجال هو هل يتقدم الجنس البشرى أم يتدهور ؟ كذلك تثار أسئلة أقل أهمية — وإن كانت أكثر قابلية للدراسة — مثل : هل يتجه أفراد المجتمع نحو الاستقلال أم يتجهون نحو الاعتماد على بعضهم البعض ؟ وهل يشهد سكان العالم المعاصر الذين ينتمون إلى أمم مختلفة ثقافة عامة عالمية صناعية مشتركة ؟

ولا شك أن كل القضايا السابقة تنبع من قضية أساسية يمكن أن نصوغها على النحو التالى : ما هى أسباب التغير الاجتماعى ؟ وهنا نجد علماء الاجتماع يفرقون بين جانبين للحياة الاجتماعية يختلفان اختلافاً تلقائياً ، غير أنهم لم يستطيعوا — بهذه البساطة — أن يقيموا سلسلة متتابعة واضحة للأحداث . لذلك فنجدهم لا يحققون نجاحاً كبيراً عند ما يحاولون عزل العوامل السببية فى هذا السلسلة . ويعود ذلك — فى حقيقة الأمر — إلى تعدد وتنوع المواقف التى تسهم فى تشكيل المواقف الاجتماعية . وفضلا عن ذلك كله فلقد أثبت علماء الاجتماع عجزهم اقتفاء نموذج العلم الطبيعى ، عن طريق إجراء تجارب مضبوطة يمكن بواسطتها عزل تأثير بعض العوامل أو الأسباب [٣٣] .

ويعتقد بعض علماء الاجتماع أن فهم عملية التغير الاجتماعى يتطلب فيما يتطلب رفع مستوى تصميم البحوث ، وتطوير المقاييس المختلفة ، وتوضيح المفاهيم المستخدمة . ولقد ظهرت الآن نظريات عديدة تتناول خصائص محددة للوحدات الاجتماعية المختلفة ؛ بحيث حلت هذه النظريات محل النظريات الشاملة التى كانت سائدة خلال القرن التاسع عشر . كذلك يذهب بعض علماء الاجتماع المعاصرين إلى أن الصدق الواضح الذى تتمتع به النظريات الحديثة فى التغير قد يعوضهم عن بعض الجوانب الهامة التى تنطوى عليها النظريات الكلاسيكية .

---

( ٣٣ ) سنعود إلى مناقشة هذه القضية فى موضع لاحق ، حينما نتناول الجدل الذى دار حول علمية علم الاجتماع .

# الفصل الخامس

## أساليب البحث فى علم الاجتماع*

بعد أن حددنا لأنفسنا ما هو علم الاجتماع ، وطورنا تصوراً مقنعاً عن الإنسان والمجتمع ، واخترنا مشكلة محددة للدراسة ، علينا بعد ذلك أن نتخذ بعض القرارات الهامة حول كيفية بحث هذه المشكلة المختارة . وسوف يجد أولئك الذين لديهم خبرة محدودة بالميدان أن البدائل عديدة ، وأنه ليست هناك صعوبة تواجه علماء الاجتماع فى قبول طريقة معينة لتحليل المسائل الاجتماعية بدلا من الأخرى . إلا أن هناك جدلا مستمراً ، وأحياناً ما يكون شديداً حول هذه المسألة . على أن هذا الجدل ليس مقصوراً على تقييم أساليب البحث ، ولكنه يتناول مسائل رئيسية . ولقد انقسم علماء الاجتماع حول ما إذا كان علم الاجتماع علماً ، أو أن مناهجه يتعين أن تقوم على الفهم التعاطفى أو التجربة المضبوطة ، هل لديه القدرة على بناء النظرية أم يكفى الاندماج الكامل فى الوقائع ، هل يختلط علم الاجتماع بالمسائل السياسية أم أنه متحرر من القيمة . ولا شك أن القرارات التى يتخذها علماء الاجتماع حول هذه المسائل ذات أثر عميق على نوع البحوث السوسيولوجية التى يجرونها . ولكى نعرف تماماً ما الذى تفعله طائفة كبيرة من علماء الاجتماع ، ولكى نفهم أيضاً النقد الذى يوجه أحياناً إلى أعمالهم ، يتعين علينا أن ندرك أهمية هذه المسائل وما هى الحلول المستمرة للخلافات التى تظهر فى البحث السوسيولوجى .

### هل يمكن قيام علم للمجتمع ؟

ربما كان أهم تساؤل انقسم حوله علماء الاجتماع ، وهو التساؤل الذى يشمل كافة الأسئلة الفرعية الأخرى هو ذلك الذى يتعلق بمكانة علم الاجتماع كعلم . والواقع أن هناك تساؤلين أساسيين فى هذا الصدد : هل يتعين أن يسعى علم

---

* ترجم هذا الفصل الدكتور محمد على محمد عن المصدر التالى :

**Inkeles, A. *What is Sociology,* Prentice - Hall of India, New Delhi, 1965.**

الاجتماع إلى أن يكون علماً ؟ وإذا كان الأمر كذلك هل لديه القدرة على مواجهة معايير العلم كما نفهمها اليوم ؟

إن لعلم الاجتماع جذوره فى الفلسفة الاجتماعية ، تلك التى لا تعد بالتأكيد علماً بالمعايير المعاصرة . لكن الفترة التى شملت سنوات صياغة علم الاجتماع ، كانت فكرة العلم خلالها بالغة القوة ، حيث تمتع العلم بهيبة تفوق أى شىء آخر . وكان كونت يتحدث دائماً عن علم الاجتماع كعلم ، والحقيقة أنه رفعه فوق مصاف العلوم جميعاً . وهكذا ، كان نموذج العلم يسيطر على كل شىء . فمنذ عام ١٨٧٣ طرح سبنسر التساؤل الذى مؤداه : « هل هناك علم اجتماعى ؟ »[١]، وذلك فى مواجهة هجوم مماثل جداً لما نقرأه اليوم فى مجلة نيويورك تايمز [٢].

ومع ذلك هناك دائماً قلة من علماء الاجتماع ينظرون إلى علم الاجتماع بوصفه يمثل أساساً نوعاً من الدراسة الإنسانية ، يهتم بالتقييم ، والنقد ، والفهم التعاطفى أكثر من اهتمامه بالمسائل المألوفة للعلم . وهم غالباً ما ينظرون إلى علم الاجتماع كفرع من التاريخ أو السياسة بدلا من اعتباره علماً مستقلاً . ويميلون إلى الإشارة للحقيقة التى مؤداها أن فيبر قد صنف علم الاجتماع ليس بين العلوم الطبيعية . ولكنه بين التاريخ والدراسات الاجتماعية . وهناك علماء اجتماع معاصرون عديدون يتبنون هذا الموقف ، منهم على سبيل المثال رايت ملز C.Wright Mills الذى ذهب إلى أن علم الاجتماع يحاول أن يصبح « حرفة » أكثر من كونه علماً ؛ وهو يقول إن الضبط والتنبؤ يهتم بهما طراز بيروقراطى جديد لعالم الاجتماع ابتعد عن النموذج القديم[٣]. وذهب روبرت بيرستد Robert Bierstedt فى خطابه الرئاسى للجمعية الشرقية لعلم الاجتماع عام ١٩٦٠ إلى « أن علم الاجتماع يحتل مكانه الحقيقى ليس فقط بين العلوم ، ولكن بين الفنون التى حررت العقل الإنسانى »[٤].

(1) Herbert Spencer, the Study of Sociology, (New York : D. Appleton, 1929) pp. 22-42.

(2) Rusell Kirk, "Is Social Science Scientific?"New York Times (June 25 1967).sec,6; 14, Russell Kirk, The Battle of Sociology" New York Times(July 23, 1961), sec, 6 : 30, Letters, New York Times (August 6, 1967) Sec. 6 : 52.

(3) C. Wright Mills, The Sociological Imagination (New York : Oxford University Press, 1959), pp. 113-117.

(4) Robert Bierstedt, "Sociology and Human Learning" American Sociological Review, (1960), XXV. 3.

على أن أولئك الذين يريدون لعلم الاجتماع أن يكون دراسة إنسانية أكثر من كونه علماً يقيمون دعواهم على شيء يفوق مجرد التفضيل . فهم يرون أن هناك قيوداً مفروضة على دراسة الظواهر الاجتماعية تعوق علم الاجتماع عن تحقيق الوضع العلمى الحقيقى . وهم يذهبون إلى أن الأحداث الهامة تتميز بالتفرد ، وأن الظواهر الاجتماعية لا تتبع قوانين طبيعية ، وأن تطبيق المنهج العلمى على الأحداث الاجتماعية يحطم المعنى الذى تنطوى عليه هذه الأحداث .

**الانفرادى فى مقابل المتكرر :**

لا يمكن أن يوجد علم يتناول ظاهرة منفردة . فالعلم يتناول القوانين التى تحكم الأحداث المتكررة الوقوع أو المتعددة . ومع ذلك ، فإن أهم الأحداث التى يتناولها علم الاجتماع ،من وجهة نظر أصحاب النزعة الإنسانية من علماء الاجتماع ، هى بالتحديد القوى التاريخية الفريدة والأفعال التى شكلت مجرى الخبرة الإنسانية . وقد عبر بيتريم سوروكين عن فكرته بقوة حين قال : « إننى لا أعرف كيف نستطيع أن نعرّف إجرائياً وأن ندرس ظواهر مثل الدولة ، والأمة ، والديانة الصينية أو المسيحية ، والنزعة الكلاسيكية أو الرومانسية فى الفنون الجميلة ، والقصص ، والكوميديا ، والتراجيديا ، والحب أو الكراهية ، أو التاريخ الماضى للإنسان ، إن تلك الأحداث التاريخية بما تتميز به من تفرد (مثل مصرع جوليوس قيصر ) قد حدثت فعلا ولا يمكن أن يعاد وجودها فى أى وضع إجرائى حاضراً أو مستقبلا »[٥].

وعلى الرغم من أن وجهة النظر هذه تنطوى على شيء من الصدق ، إلا أنها لا تحل المشكلة تماماً . فالعلم لا يتناول دائماً الأحداث المتكررة . فالعصر الجليدى أو المرحلة الجوراسية فى الجيولوجيا ومولد النظام الشمسى فى الفلك كلها أحداث فريدة ذات أهمية بالغة ، لكنها مع ذلك ليست متعذرة على الدراسة والتفسير . يضاف إلى ذلك أن الإشارة إلى تفرد الأحداث التاريخية غالباً ما يتجاهل الحقيقة التى مؤداها : أن أحداثاً معينة مثل مصرع القيصر ، مع أنها فردية ،

(5) Pitirim Sorokin, Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences, Chicago: Regnery, 1956 P. 50

إلا أنها تمثل مظاهر تاريخية ملموسة لفئة أشمل قد تكون متعددة بدرجة تكفى لتدعيم التعميم العلمى. فالعالم لم يعرف إلا عدداً قليلا من الحكام الديكتاتوريين ، ومن بينهم كثيرون كانت نهايتهم مؤلمة ، ومن ثم فمن الممكن القول إنه حتى بالنسبة لموت الحكام الديكتاتوريين ، هناك أمثلة كافية لأحداث تاريخية هامة تدعم التعميم العلمى [٦] . وكما يقول موريس كوهن M. Cohen : « إن الحقيقة التى مؤداها : أن المادة الاجتماعية أقل تكراراً من مادة العلوم الطبيعية ، تخلق صعوبة أكثر أمام التحقق من صحة القوانين الاجتماعية ، لكنها لا تلغى النموذج العام لكل العلوم » [٧] .

وطبيعى أن عالم الاجتماع الذى يصوغ تعميماً تاريخياً لن يقع بسهولة فى خطأ افتراض أن أى حالة خاصة تتبع الحالة العامة من حيث الشكل والتفاصيل . هذه الفكرة تؤدى إلى إثارة أولئك الذين لديهم وعى بالخصائص الفريدة والمتميزة للأحداث التاريخية الهامة ، ويؤدى بهم ذلك إلى القول بأن علماء الاجتماع المعاصرين ينقصهم « الإحساس بالتاريخ » . ومع ذلك ، فإن أولئك الذين يهتمون بالتاريخ غالباً ما يفشلون تماماً فى فهم طبيعة عملية التعميم العلمى : فالجهد الذى يبذل لاكتشاف الجوانب المتكررة لموت الحكام الديكتاتوريين ، وتحديد العلاقات بين هذه الجوانب ، يمكن أن يكون غاية فى حد ذاته . فمثل هذا الجهد هو الذى يؤدى إلى تلك المعرفة التى توصف بأنها علمية . إن القضية التى تنطوى على انتظام إحصائى ليست هجوماً على فكرة التفرد . فحينما نقدم تعميمات إحصائية فليس معنى ذلك تأكيداً بأن أى حالة خاصة يجب أن تشبه كافة الحالات الأخرى . ومن الأمور التى غالباً ما نتجاهلها أن معرفتنا بالعام تيسر إلى حد بعيد فهمنا لما هو خاص .

على أننا حتى إذا اعترفنا بأن الحادثة التاريخية الفريدة تخرج عن نطاق العلم ، فليس معنى ذلك أنه لا يوجد علم اجتماع علمى . وحتى إذا سلم علم الاجتماع بأنه سوف يتخلى عن دعواه فى تحليل أحداث التاريخ الهامة ، مثل مصرع

---

(6) George W.F. Hallgarten, Why Dictators ? New York Macmillan, 1955.

(7) Morris Cohen, Reason and Nature, An Essay on the Meaning of Scientific Method, (New York Macmillan, 1931) P. 345

القيصر ، فإنه سوف يحتفظ بموضوع للدراسة هو كافة صور العلاقات الاجتماعية التي تتكرر في الحقيقة بصفة يومية خلال العصور . في علاقة أمة بأمة أخرى ، والعلاقات بين الناس في التجارة والحرب ، في التناسل والقرابة ، في السلطة والتبعية ، في التدريس والتعليم ، وفي كافة جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى ، ليست هناك نهاية للأحداث الاجتماعية المتكررة التي تشكل موضوع الدراسة في علم الاجتماع العلمي . والحقيقة أن الصعوبة هنا لا تكمن في قلة الأحداث المتكررة المتاحة للتحليل ، بل في تعددها . وحينما نستعرض مصادرنا وإنجازاتنا الماضية ، تبدو عظمة هذه المهمة كبيرة .

## إمكانية القوانين الاجتماعية :

إن احتمال وجود علم الاجتماع العلمي لا يستند فقط إلى أن الأحداث الاجتماعية متكررة ، ولكنه يرتكز أيضاً على الاعتقاد في أنها منتظمة أو خاضعة لقانون . ولقد وضع هذا الافتراض دوركايم منذ فترة بعيدة بوصفه يمثل « خطأ » يسير عليه كافة علماء الاجتماع . في مقدمته للعدد الأول من الحولية الاجتماعية كتب يقول : « إن كافة النظريات . . . التي تعنينا إنما تضع لنا تلك المسلمة التي يستند إليها علم الاجتماع والتي مؤداها أن القوانين توجد ويستطيع العقل أن يساعدنا على اكتشافها »(٨) .

وبعد سبعين سنة من المحاولات ، لم نجد لدى علماء الاجتماع ذلك التفاؤل الشديد فيما يتعلق بإمكانية اكتشاف قوانين الظواهر الاجتماعية . والواقع ، أن موريس كوهين قد ذهب إلى أنه ليست هناك أية قوانين اجتماعية . لقد اعترف كوهين بأن الظواهر الاجتماعية محددة ، وهي بذلك تشبه كافة الظواهر الطبيعية الأخرى . ولكن فيما يتعلق بالقوانين الطبيعية تكون لدينا « وظائف تحليلية بسيطة تشتمل على عدد ضئيل من المتغيرات » . على حين أن الظواهر الاجتماعية تجعلنا نضطر إلى معالجة طائفة كبيرة من المتغيرات تنتظم في نمط معقد من العلاقات

(8) Kurt H. Wolf (ed.), Emile Durkheim, 1858-1917 : A Collection of Essays, with Translations and a Bibliography (Columbia; Ohio State University Press, 1960) P. 345.

المتبادلة بحيث تبدو « للعقل المحدود فى وقت معين أنها لا تنطوى على أية قوانين مطلقاً »(٩) .

وطبيعى أن تتضمن مؤلفات علم الاجتماع إشارات إلى قوانين متعددة . وربما كان قانون دوركايم الذى مؤداه أن معدلات الانتحار تختلف باختلاف درجة التماسك الاجتماعى فى أى جماعة ، هو أظهر هذه القوانين ، وهو بالتأكيد من أكثر القوانين تحديداً وصياغة دقيقة . لكن هذا القانون ذاته يعانى من نقص يبدو واضحاً فى العديد من القوانين الاجتماعية التى درسها تاريخ علم الاجتماع . إن القوانين تعد مجردة ؛ فهى تقرر ما سيحدث إذا ظلت كل الظروف الأخرى ثابتة . وعلى الرغم من أن ذلك يحدث غالباً بالنسبة للعالم الطبيعى ، فإنه لا يحدث مطلقاً فى العالم الاجتماعى . وقد يثبت أحد علماء الاجتماع ، فى ميدان من ميادين السلوك الإنسانى أو بعد دراسة جمهور معين ، أن الناس يستجيبون لمصالحهم الاقتصادية ، بينما نجد عالماً آخر يدلل على أنهم يتأثرون بديانتهم، وقد يكشف ثالث أن التربية تشكل هذه الاستجابة ، بينما يثبت رابع أن العمر يلعب دوراً فى هذا الصدد ، وهكذا تتعدد العوامل . وهكذا ، يصبح فشلنا فى تطوير قوانين سوسيولوجية بسيطة يعكس إلى حد كبير ذلك التعقيد الشديد للظواهر الاجتماعية .

ومع تطور علم الاجتماع فى الماضى القريب ، ظهر فيه ميل واضح نحو تطوير صياغات أكثر تعقيداً من تلك النظريات البسيطة التى تصف كيف أن « س تختلف باختلاف ص » . ولقد أشار الأستاذ روبين وليامز Robin Williams فى خطاب الرئاسة الذى ألقاه أمام الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٥٨ إلى أننا لم نعد نقبل تلك الفروض الكلاسيكية البسيطة التى اكتشفناها فيما سبق ، فهو يشير على سبيل المثال إلى أننا كنا مقتنعين بتفسير التجاذب الشخصى المتبادل بالقضية التالية : « كلما ازداد معدل تكرار التفاعل بين شخصين ، زاد معدل التجاذب المتبادل بينهما ، مع ثبات كافة الظروف الأخرى »(١٠) . ويقترح الباحثون المعاصرون القضية التالية : « داخل موقف التفاعل . يلاحظ أن تكوين

(9) Cohen, Reason and Nature, p. 356.

(10) Robin Williams, "Continuity and Change in Sociological Study" American Sociological Review, (1958), XXII, 624.

الصداقة سوف يظهر كلما استمر هذا الموقف ، وكلما ازداد معدل تكراره ، وكان أكثر ألفة ، وقلت المنافسة فيه ، وكان الجو السائد مريحاً ، وازدادت الحاجة إلى النشاط المتبادل »(١١) .

على أن ما كان يتسم بالبساطة أصبح الآن بالغ التعقيد . وإذا كان هذا التعقيد الشديد للظواهر الاجتماعية هو الذى يحول دون تقدم علم الاجتماع ، فإن الحل قد يكمن فى الطرق الرياضية الحديثة للتحليل وفى الآلات الإلكترونية الحاسبة ، تلك التى تتميز على العكس من « العقل المتناهى » للإنسان ، بأنها معقدة بصورة غير محدودة . وبالطبع ، فإن هذه الآلات تستطيع أن تؤدى وظيفتها الفريدة وهى المعالجة السريعة لكمية كبيرة من البيانات البالغة التعقيد ، إذا كان فى وسعنا فقط قياس التفاعل الاجتماعى بالتفاصيل الكافية وعلى درجة عالية من الدقة . ولسوء الحظ أننا — باستثناءات قليلة — لا نزال بعيدين عن تحويل ملاحظاتنا إلى صيغ إجرائية وتسجيل الظواهر الاجتماعية . ومع ذلك ، يجد البعض تشجيعاً فى اعتقاد الأستاذ هربرت سيمون H.Simon بأن الرياضيات تقدم وعداً بأن تتغلب على تعقيد الظواهر الاجتماعية : « إن الرياضيات أصبحت هى اللغة السائدة فى العلوم الطبيعية ؛ ولا يرجع ذلك إلى أنها كمية — وهو وهم شائع — وإنما لأنها تسمح فى المحل الأول بإيجاد صيغة واضحة ودقيقة تعبر عن الظواهر المعقدة التى يتعذر تناولها بالكلمات . ومثل هذه المزية التى تجعل الرياضيات متفوقة على اللغة العادية لا شك أنها سوف تكشف عن فائدة أكثر بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، تلك التى تتناول ظواهر أشد تعقيداً ، من تلك التى تعالجها العلوم الطبيعية »(١٢).

## الصراع بين المعنى والقياس :

بقدر ما تتطلب العلوم الاجتماعية مزيداً من الدقة ، والقياس الموضوعى ، والتعبير الرياضى ، والمعالجة الآلية ، بقدر ما تفقد ما تنطوى عليه الظواهر من

(11) Quoted in American Sociological Review, XXIII, 624.

(12) Herbert A. Simon, Models of Man : Social and Rational (New York : Wiley, 1957) p. 89.

معنى . فلقد اعتقد ڤيبر Weber أن ما يميز العلوم الاجتماعية «أننا نحقق شيئاً لا تستطيع العلوم الطبيعية تحقيقه ألا وهو الفهم الذاتى لأفعال الأفراد . إن العلوم الطبيعية . . . لا تستطيع أن تفعل ذلك . . . إننا لا نفهم سلوك الخلايا ، ولكننا نستطيع فقط أن نلاحظ العلاقات الوظيفية الملائمة وأن نعمم على أساس هذه الملاحظات»[١٣] . ولقد عبر سوروكين عن فكرة مماثلة حول فقدان المعنى الذى إعتقد أنه ينتج عن عدم ممارسة عالم الاجتماع المباشرة للمواقف الاجتماعية التى يحللها ، وذلك غالباً هو ما يتحقق لدى أولئك الذين يوجهون كل عنايتهم إلى المعالجة الإحصائية للبيانات . ويذهب سوروكين إلى أنه «من خلال التعاطف المباشر فقط» يستطيع المرء أن يقف على الطبيعة الحقيقية والاختلافات القائمة بين العصابة الإجرامية وبين الجماعة الحربية ، وبين الأسرة المتكاملة والأسرة المتصدعة»[١٤] .

ولا شك أن المعالجة الإحصائية للدرجات اللاشخصية التى تستند إلى ترتيب الملاحظين غير المشاركين فى جماعة معينة ، يمكن أن تؤدى إلى تشويه أو فقدان المعنى . ومع ذلك ، فإن المخاطرة لا تقل عن ذلك خطورة بالنسبة لأعمال الملاحظ المشارك ، الذى قد تؤدى مشاركته الكاملة فى الموقف إلى إضعاف قدرته على أن يكون ملاحظاً ومحللا غير متحيز . وربما أمكننا أن نخضع تأكيد الأستاذ سوروكين إلى اختبار بسيط ، وأكثر صرامة من ذلك الذى ذهب إليه . إن الفارق بين العصابة الإجرامية والجماعة المحاربة هو فارق واضح تماماً . ومع ذلك ، فقد نحتاج إلى أداة بالغة الحساسية للتمييز بين جماعتى مناقشة متشابهتين إلى حد بعيد ، تشتمل كل منهما على خمسة طلاب من جامعة هارفارد ، تكونت كل منهما بطريقة عشوائية ، وكلتا الجماعتين تناقشان دراسة واحدة فى العلاقات الإنسانية . ولكن باستخدام الأدوات الفنية الحديثة يستطيع عالم الاجتماع أن يحدثنا بالتحديد ، بمجرد الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية البسيطة ، أى الجماعتين أكثر «سعادة» وتكاملا ، وأيهما تعانى التوتر وعدم التكامل . ويمكن

---

(13) Max Weber (A. Henderson and Talcott Parsons, trans) Theory of Social and Economic Organization, New York, Wiley, 1947) p. 103.

(14) Sorokin, Fads and Foibles, p. 160.

أن نتوصل إلى ذلك باستخدام سجلات تفاعل الجماعة وعن طريق منهج تحليل عملية التفاعل[١٥] .

فى معمل دراسة الجماعات للأستاذ بيلز نلاحظ وجود جماعات قوامها خمسة أو ثمانية أشخاص تناقش إحدى مسائل العلاقات الإنسانية . مثال ذلك هل يلجأ مدير المدرسة إلى فصل مدرس لديه موهبة فريدة نظراً لأن سلوكه مختل ؟ ويوجد فى حجرة المناقشة بمعمل بيلز مرآة ذات وجهين متقابلين ، بحيث يتيسر تسجيل كل فعل يصدر عن أحد أعضاء الجماعة ، ثم إعطائه درجة بواسطة ملاحظ مدرب على مقياس يضم الفئات من ١ إلى ١٢ . وبعد انتهاء الساعة التى تستغرقها المناقشة يتم جمع درجات كل أعضاء الجماعة ، ومن توزيع هذه الدرجات على الفئات الاثنى عشر نستطيع أن نتعرف على وصف لشكل الجماعة[١٦] .

ومن خلال خبرة محدودة بهذه الطريقة يمكننا أن نتعرف عن طريق بناء الجماعة على روح الجماعة ومزاجها ومعنوياتها . والجدول رقم ( ١ )* يعرض صورة لأفعال جماعتى مناقشة تتكون كل منها من خمسة أشخاص . ولتبسيط العرض فى هذا الجدول صنفت البيانات إلى أربع فئات أساسية . واختيرت الصورة الخارجية للجماعة الثانية لتوضيح درجات الروح المعنوية للجماعة أو تماسكها . وقد أمكن قياس الروح المعنوية من خلال معرفة مدى رضا أعضاء الجماعة عن مشاركتهم ، وتعبيرهم عن مشاعر إيجابية نحو عضويتهم فى الجماعة ،

( ١٥ ) انظر أيضاً الفصل الخاص بنماذج الإنسان والمجتمع فى التحليل السوسيولوجى .

(16) Robert F. Bales, Interaction Process Analysis, (Cambridge : Addison - Wesley, 1950) pp. 1 - 29.

* جدول رقم ( ١ )
الأفعال الخارجية لأعضاء جماعتى مناقشة

| فئة العمل | نسبة الروح المعنوية عالية | نسبة الروح المعنوية منخفضة |
|---|---|---|
| الأسئلة : | | |
| الاتجاه والرأى والإيحاء | ٤ | ١٠ |
| الإجابات : | | |
| تكشف عن الاتجاه والرأى والإيحاء | ٥٧ | ٥٦ |
| إيجابية : تمنع التوتر وتكشف التضامن والاتفاق | ٣٤ | ١٧ |
| سلبية : تعبر عن التوتر ، والعداء ، والتباين | ٥ | ١٧ |
| المجموع | ١٠٠ | ١٠٠ |

ورغبتهم فى مزيد من العمل مع أعضاء من نفس الجماعة . والجماعة (ا) هى جماعة على درجة عالية من الرضا ، أما الجماعة (ب) فهى جماعة لا يسود الرضا بين أعضائها .

وليست أمامنا صعوبة فى تحديد الجماعات عن طريق الإشارة إلى الشكل الخارجى لأفعالها . فالأفعال الإيجابية من النوع التكاملى ، مثل التعبير عن الاتفاق، تكررت مرتين فى الجماعة (ا) المرتفعة فى روحها المعنوية والجماعة (ب) المنخفضة فى الروح المعنوية أيضاً . والأفعال السلبية مثل التعبير عن العداء أو عدم الاتفاق ، تتكرر ثلاث مرات فى الجماعة المنخفضة فى روحها المعنوية مثل الجماعة ذات الروح المعنوية العالية . أما فى الجماعة الأخيرة فيلاحظ أن التعبيرات الإيجابية ترتبط بالتعبيرات السلبية بنسبة ٧ : ١ ، بينما فى الجماعة ذات الروح المعنوية المنخفضة فتصل هذه النسبة إلى ١ : ١ . مع الأخذ فى الاعتبار أيضاً ذلك الوقت الإضافى الذى استنفدته الجماعة (ب) فى طرح الأسئلة ، وهذا يعكس عدم قدرتها على الفهم السريع للوقائع والمسائل ، ومن ثم عجزها على التوصل إلى حل لمشكلات العلاقات الإنسانية التى تسعى الجماعة إلى حلها .

ولا شك أن تقدير الروح المعنوية فى هذه الجماعات يمكن أن يقوم به ملاحظ مشارك ماهر مدرب على أن يكون ذا حساسية عالية لمشاعر الجماعة . ومع ذلك ، فإن الأفراد الذين لديهم هذه المهارة نادرون ، بينما يمكن تدريب أشخاص أقل ذكاء على استخدام طريقة بيلز لتسجيل التفاعل وتحديد الروح المعنوية للجماعات. يضاف إلى ذلك آن طريقة بيلز تضع أمامنا سجلاً واقعياً وموضوعياً ، بحيث إن الفروق فى التأويل التى تنتج عن الاختلافات بين الملاحظين فيما يتعلق بتحديد ما يحدث فى الجماعة ، سوف تقل إلى أبعد حد . كذلك تقدم لنا طريقة بيلز سجلاً دائماً ، إذ ليس من الضرورى التواجد لتقييم مناقشة الجماعة . وأخيراً ، تساعدنا طريقة بيلز على مقارنة جماعة بأخرى بطريقة دقيقة وصحيحة ، وذلك ليس بالأمر اليسير عند الحديث عن الجماعات ، وبخاصة حينما ينشغل عدة ملاحظين بالعمل فى جماعات مختلفة . ولا توجد لديهم خبرة مشتركة . ويبدو أنه من المنطقى القول إن طريقة بيلز فى تحليل عملية التفاعل تجيب عن الانتقادات التى وجهها الأستاذ سوروكين .

## الصراع بين بناء النظرية والامبيريقية :

إن التفاعل بين النظرية والواقع يتسم فى ميادين عديدة بالسرعة والتكامل . فالدراسة الامبيريقية تركز على مشكلات تكشف النظرية أهميتها . والنظرية ، بدورها ، تتضمن نتائج إمبيريقية جديدة ، وتكسبها المعنى عن طريق تحقيق التكامل بينها وبين النتائج الأخرى والنظريات القائمة . وبهذه الطريقة تفتح الطريق أمام بحث امبيريقى جديد . غير أن هذا الوضع الصحيح نادراً ما يتحقق لعلم الاجتماع . فما يطلق عليه « النظرية » و « البحث الأمبيريقى » يمثلان تخصصين مستقلين إلى حد بعيد . وليس علم الاجتماع هو العلم الوحيد فى ذلك . فى الفيزياء ، مثلا ، لا يمارس المتخصص فى النظرية العمل التجريبى ، والتجريبيون غالباً ما يصفون أنفسهم بأنهم فئة مختلفة تماماً عن علماء الفيزياء النظريين . أما الشىء الذى يميز علم الاجتماع فهو أن نظريته تطورت إلى حد بعيد بصورة مستقلة عن البحوث الجارية ، وبنفس الدرجة غالباً ما يكون البحث الامبيريقى فى علم الاجتماع ذا صلة ضعيفة باهتمامات النظريين .

على أن هذا الانقسام قائم منذ فترة بعيدة . فقد أطلق ڤيبر على النموذجين : « المتخصصون فى التأويل » و « المتخصصون فى موضوع الدراسة » . وأطلق عليها رايت ملز بروح الازدراء « مدرسة النظرية الكبرى » و « مدرسة الأمبيريقية المجردة » ، واختار تالكوت بارسونز بوصفه الممثل الحقيقى للأولى ، وبول لازارسفيلد ممثلا للثانية . وجدير بالذكر أن هذه التفرقة فى أسلوب الدراسة السوسيولوجية محددة تماماً ، والمشاعر نحوها قوية ، بحيث يتعذر على المرء دراسة علم الاجتماع دون أن يوجد لديه وعى بالمسائل المطروحة .

ومن ناحية أخرى يجب أن يفهم هذا الانقسام تاريخياً . فطالما أن علم الاجتماع قد تطور عن الفلسفة الاجتماعية ، فإنه مال نحو تأكيد الجانب التأملى والتقييمى فى دراساته أكثر من البحث الامبيريقى . ولقد كانت لدى كونت فكرة أو مخطط شعر أنه يستوعب المجتمع وتطوره . وكانت هذه الفكرة من وحيه ومن تبريره . وعلى الرغم من أنه فهم أهمية وضع تصوراته موضع الاختبار فى مواجهة الوقائع المعروفة ، إلا أنه فى الحقيقة لم يقم بجهد ملموس فى هذا الصدد . وفى نفس هذا

الوقت تقريباً ، فى منتصف القرن التاسع عشر ، ظهر اهتمام مستقل عن أعمال كونت وسبنسر ، وربما كان معارضاً لهما ، يسعى إلى اكتشاف الوقائع الأساسية للحياة الاجتماعية . وهكذا ، نجد أن المقالة الأولى فى مجلة الجمعية الإحصائية فى لندن عام ١٨٣٨ تلاحظ « أن هناك ميلا نحو عدم الثقة فى النظريات الافتراضية المجردة والفروض القبلية ، وتزايد الاعتقاد بأن مهمة العلوم الاجتماعية هى تطبيق المبادئ الصادقة طالما أنها تعبر عن استنتاجات من الوقائع التى لوحظت بدقة وصنفت بطريقة منهجية »[١٧] .

على أن عدم اهتمام أصحاب الأطر النظرية بالوقائع ، وعداء أولئك الذين يهتمون بجمع الوقائع لما أطلقوا عليه « الأشكال اللغوية المجردة » ، قد أدى إلى ظهور نماذج متنافسة للدراسة السوسيولوجية برزت أمام الأجيال اللاحقة . ولسوء الحظ أن هذه المداخل المتعارضة للبحث السوسيولوجى استمرت تجذب إليها صغار علماء الاجتماع . ولا شك أن التفضيل الشخصى يلعب دوراً هاماً فى تحديد الدور الذى سوف يقوم به عالم الاجتماع الشاب . والحقيقة انه حتى اذا لم توجد هذه الاطراف المتنازعة بالفعل ، فمن المحتمل ان تكشف عن نفسها مرة اخرى . ولكن الحقيقة التى مؤداها أننا نضع خبرتنا فى صورة كتابية دائماً كمعيار لها ، تعنى أنه من اليسير اتخاذ أحد الجانبين ، ومن ثم فطالما أن كل متخصص فى علم الاجتماع أمامه طريق مهنى طويل ، فإنه يميل إلى تبنى أحد الاتجاهين المتصارعين .

وعلى أية حال ، فإن التعارض بين النظرية والامبيريقية سطحى وغير حقيقى ، على الأقل إلى المدى الذى يطبق فيه على المسرح المعاصر . فالمعارك إيديولوجية إلى حد كبير ، والهجمات فيها توجه إلى أعداء وهميين . وكثيراً ما نسمع طلقات عديدة ، لكن دون أن يسفك دم حقيقى . وتتضح المسائل إلى حد بعيد إذا تجنبنا الشعارات التى يرفعها أولئك الذين ينتمون إلى المعسكرات المختلفة . ثم أقمنا تحديدات أكثر حول نماذج الدراسات التى تجرى بالفعل .

ولقد أشار روبرت ميرتون تحت عنوان النظرية[١٨] إلى أن علماء الاجتماع

---

(17) Nathan G. Glazer, The Rise of Social Research in Europe, in Lerner, The Human Meaning of Social Science, 1959.

(18) Robert, K. Merton, "the Bearing of Sociological Theory on Empirical Research" Social Theory and Social Structure, (Glencoe Iן.:, the Free Press, 1957) p. 86.

ويلاحظ أننى فى الصفحات التالية لم أقتبس الإطار الذى قدمه ميرتون تماماً ، وإنما أدخلت عليه بعض التعديلات .

غالباً ما ينشغلون فى نوعين من الدراسات :

١ — إعطاء توجيه عام : ذلك أن المتخصص فى النظرية يهتم أساساً بتوضيح أهمية بعد أو متغير معين . وهو يقول بالتالى : « إنك تتجاهل انتظام الوقائع نتيجة هذه المخاطرة » . ومثالنا على ذلك هو مثال عالم النفس الاجتماعى الذى يذهب إلى أن البحث الذى يتناول ظاهرة الانتحار يجب ألا يقيس فقط درجة التماسك الاجتماعى فى جماعة معينة ، ولكنه يتناول أيضاً بالدراسة خصائص شخصية أعضائها . وثمة مثال آخر هو مثال الباحث الذى يدرس الجماعات الصغيرة والذى يزعم أن المرء يعطى اهتمامه ليس فقط إلى النتيجة المترتبة على القواعد التى تحكم تفاعل الجماعة ، ولكننا نهتم أيضاً بالنتيجة التى يحدثها حجم الجماعة على العمليات الاجتماعية فيها . وفى ميدان الديموجرافيا ، فإن مثالنا هو ذلك الشخص الذى يؤكد أهمية الدين ، أو بعض التوجيهات القيمة المشابهة ، بوصفها ذات أثر على معدل المواليد . وفى دراسة الحراك الاجتماعى ، يمكن أن يكون هو الباحث الذى ينبهنا إلى عدم تجاهل أثر مستوى الذكاء فى الحركة التى يشهدها العالم . وعموماً ، *ليس هناك عالم اجتماع يعارض هذا النوع من بناء* النظرية طالما أن المنافسة بين الدارسين حول توجيه الاهتمام إلى متغيرات بالذات تؤثر فى قدرتهم على إدراك المتغيرات التى يهتمون بها شخصياً .

٢ — تطوير مفاهيم علم الاجتماع : لا شك أن المفاهيم هى أدوات أى بحث علمى ، بالرغم من أنها فى ذاتها لا تكفى كأسس لإجراء البحث . والمفاهيم تحدد شكل ومحتوى المتغيرات التى يحددها الاتجاه السوسيولوجى العام للباحث ويعطيها أهميتها . وهكذا ، لم يهتم دوركايم فقط بدرجة التماسك الاجتماعى للجماعة ، ولكنه حدد نماذج مختلفة للتماسك ، وأكثرها معرفة هو ذلك الذى يصفه مصطلح الأنومى Anomie ، أو حالة فقدان المعايير . ولم يحصر تولكوت بارسونز نفسه فى الفكرة التى مؤداها أن كل سلوك يميل إلى اكتساب نمط معين ، ولكنه قدم أيضاً مجموعة مفاهيم مثل متغيرات النمط[١٩] ، وجد أنها ضرورية من أجل حسن إدراك الجوانب المختلفة للطرق التى يرتبط الناس من خلالها ببعضهم البعض .

---

(١٩) انظر تعريف متغيرات النمط فى الفصل الثالث .

ومع أن هذه المفاهيم ضرورية لأى علم ، إلا أنه من سوء الحظ أن كثيرين من علماء الاجتماع يتوقفون عند هذه النقطة . ويقدم عالم الاجتماع الامبيريقى النزعة اعتراضين على هذا الأسلوب : أولا فبينما يعرف المتخصص فى النظرية المفهوم ، إلا أنه لا يضع غالباً أى دليل يمكن أن يستعين به المرء فى معرفة ما إذا كان الشىء المعرف يوجد بالفعل فى الواقع . والنقد الثانى ، والذى ربما كان أقوى من الأول هو أن عالم النظرية غالباً ما يفشل فى تحديد ماذا يمكن أن يفعله المرء بمفاهيمه غير مجرد استخدامها كمسميات ، حتى تستبدل هذه المسميات بالأشياء الفعلية المرتبطة بها . وقد ذهب جورج هومانز إلى « أن معظم نظريات علم الاجتماع الحديث تتضمن كل المميزات وينقصها التفسير . ومن بين أسباب هذه المشكلة أن معظم هذه النظريات تتكون من مجموعات من الفئات ، أو الوحدات ، التى يصنف إليها عالم الاجتماع جوانب السلوك المختلفة(٢٠) » .

٣ ــ صياغة التعميمات الامبيريقية : يعرف ميرتون التعميم الامبيريقى على طريقة جون ديوى بقوله : « قضية مفردة تلخص علاقات مشاهدة بين متغيرين أو أكثر »(٢١). والمثال الذى يقدمه على ذلك هو النتيجة التى خلص إليها هالفاكس من أن العمال ينفقون فى إطعام أبنائهم ، أكثر موظفى الياقة البيضاء الذين يحصلون على نفس الدخل . ويلاحظ ميرتون أن الكتابات السوسيولوجية مليئة بهذه النتائج الامبيريقية(٢٢) . فهناك باستمرار نتائج جديدة متعددة تنشر فى المقالات التى تتضمنها دوريات علم الاجتماع ، وهى النتيجة الأساسية لنموذج الباحث الامبيريقى .

وعند هذه النقطة يذهب أصحاب الاتجاه النظرى إلى أن هناك خطأ آخر يقع فيه الباحث الامبيريقى . فهناك وقائع لا متناهية ، ولكنها متعارضة فيما بينها . ونتائج البحوث تختلف باختلاف الظروف التى تجرى فى ظلها الدراسة ، والعينة المستخدمة ، إلى غير ذلك من عوامل . والشىء الأهم أن هذه النتائج لا تضيف شيئاً ولا تؤدى إلى تراكم المعرفة بصورة تزيد من القدرة على التنبؤ أو الضبط .

---

(20) George Homans, Social Behavior ; Its Elementary Forms (New York : Harcourt Brace & World, 1961)p. 10.

(21) Merton, Social Theory and Social Structure, p. 25.

(22) Ibid, p. 95.

والواقع أن نتائج بحوثنا تفشل حتى فى إعطائنا ذلك الإحساس بأننا قد فهمنا الظاهرة المدروسة فهماً أفضل . ولقد عبر روبرت ليند R . Lynd عن عدم رضا الكثيرين من علماء الاجتماع ذوى التوجيه النظرى عن النتائج الامبيريقية غير المترابطة بقوله : « إن البحث الذى يخلو من وجهة نظر إيجابية مختارة يماثل حقيبة يحملها شخص أبله تكتظ بالأحجار ، والقش ، والريش وغيرها من الأشياء العشوائية »[٢٣] .

٤ — تطوير نظرية علمية : ان ما نريده هو بالطبع ليس الوقائع المتناثرة ، ولكن القانون العلمى ، وهو ما يعرفه ميرتون « بأنه عبارة استنتاجية مشتقة من نظرية »[٢٤] . وهذا النموذج من القوانين السوسيولوجية نادر ، كما لاحظ ذلك ميرتون وغيره من علماء الاجتماع . وهنا نعود مرة أخرى إلى صديقنا القديم دوركايم. فالعبارة التى ذكرناها من أن الانتحار يختلف باختلاف درجة تكامل الجماعة الاجتماعية تعبر عن ذلك القانون . إذ يستطيع المرء على أساسها التنبؤ بتلك الجماعات التى ستشهد معدلات عالية للانتحار من بين جماعات تختلف فى الدين ، والظروف الزواجية ، والجنس ، ومستوى التعليم .

ولكى نفسر كيفية التوصل إلى هذا القانون علينا أن نفهم سلسلة من الخطوات التى توضح المنطق الكامن خلفه والذى يعبر عن مجموعة علاقات . وقد لخص ميرتون هذه الخطوات على النحو التالى :

١ — التماسك الاجتماعى يوجد دعامة سيكولوجية لأعضاء الجماعة الذين يخضعون لضغوط قوية ويعانون من التواترت .

٢ — إن معدلات الانتحار هى وظيفة للتوتر والقلق الذى يخضع له الأشخاص .

٣ — الكاثوليك (وبعض الجماعات الأخرى ) لديهم تماسك اجتماعى أكثر من البروتستانت .

٤ — وإذن ، فمن المتوقع أن تقل معدلات الانتحار بين الكاثوليك أكثر منها بين البروتستانت[٢٥] .

وهكذا ، يتعين دائماً استكمال الدائرة التى تبدأ من تطوير القضايا المتسقة

(23) Robert Lynd, Knowledge for What ? (Princeton, Princeton University Press, 1939) p. 183.

(24) Merton, Social Theory and Social Structure, p. 96.

(25) Ibid, p. 97.

فيما بينها ، ثم قيام جيل من الباحثين باختبارها ، ومراجعة النظرية على ضوء نتائج البحوث ، وتسلم هذه الخطوة إلى تصميم بحث جديد . وقد لاحظ ميرتون ظاهرة « عدم استمرار البحث الإمبيريقى من جهة ، وعدم إخضاع النظريات للاختبار الامبيريقى من جهة أخرى »[٢٦]. ومع ذلك فليست هذه الظاهرة مستمرة ، ولا نود أن تكون كذلك . فمعظم علماء الاجتماع المعاصرين يعترفون بأن كتابات الرواد الأوائل من أمثال دوركايم وڤيبر كانت تسيطر عليهم اهتمامات نظرية ، حتى وإن كانت ذات طابع إمبيريقى . والأمثلة الملائمة على ذلك هى دراسة الانتحار والاخلاق البروتستانتية . وهكذا ، فإن علينا أن نضع الأسس التى ترتكز عليها العلاقة الحقيقية بين النظرية والبحث ، ويبقى على الأجيال المقبلة من علماء الاجتماع أن يضعوا موضع التطبيق ما أدركه كثيرون من الجيل الحالى على مستوى المبدأ فقط .

## علم الاجتماع والقيم والسياسة :

من اليسير أن يعتقد دارس المجتمع بأن معرفته المتخصصة تؤهله لأن يكون طبيب المجتمع ، وأيضا الموجه الروحى له ، وربما المخطط ، وأحيانا المرشد . ولقد كانت لدى أوجيست كونت رؤية خاصة لمجتمع ذى شكل جديد يستند إلى المعرفة المستقاة من علم الاجتماع الجديد . وسيترتب على ذلك تحول أخلاقى كامل للإنسانية ، مما دعاه إلى وضع خطة تفصيلية لدين الإنسانية الجديد يوجهه كهنة مزودون بمعرفة علمية خاصة عن الإنسان والطبيعة . على أن المحتوى العلمى الضعيف لهذه الأطر من حيث قدرتها على إصلاح الإنسانية قد وضع أساس فصل علم الاجتماع عن السياسة .

ولقد حاول دوركايم أن يجعل التفرقة بين علم الاجتماع والمذاهب الاجتماعية واضحة بقدر الإمكان حينما كتب يقول فى مؤلفه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع «لن يكون علم الاجتماع . . . فرديا ، أو شيوعيا ، أو اشتراكيا . . . فهو يتجاهل هذه النظريات من حيث المبدأ ، فهى لا تنطوى على قيمة علمية ،

(26) Ibid, p. 99.

طالما أنها لا تصف أو تفسر ، ولكنها تحاول إصلاح التنظيم الاجتماعى »[٢٧] .
وقد فرض رواد آخرون تحذيرات كثيرة على الميدان . فقد حذر باريتو من خطر أن تؤدى العواطف الشخصية لعالم الاجتماع إلى جعله لا يكتب عما هو قائم ، وإنما عما ينبغى أن يكون لكى يتلاءم ذلك مع عواطفه الدينية ، والأخلاقية ، والوطنية ، والإنسانية[٢٨] . ويذهب ڤيبر بدوره إلى أن علم الاجتماع يظل متحرراً من القيمة[٢٩] .

وعلى الرغم من أن التطلع إلى علم اجتماع متحرر من القيمة أو محايد سياسياً كان هو الاتجاه السائد بين علماء الاجتماع المعاصرين ، إلا أن عدداً منهم عارض هذا الموقف بشدة . « فروبرت ليند ، الذى اشترك فى دراسات الميدلتون Middletown الشهيرة ، كان يدعو بقوة إلى علم اجتماعى أكثر ميلا نحو التطبيق . فى محاضراته القصيرة ببرينستون عام ١٩٣٨ ، والتى نشرها تحت عنوان : المعرفة لماذا ؟ رفض ليند فكرة عدم ارتباط العلوم . وأكد أن العلوم الاجتماعية كانت وستظل دائماً أدوات ، أو وسائل لمعالجة التوترات والضغوط التى توجد فى الثقافة . ومن ثم أخذ يحفز العلماء الاجتماعيين إلى الاستجابة للحاجات العامة إلى الإرشاد والتوجيه فى السياسة عن طريق تخطى تقليد الموضوعية العلمية[٣٠] ونجد عواطف مماثلة لدى رايت ملز فى مؤلفه « الخيال السوسيولوجى » ( ١٩٥٩ ) حيث أخذ ينعى على فقدان علم الاجتماع لدفعة الإصلاح . وذهب ميلز أيضا إلى أن علماء الاجتماع المعاصرين قد فشلوا فى الدفاع عن الحرية والعقل ، اللذين تعرضا إلى تهديد خطير فى العالم الحديث[٣١] . ويشترك ليند وميلز فى تأكيدهما على هذا النوع من العلوم الاجتماعية مع الاقتصادى السويدى جونار ميردال Gunnar Myrdal الذى تعرض

(27) Emile Durkheim (G. Catlin ed; S. Solovay and Mueller trans) The Rules of Sociological Method, 8th ed. (Chicago : University of Chicago Press, 1938), p. 142.

(28) From Vilfredo Pareto (T. Iivingston, ed.) Mind, Self and Society (New York, Harcourt, Brace & World, 1939) quoted in V.F. Calverton (ed.), the Making of Society, (New York : Modern Library, 1937). p. 545.

(29) See Alvin Gouldner ,Anti-Minotaur : 'The Myth of a value Free Sociology'' Social Problems, 1963 71, 199 - 213..

(30) Lynd, Knowledge For What ? p 114, ff 120.

(31) Mills, the Sociological Imagination, pp. 165 - 176.

هذه المسألة فى مقال ممتاز له عن : « النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية »، حيث كتب يقول : « إننا بحاجة إلى وجهات نظر ، على أن تسلم بالتقويم . والعلم الاجتماعى الذى ينفصل عن التطبيق ، يعد من وجهة النظر هذه شيئاً فارغا تماماً . ولم يحدث أن وجد هذا العلم ، كما لن يكون له وجوداً » [٣٢]

ولم تثر أفكار ليند وميلز مسألة واحدة بل عدة مسائل حول ارتباط علم الاجتماع بالواقع . وأحيانا ما كانت ترتكز على أسس ثابتة ، وأحيانا أخرى كانت تستند إلى أسس ضعيفة . وبدلا من أن نتناول المسألة على مستوى عام ، سنحاول أن نعرض للأبعاد المختلفة مستقلة .

إننا لا نستطيع أن نعارض أولئك الذين يطالبون بعلم اجتماع أكثر ميلا نحو التطبيق ، فهم يؤكدون أن البحث السوسيولوجى، يشبه كل البحوث العلمية، له نتائج تطبيقية ، ويتعين الاعتراف بهذه النتائج . ولا نستطيع أيضا أن ننجح فى معارضة تأكيدهم بأن القيم توجه البحث سواء بطريقة واعية أو غير واعية . وفضلا عن ذلك ، فطالما أن القيم غير الواضحة يصعب تحديدها والتحكم فيها، فإننا نوافق على أنه من الأفضل أن يوضح الباحث قيمه تماما . غير أنه من اليسير أن نقول ذلك أكثر مما نفعله ، فالقيم التى توجه بحثاً معيناً غالباً ما لا يعرفها الباحث نفسه . والأهم من ذلك أن علينا أن نعترف بأن حب الاستطلاع ، والرغبة فى المعرفة هى أيضاً من القيم .

أما أولئك الذين ينتقدون البحث الاجتماعى لأنه موجه أساساً بقيم أخلاقية وسياسية قوية ، وكذلك الذين ينتقدونه لأنه لا يدافع أو يقدم أية قيمة اجتماعية أو سياسية على الإطلاق ، إنما يغفلون ما يعد بالنسبة لغيرهم من علماء الاجتماع مسألة محورية . فالهدف الرئيسى لدى عدد كبير من علماء الاجتماع هو تقدم المعرفة . ولا يسلم أحد بأن المعرفة المفيدة والفهم سوف ينبعان بالتأكيد من البحوث ذات الاهتمامات السياسية أكثر من تلك التى تدعى الحياد . فالسؤال الأساسى لا يتعلق بالدافع إلى دراسة المشكلة ، بل بما نفعله بصدد هذه المشكلة .

(32) Gunnar Myrdal, The Relation Between Social Theory and Social Policy "British Journal of Sociology, 1953, XXIII : 242.

فالدوافع النبيلة قد تؤدى إلى بحث غير ذى قيمة ، وحب الاستطلاع البحت قد يخلص إلى نتائج ذات أهمية بالغة . والمسألة الرئيسية تتعلق بما إذا كان إجراء البحث وعرض الشواهد يتبع تلك القواعد التى يقررها المنهج العلمى ، مع إدراك العلم من منظور شامل بدلا من ذلك المنظور الضيق .

ولقد كان ميردال على حق حينما قال : « إن العالم لم ينظم نفسه وفق أى نظام كونى متناغم . إننا نحتاج إلى وجهات نظر » [٣٣]. لكن هل يمكن القول إن وجهة النظر المسموح بها فقط هى تلك التى تعبر عنها الفلسفة التحررية التقليدية من أن الدافع هو الشفقة على ما يعانيه الإنسان أو اتباع العقل ؟ أليس للعالم حق العزلة ؟ إننا لا يجب أن نتجاهل عبارة الأستاذ كوهن التى مؤداها : « إن العزلة التى ينطوى عليها الاشتغال بالعلم البحت هى شرط تلك الحرية التى جعلت الإنسان متحضراً » [٣٤] .

والعالم ذو النزعة الإيجابية لا يذهب فقط إلى أن علينا أن ندع قيمنا ترشد بحوثنا . ولكنه يحدثنا أيضاً عما ينبغى أن تكون عليه هذه القيم . فعلينا أولا وقبل أى شىء آخر أن ننتقد الأوضاع القائمة . وهكذا يقول روبرت ليند « إن دور العلوم الاجتماعية يتمثل فيما تثيره من اضطراب ، يهدف إلى تخليصنا من تلك الترتيبات التى تعودنا عليها فى إدارة حياتنا لفترة طويلة ، والتدليل على إمكانية حدوث التغير فى اتجاهات أكثر ملاءمة » [٣٥] .

إن أى بحث فى مجال العلوم الاجتماعية لمجرد أنه يكشف عن حقائق الوجود الاجتماعية ، قد يعرض الباحث السوسيولوجى إلى هجوم مؤداه أنه يسعى إلى تحطيم معتقد راسخ أو أنه يعترض على الحقيقة المقررة . وعلى الرغم من أن كل عالم اجتماع عليه أن يقبل هذه المخاطرة ، إلا أنه من المبالغ فيه الإصرار على أن هدفه هو تأكيد هذه الفكرة . فلماذا لا يجعل هدفه أيضا هو الإصلاح ، والمحافظة ، وتحقيق التكامل ؟ وعموماً ، فأياً كان الهدف ، فإن الاختيار يبدو أنه مسألة تفضيل

---

(33) loc cit .

(34) Cohen, Reason and Nature, p. 350.

(35) Lynd, Knowledge for What ? p. 181.

شخصي أو سياسي . إن الإنسان فى العالم المتحضر لديه الحرية فى اختيار الموقف الذى يجده ملائماً . وقد يجد الشخص ذو الاتجاه السياسي الإيجابي أن ذلك أمر يدعو إلى النقد على مثل هذه السلبية . ولكننا كعلماء اجتماع سوف نجعل تقييمنا مستنداً إلى نوعية البحث السوسيولوجي ومدى دقته . فالمعيار العام للحكم فى هذه الحالة هو مدى ما قدمه من معرفة عن الإنسان والمجتمع .

على أن العالم الإيجابي سوف يرد على ذلك بقوله إنه من الخطأ البالغ المقابلة بين البحث السوسيولوجي الجيد ، والبحث الذى يصدر عن دافع سياسي ، ذلك أن البحث الجيد هو ذلك الذى يستطيع أن يجد حلولا للمشكلات العملية التى تواجه العالم . أما اختيار أى مشكلة أخرى فهو أمر ينظر إليه أولئك الذين يتبنون وجهة النظر الإيجابية بوصفه يمثل هروبيًا أو جبنا . وحتى إذا كان هذا التشخيص صحيحا ، فإن أولئك الذين يفضلون العمل فى مشكلات أخرى لا يلتزمون إلا باختيارهم الشخصي . أما بالنسبة للطريق الذى يتخذه العلماء ذوو الاتجاه الإيجابي ، فهو يقودنا حتما إلى البحوث الموجهة حينما تختار السلطة العامة المشكلات التى يتعين أن يدرسها العلماء الاجتماعيون . ولعل من يعرف منا شيئا عن الأقطار التى يسود فيها النظام الشمولى مثل روسيا السوفيتية أو ألمانيا النازية سوف يجد أن ذلك يعنى فساد العلوم الاجتماعية أو حتى القضاء عليها نهائيًا . بل إنه حتى فى حالة الأقطار الديمقراطية فإننا نجد أنه كما يقول موريس كوهن « إن تبعية البحث عن الحقيقة للاعتبارات العملية يجعلنا عديمى الحيلة فى مواجهة أطراف متعصبة ودعائية لا تتطلع إلى أكثر من تطبيق سياساتها بدلا من البحث عما إذا كانت صحيحة أم غير صحيحة »[٣٦] .

وحتى إذا قبلنا الدعوى القائلة بأن الالتزام الأول لعلم الاجتماع هو المعاونة على حل المشكلات الاجتماعية ، فليس من الضرورى بأية حال أن يترتب على ذلك أن الطريق الآمن الوحيد لهذه الحلول هو أن نكرس كل اهتمامنا إلى هذه المسائل . إن ذلك معناه تماماً يماثل قولنا بأن انتشار السرطان أصبح أمراً محتماً .

---

(36) Cohen, Reason and Nature, p. 350.

ولا يتعين على المرء أن يضيع وقته في دراسة الكيمياء الحيوية للنمو فى الخلايا الطبيعية . ويذكرنا كوهن مرة أخرى بأن « المصلح الاجتماعي يشبه عالم الفيزياء ، والمهندس ، والمهندس الزراعى العلمى ، يستطيع تحسين النوع الإنسانى إذا استخدم أعمال أولئك الذين يشتغلون بالعلم لذاته بغض النظر عن تطبيقاته العملية » (٣٧) .

وأخيراً ، تصبح المسألة هى مدى شرعية العلم البحت . إن أولئك الذين يطالبون بعلم اجتماع يهتم بالتطبيق ، والنقد ، والتمركز حول المشكلات ، لديهم بالتأكيد كل الحق فى تفضيلهم هذا . والأكثر من ذلك أنه من المسلم به أن البحوث التى تدور حول مشكلات عملية فى العلوم الاجتماعية ، سوف تؤدى إلى نتائج مثمرة أكثر من بحوث العلوم الطبيعية . لكن الخطأ هو ما يذهب إليه العالم ذو الإتجاه الايجابى من رفض شرعية أى نوع آخر من العلم الاجتماعى ؛ وبخاصة ذلك الذى يحاول أن يكتسب خصائص العلم البحت . إن نموذج العلم البحت ، وبخاصة العلم الاجتماعى البحت ، قد يصعب فى الواقع التوصل إليه . والإجابة الوحيدة على حد تعبير موريس كوهن أيضا « أن ذلك يصدق أيضاً على مثال الجمال ، والوحدة ، وأى شىء آخر يكتسب طابع النبل الانسانى »(٣٨) .

## تلخيص :

إن المشكلات والعقبات التى تواجه علماء الاجتماع ترجع إلى عدم اتفاقهم هذا الذى يعكس عدم نضج ميدانهم . إنهم لا يدركون الحقيقة التى مؤداها أن الجدل الذى يسير فيه البحث أصبح غير ذى موضوع فى العلم . فى مقال شهير بعنوان «ماذا يفعل العلماء ؟ »سجل جوزيف شواب Schwab نتائج تلخيصه لأربعة آلاف مقالة كتبها علماء أوربيون وأمريكيون خلال فترة تبلغ تقريباً خمسة قرون(٣٩) . والبحوث التى تناولها كانت تنتمى إلى علم الحياة ؛

(37) Ibid, pp. 349-350.

(38) Ibid, p. 350.

(39) Joseph J. Schwab, What Do Scientists Do ? Behavioral Science (1960), V : 1-27 .

وعلم النفس ، والعلوم السلوكية ، وكان يهدف إلى التعرف على الجدل بين علماء حول الطريق الذى يجب أن تسير عليه بحوثهم .

ولقد أدى بحث الأستاذ شواب به إلى النتيجة التى مؤداها: « أن المسائل المطروحة والمواقف التى تظهر فى الجدل حول أساليب البحث العلمى كانت ثابتة بصورة ملحوظة فى هذه العلوم ومن فترة إلى أخرى »(٤٠) . وعلاوة على ذلك انتهى إلى النتيجة المثيرة وهى أن الاختيارات التى يقوم بها العلماء بين الأساليب البديلة للبحث ليست نتاجاً لحتميات المنطق أو التاريخ ، ولكنها تتشكل من خلال التفضيلات الشخصية التى تستند إلى عوامل تتعلق بالشخصية وتغير الظروف. وليست هناك فائدة من البحث عند الأستاذ شواب عن منهج ثابت . فى ضوء تاريخ العلم فإن أفضل المناهج ، كما انتهى شواب ، وأكثرها فائدة هو أن نعتقد « أن هناك طرقاً عديدة لدراسة أو إجراء أى بحث ، وليس لأى منهما أفضلية على الآخر ؛ فكل منها قادر على إظهار عالم الأشياء بطريقة يصعب أن تتكرر بالتحديد باستخدام منهج آخر »(٤١) .

وهكذا ، توضح لنا دراسة الأستاذ شواب كيف نكون حكماء فى مقاومة ذلك الإغراء بتضييع طاقتنا فى الجدل حول أى مناهج البحث السوسيولوجى أصدق أو أفضل . فكل منهج له إسهام يقدمه . وعلينا أن نتبنى اتجاها أكثر تسامحا نحو تلك المناهج التى تختلف عن المنهج الذى نميل إليه شخصياً . فالسؤال الحاسم لا يتعلق بإيديولوجية البحث التى يتبناها المرء ولكن مدى ما يقدمه من سهام للمعرفة . ومن المسلم به أن الناس أصبحوا ملتزمين عاطفياً بمواقفهم العلمية ، وغالبا ما نجدهم لا يقبلون التسليم بأن منهجهم أو نظرتهم المفضلة تتميز بأنها مؤقتة أو نسبية . وهكذا ، من الملائم أن نتذكر التحليل النزيه لباريتو ومؤداه : « إن العلوم المنطقية التجريبية تتكون من مجموعة نظريات تشبه الكائنات الحية ، من حيث إنها تولد ، وتعيش ، وتموت ، والصغير يحل محل الكبير ، والذى يستمر فقط هو الجماعة . وطالما أن هذا هو حال الكائنات الحية .

(40) Ibid, p. 1.
(41) Ibid, p. 23.

فإن أعمار النظريات تختلف فى طولها ، وليس من الثابت دائماً أن أكثر النظريات استمراراً فى الحياة هى أكثرها إسهاماً فى تقدم المعرفة . إن الاعتقاد والميتافيزيقا كلاهما يطمع فى البقاء المطلق . أما العلم فيعرف أنه لا يمكن أن يحقق أكثر من الوقتية . والأوضاع المتغيرة . إن كل نظرية تؤدى وظيفتها ، وليس هناك ما نطالبها به أكثر من ذلك »(٤٢) .

(42) Calverton (ed), The Making of Society, p. 539.

# القسم الثانى

# مجالات الدراسة فى علم الاجتماع

# الفصل السادس

## الفروق الريفية الحضرية *

اهتم علماء الاجتماع فى السنوات الأخيرة بشكل متزايد بمناقشة مبررات الفصل بين علم الاجتماع الحضرى وعلم الاجتماع الريفى ، وما إذا كان هناك أصلا من الاعتبارات ما ينهض لتبرير هذا الفصل . وأخرج رجال الاجتماع طوفاناً من البحوث والمؤلفات التى تتناول مشكلة المدينة والريف من منظور سوسيولوجى ، وهو أمر يناقض أشد التناقض ذلك الغموض العجيب وعدم التحديد الذى يحيط بمفهوم كل من « الريفى » و « الحضرى »[1]. ولقد ظلت ثنائية التقسيم ريف وحضر تعتبر منذ أمد بعيد من المقولات الأساسية للبحوث السوسيولوجية على اختلاف اتجاهاتها ومناهجها .

ويصدق هذا بشكل خاص على المحاولات الأولى فى « علم الاجتماع الزراعى » Agrarian Sociology فى أوربا[2] . وقد كانت محاولات ذات طابع فلسفى تأملى أكثر منه علمى إمبيريقى . نجد أفضل نموذج لها عند العالم الاجتماعى الألمانى الأشهر « فيلهلم هينريش ريل » Riehl[3] .

---

* هذا الفصل من تأليف الدكتورة علياء شكرى .

(١) انظر عرضاً عاماً للتراث السوسيولوجى فى دراسة الفروق الريفية الحضرية عند بيجل وهونجزهايم فى مقالهما عن « علم الاجتماع الريفى والحضرى » فى :

Beegle, Allan and Paul Honigsheim, Agrar und Stadtsoziologie, in : G. Eisermann, (Hrsg.) ,Die Lehre von der Gesellschaft, Ein Lehrbuch der Soziologie, Stuttgart, 1958.

(٢) انظر على سبيل المثال منشورات الجمعية الاجتماعية الزراعية ( الألمانية ) :

Agrarsoziale Gesellschaft, Industrialisierung Ländlicher Raume, in : Veroffentlichungen der Agrarsozialen Gesellschaft Göttingen, Schriftenreihe für landlicle Sozialfragen, Helt 18, Hannover, 1956.

(٣) انظر مؤلفه : « التاريخ الطبيعى للشعب الألمانى كأساس للسياسة الاجتماعية الألمانية » :

Riehl, Wilhelm H., Naturgeschichte des deutschen Volkes als Grundlage einer deutschen Social-Politik, Stuttgart, 1851-55.

كما استمر هذا الاتجاه فى « علم الاجتماع الريفى » Rural Sociology ، الذى يعتبر نبتاً أمريكيا خالصاً . وقد اعتبر هذا العلم « الفروق الريفية الحضرية »، أقرب إلى المسلمة البديهية منها إلى نتيجة ملموسة من نتائج البحث الإمبيريقى .

والواقع أن المشكلات هنا ترجع إلى صعوبات لفظية فى جانب منها ، كما ترجع فى الجانب الآخر إلى عمليات ربط غير سليمة من الناحية المنطقية . "فتعريف الريف وتعريف المدينة يقوم على معايير متباينة تختلف من حالة لأخرى، الأمر الذى يؤدى إلى كثير من الخلط والاضطراب . يضاف إلى هذا شيء هام آخر ، وهو أن هذا « الريف » أو بالأحرى هذا « التريف » Rurality الذى يعرفه الباحثون تعريفات غامضة يرتبط فى جميع الأحوال تقريباً بحكم قيمى إيجابى متميز وقوى فى نفس الوقت". فنجد كثيراً من المؤلفات القديمة فى علم الاجتماع الريفى تصور شكل الحياة الحضرى « تبعاً لدرجة اختلافه عن شكل الحياة الريفى باعتباره انحرافاً إلى حد ما عن المعيار السليم » . وما من شك فى أن مثل هذا الأسلوب فى معالجة الموضوع يبتعد أشد البعد عن الأسلوب السوسيولوجى المنضبط منهجياً . ومع ذلك نجد فى أحد الأعداد الأولى من مجلة « الاجتماع الريفى » الأمريكية تحذيراً واضحاً من عدم تحديد مصطلحى «ريفى» و « حضرى » وقد أشار تشارلز نيكولز Nichols صاحب ذلك المقال إلى ضرورة الكف عن البحث عن تعريفات سليمة منطقياً لهذين المصطلحين ، والسعى بدلا من ذلك إلى العثور على شواهد موضوعية لتحديد الفروق بين هذين النوعين من المجتمعات(٤) .

فالمشكلة الحقيقية التى يجب أن يتصدى علماء الاجتماع الريفى والحضرى لمعالجتها وإلقاء الضوء عليها هى : كيف تتباين البناءات الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تبعاً لتباين الانتشار المكانى للبشر الذين يصدر سلوكهم فى كلا الموقفين عن دوافع متشابهة فى جوهرها . كما يهتم العلم على العكس من ذلك أيضاً بالتعرف على الطريقة التى تؤثر بها العوامل الاجتماعية وخاصة القيم الاجتماعية ، على البيئة ( الإيكولوجيا ) التى يعيش فيها الناس . ونلاحظ أن قيام المدن ، وما تعنيه من

(4) Nichols, Charles. K., A. Suggested Technique for Determining Whether a Community Can Be Classified as Rural or Urban, in :, Rural Sociology, Vol. 5 (1940), pp. 454-460.

اكتظاظ أعداد كبيرة من السكان فى أماكن معينة بعد مراحل من الترحال البدوى والتخلخل الريفى قد أثارت اهتمام علماء الاجتماع منذ أمد بعيد ، لما يصاحبها من ظواهر اجتماعية متميزة . وقد تراكمت أعداد هائلة من الدراسات والبحوث السوسيولوجية حول هذه العملية ، ودوافعها الاقتصادية والاجتماعية ، وتنويعاتها الإقليمية والثقافية . غير أن الدراسة السوسيولوجية للريف والحضر تركز مع ذلك على عدد محدود من الظواهر الأساسية يمكن أن نعدد أهمها فيما يلى : شكل التفاعل بين الإنسان والمكان ، كيف ينتقل هذا الإنسان من مكان إقامته الأول إلى مكان جديد ، وهى أمور تتفاعل أوثق التفاعل مع الأهداف الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية لجماعة من الجماعات . فطبيعة الوحدة العمرانية تتوقف على طريقة تحقيق هذه الأهداف فى ظروف سكانية ، وتكنولوجية ، واقتصادية معينة .

وقد استعان الدارسون الذين اهتموا بموضوع الفروق الريفية الحضرية بمحكات قليلة يمكن إرجاعها فى نهاية الأمر إلى فروق إيكولوجية ، ومهنية ، وأخرى خاصة بالبناء الاجتماعى[٥] . فتتميز المنطقة « الريفية » فى رأيهم بالسمات التالية : صغر حجم الجماعة ، وقلة عدد السكان ، وسيطرة العمل الزراعى ، والبيئة الطبيعية ، وتجانس السكان ، وقلة التدرج الاجتماعى ، وضعف الحراك الاجتماعى ، وسيطرة العلاقات الشخصية والعلاقات غير الرسمية . وفى مقابل هذا تتميز المنطقة « الحضرية » بالسمات التالية ؛ ضخامة حجم الوحدة العمرانية وارتفاع الكثافة السكانية ، والمهن غير الزراعية ، والبعد عن البيئة الطبيعية ، واختلاط السكان وعدم تجانسهم ، وشدة الحراك الاجتماعى ووضوح التدرج الاجتماعى وسيطرة العلاقات الاجتماعية الرسمية الثانوية . وقد وصف سوروكين وزمرمان هذه الفروق بأنها خصائص أساسية ترتبط ببعضها ارتباطاً عليا[٦] . على أن المؤلفين يؤكدان تأكيداً واضحاً أن هذه الأمور ليست فى الحقيقة سوى متغيرات ، أى أنها فروق فى الدرجة وليست فروقاً فى النوع إطلاقاً .

---

( ٥ ) انظر مناقشة لهذا الموضوع عند : زيوبرج ، « الفروق الريفية الحضرية . دراسة فى علم الاجتماع الريفى » ، ترجمة الدكتور محمود عوده فى المصدر التالى : محمد الجوهرى وآخرون ، ميادين علم الاجتماع ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٧٠ ، ص ص ١١١ — ١٦٤ .

(6) Sorokin, Pitirim A. and Carle Zimmermann, Principles of Rural -UrbanSociology‹ New York, 1929, p. 16.

ثم اهتم عدد من رجال الاجتماع بعد ذلك بفكرة « المتصل الريفى الحضرى » Rural - urban Continum ، ولكنها سرعان ما تعرضت لانتقادات عديدة بعد ذلك . ويمكننا أن نلخص الاعتراضات التى وجهت إلى هذا المفهوم فى النقاط التالية(٧) :

١ — لم يعد من الممكن القول بوجود متصل ريفى حضرى ذى بعد واحد بعد أن أثبتت البحوث الأمبيريقية أن السمات المذكورة آنفاً لا تتوفر مجتمعة فى جميع الأحوال .

٢ — إذا نظرنا إلى المتصل الريفى الحضرى كعملية دينامية ، فإن ذلك سوف يعنى ضمناً القول بحدوث « تحضر » و « تصنيع » دائب متصل فى خط واحد لا يتقهقر . كما أن مثل هذه الفكرة تتجاهل ولا شك الصور الجديدة التى أثبتت البحوث الإمبيريقية وجودها للتحضر وللتصنيع . والواقع أن العملية التاريخية للتمايز بين الريف والحضر قد تمت على نحو تشبيهى فقط . ويؤكد سوروكين وزمرمان تلك الحقيقة ، سواء إذا استعرضنا تلك العملية فى مجتمع بعينه ، أو إذا تتبعنا التمايز بين الريف والحضر على مستوى المجتمع الإنسانى كله ، أو حتى فى المجتمعات ذات الطابع الريفى الغالب . فبرغم كل التباين الموجود بين القوى الدافعة إلى نمو المدن وإلى التصنيع ، فإن نقطة الانطلاق تتشابه دائماً ولا يبدأ التباين إلا مع تباين وظائف إنتاج الطعام والوظائف ذات الطابع غير الزراعى . ولا يتسنى ظهور هذا التباين إلا عندما ينتج العاملون فى الزراعة من المواد الغذائية أكثر مما يستطيعون استهلاكه . على أن الفرق بين النطاقين — الريفى والحضرى — يكون دائماً ضعيفاً غير ظاهر فى البداية ، ثم تأخذ فى التضخم والظهور ، حتى يصل إلى نقطة الذروة ، التى تبدأ بعدها تقل من جديد .

وهناك من الشواهد ما يؤكد الزعم القائل بأن المجتمعات الغربية الصناعية قد وصلت بالفعل إلى نقطة الذروة هذه . وبدأت عملية التقارب الكبير بين ريف تلك البلاد وحضرها ، وهو تقارب لا يصح أن نعبره مجرد « تحضر » مستمر وذى خط واحد للمناطق الريفية القليلة المتبقية . ونلاحظ هنا أن الفرض الذى

---

(٧) انظر نقداً مفصلا لهذا المفهوم عند هربرت كوتر ، « علم الاجتماع الريفى الحضرى » :
Kotter, Herbert, "Stadt-Land-Soziologie", in : René König (ed.), Handbuch der empirischen Sozialforschung, Band 2, pp. 604-621. خاصة صفحتى ٦٠٥ — ٦٠٦

قدمه « لويس ويرث Wirth » ( فى مقاله : الحضرية كأسلوب حياة » المنشور فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع[8] والذى يتكلم عن الحضرية كأسلوب فى الحياة فى عالمنا الحديث يقول بانتقال بعض السمات الاجتماعية الخاصة بالمدينة وبعض أشكال الحياة منها إلى الريف . وتؤكد البحوث الأمبيريقية الحديثة هذه الآراء إلى حد ما . فقد تحولت المدن الكبرى والمتوسطة إلى مراكز إشعاع تمارس تأثيراً متزايداً على الريف المحيط بها . ويرجع هذا التوسع المستمر فى تأثير المدينة إلى نمو سكان الحضر بالدرجة الأولى . فالهجرة فى اتجاه واحد من الريف إلى المدينة تؤدى إلى زيادة سكان الحضر زيادة واضحة . كما يرجع الفضل فى انتشار « الحضرية » Urbanism إلى الاتصالات المتعددة المتزايدة عمقاً بين المدينة والقرية ، وهى الاتصالات التى ترجع فى المقام الأول إلى تقدم المواصلات ووسائل الاتصال الجماهيرى من صحافة ، وسينما وإذاعة ، وتليفزيون . ولما كانت هذه الاتصالات ذات طابع دورى ، ولا تسير دائماً فى اتجاه معين ، أى أنها لا تغادر البيئة الأصلية — المدينة أو القرية — نهائياً ، وأن هناك حركات فى كلا الاتجاهين ، من الريف إلى المدينة والعكس . لذلك نجدها تلعب دوراً واضحاً فى عملية إعادة تشكيل بعيدة المدى على كلا الجانبين . ومن شأن هذه الحقيقة أن تحتم علينا إعادة النظر فى قضية التحضر . فالعزلة الاجتماعية — كما يقول كارل تايلور ( فى كتابه الحياة الريفية فى الولايات المتحدة )[9] — لم تعد تقاس بالمسافة المكانية وحدها ، وإنما بنقص الاتصالات الإنسانية . فالحضرية لم تعد ظاهرة مرتبطة بمكان معين ، أى أنها لم تعد ظاهرة جغرافية ، وإنما هى فى حقيقة الأمر موقف عقلى معين . فقد نفذت إليها بعض العناصر الريفية المحدودة. وبذلك يمكن أن نصادف أفراداً أو جماعات ذوى نظرة حضرية فى المناطق الريفية ، تماماً كما دلت البحوث والدراسات التى أجريت فى المناطق الحضرية على وجود بعض سمـــات السلوك والوعى الريفية . فما من شك فى أن الحضرية كشكل من أشكال الحياة تعتبر « نظرة خاصة إلى العالم ، كما أوضح

---

(8) Wirth, Louis, "Urbanism as a way of life", in: American Journal of Sociology, Vol. 41, (1938).

(9) Taylor, Carl C. et. al. Rural Life in the United States, 2 ed. New York, 1952, p. 523.

نيلز أندرسون Anderson فى كتابه « المجتمع الحضرى »[١٠] Urban Community ولذلك يعتبر من الأمور الهامة التى يجب أن تضعها البحوث فى هذا المجال فى اعتبارها فى المستقبل أن هناك بعض صور الاجتماع الإنسانى التى لا تندرج تحت أى من الفئتين « ريف » و « حضر » . ولا يمكن أن نفهم هذه التكوينات الاجتماعية حق فهمها إلا فى ضوء بنائها الاجتماعى الكلى الخاص بها . ولا تكفى مصطلحات « تشارلز جالبن » Galpin « الحضريفى » ( الحضر الريفى ، أو شىء من هذا القبيل ) Rurbanisation[١١] ، ولا تعبير « كارل مانهايم » : « التحضر وتفرعاته »[١٢] للتعبير بشكل واف عن هذه العمليات التى تقودنا البحوث الأمبيريقية إلى الكشف عنها فى الواقع الاجتماعى الحى .

٣ — لا شك أن الميل إلى استخدام ثنائية ساذجة ، تبسط ثنائية تونيز وأشباهها ، سوف يؤدى إلى حجب رؤية الواقع رؤية صحيحة تماماً . فمجموعات البيانات الفنية الإيكولوجية المعينة لا يمكن أن تختزل إلى هاتين الفئتين الاجتماعيتين فحسب . ونذكر من بين تلك الثنائيات الشهيرة « المقدس والعلمانى » ( لهوارد بيكر ) و « الشعبى والحضرى » ( لروبرت ردفيلد ) ، و « المجتمع المحلى والمجتمع » ( لفرديناند تونيز ) . والأمر الخطير فى هذا الموضوع بالذات وصف المجتمعات التى تعتبر بهذه الطريقة « ريفية » — وهى المجتمع المحلى مثلا — بأنها « الشكل الاجتماعى السليم والصحيح » . فهذا التجميد الذى لا مبرر له « لشكل الحياة الريفى الطبيعى » لا نزال نلمسه حتى يومنا هذا فى سائر مجالات الفكر الاقتصادى والاجتماعى على السواء فى البلاد الصناعية[١٣] .

ومن الطريف أن علم الاجتماع الحضرى قد أبدى فى مراحله الأولى تلك

---

(10) Anderson, Nels,The Urban Community. A World Perspective, New York, 1959,P.1

(11) Galpin,Charles,"The Social Anatomy of an Agricultural Community",in :Wisconsin Agr. Exp. Sta. Bulletin, Vol. 34, Madison, 1915, Chap. 2.

(12) Mannheim, Karl, Freedom, Power and Democratic Planning, New; York, 1950, p·29.

(13) Hauser, Philip M., Observations on the Urban - Folk and Urban-Rural Dichotomies as Forms of Western Ethnocentrism, in :Philip Hauser and Leo Schnone (eds.), The Study of Urbanization, London, 1956, p. 514.

الآراء القيمية التى تفضل أشكال الحياة الريفية على حساب الأشكال الحضرية نفسها . وقد هاجم « بينيت Bennett » مدرسة شيكاغو القديمة فى علم الاجتماع الحضرى بسبب أيديولوجيتها المناوئة للتحضر . ولا زال هذا التحيز الريفى ملحوظاً للباحث المدقق حتى فى داخل الولايات المتحدة نفسها اليوم ، التى تعد أكثر الدول الصناعية فى العالم (١٤) .

وقد قام « هانزباول باردت Bahrdt » ( فى مؤلفه « المدينة الحديثة » ) بتفنيد النقد الموجه إلى المدينة الكبرى . فكشف عن عدد من الأخطاء والمغالطات التى وردت عن طائفة من أشد المتحمسين للريف والحياة الريفية ، مثل فيلهلم هينريش ريل ، وأوزفالد شبنجلر وغيرهما . وقد بين فى البداية أن الانتقادات النمطية الموجهة اليوم إلى المدينة الكبيرة الحديثة تتخيل فى الحقيقة المدينة التى كانت قائمة فى أوائل عصر التصنيع ، والتى لم يعد لها اليوم أى وجود فى الواقع ، وإنما تحولت إلى حقيقة تاريخية لا أكثر . ويقول باردت فى ثنايا حديثة : « إن التوظيف الإيديولوجى لنقد المدينة الكبيرة فى إطار نوع من الفكر الرومانسى المحافظ قد حال بين الناقدين وبين رؤية الواقع المتغير وإدراكه . وهذا هو السبب فى أن الحجج التى تساق ضد المدينة الكبيرة لم تتغير منذ أكثر من مائة عام ، مما جعل الناس تتصور أنه لا يمكن دحضها أو الرد عليها (١٥) » . كذلك يمكن القول أيضاً بأن ذلك الحكم النمطى على الريف يرجع فى نهاية الأمر إلى نوع من العجز الإيديولوجى الذى حجب عقول الناس عن إدراك التغير الذى طرأ على الواقع الريفى أو أعجزهم عن إدراكه . فالمدينة والريف شكلان من أشكال عملية تطورية اقتصادية اجتماعية وثقافية واحدة فى خطوطها الأساسية .

وتدل الدراسة التاريخية السريعة على أن الشكلين الاجتماعيين « المدينة » و « الريف » نفسيهما قد تعرضا للتغير المستمر ، وأن العوامل المكونة لهما ظلت

---

( ١٤ ) استعرض محمد الجوهرى فى المقدمة التى كتبها لترجمته لكتاب بريز عن التحضر فى البلاد النامية وجهات النظر المتحيزة ضد المدينة الكبيرة المعاصرة . انظر ، محمد الجوهرى ، مجتمع المدينة فى البلاد النامية ، دار نهضة مصر ، القاهرة ١٩٧٢ مقدمة المترجم ، ص ص ١ — ١٩ .

(15) Bahrdt, Hans Paul, Die moderne Grosstadt, Hamburg, 1961, pp. 12ff.

في تغير متصل على طول مراحل التطور . غير أنه لا جدال فى أن شكل الحياة العمرانية يؤثر على النسق الاجتماعي وعلى أساليب السلوك الاجتماعي . غير أن شكل الحياة العمرانية نفسه هذا يخضع إلى حد بعيد لتأثير التنظيم الاقتصادى والفنى . فحدود إحدى القرى تتحدد - على سبيل المثال — فى ضوء ضرورة استغلال بقعة معينة انطلاقاً من مركز معين . فإذا استطاعت منطقة ريفية ( قرية مثلا ) أن تنتج من المواد الغذائية أكثر من طاقة استهلاك سكانها ، فإنه تنتقل إليها أعداد من الناس الذين لا يمارسون حرفة الزراعة ، ولكن فى حدود العدد الذى تستوعبه احتياجات هؤلاء السكان الزراعيين من الحرف والمهن غير الزراعية . أما الباقون فيتجهون إلى المناطق المركزية ( المدن ) حيث يوجد تركز بشرى فى مكان محدود يستطيعون فيه إشباع احتياجاتهم مع بذل الحد الأدنى من الطاقة والوقت . حقيقة أن المدينة تظل مرتبطة بالريف من خلال حاجتها إلى الغذاء ، ولكنها تمثل مع ذلك بعداً اقتصادياً وسكانياً واجتماعياً جديداً مختلفاً عن القرية (١٦) .

وتتعرض أحجام ومواقع المدن والقرى ودرجة قربها المكانى من بعضها لتغيرات مختلفة تبعاً للظروف الطبيعية ، والتكنولوجية ، والسياسية والثقافية التى تمر بها . وإن كانت تخضع بالدرجة الأولى لمستوى توفر مصادر الطاقة وأساليب النقل والمواصلات . وكان الوضع فى المراحل التاريخية الأولى التى لم تكن قد توفرت فيها بعد مستويات صناعية متقدمة أن حجم وتباعد كل من القرية والمدينة كان جامداً نسبياً تبعاً لدرجة الخصوبة الطبيعية للأرض الزراعية المحيطة بكل منهما . وفقاً لما تستطيعه وسائل المواصلات حل مشكلة نقل المواد الغذائية . ولذلك كان حجم كل من القرى والمدن صغيراً نسبياً فى تلك المرحلة من مراحل التطور .

ثم تتابعت صور التقدم فى أساليب الزراعة ، مما أمكن معه ازدياد قدرة نفس الرقعة من الأرض الزراعية على استيعاب مزيد من السكان . وقد عرفت الزراعة مراحل تقدم بارزة فى هذا الصدد : من المراعى إلى زراعة الحبوب .

(16) Niehaus, Heinrich, Die Chance des Landes in der modernen Gesellschaft. Bewahrung und Veranderung, in : Landliche Sozialforschung. Grundlagen und Entwicklungslinien, Bd. 168. Sonderheft der Berichte über Landwirtschaft Hamburg, 1957, p. 28.

إلى تعدد المحاصيل فى الموسم الزراعى الواحد . ولو أننا نؤكد مع ذلك أن للتوسع الزراعى الرأسى (أى زيادة غلة قطعة معينة من الأرض) ، والأفقى (أى استصلاح مزيد من الأراضى التى لم تكن صالحة للزراعة من قبل) حدوداً معلومة تتقيد بمساحة ونوعية الأرض الزراعية المتاحة . وقد شهدت تلك المرحلة نوعاً من التمايز التقليدى النمطى بين الريف والمدينة بسبب صعوبة نقل الطاقة إلى مسافات بعيدة وضعف شبكة النقل والمواصلات ، مما ترتب عليه حدوث تركيز مكانى للحرف والصناعات البسيطة والخدمات فى أماكن محدودة . وفى تلك المرحلة كانت القرية بصفة عامة ذات كثافة منخفضة ومتباعدة عن بعضها ، وتتخصص فى الإنتاج الزراعى أساساً . وكان هناك فى مقابلها وحدات عمرانية أكبر حجماً ، هى المدن ، تتركز فيها أنشطة اقتصادية أخرى هى الحرف والتجارة أساساً . ولم تستطع المدن للأسباب المذكورة أن تتجاوز أحجاماً معينة .

ويقابل هذا التباين البنائى الوظيفى لكل من القرية والمدينة تباين فى الشكل الاجتماعى أيضاً . فعلى حين أخذ البناء الاجتماعى فى المدينة يزداد تبايناً بفعل تقسيم العمل المتزايد ، ظل البناء الاجتماعى فى الريف متجانساً نسبياً . ولم يكن من الممكن حدوث زيادة جوهرية فى سكان الريف إلا بعد أن زادت الإنتاجية الزراعية زيادة واضحة على إنتاج السلع الرأسمالية بفضل التقدم الفنى الصناعى . ولكن لما كان جوهر الاستثمار الرأسمالى يقوم على تقليل العمل الإنسانى الذى يؤدى لإنتاج نفس الكمية من السلع ، أصبح من الممكن استثمار القوة العاملة التى أصبحت فائضة فى الزراعة استثماراً مفيداً من الناحية الاقتصادية فى مهن غير زراعية أساساً . معنى هذا أن القرى شهدت على أى حال تخلخلا نسبياً فى عدد سكانها .

وهكذا كانت السمة المميزة لتلك الفترة أن التخلى عن العمل الزراعى الذى نتج عن التقدم الصناعى — قد ارتبط — بهجرة الريف نفسه — ولذلك ارتبط التصنيع فى أول الأمر بالتركز السكانى فى أذهان الناس . وهو أمر منطقى تماماً كما نرى . فقد تطلب ثبات مصادر الطاقة وضرورة استخدامها قرب مكانها بسبب عدم القدرة على نقلها إلى أماكن بعيدة تطلب نمو عدد المصانع

وتركزها فى مناطق تركيز معينة . وكان من نتيجة قصور وسائل المواصلات فى تلك الفترة أن أصبح من الضرورى إنشاء الأحياء السكنية للعاملين فى تلك المصانع قريبة بقدر الإمكان من مواقع المصانع . وهكذا حدث فى جميع البلاد التى شهدت موجة التصنيع العاتية فى القرن التاسع عشر تركزاً حقيقياً فى المراكز الصناعية وهروباً من الريف على نطاق واسع . وقد ارتبط هذا الهروب الجماعى بالخراب الاقتصادى ، والثقافى ، والاجتماعى لبعض المناطق الريفية . فقد بدأت فى ذلك الحين مرحلة انطلاق المدينة بلا حدود ولا قيود .

ولا شك أن هذه الفترة بذكرياتها المريرة القاسية ، من سوء أحوال السكان الصناعيين الجدد فى المدن الناشئة ، وخراب بعض المناطق الريفية وما لحقها من دمار ، قد أثر حتى اليوم بشكل متميز على أحكام بعض المشتغلين بالسياسة الاجتماعية ، بل وبعض الباحثين الاجتماعيين أيضاً . ولما كانت الأعداد الضخمة من السكان المتدافعين إلى المدن قد افتقدت الأشكال الاجتماعية التقليدية التى ألفتها فى بيئتها القديمة ، عملت على أن تخلقها لنفسها من جديد . وكان علم الاجتماع فى طور النشأة آنذاك فاتجه الباحثون بكلياتهم إلى تلك البؤر الخطيرة للمشكلات .

ومن الطريف أن نستعرض بسرعة كيف تأثرت النظريات التى وضعت فى ذلك الوقت بظروف ذلك الموقف التاريخى المحدد . فنجد فى ألمانيا أن إليزابيث بفايل Pfeil تشير إلى أن الثنائية التى حددها فرديناند توفيز : المجتمع المحلى والمجتمع التى تقوم على « الرابطة الفطرية » و « رابطة المصلحة » على التوالى تعبر بالدرجة الأولى عن الاختلاف بين المجتمع الريفى والمجتمع الحضرى[١٧] . ثم تخيل فيلهلم هينريش ريل بعض التناقضات بين الريف والمدينة مثل الثبات فى الريف ، والحركة والتغير فى المدينة ، والثقافة النمطية فى الريف فى مقابل الثقافة الفردية المتميزة فى المدينة ، والتراث مقابل العقل والاجتهاد . . . إلخ . وبالغ « ريل » فى تضخيم بعض هذه التناقضات بشكل غير علمى . وقد تجاهل

(17) Pfeil Elisabeth, "Soziologie der Grossstadt", in A. Gehlen und H. Schelsky (Hrsg.), Soziologie, Düsseldorf. 1955, S. 239.

وتقدم بفايل فى نهاية ذلك الفصل عرضاً لأهم الكتابات فى علم الاجتماع الحضرى .

هؤلاء المفكرون وأمثالهم فى ثنايا حديثهم هذا أن القرى لم تكن فى أصلها سوى كيانات اجتماعية صناعية أيضاً ، وأن طول التاريخ الاجتماعى والاقتصادى الذى عاشته هو الذى حجب عن ناظرينا حقيقتها تلك من ناحية بنائها ووظيفتها الأصليتين . ولم يكن من الممكن كما أنه ليس من المعقول أن يقوم العالم الصناعى من فراغ ، فلا بد أن الحضارة الصناعية الحضرية فى العالم الغربى قد نهلت من التراث الاجتماعى والثقافى الذى عرفته المجتمعات الزراعية فى ذلك العالم من قبل . وقد ساهم فى الكشف عن تلك الحقيقة البسيطة ، الهامة كل الأهمية مع ذلك ، عدد كبير من الدارسين فى علم الاجتماع الغربى .

وكان من نتيجة التغيرات البعيدة المدى وعدم الدراية الكاملة بدينامية العمليات الجارية أن عمل علم الاجتماع على إبراز كل ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية التى تؤدى إلى تجميع الناس أو تترتب على تركز مجموعات سكانية كبيرة فى منطقة محدودة . ويرجع إلى تلك الفترة ذلك الحكم المبالغ فيه على المدينة الكبيرة بأنها ليست سوى « حشد لا شكل له من الأفراد » . وهو الحكم الذى ورد عند ماكس فيبر فى كتابه « المدينة » . ومن التناقض العجيب أن أولئك الباحثين قد تجاهلوا أن عنصرى التفكير العقلى الرشيد والسعى وراء المنفعة اللذين كثيراً ما اتهمت بهما حياة المدينة كانا بالذات وراء إعادة تنظيم تلك الكتلة من الأفراد التى لا شكل لها . ولا شك أن ذلك التأكيد المبالغ فيه لقيمة التضامن والتماسك الشديد فى الحياة الاجتماعية الريفية يرجع إلى نفور من مشكلات التكيف التى كان يلاقيها المهاجرون الجدد إلى المدينة . وإزاء السرعة الكبيرة فى تلاحق الأحداث فى المدينة ، وصعوبة السيطرة على مسارها ، كانت القرية تعتبر ولا شك موئلا للمجتمع الساكن المستقر . ولكل ما هو طبيعى ، ويمثل إرادة الله .

وقد ثبت منذ أمد بعيد خطأ القضية التى تقول بأن مجتمع القرية يعيش فى حالة الارتباط الفطرى . ومن المؤكد أن صغر حجم القرية وقدرة الباحث على إدراكها فى مجموعها قد أضفى عليها نوعاً من الترابط والتجانس . غير أن هناك رغم تلك العلاقات الشخصية الوثيقة عديداً من سمات التوتر والاضطراب فى

الحياة الاجتماعية لا يمكن تجاهل وجودها هكذا ببساطة وقد أخذ البناء الاجتماعي للقرية الأوربية فى التمايز منذ أمد بعيد ، أبعد مما يعتقد بصفة عامة . فقد عرفت القرية الأوربية إلى جانب الفلاحين طوائف الحرفيين والصناع الزراعيين . كما عرفت منذ بداية عصر التصنيع شريحة اجتماعية نصف قروية . كما ظهرت بعض معالم التباين الاجتماعى ، التى اتضحت فى كثير من القرى الألمانية — على سبيل المثال — فى ذلك الوقت ، حيث كان اختيار شريك المستقبل وتكوين جماعات الجوار يتم على أساس العلاقات بين الفئات الاجتماعية الجامدة إلى حد كبير . والواقع أنه بمقدار تحديد معالم مجتمع القرية إزاء العالم الخارجى ، كان الاقتراب الشخصى بين أعضائه يزداد وضوحاً .

وإزاء هذه المقارنة أدى التبسيط الزائد إلى تصور وجود نمط معين من الحياة الاجتماعية القروية ، وأعنى « المجتمع القروى المحلى » Village Community . وأشار بعض الدارسين ( مثل لين سميث ) (١٨) إلى أنه من الممكن تصنيف المجتمعات الريفية فى العالم كله إلى فئتين أساسيتين . الفئة الأولى هى « نمط القرية » ، وهى تتميز بأن السكان الزراعيين يتركزون فى نواة سكانية ؛ والفئة الثانية هى « العزبة » أو الوحدة القروية الصغيرة التى تضم مجموعة سكانية محدودة . وترتبط تلك الوحدات الصغيرة بواسطة مركز للخدمات أو نواة لها جميعاً . والمهم فى هذا الصدد أن كلا الفئتين كانتا تتميزان فى مرحلة معينة من مراحل التطور بنوع من العزلة عن العالم الخارجى نسبياً . ومن خلال هذا أصبحت العوامل الصورية فى بناء القرية عامل فرض للتكامل الاجتماعى . أما احتمالات الاختيار التى تميز الحياة الاجتماعية الحضرية وتضفى عليها طابعاً ديناميا ، فلا وجود لها هنا .

ويميل الكتاب المحدثون إلى وصف مجتمعاتهم الغربية الحديثة بأنها مجتمع صناعى حضرى . وكثيراً ما نتكلم عن تصنيع المجتمعات وتحضرها . ولكننا يجب أن نكون على بينة دائماً — ونحن نستخدم هذه المصطلحات — من أن هذا الواقع الذى نتكلم عنه دائم التغير لا يثبت على حال واحد أبداً . فالتحضر

(18) Smith, T. Lynn, The Sociology of Rural Life, 3rd ed., New York 1953. And : The Rural Community with Special Reference to Latin America, in : Rural Sociology, Vol. 23 (1958), pp. 58-59.

الذى تعرفه أوربا فى عام ١٩٧٢ ليس هو نفس النوع من التحضر الذى كان يصفه لويس ويرث عام ١٩٣٨ . فقد كان « ويرث » يرى أن العلاقات الاجتماعية فى المدينة تتصف بأنها « لا شخصية ، وسطحية ، وعارضة . ومنحصرة داخل شرائح اجتماعية محددة » ، الأمر الذى يترتب عليه افتقاد ساكن المدينة الإحساس بالتعاطف الموجود فى المجتمع المتكامل . وقد أثبت عدد كبير من الباحثين أن هذا الوصف غير صحيح ، وذلك استناداً إلى عدد من البحوث الامبيريقية التى أجروها (١٩) . فى قلب المدن الكبرى توجد تكوينات اجتماعية يطلق عليها الباحثون اسم « قرى حضرية Urban Villages تتميز الحياة فيها بالتماسك الاجتماعى الشديد وبالعلاقات الأولية . وبالمثل يمكن أن نتكلم فى هذا الصدد عن « القرى الميتروبوليتانية » (على حد تعبير بال Pahl ) التى تمثل مناطق ريفية أخذت الطابع الحضرى وأخذت أساليب الحياة الحضرية تسيطر عليها بشكل متزايد .

أما المناطق التى توصف اليوم فى الاستخدام اليومى العادى أو فى الاستخدام الإحصائى بأنها « ريف » ، فإنها تضم كيانات اجتماعية متباينة أشد التباين . فقد كان الريف يعنى فى الماضى مجتمعات صغيرة وكثافة سكانية منخفضة ، وسيطرة الاشتغال بالزراعة على سائر أوجه النشاط الاقتصادى . والتجانس الاجتماعى النسبى . ولكنا نجد فى مقابل هذا ما يقرره كثير من علماء الاجتماع ، وخاصة فى الولايات المتحدة ، من أن هناك فى جميع البلاد الصناعية المتقدمة « كثيراً من السكان الذين يعيشون فى مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة ، ولا يمارسون أى نوع من الأعمال الزراعية على الإطلاق . وهكذا لم ايعد الشكل الاجتماعى « مجتمعاً محلياً » (أو جماينشافت) يمكن أن يصدق على معظم فلاحى البلاد الصناعية اليوم ولا على سكان المناطق المتخلخلة سكانياً » .

ولم يعد حجم الوحدة العمرانية التى يعيش فيها الناس ، ولا تبعيتهم لجماعة مهنية معينة يمكن أن يعتبر معياراً لاعتبارها ريفية أو حضرية . بل إن هذا

---

(١٩) انظر من هذه الدراسات على سبيل المثال :

**Pahl, R. E., Urbs in Rure. The Metropolitan Fringe in Hertfordshire, in : London School of Economics and Political Science. Geographical Paper Nr. 2 (1965)**

وكذلك مقال بال الهام عن المتصل الريفى الحضرى :

**The Rural-Urban Continuum, in : Sociologia Ruralis, Vol. 6 (1966).**

وأخيراً دراسات أوسكار لويس ، ويونج وويلموت M. Young and P. Willmott ، وجانس.

الاضطراب وعدم الوضوح قد تجلى أيضاً فى الإحصاءات الرسمية . من هذا مثلا أن اعتبرت الوحدات العمرانية التى يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠ نسمة فى الولايات المتحدة الأمريكية مناطق ريفية . بينما نجد ذلك الحد الأدنى المعتبر فى كندا هو ١٠٠٠ نسمة فقط . بينما تعتبر الإحصاءات الألمانية الغربية أن المناطق ذات الألفى نسمة فأقل مناطق ريفية بالمعنى المحدود ، بينما المناطق التى يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف نسمة مناطق ريفية بالمعنى العام الواسع . وهكذا وصل الاضطراب والخلط إلى إحصاءات البلد الواحد . ونجد هذا الحد الأدنى للتحضر فى المكسيك هو ٢٥٠٠ نسمة ، وفى الأرجنتين ٢٠٠٠ ، وفى كل من الهند وبلجيكا ٥٠٠٠ نسمة . . . إلخ . بينما تميز الدانمرك بين الريف والحضر عند عدد السكان ٢٥٠ فقط ، وأسبانيا عند عشرة آلاف ، وهولندة عند عشرين ألفاً . ويقرر الكتاب السنوى الديموجرافى للأمم المتحدة لعام ١٩٥٢ أن التقسيم إلى ريف وحضر يتم بشكل تعسفى بالضرورة . إذ ما من شك فى أن هذا التصنيف يرجع إلى طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة لكل بلد على حدة . ولكنها تؤدى على أى حال إلى تعويق وصعوبة إجراء مقارنات على أساس دولى ، بسبب تنوع وحدات المقارنة على هذا النحو الذى بيناه (٢٠) .

---

(٢٠) انظر مزيدا من التفاصيل والإحصائيات عن هذه النقطة عند ، هربرت كوتر ، المرجع السابق ذكره ، ص ٦١٠ — ٦١١ .

## الفصل السابع

# علم الاجتماع الحضرى المقارن*

يمكن تأريخ الاهتمام بالدراسات الحضرية المقارنة بالقرن السادس عشر على الأقل، حينما طبع جوفانى بوترو Giovanni Botero لأول مرة مؤلفه الشهير «عظمة المدن»[1] The Greatness of Cities. وفى سنة ١٨٩٩ كتبت أدنا فيبر Adna F. Weber بحثاً سوسيولوجيا أكثر تخصصاً بعنوان «نمو المدن فى القرن التاسع عشر»[2] Th Growth of Cities in Nineteenth Century. وبعد مرور عشرين عاماً، نشر ماكس فيبر Weber كتابه «المدينة»[3] Die Stadt. وعلى الرغم من أن هذه الأعمال وغيرها من الأعمال المتعلقة بالحضرية المقارنة[4] ظلت فى متناول أيدى علماء الاجتماع الحضرى الأمريكيين فترة طويلة نسبياً؛ إلا أننا لا نجد فى السنوات الأخيرة سوى عدد محدود منهم قد عنى بدراسة المدن فى أقطار أخرى من العالم. ومن المسائل التى يزداد التسليم بها الآن أن المدن فى المجتمعات الأخرى، سواء كانت تاريخية أو حديثة، تختلف عن المدن الأمريكية فى كثير من مظاهر تنظيمها الاجتماعى والايكولوجى. ومع ذلك كله، فلا يزال الاتجاه المقارن فى ميدان علم الاجتماع الحضرى اتجاهاً محدوداً حتى اليوم؛ يؤكد ذلك ندرة البيانات الحضارية المقارنة فى المراجع العامة لهذا الميدان[5]، وفى المقالات المنشورة فى الدوريات السوسيولوجية.

وإذا ما سلمنا بأن الدراسة المقارنة للحضر لا تزال فى مراحلها التكوينية، فما هى العقبات التى تعوقها عن التقدم، وكيف نستطيع التغلب عليها؟ يقتضينا ذلك أن نولى اهتماماً خاصاً لثلاث مشكلات أساسية هى :

١ ـ الإفادة من التراث الحالى.

---

* ترجم هذا المقال الدكتور السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Gideon Sjoberg, "Comparative Urban Sociology", in Robert K. Merton et al.; Sociology Today, Problems and Prospects; Basic Books, Inc.; Publishers, New York, 1959, pp. 334- 359.

٢ – صياغة نظريات أكثر كفاءة .

٣ – اختبار الفروض بطريقة مقارنة .

**الإفادة من التراث الحالى :**

تعانى البيانات المتعلقة بمظاهر الحياة الحضرية وعلى الأخص التنظيم الاجتماعى ، تعانى من نقص بيّن . ومع ذلك فهناك قدر من البيانات يستطيع علماء الاجتماع الإفادة منه ؛ فمن بين علماء الاجتماع الأمريكيين نجد كنجزلى دافيز Davis يتزعم حركة تجميع بيانات عن مجتمعات محلية على مستوى عالمى ، وذلك من خلال المنظور الديموجرافى . كما أن الدراسات التى أجراها دوتسون Dotson ، وكابلاو Caplow ، وجست Gist ، وايبرهارد Eberhard وآخرون[٧] قد أضافت إلينا مزيداً من المعرفة عن المراكز الحضرية فى مجتمعات مختلفة . على أن علماء الاجتماع المهتمين بالدراسات الحضارية المقارنة قد وصلوا إلى ما وراء حدود علمهم ، بل وإلى ما وراء العلم الاجتماعى الأمريكى ، وذلك بسبب كثرة البيانات التى جمعوها . فلقد جمع علماء السكان ، والجغرافيا ، والأنثربولوجيا قدراً ملحوظاً من البيانات عن مدن العالم ؛ وما يقال عن هؤلاء يقال أيضاً بالنسبة لعلماء التاريخ ، والاقتصاد والسياسة ، وكذلك بعض الموظفين الحكوميين . ولا شك أن هؤلاء جميعاً قد أسهموا فى رصيدنا من البيانات وإن لم يسهموا كثيراً فى مجال النظرية .

وليس بأيدينا سوى بيانات ضئيلة نسبياً عن بعض المدن مثل مدن أمريكا اللاتينية . على الرغم من أن السنوات الأخيرة قد شهدت ظهور بعض الدراسات الهامة عن الحياة الحضرية فيها[٨] . أما فيما يتعلق بالمدن الأوربية فيوجد قدر ملحوظ من البيانات عنها ؛ فالسجلات التاريخية تحتوى على بيانات مستفيضة عن البناء الاجتماعى والايكولوجى لهذه المدن . وكنتيجة لذلك أصبح من الممكن إجراء دراسات فى فترات زمنية مختلفة diachronic عن بعض المدن مثل مدينة تولوز Toulouse[٩] بفرنسا . ولقد أجريت مؤخراً دراسات على عدد من المجتمعات المحلية الحضرية فى أوربا ؛ مستعينة فى ذلك بأدوات بحوث حديثة . وتوضح قائمة المراجع الواردة فى مجلة « علم الاجتماع المعاصر Current Sociology » الأعمال والبحوث المتعلقة

بمدن فى إنجلترا ، والأقطار الأسكندنافية وفرنسا[١٠] ؛ كما توضح أن نصيب المراكز الحضرية فى شرق وجنوب أوربا من البحوث أقل من الأقطار السابقة .

ولقد كتب الكثير عن أفريقيا ( جنوب الصحراء ) . وكان أغلب من كتب عنها الأنثربولوجيون الذين اهتموا بدراسة التنظيمات الاجتماعية والإيكولوجية للمدن التى ظهرت حديثاً أو التى خضعت للتوسع أو النمو السريع[١١] . وأحدث الكتب فى هذا المجال وهو كتاب « الآثار الاجتماعية للتصنيع والتحضر فى أفريقيا ( جنوب الصحراء ) Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara يقدم عرضاً منظماً لمجموعة من البيانات الهامة[١٢] . ومن المأمول فيه أن يثير هذا الركام من البيانات الرغبة فى إفادة أفضل من نتائج البحوث التى أجريت فى هذه المنطقة . أما فى شمال أفريقيا فنجد بعض العلماء الاجتماعيين الفرنسيين يتوفرون على وصف عدد من المجتمعات المحلية الحضرية[١٣] ، وتمثل دراسة تورنو Tourneau لمدينة مراكش[١٤] مثالا حياً على ذلك .

وفى الشرق الأدنى — الذى يمثل أول منطقة ظهرت فيها المدن — نجد بيانات تاريخية ذات فائدة قصوى ، بحيث تمكننا من تتبع النمو الحضرى عبر قرون عديدة[١٥] . أما فى مجتمعات الشرق الأدنى المعاصرة فلم يتحقق سوى عدد قليل من مشروعات البحوث ، على الرغم من أن هناك مطبوعات كافية عن هذه المنطقة على وشك الظهور[١٦] . وفى الهند أعدت منظمة اليونسكو قوائم ببليوجرافية بالجهود التى بذلت من أجل وصف بناء المجتمعات المحلية الحضرية والتغيرات الاجتماعية الهامة التى ظهرت فيها[١٧] . ومن ثم لنا أن نتوقع أن يكون لدى الهند بيانات أكثر ملاءمة وشمولا ؛ ذلك لأن الهند بنظامها الاجتماعى الفريد تسمح بأن تكون مجالاً لاختبار نظريات عديدة أو فروض تدور حول الحياة الحضرية . وإذا ما انتقلنا إلى منطقة جنوب شرق آسيا ، وجدناها منطقة مهملة نسبياً ، على الرغم من أن هناك بعض مشروعات بحوث متعلقة بعلم الاجتماع الحضرى فى طريقها إلى التنفيذ[١٨] . وعلى الرغم من أننا قد نجد بعض نتائج بحوث عن مدن فى اليابان ، إلا أنها لا تزال منشورة باللغة اليابانية ، مما شكل عائقاً بالنسبة للذين لا ينطقون اليابانية[١٩] . ويبدو أن مشكلة اللغة هذه منتشرة فى أماكن أخرى فى آسيا . فبظهور القومية وغيرها نجد الكثير من نتائج بحوث العلوم الاجتماعية ( بما فى ذلك التعدادات )

تنشر بلغات غير أوروبية ، مما يزيد من حواجز الاتصال .

وتواجه المقارنات فى علم الاجتماع الحضرى صعوبات من نوع آخر ، مردها قلة الاهتمام بالدراسات الاجتماعية الواقعية فى أقطار الكتلة الشيوعية . ومع ذلك ، فإن من المتطلبات التى تلازم التحضر المصاحب للتصنيع فى هذه المجتمعات الحاجة إلى بيانات مستفيضة عن جوانب النظام الاجتماعى العام ومظاهره . فإذا كان للمدن الصناعية أن تؤدى وظيفتها ، فإنه يتعين نشر البيانات الواقعية التى تعبر عنها من خلال النظام التعليمى الرسمى ، والصحف ، ووسائل الاتصال الجمعى الأخرى ؛ ذلك أن سهولة الحصول على بيانات أساسية معينة تعتبر مسألة ضرورية للتخطيط الصناعى والاقتصادى الفعال[٢٠] .

ويقودنا مسح التراث العالمى عن الحضر إلى تأكيد الاستنتاج السابق ، والذى مؤداه أن علماء الاجتماع الأمريكيين ليسوا على وعى كامل بالقدر الهائل من البيانات المتاحة . ومن هذه البيانات تلك التى جمعها مخططو المدن فى مجتمعات كثيرة . وإذن فعلى علماء الاجتماع أن يبذلوا جهوداً أعظم لكى يصنفوا وينشروا بيانات الحضر التى جمعت بالفعل وتلك التى لا تزال تجمع حتى الآن . وقد تنطوى مجلات « علم الاجتماع المعاصر » Current Sociology « والملخصات السوسيولوجية » Sociological Abstracts. « ودليل السكان » Population Index على فائدة عظيمة بالنسبة لعلم الاجتماع ؛ ولكن ذلك لا يغنى عن وجود تصنيفات تتضمن تعليقات تقويمية ، وتوافر مجموعات من الدراسات المركزة التى تتناول تراث مناطق معينة ومشكلات متخصصة[٢١]. ويضاف إلى ما سبق ضرورة ترجمة الأعمال التى نشرت بلغات غير شائعة . ومن خلال هذه الوسائل ، يمكن القول إن اهتمام علماء الاجتماع سيكون موجهاً نحو الكتابات ذات الأهمية النظرية لبحوثهم . فالأخطاء التى يقع فيها أولئك الذين يصوغون تعميماتهم استناداً إلى بيانات تتناول المجتمع الأمريكى وحده لا تزال قائمة . وإذا ما أردنا أن نجمع قدراً من المعرفة ذا قيمة ودلالة ، فعلينا أن نفيد بشكل أفضل من نتائج البحوث التى تجرى فى مناطق غير الولايات المتحدة ، وإلا أصبحت الأهداف العلمية لعلم الاجتماع مجرد عبارات خاوية .

## صياغة نظريات أكثر كفاءة [٢٢]:

من الواضح أن هناك قدراً ملحوظاً من البيانات الواقعية عن المدن فى مختلف أنحاء العالم ، بالرغم مما تعانيه هذه البيانات من نقص فى الجوانب المختلفة للحياة الحضرية ، ومن شك فى دقتها . ومن الواضح أيضاً أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من البيانات الوصفية . ومع ذلك فإن المشكلة الكبرى وهى مشكلة التأليف والتنسيق بينها لم تطرق بعد . فعندما نحصل على قدر هائل من البيانات ، نستطيع أن نخلص إلى نسق فكرى يربط بين هذه البيانات فى شكل إطار أو أطر نظرية .

وفى السنوات الأخيرة ، نلحظ ميلا واضحاً نحو دراسة أجزاء أو قطاعات من البناء الايكولوجى والاجتماعى الحضرى ، وبعداً صريحاً عن دراسة هذا البناء ككل ، وإحجاماً عن الاستعانة بالمدينة كمعمل لاختبار نظريات وفروض لا تنتمى بصفة خاصة إلى علم الاجتماع الحضرى [٢٣] ، وعلى الرغم من احتمال استمرار هذا الاتجاه ، فإن المنظور الجشطالتى * لا يزال قادراً على تقديم المزيد ، من حيث إنه يستطيع مساعدتنا على فهم أوضح للعلاقات السائدة بين عناصر البناء الاجتماعى ، وبين النسق الاجتماعى الثقافى Sociocutural System والتنظيم الإيكولوجى .

ويواجه المهتمون بالنظرية السوسيولوجية فى علم الاجتماع الحضرى الحاجة إلى توضيح المفاهيم الأساسية فى هذا الميدان وتنقيحها مثل : المجتمع المحلى ، والمدينة والحضرية ، والمجتمع الحضرى ، والإيكولوجيا ** . ذلك أن هذه المصطلحات

---

* يقصد هنا بالمنظور الجشطالتى ، ذلك الاتجاه الذى يتخذ من المدينة بأكلها وحدة للدراسة ، ومن رواد هذا الاتجاه لويس ويرث Wirth

( المترجم )

** يرجع الاشتقاق اللغوى لكلمة « إيكولوجيا » إلى الأصل اليونانى أوكوس Oikos التى تعنى منزلا أو مكاناً نعيش فيه . ومن هذا الأصل أيضاً أتت مصطلحات مألوفة مثل economy و economics . ويعتبر عالم الأحياء الألمانى إيرنست هيكل Hackel أول من أدخل إصطلاح الإيكولوجيا فى دراساته عن النباتات فى سنة ١٨٦٨ . وتعرف الإيكولوجيا عموماً بأنها دراسة علاقة الكائنات الحية أو الجماعات ببيئتها . وتقوم هذه العلاقة على إدراك الحياة كنسق يمثل اعتماداً ديناميا متبادلا . فكل كائن يخضع دائماً لعملية تكيف مع البيئة المحيطة به . انظر

Hawley, A.N, Human Ecology : A Theory of Community Structure, The Ronald Press Company, New York, 1950. P. 3.

( المترجم )

لا تزال تستخدم بأشكال مختلفة ، وبطريقة فضفاضة . ومع ذلك فإننا سننتقل مباشرة إلى تناول بعض القضايا العامة ، حيث سنناقش فيما يلي أربعة من الاتجاهات النظرية الأساسية فى علم الاجتماع الحضرى ، بحيث نستطيع تقويم كل منها فى ضوء أهميتها بالنسبة للدراسة المقارنة للإيكولوجيا الحضرية والتنظيم الاجتماعى . وتختلف هذه الاتجاهات طبقاً للمتغير الذى تمنحه الأولوية أو الأهمية . أما المتغيرات فهى المدينة ، والقيم الثقافية ، والتكنولوجيا ، والقوة Power . ونحن لا نزعم أن هذا التصنيف شامل ، ولكننا نذهب إلى أن النظرية والبحث فى هذا الميدان توحى بأن هذه المتغيرات تتميز بأهمية كبيرة فى تفسير الأنماط الأساسية للحياة الحضرية . ومن المؤكد أننا لا نستطيع أن نستبعد واحداً من هذه المتغيرات ، وإن كان من الممكن إضافة متغيرات أخرى مثل العوامل الديموجرافية .

**المدينة كمتغير أساسى :**

يرجع تأكيد مفهوم المدينة وبلورته كمتغير أساسى فى علم الاجتماع الحضرى إلى علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدرسة شيكاغو ، وعلى الأخص روبرت بارك Park[٢٤] ، ثم لويس ويرث[٢٥] Wirth ، وروبرت ردفيلد Redfield[٢٦] وآخرون من بعدهم . ولقد انطوت محاولاتهم فى تفسير الحياة الحضرية على عدد من الصعوبات ؛ فتفسيراتهم التى تعتمد على المفاهيم الإيكولوجية لم تكن مرتبطة تماماً بمجهوداتهم فى تفسير النشاط الاجتماعى ؛ ذلك أن معظم الكتاب الذين تأثروا بروبرت بارك قد درسوا الإيكولوجيا البشرية داخل ما يمكن أن يطلق عليه بأنه « إطار حيوى » biotic . وعلى الرغم من أن أصحاب هذه المدرسة قد قدموا تفسيرات مختلفة ، إلا أن النظرية ذاتها قد استبعدت المظاهر الاجتماعية للعلاقات الإنسانية المتبادلة باعتبارها ميكانزماً لتفسير الأنماط الايكولوجية ، فى الوقت الذى أكدت قوى معينة مثل « المنافسة غير الشخصية » ، « والبيئة الطبيعية » . ولقد ذهب بعض الكتاب ، ومنهم هاولى Hawley[٢٧] ، إلى أنه من الممكن تصميم إطار مرجعى حيوى يتضمن المتغير التكنولوجى أو الاقتصادى . وبالرغم من ذلك فلا يزال بعض من هؤلاء الكتاب يصر على استقلال المتغير التكنولوجى عن المجال

الحيوى . والملاحظ أن وجهة النظر الحيوية ليست لها سوى أهمية ضئيلة (خاصة إذا ما اعتبرناها متغيراً مستقلا) ، وذلك عندما نحاول دراسة الأنماط الإيكولوجية التى تحدث فى مدن العالم، لأننا إذا سلمنا بوجهة النظر هذه، فلا بد وأن نسلم بأن هناك اتساقاً فى التشابه أو الاختلاف بين المراكز الحضرية فى العالم ، وهذا بدوره يعنى أستبعاد القيم الثقافية ، وبناء القوة ، والتكنولوجيا .

ويبدو لنا أنه يمكن اعتبار المدينة متغيراً مستقلا وذلك لتفسير بعض الأنماط الحضرية . فهناك أنماط مكانية وزمانية قد تكون ضرورية من الناحية الوظيفية فى استمرار وجود المجتمع الحضرى . وأن ظهور المدن يؤدى إلى نمو بعض الأنماط الإيكولوجية . وإن كانت هذه النقطة لم تحظ — لسوء الحظ — بدراسات حضارية مقارنة .

ولنحاول الآن أن ندرس بصفة خاصة نظرية لويس ويرث Wirth . التى يذهب فيها إلى أن المجتمع الحضرى الذى يتميز بالحجم . والكثافة ، واللاتجانس هو الأساس المحدد للتنظيم الاجتماعى والسلوك[٢٨] . (ويلاحظ أن ريدفيلد ذهب إلى أن اللاتجانس والاتصال هما الأساس المميز للمدينة)[٢٩] . وقد خلص ويرث إلى أن الحضرية كأسلوب فى الحياة تتميز بالعلمانية Secularization وظهور الجماعات الثانوية ، والميل نحو تفتت الأدوار ، وعدم وضوح المعايير . والمدينة أيضاً تعتبر مركزاً للعلاقات الاجتماعية التى تتميز بالسيولة والدقة فى وقت واحد . ولقد قابل ويرث بعد ذلك بين المراكز الحضرية والمجتمعات الريفية أو الشعبية . واعتبر السمات التى تظهر أو تتطور فى الوسط الحضرى بمثابة مصاحبات ضرورية لنمو المدينة ، وخاصة سمتا الحجم والكثافة . ويذهب ويرث وتلاميذه إلى ضرورة استقلال «آثار» النمو الحضرى . بحيث تكون متميزة عن نتائج القيم الثقافية أو التصنيع . ومعنى ذلك أن كل المدن — من الناحية المثالية — سواء كانت تاريخية أم معاصرة لا بد وأن تنطوى على الخصائص السالفة الذكر .

ويواجه الاتجاه السابق عدداً من القيود والعقبات ذكر بعضها — صراحة أو ضمناً — أكسلرود Axelrod[٣٠] ووايت Whyte[٣١] وآخرون مستندين فى ذلك إلى بحوثهم التى أجروها فى المدن الأمريكية . ومن الانتقادات الأساسية التى

وجهوها لويرث وآخرين من أتباع مدرسة شيكاغو أنهم قد بالغوا — حتى بالنسبة للولايات المتحدة — فى درجة التفكك والعلمانية التى يُفترض أن تتميز بها المجتمعات المحلية الأمريكية. وتذهب هذه الانتقادات أيضاً إلى أن المدن تتميز فى الواقع بدرجة عالية من التنظيم، وأن هناك شبكات غير رسمية من العلاقات الاجتماعية تمارس وجودها، وهذا ما كشف عنه بعض الكتاب القدامى نسبياً مثل زورباخ Zorbaugh[٣٢]. كذلك فشل ويرث فى توضيح النتائج التى يحدثها الميل نحو البيروقراطية bureaucratization فى الحياة الحضرية المعاصرة *، ومن ثم يصعب أن تتفق وجهات نظره مع نظرية وليام فوت وايت Whyte التى قدمها فى كتابه «إنسان التنظيم» The Organization Man[٣٣].

ومن الواضح أن كتابات ويرث تعكس روح عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن، وهى الفترة التى كان كثير من المثقفين الأمريكيين — بما فى ذلك علماء الاجتماع — يحاولون أن يتكيفوا مع الضغوط الاجتماعية التى نشأت، ومنها الصراع الثقافى الناتج عن الهجرات التى وفدت على الولايات المتحدة، ثم الكساد العظيم Great Depression **. لذلك فإنه يجب أخذ جانب الحيطة والحذر إذا ما حاولنا تطبيق نظرية ويرث على ثقافات أخرى. ولقد أوضح لنا أوسكار لويس Lewis بعد إجراء بحث واقعى كيف أن التحضر فى مدينة المكسيك لا يصاحبه بالضرورة انهيار فى النظام الاجتماعى والأخلاقى[٣٤]، كما أن أغلب الدراسات التى أجريت على «المدن السابقة على المرحلة الصناعية» Preindustrial Cities *** قد أكدت الاعتقاد

* يقصد هنا بالنتائج التى يحدثها الميل نحو البيروقراطية، الآثار المترتبة على النمو الملحوظ فى التنظيمات الرسمية فى المدن الحديثة، كما تتبدى خصائصها فى النموذج المثالى الذى وضعه ماكس فيبر للبيروقراطية، من حيث إنه ينطوى على تقسيم محدد للنشاطات المتكاملة، ونسق يمثل الضوابط والجزاءات، واعتماد ملحوظ على المؤهلات الفنية التى تتأكد من خلال الإجراءات الرسمية الموضوعية، وانتظام السلطة فى شكل بناء هرمى. أما النتائج المترتبة على الميل نحو البيروقراطية فتتخذ عموماً قطبين: الأول موجب يؤكد الكفاءة، والإنجاز، والانتظام؛ والثانى سالب يؤكد الضغوط التى يمارسها التنظيم البيروقراطى على الفرد. (المترجم)

** يقصد بذلك الأزمة الاقتصادية التى اجتاحت العالم فى أواخر عشرينيات هذا القرن. (المترجم)

*** حاول المؤلف فى مقال خصصه لدراسة «المدن السابقة على المرحلة الصناعية» أن يحدد السمات التى تميزها، فذهب إلى أنها تعتمد فى وجودها على الطعام والمواد الخام التى تحصل عليها من خارجها، ولهذا السبب فهى عادة ما تكون مراكز تسويق، كما أنها غالباً ما تمثل مراكز للصناعات الحرفية التى=

الذى مؤداه : أن ويرث وردفيلد بالغا فيما ذهبا إليه ، وأن حياة المدينة يمكن أن تكون على درجة عالية من التنظيم[٣٥] .

وينطوى الاتجاه السابق على نقطة ضعف أخرى ، تتمثل على وجه الخصوص فى الكتابات الأولى التى قدمها ريدفيلد عن نظريته التى تمثل ثنائية «الشعبى —الحضرى»[٣٦] Folk Urban ، وكذلك أعمال بعض علماء الاجتماع الآخرين الذى تبنوا هذا الإطار المرجعى . فقد اعتبر ريدفيلد المجتمع الشعبى أو البدائى نسقاً مغلقاً[٣٧] ؛ أما المجتمع الحضرى فهو على العكس من ذلك يمثل نسقاً جزئياً أو فرعياً ، من حيث إنه لا يستطيع أن يحيا دون المنطقة التى تحيط به والتى تمده بالغذاء وبالمواد الخام . وكنتيجة لذلك نجد ريدفيلد وبعض علماء الاجتماع يقابلون بين المجتمعات الشعبية والمجتمعات الحضرية . والواقع أنهم بذلك يقارنون الكل بالجزء مما يجعلنا فى حل من إثارة كثير من التساؤلات . ففى « المجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية » ( أو الإقطاعية ) . نلاحظ أن التنظيمات العائلية والدينية فى أكثر صورها تقدماً وأشدها تكاملا كانت حضرية أكثر منها قروية[٣٨] . وهذه قضية تناقض كثيراً من التعميمات التى استندت إلى بحوث أجريت فى الولايات المتحدة وحدها . وفى الهند نجد أن الفروق الريفية— الحضرية فى حجم الأسرة ، تناقض غالباً التعميمات الواردة فى المراجع العامة الشائعة[٣٩] . كل هذه الحقائق تقتضى من علماء الاجتماع توجيه مزيد من الاهتمام نحو التحديد الدقيق لتعميماتهم المتعلقة بالظواهر الريفية — الحضرية .

وهناك انتقاد آخر يتعلق بعدم قدرة ويرث وعلماء الاجتماع الذين يماثلونه على الاعتراف بأنه فى بعض المواقف تتأثر المدينة بالنسق الاجتماعى الثقافى الكلى التى هى جزء منه . ولقد أدى ذلك بهم إلى التغاضى عن بعض الأنماط الحضرية

---

=ترتبط بدورها بنظام الطوائف Guilds . والنمو فى هذه المدن بطىء للغاية ، نظراً لغلبة الطبيعة غير الصناعية على النسق الاجتماعى الكلى ، أما اقتصاد هذه المدن فيختلف اختلافاً كبيراً عن اقتصاد المدن الصناعية ، من حيث إن الأخيرة تمثل مركزاً صناعياً حديثاً ، يعتمد غالباً على قوى غير بشرية . وتتميز المدن السابقة على المرحلة الصناعية بتقسيم عمل أولى إذا ما قورنت بالمجتمعات الصناعية . وبالإضافة إلى ما سبق يعكس النسق الاقتصادى آثاره على السمات الاجتماعية المميزة لهذه المدن . فالصفوة فيها تتكون من أفراد يشغلون أوضاعاً اجتماعية فى المنظمات الحكومية والدينية والتعليمية ، كما أن الحراك الاجتماعى ضئيل ، لأنه لا يحدث إلا فى هذه المنظمات . والوسيلة الوحيدة لتحقيق الحراك هى التدريب على شغل الوظائف التقليدية . انظر

Gideon Sjoberg "The Preindustrial City", American Journal of Sociology, Vol. 60, March 1955), pp. 438-445.

( المترجم )

الهامة ، فهم لم يدركوا — غالباً — أن المدن قد تنشأ بطريقة عمدية ، أو أن معاييرها الايكولوجية والاجتماعية يمكن أن تحددها قوى نظامية خارجة عن نطاقها المحدود . ومن الممكن أن يكون هؤلاء العلماء قد تأثروا تأثراً واضحاً بكتاب من أمثال بيرن Pirenne [٤٠] . الذى أكد فكرة الاستقـــلال الاجتماعى والسياسى للمدينة الأوروبية فى العصور الوسطى ، وهو نمط من المدن يندر وجوده الآن ؛ فقد تكون المراكز الحضرية مستقلة سياسيا فى فترة تاريخية معينة . أما المدن المعاصرة فلا تعدو أن تكون أنساقاً فرعية تحكمها عوامل خارج نطاقها [٤١] (وسنناقش هذا النقطة بالتفصيل فيما بعد عندما نتناول القوة الاجتماعية كمتغير أساسى ) .

ومع كل ما سبق ، فلايزال لدينا قدر من التحفظ نحو التعميمات التى تذهب إلى أن المدينة متغير أساسى . وهذا يقودنا إلى التساؤل التالى : ماهى قيمة هذا الاتجاه بالنسبة للدراسة المقارنة ؟ لقد كانت المدينة على مر العصور — باعتبارها تمثل نقطة مركزية للاتصال — مركزاً لكثير من أنماط التغير الهامة ، لعل أوضحها النشاط الفكرى الخلاق . ومعنى ذلك أن المدن قد هيأت الظروف الضرورية لضروب معينة من التغير . وعند هذا الحد نستطيع القول إن موقف ويرث وردفيلد كان موقفاً يستحق التقدير لتأكيدهما فكرة المدينة كقوة إيجابية فى التغير الاجتماعى . أما الدور الدقيق للمجتمع الحضرى فى هذه العملية فلا يزال فى حاجة إلى مزيد من التوضيح . وإذا ما أردنا أن نعيد توازن فكرة التفكك التى تتميز بها المدن ، والتى ذهب إليها ويرث ، فعلى علماء الاجتماع الحضرى الذين يتخذون من المدينة متغيراً مستقلا أن يكرسوا مزيداً من اهتماماتهم لدراسة التنظيم الاجتماعى . وبعد ذلك كله لنا أن نذهب إلى أن المراكز الحضرية تختلف عن المناطق الريفية فى أنها تمثل مراكز التنظيم السياسى . والقوة . والتعليم الرسمى ، وأن المدن عموماً تخضع لوسائل ضبط اجتماعى رسمية أكثر من المجتمعات الريفية . ومن الواضح أننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من البحث فى هذه المصاحبات البنائية الوظيفية للحياة الحضرية ، على ألا يكون ذلك مقصوراً على المدن ، بل يجب أن يمتد ليشمل أنماطاً معينة من المجتمعات المحلية . عندئذ فقط نستطيع أن نفيد من الاتجاه النظرى الذى يعتبر المدينة متغيراً أساسياً فى مجال البحوث الحضرية المقارنة .

**القيم الثقافية كمتغير أساسى :**

أما الاتجاه النظرى الثانى فيتصادم مع الاتجاه النظرى السابق . من حيث إنه يسعى إلى تفسير التنظيمات الايكولوجية والاجتماعية الحضرية فى ضوء القيم الثقافية ، ولقد أسهم عدد من علماء الاجتماع فى تطور هذا الاتجاه ، مثال ذلك العمل الذى قدمه كولب Kolb[٤٢] ، وكذلك بحث والترفيرى Firey عن «استغلال الأرض فى بوسطن »[٤٣] ، الذى يمثل جهداً أساسياً فى تحليل دور القيم فى التنظيم الايكولوجى للمدينة . والواقع أن هذا التحليل قد منح هذا التوجيه النظرى قوة دافعة هائلة ، ذلك أنه قد أثار كثيراً من الجدل ، بالرغم من أن العلماء الاجتماعيين قد جمعوا قدراً هائلا من البيانات يتناول نقطة « التوجيهات القيمية » Value Orientations كمتغير حيوى فى تحديد أنماط استغلال الأرض فى المجتمع المحلى . وهناك عملان أساسيان دعما قضية فيرى Firey وهما : دراسة روبرت ديكنسون Dickinson عن « المدينة الأوربية الغربية »[٤٤] The West European City ، والمقال الشهير الذى كتبه فون جرونباوم Von Grunebaum عن المدن الإسلامية[٤٥] . فقد أوضح هذا المقال . أن المدن الإسلامية التقليدية تتميز على وجه الخصوص بطريقة فريدة فى الحياة . حيث تؤثر فيها القيم الدينية على نشاطات الحياة الحضرية . ففى فترات منتظمة خلال اليوم يؤذن المؤذن لدعوة المؤمنين إلى الصلاة . وهذا إجراء يشغل إلى حد ما مكاناً فى النشاطات اليومية . وخلال شهر رمضان يعدل الناس من نشاطاتهم لكى تتفق مع القيود الدينية التى يفرضها الصوم من مشرق الشمس حتى غروبها . وفى هذا الشهر أيضاً يتحول إنجاز بعض الأعمال من النهار إلى الليل ، كما قد تتوقف بعض المشروعات الاقتصادية .

وإذا كانت القيم ترتبط باستغلال الأرض . فإنها تلعب بالإضافة إلى ذلك دوراً بارزاً فى ظهور المراكز الحضرية ونموها ، ذلك النمو الذى يخضع بدوره للسياسة التى تنتهجها الأنظمة الاجتماعية المختلفة . وهنا نجد أن اهتمام ڤيبر Weber بدور القيم الدينية فى تطور المشروعات الاقتصادية . اهتمام له علاقة بعلم الاجتماع الحضرى . وتستطيع القيم أيضاً أن تؤثر فى حجم المدينة . وتباينها .

وكثافتها باعتبارها خصائص أساسية فى أغلب تعريفات المدينة ، وخاصة السمات التى اعتبرها ويرث Wirth مميزة للمدينة . وفى هذه النقطة بالذات نجد بأيدينا مقالا حديثًا نسبيًا كتبه وليم وايت Whyte(٤٧) ، ذهب فيه إلى أن القيم الثقافية تعتبر مسئولة عن الحقيقة التى مؤداها أن بعض الناس يفضلون الإقامة فى المناطق الحضرية الأمريكية بعد أن يعيشوا فترة من الزمن فى الضواحى ، وهذا بدوره يؤثر على حجم المدن وكثافتها . والواقع أننا لو أمعنا النظر فى البيانات الواقعية ، نجد من العسير تقبل الاعتراضات التى أثيرت والتى تتعلق بالاتجاهات الثقافية فى الايكولوجيا(٤٨) . لكننا مع ذلك مازلنا بحاجة إلى دراسات متعمقة تتناول تأثير القيم على الايكولوجيا الحضرية والسكان .

ومن المؤكد أن الخلاف بين العلماء ضئيل فيما يتعلق بفكرة القيم كمتغير أساسى وحاسم يستطيع أن يميز الفروق بين البناءات الاجتماعية الحضرية ، مثل البناءات الأسرية ، والدينية ، والتعليمية فى ثقافات مختلفة فى العالم . ولكن الخلاف يبرز عند دراسة بعض الموضوعات مثل العلاقة بين القيم والبناء الاجتماعى ، وبين القيم والايكولوجيا فى مجتمعات معقدة . فهذه الموضوعات لا تزال حتى الآن موضع تساؤل وجدل(٤٩) . ولقد لاحظ شيلز Shils(٥٠) أن المجتمع الأمريكى يتميز بوجود علاقة قوية بين أنماط الفعل التى تصدر عن الأفراد والجماعات والنسق القيمى المجرد . ومعنى ذلك أننا سنواجه بتساؤل وحيرة ، إذا ماذهبنا إلى أن هناك علاقة مباشرة بين القيم والبناء الاجتماعى والايكولوجى للمراكز الحضرية ، ويبدو أن طبيعة هذه العلاقة لن تتحدد إلا من خلال دراسات نظرية وواقعية تستند إلى أساس حضارى مقارن .

وثمة قيد آخر على هذا الاتجاه تفرضه النزعة التاريخية التى قد تكون ناتجة عن عدم الحاجة إلى تأكيد القيم الثقافية . ذلك أن هذه القيم باعتبارها متغيراً أساسيا تكتسب معنى وأهمية أكبر ، إذا ما استخدمت عناصر الأطر النظرية الثابتة فى قياس آثارها . وهنا نستطيع القول إن إطار متغيرات النمط* Pattern Variables

* من العسير فهم هذا الإطار دون الرجوع إلى النموذج المثالى عند فيبر Weber ، الذى يمثل فى الواقع مفردات فرضية Hypothetical Individuals محسوسة يحددها الباحث بنفسه لكى =

الذى قدمه بارسونز Parsons يمثل محاولة لضم مجموعة من النقاط المرجعية العامة . وعلى الرغم من ضيق أفق هذا الإطار، إلا أنه يلائم الدراسة المقارنة للبناء الاجتماعى الحضرى[٥١] . ويستطيع علماء الاجتماع بعد ذلك — وهذا واجب محتم عليهم — أن يعزلوا المقولات العامة التى يمكن أن تشكل نموذجاً مثالياً Ideal Type لأشكال معينة من المدن مثل المدن الصناعية ؛ وحينئذ نستطيع أن نحدد إلى أى مدى تؤدى القيم الثقافية المختلفة إلى انحرافات أو اختلافات عن النموذج المثالى ، وبالتالى نستطيع أن نحدد آثار القيم المختلفة على الحياة الحضرية . ولقد اتبع هذا الإجراء إلى حد ما فى بعض الدراسات الايكولوجية التى كشفت عن أن السيطرة الكاملة للعوامل التكنولوجية والاقتصادية يمكن أن تتأثر بالقيم الثقافية . ونستطيع أن نخلص مما سبق إلى أن المنظور الذى يمنح أهمية مسبقة للقيم الثقافية ، ليس على طرف نقيض من اتجاه ويرث أو ردفيلد ، أو الاتجاه التكنولوجى الذى سنناقشه بعد قليل ، ذلك أن الاتجاهات النظرية الأخيرة يتعين عليها — من الناحية المثالية — أن تتفق على نقاط مرجعية ثابتة يمكن أن تستخدم فى قياس تأثير القيم على الايكولوجيا الحضرية والبناء الاجتماعى .

= تكون أساساً تنهض عليه المقارنة . والنموذج لا يصف أسلوباً فردياً للفعل ، وإنما أسلوباً نموذجياً typical ؛ بمعنى أنه يمثل بناء عاماً تصنف على أساسه الحالات الواقعية . وهذه الحالات بدورها تصف ما أطلق عليه ڤيبر « أسلوب الفعل الممكن موضوعياً » objectively Possible . والنموذج « مثالى » لأنه يتحقق كفكرة . ويعتقد ڤيبر أن النماذج المثالية ، إنما هى وسائل نستطيع من خلالها أن نفهم العالم الواقعى ، وهى أيضاً أداة لتحليل الأحداث التاريخية المحسوسة أو المواقف الواقعية ، كما أنها تمثل أداة تحليلية تخدمنا فى السيطرة الفكرية على البيانات الواقعية . وإذا ما تأملنا متغيرات النمط عند بارسونز ، لاحظنا أنه يقابل النموذج المثالى عند ڤيبر . فاستخدام مفهوم بارسونز يتطلب تحديد المادة والأبعاد المختلفة التى ينطوى عليها . ولهذا نجد بارسونز فى كتابه « النسق الاجتماعى The Social System » يدرس « البدائل النمطية لاتجاه القيمة باعتبارها محددات لأنماط توقع الدور » ( ص ٥٨ ) . ولقد مكنت متغيرات النمط بارسونز من تحديد تصورى للعلاقة الاجتماعية . فالعلاقة بين شخصين أو أكثر يمكن أن تحدد وفقاً لخمسة أنواع من متغيرات النمط . فى أية علاقة بين شخصين أو أكثر قد يكون أحد الأعضاء أو الآخر : ( أ ) مهماً أو غير مهم نسبياً ( ب ) أنانياً أو غير أنانى ( جـ ) مهماً بهدف أو غاية مباشرة ، أو بفئة من الغايات يحددها مبدأ معين ( د ) مهماً بفرد لما هو عليه أو لما يستطيع أن يفعله ( هـ ) وأخيراً مهماً بشخص آخر ومقيماً لعلاقة اجتماعية معه لسبب خاص جداً . للتعرف على مزيد من التفصيلات فى هذه النقطة ، انظر السيد محمد الحسينى ، ومحمد على محمد ، ماكس ڤيبر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، مايو ١٩٦٧ ص ١١١ — ١١٤ ، ١٢٥ — ١٢٩ . ( المترجم )

**التكنولوجيا كمتغير أساسي :**

أما الاتجاه النظرى الثالث فى علم الاجتماع فيعتمد على التكنولوجيا باعتبارها متغيراً أساسيا . وهنا يكون التصنيع ( الذى يمثل نظامـًا يستخدم طاقة غير بشرية ) نمطاً خاصا من التكنولوجيا . ومن رواد هذا الاتجاه أوجبرن Ogburn وهاولى Hawley . وبالرغم من ذلك كشف بعض رواد هذا الاتجاه عن عدم صدق بعض التعميمات الايكولوجية التى تتناول تأثير التكنولوجيا على الأنماط المكانية والزمانية للمدن . لذلك قد يتردد المرء فى التسليم مع أوجبرن فيما ذهب إليه من أن « . . طبيعة سكان المدينة ، ومحال إقامتهم ، وأماكن عملهم تمثل انعكاسـًا لإحدى وظائف النقل المحلى . كما أن المدن ذاتها هى من خلق النقل البعيد المدى . . »[٥٢] . وما يقال عن عبارة أوجبرن، يقال أيضـًا بالنسبة لهاولى الذى ذكر أن « بعثرة السكان فى المراكز الحضرية إنما هو رد فعل مباشر للسهولة المتزايدة فى الحركة »[٥٣] وكما ذهبنا من قبل ، فإن القيم — وليست الاعتبارات الاقتصادية — هى التى تسبب الانحرافات عن « الأنماط المثالية » ، التى يفترض فيها أن تكون ناتجة عن التوسع فى التصنيع . ولقد أوضحت دراسات دوتسونDotson فى المكسيك [٥٤] ، وبعض الدراسات التى أجريت على مدن فرنسية [٥٥] ، ومسح أجراه جست Gist على مدينة بانجالور Bangalore بالهند [٥٦] ، أوضحت أن الاتجاه نحو الضواحى Suburbanization فى هذه المناطق كان ضئيلا . ومعنى هذا أنه اتجاه يختلف عما هو سائد فى المجتمع الأمريكى ، والذى على أساسه صاغ كثير من علماء الاجتماع تعميماتهم ؛ وعلى الرغم من أن وسائل نمو الاتجاه نحو الضواحى ممكنة . إلا أن كثيراً من الأشخاص يفضلون الإقامة فى المدينة وخاصة فى قلبها أو مركزها . ولقد كان ذلك — من الناحية التاريخية — رمزاً للمكانات الاجتماعية العليا . والواقع أننا لا نقصد بهذه الملاحظات أن نقلل من قيمة الدور الذى تلعبه التكنولوجيا فى الإيكولوجيا الحضرية بل على العكس من ذلك ، فالتكنولوجيا تعتبر من أكثر المتغيرات أهمية وحيوية . ويبدو ذلك واضحاً إذا ما قارنا بين المدن الصناعية والمدن السابقة على المرحلة الصناعية[٥٧] .

وتنطوى محاولة التعرف على مدى فائدة المتغير التكنولوجى بالنسبة للبناء الاجتماعى الحضرى على صعوبات كثيرة ، مما يجعل منها مهمة معقدة ؛ فهناك مشكلات لا تزال فى حاجة إلى مزيد من البحث ؛ منها التأثير المتباين أو المتفاوت الذى تحدثه الأنساق الاجتماعية الصناعية الحضرية على الأنساق الاجتماعية الشعبية والإقطاعية. فالمجتمعات الشعبية كتلك التى توجد فى أفريقيا والتى تفتقر إلى تراث تاريخى ، تكون أقل قدرة على التأثر بآثار الصناعة والحضرية إذا ما قورنت بالمجتمعات الإقطاعية . ومن الموضوعات التى تتطلب مزيداً من التعمق ، تأثير المستويات المختلفة من التكنولوجيا على الأنماط الاجتماعية للمدن . ويقتضى ذلك — بالطبع — جمع شواهد متنوعة تستطيع التمييز بين المجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية والمجتمعات الصناعية الحضرية وفقاً لمكونات التنظيم الاجتماعى مثل الأسرة ، والدين والحياة الاقتصادية . . . إلخ [٥٨] . كذلك من المهم أن يولى اهتماماً متخصصا للآثار المختلفة التى تحدثها أنماط التصنيع ومراحله على بناء المدن .

وترتبط القضايا السابقة بسؤال على درجة كبيرة من الأهمية هو : ما هى البناءات الاجتماعية الشائعة فى كل المجتمعات الصناعية الحضرية ؟ وهنا نجد البنائيين الوظيفيين من علماء الاجتماع فى محاولاتهم لتحديد المتطلبات البنائية Structural Prerequisites (أو ما أطلقوا عليها المستلزمات البنائية Structural Imperatives أو الظروف الضرورية) يساعدون فى حل هذه المشكلة ، وإن كان هناك بعض من علماء الاجتماع يدرسون هذه القضية فى ضوء النظرية البنائية الوظيفية ، ثم يفضلون بعد ذلك الحديث عن « مصاحبات » Correlates الحضرية الصناعية [٥٩] . ومع التسليم بصحة الاتجاهين السابقين ، فلا تزال أمامنا مهمة أخرى ، هى أن ننظر إلى المدن الأمريكية المعاصرة من منظور سليم ، حيث يتعين علينا أن نعزل الأنماط البنائية الشائعة فى كل المجتمعات الحضرية الصناعية* . عندئذ فقط نستطيع أن نحدد مدى التماثل بين الأنساق الحضرية الأمريكية وغيرها من الأنساق الحضرية الأخرى .

---

* ويتم ذلك وفقاً لخطوات النموذج المثالى الذى قدمه فيبر ، والذى أوضحناه من قبل .
(المترجم)

ولقد أوضحت أغلب الجهود التى حاولت تحديد المتطلبات البنائية* للمجتمع الصناعى الحضرى (وهذه الجهود تقارن بطريقة ضمنية بين هذا النموذج من المجتمعات وبين المدينة السابقة على المرحلة الصناعية ، أو المجتمع الإقطاعى الذى تعتبر المدينة جزءاً منه) ، أوضحت الحاجة الماسة إلى وجود تنظيم اقتصادى رشيد على نطاق واسع ، وتوافر نسق طبقى مرن يرتكز على الكفاءة الشخصية والإنجاز وشيوع نسق أسرى نووى وسيادة تعليم جماهيرى يؤكد العلم والتكنولوجيا ، وغلبة وسائل الاتصال الجماهيرى[٦٠] . وفى حدود القدر الذى لدينا من المعرفة الآن ، نستطيع القول إن المتطلبات السابقة ضرورية بالفعل ولكن لا تزال هناك بعد ذلك صعوبات تحتاج إلى حل .

والصعوبة الأولى تتمثل فى مشكلة الأطر النظرية المحدودة التى لجأ علماء الاجتماع إليها للوصول إلى تعميمات لا تنسحب إلا على الولايات المتحدة . فمن الواضح أن التوجيه القيمى الأمريكى يعبر عن سمات معينة . وهذه السمات بدورها لا توجد بنفس الطريقة فى مجتمعات صناعية حضرية أخرى ، لذلك يجب أخذ مزيد من الحيطة والحذر حينما نقوم بصياغة التعميمات ، بحيث تكون هذه التعميمات مستندة إلى أساس واقعى حى ، وليس أساساً نظريا خالصاً .

أما الصعوبة الثانية فتدور حول عدم وجود دراسات متخصصة تتناول متطلبات بنائية معينة لمجتمعات صناعية حضرية ، وخاصة المتطلبات المتعلقة بالدين ، والقوة ، والتكنولوجيا . فالأنساق الدينية السائدة مثلا فى المجتمعات الصناعية الحضرية تختلف بين الثقافات اختلافا كبيراً ، إذا ما قورنت بالأنساق الاجتماعية الأخرى[٦١] ، ولكن ما هى حدود هذا الاختلاف ؟ تذهب بعض الشواهد إلى أن بعض الأنساق الدينية — مثل البروتستانتية — التى تنطوى على قيم يمكن أن تنفصل عن كثير من أجزاء البناء الاجتماعى ، هذه الأنساق تكون غالباً أكثر تجانسا مع النمو الصناعى الحضرى ، وذلك إذا ما قورنت بالأنساق الدينية التى تعتمد فى وجودها اعتماداً كبيراً على نمط معين من البناء الاجتماعى** . وبالإضافة إلى

* يشير اصطلاح المتطلبات البنائية إلى الأفعال والعمليات المنتظمة التى تلعب دوراً بارزاً فى استمرار وجود الوحدة موضع الدراسة . (المترجم)

** يشير المؤلف بذلك إلى الدراسة الشهيرة التى أجراها ماكس ڤيبر عن الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية ، والتى حاول من خلالها أن يدلل على أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة =

ما سبق يتعين على علماء الاجتماع أن يكشفوا عن طبيعة العلاقة بين كل من القومية ، والدين والنمو الصناعى الحضرى ؛ فعلى الرغم من أن النمو الصناعى الحضرى يرتبط عادة بانهيار أنساق دينية تقليدية ، إلا أنه يرتبط فى الوقت ذاته بظهور القومية وبعض «الديانات العلمانية» [٦٢] Secular Religions. ومعنى ذلك أن البناءات التى تؤكد القومية ، تساعد أيضا فى تأكيد كثير من وظائف الأنساق الدينية التقليدية ، وخاصة ما تعلق منها بالتكامل الاجتماعى . وهناك من الشواهد ما يؤكد أن كثيراً من المجتمعات ، وخاصة تلك التى تمر بالمراحل الأولى من التصنيع تشهد ارتباطاً واضحاً بين النسق الدينى التقليدى والقومية . فى الاتحاد السوفييتى وهو يمثل دولة صناعية حضرية متقدمة ، نجد انهياراً واضحاً فى الأنماط الدينية التقليدية ، فى الوقت الذى سادت فيه فكرة القومية والارتباط القوى بالتنظيم السياسى . والواقع أننا لا نستطيع أن ننهى هذه المناقشة دون أن نثير عدداً من التساؤلات . منها : ما هى طبيعة النسق الدينى الذى هو ضرورى من الناحية الوظيفية لتدعيم النمو الحضرى الصناعى ؟ وهل تستطيع القومية أو « الديانات العلمانية » الأخرى ( مثل العلم عند المثقفين ) أن تؤكد نجاحها لفترة طويلة كقوة إيجابية تحقق التكامل فى المجتمعات الصناعية الحضرية ؟ إن الإجابة على هذين التساؤلين ستعكس لنا بالتأكيد بعض الحقائق الهامة عن إمكانية استقرار المجتمعات الصناعية الحضرية .

والصعوبة الثالثة التى تواجه تحديد متطلبات النمو الصناعى الحضرى ، تكمن فى الحقيقة التى مؤداها أنه فى بعض مظاهر البناء الاجتماعى تحدث هوة كبيرة بين المجتمعات الصناعية الحضرية المتقدمة . وتلك التى لا تزال فى طريقها إلى التصنيع . ومن هذه المظاهر بناء القوة Power Structure الذى قد يكشف عن ضرب من الثنائية ، بحيث نجد أمامنا بناءين من القوة متمايزين ، يؤكد ذلك بعض الشواهد التى تشير إلى أن الأنظمة الاجتماعية التى لا تزال تحبو فى مضمار

---

= البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية ، فروح الرأسمالية هى نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما تتضمنه من سلوك وأخلاقيات عملية . ولقد توصل فيبر إلى هذا الاستنتاج من خلال تحليل دقيق لتعاليم مارتن لوثر Luther وكالفن Calvin ثم سعى بعد ذلك إلى تأييد استنتاجه من خلال تحليل تاريخ بعض الدول البروتستانتية ، وانتهى إلى أنه منذ عصر النهضة كانت الدول الرائدة اقتصادياً هى تلك التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندا ، وإنجلترا ، وأمريكا . بينما ظلت الدول الكاثوليكية أو غير البروتستانتية متخلفة نسبياً . ولقد فسر فيبر ذلك بأن روح العقيدة البروتستانتية فى تلك الدول ، كانت بمثابة تدعيم وتثبيت لأشكال النشاط التى تعتبر ضرورية لإقامة المشروعات الرأسمالية الحديثة وإدارتها . ( المترجم )

التصنيع والتحضر ، تشهد قدراً ملحوظا من التسلطية أو الديكتاتورية ، وذلك بعكس الأنظمة الأخرى التي حققت بالفعل قدراً كبيراً من أهدافها الصناعية والحضرية ؛ فالمجتمع الإقطاعي — مثلا — الذي يسعى إلى التصنيع تتجاذبه في الواقع قوى متصارعة عديدة ، فقد تتصارع العناصر التقليدية فيه مع سياسة التصنيع ومصاحباته مما يجعل هذا المجتمع رازحاً تحت وطأة كثير من المشكلات الاجتماعية . ولكنه إذا ما استطاع أن ينظم موارده البشرية والطبيعية بطريقة فعالة لكي يتغلب على هذه العقبات ، فإنه بذلك يستطيع أن يخلق تنظيماً قوياً . وقد يحدث في بعض الأحيان أن تصل بعض المجتمعات إلى درجة عالية من التصنيع والتحضر ، ثم تظهر بعد ذلك صفوة قليلة العدد تحاول أن تقبض على مقاليد السلطة فيها . ولقد درس هذه النقطة بالذات دجلاس Djilas (٦٣) وبعض الكتاب الآخرين ، حيث أيدت بياناتهم بطريقة غير مباشرة القضية التي مؤداها ؛ أن القوة تميل إلى الانتشار في المجتمعات الصناعية الحضرية المتقدمة نتيجة لاكتساب أفراد الطبقات الدنيا ضروبا من المعارف المتخصصة تزيد من قوتهم وأهميتهم في المجتمع . وترتبط مناقشتنا هذه — من ناحية أخرى — بما هو سائد في جنوب أفريقيا . فمن الأمور التي تستحق التساؤل ماإذا كانت الصفوة التي تمتلك القوة تستطيع أيضاً أن تملك السلطة الضرورية اللازمة لمواجهة النمو الصناعي الحضري الذي يجتاح مجتمعات جنوب أفريقيا . فزيادة نسبة السكان الأصليين الذين يتلقون تعليماً رسمياً ، ويحصلون على مهارات فنية ، جعلت من العسير على سياسة التفرقة العنصرية أن تصمد لفترة طويلة (٦٤) ، لأن قلة نسبة السكان من العنصر الأوربي أدت إلى توزيع مصادر القوة وانتشارها . ولهذا كان على السكان الأصليين أن يلتحقوا بالمهن الماهرة إذا ماأريد لهذا المجتمع أن يحقق مزيداً من التقدم .

أما الصعوبة الرابعة فهي من نوع متميز . فعندما يحاول علماء الاجتماع تقدير المتطلبات البنائية للمراكز الصناعية الحضرية ، فعليهم أن يعترفوا بإمكانية حدوث صراع بين هذه المتطلبات ؛ ذلك أننا نلحظ نغمة سائدة بين البنائيين الوظيفيين من علماء الاجتماع ، هي المبالغة في تصور درجة انسجام مكونات الأنساق الاجتماعية . والواقع أن الأنساق الصناعية الحضرية تخبر ضروباً مختلفة

من الصراع ؛ مثال ذلك الصراع الذى ينشأ بين « الحاجة » إلى تنظيمات بيروقراطية رشيدة كبيرة الحجم تتحدد فيها بوضوح المستويات الرئاسية ، و « الحاجة » إلى نسق طبقى مرن يضمن عدالة فى توزيع مصادر القوة . وعلى الرغم من أن التنظيمات البيروقراطية تضمن فى الواقع وجود درجة من المرونة فى البناء الطبقى ، وذلك عن طريق اختيار أعضاء هذه التنظيمات وفقاً لمحكات عامة وموضوعية ، على الرغم من ذلك فإن التسلسلات الرئاسية Hierarchical Arrangements فى هذه التنظيمات تظل فى حالة صراع دائم مع مطلب المساواة Egalitarianism . ومعنى ذلك أنه يتحتم وجود توازن دقيق بين الممارسات التى تتصف بالعمومية ، وتلك التى تتصف بالخصوصية . والواقع أن هذه الظاهرة تساعد — إلى حد ما — فى تحديد بعض وجوه الاختلاف الذى نلحظه فى الكتابات السوسيولوجية ، لأننا نجد كتاباً يؤكدون ضرورة وجود أنماط معينة من التدرج أو أشكال خاصة من تركز القوة ، بينما يمنح كتاب آخرون مطلب المساواة أهمية كبيرة . وعلى الرغم من أن وجهة النظر الأخيرة تنطوى على أهمية بالغة فى المجتمعات الصناعية الحضرية ، خاصة إذا ما قارناها بالمجتمعات السابقة على المرحلة الصناعية ، على الرغم من ذلك فإن التدرج فى المجتمعات الأولى لا يزال يمثل مسألة ضرورية . والواقع أننا مازلنا بحاجة إلى المزيد من بحث المتطلبات الوظيفية المتناقضة التى تسود المجتمعات الصناعية الحضرية فى مختلف أنحاء العالم ، على ألا يكون ذلك مقصوراً على التدرج والقوة ، بل يجب أن يمتد إلى بعض الميادين الأخرى مثل الأسرة ، والحياة الدينية .

والصعوبة الخامسة والأخيرة تتمثل فى عدم القدرة على تأكيد المتطلبات البنائية أو مصاحبات المجتمعات الصناعية الحضرية ، وذلك بسبب اهتمام علماء الاجتماع الشديد بدراسة « الأنساق المغلقة » . ومن الموضوعات التى لم يستطع علماء الاجتماع تأكيدها . مسألة المصادر أو الموارد الضرورية لتدعيم النظام الصناعى الحضرى[٦٥] . فالملاحظ على التحليل السوسيولوجى فى هذا المجال أنه يستعين بالأمة أو الدولة كوحدة للدراسة ؛ ولكن هناك خطأ مؤداه : افتراض أن هذه الأنساق تؤدى دورها فى عزلة . وللتدليل على صحة ذلك سنقدم مثالا : فاليابان وإنجلترا تمثلان نظامين اجتماعيين حديثين يفتقران فى منطقتيهما الجغرافية إلى الكمية اللازمة من الموارد الطبيعية الضرورية لتدعيم التصنيع والتحضر .

ولكى تنشئ هاتان الدولتان مجتمعين حضريين استعانتابقوتهما السياسية ، لكى تضمنا الحصول على المواد الخام ، وتخلقا أسواقًا لمنتجاتهما . وعلى الرغم من أن « المصادر » تشكل أساس التكنولوجيا والثقافة ، إلا أنها قد تندر فى وقت من الأوقات ، ومن ثم تصبح الأمة التى تستطيع الحصول عليها فى وضع متميز. لذلك نجد أن اليابان وإنجلترا — مثلا — فقدتا بعضًا من أسس تصنيعها وتحضرهما ، حينما انتهت سيطرتهما على الأقطار التى كانت تمثل بالنسبة لهما مصادر أو موارد . ومعنى ذلك أن مراكزهما الصناعية الحضرية أصبحت أكثر خضوعًا للقرارات الخارجية . ولقد حدث بالفعل أن كفت بعض الدول عن إرسال المواد الخام والطعام الضرورى لتحقيق الاستقرار لحياة المدينة . وهناك فى الواقع علاقات بنائية محددة بين التحضر الناتج عن التصنيع والتوزيع الجغرافى السائد فى المجتمع . كما أن هناك علاقات من هذا النوع بين التحضر الناتج عن التصنيع والإمبريالية. إن دراسة مثل هذه المصاحبات قد تكون ممكنة إذا ما استبعد علماء الاجتماع فكرة انغلاق الأنساق الاجتماعية . وعلى الرغم من أن بعض علماء الاجتماع يعتقدون أن دراسة مثل هذه المشكلات خارجة عن نطاق علم الاجتماع الحضرى ، إلا أننا نذهب إلى عكس ذلك تمامًا .

**القوة كمتغير أساسى :**

أما الاتجاه النظرى الرابع والأخير فيمثل المصلحة الخاصة ، الذى تعتبر القوة الاجتماعية فيه متغيراً مستقلا . ولقد أدخل وليام فورم Form هذا الاتجاه حديثًا فى نطاق الايكولوجيا الحضرية ، لكى يفسر على أساسه أنماط استغلال الأرض الحضرية [٦٧] . والواقع أن هذا الاتجاه لا يزال بحاجة إلى بلورة وتوضيح ، ذلك أن فورم قد اهتم فقط بما هو سائد فى المجتمعات المحلية الصغيرة ، ولم يستطع أن يوضح مدى فائدة هذا الإطار فى تحليل نمو المدن والتنظيم الاجتماعى الحضرى بوجه عام [٦٨] .

ويمكن الاستعانة بالقوة أو المصلحة الخاصة على مستويات مختلفة من التحليل المحلى ، والقومى ، والعالمى . فقرارات القوة المحلية لها تأثير واضح على ايكولوجية

المدينة وبنائها الاجتماعى . إن الأفراد يستطيعون تحقيق أهدافهم إذا كانوا يمتلكون القوة السياسية الضرورية ؛ فإذا أرادت جماعة ما أن تحول منطقة للمقابر إلى حى تجارى مثلا ، أوأن تحول منطقة سكنية إلى منطقة تجارية ، فلا بد وأن تمتلك بادئ ذى بدء القوة الكافية التى تستطيع التغلب على أية مقاومة .

وقد تتأثر إيكولوجية المدينة وبناؤها الاجتماعى بقرارات القوة التى تصدر على مستوى قومى . والأمثلة الواقعية العديدة تشير إلى أن هذه الظاهرة لا تحدث فقط فى الولايات المتحدة ، بل إنها تمارس وجودها أيضاً فى مجتمعات أخرى ؛ ففى مدن جنوب أفريقيا تعددت الأنماط الايكولوجية المحلية نتيجة للقرارات التى أصدرتها الحكومة ، حيث أصدرت القوانين التى تحد من حركة السكان الوطنيين داخل المدن وخارجها . وفى اتحاد جنوب أفريقيا أجبرت أعداد كبيرة من السكان الوطنيين فى السنوات الأخيرة على ترك المناطق القريبة من قلب بعض المدن مثل جوهانسبرج ، ثم أعيد توطينهم بعد ذلك فى مجتمعات محلية جديدة تبعد عن أماكن عملهم . ولقد كان هذا الإجراء وما شابهه من إجراءات جزءاً من برنامج سياسة التفرقة العنصرية ، وهى سياسة يحاول من خلالها العنصر الأوربى أن يحقق السيطرة[٧٠] . وتشير بعض الشواهد إلى أن التخطيط الاجتماعى على المستوى القومى يمكن أن يعكس آثاره على طبيعة المراكز الحضرية ونموها . فى الاتحاد السوفييتى تأثرت برامج التحضر والتصنيع تأثراً واضحاً بالقوة التى تمارسها الحكومة؛ فن المدن السوفييتية ما يدين فى وجوده لسياسة التخطيط على المستوى القومى ، بل ولقد سعت القيادات السوفييتية إلى تحطيم الأسلوب التقليدى للحياة الذى كان يمارسه الفلاحون وذلك كوسيلة لاندماجهم فى مجتمع يسوده التصنيع والتحضر[٧١] . ولقد مكن تجميع المزارع من إدخال التصنيع فى الزراعة مما أدى إلى هجرة أعداد كبيرة من الفلاحين الذين لم تعد المزارع فى حاجة إليهم إلى المراكز الحضرية .

ولقرارات القوة التى تصدر على مستوى قومى آثار واضحة على البناء الاجتماعى للمجتمعات الحضرية المحلية . وقد يكون حكم المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الخاص بالتفرقة العنصرية فى المدارس العامة مثالا على ذلك؛ فمن الواضح أن مثل هذا الحكم جدير بأن يعدل من البناء الاجتماعى لكثير من المدن . وفى الاتحاد السوفييتى أيضاً عمدت التنظيمات الحكومية منذ الثورة إلى إجراء بعض التعديلات

فى بعض وجوه الحياة الاجتماعية مثل الأسرة، والدين ، والتعليم ، والاقتصاد . مثال ذلك قرارات خروتشوف التى تم بمقتضاها إعادة توزيع القوى البيروقراطية على المستو القومى ، مما أدى إلى إعادة تنظيم القوة فى المراكز الحضرية . والواقع أن علماء الاجتماع لا يعرفون إلا القليل عن العلاقة أو التفاعل بين المجتمع المحلى والتنظيم الخارجى الذى يمارس عليه ضروبًا من السلطة(٧٢) .

وعلى الصعيد العالمى ، نجد أن ما يدفع المجتمعات التقليدية نحو التصنيع والتحضر هو رغبة صفوتها الحاكمة فى الحصول على مزيد من القوة من ناحية وتدعيم مكانة هذه المجتمعات داخل نطاق المجتمع الدولى من ناحية أخرى ؛ فالقوة الاجتماعية للدول فى هذا العصر تتحدد إلى حد كبير وفقًا لتوافر أساس صناعى حضرى كبير . وتفرض بعض الاعتبارات الخارجية على زعماء بعض الدول التخلص من مقاومة التغير الذى قد يكشف عنه البناء الاجتماعى التقليدى ؛ ففى اليابان لجأ كثير من أعضاء الطبقة الحاكمة إلى التحضر باعتباره وسيلة لإظهار اليابان على المسرح الدولى . وبنفس الطريقة كان النضال من أجل القوة خلال « الحرب الباردة » التى أعقبت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وسيلة للإسراع فى النمو الصناعى الحضرى فى كثير من الأقطار . ومن الطبيعى أن الحروب الشاملة يمكن أن تحدث تغيرات هائلة فى البناءات الايكولوجية والاجتماعية الحضرية ، بل إن القوى الصناعية الكبيرة تستطيع من خلال السياسة أن تزيد من معدلات النمو الحضرى أو تعوقها فى كثير من الدول النامية . وعلى الرغم من أهمية هذه القضايا بالنسبة لعلم الاجتماع الحضرى ، إلا أنها لم تنل حتى الآن سوى اهتمام ضئيل .

لقد عرضنا حتى الآن لأربعة اتجاهات أساسية فى ميدان علم الاجتماع الحضرى ، وإن كان من العسير علينا أن نعتبرها نظريات شاملة فما هى النتيجة التى نستطيع أن ننتهى إليها بعد ذلك ؟

أولا : يجب أن يبذل مجهود أكبر لتوضيح الدعائم التى يستند إليها اختيارنا لأى من المدينة ، أو القيم الثقافية ، أو التكنولوجيا ، أو القوة ؛ باعتبارها متغيراً مستقلا يستعان به فى تفسير مظاهر معينة من الايكولوجيا الحضرية أو البناء الاجتماعى .

ثانياً :: أن الأطر النظرية التي عرضنا لها لا تستطيع أن تؤدي مهمتها بطريقة مرضية ، إلا إذا اهتم علماء الاجتماع الحضري اهتماماً ملحوظاً بالنظرية السوسيولوجية العامة ، لأن انشغالهم الشديد بجمع البيانات جعلهم يغفلون قضايا نظرية هامة . ولقد أدى انشغالهم الشديد بالجزئيات إلى عدم القدرة على فهم جذور كثير من مشكلات المقارنات الحضارية . فلكي يتم عزل الأنماط المماثلة في الثقافات المختلفة ، يتعين على علماء الاجتماع الحضري أن يؤدوا هذا العمل على مستوى من التحليل أكثر تجريداً .

ثالثاً : أننا يجب أن ندرس العلاقات السائدة بين المتغيرات الأربع السالفة الذكر ( وكل ما يمكن أن يضاف إليها ) . ولقد أوضحنا من قبل بعض العلاقات ، ذلك أننا لا نستطيع فهم النسق الاجتماعي الحضري ، إلا بدراسة كل هذه المتغيرات. وقد تثار هنا مشكلة فرعية مؤداها ؛ أن هذه المتغيرات ليست من طبيعة واحدة ، فالتكنولوجيا والمدينة يختلفان من وجوه أساسية عن القيم الثقافية والقوة . لذلك كله يجب علينا أن نضع نصب أعيننا هدفاً نسعى إلى تحقيقه ،وهذا الهدف هو الوصول إلى نظرية عامة متسقة للحضرية .

## اختبار الفروض بطريقة مقارنة :

ويثور بعد كل ما سبق سؤال هام : ثم ماذا بعد ذلك ؟ وبعبارة أخرى كيف يستطيع علماء الاجتماع الحضري اختبار هذه الاتجاهات النظرية أو الفروض المشتقة منها على أساس حضاري مقارن . لقد كان الطابع الامبيريقي الغالب على علم الاجتماع الحضري المعاصر ، والأساليب الدقيقة التي اتبعت للحصول على البيانات وتحليلها ، كان ذلك سبباً في تعميق المشكلات التي تنطوي عليها الدراسة المقارنة .

وثمة حقيقة قاسية مؤداها ؛ أن عدداً من أدوات البحث التي تستخدم الآن بكثرة في علم الاجتماع الحضري لم تعد قابلة للتطبيق في مواقف ثقافية أخرى ، طالما أنها صممت وتطورت لكي تتلاءم مع السمات التي تميز المدن الأمريكية . ويعتبر دليل خصائص المكانة I.S.C.[٧٢] * الذي أعده لويد وارنر Warner مثالا حياً

* يتألف هذا الدليل من مجموعة من الدلائل الفرعية الموزونة كالمهنة ، ومصدر الدخل ، ونمط المسكن ، ومنطقة السكن . وهذه الخصائص مدرجة في مقياس يتألف مع سبع نقاط . استخدم وارنر هذا الدليل إلى جانب أداة أخرى أطلق عليها المشاركة المقومة ( E.P ) في دراسة التدرج الاجتماعي في عدد من المجتمعات المحلية الأمريكية هي : اليانكي سيتي ، وجونزفيل ، والأولدستي . ( المترجم )

على ذلك . فإذا كانت المهنة التى تمثل عنصراً فى هذا الدليل يمكن أن تستخدم بطريقة حضارية مقارنة فى تقويم المكانة الاجتماعية أو الوضع الطبقى ، إلا أن العناصر الأخرى من الدليل وهى الدخل ، ونمط المسكن ، والمنطقة السكنية ، يجب أن تتعدل أو تتغير إذا ما أريد لهذا الدليل أن يعبر عن أنساق المكانات الاجتماعية فى مدن تنتمى إلى ثقافات أخرى . ولقد لاحظ أحد الكتاب أن عنصر السكنى كان دليلا ضعيفاً من دلائل المكانة فى المدن الروسية المعاصرة[٧٤] . وما ينطبق على دليل وارنر ينطبق أيضاً على مقاييس العزلة Segregation Indexes. فالأداة التى صممها كل من شفكى ووليامز وبل Shevky-Williams - Bell ، وكذلك مقياس الحضرية الذى أعده كوين Queen وكاربنتر Carpenter ، كل هذه الأدوات والمقاييس لقيت تأييداً حماسياً ، ولكنها تحتاج فى الواقع إلى تعديلات كثيرة قبل أن نطمئن إلى تطبيقها ، بل إنه يستحيل تطبيقها فى بعض المجتمعات . وعلى الرغم من أن هذه الأساليب القياسية قد تعرضت لكثير من الانتقادات ، إلا أننا نعتقد أن أكثر مثالبها خطورة هو عدم القدرة على الإفادة منها على المستوى الحضارى المقارن ، لأن أفق العلماء الذين صمموا هذه الأساليب لم يتعد الدولة أو القارة . وعلى الرغم من ذلك فنحن لا ننكر إمكانية الإفادة من أدوات البحث هذه فى بعض الأغراض الخاصة ، وإن كان على علماء الاجتماع الحضرى أن يقدروا حدود الدراسات المقارنة ، لأن هذه الأدوات والأساليب يجب ألا تكون هدفاً فى حد ذاتها .

والنقطة الثانية التى نثيرها هنا تعتبر امتداداً للنقطة السابقة ، وهى أن علماء الاجتماع الحضرى يعتمدون غالباً على بيانات جمعها أشخاص لا ينتمون إلى ميدان علم الاجتماع وخصوصاً الإداريين الحكوميين . ولقد أوضحنا من قبل أنه لكى تستطيع المجتمعات الصناعية الحضرية أن تخطط من أجل تنميتها ، وأن تضمن الحفاظ على تنظيمها ، فإنه يتعين عليها أن تجمع أشكالا مختلفة من البيانات ؛ فعلماء الاجتماع الحضرى الأمريكيون — مثلا — لديهم قدر هائل من البيانات على المستوى المحلى والمستوى القومى جمعها مكتب التعداد بالولايات المتحدة U. S. Bureau of the Census وبعض الهيئات الحكومية والخاصة . والواقع أن علماء الاجتماع بعددهم الضئيل وإمكانياتهم المحدودة لا يستطيعون وحدهم أن يتكفلوا بمهمة جمع هذه البيانات الضرورية . وعندما يطلب علماء الاجتماع

بيانات عن ثقافات أخرى ، فإنهم يعتمدون فى ذلك على خدمات أشخاص خارج نطاق علم الاجتماع ، وعادة ما يكونون من الإداريين . والواقع أن هؤلاء الإداريين لايقدرون ما تنطوى عليه هذه البيانات من قيمة علمية ، كما أنهم يكتفون بتقديم البيانات التى قد تساعد فى حل قضايا معينة تواجههم فى النسق الاجتماعى الذى يعملون داخله . ويزداد الأمر تعقيداً إذا ما أدركنا أن كثيراً من البحوث التى أجراها بعض العلماء الاجتماعيين كان يخدم فى المحل الأول المتطلبات الخاصة لبعض التنظيمات البيروقراطية أو جماعات ذات مصالح خاصة . ولقد ناقش شروك Shryock الضغوط التى تخضع لها مكتب التعداد فى الولايات المتحدة عند محاولته وضع بعض الأطر التصنيفية مثل تصنيف المراكز الحضرية الكبرى[٧٥] . أما على المستوى العالمى . فإن العقبات التى تواجه الحصول على بيانات واقعية مقارنة تخضع لضغوط اجتماعية متعددة . فالخلط أو اللبس الملحوظ بين أنواع البيانات التى تستخرج من تعدادات الدول المختلفة ، قد يؤدى إلى الاعتقاد بأن المجتمعات الصناعية الحضرية تواجه مشكلات مماثلة . ويحدث هذا الخلط غالباً نتيجة لعدم بذل الجهود الضرورية للتنسيق بين الأدوات والفئات المستخدمة فى جمع البيانات . وبالرغم من أن هذا التنسيق يمثل مسألة حيوية ، إلا أنه يصعب تحقيقه على نطاق واسع .

والمشكلة الثالثة تتعلق بالقيود ( الرسمية وغير الرسمية ) التى تفرض على عملية جمع أنماط كثيرة من البيانات الاجتماعية وانتشارها . فلقد أصبحت بعض المجتمعات المحلية الحضرية مغلقة على البحوث الأولية التى يجريها علماء الاجتماع ، بحيث نجد قيوداً على الاستعانة بالعينات العشوائية . فى الولايات المتحدة — مثلا — لا يستطيع علماء الاجتماع أن يسبروا أغوار الحياة الحضرية بتعمق شديد ، وبدلا من ذلك نجدهم مضطرين إلى الاعتماد على بيانات غير مباشرة . ونظراً لما قد تنطوى عليه بعض بيانات البحوث الاجتماعية من تحد لبناء القوة فى المجتمع ، نجد بعضاً من ميادين البحث تكاد تكون محظورة على علماء العلوم الاجتماعية . والواقع أن كل المجتمعات تحد من انتشار بعض البيانات ، وإن كانت تختلف فى درجات هذا الحد . فالقطاعات الحساسة تختلف باختلاف ظروف المجتمعات والمراحل التى تمر

بها . ولا شك أن كل هذه الاعتبارات تؤثر تأثيراً كبيراً على إمكانيات البحث الحضارى المقارن .

إن المشكلات والعقبات التى عرضنا لها ، تتطلب منا إيجاد اتجاه واقعى لاختبار الفروض . ومفتاح هذا الاتجاه هو أن تتكيف مناهج البحث العلمى التى تتبع الآن مع الظروف القائمة . فبالاستخدام الذكى لبيانات تعدادات كثير من المجتمعات تمكن كنجزلى دافيز Kingsley Davis وزملاؤه من دراسة كثير من مظاهر التحضر فى العالم ، كما أن إنكليس Inkeles وروسى Rossi[٧٦] استطاعا أن يزيدا فهمنا عن التدرج المقارن للمهن فى مجتمعات صناعية حضرية عن طريق تجميع البيانات المتناثرة عن هذا الموضوع . ومع ذلك كله ، فيجب علينا أن نعترف بحدود الدراسات الحضارية المقارنة التى من هذا النوع ، نظراً لصعوبة تنفيذ كثير من مشروعات البحث فى بعض الميادين . ومعنى ذلك أنه يتعين علينا أن نعيد التفكير فى دعائم المنهج المقارن . وفى هذا المجال يستطيع علماء الاجتماع أن يساعدوا فى حل بعض المشكلات الأساسية .

لقد استعرضنا فيما سبق بعض مشكلات المقارنة فى ميدان علم الاجتماع الحضرى . ومن الواضح أنه لاتزال هناك قضايا غير مشجعة على الاستمرار فى البحث ، نظراً لاستحالة حلها حلا كلياً . لذلك قد يكون من المنطقى أن نقنع بوضع مجموعة من «الفروض المعقولة» التى يمكن اختبارها اميريقياً ولو بطريقة غير مباشرة . والواقع أننا نستطيع أن نحصل على ميزات كثيرة باستخدام المنهج المقارن ؛ فالايكولوجيا الحضرية والبناء الاجتماعى فى أمريكا لا يمكن فهمهما دون الرجوع إلى علم الاجتماع المقارن . ومن خلال الاتجاه المقارن وحده نستطيع أن نعزل كل ما هو عام عن كل ما هو خاص . ومع التسليم بأن كثيراً من علماء الاجتماع يرتبطون بالضرورة بتنظيمات ومؤسسات يكون هدفها حل المشكلات اليومية للمجتمع الأمريكى ، ومع التسليم أيضاً بأن النصيب الأكبر من اعتمادات البحوث تخصص لخدمة هذا الغرض : مع التسليم بذلك كله ، فإنه يجب على علماء الاجتماع ألا يغفلوا أو يتجاهلوا التساؤلات والمشكلات العامة التى تدور حول الحياة الحضرية . إن العالم يمر بعملية تحضر سريعة ، ومعرفتنا بطبيعة هذه العملية ونتائجها المحتملة تعتبر مسألة حيوية للعلم والمجتمع .

# مراجع وتعليقات

1. Giovanni Botero, "The Greatness of Cities" (trans Robert Peterson, 1606), in Giovanni Botero, The Reason of State and The Greatness of Cities, Routledge and Kegan Paul, 1956.

2. Adna F. Weber, The Growth of Cities in the Nineteenth Century, Macmillan, 1899.

3. Max Weber, "Die Stadt", Archiv für Sozialwrissenschaft und Sozialpolitik, 44 (1921) 621-772.

(٤) انظر على سبيل المثال Pitirim A, Sorokin, Carle C. Zimmerman, and Chrales J. Galpin, A Systematic Source Book in Rural Sociology, University of Minnesota Press, 1930.

5. Rose Hum Lee, The City : Urbanism and Urbanization in Major World Regions, Lippincott, 1955.

(٦) انظر على سبيل المثال Kingsley Davis and Hilda Hertz Gordo, "Urbanization and the Development of Pre-Industrial Areas", Devel. Cult. Change" 3 (1954)'6—26

(٧) انظر على سبيل المثال Floyd Dotson and Lillian Ota Dotson, "Urban Centralization and Decentralization in Mexico", Rural Sociology; 21 (1956), 41-49; Theodore Caplow, "Urban Structure in France", Amer. Sociol. Rev., 17 (1952), 544-49; Noel P. Gist, "The Ecology of Bangalore, India : An East-West Comparison", Soc. Forces, 35 (1957), 356-65; and Walfram Eberhard, "Data òn the Structure of the Chinese City in the Pre-Industrial Period", Econ. Devel. Cult. Change, 4 (1956), 253-68.

8. The Report on the World Social Situation, United Nations, 1957, pp. 170-92.

ويلاحظ أن هذا التقرير يلخص البحوث التى أجريت على مدن فى أمريكا اللاتينية .

(٩) انظر على سبيل المثال Philippe Wolff, Commerces et Marchands de Toulouse, Paris : Librairie Plon, 1954; and Jean Coppalani, Toulouse : Etude de Géographie Urbaine, Toulouse : Privat-Didier, 1954.

10. Current Sociology, 4 : 1, 4 (1955).

وبالإضافة إلى ذلك هناك دراسات واقعية ظهرت حديثاً فى ألمانيا .

(١١) يلاحظ أن القوائم الواردة فى كل عدد من أعداد مجلة أفريقيا ، تقدم كثيراً من دراسات الحياة الحضرية فى هذه المنطقة .

12. Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of the Sahara, Paris : UNESCO, 1956.
13. Curr. Sociol., 4 : 1 (1955).
14. Roger Le Tourneau, Fès : Avant Le Protectorat, Casablanca : Société Marocaine de Libraire et d'Edition, 1949.

(١٥) ورد تلخيص لكثير من هذه البيانات فى كتاب Ralph Turner, The Great Cultural Traditions, McGraw-Hill, 1941.

16. Note Current Research on the Middle East, 1955, Washington, D.C. : The Middle East Institute, 1956, pp. 96-110.
17. Research Information Bulletin : Social Science Projects in Southern Asia, Calcutta : Research Centre on the Social Implications of Industrialization in Southern Asia, 1956, passim.
18. Research Information Bulletin, op. cit.

(١٩) نستطيع أن نجد بعضاً من هذه البيانات فى Kunio Odaka, "Sociology in Japan : Accommodation of Western Orientations" in Howard Becker and Alvin Boskoff (eds.), Modern Sociological Theory, Dryden Press, 1957, Chap. 25.

(٢٠) هناك مقال حديث يستعرض المتطلبات الوظيفية المتزايدة للبيانات الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى كتبه نوفNoveأنظر A. Nove, "In Search of Economic Reality", Soviet Studies, 9 (1957), 37 ff.

(٢١) من الملاحظ أن المقالات الموجزة التى تتضمنها تقارير مثل التقرير الذى أصدرته الأمم المتحدة عن الموقف الاجتماعى الدولى يمكن أن تسهل من مهمة علم الاجتماع الحضرى المقارن .

22. Everett C. Hughes, "The Cultural Aspect of Urban Research", in Leonard D. White (ed.), The State of the Social Sciences, University of Chicago Press, pp. 255-58.

ويلاحظ أن مقال هيوجس Hughes هذا يعالج مشكلة النظرية الحضرية فى ضوء الدراسة المقارنة ، وإن كان مقاله أضيق نطاقاً من مقالنا الحالى ، كما أنه يختلف فى موضوعه .

23. Albert J. Reiss, Jr., "The Sociology of Urban Life : 1946-1956", in Paul K, Hatt and Albert J. Reiss, Jr. (eds.), Cities and Society The Revised Reader in Urban Sociology, Free Press, 1957, pp. 10-11.
24. Robert E. Park, Human Communities, Free Press, 1952.
25. Louis Wirth; "Urbanism as a Way of Life", Amer. J. Sociol; 44 (1938), 1-24.
27. Amos H. Hawley, Human Ecology, Ronald Press, 1950.

وعلى الرغم من أن هاولى قد أثار كثيراً من الجدل إذا ما قورن بالكتاب الأوائل الذين استعانوا بالإطار الحيوى إلا أنه لم يحل المعضلات التى ينطوى عليها هذا الاتجاه .

28. Wirth, loc. cit.

29. Redfield, op. cit., p. 344.

30. Morris Axelrod, "Urban Structure and Social Participation", Amer. Sociol. Rev., 21 (1956), 13-18.

31. William F. Whyte, Street Corner Society, University of Chicago Press, 1943.

32. Harvey W. Zorbaugh, The Gold Coast and the Slum, University of Chicago Press, 1929.

33. William H. Whyte, Jr., "The Organization Man, Simon and Schuster, 1956.

34. Oscar Lewis, "Urbanization Without Breakdown : A Case Study", Sci. Mon., 75 (1952), 31 - 41.

(٣٥) نجد تلخيصاً لبعض هذه البيانات في Gideon Sjoberg, "The Preindustrial City", Amer. J. Sociol., 66 (1955), 438-45.

36.Redfield, op. cit.

37. Robert Redfield, "The Folk Society", Amer. J. Sociol., 52 (1947), 293-308.

38. Sjoberg, loc. cit.

39. K.M. Kapadia, "Rural Family Patterns : A Study in Urban - Rural Relations", Sociol. Bull., 5 (1956), 119.

40. Henri Pirenne, Medieval Cities, Princeton University Press, 1925.

(٤١) نستطيع أن نلحظ تقدماً واضحاً في هذا الموضوع في كتاب Bert F. Hoselitz, "The Role of Cities in the Economic Growth of Underdeveloped Countries", J. Polit. Econ., 61 (1953), 195-208.

42. William L. Kolb, "The Social Structure and Funcion of Cities", Econ. Devel. and Cult. Change, 3 (1954), 30-46.

43. Walter Firey, Land Use in Central Boston, Harvard University Press, 1917.

44. Robert E. Dickinson, The West European City, Routledge and Kegan Paul, 1951.

45. G.F. Von Grunebaum, Islam, American Anthropological Association, Memoir No. 81, 1955, Chap. 8.

46. Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, George Allen and Unwin, 1930. Cf., Robert N. Bellah, Tokugawa Religion, Free Press, 1947.

47. William H. Whyte, Jr., 'Are Cities Un-American,,' Fotune, 56(I957), 123-27.

(٤٨) لدراسة تأثير القيم الثقافية على التخطيط فى مجتمعات أخرى ، انظر المقالات المتصلة بذلك فى « مجلة تخطيط المدن » Town Planning Review ، ومجلة « الحضرية » Urbanism
والتعرف على هذه الظاهرة فى بولندا انظر :

Georges Penchenier, "Urbanism : The Psychological Factor", Landscape, 5, (1955), 12-18.

(٤٩) بأسلوب جدلى حاول ليتش Leach أن يتحدى الفكرة التى تذهب إلى أن هناك رابطة مباشرة بين القيم الثقافية والبناء الاجتماعى ، حتى ولو كان ذلك فى المجتمعات البدائية . انظر .

E.R. Leach, Political Systems of Highland Burma, London : G. Bell and Sons, 1954.

50. Edward Shils, "Primordial, Personal, Sacred and Civil Ties",. Brit. J. Sociol., 8 (1957), 130-45.

51. Kolb, loc. cit.

ويلاحظ أن كولب Kolb حاول أن يطبق إطار المتغير النمطى فى تحليل البناء الاجتماعى الحضرى.

52. William F. Ogburn, "Inventions of Local Transportation and the Patterns of Cities", in Hatt and Reiss, op. cit., p. 281.

53. Hawley, op. cit., p. 421.

54. Floyed Dotson and Lillian Ota Dotson, Ecological Trends in the City of Guadalajara, Mexico", Soc. Forces, 32 (1954), 32 (1954), 367-74.

55. Pierre George et al., Etudes sur la Banlieue de Paris : Librairie Armand Colin, 1950, Chap.1

56. Gist, loc. cit

57. Sjoberg, loc. cit.

58. Ibid.

(٥٩) هناك مقات نقدية تناولت البنائية الوظيفية كتبها ميرتون Merton وبردمير Bredemeier ، وباربر Barber ، وناجل Nagel وآخرون ، ولكننا لن نعرض للموضوعات التى أثارت جدلا فى هذه النظرية ، إلا إذا كان ذلك مرتبطاً بطريقة مباشرة بالتصنيع والتحضر ، (هذا على الرغم من أن مناقشاتنا فى هذا المقال تعتمد اعتماداً كبيراً على النظرية البنائية الوظيفية عموماً) .

(٦٠) التعرف على تحليل المتطلبات البنائية للأنساق الصناعية الحضرية انظر على سبيل المثال

Marion Levy, "Some Sources of the Vulnerability of the Structures of Relatively Nonindustrialized Societies to Those of Highly Industrialized Societies", in Bert F. Hoselitz (ed.), The Progress of Underdeveloped Areas, University of Chicago Press, 1952, pp. 113-25; Kingsley Davis, "Social and Demographic Aspects of Economic Development in India", in Simon Kuznets et al. (eds.), Economic Growth : Brazil, India, Japan, Duke University Press, 1955, pp. 293 ff.

( ٦١ ) قدم ألان ايستر Eister وجهات نظر تخدم هذه القضية . انظر :

Allan W. Eister, "Religious Institutions in Complex Societies : Difficulties in the Theoretic Specification of Functions", Amer. Sociol. Rev., 22 (1957), 387-91.

هذا على الرغم من أنه أهمل البيانات المقارنة الخاصة بالمجتمعات المعقدة .

62. Edwin O. Reischauer, Wanted : An Asian Policy, Knopf, 1955.

ويلاحظ أن هذا الكاتب ذهب إلى أن القومية تعتبر مطلباً وظيفياً للتصنيع ، وأنها ترتبط ضمناً بالتحضر على نطاق واسع فى آسيا .

63. Milovan Djilas, The New Class, Praeger, 1957, Passim

( ٦٤ ) انظر على سبيل المثال Leo Kuper, Passive Resistance in South Africa, London : Jonathan Cape, 1956, pp. 64 ff.; and Ellen Hellmann, Racial Laws Versus Versus Economic and Social Forces, Johan-nesburg, South African Institute of Race Relations, 1955.

65. Norton Ginsburg, "Natural Resources and Economic Development", Annals of the Association of American Geographers, 47 (1957), 197-212.

66. George W. Barclay, Colonial Development and Population in Taiwan, Princeton University Press, 1954, Chap. 2.

67. William H. Form, "The Place of Social Structure in the Determination of Land Use : Some Implication for a theory of Urban Ecology", Soc. Forces, 32 (1954), 317-23.

68. Gideon Sjoberg, "Urban Community Theory and Research : A Partial Evaluation", Amer. J. Econ. Sociol., 14 (1955), 199-206.

69. R. Duncan Luce and Howard Raiffa, Games and Decisions, John Wiley, 1957.

( ٧٠ ) للتعرف على الخلفية الاجتماعية لهذه القوانين انظر Eric A Walker, A History of South Africa, 3rd. ed. London : Longmans, Green, 1957. Also "Johannesburg Pushes Apartheid Evacuations", Science Monitor, Aug. 29, 1956, p. 6.

71. Barrington Moore, Jr.; Terror and Progress : USSR, Harvard University Press, 1954, Chaps. 2, 3.

( ٧٢ ) لا نزال فى حاجة إلى دراسات تشبه الدراسات التالية Ronald J. Pellegrin and Charles H. Coates, "Absentee - Owned Corporations and Community Power", Amer. J. Sociol., 61 (1956), 413-19; Harold Orlans, Stevenage, Routledge and Kegan Paul, 1952.

73. W. Lloyd Warner et al; Social Class in America : A Manual for Procedure for the Measurement of Social Status, Science Research Associates, 1949.

74. Robert A. Feldmesser, "Social Status and Access to Higher Education : A Comparison of the United States and the Soviet Union", Harvard Educ. Rev., 27 (1957), 98.

75. Henry S. Shryock, Jr; "The Natural History of Standard Metropolitan Areas", Amer. J. Sociol; 63 (1957), 163-70.

76. Alex Inkeles and Peter H. Rossi, "National Comparisons of Occupational Prestige", Amer. J. Sociol., 61 (1956), 329-39.

# الفصل الثامن *

## سكان المدينة

إن الدراية بالتحضر الغربى تمثل أساساً قاصراً كل القصور عن فهم التنوع الكامل للمجتمعات الحضرية فى البلاد النامية . ويصدق هذا بوجه خاص فيما يتعلق بخصائص سكان المدن فى تلك البلاد. فمجرد الملاحظة العابرة تدلنا مثلا على أن أوجه الشبه بين التحضر الغربى والتحضر فى تلك البلاد ضئيلة للغاية . إذ تبدو الفروق الشاسعة بين خصائص المهاجرين الجدد إلى المدن السريعة النمو وأولئك الذين يعيشون فيها منذ أمد بعيد ، وذلك من حيث المكانة ومستويات الدخل والأصول الثقافية أيضاً . فبعض المهاجرين يأتى من « الأدغال » بينما يتمتع عدد أقل بكثير بخلفية مغايرة كالتعليم الأجنبى مثلا .

ولعله يفيدنا فى هذا السبيل أن نلقى بنظرة خاطفة على أنواع الناس الذين يذرعون الشوارع سيراً على أقدامهم وأولئك الذين يعيشون داخل بيوت المناطق الحضرية فى البلاد النامية . وإذا نظرنا إلى الأطفال وجدنا الكثيرين منهم مجرد هياكل عظمية ، حفاة الأقدام ، رثى الثياب ، تعلوهم القذارة ، لا يلقون المحبة ممن حولهم أحياناً وكثيراً ما توكل إليهم مهمة رعاية إخوتهم الأصغر منهم بينما يكافح والدهم فى يأس ليشقوا لأنفسهم طريقاً فى المجتمع الحضرى الجديد . وقد يكون هؤلاء الأطفال على درجة عالية من الامتثال ؛ بينما يمكن أن نجد بعضهم من ناحية أخرى وقد ألقى به وسط مجتمع غريب عنه ليست له به الدراية الكافية ، نجده يصل فى الغالب إلى نوع من المواقف اللاأخلاقية من المجتمع لا يخشى سوى رجال الشرطة . ولا يبدى أى نوع من الاستجابة لوالديه اللذين لا ينتميان إلى جيل آخر فحسب ، وإنما نجد كذلك أن حظهم من الخبرة الحضرية أقل من أبنائهم .

---

* ترجم هذا الفصل الدكتور محمد الجوهرى عن المصدر التالى :

**Gerald Breese; Urbanization in the Newly Developing Countries, Prentice-Hall, N.Y., 1966, pp. 73-100.**

أو لنلق بنظرة على الشبان العزاب الذين يمثلون الأغلبية بين المهاجرين إلى المدينة. فأواصرهم ممزقة مع المجتمع المحلى. ويبدو عليهم شحوب غير طبيعى من قلة النوم، ومن فرط سوء الظروف التى يعيشون فيها، وشدة إرهاق العمل الذى يؤدونه وضآلة ما يتقاضونه من أجر. يذرعون الشوارع فى صمت يفعلون أى شىء للهروب من الأحياء الكريهة التى يجب أن يقيموا فيها حيث يعيشون كسكان من الباطن فى مناطق شديدة التواضع. وتتراوح خبراتهم من القادم الجديد الساذج المندهش دائماً إلى ذلك الذى يشعر بإحساس كاذب «بالزمن الحالى» ولم ينقض على وصوله سوى بضعة أشهر قليلة. وقد وصلوا إلى المدينة من أماكن لا حصر لها بعد أن دفعوا أجراً زهيداً لرحلة تكسر الضلوع فوق إحدى عربات نقل البضائع. وتراهم يسيرون، ويسيرون، ويسيرون بلا نهاية، أو يجلسون القرفصاء، فى أحد الأركان يلوكون طعامهم اليومى الزهيد. تراهم يتدافعون تجاه «عربات الطعام التى تملكها إحدى السيدات الزنجيات» التى تصادفها فى كل مكان فى غرب أفريقيا، أو ينعسون فى نوم متقطع فوق إحدى العربات الكارو العائدة من سوق المدينة.

ولكن ماذا عن النساء؟ بعضهن يكدح صعوداً وهبوطاً فوق سقالات المبانى، سلسلة لا نهاية لها من البشر يحملون قصعات الأسمنت، يحملن أطفالهن على ظهورهن، أو يودعونهم فى ركن هادئ مع غيرهم من الأطفال، وربما تراهن يحملن الطعام إلى أزواجهن أو يجمعن حزم عيدان الحب لإيقاد النار، أو يحملن سلالا بها روث البهائم لتجفيفها واستخدامها وقوداً للنار. وأكثر ما يلفت النظر رشاقة حركتهن وهن يحملن تلك الأحمال الثقيلة فوق رؤوسهن. وفى مصر ترتدى النساء السواد، وفى الهند السارى الملون، بينما يرتدين فى غرب أفريقيا أنماطاً مذهلة من التكوينات اللونية الفريدة. أما القلة المتقدمة فى السن فتراها — على العكس من ذلك — جالسة فى الشمس فى كسل، تلوك أفواههن بعض النباتات، يتبادلن الابتسامات الخفيفة والأحاديث المتقطعة. وهن فى الواقع أشخاص منبوذون، جردن حتى من سلطتهن بفعل الأساليب الحضرية الجديدة، وتنبئنا أجسامهن المتهدلة وعيونهن الغائرة لا بحالتهن الجسمية الراهنة فحسب، وإنما كذلك بتحلل روحهن المعنوية بسبب مكانتهن فى البيئة الحضرية الجديدة.

أما إذا كان المهاجرون قد وصلوا كأسرة مكتملة . فإن الأنماط الريفية الباقية تبدو عليهم واضحة كل الوضوح . فترى مثلا الزوجة تسير الخطوات القليلة المناسبة خلف زوجها وفى يدها طفلها يتعلق بثوبها ، بينما طفلها الآخر المحمول يغط فى النوم . . إنهم ذاهبون ولا أحد يعلم إلى أين ؟

هل رأيت وجوههم من قبل ؟ ألم تر وجوههم فى كل مكان ترددت عليه فى مدن جميع البلاد النامية ؟ .

## من هم سكان المدينة ؟

يبدو أن الموجة الحالية إلى المدن تمثل نوعاً من التحضر مختلفاً كل الاختلاف عن التحضر القديم ، وخاصة فيما يتعلق بنوعية السكان . من هذا مثلا أن التيار الحالى يتدفق بأعداد هائلة من الناس ، وهو يضم مهاجرين قادمين بأنماط جديدة من العلاقات . ليسوا مجرد خدم كما كان الحال فى العصور القديمة . وإنما كعمال صناعيين للمستقبل . وهم لم يأتوا لإقامة عابرة . وإنما ليبقوا نهائياً . وكان أمثال هؤلاء الناس يخضعون فى الماضى مباشرة لإشراف الأوربيين الذين كانوا يعيشون فى المراكز الكبرى . أما الآن فالوضع يختلف كثيراً . إذ هم يمثلون اليوم سكان الحضر الجدد بين أهل البلاد .

### المهاجر والمقيم

ولكن من هم هؤلاء المهاجرون ؟ من هو المهاجر فعلا ؟ ومتى يتحول زائر إحدى المدن الكبرى إلى مقيم بها ؟ ومتى يصبح المهاجر إنساناً حضرياً ؟ تلك بعض الأسئلة التى حاول الإجابة عليها بالتفصيل كلايد ميتشيل . وهل يصبح المهاجر أو زائر المدينة إنساناً حضرياً منذ اليوم الأول لوصوله ؟ أم هل يمكن اعتباره حضرياً إذا ماغادر المدينة بعد أن ادخر قدراً ضئيلا من المال بعد فترة إقامة قصيرة فيها إلى غير عودة ؟ أم أنه لا يصبح حضرياً إلا بعد أن يولد له أطفال فى المدينة ويستقرون فيها نهائياً ؟ هل لا تتحضر أسرة الشخص إلا فى الجيل الثانى ؟ من هو إذن ساكن المدينة : متى يمكننا القول بأنه أصبح كذلك ؟ .

لقد كانت مثل هذه الأسئلة أكثر إثارة للحيرة فى بعض مراحل النمو الحضرى السابقة فى البلاد النامية عنها فى الوقت الراهن ، إذ يبدو أن هناك تنافساً مستمراً فى الهجرة من المناطق الريفية بهدف البقاء فترة محدودة فقط فى المدينة ثم العودة بعدها إلى القرية مرة أخرى . فقد ازداد اليوم احتمال استقرار المهاجر الريفى المدة الباقية من حياته فى البيئة الحضرية . فإذا جاء فرد إلى المدينة ، وعاش بها بعيداً عن الريف لفترة عشر سنوات أو أكثر فمن الأمور البعيدة الاحتمال أن يرجع إلى القرية ، اللهم للزيارات العابرة .

## الأعداد والخصائص

من هم السكان المستقرون فى المناطق الحضرية ؟ تختلف الأعداد من بلد إلى بلد ، كما تختلف تبعاً لحجم المدن . والإحصائيات فى هذا الصدد وافرة ، وعلاوة على هذا فإن سكان المناطق الحضرية يعيشون فى ظل ظروف معيشية متفاوتة أشد التفاوت ، وخاصة من حيث الكثافة . فالأوربيون أو غيرهم من الغربيين عموماً والذين كانت أعدادهم صغيرة دائماً — نسبياً طبعاً — كانوا يعيشون فى المدن أساساً . ولو أن هناك بعض الحالات التى كان الأوربيون فيها يستقرون فى البلاد الأجنبية فى المزارع أساساً . وهو ما عرفناه فى فترة ما قبل الاستقلال فى بعض البلاد مثل كينيا وجنوب أفريقيا . غير أن هذا لم يكن النمط الشائع فى العادة ، إذ اعتاد الزوار الأوربيون — وهذا هو وضعهم الحقيقى — على الاستقرار فى المناطق الحضرية حيث يزداد احتمال توافر وسائل الراحة التى اعتادوها . فالأوربيون أو الغربيون يتصفون بما أسماه داريل فورد الارتباط المستمر بالمجتمعات الخارجية لا الالتزام والاهتمام بالمدينة التى يعيشون فيها . وفضلا عن ذلك فإن اتجاهاتهم وسمات إقامتهم فى مدن البلاد النامية تتصف بأنها عابرة ؛ فهم بصفة عامة يرون أن التزاماتهم هناك موقوتة فى طبيعتها ونادراً ما يضطلعون بالتزام طويل الأمد تجاه المنطقة الحضرية التى يعيشون فيها . فالاهتمام الأساسى فى هذه النقطة لا ينصب على أى حال على الأوربيين أو الغربيين — ذوى الأعداد الضئيلة نسبياً — الذين يسكنون المدن فى البلاد النامية ، وإنما على أبناء تلك البلاد .

وتشمل سمات سكان الحضر الوطنيين فى البلاد النامية : العمر ، والنوع ، والتعليم ، والمهنة ، والدخل ، ونسبة انتشار المرض، والوفيات ، والصحة العقلية ، والخصوبة . ونلاحظ أن المعلومات الخاصة بكثير من هذه الموضوعات نادرة نسبياً وليست متاحة بنفس الشكل بالنسبة لجميع البلاد ، بحيث سيكون من المحتم إطلاق بعض التعميمات التى قد تشذ عنها بعض الحالات الفردية .

إذا تأملنا أعمار سكان الحضر فى البلاد النامية اتضح لنا أن نسبة عالية من السكان تقع فى فئة العمر من ١٥ إلى ٤٠ سنة . وغالبـاً ما نجد أن عدد الأطفال صغير نسبيـاً بالقياس إلى مجموع السكان ، ولو أن هناك بعض الاستثناءات على هذا كما هو الحال بالنسبة لهونج كونج مثلا . كما أن كبار السن قليلو العدد نسبياً بالقياس إلى نسبتهم العامة فى مجموع سكان البلد . وتفسير ذلك أن معظم كبار السن من القرويين لايهاجرون إلى المدينة ، وإنما يميلون إلى البقاء فى القرية . ثم إنه لما كان معدل الوفيات فى الحضر هو نفس معدل الوفيات فى ريف البلاد النامية . فمن غير المتوقع أن تكون هناك نسبة كبيرة من السكان فى الفئات العمرية المتقدمة . وإن كان هذا الوضع قد بدأ يتغير تدريجياً فى السنوات الأخيرة بسبب التقدم الهائل فى مستوى الصحة العامة والرعاية الطبية التى أدت إلى زيادة متوسط العمر بشكل ملحوظ . وقد أشار كومهير سلفان إلى بعض الدلالات الطريفة لضآلة عدد كبار السن بين سكان الحضر. إذ يفترض وجود علاقة بين قلة عدد كبار السن بين سكان الحضر ودرجة الاستقرار النسبى فى المناطق الحضرية . غير أن تدليله على ذلك ليس مقنعـاً ، خاصة إذا افترضنا أن وجود كبار السن يؤثر على سلوك الأصغر سنـاً بسبب ما يبدونه نحوهم من احترام وتبجيل .

أما عن خصائص سكان الحضر من حيث الاختلافات فى النوع ( ذكر أو أنثى ) فتختلف بين أجزاء العالم المختلفة . فنجد فى الدول الغربية المتقدمة اقتصادياً أن الطابع العام هو زيادة عدد الإناث على عدد الذكور فى المناطق الحضرية . ومع أننا قد نجد أن هذا هو نفس الوضع فى البلاد النامية ، إلا أن هناك كثيراً من الاستثناءات .

ونجد فى معظم البلاد النامية أن المناطق الحضرية تتميز بزيادة عدد الذكور

على الإناث . وهناك استثناء بارز واحد على الأقل من هذا هو أمريكا اللاتينية . فإذا حكمنا من واقع تقارير اليونسكو لوجدنا أن أمريكا اللاتينية تتميز بزيادة عدد الإناث على عدد الذكور فى المناطق الحضرية من بلادها النامية . وربما تأثر هذا بعض الشىء بمراحل التحضر والعادات الاجتماعية الراسخة ، واشتغال المرأة خارج البيت ، والاختلافات الأخرى المتعددة بين بلاد أمريكا اللاتينية والبلاد النامية فى باقى أجزاء العالم .

أما فيما يتعلق بمستويات التعليم فى الحضر ، فنجد أن بلاداً بأكملها لا يزيد عدد خريجى الجامعات فيها عن بضع عشرات . ويرجع هذا من ناحية إلى ضآلة عدد الأشخاص نسبياً الذين تلقوا تعليماً جامعياً ، وإن كان يرجع فى بعض الحالات أيضاً إلى استقطاب أبناء البلاد الذين كانوا يتعلمون فى الخارج واختاروا عدم العودة إلى وطنهم . ومن الواضح أن هذا يمثل خسارة جسيمة للغاية للوطن الأم ، إذ يترتب على نقص عدد خريجى الجامعات بين السكان حدوث نقص فى الأشخاص الأكفاء اللازمين لتنوير البلاد والوصول بها إلى مرحلة وطنية ناضجة . ولو أنه اتضح فى أمريكا اللاتينية أن الأمية فى المناطق الحضرية كانت أقل من المتوقع بعض الشىء . والمتوقع بصفة عامة أن معرفة القراءة والكتابة فى المناطق الحضرية أعلى منها فى المناطق الريفية . وهناك من الشواهد ما يؤكد صحة هذا بالنسبة للمناطق الحضرية فى معظم البلاد النامية .

وبالنسبة للسمات المهنية لسكان الحضر فهى طريفة وتعتبر مؤشرات هامة لجاذبية الحياة فى مثل هذه المناطق الحضرية . ونجد فى جميع الحالات تقريباً أن المهاجر الحضرى يأتى إلى المدينة غير معد على الإطلاق لشق طريقه بنجاح فى المجتمع الحضرى ، أكثر من وظيفة العامل باليومية . ويرجع هذا فى جانب منه إلى افتقاره إلى المهارات . بل وإلى اللغة فى بعض الأحيان ، وعدم الدراية بأساليب أهل المدينة التى يمكن أن يشق بها لنفسه طريقاً فى الجوانب الأكثر إنتاجية من سوق العمل فى المدينة . ونلاحظ أن تعدد الاختلافات المهنية الحضرية فى ازدياد مستمر .

ويميل الشخص غير المؤهل للعمل إلى الاشتغال بالخدمات العامة . ويبدو أن

نسب الاشتغال فى الخدمات أعلى منها فى المهن الصناعية . وهو وضع يناقض تماماً ما هو موجود فى العالم الغربى ، حيث تنمو مجموعات الخدمات فى فترة لاحقة أثناء عملية التحضر على خلاف الوضع فى البلاد النامية .

ولا ينتمى معظم سكان الحضر إلى « مهنة معينة » وإنما هم يعملون حيثما أتيحت لهم فرصة العمل . وهناك اختلافات هائلة فى الدخل بين القوة العاملة فى البلاد النامية . وقد يصل معدل دخل صاحب المهنة الفنية العليا إلى العامل الصناعى — على سبيل المثال — ١٥ أو ٢٠ إلى واحد ، أو أكثر من هذا . وذلك على خلاف الوضع فى البلاد الغربية حيث يبلغ الاختلاف بين أصحاب المهن الفنية العليا والعمال الصناعيين ٣ أو ٤ إلى واحد فقط . ومن المهم أن نتذكر هنا أن الغالبية العظمى من عمال البلاد النامية لا يشتغلون بمهن صناعية . ومن المتوقع أن تكون هناك فروق أعظم فى الدخل بين المهن الفنية العليا والمهن الصناعية اليدوية التى يميل إليها الذكور والإناث من المهاجرين وكذلك سكان المدينة ذوو الإقامة الطويلة .

على أن توزيع القوة العاملة على هذا النحو فى البلاد النامية لا يعكس أى عجز واضح من جانب الناس عن أداء المهن الحضرية . وقد ثبت أكثر من مرة أنه لدى جميع الناس — حتى الأميين منهم — القدرة على العمل أمام الآلات . من هذا مثلا أن صانعى الأدوات الميكانيكية الذين نراهم فى المصانع الصغيرة فى كثير من مدن الهند يثبتون مقدرة كبرى على تصنيع بعض الأدوات الميكانيكية الغربية الفائقة الدقة عن طريق المحاكاة . ولكنا نجد — بالرغم من ذلك — أن سكان الحضر العاديين معزولون عن معظم الوظائف المهنية ، وشبه المهنية ، والإدارية الإشرافية ذات الدخول العالية . ويكاد يقتصر تشغيلهم تقريباً على فئة عمال اليومية ذات الدخول المخفضة .

ومن المهم أن نتذكر هنا أن القوة العاملة الحضرية فى البلاد النامية تتضمن كذلك أعداداً ضخمة من الأطفال الذين يجب احتسابهم ضمن القوة العاملة ، برغم أنهم بصفة عامة لا يعملون إلا بعض الوقت فقط . وكثيراً ما يتركزون فى وظائف المساعدين المنخفضة أو يضطلعون ببعض الأعمال الروتينية البغيضة فى بعض المهن الأخرى . وهناك فضلا عن هذا أعداد لا يستهان بها من النساء فى سوق العمالة فى كثير من البلاد وليس فى جميعها ، وذلك بدافع الحاجة إلى استكمال

الأجور الهزيلة التى يحصل عليها أزواجهن . وتتركز هؤلاء النسوة فى أنواع الخدمات المنزلية أو تلك التى تؤدى داخل البيت ، ولو أننا يمكن أن نجد فروقاً هائلة بين البلاد المختلفة فى نسب النساء إلى مجموع السكان اللائى يدخلن تحت هذا النوع من النشاط .

وكما سبق أن لاحظنا فإن الأجور التى يحصل عليها السكان الحضريون غير الفنيين شديدة الانخفاض ، ولا تكاد تسمح لهم بالحد الأدنى من التحضر . أما أجور العمال شبه الفنيين فأفضل بعض الشىء ، ولكنها لاترقى مع ذلك إلى المستويات التى نعرفها فى المدن الغربية . بل إن مجموع دخل الأسرة كلها لا يكفى فى أغلب الأحوال للوفاء بجميع متطلبات الأسرة أكثر من المستوى الحدى .

أما المرض والموت فى البلاد النامية فهما من الموضوعات التى لا نعرف عنها كثيراً من التفاصيل . ومن الواضح على أى حال أن الخدمات الطبية المتوفرة فى المناطق الحضرية كان لها أعظم الأثر فى تخفيض معدلات الوفاة ، خاصة بالمقارنة بالمناطق الريفية والمناطق النائية التى تكاد تفتقر كلية إلى الخدمات الطبية . بمعنى آخر إن الوفيات فى المناطق الحضرية أقل منها بصفة عامة فى المناطق الريفية . ومن الأمور البالغة الصعوبة الحصول على بيانات عن طول الحياة وعلاقته بمعدلات المرض . ولو أنه من المتوقع أن نجد بصفة عامة أن الغذاء ذا القيمة الغذائية المنخفضة والاكتظاظ السكانى الشديد الذى يعش فيه المهاجرون بالذات لا يساعد على الحياة فى مستوى صحى مرتفع . وعلاوة على تأثير الظروف على الصحة العامة لسكان الحضر فإنها يمكن أن تؤثر — وهى تؤثر فعلا — تأثيراً ملحوظاً على الصحة العقلية لساكن الحضر .

## أصول سكان الحضر

إذا كانت حالة سكان الحضر بمثل هذا السوء الذى رأينا ، فلنا أن نتساءل عن سبب هذه الهجرة الكبيرة إلى المناطق الحضرية . وليست تحت أيدينا سوى معلومات ضئيلة كل الضآلة عن العوامل التى تدفع سكان المناطق الريفية

والقرى إلى الهجرة إلى المدن الكبرى* . وهناك خلاف كبير حول ما إذا كانوا « يدفعون » إلى المناطق الحضرية بفعل بعض الظروف التى لا يملكون سيطرة عليها ، أو أن السبب الذى يدفعهم إلى الهجرة إلى المناطق الحضرية هو قوة « الجذب » التى تمارسها المنطقة الحضرية على أولئك الذين يعيشون خارجها .

## بين العوامل « الطاردة » و « الجاذبة »

الواقع أنه من الصعب البت فى الجدل الدائر حول العوامل « الطاردة » و« الجاذبة » . فمن الواضح كل الوضوح أن لكل من العوامل الطاردة والجاذبة تأثيرها على حركة سكان الريف والقرى إلى المناطق الحضرية . ويبدو أن الشواهد تشير إلى أن قوة الطرد للظروف الريفية القائمة هى التى توحى إلى سكان الريف بأن الأمور قد تكون أفضل فى المدينة .

وهناك عوامل من طبائع متباينة تؤثر على الهجرة إلى المناطق الحضرية . فإذا كان نظام ملكية الأرض — على سبيل المثال — يؤدى إلى تفتيت الأرض باستمرار من خلال التوريث لأكثر من جيل ، أو إذا كان بناء الأسرة من ذلك النوع الذى يؤدى فيه حق البكورة** إلى استبعاد الأبناء الصغار بواسطة الابن الأكبر الذى يرث كل شىء؟ فإننا نجد حينئذ أن القدرة على البقاء إما تتأثر أو تنعدم فعلا ، مما يترتب عليه زيادة عدد الأشخاص الذين يحتمل أن يهاجروا ، ربما إلى المناطق الحضرية .

---

* أوضح عاطف غيث فى دراسته « القرية المتغيرة » بعض الظروف الأساسية التى أدت إلى تدفق المهاجرين من الريف إلى المدينة . إذ لما كانت القوى البشرية فى ازدياد مستمر مع ثبات مساحة الأرض على حالها فقد تأثر المستوى الاقتصادى الذى ظل فى الانخفاض باستمرار ، وهو انخفاض لا يحدث فجأة وإنما يتم تدريجياً . وهو فى سيره يصل إلى نقطة حرجة تؤدى إلى اختلال التوازن بصورة واضحة ، الأمر الذى يترتب عليه تغيرات هامة . ولذلك كانت الهجرة أول علامة من علامات التغير الاجتماعى الذى ترتب على اختلال هذه العلاقة التى أدت إلى انخفاض المستوى الاقتصادى .

وإلى جانب اختلال علاقة السكان بالأرض ونتيجة التغيرات الاجتماعية فى القرى وخصوصاً فى الناحية الاقتصادية أن أخذ النشاط الاقتصادى يتجه اتجاهاً آخر غير الاتجاه القديم وخصوصاً فى علاقته بالمدينة ، الأمر الذى جعله يتخذ طابع إنتاج السوق بعد أن كان إنتاجاً محلياً . ونتيجة هذه الظروف جميعاً زادت صلات القرية بالقرى المجاورة وبالمدينة وبالحكومة . ولم يكن هذا اتجاهاً من جانب القرية وحدها ، بل إن القوانين المنظمة للإنتاج الزراعى والحياة الاجتماعية عامة كالزواج والطلاق والجندية والضرائب والمواليد والوفيات ...إلخ قد زادت من تدخل المدينة فى شئون القرية عن طريق أجهزة الدولة . فهذه جميعاً — من بين أخرى عديدة — عوامل أساسية فى توجيه طوفان الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدينة . قارن ، عاطف غيث ، القرية المتغيرة ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ .

** يقصد بحق البكورة ، حق البكر فى الإرث كله دون سائر الأبناء .

ومن بين العوامل الطاردة التى تجبر سكان الريف على الهجرة إلى المناطق الحضرية علينا أن نأخذ العوامل التالية فى الاعتبار : التضخم السكانى فى المناطق الريفية الذى تكون له دلالة بالنسبة لكمية الطعام أو العمل المتاح ، وتضاؤل الفرص التى تسمح بالحصول على الأرض التى يمكن فلاحتها والتعيش منها ، وتضاؤل فرص العمل فى الحكومة والمؤسسات التى قد لا تتوسع بالمعدل المناسب للزيادة فى عدد سكان الريف . ويبدو أن العامل الأخير يمارس أقوى تأثير طارد على سكان الريف ليهاجروا إلى المناطق الحضرية، ولوأن ذلك قد لا يفسر لنا بالضرورة ، لماذا يبقى المهاجرون الريفيون إلى المدينة فيها أو لماذا يعود بعضهم إلى المناطق الريفية التى جاءوا منها أصلا . وترى دراسة اليونسكو المعنونة « التحضر فى آسيا والشرق الأقصى » أن نمو المدن يرجع إلى بعض العوامل مثل « انخفاض نصيب السكان من الأرض الناشيء عن سرعة نمو السكان بالنسبة لنمو الموارد الزراعية » ، وكذلك التمزق والتفكك الناشيء عن الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تغيرات سياسية .

وعلاوة على هذا فإن الطبيعة الموسمية للعمل فى الزراعة تنطوى عادة على فترة فراغ بين بذر المحصول وحصده ، مما يتيح تلقائياً فرصة الهجرة إلى المدينة إذا لم يكن هناك عمل كاف فى مجال آخر .

وقد يكون هناك شعور بالحرمان النسبي ينشأ فى المناطق الريفية عندما يدرك الريفيون أن هناك مناطق أخرى — حضرية أساساً — يمكن أن يعيشوا فيها خاصة حيث تكون مستويات المعيشة فيها أعلى مما اعتادوا عليه فى بلادهم. فيتعلم سكان الريف أن يطلبوا لأنفسهم بعض ما تتمتع به المدينة . وينظروا بعين الاهتمام إلى الدخول العالية التى يسمعون عنها ، وتوفر فرص التعليم ، وغير ذلك من الخدمات التى يسمعون أنها متوفرة فى المدينة . كما ينظرون باهتمام بالغ إلى الحريات الأكبر من صور القهر ، وهى الحريات التى يسمعون أنها موجودة فى المناطق الحضرية . وذلك بغض النظر عن الحقيقة التى مؤداها ؛ أن تلك التوقعات قد لا تكون أكثر من آمال كاذبة .

وهناك بعض سكان الريف الذين يتعرضون لإغراء المدينة من خلال فترة الخدمة

العسكرية أو الاضطرابات المدنية التي تقع في الريف ، كتلك التي حدثت على وجه الخصوص بسبب الحرب العالمية الثانية والسنوات التي أعقبتها . ومن الطبيعي أن يؤدي أي غزو لإحدى المناطق الريفية وانعدام الأمن فيها إلى دفع أي عدد من السكان يمكن أن يتحرك نحو المدينة . وتؤدي الثورات – كتلك التي وقعت أثناء تقسيم الهند والباكستان – إلى خلق عدد من اللاجئين الذين يندفعون في الغالب تجاه المدن الكبرى .

أما عن إغراء المدينة الكبرى أو قوة الجذب فيها فترجع في جانب منها إلى خبرات من هذا النوع ، كما ترجع في جانب آخر إلى المعلومات التي تروج للمزايا – أو على الأقل المزايا المزعومة – للحياة في المدينة ، بصرف النظر عن درجة الوصول إلى تلك المزايا فعلا . فالطرق المرصوفة الجيدة ، والراديو ، وممثلو الحكومة الذين يتحركون وسط الريفيين وغير ذلك من مؤثرات الاتصال تؤثر إلى أبعد حد على طبيعة ونوعية المعلومات التي ترد إلى المناطق الريفية عن المدينة ، والتمييز بين المزايا المزعومة والمساوئ .

بل إنه قد تكون هناك بعض عناصر السياسة القومية المسئولة عن حركة السكان من المناطق الريفية إلى الحضرية . من هذا مثلا أن يؤدي الأخذ بالزراعة الجماعية في بعض الحالات إلى خلق فائض في العمالة في المناطق الريفية، مما يحمل الناس على الهجرة إلى المناطق الحضرية . كما يمكن أن يؤدي تخصيص الاعتمادات المالية القومية للتنمية الصناعية في المدن الرئيسية – بدلا من استثمار هذه الاعتمادات في المناطق الريفية – إلى جعل المدينة أكثر جاذبية من الريف بالنسبة لسكان الريف المضارين بهذه الطريقة .

وقد انتهى دونالد بوج وزخاريا فيما يتعلق بخصائص المهاجرين إلى المدن إلى النتائج التالية :

١ – إن الهجرة من الريف إلى الحضر في الهند ليست بالأمر التافه ، وإنما هي ظاهرة واسعة الانتشار .

٢ – إن الهجرة لا تتدفق تجاه المدن الكبرى فقط ، وإنما تتجه كذلك إلى مئات المدن ذات الأحجام الوسطى والصغيرة في جميع الأقاليم فيما عدا تلك المدن التي تأثرت تأثراً عكسياً من جراء التقسيم .

٣ — على الرغم من أن تلك الهجرة قد اتخذت فى البداية بعض سمات حركات « الرواد » — أى سيطر عليها عنصر الرجال أساساً — فقد شهد العقد الخامس من هذا القرن ( من ١٩٤١ إلى ١٩٥١ ) هجرة إلى المدن يكاد يتساوى فيها عدد الذكور والإناث .

٤ — ليست هناك شواهد يعتد بها على كراهية القرويين السعى وراء مستقبلهم فى المدينة . فالواقع أن بيانات البطالة تدل على أنهم يزدحمون فى المدن بحثاً عن العمل . والأمر القريب الاحتمال جداً أن البطالة فى المدن هى الفرملة الرئيسية للهجرة من الريف إلى الحضر فى الوقت الراهن، وليست القيود التى يفرضها التراث الثقافى فى القرى .

٥ — ولعل تلك الزيادة الملحوظة فى الهجرة إلى الحضر تمثل ظاهرة حديثة نسبياً بدأت فى ثلاثينيات هذا القرن . وقد وصلت اليوم إلى الحد الذى أصبح فيه لسكان كل قرية تقريبا أقارب أو زملاء يعيشون فى واحدة على الأقل ( وربما فى أكثر من واحدة ) من المدن الرئيسية . والمعروف أن الروابط العائلية والقروية من القوة بحيث تلقى على المهاجر الناجح عبء مساعدة مهاجرين جدد على القدوم إلى المدينة . ويبدو أن ازدياد عدد القرويين الذين يتجهون إلى الاقتصاد الحضرى الجديد ، وتدعيم قنوات الهجرة تدعيماً قوياً سيقود الهند إلى مرحلة من التحضر ليس لها نظير حتى الوقت الحاضر ، يدعمها أن النسق العائلى والثقافة السائدة لا يعوقانها .

وعلى الرغم من أن هذه المعلومات خاصة بالهند، فإنه يبدو لنا من المعلومات الأخرى أنها لا تمثل نمطاً شاذاً على الإطلاق . بل إنها تمثل فى واقع الأمر السمة المميزة لجميع أنواع الهجرة التى تتم فى باقى البلاد النامية .

ومن الطريف أن نلاحظ فى استعراضنا لهجرة السكان الريفيين إلى المناطق الحضرية فى البلاد النامية أن هناك نوعاً من الانتحاء فى جذب سكان الريف إلى المدينة الكبرى ، ابتداء من عهد الاستعمار فى جنوب شرقى آسيا ، والشرق الأوسط ، وشبه القارة الهندية وأمريكا اللاتينية .

### الهجرة الراجعة إلى عوامل دولية

ليس سكان الريف وحدهم هم الداخلين فى الهجرة من مكان إلى آخر وخاصة تجاه المناطق الحضرية . فقد كانت هناك كذلك هجرات دولية إلى المدن وبين المدن وبعضها ، مثل هجرة أعداد ضخمة من الهنود من مواطنهم الأصلية إلى موانئ مختلفة فى جنوب شرقى آسيا وإلى هونج كونج ، وهجرة الهنود إلى جنوب أفريقيا ، وهجرة الصينيين إلى هونج كونج ، ورانجون وبانجكوك . كما حدثت فى فترات أحدث من ذلك هجرات دولية بعد تقسيم الهند وباكستان ، وهى من نوع يختلف تمام الاختلاف عن الهجرات إلى المناطق الحضرية التى نعرفها فى البلاد النامية . غير أن الانتحاء قد أثر أساساً على سكان الريف الذين يعيشون فى مناطق قرب المدن ، وبينما نجد أن الهجرات على المستوى الدولى قد تضمنت فى أغلب الأحوال الانتقال بين مسافات بعيدة ، فإن معظم الهجرات التى تتم داخل البلد الواحد تتم بين مسافات قصيرة نسبياً * .

### قوانين الهجرة إلى المدن

لعله من المفيد لأغراض التنبؤ العلمى أن نكون قادرين على الإشارة بثقة إلى «قوانين» الهجرة إلى المناطق الحضرية فى البلاد النامية . والواقع أن معلوماتنا الآن عن أنماط الهجرة لا تزال ضئيلة للغاية ، على الرغم من أن الدراسات الجارية قد تكشف عن مستوى من المعلومات أعلى بكثير مما كان متاحاً حتى الآن . فهناك — على سبيل المثال — بعض الشواهد التى تفيد أن الهجرة تتم أولاً من المناطق الريفية أو القروية إلى المدن الصغرى ، ثم إلى المدن الأكبر فالأكبر . ولو أن هناك أيضاً

* برغم صدق هذا الحكم بصفة عامة ، إلا أننا نلاحظ بعض الاستثناءات الهامة عليه فيما يتعلق بالهجرة بين محافظات جمهورية مصر العربية . فمحافظات الصعيد — مثلا — وخاصة محافظات الصعيد الأعلى (سوهاج ، وقنا ، وأسوان) لا تهاجر إلى المحافظات القريبة بقدر ما تهاجر إلى القاهرة والإسكندرية ، ومحافظات القناة الثلاث ، وعلى رأسها السويس . فتأتى محافظات الصعيد الأعلى فى المرتبة الثانية بعد المحافظات الريفية المحيطة بالقاهرة ( القليوبية والمنوفية والجيزة ) فى تصدير المهاجرين إلى القاهرة ( بلغت نسبة أبناء الصعيد الأعلى حوالى ١٢ ٪ من الذكور المحصورين فى القاهرة عام ١٩٤٧ ، و ١١ ٪ منهم عام ١٩٦٠ ) كذلك استوعبت الإسكندرية أكبر عدد من المهاجرين من محافظة أسيوط — بعد القاهرة — طبقاً لإحصائيات ١٩٣٧ وما بعدها . كما برزت فى الإحصائيات الأخيرة دور محافظات القنال فى استقبال مهاجرى الصعيد ، وخاصة الأعلى . قارن عاطف وصفى وعبد الهادى الجوهرى . دراسات فى علم الاجتماع الحضرى ، السابق الإشارة إليه ، ص ١١٤ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ، وغيرها .
( المترجم )

قدراً لا يستهان به من الشواهد على أن هذه الهجرة التدرجية قد لا تتم ، وإنما ينتقل المهاجرون الريفيون أولا إلى المدن الصغرى ثم إلى المدن الكبرى مباشرة ، كما هو الحال فى البرازيل . وقد تصدى هارلى براوننج لتفنيد هذا الرأى ، إذ يعتقد أن الهجرة لا تتم بهذا الشكل التدرجى . وإذا كانت هناك قوانين للهجرة إلى المناطق الحضرية أصلا ، فمن المرجح أنها تختلف من بلد لآخر تبعاً للظروف السائدة فى كل بلد ، من هذا مثلا أن تدفق المهاجرين بشدة على بعض مراكز التعدين فى جنوب أفريقيا ينطوى على مجموعة معقدة من العلاقات وأنماط الهجرة الحديثة التى قد لا نجدها فى دول أخرى تتم فيها الهجرة بهذا الشكل المركز بغرض العمل فى الصناعات الاستخراجية . وهناك شواهد على وجود أنواع معينة من الهجرات هى ، الهجرة الموسمية Seasonal Migration والهجرة الارتدادية Reverse Migration والهجرة المتعددة ( المركبة ) Multiple Migration التى سنفصل الكلام عنها فيما بعد .

كذلك يبدو أن هناك قدراً معيناً من « الهجرة الطوافة Floating Migration » . وهى تتمثل فى الأشخاص الذين يتنقلون من مدينة إلى أخرى يحاولون فى يأس تثبيت أقدامهم فى أى منها . وقد لاحظ ديشموك Deshmukh فى دراسة عن دلهى أن : « ٦٥٪ على الأقل من المهاجرين قد جربوا حظهم فى البداية فى عدد من المدن يتراوح بين ٦ ، ١٥ أو أكثر » .

## الانتخاب فى الهجرة

هناك موضوع مرتبط بهذا على جانب من الأهمية ، هو موضوع الانتخاب ؛ أعنى من الذى يهاجر إلى المناطق الحضرية ؟ وهنا نلاحظ مرة أخرى أن الأدلة ليست حاسمة . فالجانب الأعظم من الملاحظات التى قيلت فى هذا الصدد بالذات لا ترتكز على بيانات تفصيلية كثيرة ، وإنما على ملاحظة دقيقة لحالات معينة . ويبدو أن هناك انتخاباً من حيث النوع على سبيل المثال ، أى أن الذكور أكثر تحركاً فى الهجرة من الريف إلى المدينة فى البلاد الآسيوية والإفريقية . ولو أن هناك من الشواهد — كما سبق أن أشرنا — ما يدلنا بالنسبة لأمريكا اللاتينية على أن النساء يتفوقن قليلا فى الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن . ويصدق هذا على جميع حالات الهجرة فى أمريكا الجنوبية اللهم إلا بالنسبة لهنود الأنديان

Andean Indians حيث يتفوق الذكور على الإناث فى أعداد المهاجرين. وقد قدم العلماء كثيراً من الافتراضات لمحاولة تفسير هذه الاختلافات بين القارات. ومما قيل فى هذا الصدد — على سبيل المثال — إن التحضر فى أمريكا اللاتينية ربما يكون قد قطع شوطاً أبعد، بحيث إنه بات هناك نقص فى نسبة الذكور المهاجرين إلى المدن؛ وهو موقف يقترب اقتراباً وثيقاً من التجربة الغربية بصفة عامة.

أما الهجرة الانتخابية تبعاً لدرجة تعليم المهاجرين فموضوع معقد عن هذا بعض الشيء. إذ على الرغم من قلة الشواهد التى تحت أيدينا، فيبدو أن الوضع فى الهند — على سبيل المثال — أن الأشخاص الأرقى تعليماً يهاجرون بأعداد أكبر ممن سواهم. كما توصلت دراسات أخرى إلى نتائج مماثلة. ولو أنه من الجدير بالذكر أن نؤكد مرة أخرى أن الأدلة على هذه النقطة ليست حاسمة تماماً. فلو نظرنا إلى الموضوع من وجهة نظر أخرى فقد يعنى ذلك — كما أشار أحد المؤلفين — أن الأشخاص «الفاشلين» فى البيئة الريفية هم الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن الاندماج فى المجتمع الريفى، ومن ثم لايعنى بالضرورة أى تخلف فى مستوى الذكاء، بل إن كلمة فاشلين تشير إلى أفراد يبحثون عن مناخ مختلف يمكنهم فيه البحث عن إمكانيات تفتح شخصياتهم وملكاتهم. وهناك من الشواهد ما يؤكد على أى حال أن الهجرة من المناطق الريفية إلى الحضرية تتم بصرف النظر عن أى حاجة واضحة إلى عمل الأشخاص المهاجرين.

وهناك كثير من الأسئلة الأخاذة التى لا نستطيع الحصول على إجابة عليها. من هذا مثلا هل هناك أية إشارة إلى أن هناك فى الوقت الراهن نسبياً من أنماط معينة من الريفيين تهاجر إلى المدن بشكل أكبر مما كان يحدث فى الماضى؟ هل هناك أى اختلافات فى مكانة، وعمر، وأدوار الأشخاص الذين يهاجرون اليوم إلى المدن بالمقارنة بأولئك الذين كانوا يهاجرون فى الماضى؟

## الاختلافات المكانية والزمانية فى الهجرة

ليست لدينا سوى معلومات ضئيلة عن الاختلافات المكانية والزمانية فى سمات الهجرة إلى المناطق الحضرية الحالية بالقياس إلى الماضى: فالبيانات التى تحت أيدينا عن المسافات التى يهاجر منها الناس إلى المدينة ضئيلة كل الضآلة. ولو أننا

على شيء من الدراية بالحراك المكانى للمهاجرين داخل المناطق الحضرية ـ كدلهى مثلا ـ حيث يتحتم على المهاجرين الحضريين الذهاب إلى مواقع البناء كما هو الحال فى بغداد حيث ينتقل العمال ليكونوا أقرب ما يمكن إلى أنواع أخرى من الأعمال . ثم هناك بطبيعة الحال الحراك الإجبارى حيث تضطر مجموعات من الناس إلى مغادرة مكانها عندما تقوم السلطات الإدارية المحلية بتطهير المناطق المستغلة بوضع اليد . وتضطر تلك المجموعات إلى البحث عن أماكن إقامة جديدة بغض النظر عن مدى دوامها .

### الحراك

هناك بعض الاختلافات الموسمية وغيرها من أنواع الاختلافات الأخرى فى الحراك تتمتع بأهمية كبرى ، مثل الهجرة الارتدادية والاتجاهات الدائرية . فى كثير من بلاد العالم تنقضى فترة طويلة بين زرع المحاصيل وحصدها مما يتيح فرصة الهجرة المؤقتة إلى المناطق الحضرية . وفى هذه الفترة تتحمل النساء مسئولية العناية البسيطة بالحقول ، ثم يعود رب الأسرة إلى القرية لجنى المحصول، ومن المحتمل جداً أن تتم بعض الهجرات ـ وخاصة الهجرة إلى المدينة لأول مرة ـ تحت تلك الظروف .

### الاختلافات الموسمية وغيرها

هناك أنواع أخرى من الهجرة المؤقتة ـ التى تتراوح مدتها بين أسابيع قليلة وعدة شهور أو حتى بضع سنوات ـ تتمثل فى حالة الشبان الذين يهاجرون بمقتضى عقد لقضاء فترة محددة سلفاً للعمل فى إحدى شركات التعدين مثلا . ولا يتضمن هذا النوع من الهجرة عادة اصطحاب الأسر ، إنما هى هجرة فردية يقوم بها الأشخاص الذين يسكنون مدة العقد أو فترة العمل على حساب الشركة ، وبعد انتهاء المدة يعودون إلى قراهم أو إلى المناطق الريفية التى أتوا منها . ولو أن الوضع الأكثر شيوعاً أن يهاجر الناس لفترة قصيرة نسبياً لتجربة الحياة هناك، ثم يعودون فى هجرة ثانية أو ثالثة حيث يزداد احتمال إقامتهم نهائياً . ومع كل رحلة يتعلمون كيف يتغلبون على مشكلات إقامتهم فى الحضر . ولذلك فإن كل لقاء جديد مع المدينة يجعل

أمر البقاء نهائيـاً أكثر يسراً وسهولة ويجعل العودة إلى بلادهم أقل إغراء .

أما موضوع الهجرة الارتدادية — أعنى هجرة العودة إلى القرية — لمن سبق لهم الهجرة فهو من الأمور الفائقة الأهمية . وتدلنا الشواهد على أن الهجرة الارتدادية ضئيلة الحدوث للغاية ، اللهم إلا تلك الحالات التى يكون المألوف فيها أن يهاجر الشخص إلى المدينة لفترة قصيرة ، ليدخر قدراً من المال ، ثم يعود بعدها إلى قريته * وقد ترجع قلة الهجرة الارتدادية هذه إلى عوامل متعددة . فى بعض الحالات يكون البقاء فى المدينة مبعثـاً للافتخار . ومن غير المحتمل أن يعود الشخص الذى لم يوفق فى المدينة إلى قريته حفاظـاً على ماء وجهه . وعلاوة على هذا فإن الرغبة فى إظهار نفسه بمظهر الناجح يؤثر على نوعية المعلومات التى تنتقل من المدينة إلى الريف ، فلاتنقل إلى القرية سوى كل « أخبار طيبة » . ويرى كلايد ميتشيل أنه من الأمور البعيدة الاحتمال أن يعود المهاجر الريفى للحياة فى قريته مرة أخرى إذا ظل بعيداً عن مجتمعه الريفى لفترة عشر سنوات أو أكثر ، اللهم إلا أن يسافر إلى القرية لقضاء بعض الإجازات العارضة . وقد وضع ميتشيل مقياسـاً لاستقرار التحضر يستطيع أن يقدر احتمالات هذه الظاهرة . وهناك فضلا عن هذا بعض الدلائل على أن الهجرة من الريف إلى الحضر أكثر دوامـاً فى أمريكا اللاتينية عنها فى بعض البلاد النامية الأخرى . ويورد « أجاروالا » Agarwala من الأدلة ما يؤكد — كما هو متوقع — أن الهجرة الارتدادية أكثر حدوثـاً بين كبار السن منها بين الشباب .

## الفرد الحضرى والأسرة

يجب علينا عند النظر إلى سكان الحضر — حياتهم ومجتمعهم — أن نتذكر دائمـاً أن المهاجرين يتدفقون على المدينة من أماكن لها ثقافتها الخاصة التى قطعت شوطـاً بعيداً فى سبيل الرقى والاكتمال . ويحمل هؤلاء المهاجرون الكثير من عناصر

* أفضل نموذج للهجرة الإرتدادية عندنا ما نجده عند أبناء النوبة، حيث يهاجرون — وخاصة الذكور أساسا — إلى المدن الكبرى للعمل وتكوين مدخرات كافية ، يعودون بعدها إلى قراهم فى أواخر العمر للإقامة فيها نهائياً . وهم فى أثناء إقامتهم الطويلة فى المدينة التى يمكن أن تمتد إلى ربع قرن — يزورون قراهم على فترات منتظمة ، ويواظبون — على أى حال — على إرسال النقود لذويهم الذين يتحملون مسئولية إعالتهم .

(المترجم)

تلك الثقافة معهم إلى المدينة دون أن يدروا إلى أى حد سيحاولون رفضها والتخلص منها. 
وليس هؤلاء المهاجرون بالشخصيات التافهة التى لا وزن لها ولا هم عجينة طيعة سهلة التشكيل . فهم يقدمون إلى المدينة مغلفين بغشاء من التراث القبلى الريفى وبأساليب مستقرة فى السلوك وفى العمل ، وأنماط محددة من الولاء والالتزامات والأوضاع الاقتصادية وأنساق الضبط وقنوات الاتصال وهى جميعًا أشياء ليس من السهل أن تموت فى البيئة الحضرية . والواقع أن هذه العادات الاجتماعية تتدعم بشدة من خلال نوع البيئة التى يحتمل أن يهاجر إليها الفرد .

## الفرد الحضرى :

وهكذا فإن وضع المهاجر فى البيئة الحضرية الجديدة ينطوى على استجابات لثقافته القديمة ، وعلى صراعات وتوترات مع البيئة الحضرية الجديدة والمختلفة تمام الاختلاف عادة ، وكذلك مع الأدوار الجديدة التى يؤديها . ولا يكون على المهاجر أن يعيش جسمانيًا فحسب ، بل عليه كذلك أن يحافظ على كيانه فى ظل تلك الظروف الاقتصادية الاجتماعية الغريبة عليه إلى حد بعيد . ومن المستحيل عليه أن يمزق أواصره بسهولة ببيئته القديمة . ونجده مزودًا ببعض المعايير القليلة التى يقرر على أساسها أى أجزاء الثقافة الجديدة يمكن أن يتبناه وأيها يرفضه ، وأى العناصر يجب أن يعيد تشكيله ويبرره متخذًا منه أسلوبًا جديدًا فى الحياة ، وأى عناصر حياته وأساليبه الماضية ينبغى عليه أن يدفعه إلى الأعماق أو يختزنها فى العمق . وليس من اليسير — فى واقع الأمر — مثلا الاستعاضة بالعلاقة المالية عن مجموعة الالتزامات التى كان يمارسها فى القرية من قبل . وتأتى الضغوط إلى حد ما من السرعة اللازمة لتغيير أساليب الحياة الريفية بأساليب أخرى حضرية ، وهو نوع من التحول الإجبارى الذى يكلف الشخص ثمنًا باهظًا . وقد يكون لهذا التحول الإجبارى — كما سنرى فيما بعد — خاصة عندما يمارسه الإنسان من أجل البقاء بعض النتائج السلبية ، بل والاجتماعية . وهناك بعض الشواهد التى تدلنا — مثلا — على أن التوتر والضغوط التى ترتبط بهذا التحول تكون مصحوبة بمعدلات عالية من إدمان الخمور ، والمخدرات وانحراف الأحداث ، والجريمة ، والاضطرابات العقلية .

على أن مجرد الوجود الجسمانى فى المدينة لا يعنى بالضرورة مشاركة الفرد فى الحياة الحضرية . فالمهاجر قد يعيش فى المدينة ، ولكنه لا ينتمى إلى تلك المدينة ، أى لا يندمج فيها اجتماعياً فعلاً . وقد تكون علاقات المهاجر محدودة إلى أبعد حد ، وخاصة فى المراحل الأولى من إقامته فى المدينة . ويرجع هذا فى جانب منه إلى عدم ألفته بأسلوب الحياة الحضرى . هذا فضلا عن أن خبرته — أو نقص هذه الخبرة — وزيه ، ولغته ، وعاداته يمكن أن تعزله بشدة عن معظم جوانب المجتمع الحضرى الذى يعيش فيه . وما زال ميله إلى البحث عن « نظائره » فى المدينة يقيد حركته ويحدده . ومن شأن هذا أن يؤدى به إلى نوع من العزلة الذى يفرضه على نفسه بنفسه ، ويرجع ذلك إلى أن كثيرين ممن حوله قد جاءوا من قبائل ، أو من مناطق جغرافية مغايرة ، أو ينتمون إلى ثقافات يتخذ هو منها موقفاً حذراً بطبيعته . وتؤدى عملية الاختيار والتركيز المكانى التى تتم بين الأشخاص الذين ينتمون إلى أصول مختلفة تؤدى فى بعض الأحيان إلى ظهور « أحياء » أو محلات يشغلها كلها — أو معظمها — الأشخاص القادمون من إقليم معين أو قبيلة بعينها ، أو ينتمون إلى تراث ثقافى مشترك . وقد ينمو الشعور بالانتماء إلى تلك المحلات ويبلغ حداً بعيداً بسبب الإحباط الذى يلقاه الفرد فى تعامله مع المجتمع الخارجى ؛ مما قد ينتهى بسكانها إلى خلق حكومة غير رسمية خاصة بهم ، وكذلك محاكم ، وغير ذلك من النظم النوعية المرتبطة بوطنهم الأصلى .

ومع ذلك فإن إعادة تنشئة المهاجر الريفى أمر لازم وضرورى لتكيفه مع جوهر أسلوب الحياة الجديد . ويتم ذلك عادة بشكل متفاوت تبعاً لسرعة تغير بعض الأساليب الحضرية بالذات . وقد يتقبل المهاجر — مثلا — العلاقات المالية الحديثة ، ولكنه يظل محافظاً على الاستعانة برجال الطب القبلى البدائى عند الحاجة . ومن الممكن أن تؤدى الصراعات بين تلك الاختلافات فى مدى تقبل المهاجر للأساليب والعادات الحضرية إلى تعرضه للضغوط ، والاضطرابات ، والصراعات النفسية . فمن المتوقع أن يبدى أحد أفراد المجتمع الريفى درجات متفاوتة من تقبل الممارسات والعادات التى تحيط به ، ذلك أن الضغوط التى تفرض عليه فى البيئة الريفية لكى يتقبل الممارسات السائدة تنتهى به عادة إلى الخضوع المطلق لذلك المجتمع . أما فى

البيئة الحضرية فكل شيء يبدو فعلا غريباً بالنسبة للمهاجر الجديد وقد يؤدى به إلى الحفاظ على بعض عادات ريفية بعينها .

وقد ينجذب الفرد الذى يعيش فى بيئة حضرية — بعيداً عن القيود والضوابط القروية والقبلية التى كان خاضعاً لها — قد ينجذب نحو نظرائه ، أعنى نحو الجماعة القادمة من نفس قبيلته أو من قريته ، ولذلك يمكن أن يعانى — رغماً عنه — من أزمة البقاء . فإذا أخذنا الهند — على سبيل المثال — نجد أن المهاجر إذا انجذب نحو الجماعة الآتية من نفس قريته ، فمن المرجح فى تلك الحالة أن تعرف طبقته الاجتماعية المغلقة Caste ومن ثم فإن أية محاولة منه للانتقال إلى مركز طبقى يمكن أن تقيده للغاية . ولذلك تتأثر قدرته أو إمكانياته على تجاوز دوره القديم . ومع ذلك فإن الشعور باللامعيارية Anomie أو الضياع وسط المجتمع الحضرى هو الذى يدفع بأعداد كبيرة من الأشخاص العزاب غير المرتبطين بأحد أو بشيء والمهاجرين من الريف إلى الارتباط بأبناء قراهم السابقة الذين يتميزون عنهم بخبرة أطول بالمجتمع الحضرى .

وقد يبدو أن أمام المهاجر من الريف إلى المدينة فرصة سانحة للإفلات من التدرج الاجتماعى أو الطبقى المغلق الموجود فى قريته الأصلية . غير أنه يحدث فى أغلب الأحوال أن يستبدل التدرج الريفى المألوف بتدرج حضرى جديد . فالواقع أن ابن القرية الذى يهاجر إلى المدينة غالباً ما يجد نفسه وسط موقف خلق فيه التصنيع والتحضر نوعاً من التدرج أكبر — أعنى أكثر تعقيداً — من ذلك الذى كان يعيشه فى قريته .

## الأسرة الحضرية

تعتبر الأسرة — كما هو الحال دائماً — واحدة من أهم النظم الاجتماعية فى المناطق الحضرية فى البلاد النامية . ومن المهم لفهم الأسرة فى مثل هذا السياق أن نبدأ بالإشارة إلى بعض السمات الشائعة للأسرة هناك . فمن الأمور الشديدة الاحتمال أن المهاجر بمغادرته لقريته أو بيئته الريفية واتجاهه إلى المدينة يهجر بيئة كان يتمتع فيها بالانتماء الوثيق إلى عائلة معينة . فإذا واجه المدينة منفرداً فى البداية . فسوف

يجد نفسه وسط بيئة غريبة عليه نسبياً . أما إذا هبط المدينة بأسرته ، فسيجد أيضاً أن البيئة الحضرية تمارس تأثيرات فعالة على الأسرة وتؤدى إلى إحداث بعض التغيرات الدقيقة فيها . ومن الأمور التى تؤثر حتماً على الأسرة كنظام اجتماعى ضرورة التكيف لظروف جديدة فى البيئة الحضرية ، وازدحام المساكن الذى تجده الأسرة فى المدينة ، والتعرض لأسلوب الحياة الحضرى الجديد ، ومن شأن هذه المؤثرات بصفة عامة أن تعجل عملية تخلى الناس عن أساليب حياتهم القديمة . من هذا مثلا أن يجد عضو الأسرة نفسه مضطراً تحت تأثير الضغوط المتزايدة إلى تكوين أنواع جديدة من الالتزامات التى لم يكن يعرفها من قبل فى القرية . وسيكون لتلك الالتزامات تأثيرها على أنماط الالتزام الأسرى والقرابى التى كان معتاداً عليها فى الماضى .

ويتعرض المهاجر فى المدينة لتناقص مستمر فى رقابة الأسرة على أفرادها . ويزداد ذلك وضوحاً بصفة خاصة إذا كان الفرد قد قدم إلى المدينة منفرداً وليس عضواً فى أسرة . ولكن حتى إذا كانت الأسرة بأكملها أو قطاعاً كبيراً منها قد هاجر معاً إلى المدينة ، فإن الفرد يدخل فى ظروف تحمله تدريجياً على الاضطلاع بدور جديد داخل الأسرة . فقد تضطره الظروف إلى العمل بعيداً عن باقى أفراد الأسرة ، وقد يكون علاقات جديدة من شأنها أن تؤثر على علاقاته بسائر أفراد الأسرة وتحدها .

وقد تنهار الأنماط التقليدية تحت وطأة البيئة الجديدة . من هذا مثلا أن الإجراءات المعتادة لتكوين علاقة الزوج بزوجته يمكن أن تتعدل تعديلا كبيراً فى البيئة الحضرية الجديدة . وقد يكون من نتائج ذلك أن الفرد بدلا من أن يستعين بالطقوس والممارسات المعتادة المرتبطة باختيار شريك الحياة المقبل ؛ قد يجد نفسه — خاصة إذا كان قد جاء إلى المدينة دون أسرته — متورطاً فى مجموعة من العلاقات غير الرسمية مع أفراد من الجنس الآخر ليست هى علاقة الزواج العادية التى كان يعرفها فى الماضى ، وإنما هى مجموعة المعاشرات. والواقع أن الفرد بسلوكه هذا لا يعدل فقط من العادات الريفية التى اعتادها ، وإنما يمكن أن يورط نفسه فى مجموعة من العلاقات الجنسية التى قد تكون ذات وطأة شديدة على عاداته الأخلاقية القديمة .

أما النساء بصفة خاصة فيجدن أن البيئة الحضرية تعدل تعديلا بعيد المدى من وضعهن ، وأدوارهن وأوجه النشاط التى يمارسنها . وأبرز هذه التغيرات تلك التغيرات القانونية والاقتصادية فى علاقاتهن مع باقى أفراد أسرهن. فقد تجد الزوجة أن القواعد القانونية المختلفة التى تمس النساء فى المدينة يكون لها تأثيرها الهام على مكانتها القانونية. من ذلك مثلا أنها قد تصبح قادرة على حيازة ممتلكات حقيقية باسمها الخاص . وفضلا عن هذا نجد أنه بينما تعتبر الزوجات والأطفال فى القرية مصدر قوة اقتصادية بسبب قدرتهم على العمل فى الحقول نجدهم يشكلون فى المدينة عبئاً اقتصادياً بسبب نفقات إعالتهم . وقد تجد النساء أنفسهن من ناحية أخرى — يتعرضن لتغيرات دقيقة — قد لا تكون ظاهرة — فى علاقاتهن بأزواجهن . ويبدو أن الخبرة تشير — مثلا — إلى احتمال زيادة النمط الزواجى فى علاقاتهن بأزواجهن لا مجرد السير المريح الذى كانت تكفله نظم تكوين الزيجات فى المجتمعات الريفية . ومن الممكن أن تتعرض مسئولياتهن والتزاماتهن تجاه أزواجهن لتغيرات جوهرية .

كما قد تجد الأسرة الحضرية أن التزامات الضيافة قد تعدلت بعض الشئ عن النماذج الريفية الأصلية . والمألوف على سبيل المثال أن تبدى الأسر الحضرية كرم الضيافة لأى واحد من أبناء إحدى الأسر القريبة فى القرية لدى وصوله حديثاً إلى المدينة بحثاً عن مستقر له فيها . والمتوقع أن يجد له أقاربه الذين سبقوه إلى المدينة مكاناً له فى نطاق الأسرة ، أو يقدموا له على الأقل الطعام والمسكن على أساس مؤقت أو لمدة طويلة لحين استقرار أحواله . وليس لمثل هذه الضيافة الإجبارية حدود قانونية، مما يترتب عليه احتمال أن تمتد إقامة كل قادم جديد من القرية إلى المدينة داخل هذا النسق لفترات طويلة من الزمن . ويعتبر هذا الالتزام بالاستضافة — من بعض نواحيه — غير جديد على ابن القرية القديم الذى تعود المشاركة فى تحمل أبناء القرية. وقد ينطوى هذا الالتزام — من ناحية أخرى — على علاقة لأزمة كل اللزوم للبقاء والاستمرار فى البيئة الحضرية الجديدة . وقد يكون دخل الأسرة الحضرية من الانخفاض بحيث يكون من اللازم استكمال هذا الدخل من خلال أى إسهامات مهما تكن ضآلتها يقدمها المهاجرون حديثو الوصول من الريف إلى المدينة . فهذه المعاملة التى توازى الإيواء والإطعام — سواء بمقابل أو بدون مقابل — تعتبر

مهمة شاقة فى البيئة الحضرية حيث لا تفى ظروف المعيشة بصفة عامة بأكثر من حجرة واحدة للأسرة نفسها ، ناهيك عن الأشخاص الإضافيين .

ونظراً لما ينطوى عليه ذلك من مزايا اقتصادية ، نجد من الشائع تماماً أن تأوى الأسرة بعض الغرباء وتقدم لهم الإقامة الكاملة (أى السكن والطعام) أو السكن فقط ، فيشاركوا الأسرة حياتها ومصيرها . وقد لا يكون هؤلاء الأشخاص مهاجرين من نفس المنطقة أو نفس القرية التى جاءت منها الأسرة ، فيدخلون بذلك فى صراعات محتملة راجعة إلى الاختلافات فى البيئة ، والعادات الغذائية وما إلى ذلك من أمور .

ومن الشائع أن يرثى دارسو الحياة الأسرية فى مدن البلاد النامية لتأثير البيئة الحضرية على الأوضاع الأسرية التقليدية . وقد زعموا بصفة عامة بوجود انحطاط يكاد يكون حتمياً فى الأسرة فى ظل الظروف الحضرية ؛ وخاصة بالقياس إلى الأوضاع الأسرية الريفية ، ولو أن هناك بعض الشواهد التى تشير إلى أن انتقال الحياة الأسرية من المناطق الريفية إلى الحضرية لا يؤدى بالضرورة إلى الانهيار .

ويبدو أن هناك نوعاً من الاتفاق على أن الطفل هو أكثر أفراد الأسرة تعرضاً لأعظم التأثيرات نتيجة لما يطرأ على حياة الأسرة من اضطرابات . ويرجع هذا فى جانب منه إلى اضطراره إلى الحياة فى بيئة غير ملائمة لطفولة سعيدة وقيام علاقة أسرية وثيقة . ولكن يبدو أن هذا الوضع يرجع فى أساسه إلى أن كلاً من الأب والأم قد يضطر إلى التغيب عن البيت طوال النهار ليكسب من المال ما يكفى لإعالة الأسرة ويؤدى هذا تلقائياً إلى ترك الطفل دون إشراف أو رعاية ، كما يضطره فى كثير من الأحيان إلى البحث عن سبل كسب المال مما يمكن الاستعانة به فى تدعيم دخل الأسرة .

## البناء الطبقى والانتماء الجماعى

يبدو أن تكون الطبقات الاجتماعية بين السكان الحضريين الوطنيين يختلف اختلافاً بعيداً من بلد نام لآخر . وهناك عديد من العوامل التى يمكن أن تؤثر على مدى التدرج الطبقى وقيام الطبقات . من هذا مثلا يذكر ميران ماك كلوخ — فى تلخيصه لمجموعة دراسات عن أفريقيا جنوب الصحراء — بعض العوامل التى تعوق

تكون طبقات اجتماعية فى المناطق الحضرية . وقد نبه إلى أن سكنى طبقة فى منطقة منفصلة ليس بالأمر الممكن . ونلاحظ فضلا عن هذا أن الالتزامات والمسئوليات الأسرية التى تلقى على عاتق السكان الحضريين الأوفر حظاً من النجاح تجاه المهاجرين الجدد إلى المدينة يحتمل أن تؤدى إلى انهيار بسبب ما قد يكون هناك من اختلافات بين المهاجرين الجدد والأشخاص القدامى فى المدينة الذين صادفوا قدراً أكبر من النجاح . فيوضع هؤلاء المهاجرون فى علاقة التزام تجاه بعضهم البعض تتمتع بنفس القدر من الأهمية . ومن العوامل الأخرى التى أشار إليها ماك كلوخ فى تلخيصه ما ذكره باركر بشأن التعليم الذى يمكن أن يخلق لدى الفرد — إذا كان تعليماً موفقاً وعالياً — احتياجات إلى خدمات ومتع تفوق إمكانياته . لذلك قد يربط الفرد نفسه ثقافياً بطبقة معينة ، ولكنه ينتمى اقتصادياً لطبقة أخرى . كما لوحظ أيضاً أن النساء يكن أكثر ولاء وأكثر مراعاة للعادات القبلية من الرجال ، فيجعلن انتقال أزواجهن من طبقة إلى أخرى أمراً صعباً . كذلك يشير ماك كلوخ إلى عامل آخر لاحظه باركر هو بطء التباين الاقتصادى بين السكان الحضريين الوطنيين فى البلاد النامية . ويؤثر هذا حتماً على قدرة الأفراد على إظهار الممتلكات التى يمكن إبداؤها ظاهرياً وغير ذلك من المعايير التى قد تؤثر بدورها على الحراك من طبقة إلى أخرى . ويواصل ماك كلوخ تلخيص كثير من الدراسات مشيراً إلى « الهوة الموجودة بين الأوربيين والأفريقيين التى تفوق الاختلافات الاقتصادية داخل المجتمع الأفريقى نفسه » . على أن هذا الظرف ليس مقصوراً على أفريقيا وحدها . فمن الجوانب المعقدة للتغيرات التى تطرأ على الوضع الطبقى أو على المكانة فى المناطق الحضرية الثبات المؤقت — إذا لم يكن الباقى — للسمات الطبقية الفارقة القديمة والجديدة .

وقد يختلف التدرج الطبقى إلى حد ما تبعاً لحجم المدينة وعمرها وطول إقامة المهاجرين وما إلى ذلك . ويبدو أن التباين الطبقى فى مدن ساحل أفريقيا الغربى وفى مدن أفريقيا الوسطى أقل منه فى مصر وبعض المدن الأفريقية الأخرى الواقعة على حوض البحر المتوسط .

أما عن الانتماء الجماعى والتنظيم فى المناطق الحضرية فى البلاد النامية فيجب

أن يناقش فى سياق الحقيقة التى مؤداها ؛ أن الأسرة فى المناطق الريفية تتحكم فى الجانب الأكبر من حياة الفرد ؛ أى أن العلاقات التى تربط الفرد بأسرته تسيطر على حياته كلها . أما فى المدينة فنلاحظ بوضوح – على العكس من هذا أن توحد الفرد بالجماعة يتحكم فى قطاعات متزايدة باستمرار من حياة الشخص ويعتبر إلى حد بعيد بديلا للنمط الريفى من السيطرة الأسرية .

وقد يعرض المهاجر نفسه فى بحثه عمن سبقوه فى الهجرة من القرية وفى اعتماده عليهم اعتماداً كبيراً فى شق طريقه فى المجتمع الحضرى ، قد يعرض نفسه لموقف يمارس فيه عليه أبناء قريته هؤلاء نوعاً من التحكم الأساسى فى حياته كلها . فقد لا ينقلون إليه إلا جوانب معينة من المعلومات التى يحتاجها المهاجر الجديد ، على نحو يدع المهاجرين الذين استقروا فعلا فى وضع يحصلون منه على فرص أفضل ، وقد يبلغ اعتماده الأساسى على سابقيه فى بعض الحالات حداً متطرفاً ، كما نلاحظ مثلا بالنسبة لمهاجر البانتو إلى إحدى مدن جنوب أفريقيا الذى لا يستطيع – إذا اقترن « بشلة » معينة – أن يتصل بسهولة بأفراد لا ينتمون إلى تلك الشلة . وقد يصل الأمر فى ظل تلك الظروف إلى حد أنه لا يستطيع أن يشق طريقه إلا عن طريق الارتباط بجماعة أكبر وأقدم . وليس هذا الموقف مقصوراً على البلاد النامية وحدها ؛ إذ نجد أحد سكان الجبال البيض الجنوبيين فى أمريكا عندما يهاجر إلى شيكاغو مثلا ، فإنه يجد نفسه أيسر تقبلا لدى رفاقه السابقين الذين سبقوه فى الهجرة إلى شيكاغو ويستعملون نفس اللغة القديمة .

ومن المرجح أن ينطوى الميل إلى الانتماء والتمسك بالانتماء إلى الجماعة الأصلية على تنمية بعض جوانب الثقافة الريفية فى البيئة الحضرية ، مما يخلق فى النهاية مجتمعاً « متشرنقاً » خاصاً داخل مجتمع آخر . وربما يتم ذلك جزئياً بغرض الحماية فى صورة عزل المهاجرين عن الصراعات والضغوط الثقافية الموجودة فى البيئة الجديدة . كما يجب أن يؤخذ كذلك فى الاعتبار أننا لا نجد أن كل الأفراد المهاجرين إلى منطقة حضرية معينة ينتمون إلى نفس الأصل ، سواء من حيث القبيلة أو المنطقة الجغرافية . وقد يسكن نفس المنطقة الحضرية أبناء مجموعات سكانية مختلفة وفى بعض الأحيان متحاربة أو متعادية ، ولا ينتظر أن يتناسوا كل

تلك الخلافات لمجرد كونهم هاجروا إلى نفس المدينة . ونقل تلك العداوات إلى البيئة الحضرية قد يكون أحد الأسباب الأخرى التى تفسر لنا ميل المهاجر إلى ربط نفسه بمن سبقوه إلى الهجرة من أبناء جماعته .

وقد يظهر نوع من « التكوين القبلى المتميز » من النوع الذى أشار إليه جان روش على أنه موجود فى كوماسى وأكرا . كذلك يشير دايل فورد إلى « التقاليد الحربية الوطنية التى ترجمت إلى عمليات السيطرة على مواقع السوق واحتكارات المهن وخطوط التجارة » والتى حللها فى بعض المواقف فى ضوء الإنشاءات القبلية للمهاجرين إلى المناطق الحضرية .

على أن المهاجر الجديد لا ينجذب فقط إلى أولئك الذين سبقوه إلى الهجرة ، ذلك أن البيئة الحضرية نفسها تتيح سبلا وفرصاً جديدة لقيام أنواع جديدة من الارتباطات . فيميل الكثيرون إلى المشاركة فى نقابة أو حزب سياسى على مستوى متواضع كل التواضع ، أو جماعات تسليف وما شابه ذلك من المنظمات . وهناك تفاوت هائل فى درجة الارتباط . وقد تكون أكثر التجمعات لا رسمية هى أكثرها إرضاء وأقربها إلى القادم الجديد للمدينة . وقد لا تكون منظمة بالضرورة بمعنى أن يكون لها مواثيق ، وواجبات ، وقواعد ، وتعليمات ، ولكنها يمكن أن تكون فعالة كل الفعالية على أساس منظمات المساعدة المتبادلة سواء المؤقتة أو الدائمة . ولا شك أن النقص الشديد فى الدراية بأسباب القوة والاقتراب منها يدفع المهاجر إلى الانتماء لجماعات المساعدة المتبادلة هذه . وكما قال ريتشارد مورس فى هذا الصدد : « إن الهوة بين الأبنية البيروقراطية الحضرية والخلفية الزراعية للمهاجر من الضخامة بحيث لا يتوقع حدوث توافق بينهما إلابعد أن يكتل المهاجرون أنفسهم فى صورة اتحادات عارضة تكون لهذا الغرض بالذات ، وتخضع بقدر الإمكان لقيادة فاهمة » .

# النظم الاجتماعية الحضرية فى البلاد النامية

لعل أفضل سبيل لفهم النمط الخاص للنظم الاجتماعية القائم فى مدن البلاد النامية أن نشير إلى نماذج معينة من تلك النظم . ولن نعمد بالطبع إلى استعراض كافة النظم فيما يلى . وإنما سنوجه اهتماماً خاصاً — بقصد التوضيح — لكل من الدين ، والتعليم ، والحكومة . ويجب أن يكون مفهوماً طوال المناقشة أن التغيرات المشار إليها والتى طرأت على النظم قد لا تكون راجعة إلى التحضر فحسب ، وإنما هى تأثرت كذلك بالتصنيع ، والأخذ بالأساليب البيروقراطية ، وغير ذلك من السمات المصاحبة للحديث .

**الدين :**

تختلف علاقة ساكن الحضر بدينه تبعاً لما إذا كانت ممارساته الدينية تنطوى على سلوك خاص أو جماعى . فبالنسبة لجنوب شرق آسيا على سبيل المثال نجد أن عبادات الهند وكى أو البوذى يمكن أن تمارس فردياً أساساً سواء داخل المعبد أو خارجه . وفى مثل هذه الحالات يكون الضريح الدينى أو المعبد هو البؤرة المستقرة الوحيدة تقريباً فى حياة ساكن الحضر . أما فى المدن الإسلامية فإن المسجد قد لا يمثل مجرد مكان للعبادة فحسب ، وإنما يكون كذلك المكان الوحيد الذى يتوفر فيه الهدوء الحقيقى ، المكان الوحيد الذى يتسم بالرحابة والسعة حيث يمكن الجلوس دون أن يضيق الإنسان بالحشود البشرية الضخمة . فالإنسان الحضرى الذى يمارس شعائر دينه منفرداً أو مستقلاً يمكن أن يجد العديد من دور العبادة المريحة المناسبة . وسيجد المسلم أن ممارسة الدين فى المدينة لا يختلف اختلافاً جوهرياً عن ممارسته فى الريف طالما أنه أمر فردى فى الجانب الأكبر منه ولكنه قد يرى أن يربط نفسه بجماعة كبيرة من المترددين على المسجد .

أما حيث ترتبط ممارسة الدين بالمشاركة الجماعية ، كما هو الحال فى مدن أفريقيا الغربية ، فإن فرص أداء الشعائر الدينية قد لا تتوفر بنفس القدر الذى كانت متاحة به فى الريف . وكثيراً ما يتيح ذلك للمهاجر فرصة العودة إلى قريته

فى المناسبات الشعائرية الجماعية . ثم إن هناك بعض العادات الدينية والاجتماعية التى لا يمكن – نسبياً – ممارستها فى المدينة ، فالمدينة لا تصلح مثلا لممارسة طقس الترانسكاى ( فى جنوب أفريقيا ) حيث يتحتم على الشاب أن يتجول ثلاثين يوماً فى البرية وحده لا يحمل سوى عصا وجلد يتغطى به ، وذلك قبل السماح له باكتساب عضوية المجتمع .

وعلى الرغم من أن الممارسات الدينية وغيرها من أوجه النشاط المرتبطة بها قد ترجع إلى أصول ريفية ، إلا أن الكثير منها يمكن أن يعيش داخل البيئة الحضرية الجديدة . ويتضح لنا بقاء الشعوذة – على سبيل المثال – فى أسواق مدينتى كانو وإيبادان حيث يستطيع الفرد شراء حاجاته من جلود الحيوانات ، والريش ، وأحشاء الحيوانات ، والعظام ، وغيرها من أجزاء الحيوان اللازمة لتحضير العلاجات أو الوصفات الطبية الشعبية ؛ مما يؤكد لنا أن الإنسان لا يتخلى عن كل الممارسات الريفية عندما يهاجر إلى منطقة حضرية .

ومع ذلك فإن العلمانية توجه إلى الدين طعنات لا يمكن إنكارها . حقيقة إن الأشكال القديمة يمكن أن تبقى ، ولكن الأكثر احتمالا أن تظهر أشكال وممارسات جديدة . وقد يعجز ساكن المدينة عن ممارسة العادات التى كان مرتبطاً بها فى الماضى أو يمكن أن تؤدى الصعوبات التى تواجهه فى أثناء ذلك إلى مضاعفة الضغوط ، والتوترات بين الممارسة القديمة والجديدة ، وبين البيئة القديمة والجديدة .

**التعليم :**

غالباً ما يتم التعليم فى المدينة بنقص فى المعلمين ، والأبنية ، والكتب وغيرها من التسهيلات اللازمة . وهناك حاجة خاصة إلى صفات التدريب المهنى التى لا تتوفر على العموم فى البيئة الحضرية . وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية والحيوية بسبب حاجة العامل الزراعى إلى تحويل نفسه إلى إنسان قادر على الانتفاع بمهاراته الأصلية فى المهن الصناعية وغيرها من أنواع المهن الحضرية الأخرى .

وحتى حينما توفرت الخدمات التعليمية الحضرية بكميات محدودة ؛ فمن الراجح أن تكون أيسر منالا لساكن المدينة المستقر أكثر منها للقادمين الجدد إلى المدينة .

كما قد لا يكون المهاجر الجديد على دراية بالأساليب التى يستطيع بها الاستفادة من الخدمات التعليمية المتاحة .

وهناك ظاهرة شاذة ترتبط بانخفاض المستوى التعليمى لمجموع السكان الحضريين وهى الاتجاه إلى حدوث تضخم فى عدد خريجى الجامعة العاطلين . ونلاحظ أن البلاد النامية الصغيرة لا تعانى عادة من هذه المشكلة ، أما البلاد الكبرى — كالهند مثلا — فقد تجد نفسها فى وضع تعانى فيه من زيادة عدد الجامعيين الذين لا يجدون فرصة الانتفاع بمهاراتهم فى الوظائف الوسطى ، وذلك بسبب الظروف الراهنة للنمو الاقتصادى والحكومى . وقد يضطر خريج الجامعة فى الهند إلى الانتقال من مدينة إلى أخرى يعيش هنا وهناك مع أقاربه فى محاولة يائسة للعثور على وظيفة يمكن أن يستخدم فيها ما تعلمه فى الجامعة ، وربما كان الزمن كفيلا بحل مثل هذه المشكلة . ولكن الهند تعانى حالياً من فائض خريجى الجامعة بالقياس إلى الفرص المتاحة فى المجتمع الهندى * .

وعلى النقيض تماماً من هذا الوضع ما نجده فى البلاد النامية الصغيرة التى تعانى من نقص عدد الجامعيين بها . ولذلك نجد نسبتهم أقل مما يجب فى الصناعة ، والحكومة وفى التجارة . ولا شك أن هذا النقص فى الجامعيين يمكن أن يقلل من كفاءة وفاعلية أداء المنظمات البيروقراطية الحكومية والاقتصادية لعملها . وترجع ظاهرة التضخم فى جانب منها إلى فشل البلاد النامية — حتى الآن — فى توفير الوظائف الوسطى ، كما ترجع فى جانب إلى فشل الجامعات فى إعداد الأفراد الإعداد المناسب لشغل هذه الوظائف . فحينما يوجد نقص فى العاملين فإن الموقف لا يعكس نقصاً فى عدد الأشخاص المؤهلين ، وإنما يدل على نقص الأشخاص المؤهلين تأهيلا سليماً مناسباً .

---

* واضح مدى الشبه الشديد بين هذا الوضع فى الهند والوضع عندنا فى جمهورية مصر العربية . وقد احتدمت المشكلة عندنا منذ أكثر من خمس سنوات . غير أن الدولة وعياً منها بالتزاماتها إزاء قطاعات المجتمع المختلفة لم تترك هذه الفئة من أبنائها فريسة التعطل ، فأصبحت اليوم تلتزم بتشغيلهم جميعاً ، وإن كان ذلك قد أدى إلى حدوث بعض المشكلات فى بعض مجالات العمل الإدارى والحكومى ، حيث زاد عدد العاملين على عدد الأعمال ، علاوة على نقص الموظفين الفنيين من المستويات الدنيا . وقد أدى ذلك فى حالات غير قليلة إلى تقليل كفاءة الأداء الوظيفى بشكل خطير .

## الحكومة :

تتمتع المؤسسات الحكومية بأهمية خاصة فى مدن البلاد النامية . ونلاحظ بصفة عامة أن البلاد النامية تفتقر إلى تقاليد عامة فى مجال المشاركة الجماهيرية فى عملية الحكم . ففى الحكم القبلى – على سبيل المثال – تنبع السلطة من الرؤساء الذين يرثون منصبهم هذا ولا تلقى هذه السلطة أية معارضة على العموم . ثم كانت الإدارة من الخارج خلال فترات الاستعمار نوعاً من التنظيم الحكوى الذى لم يسمح بوجود قدر كبير من مساهمة الجمهور العام . ونجد علاوة على هذا أن المهاجرين الريفيين السابقين – الذين يكونون القسط الأعظم من سكان المدن – على غير ألفة بأشكال الحكم الحضرية . ومن شأن عدم الألفة هذه بأشكال الحكم الحضرية علاوة على نقل بعض أساليب السلوك القبلية إلى البيئة الحضرية أن يقلل بشكل خطر من إمكانيات مشاركة الجمهور فى تسيير دفة الحكم فى المدينة .

أما الحكومة الحضرية نفسها فتتعرض لبعض الضغوط الخطيرة ؛ إذ تطالب بصفة عامة بإشباع احتياجات كثيرة من الخدمات يفوق ما تستطيع توفيره . كما أن هناك حشوداً ضخمة من المهاجرين الذين ينتمون إلى قبائل مختلفة – ليست جميعها منسجمة مع بعضها – تستوجب الإشراف والتنظيم على نحو يدرأ عن المدينة خطر المشكلات الداخلية . ثم إن الحرمان النسبى الذى يعيش فيه غالبية سكان الحضر يحمل فى ثناياه تهديدات من جانب القادة الجدد بين الغاضبين وضغوطاً من جانب المعدمين الذين لا يستطيعون الحفاظ على مستوى التطلعات العالى الذى جاءوا به من الريف . على أن الأمر لا يقتصر على مطالب الجمهور العام فحسب ، بل نجد أن بعض القوى الجديدة فى المجتمع الحضرى – كرجال الصناعة – تمارس ضغوطاً من أجل تحقيق صالحها الخاص . وتعانى الحكومات فى البلاد النامية من ضعف الإمكانيات المالية بصفة عامة ولا تستطيع أن تواجه جميع المشكلات التى تعانى منها . فالموقف على هذا النحو يمثل دائرة مفرغة ؛ إذ أن عدم القدرة – من حيث المال ، والمعدات وتحديد الاتجاه ، على مواجهة مشكلة الصحة العامة مثلا يمكن أن يخلق مواقف يرتفع فيها مستوى الإصابة بالمرض ، مما يزيد بدوره من مسئوليات الحكومة فى

مجال الرعاية الطبية وهكذا . ولا تستطيع الغالبية العظمى من سكان الحضر أن تدخل للحكومة المحلية عائدات ضرائب مرتفعة بالقدر الذي يمكن أن يسمح لها بالاضطلاع بواجباتها على نحو فعال ، كالإشراف على نظام المجارى فى المدينة مثلا . ويبدو أن هناك هوة حتمية متزايدة دائمًا تقريباً بين الموارد المتاحة لإدارة المدينة وبين الواجبات الملقاة على عاتقها .

وفى ظل تلك الظروف قد تجد البلديات فى بعض الأحيان ما يغريها — وخاصة تلك البلديات التى تسكن مبانى حكومية قومية — بالاستغراق فى نوع آخر من المصروفات التى تبدو غير متسقة على الإطلاق مع الاحتياجات التى لا تستطيع الوفاء بها. من هذا مثلا أن توجه الاعتمادات المالية بطريقة تبدو مسرفة لإنشاء مبان عامة لأغراض مظهرية ، ربما كانت تعكس إحساساً بأن ذلك قد يرمز لظهور تلك البلاد النامية الجديدة . فنجد أن مبانى مثل : قصور الرئاسة ، والدواوين التى فى حجم ناطحات السحاب وغيرها من المنشآت التى لاتخدم سوى نسبة ضئيلة جداً من السكان ، هذه المبانى قد تفضل على الإنفاق على نظام المجارى فى المدينة . فتجاهل احتياجات ملايين السكان الحضريين من أجل التأثير فى أبناء البلد أو فى العالم الخارجى بواسطة هذه المبانى المظهرية يعتبر من أبرز الصعوبات التى تعترض المواجهة الصحيحة للمشكلات الحضرية .

ويبدو بصفة عامة أن الجماهير العريضة من سكان الحضر لا يستطيعون إلا ممارسة تأثير ضئيل كل الضآلة على حل مشكلاتهم . وقد لا تكون تحت أيديهم سبل جاهزة للتعبير عن شكاواهم . هذا فضلا عن أنه قد يكون هناك شك متبادل بين السكان والقادة السياسيين . وقد يرجع هذا الشك فى جانب منه إلى عدم القدرة على التواصل وخاصة بالنسبة لتحديد الأهداف المشتركة . أو ربما يعكس هذا الشك نقصاً فى الخبرات الخاصة بتمكين السكان من وسائل التأثير فى عملية اتخاذ القرارات الخاصة بشئون المدينة فى المستقبل . وهناك طائفة من العوامل التى يمكن أن تدفع ساكن المدينة نحو الجماعات الاختيارية بأنواعها التى أشرنا إليها من قبل . ونذكر من بين هذه العوامل ، الإحساس بالبون الشاسع والريبة الكامنة بين المواطن الحضرى العادى والجهاز البيروقراطى ، والتغيرات

الموجودة فى نظام الاتصال ، والهوة الموجودة بين الوعود التى تمنح والإنجاز الذى يتم فعلا فى سبيل حل المشكلات أو التخفيف منها ، وعجز المواطن الحضرى عن إيجاد السبيل الذى يستطيع من خلاله تغيير حظه ونصيبه فى الحياة . وتستطيع المنظمات الاختيارية هذه أن تواجه على الأقل أياً من الاحتياجات البسيطة كتأمين الفرد إزاء النفقات الكبيرة المرتبطة بحالات الوفاة والزواج ،ونحو ذلك من المناسبات الخاصة، وكذلك الأزمات الشخصية .

ومن شأن عدم إحساس الرجل الحضرى العادى بالأمان على وظيفته بصفة عامة، نجد أنه — برغم فكرته الغامضة عن الحكومة — يعتبر الوظيفة الحكومية من أضمن السبل لتحقيق الأمان الذى ينشده . ولذلك يبذل كثير من سكان المدينة كل ما فى وسعهم لاستخدام أى سبل متاحة — بما فى ذلك الروابط العائلية والالتزامات القبلية من جماعة لأخرى — للحصول على وظيفة حكومية .

ولذلك يجب على الحكومة بالضرورة أن تكون على علاقة متناقضة بعملائها من سكان الحضر . وكما لاحظ لوسيان باى « إن إحضار أعداد كبيرة من الناس إلى الحياة الحضرية يعنى دائماً إشراكهم فى شكل ما من أشكال السياسة . . (هل ستكون مشاركة بناءة أم هدامة اجتماعياً) . فإذا أمكن تنفيذ هذه العملية دون حدوث اغتراب أو عواقب مدمرة ، فإن الدولة يمكن أن تستفيد استفادة سريعة بزيادة عدد مواطنيها . أما إذا أفسد العملية التوتر والصراع . فمن الممكن أن تظل بعض الندوب الدائمة على الدولة ، وتصبح مصدراً مستمراً للمتاعب فى وجه السير الفعال للعملية السياسية » .

بل إن أجهزة الحكم الحضرية فى البلاد المتقدمة لم تستطع أن تحل تماماً مشكلة إشراك سكانها فى عملية الحكم دون أن تواجه أخطاراً مماثلة .

## اعتبارات عامة

ربما أمكننا فيما يلى أن نقدم صورة موجزة لساكن المدينة فى البلاد النامية غالباً ما تحافظ كثير من المدن فى آسيا والشرق الأقصى — على خلاف المدن الغربية — على بعض الخصائص الأساسية للقرية ، أو لمجموعة القرى . وهى تتميز على العموم بوجود منطقتين متميزتين تعيشان معاً هما : ١ — منطقة ذات طراز غربى .

٢ ــ منطقة ذات طراز وطنى تتكون من مجموعة من القرى. وعليه فإن السواد الأعظم من سكان كثير من المدن الآسيوية يعيشون فى مجموعات قرى ويحافظون على بعض الخصائص الشعبية (أو الفولك) . هذا على الرغم من أن صفوة محدودة العدد من السكان المحليين تبدو فى المدن الآسيوية متميزة بنفس خصائص سكان الحضر فى المغرب . أما تحديد سمات سكان الحضر بالاستعانة بالثنائيات المشهورة مثل : « الفولك والحضر » ، أو « الريف والحضر » ، أو « المجتمع المحلى والمجتمع » فلا تصدق على السواد الأعظم من سكان كثير من المدن الآسيوية . فلابد من تغيير كل تلك المفاهيم على النحو المشار إليه كى تصبح صالحة للتطبيق على المدن فى البلاد النامية .

## الرواسب الريفية :

ظاهرة الرواسب الريفية فى المناطق الحضرية ظاهرة شائعة فى البلاد النامية . والواقع أنه قد تكون تلك الرواسب من الممارسات الريفية هى سبب عزل المهاجر الجديد عن بيئته الجديدة حتى يألفها . ويترتب على وجودها أن تنطوى الهجرة من الريف إلى الحضر على قدر كبير من الصدمة الثقافية على نحو ما كان يعتقد فى الماضى وترتبط الصورة الثقافية بالانتقال من اقتصاد الإعاشة (أو الا ستهلاك المباشر) إلى الاقتصاد النقدى ، ومن الدور فى الطبقة المغلقة أو من المكانة الطبقية إلى العمل على الآلات وما يرتبط بذلك من تغيير فى المكانة نتيجة ما يحصله الفرد من دخل ، وربما التغير من عامل زراعى ذى مكانة عالية إلى عامل حضرى منخفض المكانة . وقد يخلق هذا كله نوعاً من الضيق أو اللامبالاة نتيجة الإحباطات المرتبطة بذلك .

فالصراعات الثقافية أمر حتمى لا مناص منه . ونجد فى رانجون ــ على سبيل المثال ــ أن أمام كل بيت مقاماً صغيراً أنشئ لسكنى الروح الحارس لذلك البيت . فمتابعة تلك العادة الريفية فى المدينة ليس بالأمر الصعب طالما كان من الممكن تحديد كل سكن تحديداً مستقلاً منفصلا عن المساكن الأخرى . ولكن لنفرض أن هناك بضع مئات من العائلات التى قد تشترك فى عشرات من الأرواح

الحارسة المختلفة وتعيش فى مشروع إسكان حكومى . فأى روح من بينها سوف يختار لحماية المبنى ؟ وأى روح سوف تسكن بيت الأرواح ؟ .

وقد يحدث خليط عجيب من المفاهيم الجديدة والمترسبة فى الأسرة الحضرية فى البلاد النامية . إذ تنتقل بعض الأفكار نقلا من البيئة الريفية مثل نمط العبادة والتقديس . ومن ناحية أخرى يمكن أن تنمو علاقات جديدة بسرعة كبيرة ، ولنأخذ موضوع سلطة الأسرة مثالا على ذلك هل يفقد رأس الأسرة مكانته لمجرد أن زوجته أصبحت قادرة على العمل ، وبالتالى المشاركة فى الإنفاق على الأسرة ؟ أو ترى ماذا سيكون تأثير سلطة الطبقة المغلقة أو سلطة القبيلة على المهاجر حديثاً إلى الحضر إذا ما تجنب الارتباط بمهاجرين سابقين له من نفس قريته ؟ إن سير حياة المهاجر بأكمله قد يتغير تبعاً لنوع القرار الذى يتخذه فى هذا الصدد . وهذا أمر على جانب كبير من الدلالة إذا أخذنا الخبرة الواقعية فى اعتبارنا وهى أن المهاجر نادراً ما يقرر عدم ربط نفسه بمن سبقوه إلى الهجرة إلى المدينة من أبناء قريته .

**بين التوقع والإنجاز :**

يعتبر التعايش بين أنساق المكانة القديمة والجديدة — على نحو ما أشرنا — واحداً من أهم السمات المميزة للحياة فى المجتمع الحضرى . فتراث أنساق المكانة الريفية يعيش جنباً إلى جنب مع أنساق المكانة التى خلقها المجتمع الحضرى الجديد وغالباً ما تكون الفرصة المتاحة للفرد لإنجاز ما يتفق وطموحه أمراً عزيز المنال ، فاحتمال الوصول إلى النجاح ضئيل . فهناك حد معين حتى بالنسبة لعدد عربات الريكشا التى يمكن دفعها ، أو جذبها أو قيادتها بالبدالات ، فالمهارات الريفية لا يمكن تسويقها فى المدينة الكبيرة إلا بشكل محدود فقط . والملاحظ أن هناك فى جميع الأحوال تقريباً فائضاً فى الأيدى العاملة فى المجالات التى يكون القادم الجديد مؤهلا لها . ولذلك تحدث هوة واسعة بين قدرة الفرد والفرصة المتاحة له لتحقيق طموحاته فى المدينة .

**بدائل للتحضر الحدى :**

ربما كان أبرز سمات السكان الحضريين هو مستوى التحضر الحدى للحياة

التى يتعرضون لها ، والذى لا يستطيعون تجاوزه حتى وإن طالت بهم الحياة فى المدينة . وقد يكون الانخفاض الفعلى فى مستوى التحضر الحدى شديد الشبه بمستوى المعيشة الزراعى الحدى بحيث لا يكون الاختلاف أكثر من مجرد اختلاف فى المكان . غير أن هذه الأزمة قد تفوق الاحتمال إذا كانت تقارن يومياً بنماذج من الحياة على الطرف الآخر من مستوى المعيشة الذى ينعم به نفر قليل من المحظوظين .

والبديل لحالة التحضر الحدى هذه أن يظل الإنسان حيث هو فى قريته ، وهو بديل لايقبله الفرد على العموم ، طالما وطأت أقدامه مدينة كبرى . ومن الاحتمالات الأخرى أن يهاجر الشخص إلى مدينة أخرى ، ولكن خبرة من جربوا هذا الاحتمال تدل بصفة عامة على أنه من غير المحتمل أن تكون الظروف فى مدينة أخرى أفضل من سابقتها . وهناك بديل آخر بعيد المدى تجرى مناقشته من جانب المسئولين من الإدارة ، ولكن لا يمكن تحقيقه إلا فى المستقبل البعيد ، وهو تخفيض السكان فى نفس الوقت الذى تزداد فرص العمل المتاحة فيه . وهو أمل بعيد المنال بالنسبة لأولئك الذين يعيشون فى المدن حالياً ، هذا إذا أمكن تنفيذه أصلا .

وتقدير المستقبل بالنسبة لساكن المدينة العادى فى البلاد النامية أن الأمور ستسوء قبل أن تتحسن ؛ أعنى حدوث درجة عالية من التحضر المادى — بمعنى المكان الذى يعيش فيه الناس — مصحوبة على الأرجح بدرجة منخفضة من التحضر الاجتماعى ، بمعنى توفير متع الحياة اللازمة للحياة الحضرية .

# الفصل التاسع

## علم الاجتماع الاقتصادى *

### تمهيد :

يكاد يجمع المشتغلون بالعلوم — فى الوقت الحاضر — أنه برغم إمكانية تحديد نطاق هذه العلوم على نحو يسمح بتمييز موضوع البحث فى كل منها على حدة إلا أن الحياة الاجتماعية بجوانبها الاقتصادية ، والسياسية ، والدينية متساندة ومتبادلة التأثير فى الواقع . والجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية هو أحد الفروع الأساسية التى يعنى بدراستها علم الاجتماع ؛ وإذا كنا نسعى فى هذا الصدد إلى التركيز على هذا الجانب ، فإن ذلك لايعنى أننا نقدم بحثاً فى الاقتصاد ، بل إن هدفنا الأساسى هو تقديم صورة واضحة للعلاقات المتبادلة بين الجوانب الاقتصادية الخالصة ، والجوانب غير الاقتصادية التى تؤثر فيها وترتبط معها فى سياق الحياة الاجتماعية ونسيجها المتشابك . وهذا هو الموضوع الذى ندرجه عادة تحت مصطلح « علم الاجتماع الاقتصادى » .

والواقع أن ما يجعل تحديد نطاق علم الاجتماع الاقتصادى أمراً تواجهه بعض الصعوبات ، أن نمو هذا العلم قد جاء نتيجة لمساهمات قدمتها ميادين متعددة . فقد أسهم فى نموه الاقتصاديون ، وخبراء علاقات العمل ، وعلماء الاجتماع الصناعى وعلم النفس الصناعى ، والديموجرافيا ، والأنثروبولوجيا الاقتصادية ، والباحثون فى سوسيولوجية العمل ، وسوسيولوجية المهن ، وسوسيولوجية التنظيم ، وغير ذلك من الميادين . وإزاء هذا التنوع فى أصول علم الاجتماع الاقتصادى ، سوف نحاول أن نحدد خصائصه المتميزة فى ضوء الإجابة عن ثلاثة تساؤلات أساسية هى :

---

* أعد هذا الفصل الدكتور محمد على محمد اعتماداً على المصدر التالى :

Smelser. N. The Sociology of Economic life; (N. Y., Prentice — Hall, Foundations of Modern Sociology Series, 1963).

أولا : ما هو علم الاجتماع الاقتصادى ؟ وما هى موضوعاته الأساسية ؟
ثانيا : ما الذى نعرفه بالفعل عن هذا الميدان ،وما النتائج التى أمكن التوصل إليها ؟ وما هو مقدار الثقة فى تلك النتائج ؟ . .
ثالثًا : وأخيراً هل ثمة موضوعات نظرية أو تجريبية مازلنا نجهلها فى هذا الميدان ؟

ولسوف نحاول الإجابة عن هذه التساؤلات من ثلاث زوايا متكاملة ، تتمثل فى تاريخ العلم ، وموضوعه ، ثم التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية .

## أولا : الأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى :

حظيت موضوعات علم الاجتماع الاقتصادى بمناقشات واسعة خلال القرنين الماضيين أسهم فيها أبرز مفكرى هذا العصر . ويمكننا أن نحصل على صورة متكاملة للأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادى ، إذا ما تتبعنا تلك الأصول فى الفكر الاقتصادى ، ثم الفكر السوسيولوجى ، وبعض الميادين الأخرى المرتبطة بهما .

والواقع أن تاريخ الفكر الاقتصادى يعكس لنا محاولات الاقتصاديين المتعددة فى مناقشة الجوانب السوسيولوجية للحياة الاقتصادية، وتمثل تلك المحاولات ثورة هائلة من الأفكار الاجتماعية التى تحتاج إلى دراسة مستقلة . إلا أننا سوف نحصر نطاق دراستنا التاريخية للفكر الاقتصادى فى ثلاثة اتجاهات أساسية تتمثل: أولا : فى الشخصيات الاقتصادية البارزة التى أسهمت فى هذا الميدان، وثانياً : سوف نركز على المساهمات السوسيولوجية بغض النظر عن القيمة الاقتصادية لكتاباتهم ، ثم ثالثًا : سيحظى البعد السياسى فى الحياة الاجتماعية بأهمية خاصة ، وذلك كاستجابة لطبيعة التراث الذى ساد خلال القرن التاسع عشر حيث كان الاقتصاد فى جوهره اقتصاداً سياسياً .

سيطرت نظرية التجاريين Mercantilism على الفكر الاقتصادى الأوربى خلال القرنين السابع عشر والتاسع عشر . وتعبر هذه النظرية عن مجموعة من الأفكار المتباينة ،،والأحكام القيمية، وبعض التأملات النظرية حول طبيعة الحياة الاقتصادية ولقد أسهم فى نموها الفلاسفة ، ورجال الأعمال ، ورؤساء الدول والمشرعون ، ولذلك

جاءت فى جوهرها مجموعة متناثرة من الأفكار التى لا ترقى إلى مستوى النظرية الاقتصادية المتكاملة . وتذهب هذه النظرية إلى أن ثروة الأمة تتمثل فيما تحوزه من نقود ، ومعادن نفيسة كالذهب والفضة . ولذلك فالعمل الذى لا يوجه لإنتاج السلع للتصدير ، فى مقابل الذهب والفضة ، لا يعتبر عملا منتجاً؛ ويرجع ذلك إلى أن هدف السياسة التجارية يتمثل فى تحقيق فائض من الصادرات على الواردات يضمن تدفق المعدن النفيس إلى الدولة . ويتعين على الدولة أن تظل محافظة باستمرار على ملكية هذه الثروة . ومن ناحية أخرى ، تربط نظرية التجاريين بين الثروة* والقوة . فالقدرة على تحقيق قدر كبير من قوة الدولة يتوقف على زيادة الثروة القومية[1] ، كما أن الثروة هى رصيد الدولة من القوة ، بمعنى أنه لا يمكننا أن نضع تمييزاً قاطعاً بينهما . وهذا فى الواقع هو الذى يجعل أصحاب تلك النظرية يربطون بين السياسة الاقتصادية فى توجيه الثروة، وبين الدولة. فالدولة لابد وأن تستخدم ما لديها من قوة من أجل السيطرة على الثروة ، وزيادة معدلاتها . ويتحقق ذلك بالتدعيم السياسى والاقتصادى الذى تقدمه الدولة للصناعات التى تنتج سلعاً للتصدير ، وتحكمها فى تصدير المعادن النفيسة . ومعنى هذا كله أن التجاريين يربطون النسق السياسى بالنسق الاقتصادى ، من أجل تحقيق مزيد من الثروة ، وبالتالى مزيد من القوة للدولة .

ولقد كان آدم سميث أظهر من انتقد نظرية التجاريين فى دراسته الشهيرة عن ثروة الأمم ، ذلك أن سميث يعارض الفكرة الأساسية للتجاريين التى تذهب إلى أن ثروة الأمم هى ما تحوزه من نقود ومعادن نفيسة، فالثروة فى رأيه تكمن فى الإنتاج أو « القدرة على إنتاج السلع الضرورية لتحقيق الرفاهية فى الحياة » . أما النقود فهى وسيلة للتبادل ، ويعتمد مستوى الإنتاج على التقسيم الاقتصادى للعمل الإنتاجى . فكلما ازداد التخصص ،. أدى إلى زيادة فى الإنتاج ، كما يعتمد مستوى التخصص فى العمل على حجم الأسواق المتاحة للإنتاج ، وكمية رأس المال . ومعنى ذلك أن

---

* الثروة Wealth مصطلح اقتصادى أساسى يشير إلى الأشياء المادية النافعة . وهى من وجهة نظر الفرد تمثل كل الممتلكات التى لها قيمة تبادلية ، بمعنى السلع التى لها أسعار مقررة فى الأسواق ، وهى تعنى من وجهة نظر المجتمع كافة السلع ، بما فى ذلك السلع المملوكة ملكية جماعية ، كالمرافق العامة ، والطرق ، والمناجم والسكك الحديدية . . . إلخ .

(المترجم)

الدولة لا يتعين أن تتجه نحو تركيز الثروة داخلها ، كما هو الأمر بالنسبة للمعادن النفيسة ، بل إن جهد الدولة يتجه نحو خلق الأسواق لتوزيع المنتجات .

ولا يعارض آدم سميث تماماً نظرية التجاريين عن القوة ، بل يحاول تعديل العلاقة بين القوة والثروة . فهو وإن كان لا ينكر أن قوة الدولة ترتكز على الثروة ، إلا أنه يرفض فكرة التجاريين القائلة بأن الدولة يتعين عليها أن تمارس سياسة اقتصادية معينة تنطوى على تشجيع لبعض الصناعات دون غيرها ، أو خلق احتكارات معينة ، أو تحديد أسعار بعض السلع . بل إن الدولة — فى رأيه — يجب أن تمنح القوة للنسق الاقتصادى ؛ بمعنى أنه فى ضوء المبدأ الشهير « دعه يعمل Lassez—Faire » سوف تمنح الدولة العملاء التجاريين وأصحاب الأعمال ، والمنظمين القدرة على تنظيم أنفسهم بأنفسهم ، دون أن تمارس أى نشاط تنظيمى . فالقوة إذن تكمن فى النسق الاقتصادى ذاته ، وليست شيئاً مفروضاً عليه من الخارج . ومع ذلك فالدولة لن تكون سلبية تماماً ، ولكنها تعمل باستمرار على إيجاد الصيغة القانونية والنظامية التى تشجع المشروعات التجارية عموماً[٢] .

أما كارل ماركس K. Marx ( ١٨١٨ — ١٨٨٤ )، فقد كانت أفكاره أكثر تعقيداً من الأفكار السابقة ، حيث حاول أن يؤلف بين مجموعة من الاتجاهات المتباينة تجمع بين المثالية الألمانية ، والاشتراكية الفرنسية ، والاقتصاد الإنجليزى ، لكى يعرضها فى نسق فكرى متميز ، أسهم به فى نمو الأفكار الاقتصادية الاجتماعية بشكل ملحوظ . ويعتقد ماركس أن كل مجتمع — أياً كانت المرحلة التاريخية التى يمر بها — يعتمد على أساس اقتصادى ، هو الذى يطلق عليه « قوى الإنتاج » ، أو الإجراءات الطبيعية والتكنولوجية للنشاط الاقتصادى ، هذا فضلا عن « العلاقات الاجتماعية فى الإنتاج » وهى تمثل التنظيمات الإنسانية العديدة التى تصاحب كل صورة من صور الإنتاج ، أما قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فيشكلان معاً البناء الاقتصادى أو الأساس الحقيقى للمجتمع .

والأساس الاقتصادى هو البناء التحتى الذى ينهض عليه البناء الفوقى Super Structure كله ، والذى يمثل مجموعة النظم القانونية والسياسية والدينية والجمالية : « فمجموع علاقات الإنتاج هى التى تشكل البناء الاقتصادى للمجتمع ، وهى

الأساسى الحقيقى الذى ينهض عليه البناء الفوقى القانونى والسياسى . . وشكل الإنتاج هو الذى يحدد طابع العمليات الاجتماعية والسياسية ، والروحية فى المجتمع »[٣] .

ويرى ماركس أن النتاج الأساسى للعلاقات الاجتماعية فى الإنتاج ، هو البناء الطبقى أو انقسام المجتمع إلى طبقة ثرية حاكمة ، وطبقة فقيرة ضعيفة . وقد حلل ماركس النظام الرأسمالى وانتهى إلى أنه ينطوى على طبقتين هما : البورجوازية والبروليتاريا ؛ فالبورجوازية هى الطبقة التى لها السيطرة على وسائل الإنتاج ، وبالتالى توجه العملية الإنتاجية ، وهى التى تحصل دائماً على ثمار الإنتاج . أما البروليتاريا فهى تمثل العمال الأجراء ، الذين يمارسون العمل بالفعل ، ولا يحصلون على عائد عملهم . ويدعم هذا الانقسام الطبقى ، البناء الفوقى للمجتمع ، فهو يرعى باستمرار مصالح البورجوازية ، ويحافظ عليها ، حيث تمارس الدولة قهراً على العمال ، لكى يظلوا فى حالة البؤس والخضوع ، ويزيد من بؤس الطبقة العاملة ، إيديولوجية خادعة تقوم على الدين ، بحيث تضع العمال دائماً أمام سراب خادع ، يبرر لهم شقاء الدنيا بسعادة الآخرة .

وهكذا يكشف تحليل ماركس عن علاقة وظيفية إيجابية بين الاقتصاد والقوى السياسية . فالرأسمالى يملك القوة نتيجة لمكانته فى النسق الاقتصادى ، فهو يبيع ويشترى خدمة العمال بأرخص الأثمان ، أما العامل فليس لديه إلا عمله لكى يعرضه فى سوق العمل ، ويحصل فى مقابله على الأجر ، وبذلك يمارس صاحب العمل ضروباً من الاستغلال ، تتمثل فى إطالة يوم العمل ، وإجبار العامل على تشغيل زوجته وأبنائه ، وفصل العمال ، واستبدالهم بالآلات . . . إلخ .

إلا أن الأمر لن يستمر على هذا النحو . فكل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى تحمل فى طياتها بذور فنائها ، فتراكم استغلال البورجوازية للبروليتاريا ، وازدياد المنافسة فى المجتمع الرأسمالى ، سوف يؤدى إلى كساد اقتصادى يستجيب له العمال فى البداية على نحو غير منظم ، بتحطيم الآلات أو الإضرابات ، ثم لا يلبث أن ينتظم سلوكهم نتيجة لازدياد وعيهم السياسى ، وانتمائهم للنقابات ، فيطالبون بتخفيض ساعات العمل اليومى ، ويشكلون جمعيات تعاونية . . . إلخ ،

وبنضج هذه الحركة تنبثق الثورة الحتمية الحزبية ، فتحطم النظام الرأسمالى وتقيم بدلا منه نظاماً اشتراكياً .

وخلاصة هذا كله ، أن العلاقة بين السياسية والاقتصاد لن تظل علاقة وظيفية إيجابية ، بل سوف تتحول إلى علاقة غير وظيفية ، بعد أن يبلغ العمال مرحلة معينة من النضج السياسى ، فلن تعمل القوى السياسية بعد ذلك فى خدمة النظام الاقتصادى بل إن الثورة السياسية ، وليس السلوك الاقتصادى ، هى التى تحطم الرأسمالية . تلك هى العلاقة بين السياسة والاقتصاد ، والتى تنتهى بثورة حتمية ، لا بديل لها .

أما المفكر الاقتصادى الثالث ، فهو جون مانيارد كينز J.M.Keynes (١٨٨٣–١٩٤٦) ، الذى يمثل موقف المعارضة من الاقتصاد الكلاسيكى ، وبخاصة نظريات ألفرد مارشال A. Marshall ( ١٨٤٢–١٩٢٤ ) ، وساى J.B. Say ، وبيجو A.C. Pigou ( ١٨٧٧–١٩٥٩ ) ، حيث يرى أنه يمكن النظر إلى مستوى الدخل الاقتصادى والعمالة من زاويتين :

الأولى : هى العائد على الأفراد ، حيث يتكون دخل المجتمع من نسبة العائد الذى ينفقه الأفراد فى الاستهلاك ، فضلا عن النسبة التى تحتجز كمدخرات Savings

والزاوية الثانية : هى الإنتاج ، حيث يتكون الدخل فى هذه الحالة من السلع الاستهلاكية ، والسلع الاستثمارية ، ومعنى ذلك أن الدخل يتلخص فى المعادلة الآتية : الاستهلاك + المدخرات* = الاستهلاك + الاستثمار**

ولقد بنى كينز افتراضاته حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الثلاثة : الاستهلاك ، والادخار ، والاستثمار ، على أسس غير اقتصادية[٤] . فالاستهلاك والادخار يحكمهما مبدأ سيكولوجى ، يمكن التنبؤ على أساسه أنه كلما ازداد دخل

---

* الادخار Saving يعنى الامتناع عن الإنفاق الاستهلاكى ، ويقوم به الفرد حينما يفيض دخله على ما ينفقه ، فيوجه الفائض إلى الادخار . (المترجم)

** الاستثمار Investment ، يعنى استعمال المدخرات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى شراء أدوات الإنتاج . فالاستثمار إذن هو تكوين رأس المال العينى الجديد الذى يتمثل فى زيادة الطاقة الإنتاجية ، وهو بذلك زيادة صافية فى رأس المال الحقيقى للمجتمع . وتتكون عناصره من المبانى ، والتشييدات ، والآلات والتجهيزات ، ووسائل النقل ، والحيوانات ، والأرض . وقد يكون استثماراً فردياً ، أو استثمار شركات ، أو استثماراً حكومياً . انظر ، دكتور حسين عمر ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٥ . (المترجم)

المستهلك ، ازداد ميله نحو الاحتفاظ بنسبة أكبر من هذا الدخل كمدخرات . وهذا يعني أنه ليس من الضروري أن يصاحب ازدياد الدخل في المجتمع زيادة مقابلة في معدلات الاستهلاك .

ومن ناحية أخرى تحكم الاستثمارات توقعات أصحاب الأعمال ، بحيث يستطيعون التنبؤ بأن العائد في المستقبل لن يتغير كثيراً عما هو عليه في الوقت الحاضر . ويرجع ذلك إلى مبدأ تفضيل السيولة Liquidity Preference *، فالأفراد يرغبون دائماً في الاحتفاظ بكميات من النقود بدلا من استثمارها .

وأخيراً يعتبر كينز أن للدولة دوراً فعالا في توجيه المتغيرات الاقتصادية : الادخار ، والاستثمار ، والاستهلاك . فهي تستطيع أن تتحكم في توزيع الدخل من خلال فرض الضرائب ، وذلك للاحتفاظ بمستوى عادل للدخول ، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الاستهلاك ، ومعنى ذلك أن الجوانب الاقتصادية للنسق الاجتماعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمتغيرات السياسية ، فلن نتمكن من فهم العمليات الاقتصادية دون أن نكون على وعي دائم بالسياسة العامة .

وهكذا يتضح كيف تتدخل المتغيرات الاجتماعية باستمرار في التفسيرات التي يقدمها المفكرون الاقتصاديون ، فهناك علاقة وثيقة بين النسق الاقتصادي والنسق السياسي ،وإن تباينت هذه العلاقة في اتجاهها. فالتجاريون يرون أن الثروة هي القوة ، أما آدم سميث فيرى أن القوة تكمن في النسق الاقتصادي ذاته ، الذي لا يزدهر إلا في المنافسة الحرة ، وعدم تدخل الدولة ، على حين يرى ماركس أن دور الدولة ينحصر في تدعيم العلاقات الطبقية الناشئة عن ظروف الإنتاج . ويخلص كينز إلى أن السلطة السياسية يمكن أن تؤثر في الاقتصاد ، ولكن ذلك لا ينبغي أن يتم على نحو مباشر تماماً .

وإذا ما انتقلنا إلى دراسة الأصول التاريخية لعلم الاجتماع الاقتصادي في نطاق علم الاجتماع ، وجدنا مفهوماً بديلا للنسق السياسي ، هو مفهوم التكامل بين الأنشطة الاقتصادية . حيث حاول علماء الاجتماع أن يقدموا تصوراتهم حول

* هي التفضيل النقدي بمعنى عدم الرغبة في إنفاق جزء من الدخل في شراء السلع والخدمات ، وهو عكس التفضيل السلعي Commodity ، والذي يعبر عن ميل الفرد إلى التخلي عن النقود لتفضيله شراء السلع . (المترجم)

الدور الذى تلعبه التنظيمات الاجتماعية فى تشكيل النشاط الاقتصادى وتوجيهه . فالتكامل الاقتصادى قد يتأثر بالسلطة السياسية تارة ، وبالعادات والتقاليد والقواعد الاجتماعية المستقلة عن السلطة السياسية تارة أخرى ، ولقد كان أبرز من أسهم فى نمو فكرة التكامل هربرت سبنسر H. Spencer ، وإميل دوركيم Durkheim وماكس فيبر M. Weber

أما سبنسر ( ١٨٢٠ — ١٩٠٣ ) فيعتبر من العلماء الذين أثروا فى اتجاهات علم الاجتماع منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين . ويرجع ذلك إلى أن تفكيره كان يمثل محاولة للتوفيق بين الاتجاه التطورى من ناحية والاقتصاد الكلاسيكى من الناحية الأخرى .

وتقوم نظرية سبنسر عن المجتمع على فكرة المماثلة العضوية Organic Analogy فالمجتمع فى رأيه يشبه الكائن العضوى فى وجوه عديدة . وبرغم ما وجه إلى هذه الفكرة من انتقادات ، إلا أن سبنسر قد أفلح فى تصوير المجتمع باعتباره نسقاً تتساند أجزاؤه لتحقيق بقائه واستمراره فى الوجود ، وفى ضوء ذلك نظر سبنسر إلى تطور المجتمعات من وجهة نظر بيولوجية خالصة ، فهى تسير من الشكل البسيط المتجانس ، إلى الشكل المعقد غير المتجانس . فالتطور إذن هو التحول الذى يطرأ على قوى التكامل والتباين الاجتماعيين . ولكى يمنح سبنسر المعنى التاريخى الملموس لهذا الإطار التطورى العام ، اعتبر المجتمعات تمثل فى النهاية نمطين أساسيين هما : المجتمع العسكرى Military Society والمجتمع الصناعى Industrial Society ويتحقق تكامل المجتمع الأول عن طريق القوة ، فالقائد العسكرى هو الحاكم السياسى للمجتمع ، ومعنى ذلك أن كافة الأنشطة الاقتصادية والصناعية تتجه لخدمة الأغراض العسكرية كما يتعين أن يخضع الأفراد دائماً لسلطة الدولة ، والتكامل فى هذا المجتمع هو فى جوهره نوع من التعاون الإجبارى Compulsory Cooperation لأنه نتيجة للسلطة السياسية والعسكرية .

والنمط الثانى هو المجتمع الصناعى ، الذى يمثل خطوة متقدمة فى تطور المجتمعات حيث تختلف طبيعته تماماً عن المجتمع الحربى . فالإدارة السياسية فيه مستقلة تماماً عن السلطة العسكرية ، وتصبح السلطة بعد ذلك مسألة تمارسها تنظيمات

ديمقراطية خاصة ، وهذا هو الذى يعمل على ازدهار النشاط الصناعى ، وانتعاش الاقتصاد ، نتيجة لوجود عمليات إنتاجية متنوعة ، وازدياد حجم التبادل ، والتوزيع ، وبذلك يتحقق للمجتمع نوع من التكامل يعبر عن التعاون الطوعى أو الاختيارى ، حيث تسود العلاقات الاجتماعية التعاقدية بين الأفراد .

ويرى سبنسر أن الفارق بين النمطين يتمثل فى طبيعة التعاون بين الأفراد ، ففى المجتمع الصناعى يستند التكامل إلى حرية الأفراد فى تكوين صلات اجتماعية متعددة وعدم تدخل السلطة للتأثير فى انسجام الأنشطة الاختيارية للأفراد[٦]. وهكذا ينظر سبنسر إلى المجتمع الصناعى نظرة تماثل فكرة آدم سميث عن الاقتصاد التنافسى الحر ، حيث تختفى القوة ليحل محلها التوازن القائم على الاختيار الحر للأفراد لعقد صلات اجتماعية متبادلة فى النسق الاجتماعى . فالتكامل الاجتماعى الموجه يفقد أهميته فى هذا المجتمع تماماً كما تفقد الأنظمة السياسية فعاليتها فى توجيه الاقتصاد عند آدم سميث .

أما دوركيم ( ١٨٥٨ — ١٩١٧ ) فقد عرض آراءه الأساسية حول التكامل الاقتصادى فى دراسته عن تقسيم العمل فى المجتمع والتى نشرها عام ١٨٩٣[٧]. حيث اهتم فى المحل الأول بالعوامل المؤثرة على تكامل الحياة الاجتماعية . ولقد انتهى ذلك بدوركيم إلى تقديم ثنائية بين نموذجين من المجتمعات هما : المجتمع الانقسامى Segmental ، والمجتمع المتباين Differentiated ويتميز المجتمع الأول بالتجانس، نتيجة لضعف مستوى تقسيم العمل إلى درجة كبيرة بحيث يكاد يكون مقصوراً على تقسيمه وفقاً للجنس والعمر ، وينقسم هذا المجتمع إلى وحدات قرابية متماثلة من الناحية البنائية . فالقرابة إذن هى أحد العوامل التى تسهم فى تكامله . ويرى دوركيم أن التكامل الاجتماعى فى هذه المجتمعات هو نتيجة للتضامن الآلى Mechanical Solidarity ويعكس هذا التضامن قيم المجتمع الجماعية ، وضعف مستوى التخصص ، كما أن الفرد لا يتمتع بشخصية مستقلة أو بكيان مميز منفصل عن الجماعة التى ينتمى إليها ويستمد منها كل مقوماته ، بل تذوب شخصيته تماماً فى نطاق الضمير الجمعى ، ولذلك يشيع فى هذا المجتمع قانون عقابى له قوة الردع لمن يحاول انتهاك النظام الاجتماعى ، أو الخروج على معايير الجماعة وهذا هو

وجه التشابه بين ما يقصده دوركيم هنا ومفهوم سبنسر عن التعاون الإجبارى .

ومن ناحية أخرى ينظر دوركيم إلى المجتمع المتباين نظرة قريبة من نظرة سبنسر للمجتمع الصناعى ، فكلاهما ينطوى على درجة عالية من التخصص فى الأدوار ، كما يشجعان الفروق الفردية ، إلا أن ثمة فارقاً أساسياً بينهما يتمثل فى أن دوركيم يشك فى مقدرة هذا المجتمع على الاستقرار دون وجود قوة اجتماعية تعمل على تدعيم التكامل . فحيث لا يكفى التعاقد الحر بين الأفراد ، لابد أن يوجد قانون مدنى يحافظ على استمرار هذا التعاقد . ويرى دوركيم أن التكامل فى هذا المجتمع يحدث نتيجة للتضامن العضوى Organic Solidarity فالفارق إذن بين دوركيم وسبنسر يتمثل فى أن الأول قد منح التكامل أهمية تحليلية مستقلة فى المجتمعات المعقدة .

ولقد حاول ماكس فيبر ( ١٨٦٤ــ١٩٢٠ ) أن يطور المفاهيم العديدة التى استخدمها دوركيم وسبنسر وغيرهما ، لتكون أداة صالحة فى دراسته المقارنة للبناء الاجتماعى وتمثل ذلك على وجه الخصوص فى استخدامه لفكرة النموذج المثالى Ideal Type باعتباره بناء فرضياً يشيده الباحث ليتمكن من تحليل وتفسير عديد من المواقف التاريخية (٩) .

وقد عنى ڤيبر على وجه الخصوص بدراسة الظروف المصاحبة لازدهار الرأسمالية الصناعية الحديثة فى المجتمعات الغربية التى تشير إلى القدرة الفائقة على التنظيم الرشيد Rational للإنتاج ، أو ما يطلق عليه الرأسمالية البورجوازية الرشيدة . وتتلخص الخصائص المثالية لهذه الرأسمالية فى « أن المؤسسات الإنتاجية تعتمد على التنظيم الرسمى الرشيد للعمل الحر . كما يمارس صاحب المصنع العمل وفقاً لمسئوليته الخاصة ، ويتحمل مخاطره . وهو يقوم بإنتاج السلع للأسواق المتنافسة وتحكم عملياته التجارية سياسة رشيدة تهدف إلى الاحتفاظ بالتوازن الدائم بين العائد والنفقة » * (١٠)

وأهم ما تتميز به معالجة ماكس فيبر ، أنها أكثر شمولا من تلك التى قدمها

* هناك نوعان من نفقة إنتاج أية سلعة (Cost) ، نفقة أولية أو مباشرة وهى تتغير بتغير حجم الإنتاج ، وتمثل مدفوعات المنشأة إلى العمال فى صورة أجور ، أو مدفوعاتها على المواد الأولية أو الخامات ، ثم النفقة الثابتة وهى بنود النفقات العامة ، كإيجار موقع المصنع ، واستهلاك الآلات .
( المترجم )

دوركيم وسبنسر ، حيث يتناول فى المحل الأول ظاهرة تاريخية أكثر تفصيلا . فبعد أن حدد مفهوم الرأسمالية الصناعية، انتقل إلى دراسة الظروف التاريخية التى صاحبت ظهور هذا النظام ، والتى أدت إلى استمراره . فذهب إلى أن العقيدة البروتستانتية — وبخاصة الكالفنية Calvinism — هيأت الظروف الاجتماعية والنفسية التى أدت إلى ازدهار الرأسمالية . فضلا عن أن البيروقراطية كانت تمثل أكثر نماذج التنظيم رشداً وملاءمة للرأسمالية الصناعية .

ويرى فيبر أن هناك مجموعة من الإجراءات السياسية والقانونية قد دعمت ازدهار الرأسمالية الصناعية . فلم يعد للعمال الحق فى امتلاك أعمالهم كما كان عليه الحال فى نظام الطوائف Guilds وبالتالى لا يمتلك العمال وسائل الإنتاج ، كالأدوات والمواد الخام ، بل تركزت ملكية وسائل الإنتاج فى أيدى القادرين على اتخاذ القرارات الحاسمة فى عملية الإنتاج . كذلك يعتقد فيبر أنه لا بد من وجود نظام سياسى وقانونى لتنظيم النقود والتبادل ؛ فلا بد لازدهار الرأسمالية الرشيدة أن تعمل السلطة السياسية على تدعيم نظام نقدى يتمتع بالاستقرار . ومعنى ذلك أن فيبر يماثل دوركيم فى تأكيده لضرورة وجود إطار قانونى يمنح التعاقدات قوة قانونية وشرعية .

على أن السمة المشتركة بين الكتابات الاقتصادية والسوسيولوجية تناولها للنظام الاقتصادى فى المجتمعات المعاصرة ، إذ أن من اليسير تمييز العمليات والتنظيمات الاقتصادية (كالمنشآت والبنوك، والأسواق) ، بالإضافة إلى ما يتوافر من سجلات مكتوبة .

ويختلف الأمر عن ذلك تماماً حينما نتناول دراسة الأنشطة الاقتصادية فى المجتمعات البسيطة والتقليدية ، حيث يصعب عزلها عن بقية النشاطات الاجتماعية وهذه هى الصعوبة التى واجهت علماء الأنثروبولوجيا فى دراستهم لتلك المجتمعات فقد لاحظ الباحثون أن النشاط الاقتصادى مرتبط بالنظم الاجتماعية الأخرى كالدين ، والسياسة ، والعرف ، والعادات ، والأسرة ، وبالتالى يصعب عزل الجوانب الاقتصادية للحياة الاجتماعية[١١] . وتعتبر دراسة مالينوفسكى Malinowski التى نشرها عام ١٩٢٢ وتناولت النشاط الاقتصادى بين سكان ميلانيزيا الأصليين من أهم الدراسات الاقتصادية عن تلك المجتمعات[١٢] ، حيث لاحظ مالينوفسكى

أن نظم التبادل والإنتاج مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأنساق القرابية والرئاسية والعشائرية والدينية والسحرية ،فإنتاج القوارب التي يستخدمها الأهالي في تبادل السلع مرتبطة بمجموعة من الشعائر والطقوس الدينية والسحرية التي تعتبر بدورها بمثابة قوة دافعة لأداء تلك الأنشطة . وعلى ذلك لا يهدف تبادل الهدايا والسلع إلى تحقيق غايات اقتصادية ، بقدر ما يحقق للجماعة مزيداً من ألقاب التقدير الاجتماعي ، والهيبة الاجتماعية * .

وقد أصدر بعد ذلك مارسيل موس Mauss — أحد تلاميذ دوركيم — دراسة أخرى بعنوان الهبة The Gift ،حيث قدم مسحاً لمجموعة كبيرة من أنماط التبادل الطقوسية في التراث الأنثروبولوجي (١٣) . وقد لاحظ موس أن هناك نوعاً من الالتزام بين مانح الهبة ومستقبلها ، وهذه الهبات هي في جوهرها رموز تهدف إلى تحقيق تكامل القبيلة وتدعيم نظام القرابة ككل (١٤) . ويصف مارسيل موس هذه الظاهرة بقوله : « . . . إن لها طابعاً قانونياً ، واقتصادياً ،ودينياً ، وجمالياً ، وسياسياً . . . فهي قانونية لأنها مرتبطة بالالتزامات والحقوق الجمعية ، وتنظيم الأخلاقيات . . وهي سياسية لأنها متصلة بالتقسيم القبلي والعشائري ، وهي دينية في جوهرها لأنها تحاط بالسحر ، والشعائر والطقوس ، وهي اقتصادية لأنها تتضمن مفاهيم القيمة ، والمنفعة ، والثروة ، والاستهلاك والتراكم . . .وإن ما يصلح لدراسة هذه النظم هو

---

* يقول مالينوفسكي في مقدمة كتابه الرئيسي « الأرجونوتس » « لقد حاولت في هذا الكتاب أن أقدم صورة لبعض أشكال العلاقات التجارية التي تنشأ بين مجموعة من القبائل تسكن في غينيا الجديدة . وتقوم الدراسة الأثنوجرافية على أساس الأخذ بمبدأ التكامل في دراسة النظم الاجتماعية ، فهذه النظم تتشابك ، وتتداخل بحيث يتعذر دراسة مظهر اجتماعي معين دون أخذها جميعاً في الاعتبار . . . وإذا كنا ندرس أساساً التبادل التجاري بين القبائل ، إلا أنه لا بد لفهم هذا الجانب الاقتصادي من دراسة التنظيم الاجتماعي ، والسحر ، والأساطير ، والفلكلور ، وكافة الجوانب الأخرى المرتبطة بالظاهرة وتساعد على فهمها » .

وقد اهتم مالينوفسكي بدراسة شكل معين من أشكال التبادل هو المسمى بنظام الكولا Kula ، وهو نوع من تبادل السلع يتم على نطاق واسع بين عدة قبائل تسكن عدة مجتمعات تكون مجموعة دائرية من الجزر . انظر : Malinowski, Argonauts of The Western Pacific, Routledge & Kegan Paul 1950 :

وانظر كذلك الدكتور أحمد أبوزيد ، البناء الاجتماعي ، الجزء الأول ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، ص ١٠٨ — ١٠٩ .

البحث الشامل المتكامل للظواهر الاجتماعية»[١٥] . وهكذا ينتهى مارسيل موس إلى أنه من الخطأ البالغ أن نحاول دراسة تلك النظم فى ضوء المفاهيم الشائعة فى علم الاقتصاد الحديث . .

والنتيجة التى نخلص إليها من هذا كله ، أن الدراسات الأنثروبولوجية تلح فى ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصة تصلح لدراسة الأنشطة الاقتصادية وتغيرها فى المجتمعات البسيطة المتجانسة ، حيث إن النظرية الاقتصادية الحديثة ومفاهيمها المعقدة لا تنطوى على أية فائدة فى هذا الصدد ، نظراً لأنها تدخل فى اعتبارها عديداً من المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالنشاط الاقتصادى .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أسهمت بعض الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد ، وعلم الاجتماع فى نمو علم الاجتماع الاقتصادى . فى نطاق علم الاقتصاد ظهرت اقتصاديات الرفاهية ، ونظرية اتخاذ القرارات التنظيمية ، ونظرية الاحتمال ، وهى اتجاهات تعبر عن اهتمام الباحثين بمتغيرات غير اقتصادية .

وفى نطاق علم الاجتماع ظهر فرع جديد هو علم الاجتماع الصناعى ، الذى يهدف إلى دراسة العوامل الاجتماعية المؤثرة على العمليات الإنتاجية والمرتبطة بها . هذا فضلا عن مجموعة أخرى من الميادين أسهمت خلال العشر سنوات الأخيرة فى نمو علم الاجتماع الاقتصادى . ومن هذه الميادين الدراسة السوسيولوجية للمهن، والتنظيم الرسمى وسوسيولوجية الاستهلاك ، والتدرج . . . وغيرها .

## ثانياً : موضوع علم الاجتماع الاقتصادى :

كشف العرض التاريخى السابق عن أن النموذج الاقتصادى فى حاجة إلى أن يصبح أكثر شمولا ، لكى يفسح المجال لعديد من المتغيرات السوسيولوجية وذلك من أجل تحقيق فهم أفضل العمليات الاقتصادية .

على أننا يمكن أن نوضح هذا الموقف إذا بدأنا بتحديد موضوع علم الاقتصاد على نحو أكثر دقة . فقد حدد بعض الباحثين موضوع علم الاقتصاد بأنه « . . . دراسة كيفية اختيار الأفراد والمجتمع للأسلوب الأمثل لاستخدام الموارد الإنتاجية النادرة فى إنتاج سلع متعددة ، وتوزيعها للاستهلاك ، بين أفراد المجتمع وجماعاته ، فى الحاضر وفى المستقبل »[١٦] .

ومعنى ذلك أن هناك مجموعة من المتغيرات الاقتصادية تفرض على عالم الاقتصاد عدداً من الإجراءات . فدراسة السلع Commodities تتطلب تحديد مستوى الإنتاج الكلى للسلع والخدمات فى المجتمع ؛ فضلا عن تحديد أنواع السلع المختلفة التى يتعين إنتاجها والكميات اللازمة منها ، وبعبارة موجزة يهتم عالم الاقتصاد بدراسة تركيب الإنتاج ومستوياته الفنية .

ويدرس علماء الاقتصاد أيضاً « الموارد الإنتاجية النادرة » وهذا يعنى أن إنتاج السلع والخدمات يتم عن طريق استخدام مجموعة من العوامل أو العناصر هى الأرض أو الموارد الطبيعية ، والقيم والمعرفة الفنية ، ثم العمل الذى يمثل مهارات الأفراد ودوافعهم ، ورأس المال ، وهو يشير إلى مستوى الموارد المتاحة للإنتاج فى المستقبل ، وأخيراً التنظيم ويتضمن الأساليب المتبعة لتحقيق التكامل بين العوامل الثلاثة الأخرى ، ويضيف علماء الاقتصاد إلى ذلك كله دراسة توزيع الدخول بين الأفراد والجماعات فى العملية الاقتصادية . .

ومن ناحية أخرى يحاول الاقتصاديون الإجابة عن تساؤل أساسى مؤداه : كيف يمكن تحديد مستوى الإنتاج وتركيبه ، وحشد الموارد ، وتوزيع الثروة ؟ . والصيغة الملائمة فى نظر علماء الاقتصاد للوصول إلى إجابة دقيقة لهذا التساؤل ، تتمثل فى إقامة بعض النماذج الاقتصادية الخالصة ، التى تنطوى على عدد من المتغيرات المتصلة بالعرض والطلب والنفقة الحدية . . إلخ ، وهم يؤسسون ذلك على افتراض مؤداه : أن هناك مجموعة من القوى الاقتصادية تتحكم فى تحديد العلاقة بين إنتاج سلعة معينة ، وإمكانيات توزيعها ، والسعر أو الثمن المحدد لها . غير أن هذا الموقف — فى الواقع — يطمس معالم الصورة المكتملة للحياة الاقتصادية والتى تتضمن مجموعة من المتغيرات الاجتماعية تؤثر فى الأثمان والإنتاج . وهذا هو ما عبر عنه ساميولسون Samuelson حينما قال « إن التحليل الاقتصادى يعتبر النظم الاجتماعية ، والأذواق ، وغيرها معطيات Givens ، أو عوامل ثابتة لا تمارس تأثيراً فى صياغة النماذج الاقتصادية »[١٧] .

ولقد ذهب كينز حين كان بصدد نموذج التوازن الاقتصادى ، إلى أن هناك مجموعة من العوامل يجب أن تظل ثابتة ، وهذه العوامل تمثل المتغيرات الخاصة

بمهارة العمل ، وكفاءة المعدات ، والتكنولوجيا ، ودرجة المنافسة ، وأذواق المستهلكين واتجاهات الناس نحو العمل ، أو بعبارة موجزة البناء الاجتماعى بأكمله . ولا شك أن التغير الذى يطرأ على هذه العوامل يؤدى إلى تغيرات مصاحبة فى المتغيرات الاقتصادية كالميل نحو الاستهلاك والكفاية الحدية لرأس المال ، وبالتالى تغير الدخل القومى والعمالة ومع ذلك يرى كينز أن المتغيرات الاجتماعية عوامل ثابتة .

ومن ناحية أخرى فإن تحليل الأجور يتعين أن يدخل فى اعتباره طائفة من العوامل غير الاقتصادية . فمن الضرورى أن نهتم « بتباين معدلات السكان . . . وظروف العمل الصناعى الحديث . . . والنشاط النقابى وما يمارسه من مساومات . . . بل لا بد أن نعنى بدراسة القيم والعادات الاجتماعية عموماً »(١٨).

ويبدو لنا أن التحليل الاقتصادى يتطلب ضرورة إعادة النظر فى صياغة النماذج الاقتصادية الخالصة ، لكى تدخل فى اعتبارها مجموعة متنوعة من العوامل والمتغيرات غير الاقتصادية ، حتى يتحقق لتلك النماذج قدر من العمومية .

وفى ضوء ذلك يمكن أن يسهم علم الاجتماع الاقتصادى إسهاماً بالغ القيمة وبخاصة إذا حددنا موضوعه على النحو التالى :

« علم الاجتماع الاقتصادى هو محاولة منظمة لتطبيق نماذج التفسير والمتغيرات السوسيولوجية والإطار المرجعى لعلم الاجتماع فى دراسة مجموعة من النشاطات المعقدة المتصلة بالإنتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، واستهلاك السلع النادرة والخدمات »(١٩).

ويكشف هذا التعريف عن محورين أساسيين يدور حولهما علم الاجتماع الاقتصادى الأول : أنه يمثل دراسة متخصصة للأنشطة الاقتصادية بالذات . ومعنى ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يبحث فى كيفية صياغة هذه الأنشطة فى وحدات اجتماعية ، أو تنظيمات ، أو بناءات للأدوار ، كما يهتم أيضاً بالقيم التى تمنحها الشرعية ، والمعايير والجزاءات التى تنظمها ، والتفاعل القائم بين كل هذه المتغيرات السوسيولوجية . والمحور الثانى الذى يدور حوله اهتمام عالم الاجتماع الاقتصادى هو التساند المتبادل بين المتغيرات السوسيولوجية حين تتجسد فى السياق الاقتصادى ، والمتغيرات السوسيولوجية التى يمكن أن نعتبرها بعيدة إلى حد ما عن المجال الاقتصادى مثال ذلك أن عالم الاجتماع الاقتصادى يعنى بتداخل الأدوار الأسرية والأدوار

المهنية فى المجتمع المحلى وعلاقتهما بالبناء السياسى لهذا المجتمع . أى أنه يهتم بالتساند والتكامل بين الأبنية الاقتصادية وغير الاقتصادية . والمواقف العديدة التى يتجه فيها نحو تحقيق أغراض مشتركة .

ويمكن لعالم الاجتماع الاقتصادى أن يتتبع هذا التداخل بين المتغيرات السوسيولوجية والاقتصادية على مستويين ، الأول : مستوى البناء المحسوس للوحدات الاقتصادية . فى المنشأة الصناعية — مثلا — يدرس أنساق المكانة ، وعلاقات القوة والسلطة . والجماعات والزمر الصغيرة ، والعلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر . وهذه الدراسة المركزة لتلك الوحدات الاقتصادية يهتم بها فرع معين من علم الاجتماع الاقتصادى ، هو ما يطلق عليه — الآن — علم الاجتماع الصناعى .

والمستوى الثانى هو مستوى العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والبيئة الاجتماعية . وفى هذا الصدد يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد وغيره من النظم القانونية ، والسياسية ، والأسرية ، والدينية ، على مستوى المجتمع المحلى والمجتمع الكبير معاً . وهذا الاهتمام بالعلاقة بين الوحدات هو الذى يفسح المجال أمام الباحث لمناقشة موضوعات ذات طبيعة عامة أو شاملة مثل السياسة العامة ، والصراعات بين العمل والإدارة ، والعلاقات بين الطبقات الاقتصادية . وفضلا عن ذلك يهتم عالم الاجتماع الاقتصادى بدراسة الخصائص الاجتماعية لعدد من المتغيرات الاقتصادية الهامة مثل النقود .

على هذا النحو سوف يضم علم الاجتماع الاقتصادى عدداً من فروع علم الاجتماع العام من بينها : علم الاجتماع المهنى ، وسوسيولوجية العمل وسوسيولوجية التنظيمات (وبخاصة القسم الخاص بالتنظيمات البيروقراطية الاقتصادية) وعلم الاجتماع الصناعى ، وسوسيولوجية المصنع ، وسوسيولوجية الاستهلاك . . . إلخ[٢٠] .

والواقع أن هنالك قدراً هائلا من التساند الإمبيريقى بين المتغيرات الاقتصادية والسوسيولوجية . فاهتمام الإدارة المستمر بمستويات الأجور داخل المنشأة (متغير اقتصادى) يمكن أن يؤدى إلى إحداث تغيرات سياسية داخل المصنع وخارجه . فى داخل المصنع قد تنشأ زمر اجتماعية قوية متماسكة تضم أعداداً من العمال ، مما قد يؤدى إلى ظهور مشاعر مضادة لسلطة الإدارة ، ومقاومتها باستمرار . وقد

تؤدى هذه السياسة الإدارية خارج المنشأة إلى تكوين نقابة جديدة أو إلى إثارة حماس النقابة القائمة بالفعل ، مما يترتب عليه حدوث مزيد من الاضطرابات ، والأنشطة السياسية التى يمكن أن تنتهى بتغييرات اقتصادية هامة .

ومن ناحية أخرى فإن عالم الاجتماع الاقتصادى فى دراسته للعلاقات المتبادلة بين المتغيرات السلوكية والاجتماعية والاقتصادية ، يتعين أن يأخذ فى اعتباره مجموعة من المتغيرات السيكولوجية الوسيطة Intervening. ومثال ذلك أن « الروح المعنوية » للعمال ، ومبلغ رضائهم عن أعمالهم ، وإن كانت تمثل حالات سيكولوجية تعتمد على مواقف اجتماعية أخرى مثل نوع الإشراف ، ومشاركة العمال فى القرارات ، إلا أنها تحدد استجابات العمال فى المنشأة الصناعية ، فهى تؤثر فى معدلات الغياب ، والحوادث والإصابات فى العمل ، واستقرار الإنتاج ، والصراع الصناعى . لذلك ينظر علم الاجتماع الاقتصادى إلى المتغيرات السيكولوجية باعتبارها متغيرات وسيطة ، وليست متغيرات تابعة كما يعالجها علماء النفس الاجتماعى [٢١] .

**ثالثاً : الاقتصاد والأنساق الاجتماعية الأخرى :**

سنحاول أن نناقش التفاعل بين العناصر الاقتصادية وغير الاقتصادية على المستوى المجتمعى ، فى ضوء نظرة بنائية للمجتمع تسمح لنا بتقسيمه إلى مجموعة من الأنساق الفرعية Sub-systems ، بحيث يكون الاقتصاد واحداً من هذه الأنساق . وإذا كنا نعنى بمفهوم البناء الاجتماعى نوعاً من النشاط المنظم والتفاعل المتكرر بين شخصين أو أكثر فإن مفهوم النسق الاجتماعى يعبر عن مستوى أكثر تجريداً من ذلك . فهو يشير إلى « الطابع النمطى للوحدات البنائية » ، بمعنى أن كل تغير فى وحدة بنائية معينة ، يؤدى إلى تغيرات مصاحبة ، تتطلب توافقاً ملائماً من الوحدات البنائية الأخرى . ومعنى هذا أن مفهوم النسق الاجتماعى يمثل أداة تحليلية تمكن الباحث من دراسة العلاقات المتبادلة بين الوحدات البنائية ، والنموذج التوضيحى لفكرة النسق الاجتماعى يتمثل فى النظرة الماركسية للمجتمع ، التى تعتبر أن التغيرات التى تطرأ على البناء الاقتصادى ، تتطلب بالضرورة توافقات مصاحبة للبناء السياسى ، لكى تتمكن الهيئات السياسية من تدعيم العلاقات الطبقية الناشئة عن الإجراءات الاقتصادية .

وفقاً لذلك يصبح من الممكن أن نصنف الأنساق على المستوى المجتمعي إلى أربع وحدات بنائية أساسية هي الوحدات : الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والتكاملية . على أن هذه الوحدات متساندة ومتبادلة التأثير ، بحيث يصبح من العسير — في ظروف معينة — أن نتفهم العلاقات الداخلية في وحدة معينة بالذات ، دون أن تكتمل أمامنا صورة التفاعل القائم بين كافة الوحدات . ومع ذلك فمن الممكن أن ننظر بطريقة إجرائية إلى كل وحدة باعتبارها تشكل نسقاً فرعياً « مغلقاً » Closed ؛ بمعنى أننا نستطيع أن ندرس العلاقات داخل الوحدة الاقتصادية بالذات ، دون حاجة إلى الإشارة للنسق السياسي مثلا .

وعلى ذلك فالاقتصاد يشكل نسقاً اجتماعياً فرعياً ، يتكون من العلاقات المتبادلة بين عناصره الأساسية وهي الإنتاج ، والتوزيع ، واستهلاك السلع النادرة والخدمات . ففي المنشأة الصناعية أو التجارية تتضح صورة التفاعل والتساند بين عناصر النسق الاجتماعي حيث يكون تحقيق أهداف المنشأة هو النتيجة النهائية للتفاعل بين مجموعة من العوامل تمثل العمل ؛ أي نشاط الأفراد ومهاراتهم ، والمعرفة والتكنولوجيا أو الأرض ، ورأس المال أو النقد الذي تحصل عليه المنشأة من البنوك أو الحكومة ، وأخيراً مبدأ التنظيم . كل هذه العناصر تتكامل من أجل إنتاج السلع والخدمات ، التي تعرضها بعد ذلك المنشأة في الأسواق ، وفقاً لمبدأ العرض والطلب ، لتكون في متناول المستهلكين .

ومعنى ذلك أنه إلى جانب التقسيم المجتمعي للأنساق الاجتماعية ، نستطيع أن ننظر إلى وحدة بنائية معينة باعتبارها تمثل نسقاً شاملا ينقسم في ذاته إلى مجموعة من الأنساق الفرعية ، فمن الممكن مثلا أن نعتبر الاقتصاد نسقاً كاملا ، ثم نتناول بالدراسة عناصره الأساسية كالإنتاج ، والاستثمار ، والادخار . . . إلخ ، باعتبارها أنساقاً فرعية . وإذن فمن داخل النسق الاقتصادي الكبير نستطيع أن نأخذ نسقاً فرعياً معيناً كالسوق أو المنشأة ، ثم نحلل هذا النسق وفقاً للأسس الوظيفية للأنساق الاجتماعية .

ولسوف نركز الآن بوجه خاص على علاقة النسق الاقتصادي بالأنساق الثقافية والسياسية والتكاملية على المستوى المجتمعي ، لذلك يتعين علينا أن نحصل على

إجابات محددة لثلاثة تساؤلات أساسية :

أولا : ما هى الأهمية الاقتصادية للقيم والأيديولوجيات ؟

ثانياً : كيف يرتبط الاقتصاد بالهيئات والتنظيمات الاجتماعية المتعددة ، كالحكومة والشركات المساهمة

ثالثًا : ما هى الأهمية الاقتصادية للجماعات التضامنية كالقرابة والجماعات العنصرية ؟

أما التساؤل الأول فهو يثير مسألة العلاقة بين الاقتصاد والعوامل الثقافية . ولقد كان ماكس فيبر أظهر من ناقش العلاقة بين القيم الدينية والنشاط الاقتصادى ، فأكد الأهمية البالغة باعتباره عاملا للنشاط الاقتصادى الرشيد ومشجعاً . فقد أدت البروتستانتية بالإنسان إلى ممارسة سيطرة عقلية على جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وذلك على العكس من الديانات الشرقية الكبرى وبخاصة الصينية القديمة والهندية ؛ فهى لم تهيىء للإنسان بيئة ثقافية صالحة لتدعيم النشاط الاقتصادى(٢٢) وبينما لم يحاول فيبر أن ينظر إلى العلاقة بين الدين والاقتصاد باعتبارها علاقة متميزة ، إلا أن تحليله يقابل تحليل كارل ماركس الذى نظر إلى المعتقدات الدينية على أنها عناصر فى البناء الفوقى وبالتالى تعتمد إلى حد بعيد على القوى الاقتصادية فى المجتمع .

ولقد أثار التحليل الذى قدمه فيبر اهتمام الباحثين بدراسة العلاقات بين الدين والاقتصاد على نطاق واسع (٢٣) . فقد ذهب البعض إلى أن المعتقدات العلمانية Secular وبخاصة النزعة القومية تمارس تأثيراً مباشراً على النمو الاقتصادى . فقد أكد كينجزلى دافيز K. Davis أن « النزعة القومية تمثل ظرفًا ضروريًا للتصنيع ، لأنها تنمى لدى الأفراد دافعًا علمانيًا قويًا لإحداث تغييرات جوهرية ، بحيث يصبح تحقيق مزيد من التقدم القومى والمكانة الاقتصادية هدفًا نهائيًا للجماعة ووسيلة تحقيق ذلك تتمثل فى التصنيع ، ومن أجل ذلك يضحى الأفراد بالقيم التقليدية ، والرواسب القديمة لتحقيق تلك الغاية القومية . . . فالدولة إذن تهيىء العناصر اللازمة للتقدم الصناعى ، من حيث إنها تنظم الأفراد فى وحدة اجتماعية متكاملة ، بل تنظم

الحياة الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام. وبذلك تصبح النزعة القومية أداة أساسية للتغلب على الصعوبات التى تواجه التصنيع » .

ومع ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن النزعة القومية قد تعوق النشاط الاقتصادى بدلا من أن تعمل على تقدمه ، فهى تماثل النظم الدينية التقليدية ، من حيث إنها تحيط أفراد المجتمع بمجموعة من الأفكار ، وضروب السلوك التقليدية ، مما يؤدى إلى انغلاق المجتمع على ذاته ، وبالتالى يصبح غير قادر على مسايرة ركب التقدم الصناعى[٢٤] .

ومعنى ذلك أن بعض القيم تشكل فى الواقع دوافع للعمل الاقتصادى ، فى حين تعمل قيم أخرى على تعويق النشاط الاقتصادى. ومع ذلك فمن الضرورى أن نتعرف على المواقف المرتبطة بتلك القيم، حتى نتمكن من فهم طبيعة علاقتها بالأنشطة الاقتصادية .

ولقد اهتم علماء الاجتماع بدراسة وظائف الأيديولوجية فى الحياة الاقتصادية ، باعتبارها تمثل سمة ثقافية إنسانية ، تمنح العلاقات الاجتماعية معانيها المتميزة ، وتعبر عن الرموز الثقافية التى تشكل قواعد النسق الاجتماعى ، وتحدد تصرفات الأفراد، وأنماط سلوكهم . وفى هذا الصدد كشفت الدراسات الواقعية عن وظائف أساسية للأيديولوجية ، فهى قد تقوم بوظيفة إيجابية نحو الإجراءات الاقتصادية القائمة ، بمعنى أنها تمنح هذه التنظيمات الشرعية والصيغة الأخلاقية التى تدعم كيانها ، وهى من ناحية أخرى قد تقوم بوظيفة سلبية تجاه الأوضاع الاقتصادية القائمة ، فتنمو أيديولوجية معارضة تعمل على إثارة ضغوط جديدة ، تؤدى فى النهاية إلى تغيرات اقتصادية واسعة[٢٥] .

وتكشف دراسة رينهارد بندكس Bendix للأيديولوجيات الإدارية عن الوظيفة الإيجابية للأيديولوجية تجاه التنظيمات الاقتصادية القائمة . فقد اهتم الباحث بدراسة الأيديولوجية الإدارية فى ضوء متطلبات النظام الصناعى فى أربع دول صناعية كبرى هى : بريطانيا ، والولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتى وألمانيا الشرقية ، ثم تتبع بعد ذلك نمو أيديولوجية العلاقات الإنسانية ، وأظهر دورها فى تدعيم حقوق الإدارة ، وإسهامها فى تنمية قدرة الإداريين على التنسيق داخل المشروعات الاقتصادية ،

على أساس تحقيق تعاون بين الهيئة الإدارية والعمال ، يهدف إلى امتثال العمال للسياسة الإدارية ، وقبولهم للسلطة والقرارات التنظيمية .

ومن ناحية أخرى قد تنمو أيديولوجية معارضة للإجراءات الاقتصادية القائمة كما يحدث الآن فى التنظيمات النقابية ؛ حيث تؤدى النقابات وظيفتها فى ضوء مجموعة من الأفكار والمعايير التى تدعم قدرتها على المساومة الجماعية ؛ وتؤكد كيانها القانونى باعتبارها وسائل لتحقيق العدالة الاجتماعية ، عن طريق حماية الفرد من استغلال أصحاب الأعمال (٢٦) .

والفكرة الأساسية إذن هى أنه فى مواقف الصراع والتغير الاجتماعى تنمو إيديولوجيتان متعارضتان ، تعمل إحداهما على تدعيم النظام القائم وتبريره ، فى حين تهدف الأخرى إلى معارضته وتقويضه . ونلمس ذلك بوضوح فى علم الاجتماع الصناعى ، حيث نجد أيديولوجية يتزعمها روبرت ستون R. Stone وعلماء الاقتصاد ، مؤداها أن الصراعات القائمة فى المنشآت الصناعية ترجع فى المحل الأول إلى دوافع اقتصادية بحتة ، مما يؤدى إلى إحداث تغييرات اقتصادية فى التنظيمات القائمة . وعلى العكس من ذلك تذهب حركة العلاقات الإنسانية ، والتى ظهرت خلال الثلاثين عاماً الماضية ، إلى تدعيم النظام القائم من خلال مجموعة من الميكانيزمات تهدف إلى تحقيق مزيد من التعاون داخل المصنع ، عن طريق تدعيم شبكة الاتصالات بين الإدارة والعمال .

تلك صورة موجزة لبعض مظاهر علاقة الأيديولوجية بالنسق الاقتصادى ، وهى تكشف عن نقطتين أساسيتين . الأولى : أن الدراسة فى هذا الميدان مازالت فى حاجة إلى بحث الظروف الاجتماعية المؤثرة فى تحديد وظائف الأيديولوجية ، والنقطة الثانية هى أن اهتمام الباحثين يتعين أن يتجه نحو دراسة وظائف الأيديولوجيات خلال مراحل التغير الاجتماعى والاقتصادى عموماً .

ويرتبط علم الاقتصاد بالإضافة إلى ذلك بالمتغيرات السياسية ارتباطاً وثيقاً . ومن الممكن دراسة العلاقة بينهما من جوانب متعددة . أولا : من خلال دراسة العلاقات السياسية داخل الوحدات الإنتاجية ، وفى نطاق هذه الدراسة يهتم الباحث بالتعرف على الشكل النظامى للسلطة ، ومظاهر الصراعات الداخلية فى المنشأة ، وعواملها وعملياتها . وثانياً ؛ عن طريق دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات

الإنتاجية ، حيث يعنى الباحث بتحليل نتائج المنافسة بين المنشآت ، وتركز الثروة ، والتزايد المستمر فى حجم المنشآت الاقتصادية ، وما يترتب على ذلك كله من نتائج تتعلق بقدرة تلك المنشآت على الاستثمار ، والإنتاج وتحديد أثمان سلع فى الأسواق .. إلخ ومن الممكن دراسة العلاقات السياسية بين الوحدات الإنتاجية عموماً ، وظروف المجتمع الاقتصادية . ويتجه البحث فى هذه الحالة إلى دراسة علاقة المنشأة بالمستهلكين والمساهمين . وقد يعنى الباحث بوجه خاص بتحليل العلاقة بين العمل والإدارة ، وبذلك يدخل فى صميم موضوع علم الاجتماع الاقتصادى . وأخيراً يهتم الباحثون بدراسة العلاقات بين الوحدات الإنتاجية عموماً وبين الحكومة أو الدولة .

ومن بين هذه الموضوعات اهتم علماء الاجتماع الاقتصادى بوجه خاص . بدراسة العلاقة بين العمل والإدارة من ناحية ، وبين الاقتصاد والحكومة من الناحية الأخرى . وكانت أكثر صور العلاقات بين العمل والإدارة إثارة لاهتمام الباحثين الصراع والعوامل المؤثرة فيه . فقد تعددت الاتجاهات والمدارس الفكرية فى تفسيره . ونستطيع أن نميز خمسة تفسيرات أساسية لتلك العلاقة . أما التفسير الأول فتمثله مدرسة «المصلحة الاقتصادية» وهى ترى أن العمل يتخذ تنظيمات معينة تطالب باستمرار بالمزيد من الفائدة الاقتصادية . فالمطلب الأساسى الذى يوجه النشاط النقابى — مثلا — هو تحقيق مزيد من الأجور للعمال . أما التفسير الثانى : فتقدمه مدرسة الأمن الاقتصادى أو الاستقرار فى العمل ، حيث تهتم بتناول رغبات العمال فى حماية أعمالهم والاحتفاظ بها على المدى البعيد ، بدلا من الاهتمام بتحقيق زيادات مؤقتة فى الأجور [٢٩] . وهناك ثالثاً : التفسير الماركسى الذى يرجع عدم الاستقرار فى العمل إلى ماتعانيه الطبقة العاملة من استغلال يمارسه أصحاب رؤوس الأموال ، وقد شاع هذا التفسير بين المؤرخين الاشتراكيين للحركات العمالية [٣٠] . أما التفسير الرابع فتمثله المدرسة السياسية ، التى تؤكد الصراعات السياسية بين النقابات والإدارة من أجل الاعتراف بالحركة النقابية ، والمساومات الجماعية . فضلا عن المنافسات التى تنشأ حول قيادة النقابة ، وأثر الاتجاهات الاشتراكية على النقابات [٣١] . أما التفسير الخامس والأخير ، فتقدمه مدرسة العلاقات الإنسانية التى نشأت فى نطاق علم الاجتماع الصناعى ، وبخاصة أعمال إلتون مايو E. Mayo وزملاؤه . وترجع هذه المدرسة التقلبات والصراعات بين العمل والإدارة ، إلى عوامل سيكولوجية

واجتماعية بحتة ، مثل الجماعات الأولية وضعف الاتصال وعدم وجود تفاهم مشترك بين الإدارة والعمال (٣٢) .

ومن الباحثين من اهتم بدراسة العلاقة بين الوحدات الاقتصادية والحكومة ، وذلك بافتراض أن الدولة تؤثر تأثيراً بالغاً فى قدرة النسق الاقتصادى على أداء وظائفه وقد ذهب هوسليتز B .Hoseltiz إلى أن هناك ثلاثة أبعاد أساسية لتحليل العلاقة بين الحكومة والنشاط الاقتصادى يتمثل الأول : فى مدى التوسع فى نشاط الدولة لتحقيق مزيد من السيطرة على الموارد الاقتصادية . والثانى : فى مدى سيطرة الدولة على مواردها الاقتصادية واستقلالها السياسى . أما البعد الثالث والأخير : فهو مبلغ تشجيع الحكومة للنشاط الاقتصادى الحر ، أو تدخلها فى تشكيل السياسة الاقتصادية والسيطرة على النشاط الاقتصادى (٣٣) .

وتكمن أهمية هذا الإطار فى أنه أكثر موضوعية وخاصة إذا ماقورن بالمفاهيم الشائعة المستخدمة فى تحليل العلاقة بين الدولة والاقتصاد «كالرأسمالية» و «الاشتراكية» وبالتالى فهو يمثل أداة مفيدة فى التحليل المقارن للعلاقة بين الاقتصاد والحكومة . ولكنه على الرغم من ذلك لايزال بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتنقيح ؛ فتدخل الدولة قد يتخذ صوراً عديدة ، يبدأ من ملكيتها المباشرة لوسائل الإنتاج ( كما هو الأمر فى الدول الاشتراكية ) ، إلى ملكيتها لبعض الوسائل الإنتاجية إلى جانب سياسة اقتصادية موجهة ( كما هو الأمر فى سياسة التأميم البريطانية ) ، إلى التأثير غير المباشر الذى يمكن أن تمارسه على السياسة المالية . ولقد دفع ذلك بعض الباحثين إلى دراسة العلاقة بين القوى الاقتصادية أو الصفوة الرأسمالية ، والسياسة الحكومية للمجتمع . فرايت ميلز C. Wright Mills يذهب إلى أن مراكز القوة الاقتصادية قد أصبحت تسيطر الآن على تشكيل السياسة الحكومية ، بل إن القوة السياسية وما تعنيه من قدرة على اتخاذ قرارات هامة انتقلت إلى أيدى جماعة صغيرة تتكون من مديرى الشركات الكبرى ، والصفوة العسكرية (٣٤) . كذلك اهتمت دراسات واقعية عديدة ببحث الدور الذى تمارسه الصفوات الاقتصادية فى توجيه سياسة المجتمع المحلى ؛ فقد أوضح فلويد هنتر F. Hunter أن القرارات الأساسية فى المجتمع تسيطر عليها جماعة صغيرة تمثل أصحاب رؤوس الأموال فى المجتمع المحلى (٣٥) ، أى أن بناء القوة ا

في المجتمع هو في جوهره بناء للقوة الاقتصادية Power Structure . التي تضم أصحاب البنوك ، والشركات الكبرى ، وكبار المستثمرين ، وغيرهم . وقد حاول ديلبرت ميلر D. Miller التأكد من الفرض الذى توصل إليه هنتر ، فقارن بين الدور الذى تلعبه الصفوة الاقتصادية فى مدينتين : إحداهما بريطانية ، والأخرى أمريكية ، وانتهى إلى أنه برغم أهمية الدور الذى تمارسه الصفوة الاقتصادية إلا أن هناك فى الواقع قوى أخرى تمارس تأثيراً ملحوظاً ، وتتمثل فى الصفوة المتعلمة ، والقوى العاملة فى المدينتين ، بل إن دورهما يكاد يفوق دور الصفوة الاقتصادية فى بعض الأحيان (٣٦) .

وينبغى لنا بعد ذلك أن نشير باختصار إلى العلاقة بين الاقتصاد والجماعات التضامنية Solidary groups ويعتبر نظام القرابة Kinship من أهم الأسس التى ترتكز عليها تلك الجماعات . ويشير اصطلاح القرابة إلى مجموعة العلاقات الاجتماعية المعقدة القائمة على واقعة بيولوجية هى الميلاد ، وظاهرة اجتماعية هى الزواج ولقد كشفت بعض الدراسات عن أن هناك نوعاً من التلازم البنائى بين طبيعة بناء الأسرة ، ونمط النشاط الاقتصادى السائد . فنيمكوف Nimkoff وميدلتون Middletown استطاعا أن يكشفا عن مجموعة من الارتباطات بين النشاط الاقتصادى وطبيعة البناء الأسرى ، لدى عينة اثنوجرافية مختارة على أساس دولى تشتمل على ٥٤٩ ثقافة . ففى المجتمعات التى يعتمد النشاط الاقتصادى فيها على الجمع والالتقاط يتميز بناء الأسرة فيها بالاستقلال النسبى ، فى حين تظهر الأسرة الممتدة وتنمو فى المجتمعات التى تتميز مواردها الاقتصادية بالوفرة والاستقرار النسبى . ولذلك يرتبط نظام الأسرة الممتدة بالتدرج الاجتماعى القائم على الملكية . أما المجتمع الصناعى الحديث فهو يكاد يشبه مجتمعات الصيد والالتقاط البسيطة ، حيث تسود فيه الأسرة الصغيرة المستقلة (٣٧) .

ومن ناحية أخرى أوضح أبجلين Abegglen أن بعض التنظيمات القرابية تشجع أنماطا معينة من النشاط الاقتصادى . فالأسرة اليابانية تجبر أبناءها فى سن معينة على ترك القرية للالتحاق بالعمل فى المصانع بالمدينة (٣٨) ، كما أشار ماريون ليفى M. Levy فى دراسته للأسرة الصينية إلى أن الخصائص المميزة لنظام

القرابة فى الصين قد أدت إلى ظهور عوائق أمام حركة التصنيع [٣٩] .

والنتيجة التى نخلص إليها من ذلك كله هى أن ثمة علاقات متبادلة ومتساندة بين المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية ، بحيث يصعب على الباحث دراسة الجانب الاقتصادى للحياة الاجتماعية دون أن يحلل بدقة عناصر الجوانب القرابية ، والسياسية ، والثقافية ، وهذا هو الذى يجعل من مفهوم النسق الاجتماعى أداة تحليلية تمكن الباحث من إدراك هذا التساند والاعتماد المتبادل ، ووضع النسق الاقتصادى فى الإطار المجتمعى الملائم وذلك للحصول على تفسيرات حقيقية للظواهر الاقتصادية .

**رابعاً : التحليل السوسيولوجى للعمليات الاقتصادية :**

ينظر الاقتصاديون — عموماً — إلى العملية الاقتصادية باعتبارها ترتبط أساساً بالإنتاج والاستهلاك . فالإنتاج يقوم على حشد الموارد واستغلالها ، أما الاستهلاك فهو استعمال النتاج النهائى لتلك العملية . ويترتب على الإنتاج والاستهلاك ، ضرورة وجود أسلوب محدد للتوزيع ، بمعنى نقل المواد الأساسية للإنتاج ( المواد الخام — ورأس المال ، والعمل ) إلى المنشأة الإنتاجية ، ثم توصيل المنتجات بعد ذلك إلى المستهلكين .

ومن خلال هذا المنظور الاقتصادى ، سنحاول الكشف عن المتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بالعمليات الاقتصادية الثلاثة : الإنتاج ، والتوزيع ، والاستهلاك .

يهتم البحث السوسيولوجى لعملية الإنتاج بثلاثة جوانب أساسية هى : العوامل الفنية والأدوار المهنية ، والتنظيمات الرسمية . فلقد ميز ماركس بين قوى الإنتاج وعلاقاته الاجتماعية باعتبار أن الأولى تعبر عن العلاقات بين الآلات ، والمهن ، والزمن وغيرها من الجوانب الفنية لموقف العمل ، فهى إذن تشير إلى التوافقات التى تفرضها الآلة على العامل ، بمعنى استجاباته لمتطلبات العمل الآلى ، من حيث إيقاعه ، وروتينيته وما تقتضيه الآلات من صيانة ، وإصلاح مستمر . أما العلاقات الاجتماعية للإنتاج فتشير إلى ضروب التفاعل الإنسانى المصاحبة لقوى الإنتاج

مثل تقسيم العمل الإنسانى إلى أدوار متخصصة ، وعلاقات السلطة ، وغيرها من العلاقات الاجتماعية ويلاحظ أن اعتماد العلاقات الاجتماعية على قوى الإنتاج لايعنى أن هذه العلاقات مقصورة على موقف العمل ، بل إن صور العلاقات الاجتماعية العديدة كالصداقات ، والزمر الاجتماعية ، وأنساق المكانة تصبح ظاهرة اجتماعية تتخلل جوانب الحياة الاجتماعية عموماً .

ومعنى ذلك أن العوامل الفنية للعملية الإنتاجية تسهم فى تشكيل أنماط متميزة للعلاقات الاجتماعية. والمقصود بهذه العوامل الفنية المظاهر الطبيعية والبيولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج ، فهى تتضمن « حجم المصنع ، أو المنشأة ، والاستقرار الموسمى أو الدورى لبعض الأنماط الإنتاجية والتغيرات الفنية العديدة من حيث حجمها ، ونوعيتها ، ومعدلاتها » .

وإذا كانت الإجراءات الفنية للإنتاج تفرض على العمال مجموعة من التوافقات الفيزيقية ، مثل مقدار الجهد المطلوب من الكائن العضوى لأداء العمل ، إلا أن هذه الإجراءات تؤثر فى الأنشطة الإنسانية من عدة جوانب ، فهى تتحكم فى درجة تعقد تقسيم العمل ، وضروب التعاون ، والاتصال ، والسلطة وغيرها من العوامل . ولقد امتد هذا التأثير إلى الأسرة فى المجتمع الصناعى بحيث أصبحت لها سمات متميزة ويؤكد ذلك كوتريل Cottrell فى دراسة له أجراها على عمال السكك الحديدية ، حيث يقول « إن المهنة تؤثر تأثيراً بالغاً فى العلاقات الاجتماعية لعمال السكك الحديدية ، فهى تؤثر على طبيعة العلاقات بين الزوج والزوجة ، وبين الأب وأبنائه . كما أن مواعيد العمل تغير من عادات الأسرة خاصة ماتعلق منها بالمأكل ، والنوم والترويح . وبالإضافة إلى ذلك تحد المهنة من نشاطات الأسرة، ومشاركتها الاجتماعية فى المجتمع المحلى» [٤١] .

والواقع أن التوسع فى استخدام الآلات فى المنشآت الصناعية ، قد أدى إلى إحداث تغيرات فى معظم جوانب الحياة الاجتماعية ؛ فقد أحدث ذلك نقصا تدريجياً فى أعداد العمال التى تحتاج إليها المصانع ، مما أثر بدوره على العمالة بشكل مباشر ؛ كما أن استخدام الآلات فى الإنتاج قد أصبح لايتطلب مهارة كبيرة من العمال ، مما أدى إلى تحويل العمال المهرة إلى عمال غير مهرة أو نصف مهرة .

ولقد دعمت هـــذه الافتراضات مجموعة من الدراسات الواقعية . فقد لاحظ فلويدمان F. Mann وريتشارد هوفمان R. Hoffman أنه قد ترتب على التشغيل الآلى للمصانع نقص فى درجة العزلة المكانية للعمال [٤٢]، فى حين ذهب وليم فاونس W. Faunce إلى أن الآلية قد صاحبها نقص فى التفاعل بين جماعات العمل ، وصغر حجم تلك الجماعات نسبياً وازدياد فى معدلات الاتصال بين العمال ورؤساء العمال المباشرين ،أو بعبارة أخرى تعدلت صورة البناء الاجتماعى للتنظيمات الصناعية [٤٣]. ولقد دفعه ذلك إلى استخلاص نتيجة مؤداها : أن العمل الآلى يؤدى إلى تعديلات كبيرة فى المفاهيم التى شاعت فى علم الاجتماع الصناعى ، فلن نجد مثلا علاقة ارتباط جوهرية بين الروح المعنوية والإنتاج ،أو طبيعة الجماعات غير الرسمية ومعاييرها وقيمها . . إلخ ، مثل هذا الموقف يفرض على علماء الاجتماع الصناعى ضرورة مراجعة المفاهيم المستخدمة حالياً .

والنتيجة التى نخلص إليها من ذلك كله هى أنه يتعين على عالم الاجتماع الاقتصادى الاهتمام بدراسة العوامل الاجتماعية والمتغيرات السوسيولوجية المرتبطة بعملية الإنتاج .

أما الجانب الثانى لعملية الإنتاج فيتمثل فى الأدوار المهنية Occupational Roles . ولقد درج الاقتصاديون على النظر إلى هذه الأدوار وفقاً لمنطق العرض والطلب ؛ فهم يفترضون أن كمية العمل التى يعرضها الفرد فى السوق ترتبط ارتباطاً وظيفياً بالفائدة الاقتصادية التى يحصل عليها . ومعنى ذلك أن الفرد يحدد موقفه من العمل على أساس متغير واحد هو قيمة الأجر الذى يمكنه الحصول عليه من سوق العمل . بيد أن علم الاجتماع الاقتصادى يعتبر أن مثل هذه النظرة تنطوى على تبسيط شديد للظواهر الاجتماعية العديدة المرتبطة بعنصر العمل ، لأنها تتجاهل ما ينشأ بين العمال من علاقات اجتماعية معقدة ، وهى علاقات تنتج — إلى حد كبير — عن انتمائهم إلى جماعات العمل غير الرسمية . فالنقد الأساسى الذى يوجهه عالم الاجتماع الاقتصادى إلى النظرية الاقتصادية فى هذا الصدد يتمثل فى أنها قد اعتبرت العوامل الاجتماعية بمثابة « معطيات » ، على الرغم من أن هذه العوامل هى التى تتحكم فى العلاقة الوظيفية بين العمل والأجر .

ويستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن ينظر إلى الأدوار المهنية فى ضوء المنظور السوسيولوجى لمفهوم «الدور» ، وهو منظور يختلف تماماً عن ذلك الذى تبناه الاقتصاديون . فالأدوار من وجهة النظر السوسيولوجية تشير إلى مجموعة متشابكة من النشاطات ، ترتكز على التفاعل مع البيئة الطبيعية ، والثقافية ، والاجتماعية . وهذه النشاطات تنظم بدورها مجموعة من التوقعات Expectations ، ولكن هذه التوقعات لاتعنى مجرد القدرة على التنبؤ بالسلوك ، بل تشير إلى المعايير والجزاءات التى تحدد وتحكم استجابات الأفراد فى أدائهم لأدوارهم . كما تصاحب هذه الأدوار مجموعة من الضغوط مثل الإحباط ، وصراع المعايير ، وصراع القيم ، مما يؤدى إلى استجابات معينة من جانب الأفراد ، قد يصاحبها تغيير فى اتجاهاتهم ، أو فى أنماط سلوكهم .

وفى ضوء ذلك يستطيع عالم الاجتماع الاقتصادى أن يحلل الأدوار المهنية داخل المنشأة الإنتاجية ، مثل أدوار المدير التنفيذى ، أو رئيس العمال ، أو الفنى ، أو العامل الماهر أو غير الماهر . . . إلخ ليس فقط باعتبارها أدواراً مهنية تنشأ عن الحاجات التى تتطلبها العملية الإنتاجية ، بل باعتبارها أدواراً اجتماعية فى المحل الأول (٤٤) .

وبالإضافة إلى ذلك تختلف النظرة السوسيولوجية للتنظيمات الرسمية Formal organizations عن نظرة الاقتصاديين تماماً . فعالم الاقتصاد ينظر إلى المنشأة باعتبارها تنظيماً تحكمه وتحركه فكرة تحقيق مزيد من الربح ، عن طريق تخفيض نفقة الإنتاج إلى أقصى حد ممكن . وتعتمد قدرة تحقيق المنشأة لهذا الهدف على العرض والطلب ، أو على عرض عوامل الإنتاج . ويهتم الاقتصادى بالإضافة إلى ذلك بتحليل نتائج المنافسة فى السوق على المنشأة . ذلك أن القرارات التى تتخذها المنشأة تحكمها فى الواقع ظروف السوق . ويستطيع عالم الاقتصاد أن يحلل البناء الداخلى للشركة أو المنشأة فى ضوء تلك الظروف الاقتصادية البحتة (٤٥) .

ولقد وجهت انتقادات عديدة لتلك النظرة الاقتصادية للتنظيم ، وذلك فى ضوء البحوث الواقعية التى قدمت معلومات جديدة حول ديناميات البيروقراطية والقوى العديدة التى تمارس ضغوطاً على التنظيمات وأهدافها .

ولاشك أن الدراسة التى قدمها ماكس ڤيبر عن البيروقراطية تمثل نقطة انطلاق

للبحوث والدراسات السوسيولوجية التى تناولت التنظيمات . فقد حدد فيبر العناصر الأساسية للتنظيم البيروقراطى وأهمها : التحديد الوظيفى للأدوار ، وتسلسل تلك الأدوار على نحو واضح ودقيق وفقاً للسلطة والمكانة الرسمية ، والاعتماد على القواعد والإجراءات الرسمية ، وتأكيد الكفاءة والتدريب ، والفصل التام بين ممتلكات التنظيم البيروقراطى والمتعلقات الشخصية لشاغل الوضع الاجتماعى ، الذى يتقاضى أجراً نظير أدائه لمهام وظيفته (٤٦) .

ويذهب فيبر إلى أن البيروقراطية هى نموذج للتنظيم يحقق أكبر قدر ممكن من الكفاءة فى الأداء ، وذلك إذا ماقورن بغيره من النماذج التقليدية ، ويرجع ذلك إلى مايتوافر فيه من الترشيد Rationalisation فى اتخاذ القرارات .

ولقد حاول كثير من البحوث الحديثة الكشف عن العوامل التى قد تؤدى إلى تعويق كفاءة التنظيم البيروقراطى ، فذهب ميرتون R. Merton إلى أن البيروقراطية تحيط نفسها باستمرار بمجموعة من « الطقوس » وضرب من السلوك تفرض قيوداً كثيرة على السلوك البيروقراطى الرشيد (٤٧) ، كما أوضح سيلزنيك P. Selznick وجولدنر A. Gouldner كيف تؤدى القيادة الفردية غير الملائمة إلى ظهور صراعات قد تؤثر على كفاءة التنظيم البيروقراطى (٤٨) . وكذلك كشف بيتر بلاو P. Blau عن دور المنافسة فى التنظيمات البيروقراطية فى خفض معدلات الإنتاج (٤٩) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد كشفت البحوث السوسيولوجية عن أن صورة التنظيم الرسمى كما تعكسها خرائط التنظيم Organization Charts لاتعبر إلا عن جانب واحد فقط من التنظيم الحقيقى . فإلى جانب هذا التنظيم الرسمى ، هناك دائماً تنظيم اجتماعى غير رسمى يتألف من الجماعات التى تنشأ عن التفاعل التلقائى بين أعضاء التنظيم ، وتتميز هذه الجماعات غير الرسمية بالعلاقات الشخصية ، وصغر الحجم ، وظهور أنساق للمكانة ، وأدوار ، وقيم ، ومعايير غير رسمية . ويهدف هذا التنظيم غير الرسمى إلى تحقيق مجموعة من الوظائف تتمثل فى تحقيق التماسك بين أجزاء التنظيم ككل ، وتدعيم إحساس الفرد بالتكامل مع التنظيم ، فضلا عن تيسير عمليات الاتصال التى قد تعوقها القنوات الرسمية (٥٠) .

وخلاصة القول إن تحليل التنظيمات البيروقراطية يتطلب الاستعانة بمجموعة من المتغيرات السوسيولوجية ، تمكننا من وصف خصائص البناء الاجتماعي وتفسيره ؛ كالدور ، والاتصال ، والمعايير ، والصراع ، وتكوين الجماعات والزمر ، وظهور الأيدلوجيات وغيرها ، وهي متغيرات تعبر عن ظواهر يعتبرها الباحثون « نتائج غير متوقعة » تتحكم في تحقيق و إنجاز الأهداف الرسمية التي تسعى التنظيمات البيروقراطية إلى تحقيقها (٥١) .

أما العملية الاقتصادية الثانية فهي التبادل والتوزيع . ويتلخص المنظور الاقتصادي للتبادل في أن تبادل السلع والخدمات يتعين أن يتم في نطاق السوق ، وبالتالي ينبغي تحليل هذه العملية في ضوء مقولات اقتصادية خالصة كالعرض والطلب ، والفائدة ، والأثمان ، والربح ، والعائد ، والتقدير العقلي للمنفعة الاقتصادية .

بيد أن التحليل المقارن لنظم التبادل والتوزيع يكشف لنا عن مواقف عديدة يصعب فيها دراسة هذه النظم دون الإشارة إلى السياق الاجتماعي والثقافي الذي يظهر فيه . فقد جمع علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية بيانات أثنوجرافية هائلة حول نظم للتبادل لاترتبط بنظام السوق ، أو غيره من مقولات الاقتصاد الكلاسيكي . ومن أشهر هذه الدراسات تلك التي أجراها كارل بولاني K. Polany وكونارد أرنسبرج C. Arensberg وهاري بيرسون H. Pearson على عدة مجتمعات في الهند ، والمكسيك ، واليابان واليونان (٥٢) . والواقع أن هذه الدراسة تشكل انتقاداً مريراً لنظرية الاقتصاد الكلاسيكية وخاصة التفسير الذي تقدمه لنظم التبادل .

ولقد استطاع الباحثون تصنيف صور التبادل الاقتصادي على أساس الشواهد التي جمعتها الدراسة السابقة إلى ثلاث فئات أساسية : الفئة الأولى تضم أنماط التبادل الشعائري والذي يطلقون عليه Reciprocative ، وهو تبادل الهدايا بين العائلات والعشائر ، والقبائل ، مثال ذلك التبادلات التي حللها مالينوفسكي ومارسيل موس . كما تتضمن هذه الفئة أيضاً أنماط التبادل التي تتم في القرى بين القرويين في أوقات الحصاد ، مثل تبادل المساعدات في العمل . ويرى بولاني

وزملاؤه أن المفاهيم الاقتصادية المألوفة كالأثمان والأجور . . . إلخ ، لا تصلح لتفسير هذه الأنماط وتحليلها ، ذلك أن تبادل السلع والخدمات فى هذه المواقف مرتبط فى الواقع بالتقاليد الاجتماعية والعادات الموروثة . والمبدأ الذى يحكم هذه التبادلات هو تحقيق التوازن بين الأطراف المتبادلة فى المدى البعيد .

والفئة الثانية تتضمن ما يسمى بإعادة التوزيع Redistributive . ويشير هذا النمط من النشاط الاقتصادى إلى تقديم أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات إلى مصدر معين ( عادة مايكون الحكومة ) ليتولى إعادة توزيعها من جديد على طوائف الشعب المختلفة . وقد عرض بولانى وزملاؤه أمثلة عديدة لهذا النظام فى أساس اجتماعى فى المحل الحضارات القديمة فى آسيا وأفريقيا . والأساس الذى يحكم هذه التبادلات هو الأول ، لأنها تهدف فى نهاية الأمر إلى تحقيق نوع من العدالة فى التوزيع .

أما الفئة الثالثة والأخيرة فهى خاصة بأنماط التبادل التى تسود فى المجتمع الحديث وتشير إلى تبادل السلع والخدمات فى الأسواق ، والتى تحكمها مبادئ اقتصادية مثل نظرية الأثمان ، والمساومات على الربح الاقتصادى .

ويرى بولانى وزملاؤه أن النظرية الاقتصادية الحديثة لاتصلح إلا لدراسة أنماط التبادل التى تتضمنها الفئة الثالثة . ومعنى ذلك أنه يتعين إدخال تعديلات جوهرية على الافتراضات الاقتصادية ، حتى تتمكن النظرية الاقتصادية من تحليل الأنماط المختلفة من التبادل ، بدلا من اقتصارها على تفسير نمط واحد . وتقتضى تلك التعديلات من الباحث الاقتصادى ، أن يدخل فى اعتباره عند دراسة الظاهرة الاقتصادية مجموعة من النظم الاجتماعية كالأسرة ، والقرابة ، والنظام السياسى والتدرج الطبقى ، وهى ظواهر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادى .

وقد يساعد على تحقيق ذلك افتراضنا أن المتغيرات السوسيولوجية ترتبط أيضاً بنظم التبادل الحديثة التى تحكمها نظرية الأثمان ، والأجور ، ونظام السوق ، وغيرها من المفاهيم الاقتصادية . ونستطيع أن نلمس ذلك بوضوح إذا حاولنا أن نقدم تحليلا موجزاً لنظام السوق .

ويمكن أن نقسم الأسواق إلى ثلاثة نماذج أساسية هى : سوق العمل Market

وسوق Labor ، وسوق المنظم The Market For Entreprenurial Service . وسوق السلع الاستهلاكية Market For Consumer's Goods . أما فيما يتعلق بسوق العمل ، فنجد أن الفكرة الأساسية التى تحكم توازنه هى فكرة الأمن الاجتماعى (٥٣) ، وهى التى تفسر إصرار العمال باستمرار على تحقيق عمالة كاملة ، ومقاومتهم الشديدة للبطالة ، ذلك أن فقدان الدخل أو نقصانه يعنى عدم القدرة على القيام بالمسئوليات الاجتماعية العديدة ، وبخاصة مسئوليات الأسرة الحديثة (٥٤) . ومعنى ذلك أن هناك مبدأ اجتماعياً يتحكم فى سوق العمل يتلخص فى « ضرورة الاحتفاظ باستقرار نسبى فى الأجور والعمالة ، حتى يتمكن العمال من القيام بمسئولياتهم الاجتماعية » .

أما سوق المنظم فهو فى جوهره سوق للعمل ، إلا أن عمل المنظم فيه له نوعية خاصة ، لأنه قائم على المخاطرة التى يتعرض لها فى محاولته لإعادة تنظيم عوامل الإنتاج ، إلى جانب قدرته على المبادأة والتجديد فى الأنماط التقليدية للإنتاج ؛ ومعنى ذلك أن المنظم يشغل مكانة بارزة فى النمو الاقتصادى .

وعلى ذلك حاول الباحثون تفسير هذه القدرة على التنظيم فى ضوء عوامل اجتماعية . ويعتبر ماكس فيبر أظهر من قدم لنا تلك التفسيرات ، فهو يرى أن نمو الرأسمالية الحديثة ، وما تضمنته من نمو ملحوظ فى القدرة التنظيمية كان نتيجة مصاحبة لانتشار مجموعة من القيم النابعة عن العقيدة البروتستانتية ، والتى تشجع النشاط الاقتصادى ، وتحث على المبادأة فيه . وفضلا عن ذلك فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن القيم القومية تؤدى دوراً هاماً فى النشاط الاقتصادى . فقد لاحظ فان دير كروف Van der Kroef مؤسساً أفكاره على التجربة الأندونيسية « أن النزعة القومية فى أندونيسيا قد عوقت نشاط المنظم ، نتيجة للمشاعر البغيضة التى حملها هذا الشعب ضد الهولنديين والصينيين ، وهى التى جعلتهم يفقدون الثقة فى المنظم ، لأنه أصبح مرتبطاً بالاستغلال ، ولذلك أصبح الأندونيسيون لايتوقعون أن تسهم الدولة فى النشاط الاقتصادى ، بقدر ماتحقق لهم مزيداً من الأمن من خلال توفير العمل فى جهاز الدولة البيروقراطى » (٥٥) .

غير أن بعض الباحثين ذهبوا إلى أن القيم الثقافية ليست كافية وحدها لتفسير

نشاط المنظم ، ذلك أن التنشئة الاجتماعية تقوم بدور أساسى فى تثبيت دوافع وحوافز ممارسة النشاط الاقتصادى ، هذا بالإضافة إلى دور البناء الاجتماعى ، وما يؤكده المجتمع من جزاءات تترتب على ممارسة النشاط الاقتصادى .

أما فيما يتعلق بسوق السلع الاستهلاكية ، فمن الملاحظ أنه قد صاحب النمو المتزايد فى الإنتاج الكبير ، وتنوع السلع فى الأسواق ، اهتمام ملحوظ باستخدام أساليب الدعاية ، وتقديم التيسيرات المختلفة ، للتأثير على المستهلكين . وكان ذلك نتيجة لاختفاء المساومات على الأسعار ، وظهور نظام السعر الموحد للسلع الاستهلاكية .

وإذا ما انتقلنا إلى العملية الاقتصادية الثالثة وهى الاستهلاك وجدنا أمامنا مجموعة من النظريات الاقتصادية والدراسات السوسيولوجية الواقعية . فقد شاعت النظرية النفعية فى الفكر الاقتصادى لتفسير الاستهلاك خلال القرن التاسع عشر . والفكرة الأساسية التى تقوم عليها هذه النظرية تتلخص فى أنه برغم أهمية الحاجات الإنسانية كعامل مؤثر فى إنتاجية السلع وتوزيعها ، إلا أن هذه الحاجات لا يربطها شكل نمطى محدد ، بمعنى أنها تتميز بالعشوائية والتنوع ، ولذلك يتعين اعتبارها بمثابة « معطيات » أو عوامل ثابتة فى التحليل الاقتصادى (٥٦) .

ولقد حاول ألفرد مارشال A. Marshall أن يدخل بعض التعديلات على النظرية الكلاسيكية للطلب ، حين أبدى قليلا من الاهتمام بدراسة بعض الأفكار السيكولوجية والاجتماعية ، ثم ذهب بعد ذلك فى تحليله للحاجات الإنسانية ، إلى أنها تعتمد بدرجة بعيدة على الأنماط الثقافية والاجتماعية . فحضارة المجتمع كما يقول تسهم فى تحديد حاجات الأفراد والطلب على السلع . على أن ثورشتاين ڤيبلن T. Veblen كان أكثر وضوحاً من مارشال فى تأكيده لدور العوامل الاجتماعية فى تحديد نمط الاستهلاك ، وذلك حين ذهب إلى أن ثمة مجموعة من العوامل تكمن وراء الحاجات الفردية وتحديد طبيعة الطلب . فأثرياء المجتمع ينفقون ثروتهم على نحو معين ، يرمز لوضعهم الطبقى ويميزهم عن بقية أعضاء المجتمع . وعلى الرغم من أن ڤيبلن لم يصغ أفكاره بطريقة منظمة ، إلا أنه كان من أكثر من اهتموا بإبراز أهمية العوامل الاجتماعية فى ذلك الوقت (٥٨) .

والواقع أن الدراسات الحديثة للاستهلاك ، والتى ازدهرت بعد دراسات

باريتو Pareto جون هيكز Hicks ، وكينيز ، أخذت وتؤكد أهمية العوامل الاجتماعية فى تحليل عملية الاستهلاك . فقد ذهب ديوسنبرى Dusennbry إلى أنه من الضرورى أن ندخل المتغيرات السوسيولوجية عند صياغة نظرية الطلب (٥٩) ، كما أكد ميلتون فريدمان Friedmann أهمية العمر وبناء الأسرة فى تشكيل أذواق الأفراد (٦٠) ، أما دراسات جورج كاتونا Katona فقد كانت تمثل رفضا تاماً للنظرية الاقتصادية فى الاستهلاك ؛ وذلك حينما ذهب إلى أنه من الخطأ البالغ ، بل من العبث أن نحاول صياغة افتراضات حول السلوك الاقتصادى دون أن نقوم بإجراء دراسات واقعية تمكننا من وصف السلوك الفعلى . وفى ضوء ذلك حاول أن يجرى مجموعة من الدراسات التجريبية لقياس اتجاهات الأفراد نحو الإنفاق ، والادخار ، مستخدماً طريقة المسح (٦١) . ولقد أدت به هذه البحوث إلى التوصل إلى مجموعة من الارتباطات بين الاتجاهات ، ومستوى الدخل ، والإنفاق ، وإن كان مع ذلك لم يستطع أن يقدم لنا نظرية تفسر سلوك المستهلك تتميز بالقدرة على شمول متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعى .

ولاشك أن مثل هذه الدراسات سوف تقدم لنا — فى المدى البعيد — أساساً واقعياً لصياغة نظرية سوسيولوجية تفسر سلوك الاستهلاك ، إلا أننا مع ذلك نتصور أن إقامة مثل هذه النظرية تتطلب تكاملا بين مجموعة من الخطوات الأساسية . فعلينا أولا : أن نحصل على أكبر قدر ممكن من البيانات الواقعية التى تمكننا من الوقوف على العوامل المؤثرة فى تنوع طلب المستهلك وتباينه ، وثانياً : أن تتجه الدراسات نحو التركيز على متغيرات تتصل بالبناء الاجتماعى كالعمر ، وحجم الأسرة ، والملكية ، والمكانة الاجتماعية ، والطبقة ، والمركز الاقتصادى ، والمهنة ، ودرجة التحضر ، باعتبارها عوامل تؤثر فى اتجاهات سلوكى الإنفاق والادخار ، وتحديد نوعية الطلب ، ثم علينا بعد ذلك أن نصنف تلك المتغيرات السوسيولوجية وأن نصوغها فى نماذج محددة وواضحة بحيث تصبح صالحة لتفسير سلوك المستهلك .

على أننا نستطيع أن نخلص بعد هذا العرض للعمليات الاقتصادية ، إلى أن علم الاجتماع الاقتصادى ينطوى على عديد من المتغيرات الملائمة القادرة على تفسير أنماط السلوك الاقتصادى الخالصة . كما أن لدينا الآن قدراً هائلا من البيانات

التى كشفت عنها البحوث الإمبيريقية . ومع ذلك فإن أكثر مايعانى منه علم الاجتماع الاقتصادى هو النقص البين فى الجهود العلمية الضرورية لتصنيف تلك المتغيرات، وتنظيمها فى نماذج صالحة لتفسير السلوك الاقتصادى . ومثل هذا الموقف يجعلنا نذهب إلى أننا لسنا فى حاجة إلى مزيد من البحوث ، بقدر ما نحتاج فى الوقت الراهن إلى مراجعة نظرية، وصياغة منطقية، للنتائج المتفرقة المتناثرة التى انتهت إليها البحوث بحيث نتمكن من تنظيمها فى إطار نظرى تصنيفى يكمل القصور الذى تعانى منه النظرية الاقتصادية .

# المراجع والتعليقات

1. Taylor. D.H.; A History of Economic Thought, (N.Y., Mac-Graw-Hill, 1960) p. 82.

(٢) نشر كتاب « ثروة الأمم » Wealth of Nations لأول مرة عام ١٧٧٦ ويلاحظ أن إشاراتنا هنا مقصورة على الطبعة الحديثة لكتاب :

Adam Smith, Inquiry Into the Nature and Cases of the Wealth of Nations. (N. Y., The Modern Library, 1937).

3. Marx. K. Critique of Political Economy; (N. Y., International Library, 1904), p. 11.

4. See, Keynes, Genral Theory of Employment, Interest, and Money, (N. Y.; Harcourt, Brace, 1936),

وانظر كذلك معالجة واضحة وحديثة في :

Alvin. H. Hansen; A Guide to Keynes, (N. Y.; McGraw-Hill, 1953.

5. Keynes; op. cit., p. 166.

6. Spencer, H. The Principles of Sociology; Vol. III, (London; Williams and Norgate, 1897) p. 484.

7. Durkheim; The Division of Labor in Society. Simpson (Trans.), Published in, 1933.

وقد نشرت أحدث طبعة لهذا الكتاب عام ١٩٤٩ .

8. Weber. M; The Methodology of Social Sciences, (Glencoe, Ill, The Free Press, 1949). pp. 90-93.

9. Ibid; pp. 93, 101-103.

10. Gerth. H; & Mills. W. C., (Trans. & eds), From Max Weber Essays in Sociology (N.Y., Oxford, University press, 1958). pp. 67-68.

11. Firth. R., Elements of Social Organization; (London; Watts, 1957). pp. 122-123.

12. Malinowski, Argonauts of the Western Pacific, (London, Routledge & Kegan Paul, 1922) pp. 158-167. see Also, Molinowski, Coral Gardens and their Magic (London : Allen & Unwin, 1935.

13. Mauss. M. The Gift; (Glencoe, III, The free press, 1954).

14. Ibid., pp. 70-77.

15. Ibid., pp. 76-78.

16. Samuelson. P. A., Economics : An Introductory Analysis; 5th. ed. (N. Y., McGraw-Hill, 1967). p. 6.

17. Ibid; p. 15.

18. Lester, R. Labor and Industrial Relations : A General Analysis, (N.Y., Macmillan, 1951). p. 53.

(١٩) قارن هذا التعريف بتعريف ولبرت مور W. Moore لعلم الاجتماع الصناعى – الذى يعد فرعاً من علم الاجتماع الاقتصادى حيث يقول التعريف الأخير : « إن ميدان علم الاجتماع الصناعى . . . يتمثل فى تطبيق مبادئ علم الاجتماع الملائمة للوضع الصناعى وظروف الإنتاج، وأسلوب الحياة فى الصناعة » .

See, Moore, Industrial Sociology : Status and Prospects, American Sociological Review; 1948, 13 : 383.

(٢٠) للوقوف على المعانى الخاصة بهذه الميادين انظر :

Clark Kerr. & H. Hisher, Plant Sociology : The Elite and The Aborigines", in Komarovsky (ed.), Common Frontiers of the Social Sciences, (Glencoe. III. : The Free Press, 1957). pp. 284-286. Edward Gross. Work and Society (N. Y., Crowell, 1958). p. 45. Miller & Form. Industrial Sociology, (N.Y., Harper, 1957). pp. 14-23.

(٢١) للوقوف على تلخيص موجز للبحوث التى تناولت الروح المعنوية والدافعية فى الصناعة انظر :

Katz, D. "Morale and Motivation in industry" In Wayne Dennis, et al, Current Trends in Industrial Psychology, Pittsburgh : University press, 1949), pp. 145-170.

22. Relevant works include : The protest Ethic and the Spirit of Capitalism (London : Allen & Unwin 1948); The Religion of China (Glencoe. III : The Free press, 1959) ;The Religlion of India (Glencoe,III : The Free Press, 1958).

23. Cf. Bellah. R. N. Tokugawa Religion, (Glencoe, III : The Free Press, 1957), Kennedy. R, Jr., "The Protestant Ethic and The Parsit" American Journal of Sociology, 1962, 68 : 11-20.

24. "Social and Demographic Aspects of Economic Development in India. In Simon Kuznets, Wilbert. E. Moore, and Joseph. Spengler, (eds.), Economic Growth : Brazil, India, Japan,(Durham : Duke University Press, 1955). p. 294,

25. Hoselitz. B., "Non-economic Barriers to Economic Develoment", Economic Development and Cultural Change (1952-1953), 1: 9; Hoselitz, Nationalism, Economic Development and Democracy". Annals of The Academy of Political and Social Science (May, 305 : 1-11.

26. Bendix. R., Work and Authority in Industry, (N.Y., Wiley, 1956) see Also, Bendix, "Industrialization, Ideologies and Social Structure", American Sociological Review (1959), 24 : 163-632.

27. Kornhauser, Dubin, and Ross. M., "Problems and Viewpoints" in Industrial Conflict (N. Y. : MacGraw-Hill, 1954). pp. 18-19.

28. Stone. R., "Conflictiong Approaches to the Study of Worker-Manager Relations", Social Forces (1952-1953), 31 : 117-124.

(٢٩) يمثل هذا الموقف جون دانلوب J. T. Dunlop في دراسته المتونة .

Wage Determination under Trade Unions; (N. Y., Augusts M. : Kelley, 1950).

(٣٠) ترتبط هذه المدرسة بأفكار سي . بيرلمان Selig Perlman والذي عرض أفكاره متكاملة لأول مرة في الدراسة الآتية :

A Theory of The Labor Movement, (N. Y., Macmillan, 1928).

(٣١) للتعرف على هذه التفسيرات في ضوء سلوك العمال البريطانيين إبان الثورة الصناعية انظر :

Smelser N; Social Change in The Industrial Revolution; (Chicago : University Press, 1959) pp. 389-399.

31. Ross. A. M. & Irwin. D.; "Srtike Experience in Five Countries 1927-1947 : An Interpretation" Industrial and Labor Relations Review (1950-1951 4; 233-342. See Also Ross, Trade Union Wage Policy (Berkeley University of California Press, 1948).

32. Dunlop. J. & whyte. W. F., 'Frame work For The Analysis of Industrial Relations : Two views". Industrial and Labor Relations Review, (1949-1950), 3 : 383-401. Schneider L. & Lysgaard. S., "Deficiency and Conffict in Industrial Sociology". American Journal of Sociology (1952-1953) 12 : 49-61.

33. Hoselitz. B; "Sociological Aspects of Economic Growth; (Glencoe, III. : The Free Press, 1960). pp. 85-114.

35. See Mills. The Power Elite (N. Y., Oxford University Press, 1956) And The Causes of World War III (N. Y., Simon and Schuster, 1958).

36. Hunter. F.; Community Power Structure, (Chapel Hill. : University of North Carolina Press, 1953).

37. Miller. D; "Industry and Community Power Structure : A Comparative Study of an American and English City", American Sociological Review; (1958), 23. 9-15.

38. Nimkoff, M.F., & Middleton. R; "Types of Family and Types of Economy" Amercan Journal of Sociology; (1960-1961), 66 : 215-225.

39. Abegglen. J. C., "Subordination and Autonomy Attitudes of Japanese Workers". American Journal of Sociology, (1957-1958), 63 : 181-189.

40. Levy. M., The Family Revolution in Modern China (Combridge : Harvard University Press, 1949), pp. 350-365.

41. Siegel. A;"The Economic Environmet in Human Relations Resarch" in. Conard. A, et al (eds.) Research on Industrial Human Relations: A Critial Appraisal, (N.Y., Harper, 1957). 0. 89. See Also, Moore. W; Industrial Relations and The Social Order, rev. ed (N. Y., Macmillan, 1951). p. 217.

42. Cottrell. F., The Railroader; Stanford : (Stanford University Press, 1940). pp. 76-77.

43. Mann. F. & Hoffman. R. Individual and Organizational Correlates of Automation, Journal of Social Issues, (1957), 12 : 11 p. 14.

44. Faunce. W,Automation in The Automobile Industry: Some Consquences For Inplant Social Strucure, American Sociological Review, 1958, 23, 403-406.

45. See, Barnard; C.; The Functions of Executive, (Cambridge : Harvard University Press, 1958) Also his "The Nature of Leadership" In Barnard, Organization and Management (Cambridge; Harvard University Press, 1956). pp. 80-100. Also Gordon. R., Business Leadership in The Large Corporation (Washington, D. C., Brookings Institution, 1945).

46. Papendreou "Some Basic Problems in The Theory of The Firm" In Barnard, Haley (ed.), A Survey of Contemporary Economics, Vol II, (Homewood, III : Irwin, 1952). pp. 186-219.

47. Weber, "Bureaucracy", In Gerth & Mills, (eds), From Max Weber, (N. Y., Oxford Univer . Press, 196-216.

48. Merton. R. K., "Bureaucratic Structure and Personality;", Social Theory and Social Structue, revised and enlarged edition, (Glencoe, III, The Free Press, 1957) pp. 195-206.

49. Gouldner. A; Patterns of Industrial Bureaucracy, (Glencoe, III : The Free Press, 1954). Selznick. P., Leadership in Administration, (Evanston, III, Row Peterson, 1957).

50. Blau. P., "Co-operation and Competition in a Bureauracy", American Journal of Sociology, (1936-1954), 59 : 530-535,

51. Barnard; The Functions of Executive, op. ct., p. 122.

52. March. J., & Simon. H; with The Collabarotion of Harold Guetzkow, Organizations, (N. Y., Wiley, 1958). pp. 36-47.

53. Trade and Market in The Early Empires (Glencoe, III : The Free Press and The Falcon's Wing Press, 1957).

54. Loyed G. Reynolds, Labor Economics and Labor Relations. 3rd. ed. (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice Hall, 1960). pp. 10-12.

55.Parsons. T; & Smelser. N;Economy and Sociey (Glencoe, III : The Free Press, 1956) pp. 53-56.

65. Justus. M. Van der Kroef, "The Indonesian Entrepreneur: Images, Potentalies and Problems,,. American Journal of Economics and Sociology, (1959-1960), 19 :413-425.

57. Personal Influence (Glencoe, III: The Free Press, 1955).

58. Veblen, Theory of The Leisure Class, (N.Y., Modern Library, 1934).

وانظر كذلك الدراسة التي حاولت أن تتبع مساهمات فبلن ، إلى جانب دراسة خصائص الاستهلاك .

Harvy Leibenstein, "Bandwagon : Snob, and Veblen Effects in The Theory of Consumer Demand,, Quarterly Journal of Economics (1950), 64 : 183-207.

59. Income, Savings, and The Theory of Consumer Behavior, (Cambridge, Harvard University Press, 1949).

60. A Theory of The Consumption Function (Princeton, University Press, 1957).

61. Psychological Analysis of Economic Behavior, (N. Y., McGraw.-Hill, 1951). Chap. III.

# الفصل العاشر

## علم الاجتماع الصناعى *

ظهر علم الاجتماع الصناعى كميدان للبحث العلمى منذ أقل من عشرين عاما ، بحيث نستطيع أن نعتبر المرحلة الثانية عشرة من تجارب شركة ويسترن اليكتريك Western Electric Company نقطة بداية مميزة[1] وتمثل هذه التجارب دراسة اشترك فيها فريق من الباحثين يضم إلتون مايو E. Mayo وروثلسبرجر Roethlisberger ، ووليم ديكسون W. J. Dickson وقد استهدفت الدراسة فى البداية قياس الآثار المترتبة على تغيير الظروف الفيزيقية فى العمل فى الإنتاجية . إلا أن اهتمامهم مالبث أن تحول عن دراسة تلك الظروف الفيزيقية ، بعد أن كشفت نتائج التجارب أن التغيرات التى أدخلت على هذه الظروف لم تؤد إلى ارتفاع ملحوظ فى الإنتاج . ولذلك لجأوا إلى إحداث تغييرات أخرى فى فترات الراحة ، والترفيه ، وطول يوم العمل . وقد أجريت هذه التجارب الجديدة فى حجرة اختبار خاصة ، تمكن الباحثون فيها من عزل ست فتيات لكى يصبحن تحت الملاحظة المباشرة ، بحيث يكون من اليسير عليهم تتبع التغيرات التى تطرأ على معدلات إنتاجيتهن ، نتيجة لتغير ظروف العمل ، وقد جاءت نتائج هذه المرحلة لتشير إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات إنتاجية الفتيات .

بيد أن إنتاجية الفتيات ظلت مرتفعة أيضاً ، حينما حاول الباحثون — فى المرحلة الثانية عشرة من التجربة — العودة إلى ظروف العمل السابقة ، حيث كانت الفتيات يعملن تسع ساعات كاملة ، دون وجود فترات للراحة ، أو وسائل للترفيه .

ولقد دفعت هذه التجارب الباحثين إلى التوصل إلى نتيجة مؤداها ، أن هناك

---

* أعد هذا الفصل الدكتور محمد على محمد اعتماداً على المصدر التالى :

William. F. Whyte & Frank. Miller, "Industrial Sociology" In. Gittler.J. (ed.), Review of Sociology, Analysis of a decade, N.Y. John Wiley Sons. Inc. 1957). pp. 289-345.

مجموعة أخرى من العوامل تفوق تأثير الظروف الفيزيقية للعمل ، تدخلت فى إحداث تلك النتائج ، وأنه من اليسير أن نفسرها إذا نظرنا إلى حجرة الاختبار باعتبارها تمثل موقفاً اجتماعياً ، فمن الواضح أن موقف الفتيات الست يختلف تماما عن موقف بقية الفتيات فى أقسام المصنع الأخرى ، ذلك أنهن قد عزلن بمفردهن لأسباب ولم يطلب منهن أن يقدمن إنتاجية غير عادية ، بل أخبرن أنهن يقمن بدور أساسى فى برنامج تجريبى معين . بالإضافة إلى ذلك أمكن لهن أن يتخلصن من قنوات الإشراف الروتينية ، حيث كن يعملن تحت إشراف ومراقبة أحد الباحثين ، الذى حرص على إشراكهن فى اتخاذ القرارات الخاصة بالعمل ، وعمل فى الوقت ذاته على تنمية روابط وعلاقات اجتماعية قوية معهن . وقد كان من نتيجة ذلك أن تغير موقف العمل تماما ، فقد نمت بين الفتيات مشاعر قوية بالاعتزاز نتيجة لموقفهن المتميز بين بقية عمال المصنع ، وتمكن كذلك من تأسيس جماعة اجتماعية على درجة عالية من التماسك ، يضاف إلى ذلك تغير جوهرى فى طبيعة العلاقة بينهن وبين الإدارة .

فى ضوء هذا الموقف الاجتماعى أمكن تفسير ارتفاع معدلات الإنتاجية ؛ ذلك أنه قد أصبح مؤكداً أن تغيير أنشطة الأفراد واتجاهاتهم . يتطلب أولا تغييراً فى طبيعة العلاقات السائدة بينهم . وفضلا عن ذلك فقد انتهى الباحثون إلى أن الصناعة تشكل مجتمعاً قائماً بذاته . تلعب فيه العلاقات الاجتماعية المتبادلة بين الأفراد والجماعات دوراً بالغ الخطورة ، يفوق إلى حد بعيد تأثير الحوافز المادية . أو الظروف الفيزيقية للعمل .

بيد أن هذه النتائج لم تسلم من النقد ؛ فقد ذهب البعض إلى أن تجارب وسترن إليكتريك لم تكشف لنا عن ظواهر جديدة . ولكنها تؤكد أموراً ظاهرة واضحة . غير أن هذا الانتقاد وإن كان ينطوى على قدر من الصحة . إلا أنه لم يأخذ فى اعتباره المعرفة التى كانت سائدة أثناء إجراء تلك التجارب حول السلوك الإنسانى فى الصناعة ، ذلك أن نتائج هذه الدراسات قد ظهرت فى وقت انشغل فيه علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بدراسة المجتمعات البدائية والمجتمعات الصناعية الحديثة . ولم يحاول أحدهم أن يخاطر بدراسة مصنع من داخله .

ومن ناحية أخرى اهتم علماء النفس بتطبيق بعض المقاييس السيكولوجية للكشف عن علاقة القدرات الفردية بالظروف الفيزيقية للعمل، هذا بالإضافة إلى التصورات الاقتصادية للسلوك التي شاعت في ذلك الوقت ، والتي كانت تنظر إلى سلوك العامل الصناعي نظرة مادية ، وعقلية بحتة .

لذلك قدمت لنا نتائج هذه التجارب أساساً واقعياً قوياً، يمكننا من رفض تلك التفسيرات الفردية والاقتصادية ، لأنها أوضحت ولأول مرة أن المصنع يشكل نسقا اجتماعياً Social System يعكس كثيراً من خصائص هذه الحياة الاجتماعية في المجتمعات المحلية . ولقد فتحت هذه النتائج أيضاً المجال لإجراء دراسات واسعة في ميدان علم الاجتماع الصناعي .

ومن ناحية أخرى أسهمت جهود عدد من الباحثين في تقدم دراسات علم الاجتماع الصناعي ، وذلك قبل أن ينشر التقرير الخاص بتجارب ويسترن إليكتريك عام ١٩٣٩ في مؤلف بعنوان «الإدارة والعوامل» Management and the Worker فقد أجرى لويد وارنر L. Warner دراسة تناول فيها النسق الاجتماعي للمصنع الحديث (٣٩) . بالإضافة إلى إسهامه في توجيه المرحلة التجريبية التي أعقبت تجارب حجرة الاختبار في دراسات هاوثورن ، وهي المرحلة التي اهتم فيها الباحثون بصفة خاصة بدراسة التنظيم الاجتماعي الشامل وأطلق عليها The Bank Wiring Room كما تحول اهتمام علماء الأنثروبولوجيا نحو دراسة المجتمع الصناعي ، في محاولة لاستخدام الإجراءات المنهجية والأسس النظرية لعلمهم في بحث ودراسة مشكلات المجتمع الصناعي بطريقة متعمقة . فقد صاغ اليوت شابل E. Chapple وكونارد أرنسبرج Arensberg (٩) اتجاههما التفاعلي في دراسة التنظيم الاجتماعي ، حيث قدم شابل أول نموذج لقياس التفاعل ، الذي يمثل أداة بحث لقياس العلاقات الشخصية المتبادلة . ولقد أدى اهتمام علماء الأنثروبولوجيا هذا بدراسة المجتمع الصناعي ، إلى تكوين جمعية الأنثروبولوجيا التطبيقية عام ١٩٤١ ، والتي أصدرت بعد ذلك مجلة « التنظيم الإنساني » Human Organization ، وأخذت منذ ذلك الوقت تنشر مجلدات ضخمة تضم بحوثاً عديدة في ميدان الصناعة والتنظيمات الاجتماعية عموماً .

أما وايت باك E. W. Bakke ، فقد أخذ ينشر نتائج دراساته عن

مشكلات الإنسان المتعطل بادئاً بإنجلترا [٤] ثم نيوهافن New Haven [٣،٥]
ولقد وجهت نتائج هذه الدراسات أنظار الباحثين إلى أن للمهمة وظائف اجتماعية ونفسية هامة ، وليست وسيلة للكسب المادى فحسب ، وهذا بدوره جعلهم يهتمون بدراسة معنى العمل وقيمته بين عمال الصناعة .

وقد أسهم كورت ليفين K. Lewin إسهاماً ملحوظاً فى نمو علم الاجتماع الصناعى ، من خلال دراساته العديدة حول الجماعات الصغيرة [٢٣] ، والتى حاول فيها أن يكشف عن كفاءة المناهج المستخدمة فى دراسة الجماعات ذات الاستقلال الذاتى فى دراسة جماعات العمال فى التنظيمات الصناعية [٢٢] . وفى ضوء ذلك قام الكس بافيلاس A. Bavelas ، وجون فرنش J. French ، ولستركوش L.Coch [١٠] ببرنامج تجريبى واسع فى شركة هاروود الصناعية Harwood Manufacturing Company .

على أن دراسات علم الاجتماع الصناعى أخذت منذ عام ١٩٤٠ تسير بخطى ثابتة وسريعة ، وبخاصة بعد أن اتجه الباحثون إلى دراسة التنظيم الاجتماعى وتحليله فى أنماط مختلفة من التنظيمات . ولقد أسهم فى نمو وتطوير هذه الدراسات ، تأسيس لجنة العلاقات الإنسانية التى كانت تمثل هيئة دائمة للبحوث فى ميدان الصناعة بجامعة شيكاغو ، ضمت إلى عضويتها جاردنر B.Gardner وهافجهرست R. Havighurst ولويد وارنر ، ودافيز E. Davis ، وايفريت هيوجز E.Hughes ، وهاريبسون F. H. Harbison وجورج براون G. Brown ، ووليم فوت وايت W. H. Whyte ، ثم أعقب ذلك إنشاء عدد من مراكز البحث هى مركز العمل والإدارة بجامعة ييل Yale ، ومعهد التكنولوجيا ومعهد البحث الاجتماعى بجامعة ميشجن ، والتى عملت على إجراء مجموعة متنوعة من البحوث الاجتماعية ، والنفسية ، والتنظيمية شملت عدداً هائلا من الصناعات .

وهكذا استطاع علم الاجتماع الصناعى أن يثبت أقدامه كميدان معترف به للدراسة والبحث . ولسوف نحاول فى الصفحات القليلة القادمة أن نقدم عرضاً لدراسات هذا الميدان ، فى محاولة لتنظيم الدراسات ، فى وحدة منطقية متكاملة .

**الصناعة والمجتمع المحلى :**

يهتم علماء الاجتماع الصناعى — فى الوقت الحاضر — بدراسة العلاقات المتبادلة بين الصناعة والمجتمع المحلى . باعتبار أن التنظيم الصناعى لايوجد فى فراغ ، وإنما يتوقف قدر كبير من فهمنا لديناميات البناء التنظيمى ، وطابع الحياة الاجتماعية داخل تنظيمات العمل ، على إدراكنا للإطار المجتمعى الذى يحيط بالتنظيم والقوى العديدة التى تربطه ببناء المجتمع . وفى ضوء ذلك اتجهت بعض البحوث نحو تفسير الظواهر الاجتماعية فى المجتمع الصناعى ، من خلال وضعها فى السياق المجتمعى الأكثر شمولا . فقد حاول لويد وارنر فى دراسته لليانكى سيتى Yankee City أن يفسر ظاهرة اتحاد عمال الأحذية بالإشارة إلى التغيرات التى حدثت للبناء الاجتماعى للمصنع من ناحية . وفى المجتمع المحلى من ناحية أخرى(٣٩) ؛ حيث كان من نتائج التغيرات التكنولوجية التى أدخلت على نظام العمل فى المصنع ، انهيار التدرج المهنى القائم على المهارات الحرفية ، ومن ثم أصبح العمال المهرة الذين كانوا يشغلون مكانة أساسية فى تنظيم العمل ، عمالا شبه مهرة لايتعدى الدور الذى يقومون به تشغيل الآلات ومراقبة إنتاجها . كما كشف أيضًا عن مدى التغير الذى أصاب بناء المجتمع المحلى : فلم تعد للمدينة مكانة اقتصادية عمالية . وهذا بدوره أدى إلى هبوط مكانة إدارة مصنع الأحذية فى المجتمع المحلى ، حيث كان رجال الإدارة فى المصنع يمثلون الطبقة العليا فى المجتمع المحلى . يضاف إلى ذلك ما أدى إليه إضراب العمال ، من ضعف لقوة الإدارة ، وتدعيم وتنظيم للنشاط النقابى ومنحه القدرة على تنظيم حركة العمال وتوجيه سلوكهم .

وفى دراسة أخرى لأنماط الصراع والتعاون داخل المصنع ، حاول هاربسون Harbison وديوبن Dubin البحث عن تفسير ملائم لتلك الظواهر ، وما يترتب عليها من نتائج فى ضوء طبيعة العلاقة بين المصنع والمجتمع المحلى ، ومايسود بينهما من تأثير متبادل . وقد أدى ذلك بهما إلى أن يخلصا إلى نتيجة مؤداها : أن انسجام العلاقات وتوافقها بين شركة ستوديبيكر Studebaker Company وبين نقابة العمال يرجع إلى ظروف الإقامة التى جمعت بين إدارة الشركة وعمالها فى مجتمع

محلى واحد ، واعتقادهم بأن رفاهية المجتمع تعتمد إلى حد بعيد على مايحدث داخل المصنع [١٥] .

كما أشار كير Kerr وسيجل Siegel [٢٠] إلى أن هناك صناعات تتميز بميل واضح نحو الإضراب إذا ماقورنت بغيرها . وقد أكدا أن هذه الفروق بين الصناعات لاترجع إلى مهارة الإدارة فى ممارسة العلاقة الإنسانية ، بل إلى العلاقة بين الصناعة والظروف المجتمعية المحيطة بها . فنى صناعة استخراج المعادن — مثلا — يقيم العمال فى مجتمعات محلية تعزلهم — نسبياً — عن عمال الصناعات الأخرى كما تفصلهم عن إدارة الشركة ، وهذه العزلة هى التى تؤدى إلى تغذية المشاعر الجماعية بينهم ، وتدعيم صلاتهم الاجتماعية وتوثيقها ، فيصبحون بذلك جماعة اجتماعية متماسكة ، تحكمها مجموعة من القيم والمعايير التى توجه سلوك الأعضاء فى اتجاه يعارض أهداف الإدارة ويقاوم السلطة الرسمية .

ولقد تأكدت وجهة نظر كلارك وكير بعد أن نشر ألفن جولدنر A. Gouldner[١٤] نتائج دراسته المتعمقة على أحد مصانع الجبس gypsum Plant ، والتى قارن فيها بين الفروق فى استجابة قسمى التعدين والورق للإجراءات والقواعد البيروقراطية ، التى حولت العلاقات غير الرسمية بين الأعضاء إلى علاقات أكثر رسمية ، بعد أن غيرت إدارة الشركة مدير المصنع . فبينما كان قسم التعدين أكثر قدرة على مقاومة الاتجاه الرسمى البيروقراطى بطريقة فعالة ، خضع عمال قسم الورق للضغوط الرسمية بشكل واضح . ولقد حاول جولدنر أن يفسر الفروق فى الاستجابة للتحول البيروقراطى من زاويتين :

الأولى : تمثل دراسة لتنظيم العمل وظروفه الاجتماعية داخل المصنع ، حيث كشفت هذه الدراسة عن أن عمال التعدين ينتظمون فى جماعات صغيرة متماسكة ، لايتعدى حجمها ثلاثة أو أربعة أشخاص . وتمارس هذه الجماعات عملها بعيداً عن خطوط السلطة الرسمية ، وهذا بدوره هو الذى جعلها قادرة على تنمية مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بأداء العمل ، والتى تشكل اتجاهات الأعضاء نحو إدارة المصنع وتنظيمه الرسمى . أما موقف عمال قسم الورق فقد كان يختلف تماماً عن ذلك ، حيث تميزت علاقاتهم الاجتماعية بالتفكك والفردية ، مما جعلهم يفشلون

فى تكوين تنظيم اجتماعى غير رسمى ، وهذا هو الذى أسهم فى خضوعهم للسلطة الرسمية ، وقبولهم للضغوط التى تمارسها الإدارة الجديدة للمصنع .

أما الزاوية الثانية التى فسر جولدنر من خلالها تلك الفروق ، فهى تمثل دراسة لظروف الحياة الاجتماعية لعمال القسمين فى المجتمع المحلى . فقد لوحظ أن عمال قسم التعدين تربطهم روابط اجتماعية وثيقة خارج نطاق العمل فى المصنع ، فهم يعيشون حياة أقرب إلى الجماعية التضامنية فى مجتمعهم المحلى ، ويقضون أوقات فراغهم معاً باستمرار ، وذلك على العكس من عمال قسم الورق الذين تكاد تنعدم بينهم العلاقات الاجتماعية خارج نطاق العمل .

ولقد أدت نتائج هذه الدراسة بجولدنر إلى الاعتقاد بأن بناء المجتمع المحلى ، يؤثر على نحو واضح فى اتجاهات الأفراد وعلاقاتهم وتوافقهم فى المجتمع الصناعى .

بيد أن فيليب سيلزنيك P. Selznick قد أوضح أن بناء المجتمع المحلى يمكن أن يمارس ضغوطاً من شأنها أن تعدل من أهداف التنظيم (٣٢) . فقد كان الهدف الأساسى لمنظمة تنسى فالى (TVA) هو رفع مستوى المعيشة فى بعض المناطق القروية ، وذلك من خلال تقديم عدد من الخدمات مثل : تنظيم الرى ، وتدعيم القوة الكهربائية ، وتوزيع المخصبات ، وتطوير الممارسات الزراعية عن طريق الإرشاد الزراعى . غير أن الصفوة المتعلمة من الفلاحين فى تلك المناطق ، قد مارست مجموعة من الضغوط على سياسة التنظيم ، مما أدى فى نهاية الأمر إلى تعديل الأهداف الأساسية للمنظمة ، لكى تتوافق مع ظروف تلك المجتمعات .

والواقع أنه قد تجمع لدينا فى الوقت الحاضر قدر هائل من الدراسات التى كشفت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن أن العلاقة بين الصناعة والمجتمع متنوعة ، وذات اتجاهات متعددة ، إلا أن معظم علماء الاجتماع الصناعى يرون أن نتائج تلك البحوث لاتزال فى حاجة إلى مزيد من الصياغة والتنظيم .

**التكنولوجيا والعلاقات الإنسانية :**

على الرغم من أن دراسة العلاقة بين التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية قد حظيت باهتمام علماء الاجتماع منذ فيبر ودوركيم حتى ريزمان Riesman وتوينبى Toynbee

إلا أن الدراسات التى تناولت تحليل تلك العلاقة فى نطاق علم الاجتماع الصناعى ، كانت تميل إلى الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية المصاحبة للتغير التكنولوجى فى نطاق محدود للغاية . ويمثل ذلك دراسات هاربسون وديوبن[١٥] ولويد وارنر وغيرهم ، والتى غنيت ببحث آثار التغير التكنولوجى فى مصنع معين بالذات ، أو على نطاق المجتمع المحلى المحدود ، بدلا من الاهتمام بمناقشتها من منظور ثقافى أو مجتمعى أكثر شمولا .

وتمثل دراسة كوتريل Cottrell لإحدى المدن التى تعتمد فى نشاطاتها الاقتصادية على السكك الحديدية[١١] ، محاولة للكشف عن نتائج التغير التكنولوجى ومصاحباته فى المجتمع المحلى . فقد ترتب على تشغيل القطارات بالقوة الكهربائية بدلا من قوة البخار ، تغيرات اجتماعية واسعة شملت النظام الاقتصادى ، والمكانة الاجتماعية ، والتنظيم السياسى فى المجتمع ، ويرجع ذلك إلى أن الحياة الاقتصادية فى المدينة كانت تعتمد فى المحل الأول على خدمات السكك الحديدية .

كما كشفت دراسات عديدة عن العلاقات الوثيقة بين خصائص العمل الفيزيقية ( التكنولوجيا ) ، وبين المكانة الاجتماعية ، والتوافق لظروف العمل ، والعلاقات الاجتماعية المتبادلة داخل الجماعات . وتعد دراسة تريست E. L. Trist وبامفورث K. W. Bamforth عن التغيرات التى طرأت على التنظيم الاجتماعى للعمل فى مناجم الفحم البريطانية[٣٧] محاولة لقياس نتائج التغير التكنولوجى وآثاره على العلاقات الإنسانية . فقد تغير نظام العمل التقليدى الذى كان متبعاً فى استخراج الفحم ، نتيجة للتوسع فى استخدام الآلات والأدوات الجديدة التى تسمح بإنتاج الفحم على نطاق واسع ، وبعد تطبيق الطريقة التى أطلق عليها Longwall miningn فيما بين عامى ١٩٢٠ـــ١٩٣٠ . ولقد صاحب هذا التغير التكنولوجى تفتيت فى الأعمال ، بحيث أصبح كل عامل يقوم بأداء دور روتينى ومحدد ، لايتطلب قدراً كبيراً من المهارة . ولقد أدى ذلك بدوره إلى تغيرات مصاحبة فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، حيث تفككت الجماعات الاجتماعية غير الرسمية التى كانت قائمة على أساس نظام العمل الجماعى التقليدى فى استخراج الفحم ، وحلت محلها جماعات العمل الرسمية ، التى تتميز بالتفكك والعلاقات الصورية ، والخضوع للسلطة الرسمية والإجراءات البيروقراطية . ونتيجة لذلك فقدت ظروف العمل ما كانت تتمتع به

من قيمة اجتماعية عالية ، بل أصبح العمال يعانون قدراً كبيراً من القلق ، والضيق النفسى ، الذى ترتب على اغترابهم عن أعمالهم القديمة والتى كانت تتطلب مهارة عالية فى الأداء مما كان يولد لديهم شعوراً بالفخر والاعتزاز . وقد أدى ذلك كله إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات الغياب ، ونقص فى الإنتاجية ، وعدم استقرار فى العمل :

بيد أن علماء الاجتماع الصناعى اهتموا بوجه خاص بدراسة العلاقة المتبادلة بين التكنولوجيا والأنساق الاجتماعية داخل تنظيمات العمل ، باعتبار أن نوع الآلات ، وعددها ، وحجمها ، ومواضعها تؤثر بطريقة مباشرة فى حجم جماعات العمل الرسمية ، ومعاييرها وقيمها ، والمكانة الاجتماعية ، ومجرى الاتصال . ولقد تتبع شارلز ووكر C. Walker وروبرت جيست R. Guest الآثار الإنسانية التى ترتبت على العمل فى خطوط التجمع الآلية (٣٨) Automative Assembly Line فخلصا إلى أن نظام العمل وإن كان يسمح بوجود قدر محدود من التفاعل بين العمال ، إلا أنه لايتيح الفرصة لتكوين جماعات أولية تتمتع بالاستقرار ، وهذا هو الذى يجعلنا نذهب إلى أن التقسيم الفنى والوظيفى للعمل يؤثر فى تحديد طبيعة التنظيم الاجتماعى ونمط العلاقات الاجتماعية .

والواقع أن لدينا الآن قدراً هائلا من الدراسات التى عنيت بكشف العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى داخل التنظيمات الصناعية ، إلا أن مايؤخذ على تلك الدراسات أنها لاتتعدى النطاق المحدود لجماعات العمل ، أو الديناميات الداخلية للتنظيم الصناعى ، ومعنى ذلك أن الحاجة مازالت ماسة إلى صياغة تعميمات وقضايا نظرية تفسر العلاقة بين التصنيع أو التكنولوجيا والحياة الاجتماعية والثقافية على نحو أكثر شمولا ، وسوف يكون هذا العمل ركيزة أساسية فى عقد مقارنات واسعة فيما يتعلق بالعلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى فى أنماط مختلفة من التنظيمات الصناعية .

## الروح المعنوية والإنتاجية :

يعنى كثير من الباحثين والعاملين فى التنظيمات الصناعية بدراسة وتحليل العلاقة بين الروح المعنوية Morale والإنتاج ، اعتقاداً منهم بوجود علاقة أو ارتباط موجب بين هذين المتغيرين ، بمعنى أن الروح المعنوية العالية يصاحبها ارتفاع فى معدلات الإنتاج ، والعكس صحيح .

غير أننا نعتقد أن صياغة تعميم على هذا النحو يتعين أن يأخذ فى اعتباره بداءة ، التعريف الذى نقبله للروح المعنوية ؛ فإذا كنا نعرف الروح المعنوية فى ضوء الرضا عن العمل ، فليس من المتوقع إذن أن نجد علاقة ارتباطية بينها وبين الإنتاجية ، ذلك أن الأفراد قد يكونون على درجة عالية من الرضا عن أعمالهم ، ومع ذلك لايتوفر لديهم الدافع لزيادة الإنتاج .

وفى ضوء تلك النظرة يرفض معظم الباحثين تعريف الروح المعنوية بالرجوع إلى فكرة الرضا عن العمل . وعلى الرغم من عدم وجود تعريف عام متفق عليه للروح المعنوية إلا أننا نجد عدداً من الباحثين فى ميدان التنظيم ينظرون إلى مفهوم الروح المعنوية من زاويتين : الأولى هى العواطف والمشاعر التى يكونها الأفراد نحو بعضهم؛ والزاوية الثانية ، تمثل عواطفهم ومشاعرهم نحو التنظيم ، والالتزام الجماعى لتحقيق الأهداف التنظيمية . فقد ذهب هربرت بلومر H. Blumer [٨] إلى أن الروح المعنوية للجماعة تعنى « وجود استعداد بين أعضائها للتحرك بطريقة جماعية نحو تحقيق هدف معين ،ومعنى ذلك أن "روح المعنوية مرتبطة بتوحد أعضاء الجماعة بهدف محدد ، تسبغ عليه الجماعة قيمة عالية ، وتسعى لتحقيقه برغبة جامحة » . أما ألكسندر ليوتن A. Leighton [٢١] . فقد عرف الروح المعنوية بأنها «قدرة الجماعة على تحقيق قدر من التكامل والانتظام، والتنسيق الدائم من أجل إنجاز هدف مشترك » ، كما أضاف ليوتن إلى ذلك خمسة عوامل أساسية تسهم فى تشكيل الروح المعنوية هى :

أولا : توحد كل عضو بالجماعة وإيمانه بالهدف المشترك . ثانياً : اعتقاد أعضاء الجماعة وإيمانهم بالقيادة . ثالثاً : ارتباط كل عضو ببقية الأعضاء . رابعاً : قدرة الجماعة وكفاءتها التنظيمية . خامساً : وأخيراً الاتزان العاطفى والانفعالى بين أعضاء الجماعة . ووفقاً لذلك يصبح من الممكن أن نذهب إلى أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الروح المعنوية العالية وبين ارتفاع معدلات الإنتاج ، ويرجع ذلك إلى أن رفع الإنتاج يمثل هدفاً للجماعة، تسعى إلى تحقيقه بكفاءة عالية ، إذا ما قورنت تلك الجماعة بجماعة أخرى لم تجعل من رفع معدل إنتاجها هدفاً جماعياً .

على أننا نستطيع بعد ذلك أن نحلل العلاقة بين تماسك الجماعة ، باعتباره

مظهراً للروح المعنوية ، وبين الإنتاجية[٣١] . فنستطيع أن نتوقع انخفاض معدل إنتاجية الجماعة إذا تفرق أعضاؤها ، أو سادت بينهم صراعات من شأنها أن تعمل على تفكك الجماعة . وذلك على العكس من جماعة أخرى متماسكة تجعل من تحقيق إنتاجية عالية هدفاً أساسياً لها، ومع ذلك يتعين أن نلاحظ أنه ليس من الضرورى أن تسير العلاقة بين التماسك والإنتاجية على النحو السابق . فقد تكون الجماعة على درجة عالية من التماسك ومع ذلك تحتفظ بمستوى منخفض للإنتاج . ويرجع ذلك فى هذه الحالة إلى معايير الجماعة ، وقيمها ، وتنظيمها الذى يوجه سلوك الأعضاء ويحدد تصرفاتهم ، وبالتالى يصبح الفارق بين الجماعات ليس هو فقط درجة تماسكها ، بل مايسود بين أعضائها من قيم ومعايير متصلة بالإنتاج الأمر الذى نستطيع أن نقول معه إن التماسك أو التفكك هما مظهران يعكسان تنظيم الجماعة واتجاهات الأعضاء .

والواقع أن بحوث سايلز L. Sayles وستراوس G. Strauss قد أسهمت فى الكشف عن الظروف المصاحبة والمرتبطة بتماسك الجماعات[٣٠] . فقد ذهبا إلى أن التجانس بين الأعمال التى يؤديها أعضاء الجماعة يمارس تأثيراً قوياً ، فالتشابه بين العمال فى نوع العمل وقيمة الأجر يجعلهم أكثر ميلا نحو الترابط والاتصال الوثيق ، إذا ماقورنوا بجماعات العمال غير المتجانسة فى هذين الظرفين .

ومع ذلك فإننا نعتقد أن هناك مجموعة أخرى من العوامل تتدخل فى هذا الموقف ، فإذا كان التماسك يعنى وجود معيار جماعى يتصل بالإنتاج ، فما الذى يوجه هذا المعيار نحو رفع الإنتاج أو خفضه ؟ لاشك أن الكشف عن تلك العوامل يقتضى دراسة العلاقات بين جماعة العمل وبين التنظيم الإدارى ، أو بعبارة أخرى موقف التنظيم الاجتماعى غير الرسمى من التنظيم الرسمى البيروقراطى . ولعله من الأفضل فى هذا الصدد أن نلقى بعض الضوء على سلوك المشرف باعتباره يمثل حلقة اتصال بين الجماعة من ناحية ، والبناء الاجتماعى الشامل من ناحية أخرى . ولقد تجمعت لدينا دراسات عديدة وبخاصة تلك التى أجراها علماء النفس الاجتماعى ، تقدم وصفاً لعملية الإشراف وتأثيرها فى الإنتاج .

ومن أهم تلك الدراســات بحوث رنسيس ليكرت R. Likert وزملائه

فى معهد البحوث الاجتماعية بجامعة ميشجن ، والتى تناولت دراسة القيادة والإشراف فى تنظيمات العمل ودورها فى الإنتاج . وقد أسفرت نتائج هذه الدراسات عن تمييز بين نمطين للإشراف : الأول هو الإشراف الموجه للعمال Employee Centered ، أما النمط الثانى فهو الإشراف الموجه للإنتاج Production Centered ( ٧ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ) : فالمشرف الذى يركز اهتمامه على العمال هو الذى يحيطه مرءوسوه بنظرة إنسانية خالصة ، لأنه أكثر قدرة على الاهتمام بشئونهم ورعاية مصالحهم ؛ فالإشراف فى نظره وظيفة اجتماعية ونفسية ، قبل أن يكون مهمة رسمية وإدارية ، وذلك على العكس تماماً من المشرف الذى يوجه إشرافه للإنتاج ، فهو فى نظر مرءوسيه لايعنى بالجماعة بقدر مايهتم بإنجاز العمل وأدائه . ولقد خلص ليكرت وزملاؤه من هذه البحوث إلى أن المشرف الذى يوجه إشرافه للعمال يستطيع أن يحقق إنتاجية عالية تفوق تلك التى يحصل عليها المشرف الذى يعنى بالإنتاج فى المحل الأول[١٨] .

بيد أن كارول شارتل C. Shartle[٢٣] ، وجون همفل J. Hemphill[١٦] ورالف ستوجدل R. Stogdill (٣٥ ، ٣٦ ) ، قد ذهبوا فى دراساتهم للقيادة بجامعة أوهايو إلى أن الثنائية التى أسفرت عنها دراسات ليكرت وزملاؤه تبسط الوقائع بدرجة ملحوظة ؛ فقد تمكنت دراسات جامعة أوهايو من خلال استبارات كشفت عن إدراك العمال للمشرفين ، من عزل عاملين إحصائيين مستقلين هما التقدير Consideration والقدرة على المبادأة Initiating Structure . ويشير التقدير إلى اهتمام المشرف بمشاكل مرءوسيه ورعايته لمصالحهم . أما القدرة على المبادأة ، فهى تعنى نشاط المشرف وإيجابيته فى تحقيق أهداف الجماعة ، وتحديد موقفها ، وربطها ببقية التنظيم . أو بعبارة أخرى تشير القدرة على المبادأة إلى قدرة المشرف على صياغة موقف الجماعة وتشكيله .

ولاشك أن هناك قدراً كبيراً من التشابه بين مفاهيم ليكرت وشارتل وهمفل . « فالإشراف الموجه للعمال » ، يكاد يتفق مع مفهوم التقدير ، كما أن « القدرة على المبادأة » يمكن إدراجها تحت الإشراف الموجه للإنتاج . غير أن الفارق الأساسى بينهما يتمثل فى أن دراسات أوهايو تؤكد أهمية الاستقلال الإحصائى بين المتغيرين .

ومعنى ذلك أن من الممكن أن يحصل المشرف على درجة عالية فيما يتعلق بعامل التقدير، ويحصل كذلك على درجة مماثلة فى قدرته على المبادأة، أو يحصل على درجة منخفضة فيهما معاً. وقد يحصل على درجة عالية فى متغير معين ودرجة منخفضة فى المتغير الثانى.. وهكذا. إذاً فنحن لانستطيع التنبؤ بالدرجة التى سيحصل عليها فى عامل معين، إذا علمنا سلفاً درجته فيما يتعلق بالعامل الثانى.

ومن ناحية أخرى يميل شارتل إلى الاعتقاد بأن أكثر المشرفين فعالية أولئك الذين يحصلون على درجة عالية فى «القدرة على المبادأة» و«التقدير» فى نفس الوقت. ومع ذلك فقد كشفت شواهد دراستهما عن أن ظروف العمل تؤثر إلى حد بعيد فى نوعية الإشراف. فنى بعض المواقف يكون من الأفضل أن تكون قدرة المشرف على المبادأة عالية لكى يمكن تحقيق مستوى عال للإنتاج، بينما قد تتطلب مواقف أخرى مشرفاً يحظى بدرجة عالية من التقدير من مرءوسيه حتى يمكن أداء العمل ورفع مستوى الإنتاج.

والواقع أنه برغم مايدعم نتائج دراسات ميشجن وأوهايو من بيانات مسحية، وشواهد إحصائية، إلا أن هذه الدراسات تعانى من نقطة ضعف أساسية. ذلك أن النتائج التى انتهت إليها تعتمد على إدراك المرءوسين لسلوك المشرف، وهذا الإدراك هو فى حقيقته استجابة لذلك السلوك. ومعنى ذلك أنه مازالت تنقصنا الصورة الواقعية لأنماط السلوك التى يمارسها المشرفون. غير أن ذلك لايعنى أن تلك البيانات عديمة القيمة، فاستخدام استبيان دقيق قد يسمح لنا بالحصول على ثروة من البيانات، إلا أن هذه البيانات تمثل جانباً فقط من الموقف الاجتماعى، الذى لن تكتمل بقية جوانبه إلا بعد ملاحظة السلوك الفعلى للقادة، والذى نستطيع فى ضوئه فقط أن نفسر إدراك المرءوسين لرؤسائهم.

ولقد درس عدد من الباحثين فى جامعة ميشجن [١٨] العلاقة بين إحكام الإشراف وبين معدلات الإنتاج. ويبدو أنهم يتفقون عموماً على أن المشرف الذى يكتفى بإعطاء توجيهات عامة تاركاً لمرءوسيه قدراً من الحرية فى أداء العمل، يحصل على نتائج أفضل فيما يتعلق بالروح المعنوية والإنتاجية، إذا ماقورنت بالنتائج التى يحصل عليها المشرف الذى يراقب بإحكام سلوك العمال، ويتولى وحده

اتخاذ القرارات ، وتحديد نظام العمل بدقة . كذلك كشفت البحوث التى بدأها كورت ليفين [٢٣] ، وتابعها إلكس باڤيلاس [٦] A. Bavelas ولستركوش Coch ، وجون فرنش J. French [١٠] ، كشفت عن أن إشراك العمال فى اتخاذ القرارات ، وفى المناقشات الجماعية فيما يتعلق بظروف عملهم ، يؤدى إلى رفع الروح المعنوية وزيادة معدلات الإنتاج ، وأخيراً أوضحت تجارب هاروود Harwood أن العمال كانوا أكثر استعداداً لقبول التغيرات التكنولوجية وبالتالى أكثر إنتاجية ، حينما كان يسمح لهم بقدر من المشاركة فى اتخاذ القرارات .

بيد أن هذه المناقشات الجماعية ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات وإن كانت تمارس فى الواقع تأثيراً قوياً فى تشكيل اتجاهات الأفراد وتوجيه سلوكهم ، إلا أنها تثير مجموعة من الصعوبات . ذلك أن استخدام هذه المفاهيم قد يورطنا فى قبول تعميمات لاتنهض على شواهد كافية ، فقد نميل إلى استنتاج مؤداه ؛ أن «الأساليب الديمقراطية الجماعية» تحقق نتائج أفضل من السلوك الأوتوقراطى ، فيما يتعلق بإنجاز الجماعة وروحها المعنوية فى الوقت الذى لاتتوافر لدينا بيانات كافية حول السلوك الفعلى للقادة خلال تلك المناقشات ، ذلك أن سلوك القائد يختلف وفقاً لعدد من المستويات ، فهو قد يساعد أعضاء الجماعة على الوصول إلى قرارات جماعية بأنفسهم ، وقد يكتفى بأخذ مشورة الجماعة تاركاً لنفسه مهمة اتخاذ القرارات ، وهو أخيراً قد يستخدم هذه المناقشات الجماعية للتظاهر فقط دون أن يعطى وزناً للقرارات التى تسفر عنها . ومن ناحية أخرى فإن إمكانية استخدام هذه المناقشات الجماعية تعتمد — نسبياً — على طبيعة المشكلة ، والمستوى التنظيمى الذى تتعلق به تلك القرارات ، والسرعة اللازمة لتنفيذها ، وغير ذلك من العوامل والظروف التى لم نتمكن حتى الآن من الكشف عنها .

وبالإضافة إلى ذلك كله ، فإن هذه الدراسات تقوم على افتراض مسبق ، يذهب إلى أن المشرف يتمتع بدرجة عالية من التحرر فى أنماط سلوكه ، وما يتخذه من قرارات فى موقف العمل ، بينما الأمر على العكس من ذلك تماماً ، فالمشرفون المباشرون على العمال يشغلون مكانة دنيا فى التسلسل الإدارى للتنظيم ، وهذا بدوره يجعل أنماط سلوكهم وعلاقاتهم مع العمال محكومة بسياسة الإدارة وتوجيهاتها

من ناحية ، والضغوط التى تفرض عليهم من المستويات التنظيمية العليا من ناحية أخرى ، ومعنى ذلك أن الذوق فى أنماط الإشراف يتأثر إلى حد بعيد بالبناء التنظيمى القائم . وقد ميز جاردنر Gardner ، ومور Moore [١٣] بين شكلين أساسيين للبناء التنظيمى : الأول يمثل التسلسل الضيق الطويل ، أما الثانى فهو التسلسل الواسع العريض . ويعتمد الشكل الأول على نظرية نطاق الإشراف Span of Control والتى تذهب إلى أنه يتعين أن يكون هذا النطاق فى مستوى الإدارة العليا ضيقاً بقـــدر المستطاع ، بينما يمكن أن يتسع كلما هبطنا سلم التسلسل الإدارى . فإذا كان المدير التنفيذى لايستطيع الإشراف إلا على جماعة صغيرة قد لا تتعدى تسعة أشخاص ، فإن رئيس العمال يمكنه أن يمارس إشرافه على جماعات تفوق ذلك بكثير ، طالما أن العمل الذى يقوم به العمال فى هذا المستوى الأدنى يكون عادة روتينياً ونمطياً . ومع ذلك فيجب ألا يزيد عدد هذه الجماعات إلى درجة كبيرة ، حتى يتمكن المشرف من ممارسة إشراف محكم ودقيق .

أما الشكل الثانى للبناء التنظيمى فهو يقوم على افتراض مؤداه « أنه يمكن أداء العمل على نحو أكثر كفاءة ، إذا مامنح العاملون قدراً أكبر من التحرر فى أداء العمل ، والمشاركة فى اتخاذ القرارات » . وهذاهو الذى يسمح بتوسيع نطاق الإشراف والنتيجة التى يخلص إليها جاردنر ومور هى أن نمط الإشراف فى المستويات الدنيا لايمكن تفسيره مستقلاً عن البناء التنظيمى والفلسفة التى ينهض عليها شكل التسلسل الإدارى .

## النظرية فى علم الاجتماع الصناعى :

المحك الأساسى لاختبار قوة النظرية السوسيولوجية ، هو قدرتها على التفسير والتنبؤ بالأحداث الإنسانية . ومعنى ذلك أن تقويم النظرية يتعين أن يتم فى ضوء البيانات العديدة التى تنتهى إليها البحوث الإمبيريقية . والواقع أننا لانستطيع أن نقوم فى هذا الصدد بتلك المحاولة لتقويم نظريات الاجتماع الصناعى ، ذلك أن الغرض المحدد لهذا الفصل لايسمح بهذا العمل ، الأمر الذى يجعلنا نحصر نطاق

مناقشتنا لتلك النظريات التى استخدمتها الاتجاهات الرئيسية فى هذا العلم ، مع محاولة لتقديم بعض الملاحظات حول كفاءة هذه الأدوات .

ويتمثل الاتجاه النظرى الأول فى الدراسات السوسيولوجية لماكس فيبر M. Weber والتى حلل فيها ظاهرة البيروقراطية ، وناقش عناصرها ونتائج نموها المتزايد فى المجتمع المعاصر . بالإضافة إلى المساهمات التى قدمها بعض الباحثين الذين تأثروا بمفاهيم فيبر ، ومن بينهم رينهارد بندكس R. B. Bendix ، وهيربرت بلومر H. Blumer وروبرت ديوبن R. Dubin ، وألفن جولدنر A. Gouldner وسيمور ليبست S. Lipset ، وروبرت ميرتون R. Merton ، ولبرت مور W. Moore ، وفيليب سيلزنيك P. Selznick وأهم مايميز هذا الاتجاه أنه يهتم بدراسة ظواهر أو مشكلات عامة ، فيعنى — مثلا — بتحليل البيروقراطية من حيث عناصرها وآثارها ، وعلاقات القوة ، والتحول نحو المهن الفنية العليا ، والنسق الاجتماعى الشامل للتنظيم . والهدف الأساسى لهذه الدراسة يتمثل فى تقديم صورة متكاملة للنمو التنظيمى والظروف المجتمعية بوجه عام ، من منظور ثقافى وحضارى شامل . ومعنى ذلك أن البحث فى هذا الاتجاه لايعنى بدراسة العلاقات الشخصية المتبادلة من خلال التركيز على جماعات العمل الصغيرة ، أو ببحث ظواهر جزئية كالقيادة ، والروح المعنوية ، وديناميات الجماعات وغيرها ، بل يتجه منذ البداية صوب صورة البناء التنظيمى الكاملة من جهة ، والإطار المجتمعى المحيط بالتنظيمات من جهة أخرى .

ونستطيع أن نشير فى هذا المجال إلى الدراسة التى أجراها ألفن جولدنر بهدف اختبار نظرية ڤيبر عن البيروقراطية(١٤) ، وبعض التصورات السيكولوجية الأخرى فى مصنع معين بالذات ؛ حيث إن هذه الدراسة قد حاولت أن تقرب المسافة بين المستويات التصورية للاتجاه السابق ، وبين الصورة الواقعية للتنظيم الاجتماعى ، وذلك فى ضوء دراسة متعمقة للعلاقات الإنسانية فى تنظيم صناعى معين . ولذلك تعد هذه الدراسة محاولة رائدة لتطوير نظرية التنظيم وتطويعها لدراسة ديناميات الحياة الاجتماعية فى تنظيمات العمل .

أما الاتجاه النظرى الثانى فهو يجمع بين عدد من الأطر النظرية التى ظهرت كرد فعل للاتجاه السابق ، حيث صيغت لكى تلائم دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة

داخل الجماعات ، والسلوك التنظيمى فى نطاق الصناعة أو خارج نطاقها .

فى بداية عام ١٩٤٥ عرض وايت باك W. Bakke نظريته عن « توافق السلوك الإنسانى » ( ١ ، ٢ ، ٣ ) . وتقوم هذه النظرية على مفهوم محورى هو « بناء الحياة » Structure of Living ، الذى يعبر عن النزعة الدائمة لدى الأفراد نحو تشييد التنظيمات وتطويرها؛ لذلك فهو يعنى أنماط السلوك التى يتبعها الأفراد لنقل الموارد البشرية والاجتماعية والطبيعية المتاحة لديهم ، واستخدامها فى تحقيق الأهداف ، بالإضافة إلى صياغة الدعائم الأساسية لإنجاز تلك الأهداف وتشمل القواعد ، والرموز ، والطقوس ، التى تحدد ملامح البناء ، وتجعله حقيقة مستقرة » .

وقد حلل باك سبع عمليات أساسية أطلق عليها روابط التنظيم Bonds of Organization باعتبارها أدوات صالحة لتفسير السلوك الجمعى . فالنسق الاجتماعى يتكون — فى رأيه — من سبعة أجزاء أساسية ، تشمل الأنشطة والعمليات الآتية : ( ا ) مجرى العمل Workflow و ( ب ) السلطة و (حـ ) المكافأة والعقاب و ( د ) حشد الموارد اللازمة للتنظيم و ( هـ ) الاتصال و ( و ) المكانة و ( ز ) التكامل ويعبر عن النشاطات التى تحدد التنظيم وترمز إليه وتميزه كصيغة كلية . وعلى هذا النحو يتوافق الأفراد مع روابط التنظيم من خلال تعاقدات تضمن تحقيق الأهداف التنظيمية .

ولقد شاع هذا النموذج فى دراسة التنظيم الاجتماعى وتحليله ، باعتباره يتضمن معظم المفاهيم الضرورية لدراسة الجوانب الأساسية للسلوك التنظيمى . غير أننا نعتقد أن هذا الإطار بما ينطوى عليه من مفاهيم شاملة ، يتسم بقدر كبير من التعقيد . ذلك أن وايت باك لم يراع عند صياغته مبدأ أساسياً للنظريات العلمية وهو قانون الاقتصاد العلمى Law of Parsimony ، والذى يذهب إلى أن تحقيق التقدم العلمى يتطلب صياغة قضايا نظرية تضم أقل عدد ممكن من المفاهيم .

وتمثل نظرية المجال عند كورت ليفين الإطار النظرى الثانى ، الذى يسعى إلى كشف وتصوير إدراك الفرد للعالم الخارجى . ولقد عرض ليفين نسقه النظرى فى رسوم وأشكال توضيحية تصور حركة الفرد فى مجاله الحيوى ، حيث يشغل قطاعاً من « حيز الحياة Life Space » . أما بقية هذا الحيز فهى تشكل البيئة المحيطة بالفرد والتى تجذبه وتتفاعل معه فى توازن إيجابى . ويتحرك الفرد حركة مستمرة خلال

قطاعات الحياة لكي يستطيع أن يحقق أهدافه ، وهذه الحركة هى التى تؤدى إلى اختلال التوازن الإيجابى بينه وبين البيئة ، نتيجة للعوائق التى تعترض تحركات الفرد والتى يتعين أن يجتازها ليصل إلى منطقة الهدف . والوسيلة الأساسية لتحقيق التوافق بين الذات والبيئة الخارجية تتمثل فى التفاعل الدائم بينهما الذى يحدث عن طريق عملية الإدراك، ذلك أن الإدراك هو نقطة البدء فى التفاعل بين الفرد والمجال السلوكى. وإذن فلكى يمكننا أن نتنبأ بسلوك الأفراد يتعين أن نتعرف بداءة على إدراكه للقوى السلبية والإيجابية التى تحكم تحركاته فى حيز الحياة ، أو بعبارة أخرى المناطق التى يتحرك خلالها والعوائق التى تعترض تحركاته لبلوغ منطقة الهدف .

وتكمن أهمية هذه النظرية فى أنها توجه الانتباه إلى ضرورة فهم نظرة الفرد للعالم الخارجى . والكيفية التى ينظر بها إليه ؛ إلا أن اعتماد النظرية على إدراك الفرد للعالم الخارجى يثير مجموعة من التساؤلات ، فكيف نستطيع أن نستخدم إطاراً بنى أساساً على إدراك الفرد فى فهمنا للسلوك الواقعى الملاحظ فى التنظيمات ؟ أو بعبارة أخرى كيف نستطيع أن نستخدم إطاراً يعتمد على إدراك الفرد فى كشف وتحليل مشكلات تتعلق بالبناء التنظيمى ؟

يبقى بعد ذلك الاتجاه النظرى الثالث وهو مايطلق عليه نظرية التفاعل ، والذى أسهم فى صياغته عدد من علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية وبخاصة اليوت شابل E. Chaple ، وكونارد أرنسبرج Arensberg اللذان استخدماه فى دراسة الصناعة ، وكذلك دراسات ريتشاردسون F.L. W. Richardson ، وجورج هو مانز G. Homans ووليم فوت وايت W. F. Whyte وعلى الرغم من أن هناك اختلافات ضئيلة بين تصورات هؤلاء الباحثين ، إلا أننا نستطيع أن نعرض الأفكار الأساسية لهذا الاتجاه . من خلال دراسة جورج هومانز « للجماعة الإنسانية » .

فقد حلل هومانز السلوك الاجتماعى فى ضوء ثلاثة مفاهيم أساسية هى : التفاعل ، والعواطف ، والأنشطة ، باعتبارها تشير إلى التساند المتبادل بين مظاهر السلوك : أما التفاعل فهو يشير إلى الاتصالات الشخصية المتبادلة ، التى يمكن ملاحظتها موضوعياً والتعبير عنها فى صيغ كمية ، كالمبادأة والاستجابة أثناء تفاعل شخصين ،

أما العواطف فترتبط بضروب التفاعل العديدة ، وهي بدورها تشير إلى تلك الحالات السيكولوجية الانفعالية حول الموضوعات ، أو الأشخاص ، والتي اكتسبت قدراً من الثبات والاستقرار خلال الزمن ، وهي على عكس التفاعل لايمكن إخضاعها للملاحظة المباشرة أو قياسها كمياً . بل إن الباحث يستنتجها من عبارات الأشخاص وأفعالهم . أما العنصر الثالث لتحليل السلوك فهو ، الأنشطة والتي تعني الأفعال الفيزيقية أو تحركات الأفراد في العالم الخارجي ، وهي ظواهر يمكن إخضاعها للملاحظة والقياس الكمي الدقيق سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وتعتمد النشاطات على التفاعل والعواطف ، كما تؤثر فيهما بدورها . فكمية الإنتاج — مثلا — يمكن اعتبارها سبباً ونتيجة في الوقت ذاته للتفاعل بين العامل وزملائه ، ورئيسه ، وكذلك للعواطف التي تكونت لديهم نحو تضامن الجماعة وكمية العمل اليومي .

ولما كان هذا الاتجاه قد استخدم في دراسة العلاقات الإنسانية كإطار للبحث في علم الاجتماع الصناعي ، لذلك فسوف نحاول أن نناقش الانتقادات التي وجهت إليه في الفقرة التالية .

تلك صورة موجزة للاتجاهات النظرية الأساسية في علم الاجتماع الصناعي ، وهي تعكس لنا مدى الاختلاف والتباين بينها ، وهو اختلاف لايقتصر فقط على استخدام مفاهيم أو مصطلحات متنوعة بقدر مايمثل اختلافاً في نوعية التفسيرات ، ونطاق البحث ، والبعد الأساسي الذي يدور حوله . ومع ذلك فإن هذه الأطر النظرية متفقة جميعاً حول موضوع الملاحظة ، والذي يتمثل في السلوك الإنساني والعلاقات الاجتماعية التي تنشأ داخل تنظيمات العمل . وهذا القدر من الاتفاق هو الذي سيمكننا من الإفادة من البيانات التي تقدمها الدراسات العديدة في هذا الميدان بغض النظر عن الاتجاه النظري للباحث ، بل إن هذه البيانات سوف يمكن تحليلها من وجهات نظر متعددة .

**العلاقات الإنسانية وانتقاداتها الأساسية :**

بينما استطاع علم الاجتماع الصناعي أن يحرز تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة إلا أن بعض علماء الاجتماع ورجال الاقتصاد أثاروا عدداً من الانتقادات والتحفظات حول نمو هذا العلم وتطوره . والواقع أنهم لم يناقشوا شرعية البحث

السوسيولوجى فى الميادين والموضوعات التى عرضنا لها فيما سبق ، بقدر ماتركزت انتقاداتهم حول مايسمى « باتجاه العلاقات الإنسانية » والذى تمثله أعمال التون مايو ، وهوايت هيد ، وروثلسبرجر ، وجاردنر ، وجورج هومانز ، ووليم فوت وايت . وكان أظهر من وجه تلك الانتقادات هيربرت بلومر[٨] ولبرت مور[٢٦] ، ورايت ملز[٢٧] ، ودنيال بل D. Bell[٧] وهارولد شيبرد[٣٤] ، وجون دنلوب[١٢] ، وكلارك كيرولويد فيشر[١٩] .

وقد يتعذر فى هذا الصدد أن نعرض بالتفصيل لتلك الانتقادات ، إلا أننا نستطيع تحديد الانتقادات الأساسية التى تحظى بموافقة عامة على النحو التالى : يرجع فشل بعض الباحثين فى العلاقات الإنسانية فى التوصل إلى تفسيرات ملائمة إلى العوامل التالية :

١ ــ التحيز ضد الفردية : فقد أنكر اتجاه العلاقات الإنسانية إمكانية الحياة السعيدة للفرد بعيداً عن الجماعة . وأخذ يلح على ضرورة استغراق الذات الفردية تماماً فى الجماعة الاجتماعية .

٢ ــ التحيز ضد المعقولية Antirationality Bias : لا تمنح العلاقات الإنسانية للمعقولية فى السلوك والتفكير أى اهتمام ، بل تكتفى بتصوير الجانب العاطفى للسلوك ، باعتبار أن العواطف هى المحرك الأساسى للسلوك ، ومن ثم لايمكن أن يستجيب العامل لظروف العمل استجابة عقلية . ( وقد تزعم هذا الانتقاد على وجه الخصوص عالم الاقتصاد كلارك كير ) .

٣ ــ الاستقرار والانسجام هى الأهداف النهائية للعلاقات الإنسانية فى الصناعة : فقد كانت الصورة المستقرة لمجتمع العصور الوسطى ، أملا يصبو إلى تحقيقه الباحثون ابتداء من إلتون مايو ، لذلك حاولوا أن يبحثوا عن الوسائل والأساليب التى يمكن أن تحقق للمجتمع الصناعى الحديث هذا الاستقرار والتوازن . ولقد وجدوا أن السبيل إلى ذلك هو منح الإدراة العليا فى التنظيمات الصناعية مزيداً من القدرات والمعلومات فى ممارسة العلاقات الإنسانية ، على نحو يجعل العمال على صلة كاملة بأهداف التنظيم .

٤ ــ خضوع النقابة لأهداف الإدارة : أهملت العلاقات الإنسانية فى

البداية دراسة النقابات والدور الذى تقوم به ، ثم اتجهت الدراسات بعد ذلك إلى اعتبار النقابة جهازاً أو تنظيمـاً تابعـاً للإدارة العليا . ومعنى ذلك أن اتجاه العلاقات الإنسانية يؤكد ضرورة توافق النقابة ، وقبولها لأهداف الإدارة ، حتى يسمح ذلك بتحقيق الاستقرار والانسجام ، ومن ثم ترتفع معدلات الإنتاج ، وتتناقص نفقاته . . . إلخ .

٥ — النظر إلى كافة مشكلات التنظيم باعتبارها مشكلات فى الاتصال : لم تعترف حركة العلاقات الإنسانية بوجود أى نوع من الصراع فى المصالح بين الإدارة والعمال ، وهم يرجعون المشكلات التى تنشأ بينهما إلى ضعف الاتصالات . وعلى ذلك يكون تدعيم قنوات الاتصال بين الإدارة والعمال هو الوسيلة الأساسية للتغلب على مشكلات التنظيم الصناعى .

٦ — إغفال مشكلة القوة Power : ترتب على نظرة الباحثين إلى ظواهر المجتمع الصناعى من منظور العلاقات الإنسانية ، إغفال الحقيقة الأساسية والتى مؤداها : « أن من بيده القوة يستطيع أن يحدد مجرى الأحداث » .

٧ — أدى اهتمام الباحثين بدراسة الجماعات الصغيرة ، وعلاقات المواجهة ، والظواهر الاجتماعية النفسية والجزئية ، إلى إهمال السياق الاجتماعى الذى يعتبر التنظيم جزءاً منه ، وبذلك أهملوا دراسة الآثار والعلاقات المتبادلة بين النسق الاجتماعى لتنظيم العمل والظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع بوجه عام .

والواقع أن بعض هذه الانتقادات قد ينطوى على قدر من الصحة ، ومع ذلك فإننا نلحظ أنها تثير بعض الصعوبات فيما يتعلق بمدى استيعابها للتراث السائد فى اتجاه العلاقات الإنسانية من ناحية ، إلى جانب موقفها من منهجية البحث من ناحية أخرى .

ففيما يتعلق بالتحيز ضد الفردية والمعقولية ، نجد أن تأكيد العلاقات الإنسانية لأهمية الجماعة ، والعواطف ، والاتجاهات ، كان استجابة للنظريات الاقتصادية والإدارية التى سادت أثناء التجارب الأولى للعلاقات الإنسانية والتى كانت تنظر إلى العامل الصناعى باعتباره فرداً منعزلاً ، لايعنيه من العمل شىء غير ما سيحصل عليه

من أجر وفوائد اقتصادية ، ولذلك أخذت دراسات العلاقات الإنسانية فى البداية تقدم شواهد واقعية لتدلل بها على خطأ النظرة الاقتصادية العقلية للسلوك الإنسانى ، وهذا بدوره هو الذى أدى إلى شيوع انطباع يوحى بأن العلاقات الإنسانية تتجاهل أهمية الاعتبارات الاقتصادية والسلوك العقلى . ومما يؤكد عدم صحة هذا الانطباع ما أسفرت عنه الدراسات الحديثة عن الحوافز والعلاقات الإنسانية من اهتمام العمال بالأجور والحوافز المادية . ومعنى ذلك أن الهدف الأساسى لهذه الحركة كان يتمثل فى التوصل إلى صياغة إطار متكامل يستطيع أن يقدم تفسيرات ملائمة لاستجابات السلوك الاجتماعى المنطقية وغير المنطقية . على نحو يجعلنا نتمكن من تفسير السلوك الفردى والجماعى فى وقت واحد . بدلا من الدخول فى مناقشات فلسفية حول النسبية للفرد أو للجماعة .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الانتقادات السابقة تنظر إلى دراسات العلاقات الإنسانية حول التعاون بين الإدارة من جهة والعمال والنقابة من جهة أخرى ، نظرة محدودة للغاية . ذلك أن ماتهتم به العلاقات الإنسانية ليس هو تحقيق التوازن الاستاتيكى الذى يعنى أن النسق يميل إلى استعادة توازنه باستمرار كلما طرأ عليه تغير ، بل إنها تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن الديناميكى وهو مفهوم يشير إلى حتمية التغير ، مما يجعلنا نهتم بقياس معدلاته واتجاهاته ونتائجه . وهذا هو ما اتجهت نحو دراسته بحوث العلاقات الإنسانية ، بل إن لدينا الآن قدراً هائلا من البيانات التى تكشف عن نتائج التغيرات التكنولوجية . أو التنظيمية . واستجابات الأفراد لها داخل تنظيمات العمل . ويبدو أن ذلك هو الذى لايجعل العلاقات الإنسانية تفسر التعاون بين الإدارة والعمال والنقابة على أنه يعنى خضوعاً لأهداف الإدارة من أجل تحقيق الانسجام ، بل هى تدرس الظروف المصاحبة للتعاون باعتباره صورة لتعاقد مشترك من جانب الإدارة من جهة والعمال والنقابة من جهة أخرى . ويتضمن هذا التعاقد تحديداً لواجبات والتزامات كل منهما نحو الآخر .

أما فيما يتعلق بالاتصال والقوة ، فقد سبق أن أوضحنا كيف يستخدم بعض الباحثين فى اتجاه العلاقات الإنسانية نظرية التفاعل كإطار نظرى لدراسة التنظيمات . ومعنى ذلك أن التركيز الأساسى ليس فقط على الاتصال ، بقدر ما يتجه نحو

أنماط التفاعل واتجاهاته ومدى المبادأة فيه خلال مستويات التنظيم المتعددة ، وبين التنظيمات الداخلية كالإدارة والنقابة . وهذا هو الذى يجعلنا نتعرض بالضرورة لدراسة بناء القوة فى التنظيم ودوره فى تشكيل مجرى التفاعل ومعدلاته .

وأخيراً إذا كانت العلاقات الإنسانية تهتم بدراسة الديناميات الداخلية للتنظيم الاجتماعى ، فهى لا تتجاهل الظروف الاجتماعية والاقتصادية العامة ، ذلك أننا نستطيع أن نكشف عن آثار تلك الظروف ونتائجها كما تتبدى فى السلوك الاجتماعى للأفراد والجماعات داخل تنظيمات العمل . على أننا نعتقد أن هذه الدراسة ليست كافية ، فمن الضرورى أن نوسع من نطاق البحث ليكشف على نحو أكثر وضوحاً وتفصيلا العلاقة المتبادلة بين المصنع والمجتمع المحلى ، إلا أن ذلك يتوقف على تطوير المناهج والأدوات التى اعتادت دراسات التنظيم اتباعها فى البحوث لتلائم طبيعة هذه الدراسة . ومعنى ذلك أنه برغم ماتجمع لدينا الآن من بحوث ودراسات عديدة حول السلوك التنظيمى وارتباطاته المختلفة ، إلا أننا يتعين أن نعترف بأوجه النقص التى تعانى منها مناهجنا ونظرياتنا ، بحيث نستطيع أن نوجه جهودنا نحو صياغة مشكلات جديدة ودقيقة للبحوث ، مما يحقق مزيداً من التقدم العلمى .

# المراجع


1. Bakke, E.W.; Adaptive Human Behavior, N.Y., Yale University, Labor and Management Center, 1954; 1948, 1951.
2. Bakke; E. W., Bonds of Organization, N.Y., Harper & Brothers, 1950·
3. Bakke, E. W., Citizens without Work, New Haven, Yale, University Press, 1940.
4. Bakke, E. W.; The Unemployed Man, London, Nesbet and Company,1933
5. Bakke, E.W., The Unemployed Worker, New Haven, Yale Universty Press, 1940.
6. Bavelas, A; "Some Problems of Organizational Change," Journal of Social Assues, Vol. 4, (1948) pp. 48-52.
7. Bell, D. "Adjusting Men to Machines", Commentary, Vol. 3 (1947) pp. 79-88.
8. Blumer, H. "Morale", In W. F. Ogburn (ed.) American Society in Wartime, Chicago, University Press, 1945; Relations" Genetic Psychology Monographs, Vol. 22 (1940), pp. 3-147.
9. Chapple, E.D. and Conard Arensberg, "Measuring Relations", Genetic Psychology Monographs, Vol. I. 22 (1940), pp. 3-147.
10. Coch, L., and John R. P. French, Jr., "Overcoming Resistance to Change", Human Relations, Vol. 1, (1948), pp. 512-532.
11. Cottrell, W. Fred, "Death by Dieselization", Amer. Soc. Rev., Vol. 16 (1951), pp. 358-365.
12. Dunlop. J., and William F. Whyte, "A Framework For The Analysis of Industrial Relations: Two Views", Industrial and Labor Relations Review, Vol. 3, (1950) pp. 388-412.
13. Gardner, B. and David Moore, Human Relations in Industry, Homewood, III, Richard D. Irwin, 1951.
14. Gouldner, A; Patterns of Industrial Bureaucracy, Glencoe, III., The Free Press, 1954.
15. Haribson, Frederick, and Robert Dubin, Patterns of Union-Management Relations, State University Presonnel Research Board, 1950.
16. Hemphill, Johader Behavior Desciption, Columbs, Ohio State University, Personnel Research Board, 1950.

17. "Human Relations Research In Large Organizations". entire Issue of Journal of Social Issues, Vol. 7, No. 3 (1954), eds. Eugene Jacobson Robert Kahn, Floyd Mann and Nancy Morse.

18. Katz, D., Nathan Maccoby, and Nancy Morse, Productivity, Supervision and Morale in an office Situation, Survey Reserch Center, Institute For social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1950.

19. Kerr, Clark, and Loyd Fisher, "Plant Sociology; The Elite and The Aborigines", In Mirra Komarovsky (ed.), Common Frontiers of Social Science (in Press), Glencoe, III., The Free Press.

20. Kerr, Clark, and Abraham Siegel, "The interindustry Propensity to Strike" In Kornhanser et. al, Industrial Conflict, N. Y., McGarw-Hill Book, Co'., 1954.

21. Leighton, A, Human Relations in a Changing World, N. Y., E. P. Dutton and Co., 1949.

22. Lewin, Kurt, "Group Decision and Social Change" In Newcomb and E. Hartbeg (eds.), Readings in Social Psychology, N.Y., Henry Holt and Co., 1949.

23. Lewin, K., Ronald Lippitt, and R.K. White, "Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Graded Social Climates", Journal of Social Psychology, Vol. 10, (1939), PP. 211-299.

24. Likert, R. "Motivational Dimensions of Administration", American Man Power Crisis, Chicago, Public Administration Service (n.d.).

52. Likert, R. Floyd Mann, and Nancy Morse, Emlpoyee Attitudes and Output, Survey Research Center, Institute For Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1952.

26. Moore, Wilbert, "Current Issues in Industrial Sociology" Amer. Soc. Rev, Vol. 12 (1947), pp. 651-657.

27. Moore, W. "Industrial Sociology, Status and Prospects", Amer. Soc. Rev., Vol. 13 (1948), pp. 382-391.

28. Morse, N.Satisfactions in The White Collar Job, Survey Research Center, Institute For Social Research, Ann Arbor, University of Michigan, 1953.

29. Roethlisberger, F. and W. J. Dickson, Management and The Worker, Cambridge, Harvard University Press, 1939.

30. Sayles, Leonard, and George Strauss, The Local Union, N. Y., Harper and Brothers, 1959.

31. Seashore, Stanley, Group Cohesiveness in Industrial Work Groups Survey Research Center, Institute for Social Research, ann Arbor, University of Michigan, 1954.

32. Selznick, Philip, TVA and The Grass Roots, Berkeley, University of California Press, 1949.

33. Shartle, Carroll. L., "Leadership and Executive Performance", Personnel, Vol. 25 (1949), pp. 370-380.

34. Sheppard, H., The Treatment of Unionism in Managerial Sociology", Amer, Soc. Rev., Vol 14, (1949), pp. 310-313.

53. Stogdill, R., and Associates, Aspects of Leadership and Organization, Columbus, Ohio Satte University Research Foundation, 1953.

36. Stogdill, R., and Shartle, Carroll, Methods For Determining Patterns of Leadership Behavior in Relation to Organization Structure and Objectives, Journal of Applied Psychology, Vol. 32. (1948), pp. 286-291.

37. Trist, E.L., and K. W. Bamforth "Some Social and Psychological Consequences of The Longwall Method of Coal-Getting" Human Relations, Vol. 4. (1951), pp. 8-38.

38. Walker, Charles, and Robert Guest, The Man on The Assembly Line, Cambridge. Harvard University Press, 1952.

39. Warner W.L., The Social System of The Modern Factory, New Haven, Yale University Press, 1947.

# الفصل الحادى عشر

# علم الاجتماع العائلى *

يعبر مفهوم الأسرة عن جماعة اجتماعية لا يمكن تجزئتها إلى جماعات أخرى ، وتقوم على عناصر بيولوجية ، ونفسية ، وثقافية . والملاحظ أن تكوينها ، وبناءها ، وأبعادها ، وظروف معيشتها ، واحتياجاتها ، والعلاقات القائمة بين أعضائها ، وعلاقاتها مع الكيان الاجتماعى برمته ، ووظائفها تتنوع عبر الزمان وعبر المكان ، مرتبطة فى ذلك بأنظمة المجتمعات وبأشكال الحضارة . وتتعرض الأسرة ، منذ قرن من الزمان لتغير طفرى فى أبنيتها ووظائفها . وقد ازداد معدل هذا التغير بشكل خاص خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة . ويمكن ملاحظة هذه التغيرات فى جميع

---

* ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكرى عن المصدر التالى :

La Sociologie, year Cazeneuve et David Victoroff, (ed.), Centre d'Etude et de promotion de la Lecture, Paris, 1970, pp. 150 - 170. Par Jacqués Sabran

جاك سابران Jacques Sabran واحد من علماء الاجتماع الفرنسى المعاصرين. ولد فى مدينة أفينيسون Avignon عام ١٩١٦ . وقد بدأ بدراسة الهندسة والعلوم وانتقل منها إلى دراسة العلوم الاجتماعية حيث تخرج فى كلية الدراسات العليا Ecole Pratique des hantes études حيث تتلمذ على رينيه لوسن René le Seune . وقد أسس مجلة Libres فى عام ١٩٤٢ . وذاع صيته من خلال الدراسات الاقتصادية الاجتماعية ( التى اشترك فيها مع مجموعة أخرى من علماء الاجتماع ) والمعنونة :

— أجور الذكور والإناث : Les Salaires masculins et féminins

— عشر سنوات من عمر المساومات الجماعية :

Dix Aus d'éevlution des négociations collectives

— تدهور الأجور فى صناعة النسيج :

Les glisseuneuts des salaires dans l'industrie des textiles

وقد نشرت جميعها فى الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٦ .

ويمكن القارئ الرجوع إلى مصطفى الخشاب ، الاجتماع العائلى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٦ حيث يعد هذا الكتاب أوفى وأشمل عرض لميدان علم الاجتماع العائلى باللغة العربية ، علاوة على ما يتضمنه من دراسات تطبيقية عربية .

المجتمعات المعاصرة ، بدرجات متفاوتة وتغيرات فى المكان والزمان دون شك . ولكننا نلمس أن لها اتجاهات مشتركة بغض النظر عن نمط الحضارة ، ومستوى الثقافة ، والأنظمة السياسية والاقتصادية التى توجد فيها الأسرة . ونعرض فيما يلى للخصائص الأساسية للأسرة المعاصرة التى نتكلم عنها : وهذه الخصائص عبارة عن تجميع من الدراسات التى أجريت فى بلاد مختلفة خلال السنوات العشرين الأخيرة[1] .

وإن كانت تجدر الإشارة إلى أهمية الدراسات التى أجريت فى بعض الدول ، وخاصة دول الأنجلو – ساكسونية فى مجال الملاحظة وجمع البيانات ، وكذلك فى مجال النظرية . كما يجدر بنا قبل أن نتطرق إلى الكلام عن جوانب الأسرة الحديثة ، أن نلم بالخطوط العريضة للإسهامات التى قدمها كل من التاريخ والأنثولوجيا لتوضيح مفهوم القرابة و إلقاء الضوء على مختلف أنماط الأسرة .

## القرابة وأنماط الأسرة

### المعطيات التاريخية والأنثولوجية :

القرابة بالنسبة لإنسان اليوم ، هى ثمرة رابطة فسيولوجية ( قرابة دموية Cœnsauguinité) أو رابطة اجتماعية ( تحالف alliance ) أو رابطة قانونية ( التبنى adoption ) . ويمكن أن يساعدنا مفهوم « الأسرة الروحية » على فهم طبيعة مفهوم القرابة فى مجتمعات ما قبل الصناعة . فمضمون هذا المفهوم اجتماعى فى جوهره . وقد أوضح لوسيان ليفى برول Lucien levy-Bruhl أن القرابة فى هذه المجتمعات تنتج عن رابطة روحية وليست فسيولوجية . وهى مشاركة أسطورية فى جماعة معينة ، وفى جميع القيم الدينية والأخلاقية . . . إلخ التى تمثلها الجماعة . وتختلف هذه القرابة تماماً عن نظام القرابة عندنا ، الذى يمكن أن نسميه « قرابة

(1) Colloques internationaux du C.N.R.S. : "Sociologie comparée de la famille contemporaine" (ed. C.N.R., Paris, 1955). I.N.E.D. : Renouveau des idées sur la famille" , Sous la direction de R. Prigent, in Travaux' et Documents, calueir No. 18 (P.U.F., Paris, 1954).

وصفية » وهى قرابة تصنيفية ، حيث نجد أن نفس المصطلح القرابى لا يعنى فرداً واحداً فقط ، وإنما يعنى فئة بأكملها من الأقارب[٢] .

وهكذا كانت القرابة فى المجتمع الريفى فى الصين القديمة تتكون من انتماءات لا يمكن فصمها ، وتتميز برسوخها منذ الماضى السحيق ، وبأنها محددة تحديداً دقيقاً . ولا تهتم التسمية بالأفراد ولا بقرابتهم الطبيعية . وهى لا تحتاج إلى أسماء إلا لكى تحدد فئات القرابة . بل إن كلمة « الأم » نفسها تنطبق على جماعة متسقة . وإذا أخذناها بمفهوم فردى فإن هذه الكلمة لا تستخدم فى تسمية « المرأة » التى ولد الإنسان منها ، ولكنها تستخدم فى تسمية المرأة التى كانت أكثر أجيال الأمهات احتراماً . كذلك فإن الأب لا يتميز عن الأعمام ، حيث تنسحب الكلمة أيضاً على دائرة تتسع كثيراً عن دائرة أخوة الأب فقط ، ويختلط الأبناء بأبناء الأخ أو الأخت . فعلاقات القرابة تتميز إذن بطابع شامل[٣] .

وكانت القرابة فى روما القديمة تنبثق عن الدين ، وقد كتب فوستيل دى كولانج Fustel de Coulanges فى تحليله للمدينة القديمة يقول « إن رابطة الدم لا تكفى لإقامة القرابة ، ولابد من رابطة العبادة ؛ وعلى ذلك فإن الدين كان ينتقل من ذكر إلى ذكر ولم يكن تحديد الأقارب العاصبين يتم على أساس الميلاد ، وإنما على أساس العبادة »[٤] . وهكذا فإن صفة الأقارب لا تعطى إلا للأقارب العاصبين ( المنحدرين فقط من خط الذكور ) . أما الأقارب المنحدرون من خط الإناث . فلا يعترف لهم بهذه الصفة مهما كانت قرابتهم الدموية .

## تطور جميع الأسر نحو شكل محدود عبر التاريخ :

وهكذا نرى أن القرابة رابطة اجتماعية : وهذه هى النتيجة التى خرج بها كلود ليفى ستروس Claude lévi-Strauss ، حيث يقول : « تحدد كل علاقة أسرية مجموعة من الحقوق والواجبات وتصبح القواعد المتعددة التى تحرم أو تبطل أنماطاً معينة من الاقتران محددة بشكل واضح ابتداء من اللحظة التى يقوم فيها

(2) M. Mauss : Traité d'éthnographie (Mimit, Paris, 1947).

(3) M. granet : la civilisation clinoise, (A. Michel, Paris, 1929).

(4) F. de Coulanges : la Cité antiques (Hachette, Paris, 1946 - 1948).

كيان للمجتمع »[٥]. ومن هنا يأتى تحريم الزنا بالمحارم بشكل عام نصادفه فى كل المجتمعات : فلما كانت الحياة الاجتماعية مجموعة من المبادلات ، فإن الزواج يجب أن يتم وفقاً لقواعد التبادل فى المجتمع الذى يعيش فيه الزوجان . ومفهوم رابطة الدم لا يحدد فى الأصل تحريم الزنا بالمحارم ، كما يتضح ذلك من حالة أبناء العمومة أو الخؤولة المتوازيين ، وأبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعين . فى الأسرة الواحدة يعتبر أبناء الخال وأبناء العمة أبناء عمومة وخؤولة متقاطعين ، وأبناء الخالة وأبناء العم أبناء عمومة وخؤولة متوازيين . ومع أنه تربط بينهم نفس صلة الدم ، إلا أن الزواج ، كقاعدة عامة ، محرم بين أبناء العمومة والخؤولة المتوازيين — باعتباره زنا بالمحارم ، فى حين أن الزواج بين أبناء العمومة أو الخؤولة المتقاطعين مرغوب ، إن لم يكن إجبارياً .

وتضع كل المجتمعات قواعد للزواج ، وتحرم بعض أنماط الزيجات . وتسمى هذه الأنماط المحرمة من الزواج « زواج المحارم » . فالزنا بالمحارم فى الأساس هو ارتباط محرم ، ليس لأنه قد يعرض لخطر بيولوجى ينتج عن « رابطة الدم » فى النسل ، ولكن لأنه يلغى وسيلة جوهرية للتبادل بين الجماعات الاجتماعية الغريبة عن بعضها البعض . ويعتبر مفهوم « رابطة الدم » كمعيار « للمحارم » جانباً محدداً : فالتزاوج بين أعضاء نفس الأسرة يمنع التبادل مع الأسر الأخرى . إن التحريم العالمى « للزنا بالمحارم » هو الطريقة السلبية لتأكيد القاعدة الوضعية للزواج الاغترابى ( الاختيار الإجبارى للمرأة من بين الغريبات ) . وهو كذلك عامل جوهرى فى المبادلات الاقتصادية بين الجماعات التى ينتمى إليها الأقران .

وهكذا فإن أنساق القرابة المرتبطة بشكل وثيق فى أشكالها الدقيقة بالأبنية الاجتماعية تؤدى إلى نشأة مجتمعات متآلفة أو أسر من أنماط متنوعة[٦] . وتؤكد الملاحظات المعاصرة لعلماء الأنثولوجيا أوصاف تلك الأسر فى المراحل التاريخية السابقة .

والعشيرة التوتمية ( مثل القبائل الأسترالية ) تضم تحت اسم متميز ونسب

( 5 ) C. lévi-Strauss : les Structures élementaires de la parenté (P.U.F., Paris, 1947).

( 6 ) A. Michel : "Functious et Structures de la famille" in cahiers internationaux de là Soiologie, No 29, (P.U.F., Paris, 1960).

مشترك جميع الأفراد المنحدرين من نفس السلف الأسطورى: هو التوتم le Totem . ويتم تحديد النسب فى الغالب عن طريق الأم (ولا يتضمن هذا بالضرورة أن النظام الموجود تسيطر فيه الأم ) . وقاعدة الزواج هى الزواج الاغترابى؛ والتزاوج بين أعضاء نفس العشيرة محرم ، ويتحتم اختيار القرين من عشيرة أخرى . وهذا هو قانون التبادل الذى أعلنه ليفى شتراوس .

وتنقسم العشائر إلى فئات زواجية Classes Matrimoriales تتم عمليات الزواج الممكنة فيما بينها تبعاً لتشابكات عديدة وصفها الفريدر . راد كليف براون A.R. Radcliffe Brown فى دراساته الهامة عن سكان جزر الأندامان Andamanais ، وعن الأستراليين ( والتى أجريت فى الفترة من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٢٥ ) وعن الأفريقيين ( عام ١٩٥٠ ) . ويمثل الأب فى الأسرة الكبيرة أو الأسرة الممتدة أو الأسرة غير المنقسمة Famille indivise [٧] والتى يسميها السير هنرى مين H.S. Maine بالأسرة المشتركة « Joint Family » ( كالأسرة الكبيرة فى البنجاب ، أو أيرلندا ، والزادروجا Zadruga السلافية ) ويمثل السلف المشترك الأمين على عبادة الأسلاف والقائم على إدارة الممتلكات المملوكة ملكية مشتركة لجميع أفراد الأسرة . ويتجسد هذا النظام فى « البيت الطويل la longue maison ( عند الإسكيمو ) أو « البيت الكبير la grande maison ( عند الهنود الحمر بأمريكا الشمالية ) ، الذى ينقسم إلى أقسام يضم كل قسم منها أسرة معينة من الأسر الصغيرة التى يشملها البيت الكبير . ويكون تحديد انتساب الشخص إلى أولى رحمه إما فى خط الذكور أو على أساس ثنائى أى خط الذكور والإناث معاً تبعاً للمناطق المختلفة . وتعيش الأسرة الأبوية ( التى يسيطر فيها الأب ) ، مثل الأسرة فى روما القديمة ، فى ظل السلطة المطلقة « لرئيس العائلة » الذى يعتبر المالك الوحيد للتركة الموروثة .

وتعتبر الأسرة العريقة La famille Souche ، التى وصفها فريدريك لوبلاى [٨] نوعاً من هذه الأنواع ، حيث تعيش ثلاثة أو أربعة أجيال

(7) J. gaudemet : les Communauté familiales (M. Rivière, Paris, 1963).

(8) F. le play : "la réforme sociale en France, l'Organisation de la famille", in Caliers ole l'unité française (Plon, Paris, 1941).

معا تحت السلطة الأبوية إذ تضم زوجين من كل جيل إلى جانب غير المتزوجين .
وأخيراً الأسرة الزواجية أو الأسرة الصغيرة التى تتكون من الأب والأم والأطفال الصغار . وهذا هو شكل الأسرة الغربية الحديثة ؛ ويطلق عليها أيضا أسماء « الأسرة البيولوجية » ، « والنووية » ، و « الأولية » ونلاحظ على تطور جميع أشكال الأسر فى مختلف الثقافات حالياً اتجاها نحو هذه الأسرة الزواجية الأحادية ؛ وينتمى كل من الزوجين فى هذه الأسرة الصغيرة إلى أسرتين ، الأسرة التى ولد فيها ، وهى أسرة التوجيه d' orientation والأسرة التى أنشأها بزواجه ، وهى أسرة التناسل .

## الزواج

وهكذا تحولت علاقات الأسرة الزواج رويداً رويداً فى اتجاه الأسرة الزواجية التى أصبحت تقوم ، من الآن فصاعدا ، على أساس الزواج ، وهو الذى يحدد كذلك علاقات القرابة فى المجتمع [٩]. ويلخص موسى هذا التحويل قائلا : ينطلق الزواج من لاشىء تقريباً لكى يحقق كل شىء تقريباً . « وهو تكريس اجتماعى لرابطة كانت ستصبح محرمة أو غير شرعية بدون هذا الاعتراف من المجتمع ، أو كانت ستحرم من حماية القوانين؛ فالمجتمع يميل إذن إلى إضفاء صبغة قانونية على الزيجات التى تتم ، بحيث إن دوركايم كان على حق عندما قال : « ليس الاتجاه هو جعل كل زواج ارتباطاً حراً ، وإنما تحويل كل ارتباط ، حتى وإن كان حراً ، إلى زواج، ولو كان من مرتبة دنيا »[١٠] . ففى فرنسا مثلا يعترف القانون بنظام المحظيات، ويستفيد هذا النظام بالقوانين العائلية بنفس القدر مثل الذى تفيد منه الأسر القائمة على أساس الزواج الشرعى وهو عقد مدنى وعام يقوم على أساس الرضا المتبادل ؛ ويكون مصحوباً بعقد خاص عندما يتم التعاقد أمام الموثق ، وبعقد دينى عندما يتم تكريس هذا العمل فى الكنيسة ؛ وقد جعلت منه الكنيسة الكاثوليكية ، بعد

(9) G. Davy : "laA famille et la parenté chez Durkereium" in Sociologues d'hier et" d'aujourd' hui (lcan, Paris, 1931).

(10) E. Durkheim : "la famille conjugale, in Resue internationale de philosophie (XCI, 1921).

مجمع ترنت ، رباطاً مقدساً ، ويرى فيه رجال القانون عقداً تقوم على أساسه الحياة المشتركة ، والواقع أن الزواج ليس غاية فى ذاته : إذ يعمل الزوجان على تكوين جماعة جديدة .

## انخفاض معدلات العزوبة والتبكير بالزواج :

يميل الزواج فى المجتمعات الغربية إلى أن يصبح القاعدة بالنسبة للجميع ، وتسجل إحصاءات الزواج انخفاضاً عاماً فى معدلات العزوبة . فقد أوضح الإحصاء الذى أجرى فى فرنسا فى عام ١٩٦٢ أن هناك ١١,٣٠٠,٠٠٠ أسرة منها ٩١٪ أسرة شرعية . وفى ١٩٠٠ كان هناك ١٢٪ من بين النساء اللائى بلغن سن الثلاثين ما زلن عازبات ؛ وفى ١٩٦٠ بلغت هذه النسبة ٧٪ فقط بينما وصلت فى الولايات المتحدة إلى ٤ ٪ فقط . وتتشابه نفس الأرقام بشكل ملحوظ مع معدلات العزوبة عند الرجال .

## الزواج يصبح أساس تكوين الأسرة :

كانت الزيجات فى المجتمعات الغربية تتم فيما مضى فى سن متأخرة . أما فى أيامنا هذه فقد انخفض سن الزواج بشكل عام . إذ انخفض سن الزواج فى فرنسا خلال مائة عام، من ٢٦ إلى ٢٣ سنة بالنسبة للفتيات ومن٢٩ إلى ٢٦ سنة بالنسبة للشبان . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت هناك فتاة واحدة من بين كل عشرين فتاة تتزوج قبل ١٩ سنة ، أما اليوم فهناك واحدة بين كل عشر فتيات تتزوج فى هذه السن . ونجد اليوم أن ٧٥ ٪ من فتيات الأجيال الجديدة يتزوجن فى سن ٢٥ عاماً . وفى الحلقة الدولية الثامنة للدراسات العائلية ( التى عقدت فى أوسلو بالنرويج عام ١٩٦٣ ) كانت ٨٠٪ من البحوث تتناول الزيجات المبكرة التى لا تتوقف معدلاتها عن التزايد فى كل أنحاء العالم تقريباً . وبالبحث عن أسباب هذا الزواج المبكر اتضح أن الحمل قبل الزواج لم يكن يبدو مرتفعاً فى فرنسا ( ٢٣٪ ) ولكن الأمر لم يكن كذلك فى بلاد شمال أوربا ( السويد والنرويج ، وفنلندة ، وألمانيا الغربية ) حيث تتزوج ٣٦ ٪ من النساء وهن حوامل ( ٩٠٪ من

البنات فى سن ١٨ سنة) . ويبين الطابع العام للاتجاهات الجديدة للزواج أن المقصود هنا هو ظاهرة جمعية لا تخضع للظروف القومية الطارئة : فعواملها غير معروفة، وتسمح بتفسيرات عديدة . وهناك دراسة لشاستلاف وبريسا[11] Chasteland et R. Pressat تبين أن سلوك الأجيال المعنية لم يتغير برغم اضطرابات الحربين العالميتين : وبالتالى فقد مرت الأزمات الاقتصادية دون أى تأثير ملحوظ فى هذا الصدد .

أما عن فارق السن بين الزوجين فيبدو أنه ثبت عند حوالى ثلاث سنوات (فكان الحد الأدنى سنتين وأربعة أشهر فى بلغاريا ، والحد الأقصى أربع سنوات فى كندا) .

**مدة الزواج واستقراره :**

امتد الأمل فى الحياة الطويلة بالنسبة لكل فرد : فقد زاد متوسط العمر بالنسبة للرجل من ٦٣ سنة فى سنة ١٩٠٠ إلى ٧٠ عاماً، وبالنسبة للمرأة من ٦٤ إلى ٧٦ عاماً . وبذلك تكون مدة الحياة الزوجية المتوقعة بالنسبة للرجل الذى يتزوج فى سن ٢٦ عاماً والمرأة فى سن ٢٣ عاماً هى حوالى ٤٤ عاماً . ونظراً لانخفاض معدل الطلاق نسبياً (١٠٪ فى المتوسط) ، فسوف تطول مدة الحياة الزوجية المتوقعة للغالبية العظمى من الزيجات ، بينما كانت تقتصر فى القرن الثامن عشر على ١٥ عاماً تقريباً . ويعتبر هذا عاملا جديداً على جانب كبير من الأهمية فى التأثير على العلاقات بين الزوجين .

ويبدو أن الاستقرار هو القاعدة بالنسبة للغالبية العظمى ؛ ويقول شومبار دى لوف P.H. Chombart de Lave « يجب أن نضيف إلى هذا ، على عكس الاعتقاد الذى ساد فى بعض الأحيان ، أن لدى الرجال ولدى النساء رغبة عميقة فى استمرار العلاقة الزوجية . فقد أصابتنا الدهشة مما طلعت علينا به بعض البحوث التى أجريت حول صورة المرأة فى المجتمع ، من أن المرأة تستشعر فى بعض الأحيان خوفاً حاداً من عدم إمكانية استمرار العلاقة الزوجية مع الرجل (قارن شومبار

(11) J.C. Chasteland et R. Pressat : "la Nuptialité des générations française depuis un siècle" in Population (No 2) (P.U.F., Paris, 1962).

دى لوف)[١٢] . فهل يرجع ذلك — ولو جزئياً على الأقل — إلى أن الزوجين أصبحا يختاران بعضهما فى الغرب بشكل أكثر حرية عن ذى قبل ، حيث تحول الزواج من زواج تفرضه الظروف إلى زواج يدفع إليه الميل Mariage d'inclination

### اختيار الشريك فى الزواج:

ظل الزواج فى فرنسا ، حتى وقت قريب ، يتم نتيجة اتفاق بين أسرتين لم يكن يراعى فيه شعور العروسين المعنيين مطلقاً . وكان القانون المدنى يخضع الزواج لمن يقل عن ٢٥ عاماً لسلطة الأب . ثم خفض سن الزواج فيما بعد إلى ٢١ عاماً ؛ ومنذ عام ١٩٤٧ أصبح من الممكن فى حالة اختلاف الأبوين ، الاكتفاء بموافقة الأم على الزواج . ويسمح هذا التحرر ، نظرياً ، بحرية اختيار شريك الزواج فى إطار عملية مصادفة تامة . وقد أوضح الان جيرار Alain girard أن هذا الاختيار كان فى الواقع مشروطاً ومحدوداً بعوامل مختلفة ترجع إلى الأبنية والعادات الاجتماعية : فقد كانت « قاعدة التجانس homogamie » هى التى تحكم بمعنى أن كل طرف يتزوج من « شبيهه » وهنا يطبق فى الواقع نظام القرابة الثقافية narenté culturelle التى حلت محل القرابة الاجتماعية فى المجتمعات قبل الصناعية . ويتضح هذا التجانس فى تكوين زيجات عن طريق :

— القرب الجغرافى : ٥٧ ٪ من الأزواج يقطنون نفس الحى فى الفترة التى تعارفوا فيها ، و ٨١ ٪ يقطنون نفس الدائرة .

— عن طريق الانتماء إلى نفس البيئة الاجتماعية (أو بشكل أدق إلى نفس البيئة الاجتماعية — المهنية) . ويتضح ذلك فى ٧٠ ٪ من الحالات .

— عن طريق المستوى الثقافى : فقد اتضح فى ٦٦ ٪ من الحالات أن الزوجين ينتميان إلى نفس المستوى الثقافى .

— بسبب التجانس الروحى : فقد اتضح فى ٩٢ ٪ من الحالات أن الزوجين يدينان بنفس الديانة أو يعتنقان نفس الآراء الفلسفية .

---

(12) Colloque consacré à la sociologie de la famille, Bruxelles, mai 1965 : Famillés d'aujourd, hui" (ed. Institut de Sociologie, Bruxelles, 1968).

وهكذا يخضع الزواج دائماً من حيث المبدأ لبعض المعايير الجمعية ، الثابتة والدائمة التى تساهم فى المحافظة على الأبنية والتقاليد المتوارثة[١٣] .

## حجم الأسرة

يؤدى طول الحياة الإنسانية والزواج المبكر الذى يدوم عامة لأمد طويل ، وكذلك انخفاض نسبة وفيات الأطفال بفضل تقدم الطب بنسبة تصل من ١٣ إلى ١ كل ذلك يجعل من الممكن أن يكون لدى كل زوجين فى المتوسط سبعة أطفال يكادون يصلون جميعاً إلى سن الزواج . وهكذا تقول الإحصاءات التى يقدمها الفريد سوفى Alfred Sauvy[١٤] أنه من المتوقع أن يصل عدد المواليد فى فرنسا إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ مولود فى السنة ، بينما يبلغ هذا العدد حالياً أقل من ٨٠٠,٠٠٠. والفارق وهو ١,٧٠٠,٠٠٠ ينتج عن الإجهاض ومنع الحمل . فالأسرة الحديثة تتميز برفض الزوجين « للحتمية البيولوجية » كما تتميز بإخضاع عملية الإنجاب لإرادتها عن طريق تحديدعدد الأطفال وتوقيت ولادتهم : مع التسليم طبعاً بوجود اختلافات وفقاً للأجناس والبلاد — وكذلك داخل البلد الواحد — ووفقاً للجماعات الاجتماعية ، والاتجاه العام للمجتمع ..

### تغير جذرى فى عقلية الزوجين :

مثلما كان لفرنسا فضل الريادة السياسية بالثورة التى فجرتها فى عام ١٧٨٩ ، كذلك كان لها فضل الريادة فى المجال الديمجرافى عندما خفضت معدل المواليد فيها قبل جيرانها ببضع عشرات من السنين . والظاهرتان مترابطتان ، وهما تعبران عن تغير طفرى فى العقلية . فمنذ عام ١٦٥٠ لوحظ انخفاض معدل المواليد بين النبلاء ، ثم امتد ذلك الانخفاض إلى الطبقة البرجوازية فى أواخر القرن السابع عشر ، وانتقل بعد ذلك إلى الجماهير الشعبية فى أواخر القرن الثامن عشر . وبدأ انخفاض

---

(13) J. Aldans, R. Hill : International B. bibiography, of Research in Marriage and the Family (university of Mincsota Press, 1967).

(14) Sauvy: lu Prévention des maissauces (coll. "Que Sais - Je ?", Q.U.F., Paris, 1962).

معدل المواليد فى الدول الأوربية الأخرى فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، ولكنه تم بمعدل أسرع مما كان عليه فى فرنسا . وعوضت بسرعة معدل المواليد فيها الذى انخفض من ٣٨٪ فى نهاية القرن الثامن عشر إلى ١٨،٨ ٪ بعد حرب ١٩١٤ .

وهناك بعض محاولات أولية واهية لتفسير هذا الوضع . من هذا مثلا النظرية البيولوجية : إذ يذهب سبنسر ودوبلداى Doubleday وعدد آخر من الكتاب فى القرن التاسع عشر إلى أن الخصوبة تقل وفقاً لقانون بيولوجى طبيعى كلما ارتفع مستوى المعيشة وكلما تحسنت التغذية .

وقد عرض كورادوجينى[١٥] Corrado gini فى فترة ما بين الحربين العالميتين النظرية العضوية الجديدة néo-organicism التى تقول إن الجماعات الاجتماعية كالأمم مثلا قد تشبه الكائنات العضوية الحية وقد يكون من شأنها أن تهدم مثلها ، وكلما استمرت هذه العمليات قلت قدرتها على التكاثر .

وقد ظهر حديثاً جداً بعض المؤلفين الذين يفسرون انخفاض الخصوبة بغذاء أكثر ثراء بالبروتينات مثل جوزى دى كاسترو[١٦] Josué de castro ، وألان جيرار[١٧] Alain girard . وكذلك لا تصلح نظرية « الأخلاقيين » الذين يتهمون تراخى العادات الاجتماعية ؛ وقد لجأ بوليب Polyble إلى ذلك فى الزمن القديم ؛ ولكن هذه النظرية تنظر إلى الماضى باعتباره العصر الذهبى للإنسانية ، وإذ تتخذ « ما كان موجوداً من قبل » كمقياس للخير « فإنها بذلك تضع فروضاً قيمية لا تتفق مع الموضوعية العلمية . والواقع أن الاستنتاجات التى خلصت إليها البحوث المختلفة تتفق فيما بينها على القول : بأن انخفاض معدل المواليد هو نتيجة اتجاه اجتماعى جديد . فالموت قدر — محتوم يمكن السيطرة عليه جزئياً بفضل العلم ، ولم يعد الميلاد قدراً محتوماً كما كان يبدو فى الماضى وإنما يمكن السيطرة عليه بالكامل . والواقع أن تحديد المواليد الذى عم فى فرنسا أثناء الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩

(15.) C. Gini : the cyclical Rise and Fall of Population (chicago, 1930).

(16.) J. de Castro : la géographie de la faim (le Seiul, Paris, 1952).

(17.) A. Girard : "Problèmes coutemporaius de population", in cours de démographie, Tome II (èd. les coms de la Sorboune, Paris, 1967).

لم ينتج عن اكتشاف وسائل لمنع الحمل . فقد عرفت هذه الوسائل فى كل وقت ، ولكنها لم تكن مستخدمة إلا فى أوساط محدودة، وخاصة عند البغايا[١٨] . فالحدث هنا يكمن فى تغيير الاتجاهات وتعديل الضوابط الاجتماعية التى أدت إلى استخدامها فى جميع البيئات ، كما يتضح ذلك أيضاً من الدراسات الحديثة التى أجريت على سكان بورتوريكا وكندا[١٩] .

## العدد المثالى للأطفال والظروف المثلى :

يأمل الأزواج من وراء ترشيد حياتهم أن يضمنوا لأطفالهم الرفاهية الفردية والرقى الاجتماعى دون الإضرار بالتوازن العام للأسرة . وبمجرد أن يبلغ التخطيط الأسرى الفعالية التى تكاد تكون مطلقة — وهو ما يحدث فى حالة « حبوب منع الحمل » — فإن موقف الزوجين من عدد الأطفال يصبح حاسماً ونهائياً . وقد أجرى ريدر Ryder ويستهوف Westhoff فى الولايات المتحدة بحثاً دقيقاً نشر عام ١٩٦٧ ، خلصا منه إلى أن الأسر التى تكونت حديثاً ستنجب أطفالا فى وقت متأخر ، دون أن يؤدى ذلك إلى نقص فى حجم الأسر فى نهاية الأمر . وتبين جميع بحوث قياس الرأى والدراسات المسحية أن الأزواج يريدون أطفالا ، ولكنهم يريدون إنجاب العدد الذى يحددونه فقط وفى الوقت الذى يبدو لهم مناسباً . وقد أجرى جان بورجوا بيشا Jean Bourgeois-Pichat دراسة حديثة قام فيها بحساب نموذج « الأسرة الكاملة » مع مراعاة اتجاهات معدلات الزواج والخصوبة والانتشار المضطرد لوسائل منع الحمل : فاتضح أن ١٠ ٪ فقط من الأمواج قد يكونون بدون أطفال .

## الإنجاب يصبح من الآن فصاعداً اختيارياً وواعياً :

يبلغ الحجم المثالى الذى ترجوه الأسرة ، وبشكل إجماعى تقريباً ، ثلاثة

---

(18) H. Bergues : la Prevention des naissaucesdans la famille. Ses origines dans les temps modernes (P.U.F., Paris, 1960).

(19) Voir R. Millet : the Family and Population Control, a Puerto - Ricau ˙ Experiment in social change (University of Minnesota Press, Chapel Hill, 1959); R. Krotki et E. lapierre : "la Fécoudité an Canada Selou l'origine et l'état natrimonial", in Population (P.U.F., Paris, 1968).

أطفال . ويبقى بعد ذلك تحديد الظروف التى يرى الزوجان أنها ملائمة لتحقيق هذا الأمل النظرى . وتبين البحوث التى قام بها المعهد القومى للدراسات الديمجرافية I.N.E.D. والمعهد الفرنسى للرأى العام I.F.O.P. المكانة الهامة التى يمثلها الجانب المالى فى تحديد هذه الظروف . ولكن الملاحظة البارزة هى الخوف من البطالة المتزايدة التى تؤدى إليها زيادة المواليد ، والتى سيكون أطفال المستقبل ضحية لها عند دخولهم إلى حياة العمل . ويضاف إلى هذا الخوف من البطالة المخاوف الناشئة عن وضع عالمى شامل يحذر من نقص المساكن والأماكن فى المدارس والمدرسين . وليست هذه الاتجاهات مقصورة على فرنسا ؛ فهى موجودة أيضاً فى البحوث الأمريكية ، والتى يمكن تلخيص نتائجها كما يلى : إن الأزواج يؤجلون الإنجاب إلى حين ينتظرون الحصول على وظيفة حسنة مناسبة وإلى أن يتأكدوا من أن الأطفال ستتاح لهم أيضاً فرصة الحصول على وظيفة حسنة . ونجد فى النهاية أن تقدير الرفاهية الاجتماعية وتأمين المستقبل هى الدوافع المسيطرة على خصوبة الزوجين . إن هذا المفهوم الجديد للإنجاب — كعملية واعية واختيارية — يعتبر ثورة تضع الزوجية فى موضوع المسئولية .

## ظروف الحياة والبيئة

ترتبط حياة الأسر ارتباطاً وثيقاً بالظروف المادية التى تعيش فيها .

ولا يمكن تحديد مستوى المعيشة بطريقة مجردة وشاملة ، فلا شك أنه يتوقف على حجم الموارد ، ولكنه ينتج فى الواقع عن تشابك معقد لعوامل اقتصادية وثقافية واجتماعية تختلف تبعاً للجماعة الثقافية التى تنتمى إليها الأسر . ولعله يمكن تحديده من خلال إمكان إشباع رغبات الأفراد فى الأشياء المادية أو الثقافية ، وذلك بمجرد إشباع الاحتياجات الحيوية ( الغذاء والمسكن والملبس والصحة ) إشباعاً كافياً . ولكن تحديد هذ الاحتياجات الحيوية وتحديد الحد الأدنى الضرورى يختلف اختلافاً شديداً حسب الفئات الاجتماعية — المهنية ، والمكانة الاجتماعية ، والإقليم الذى تعيش فيه الأسرة ، ومحل الإقامة ( ريف أو مدينة

أو حى من مدينة)[٢٠] . وتظهر الفروق فى مفهوم مستوى المعيشة حسب تصرف أنماط الأسر المختلفة فى الميزانية : ذلك أن توزيع الموارد على البنود المختلفة ينتج عن تعدد « النماذج » التى تحدد الاختيارات . وبمجرد إشباع رغبات تحسين مستوى المعيشة ، تنشأ رغبات جديدة . وقد ظلت عملية الادخار التقليدية تسمح بتحقيق هذه الرغبات المختلفة ، ولكن التطور العام فى وسائل الائتمان باتت تسمح اليوم بالوصول على الفور إلى مستوى المعيشة المنشود . وهكذا فإن الكمبيالات المسحوبة على المستقبل أصبحت تلزم حياة الأسرة وتوجهها .

وتأتى البيئة السكنية والمسكن ووسائل الراحة على رأس هذه الاحتياجات وتمثل أهمية متزايدة بينها . وقد أدى تطور الصناعة إلى ظهور أشكال جديدة من البيئات السكنية : فقد انفصل من الآن فصاعدا مكان العمل عن مكان الإقامة . وأصبحت المدن الكبيرة تنقسم إلى مناطق متخصصة : مناطق للإقامة ، ومناطق صناعية ، ومناطق إدارية ، ومناطق عمالية . وباتت الحياة الخاصة تأخذ أشكالا متعددة فى المجتمعات الجديدة منها : الوحدات السكنية ، والعمارات الضخمة ، والأحياء . وقد ظل الإسكان يتجه نحو التمركز الحضرى طوال قرن كامل من الزمان ، ثم أخذ يتجه حالياً نحو عدم التمركز . وقد اتضح فى الدراسة التى أجراها شومباردى لوف Chombard de lauve بعنوان : « الأسرة والإسكان »[٢١] أن ٥٦ ٪ من الناس قد ابتعدوا عن أماكن عملهم لكى يسكنوا فى الوحدات السكنية الجديدة فى الضواحى . وأوضح الدكتور دى يونج de Jonge فى الحلقة الدراسية التى عقدت فى بروكسل حول الأسرة فى مايو ١٩٦٥[٢٢] أن حركة ابتعاد السكان عن المركز تزيد على حركة الاقتراب من المركز فى البيئات غير الزراعية . وهو يعرض رأى الخبراء الذى يقول بأن التجمعات السكانية الكبرى التى نعرفها هى « نتيجة لعوامل موجودة فى الماضى وعفّى عليها الزمن . وقد فقدت هذه المدن ،

(20) J.N.S.E.E. : "le comportement des consommateurs d'après l'enquête Budgets des familles de 1963", in Etudes et conjoncture, No 10 (éd. I.N.S.E.E., Paris, 1968).

(21) P. Chombard de lauve : Famille et habitation (éd. C.N.R.S., Paris, 1959).

(22) Colloque consacré à la sociologie de la famille, Bruxelles, mai 1965 : "Famille d'aujourd'hui" (éd. Institut de Sociologie, Bruxelles, 1968).

كما يقول الخبراء ، كثيراً من مبررات وجودها مع ظهور الطرق الحديثة فى النقل والمواصلات » . ولقد أدرك السكان كما يتضح من البحوث باستمرار ، أن كثيراً جداً من الأخطار على الصحة والتوازن تنتج عن تمركز السكان ( الضجة ، الهواء الملوث ، الافتقاد إلى وجود أماكن خالية للترويح ) .

وترجو الأغلبية انفصالا تاماً عن الحياة المهنية ، ولا تريد أن تسكن وسط مجموعة تضم الزملاء فى العمل . وينتج عن ذلك نقص فى الاختلاط مما يعود فى النهاية على زيادة الارتباط بالأسرة . وثلاثة أرباع الناس يعادون « المدن » . وهم يقولون : « إن الناس مكدسون بعضهم فوق بعض غاية التكديس » . ويبدو الجيران فى الواقع وكأنهم يراقبون حياة الأسرة ، ويمارسون نوعاً من أنواع الضبط الاجتماعى على حياتها . وتتأكد الرغبة فى إيجاد « منطقة عدم اكتراث "Zone d'indifference" حول المسكن ويزداد هذا الإحساس — بالاستقلال عن « الجيران » كلما ارتفع مستوى المعيشة .

وهناك كثير من المساكن فى المدن والريف لاتزال تعانى نقصاً فى العدد وفى المرافق الملائمة . والواقع أن هناك مجموعة من الوظائف وأوجه النشاط الأسرى التى تدعو اليوم إلى إجراء مزيد من البحوث عن الألفة الداخلية لأعضائها . ولذلك فإن تقسيم الأماكن الداخلية المستوحى من تنظيم كان قائماً من قبل فى الطبقات الثرية ، يتطلب التخصص الوظيفى للغرف بشكل متزايد . حيث نجد الانتفاع ببعض هذه الغرف يكون مشتركاً ، فى حين يستخدم البعض الآخر بشكل فردى ، كأن يخصص الآخر فردياً للوالدين وللأطفال وللأولاد الكبار . . إلخ .

وتتقدم وسائل الراحة ببطء بالنسبة للمياه الجارية ودورات المياه فى حين تتقدم بمعدل متوسط بالنسبة للغسالات والمكنسة الكهربائية ، وبمعدل سريع بالنسبة للثلاجة الكهربائية والتلفزيون . وهذا المعدل هو نفس معدل التقدم بالنسبة لجميع البلاد ، وإن كانت فرنسا تأتى فى المرتبة السادسة ، فى حين تأتى الولايات المتحدة فى المقدمة . حيث يتوفر فيها معدل مرتفع فى الميكنة المنزلية[٢٣] . ويوحد المهندسون

(23) G. Vangrevelinghe:"Projection de la consommation des ménages en 1970" in Etudes et coujoncture (P.U.F., Paris, 1965).

المعماريون وأخصائيو تخطيط المدن وعلماء الاجتماع جهود البحث التى يبذلونها لكى يلائموا الموطن والمسكن مع مستويات احتياجات الأسر ، من حيث : وسائل الراحة ، ودرجة الألفة بين أفراد الأسرة ، والمواصلات ، والترفيه .

**ميزانية الوقت والترفيه[٢٤] :**

أدى التقدم المطرد فى ميكنة الأعمال المنزلية ، واستخدام منسوجات ، جديدة وفتح مطاعم للأكل وفصول للحضانة إلى اختصار الوقت الذى تخصصه الأمهات فى الأسرة للأعمال المنزلية والعناية بالأطفال . وأصبح لدى الرجل فى الأسرة حالياً وقت يقدر فى المتوسط بثلاث ساعات وأربعين دقيقة للترفيه فى اليوم . والمفهوم طبعاً أنه يدخل فى تقدير هذا يوم العطلة الأسبوعية والعطلات أيضاً . كما أصبح لدى المرأة ساعتان وخمس عشرة دقيقة للترفيه ، إذا كانت تمارس نشاطاً مهنياً ، وأربع ساعات إذا كانت ربة بيت لا تعمل . أما فى الولايات المتحدة فوقت الفراغ لدى الرجل يقدر بأربع ساعات وخمس وأربعين دقيقة يومياً ، أما المرأة العاملة فيقدر وقت فراغها فى اليوم فى المتوسط بثلاث ساعات ونصف . وتحاول مختلف البلاد الغربية اللحاق بالوضع الأمريكى ، فالوقت الذى يتوفر بفضل المرافق المنزلية والاجتماعية يذهب إلى الترفيه . ونلاحظ من الناحية العملية أنه لا توجد ، خارج الأسرة ، المؤسسات الاجتماعية التى تقوم بتنظيم ساعات الفراغ هذه . ويصل معدل المشاركة فى النشاط العام فى الولايات المتحدة إلى خمس عشرة دقيقة فى اليوم، فى حين لا يزيد على خمس دقائق فقط فى فرنسا . ويترتب على ذلك ظهور بعد جديد . وهو أن الترفيه أصبح يتم داخل الأسرة بشكل متزايد . ومما يدعم هذا الاتجاه تعميم نظام الإجازات المستحقة بمرتب وإطالتها ، والتى توفق الأسرة بينها وبين إجازات الصيف المدرسية . وتكون نتيجة هذا بالطبع أن تتوثق الروابط الداخلية للجماعة الأسرية .

---

(24) C. gognel : "Recherches comparatives internationales sur les budgets-Temps, in Etudes et conjoncture (P.U. F., Paris 1966).

# حياة الأسرة

تتعدد أساليب حياة الأسر بقدر تنوع أنماط الأسر التى تتناسب بدورها مع الجماعات الاجتماعية . ولكن من الملاحظ أن التحولات الأساسية تكون ذات طابع عام كما أنها تترجم عن اتجاه عام أيضاً . فإن تغير مكانة المرأة يؤدى إلى ظهور علاقات جديدة بين الزوجين وظهور أدوار جديدة للرجال والنساء . كما يتخذ الطفل مكاناً جديداً يحدد بدوره أسلوباً جديداً فى العلاقات بين الآباء والأطفال . كما تكشف العلاقات الخارجية مع الجيران ومع الأقارب عن ظهور اتجاهات جديدة .

وكان التطور فى الوضع القانونى للمرأة فى القانون الفرنسى تعبيراً واضحاً عن ثورة تعتمل فى الظواهر الاجتماعية وعن تحول جذرى فى عقلية الناس فى جميع البلاد . فالقانون المدنى النابليونى كان يضع المرأة فى فئة « عديم الأهلية » (مع المرضى العقليين والأطفال) ، وخاضعة لسلطة الزوج . واعترفت قوانين ١٩٣٨ ، ١٩٤٢ ، ١٩٦٥ تدريجياً بشخصيتها ، وألغت التزام الطاعة ، وقررت مشاركتها فى الولاية الأبوية . كما حصلت على الحقوق السياسية أيضاً . وما زالت الصورة التقليدية « للمرأة ربة البيت » موجودة ، ولكنها دخلت إلى ميدان العمل وأصبحت المرأة العاملة تمثل نسبة واحد إلى ثلاثة من مجموع النساء ، مع قيامها فى نفس الوقت بمهامها المنزلية ومهام الأمومة . كذلك طرأ تغيير على أدوار الرجال والنساء[٢٥] . إذ أخذت تظهر بشكل متزايد أشكال التعاون المختلفة داخل الأسرة : فالرجل يخصص ساعة ونصفاً فى اليوم للمساعدة فى أعمال المنزل والعناية بالأطفال . ولا تزال هناك سيطرة — للرجل على المرأة — لدى العمال اليدويين والعمال الصناعيين والسكان الريفيين . وأصبح التعاون فى اتخاذ القرارات ، وممارسة السلطة ، وأداء الأعمال المادية ، وتربية الأطفال هو القاعدة التى تنتشر بشكل متزايد لدى فئة الموظفين .

---

(25) A.,M.Rochcblave - Spenlé : Les Rôles masculins et féminins (les Stéléoty pes,la famille, les états intersexuels) (P.U.F., paris 1964). H. Tonzard: Enquête psycholociologiqe sur les rôles conjugaux et la structwre Familiale (ed. C.N.R.S., Paris, 1967).

وتتجه علاقات الزوجين نحو التفاهم بشكل متزايد . وقد أدى انتشار وسائل منع الحمل بشكل مشروع إلى تحويل الصلة الفيزيقية للفعل التناسلى إلى وسيلة اتصال بين الزوجين . وأصبحت المفاهيم الجديدة للحب فى الزواج ، والإشباع الزوجى ، ونجاح الزواج عبارة عن قيم يقرها المجتمع الغربى . وظهرت مؤسسات جديدة مثل مؤسسة الإرشاد الزوجى ، مهمتها مساعدة الزوجين على تحقيق التناغم بينهما بالتغلب على العقبات التى تعترضهما ، عن طريق معرفة كل منهما بنفسه وفسيولوجية الطرف الآخر ، وعلى أساس احترام كل منهما لشخصية الآخر .

وأصبح الطفل هو الشخصية المركزية للأسرة ، وحل محل « رئيس العائلة » فى هذا الدور[٢٦] . ولقد ظل الطفل لفترة طويلة يمثل قيمة إنتاجية ، فكان يعتبر فى الريف يداً عاملة مجانية . أما فى مناطق التعدين والمناطق الصناعية فى القرن التاسع عشر فكان الآباء يدفعونه إلى العمل منذ سن السابعة . وقد صدر فى عام ١٨٤١ ( قانون يحرم على الأطفال دون الثامنة من العمر ) . وفى العائلات الثرية كان يعهد بالطفل إلى الخدم . ولكن الطفل أصبح رويداً رويداً شخصاً ، بل شيئاً ثميناً ، يلقى كل أنواع العناية حتى ينمو : لقد أصبح يمثل قيمة عاطفية .

**إذا كان الطفل قد أصبح فى مركز الأسرة ، فقد اكتسب المراهق مكانة جديدة :**

ويظهر فى نفس الوقت الإحساس بالأدوار الأبوية والمسئولية العائلية ، ويتم تعليم الأطفال فى الأسرة الأصلية ( فى البيئات الميسورة ) وعن طريق مؤسسات خاصة للتعليم ( الإعداد للزواج ، والتخطيط العائلى ، ومدارس الأمومة ) . ويبين النجاح المضطرد لهذه المؤسسات مدى وعى الأزواج الشبان بدورهم الأبوى .

وظهرت مشكلة خاصة هى مشكلة المراهقة . فإن الانخفاض التدريجى لسن البلوغ يخلق نوعاً من عدم التوازن المضطرد بين النضج الجنسى والنضج الاجتماعى . كما أن إطالة فترة الدراسة تؤجل أيضاً من الدخول فى الحياة العملية ؛ وهكذا أصبحت المراهقة حالة متميزة لا تتحدد فيها مكانة الفرد تحديداً واضحاً . ويقوم دور الآباء على تجنب « ترك الحبل على الغارب » ، وتجميع الظروف الفعالة

(26) P. Ariès :l'Enfant et lavie Familiale sous l' Ancien Régine (plon, Paris, 1960).

للأمن ، وذلك بالتوفيق بين السلطة التي ينبغى ممارستها والحرية التي يطالب بها المراهقون .

ولم تتدهور العلاقات مع الأقارب ( الأسرة الممتدة ) ، كما كشفت عن ذلك الدراسة التي قام بها جان ريمى Gean Rémy حول « استمرار الأسرة الممتدة فى بيئة صناعية حضرية »[٢٧] . فهناك علاقات متصلة بين مختلف « الأسر النووية » القريبة ، ولكنها بدون مظاهر خضوع نتيجة تدرج السن أو المكانة أو غير ذلك . والدليل على ذلك أن القرب من الآباء من بين المعايير التي تحكم عملية اختيار مكان السكن. ويقوم تجديد علاقات القرابة على أساس مبدأ أن كل « وحدة » تكفى نفسها مادياً : فالأبناء المتزوجون لا يشكلون عبئاً على آبائهم ، وكذلك الآباء المسنون لا يمثلون عبئاً على أبنائهم . ويعتبر هذا شيئاً جديداً على أسر الريفيين والعمال والطبقات المتوسطة . ونلحظ فى ذلك عودة من جديد إلى أوضاع تدعم العلاقات الأسرية وتنميها. فقد أصبح يتردد بكثرة أن مخالطة الأغراب كثيراً تهدد استمرار الزواج ، الذى اكتسب أهمية جديدة فى هذه البيئات . وتصاحب هذه التغييرات تعديلات فى وظائف الأسرة .

## وظائف الأسرة

تقوم الأسرة بمجموعة من الوظائف الجوهرية . وهذه الوظائف جميعها اجتماعية ، بمعنى أن هناك تداخلاً وتفاعلاً مع أبنية المجتمع . ويمكن أن نقسمها إلى مجموعتين : الوظائف الفيزيقية من جانب ( التكاثر ، والوظيفة الاقتصادية ، ووظيفة الحماية ) ، والوظائف الثقافية ، والعاطفية ، والاجتماعية من جانب آخر : ( تكوين الفرد ، عن طريق الثقافة والتربية والتنشئة الاجتماعية ، وازدهار ورفاهية كل عضو بالأسرة ) .

وكانت الأسرة الممتدة فيما مضى ، وخاصة فى النظام القائم على الاقتصاد الريفى ، تقوم بمجموعة الوظائف الفيزيقية ، وكذلك وظائف التكوين والتنشئة

(27) J. Rémy: "La résistance de la famille étendue dans un milieu industriel urbain", in Revue française de socilolgie (Julliard, Paris, 1967).

الاجتماعية . وأصبح هناك من الآن فصاعداً أطراف أخرى تتدخل لتمارس هذه الوظائف المختلفة بدلا من الأسرة ، أو بالتعاون معها .

وتحولت الوظيفة الاقتصادية من وظيفة إنتاج إلى وظيفة استهلاك . حتى إن المنتجات الخام فى البيئات الريفية لم يعد يتم تحويلها فى المنزل إلى سلع صالحة للاستعمال ، فقد أصبحت الصناعة تتولى هذه المهمة بشكل مضطرد . ويتطور تجهيز المنتجات الغذائية والملابس والمعدات المنزلية فى اتجاه جعلها جاهزة للاستهلاك مباشرة . وتحتل الولايات المتحدة مكان الصدارة فى هذا المجال . ويتحدد شكل المنتجات المعروضة للاستهلاك عن طريق دراسات للسوق وعن طريق بحوث اجتماعية ، ومن هذه الزاوية فإن تأثير الأسر على توجيه الصناعة أصبح تأثيراً كبيراً . فالأسرة تملك فى الواقع احتكار وظيفة الإنجاب حيث إن ٦ ٪ فقط من المواليد فى المتوسط يتم خارج نطاق الأسرة ( أى من علاقات جنسية غير مشروعة ) . ولكن حتى فى هذا المجال الذى يبدو لأول وهلة فردياً بشكل حاسم ، نجد أن هناك طرفاً ثالثاً يملك اليوم تأثيراً حاسماً ممثلا فى الدولة . فالدولة تستطيع عن طريق سياستها الأسرية وحسب احتياجاتها واتجاهات سياستها العامة أن تشجع المواليد وأن تساعد الأسر الكبيرة العدد ( من خلال تقديم إعانات عائلية ، وإعانات للسكن ، ومنح تخفيضات ضريبية ، وتخفيضات فى وسائل المواصلات ، وميداليات الأسرة ) . أو على العكس من ذلك تستطيع الدولة أن تضع برامج لتخفض عدد المواليد ( عن طريق تشجيع تحديد النسل ، وإباحة الإجهاض ، وحملات التعقيم ) ، وذلك إذا كانت زيادة أعداد السكان تحتم ذلك فى بعض البلاد النامية مثلا .

أما وظيفة الحماية ( الدفاع عن الحريات ، والحماية الجسدية ، والوقائية والصحية ) ، والتى تتم ممارستها بالتضامن بين الجماعة الأسرية الممتدة ، فإن هناك مؤسسات متعددة تقوم بها ، ويتيسر للجميع الاستفادة من التقدم العلمى وخاصة فى المجال الصحى . وحتى فى مجال العناية التى تتم فى المنزل ، فإن الدولة تتدخل لكى تشجعها وتيسرها ، وذلك عن طريق وضع أنظمة للتأمينات الاجتماعية ، فتتحمل عبء الجزء الأكبر من مصاريف المرض أو الوقاية . ويحل تضامن

الأمة — لصالح الأسرة — محل التضامن القرابى الذى كان موجوداً فى الماضى ، وذلك عن طريق القيام بإعادة توزيع الدخل القومى بشكل واضح ومؤثر . وإن انخفاض معدلات الوفيات ، وزيادة متوسط العمر ، وتحسين مقاييس النمو الفيزيقى ( الوزن وطول القامة ) إنما تدل على فعالية هذه الإجراءات جميعاً .

وقد أصبحت وظيفة التعليم هى الأخرى وظيفة تمارسها الدولة . فقد جعلتها إجبارية بالنسبة للجميع . وهى تنشئ المبانى المدرسية وتعد المعلمين وتعينهم ، وتقدم المنح والمكافآت الدراسية لكى تزيل عدم المساواة فى الدخول ، وتحقق تكافؤ الفرص فى التعليم على قدر الإمكان . ولكن الأسرة لا يمكن أن تزعم أنها تلقى بعبئها كاملا على الدولة فى هذه الوظيفة . فقد اتضح مع الخبرة ضرورة قيام التعاون الوثيق بين الآباء والمؤسسات التعليمية ، سواء فى وضع البرامج والمناهج وفى التوجيه أو فى علاج المشكلات النفسية ، ومن هنا تتضح الأهمية المتزايدة لجمعيات الآباء التى تقدم فى المدارس لتحقيق التعاون بين هيئة المعلمين وبين آباء التلاميذ .

ولكن الأسرة تمثل بيئة لا تعوض بالنسبة للتربية بمعناها الدقيق، والتكيف مع الحياة الاجتماعية ، وتنمية الشخصية الخاصة بالطفل . وتوضح ذلك الدراسات العلمية لعلم نفس الطفل . وقد تناولت أعمال سبيتز Spitz فى نيويورك وبولبى Bowlby فى لنـــدن واليزابيث رودينسكو E. Roudinesco فى باريس تطبيق المفاهيم المتخصصة البحتة للتربية ، والتى أمكن تسميتها « تربية الأطفال بالجملة ». فإن الأطفال الذين تقوم بتربيتهم مربيات متخصصات وفقاً لقواعد تربوية ورشيدة ، ولكن بدون حب الأمومة ، ينمون بمعدل أقل من الناحية الفيزيقية ( تأخر فى الوزن ، وتأخر فى النمو ) كما يختلف نموهم الفكرى والخلقى والاجتماعى . إذ أن تعرضهم للمرض والوفاة يكون أكبر منه لدى الأطفال الذين يتمتعون بوجود « الأم » . والأسرة وحدها هى التى يمكن أن تلبى احتياجات الطفل ، بأن تقدم له بيئة عاطفية يكون الحنان فيها « فيتاميناً نفسياً حقيقياً للنمو» ، وبيئة محصنة تتم فيها التجارب التدريجية بأخطار مخففة ، وهى بيئة غير متجانسة ، كما أنها تقدم مناخاً ممتازاً لعملية التنشئة الاجتماعية . وتوضح الملاحظات التى سجلها

شيلدون Sheldon وجلوك Glueck(٢٨) عن العلاقات بين جناح الأحداث وعدم الاستقرار فى الطفولة والمراهقة الأخطار التى تمثلها الأسرة المفككة والدور المفيد الحاسم الذى يؤديه التناغم بين الآباء بالنسبة لأبنائهم . وقد أصبحت الأسرة أخيراً فى شكلها الحديث المكان الذى يجد فيه الرجل والمرأة ، بعد تحررهما من عوامل القهر ، ملاذاً من حدة المجتمع . ويتجهان عن طريق الاتصال والتعاون نحو الرخاء كمفهوم حديث .

## أسباب التطور

كيف يمكن تفسير التطور الذى طرأ على بناء الأسرة ، وعلى حجمها ، وأساليبها فى الحياة ، وعلى الأدوار التى يقوم بها كل عضو داخل الأسرة ، وأخيراً على وظائفها ؟

كانت النظرية التقليدية التى عبر عنها أو جست كونت ودافع عنها فردريك لوبلاى تستند على الكتاب المقدس وعلى الأوضاع التى كانت قائمة فى العصور القديمة(٢٩) . فكانت تعتبر أن الأسرة الأبوية الأحادية أو المونوجامية تمثل الخلية الاجتماعية الأصلية . وقد دافعت عن هذه النظرية مدرسة الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية ، من خلال أعمال لوى Lowie(٣٠) ، إذ أوضحت أن الأسرة كانت سابقة على العشيرة ؛ وكان لا بد أن يؤيدها كلورد ليفى شتراوس عندما بين أنه يستحيل من الناحية العلمية تأكيد أسبقية تأسيسية للأسرة على الجماعة . أما نظرية الإباحية الجنسية البدائية ( يوهان ياكوب باخوفين(٣١) ، ولويس مورجان ) فقد كانت تحظى بوضع متميز فى وقت من الأوقات . إذ فسر مورجان القرابة التصنيفية انطلاقاً من دراسته للهنود الحمر الأمريكيين كدلالة على مراحل تبدأ من عدم

---

(28) Sheldon et F. Glueck : Family Environmentand Delinquency (Routledge and Kegan paul, London, 1962).

(29) F. Le Play: La Réforme sociale enFrance (1864); l'organisation de la Famille (1871).

(30) R. H. Lowie : Cultural Anthropology, traduction Française : Troité de sociologie primitive (Payot, Paris, 1969).

(31) F.J.Brachofen : Das Mutterecht (Stuttgart, 1961).

وجود أى تنظيم جنسى حتى تصل تدريجياً إلى الأسرة التى تضم زوجة واحدة . وقد تخلى الباحثون اليوم عن نظرية الشيوعية الجنسية تماماً .

ثم هناك المفكرون النظريون الاقتصاديون ( وخاصة إرنست جروس Ernst Grosse) الذين يفسرون أنماط الأسرة فى ضوء أشكال الاقتصاد ( شعوب الرعاة ، الصيادون ، والزراع ) . ويرى الماركسيون أن الأسرة الزواجية الآحادية هى نتيجة الثورة التاريخية والاقتصادية . وقد جعل منها المجتمع الرأسمالى وسيلة لحفظ رأس المال والامتيازات فى الطبقة المالكة ، ووسيلة أيضاً لإخضاع الطبقة العاملة : ويتم فيه تدمير الأسرة الحقيقية عن طريق العبودية المزدوجة للمرأة فى العمل المنزلى ، وفى العمل المهنى .

وفى إطار النظريات المثالية أعلن إميل دور كايم عن قانون التقلص La foi de coutraction ، حيث يتطور المجتمع الأسرى La société domestique من العشيرة التوتمية إلى الأسرة الزواجية ، وفى أعقاب الانهيار التدريجى للشيوعية الأسرية Communisme domes tique . وفى الندوة الدولية التاسعة للبحوث العائلية التى انعقدت فى طوكيو عام ١٩٦٥ تحدث رينيه كونيج René Konig عن أصول الأسرة النووية فقال : إن المعلومات الجديدة عن الأسرة فى العصر القديم وفى العصور الوسطى تبين أن غالبية الأسر كانت دائماً عبارة عن أسر زواجية[٣٢] . ومع ذلك تظل نظرية دور كايم ، التى لا تصلح للبيئات الشعبية ، صحيحة بالنسبة للطبقات المالكة . وقد أكد دور كايم أيضاً أنه لم يعد من الممكن ظهور وتكون أسر ممتدة فى المجتمعات الصناعية . ولكنا نجد على العكس من هذا أن ظهور الرأسمالية الصناعية قد شجعها . ويبدو من الصعب بشكل متزايد أن نقول بوجود ارتباط بين ظهور المميزات الأساسية للأسرة الحديثة وظاهرتى التحضر والتصنيع من نوع ارتباط السبب بالنتيجة[٣٣] . وكان دور كايم يشير من قبل إلى نفس النمط من الأسرة يظهر فى ملامحه الأساسية فى ظل أنظمة اقتصادية مختلفة أشد الاختلاف ويلاحظ ويليام جود William J. goode[٣٤] أن الأسرة قد

(33) Séminaire d'opatitja : "La Sociologie dela Famille : des incidence de l'urbanisatio et de l'industralisotion sur la Famille," in current Sociology (London XII - I 1963 - 1964).

(34) W.J. Goode : world Revolution and Family Potterns (Free Press, Glercoe19 63).

تعرضت لعديد من التغيرات قبل ظهور التحضر والتصنيع . ويرى أن التيار البروتستانتى قد شجع ظهور الأسرة الزواجية الحديثة ، بشكلها وأيديولوجيتها . وهو يرى أيضاً أن العلاقة بين الأسرة النووية وبين التحضر والتصنيع من أعقد العلاقات ، خاصة وأن التحضر والتصنيع لا يتجزآن بالضرورة . وقد تسرب كثير من الشك إلى النظرية التى يؤيدها ماكس ڤيبر والتى تقول بأن التصنيع يؤدى إلى تقلص حجم الأسرة ، وهى النظرية التى طبقها تالكوت بارسونز على المجتمع الأمريكى فى الفترة من ١٩٣٠ إلى ١٩٥٠[٣٥] فقد توصل س. م جرينفيلد S. M. greenfield [٣٦] إلى فرض مؤداه أن النظام الاجتماعى الذى تطور فى الحضارات الغربية التى تسيطر عليها الملكية الصناعية، قد تأثر بظاهرة أنه كان يوجد نموذج للأسرة النووية من قبل فى أوربا وفى الولايات المتحدة قبل الثورة الصناعية . ويبدو إذن أنه ليس هناك تفسير بسيط لتطور الأسرة ، ولا لعلاقته السببية مع هذا المظهر أو ذاك من مظاهر التطور الاقتصادى والاجتماعى . بل هناك زيادة على ذلك تداخل فى العلاقات وتفاعل معقد بين مجموع الأبنية الاجتماعية وتيارات الأفكار واتجاهات الأفراد والجماعات : وسيتضح أن هناك تكيفاً متبادلاً بين النظم الاجتماعية المختلفة . وقد بلغ التعقيد حداً كبيراً جعل الدراسات الإمبيريقية والمنهجية حول المشكلات السوسيولوجية للأسرة تتعدد بالآلاف منذ ١٩٤٩ ، وخاصة علماء الاجتماع الأنجلو – ساكسون . وقدم روبين هيل Reuben Hill وجون موجى Jown Mogey [٣٧] تحليلا ولخص جود محور هذه الأبحاث[٣٨] . وهى تتميز بعدم الاتفاق على مفهوم واحد للأسرة ، والمراجعة المستمرة بل والنفى من جانب « إحدى المدارس » للنتائج التى تعتبرها مدرسة أخرى نتائج مؤكدة : ويمكن أن نذكر عدداً كبيراً من هذه المدارس[٣٩] .

(35) T. Parsons : Family, Socialization and Interaction Process(Free Press, Glercoe 1955).

(36) S. M. Greenfield : "Industrialiaztion and the Family in sociological theory' in American Journal of Sociology, novembre 1961.

(37) J. Mogey : "Cbangements dans les structures Familiales," numréro spécial de Revice internationale des scieuces sociales, XIV. 3 (éd. Unesco, paris, XIV - 3, 1962).

(38) W. J. Goode : the Family (Prentice Hall, New York, 1964).

(39) F. I Nye et F. M. Berardo : Enrerging conceptral Frameworks in Family Analysis (Mac Millan, New York 1966).

## التفكك العائلى

لقد نظر البعض إلى هذا التطور وإلى هذه التحولات فى إطار معيارى ؛ وهذا يعبر فى نظر علماء الاجتماع ، عن ظواهر موضوعية للتفكك وعدم التكامل . وأصبح ذلك فى نظر بعض الجماعات الأيديولوجية دلالة على حدوث تحول أساسى فى الأسرة وعلى تدميرها . وقد وصف جان ستوتسيل Jean Stoetzel (٤٠) ذلك قائلا : « ولكن الفكرة الشعبية للتغير فى النظام العائلى الغربى لا تنتج فقط عن مواجهة بين مثالية أخلاقية على درجة أو أخرى من السمو » وواقع محزن بشكل أو بآخر : وإنما هى تتوقف على صورة الأسرة التقليدية التى تشعر بعض النفوس بحنين شديد إليها . وتقوم هذه الصورة فى جزء منها على الظواهر التى تكون ميثولوجية فى جزء منها ، بمعنى أن التراث الذى يحملها إلينا تراث منتقى بالفعل . . . والمجتمع الذى نفكر فيه لكى نضع فيه الأسرة التقليدية هو المجتمع البرجوازى فى عصر ما قبل التصنيع » . ونماذج السلوك المنمطة Stéréotypées هى النماذج والقيم التى لا يوجد خارجها سوى الفوضى الأخلاقية .

ولا شك أن هناك دلالات على وجود تغيرات عميقة ، وخاصة على عدم التكامل ، بمعنى تغيير أشكال التكامل داخل الأسرة . وانطلاقاً من القرن السادس عشر انعكست مناقشة السيادة الملكية المطلقة فى البناء التسلطى للأسرة التى تطورت نحو الأخذ بالديمقراطية . ويجب أن نفهم ذلك على أنه انتقال من علاقة بتبعية جميع أعضاء الأسرة للأب ، الرئيسى وصاحب الحق الإلهى ، إلى علاقة حوار متبادل فى جو يسوده المساواة بين الأفراد . ويرى البعض أن هناك انحلالا ، ولكن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك تعديلا فى طبيعة السلطة الأبوية ، وظهور مضمون عاطفى للحياة الأسرية ، وازدياد سلطة الأم داخل الأسرة . وتظهر أكثر دلائل هذا التغير وضوحاً فى الظروف المادية لحياة الأسر فى المدن الكبيرة ، وبالتدريج فى المناطق الريفية الآخذة فى التحضر .

---

(40) J. Stoetzel : Les changements dans les fonctions familiales" in Renouveau des idées sur la Famille (éd. I. N. E. D., Paris 1954) .

وقد انصبت دراسات « قسم الأثنولوجيا » التابع للمركز القومى للبحوث الاجتماعية الفرنسى C.N.R.S. عن « الأسرة والمسكن » بوضوح على النتائج التربوية والنفسية والاجتماعية لهذه التغيرات فى حياة الأسرة[٤١] فالأب يتغيب عن منزله حسبما يكون عاملا أو موظفاً متوسطاً فترة تتراوح ما بين ١٢ ساعة ونصف أو ١٠ ساعات و٢٣ دقيقة ، أى من ٥٨ ساعة إلى ٥٤ ساعة فى الأسبوع . أما أولئك الذين لديهم ورديات مستديمة ( أى يقسم اليوم إلى ثلاث ورديات كل منها ثمانى ساعات ) فإنهم يظلون عدة أيام دون أن يروا أطفالهم ويلتقون بزوجاتهم فيما بين هذه الفترات فقط . ثم إن البعد عن مكان العمل ، وبطء وسائل النقل ، والبيئة المليئة بالضجيج تقود الرجال إلى المنازل متعبين ( و ٨٨٪ يشكون من ذلك ) . والكل يشكو من قلة الوقت المتاح له للاهتمام بالأطفال . ولكن هناك سؤالا مطروحاً : هل كان الأب فى الأسرة « النموذجية » فيما مضى يهتم بأولاده ، مع مراعاة أننا نخطئ إذا أغفلنا أن الطفل كان يلحق بالعمل منذ السابعة من العمر فى الأوساط العمالية ؟ ألا يعبر هذا الأسف — المشروع — عن ظهور حاجة جديدة لدى الآباء نشأت جزئياً نتيجة تكون نموذج عائلى جديد ؟

وتتغيب النساء اللائى يعملن إحدى عشرة ساعة تقريباً عن منازلهن وتعملن ٨٠ ساعة فى الأسبوع ، وهكذا يكون للتعب الفيزيقى والعصبى أثر لا يمكن إنكاره على تربية الأطفال . وتأمل جميع الأمهات أن يجدن مساعدة لهن عن طريق المساعدات فى العمل المنزلى أو من خلال التوسع فى الحضانات وحضانات الأطفال الرضع . وكذلك فإن معظم الأطفال يتناولون الطعام فى مقصف المدرسة بحيث إن الأسرة لا تجتمع إلا فى المساء وفى أيام العطلات . ويرى بعض الباحثين أن ذلك قد يفيد تماسك الأسرة وخاصة على المستوى العاطفى . ولا يمنع ذلك من أن هناك إيقاعاً جديداً فى الحياة ، وأنه لا بد من توفير الوسائل المادية للمسكن ، حيث تحل الخدمات المناسبة محل الوظائف العائلية حينما لا يستطيع الوالدان الاضطلاع بها .

(41) P. Chombart de Lamse : Famille et habitation (éd. C. N. R. S., Paris, 1959).

**ليس من المؤكد أن الأسرة تنهار فى المجتمع الحديث :**

تزدد أهمية ذلك ، فى إطار تصور دينامى ، خاصة وأن سلوك الأطفال يتوقف على نموذج التنظيم الداخلى للأسرة (علاقات الزوجين) والوسائل التى تتيحها البيئة لتجمع الشبان . وقد أوضح بول شومباردى لوف قائلا : « إن ظروف اكتظاظ المساكن تدفع الشبان إلى أن يبحثوا خارج المنزل عن بعض الملاهى والاهتمامات التى تعوض البيئة العائلية القاصرة . . وتزداد خطورة هذا الموقف من حيث تأثيره على حياة الشبان فى عائلتهم خاصة وأن المؤسسات الجمعية ما زالت بعد قاصرة عن تنظيمهم عند الضرورة » وذلك لأن جماعات المراهقين التى يطلق عليها « العصابات » تعبر عن حاجة أساسية وجانب جوهرى عادى لحياة الشبان . إن الإطار المتميز هو الذى « يوفر للشاب تفهماً وثقة ويقدر كل شىء فيه مع ترسيخ معنى أخلاقى فى ذهنه للتضامن والنظام الذى تم الموافقة عليه بحرية »(٤٢) وعندما تصبح هذه الجماعات « عصابات خارجة على المجتمع » أو « معادية للمجتمع » فمعنى ذلك أن هناك عيباً اجتماعيا لا يمكن أن نعزوه — بالكامل على الأقل — إلى الأسرة . وفى معظم الأحيان تنشأ هذه الحالة الباثولوجية عن الافتقار الكامل إلى أى منافذ فى المراكز الحضرية الجديدة تقدم للتنفيس عن نشاط الشباب ولعدم وجود الموجهين المؤهلين بشكل مؤسف .

وهناك أخيراً الطلاق الذى يؤدى إلى اختلال نظام الخلية العائلية فينتج عنه أطفال من الضحايا (الذين يعانون من الأمراض العصبية ، والتخلف الدراسى ، وجناح الأحداث) . ولكن الطلاق يكون علاجاً لحالات الزواج التى لا فائدة فيها والطلاق يكون أفضل من الجحيم الذى يعيش فيه زوجان منفصلان ، ومضطران لأن يعيشا معاً . والبلاد التى تحرم الطلاق تسجل نفس الإحصائيات التى تسجلها البلاد التى تسمح بالطلاق بالنسبة للآثار النفسية لحالات انفصال الزوجين على الأطفال . ويعبر الطلاق فى القانون عن حالة واقعية كانت موجودة دائماً .

ولكى نختم دراسة ما اعتبره البعض « تدميراً » ، يجب أن نذكر الكلمة التى

(42) P. Chombart de Lauwe : Famille et haliration (éd. C. N. R. S., Paris, 1959).

ألقتها أني دور سينفانج — سميث Annie Dorsinfang - Smets. الأستاذة بجامعة بروكسل فى مؤتمر بروكسل عن الأسرة حيث قالت[٤٣] : « إن كل تغير يثير دائماً قلقاً وأسفاً ، نظراً لأنه يعيد النظر فى القيم التقليدية . ويبحث الأطراف المعنية عن دلائل تستوحيها من الماضى ، وبالتالى فإنها تكون محافظة . ويتضح هذا الاتجاه بكل جلاء على مستوى الأسرة التى تبدو فى نظر الكثيرين على أنها النقطة المستقرة والثابتة بالضرورة فى مجتمع يشهد تحولا مستمراً . وأمام هذا الرعب الذى يبديه البعض يميل البعض إلى الاعتقاد بأن الأسر تفقد واحدة تلو الأخرى سبب وجودها ، وأننا نشهد تصدع بنيانها فى عالمنا المعاصر المجرد من الإنسانية . وليس هذا الرأى رأياً مبالغاً فى بساطته فحسب ، بل هو رأى مغلوط ذلك أن تعديل وظائف الأسرة ليس دليلا على انهيارها كما اعتقد البعض . فالأسرة لا تختفى بل هى تكتسب معنى جديداً » .

## آفاق المستقبل

يؤكد إعلان « حقوق الإنسان » الصادر فى عام ١٧٨٩ حقوق الفرد . وقد استطاع نمو هذا الاتجاه الذى يرجع إلى عهد الإصلاح ثم إلى فلاسفة القرن الثامن عشر ، والذى غزته نظريات الاشتراكية العلمية ؛ استطاع أن يجعل البعض يعتقدون فى حوالى ١٩٢٠ أن الأمر قد انتهى بالنسبة للأسرة : فقد كان يبدو أن القوانين السوفييتية التى صدرت فى أعوام ١٩١٨ ، ١٩٢٠ إنما تنبئ بإلغاء الأسرة ، حيث كانت تعترف بالزواج « الواقعى » وبإقرارها للحرية الكاملة للطلاق والإجهاض . غير أن الاتحاد السوفييتى نفسه عاد فى نفس عام ١٩٣٥ وبدأ يحتفل بتكريم الأمومة ، والأبوة ، والبيت ، والزواج . وفى عام ١٩٣٦ تم حظر الإجهاض ، ونظم الطلاق بشكل يحد من عدد حالات الطلاق . ثم فرضت قيود جديدة فى عام ١٩٤٤ زادت الطلاق صعوبة . وتوضح الدراسات الحديثة لعلماء الإثنولوجيا وعلماء

---

(43) Colloque consacré à la sociologie de la Famille, Bruxelles, Mai 1965: "Famille d'aujourd, hui" (éd. Institur de Sociologie, Bruxelles, mai 1968).

الاجتماع الروسى أن فى الاتحاد السوفييتى أسرة حضرية وأسرة ريفية تتشابه فى اتجاهاتها وفى أبنيتها . وسلوكها مع الأسر الموجودة فى بلاد أخرى تعيش فى ظل نظام رأسمالى[٤٤] . وفى فرنسا أعلن « قانون الأسرة ١١ فى عام ١٩٣٩ »، وعززته بعد ذلك حكومة « فيش » ، ثم حكومة الجنرال ديجول بعد ذلك . وتفسح الدساتير الوطنية الخمسة والثلاثون التى نشرت منذ ١٩٤٥ فى مختلف البلاد مكاناً لحقوق الأسرة . ونجد « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » بشكل خاص والذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٠ ديسمبر عام ١٩٤٨ ، يقرر منذ الفقرة الأولى فى ديباجته أن : « الأسرة هى العنصر الطبيعى والأساس للمجتمع والدولة » .

كما نجد أن هناك ثلاث نقاط أساسية مشتركة فى جميع الدساتير الجديدة وهى :

— تحمى الدولة الأسرة والزواج وهى من أسس المجتمع .

— حقوق الأسرة مضمونة : « وتنص المادتان ٢٣ ، ٢٥ من « الإعلان العالمى لحقوق الإنسان » على ما يلى : المادة ٢٣ : « إن كل من يعمل له الحق فى أجر عادل وفرض يضمن له ولأسرته حياة تليق بالكرامة الإنسانية وتكملها عند الحاجة جميع وسائل الحماية الاجتماعية الأخرى » . وتقول المادة ٢٥ : « لكل شخص الحق فى مستوى معيشة يكفى لكى يوفر له الصحة والرفاهية وصحة ورفاهية أسرية » .

— وأخيراً تلتزم الدولة بحماية الأم والطفل والشيخوخة .

وهكذا يؤدى التطور إلى ظهور مفهوم « الجماعة الأسرية » كنظام مستقل عن الثقافات وعن المفاهيم السياسية المختلفة .

### أليس دور الأسرة هو حماية الفرد ؟

نجد فى التحليل النهائى أن الانتقادات الموجهة للأسرة تستهدف فى الواقع أبنية اجتماعية تجعل منها وسيلة لاغتراب الفرد . ولكن استمرارها وطابعها العالمى فى الزمان والمكان يدفع إلى التفكير فى مبدأ له بعد إنسانى وطبيعة جمعية ، مبدأ لا يمكن تخفيضه يستمد مصدره من الازدواجية العجيبة للجنس . ألا تكون الجماعة التى تنتج عنها هى الملاذ النهائى من الاغتراب ؟

---

(44) I. cunisenier et C. Raguin : " Le Systeune Familial russe" in Revue Française de Sociologie no VIII4, (Julliard Paris, 1967).

# الفصل الثانى عشر

# الاجتماع العائلى

## تطور ميدان دراسة الأسرة*

### تعريفات[1] :

هناك ارتباط كبير بين مصطلح الزواج والأسرة ، بحيث إننا نميل إلى النطق بهما فى نفس واحد . ولكنهما ليسا مع ذلك شيئًا واحداً . فالزواج عبارة عن تزاوج منظم بين الرجال والنساء ، على حين تدل الأسرة على الزواج مضافاً إليه الإنجاب . فالأسرة — بتعبير آخر — تشير إلى مجموعة من المكانات statuses والأدوار roles المكتسبة عن طريق الزواج والولادة . وهكذا نجد أنه من المألوف اعتبار الزواج شرطاً أولياً لقيام الأسرة ، واعتبار الأسرة نتاجاً للتفاعل الزواجى .

وليس الزواج والتزاوج شيئًا واحداً . فالأول مفهوم سوسيولوجى ، بينما أن الثانى مفهوم بيولوجى . فنجد ظاهرة التزاوج معروفة عند أنواع أخرى من الحيوانات ، فى حين أن الزواج مقصور على البشر فقط ، وقد يكون التزاوج — حتى على المستوى البشرى — لا شخصياً وجزافياً ، ومؤقتاً . أما الزواج فنظام اجتماعى ، يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية . والزواج هو الوسيلة التى يعمد إليها المجتمع لتنظيم الناحية الجنسية وتحديد مسئولية صور التزاوج الجنسىّ بين البالغين . ومن الجدير بالملاحظة فى هذا الصدد أن جميع المجتمعات . . سواء

---

* هذا الفصل ترجمة لجزء من مقال :

Harold T. Christensen, "Development of the family Field of Study", in : Handbook of Marriage and the Family, by H. T. Christensen (ed.), Chicago, 1964, p.p.3 - 32.

أعد الترجمة الدكتور محمد محمود الجوهرى .

(١) على الرغم من أن ميدان دراسة الأسرة يتجه الآن نحو توحيد استخدام المصطلحات ، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق كلية بعد . وقد تناول زيلدتش Zelditch بتوسع كثير من هذه التعريفات وغيرها . انظر مقاله فى هذا الكتاب بعنوان : « التحليلات المقارنة لبناء الأسرة » :

Cross-Cultral Analyses of Family Structure", p.p. 465 - 469.

فى الماضى أو الحاضر – تفرض الزواج على غالبية أفرادها . فالزواج إذن نظام عام ، حتى ولو كان المجتمع يبيح فى كثير من الأحيان قيام علاقات جنسية خارج نطاق الزواج . وهو النظام الأوفر جزاء بالنسبة لمعظم الرجال والنساء خلال الجانب الأكبر من حياتهم .

وتعتبر **الأسرة الزواجية** nuclear family أقل أنواع التنظيم الأسرى شيوعاً (ويطلق عليها أحياناً اسم Conjugal family على اعتبار أن رابطة الزواج ذات أهمية أساسية بالنسبة لها) . وتتكون من الزوج ، والزوجة ، وأولادهما المباشرين . ويطلق على هذا النمط اسم الزواج الواحدى monogamy . وفى بعض الأحيان ترتبط عدة أسر زواجية فيما بينها ، أو تمتد مكونة وحدة عائلية أكبر . وإذا كان الارتباط يتم وقت قيام العلاقة الزواجية ، بحيث يكون لشخص واحد من أى النوعين زوجان أو أكثر ، ومن ثم يكون عضواً فى نفس الوقت فى أسرتين زواجيتين أو أكثر ، فإنه يطلق على هذه الظاهرة اسم **الزواج التعددى** Polygamy ويطلق على الزيجات التعددية – من الناحية الفنية – اسم : **تعدد الزوجات** polygyny إذا كان الارتباط بين رجل واحد وعدة نساء ، واسم : **تعدد الأزواج** polyandry فى حالة ارتباط زوجة واحدة بعدة أزواج ، واسم : زواج الاثنين bigamy إذا كان عدد أحد الطرفين – سواء تعدد زوجات أو أزواج – محدداً باثنين فقط . وقد يحدث فى بعض الأحوال البالغة الندرة أن يتعدد طرفا العلاقة الزواجية – أى يتزوج عدة ذكور بعدة إناث – وهو مايعرف بظاهرة **الزواج الجماعى** group marriage أما ظاهرة : **العائلة الدموية** consanguine Family فتطلق على ارتباط عدة أسر زواجية على أساس رابطة الدم ، بحيث تضم وحدة أسرية واحدة عدة أجيال من الذرية . من هذا مثلاً أن العائلة الصينية الطرازية كانت – حتى جيل أو أكثر مضى – تتكون من أكبر الذكور الأحياء مع زوجته وزوجات نسله من الذكور ، وكل ذريته التى لم تتزوج بعد مهما باعدت بينهما الأجيال . وعند الزواج تخرج البنات من الأسرة ليلتحقن بأسر جديدة ، فى حين يجلب الأبناء أعضاء جدداً فى صورة زوجات لهم . وتعيش هذه العائلة – الكبيرة المكونة من عدة أجيال – تحت سقف واحد عادة ، أو فى مجموعة من البيوت المتجاورة جداً ، وتضطلع بوظائفها كوحدة واحدة .

وكان يطلق على العائلة الدموية فى بعض الأحيان اسم **الأسرة المتصلة** Joint family وهو مصطلح لم يعد مستخدماً اليوم بنفس الكثرة التى كان يستخدم بها فى الماضى . ثم أصبحت تعرف حديثاً باسم **العائلة الممتدة** extended family (مرجع رقم ٥٦) . غير أننا نفضل استخدام المصطلح الوصفى « العائلة الدموية » للدلالة على هذا النوع الخاص من التنظيم العائلى ، ونستخدم مصطلح « العائلة الممتدة » بمعنى أعم للإشارة إلى جميع تجمعات الأسر الزواجية ؛ سواء كان الامتداد فى خط علاقات الزوج والزوجة ( الزواج التعددى ) ، أو علاقات الأب والابن ( الدموية ) أو تم التوصل إليها عن طريق التبنى ( وهو أمر ليس بالنادر فى المجتمعات الأمية والحديثة ) . ومع ذلك فإن الباحثين لا يتمسكون بهذا الفصل عامة ، فنجد « العائلة الممتدة » — بالمعنى الذى استخدمه بها ميردوك Murdock — منتشراً على نطاق واسع .

ومن الممكن — بطبيعة الحال — تصنيف ظاهرة الزواج والأسرة بطرق تكاد تكون غير محدودة ، وذلك تبعاً لوجهة نظر الباحث . فمن ناحية الانتساب الشخصى توجد أسرة التنشئة ( التوجيه ) Family of orientation التى يولد فيها الشخص ويحصل فيها على تنشئته الاجتماعية الأولى والأساسية ؛ وأسرة التناسل family of procreation وهى التى تتكون بعد ذلك عن طريق الزواج والتناسل . أما من ناحية سلسلة النسب فهناك أسرة **الانتساب للأب** Patrilineal إذا كان خلال خط الذكور ، **وأسرة الانتساب للأم** matrilineal إذا كان خلال خط الإناث ، أو الأسرة المزدوجة النسب bilineal ( أو bilateral ) إذا كان التسلسل متساوياً تقريباً فى الخطين . ومن حيث السكنى فهناك **أسرة السكنى عند الأب** patrilocal للتعبير عن عادة انتقال الزوجين الحديثى الزواج إلى السكنى مع قبيلة الزوج أو فى قريته ، فى حين يطلق اسم أسرة السكنى **عند الأم** matrilocal عندما ينتقلان إلى الإقامة فى قبيلة الزوجة أو قريتها . **وأسرة السكنى المستقلة** neolocal تعنى استقلال الزوجين بمقر إقامة جديد أو مستقل . أما من حيث أنماط السلطة فقد جرت العادة على الإشارة إلى الأسرة التى يسيطر عليها الأب باسم **الأسرة الأبوية** patriarchal ، وتلك التى تسيطر عليها الأم باسم **الأسرة الأموية** matriarchal

والتى يسيطر عليها الابن باسم **الأسرة البنوية** filiarchal . فى حين تعرف الأسرة التى تقوم فيها العلاقات على أساس ديموقراطى باسم **أسرة المساواة** equalitarian family ثم هناك علاوة على ذلك **الزواج المؤقت** term marriage ، وهو نوع نادر نسبياً ينص فيه على تحديد أجل عقد الزواج بفترة معينة — عامين مثلا — يصبح الزوجان بعدها أحراراً فى أن يسلك كل منهما سبيله . وهناك شبه الزواج quasi - marriage ، الذى ينظم الاتصالات الجنسية ويخلق — على الأقل — شيئاً شبيهاً بالحياة الأسرية ولكنه فى مستوى أو درجة أدنى من الزواج العادى مثل نظام المحظيات concubinage والزواج العرفى consensual or common - Law marriage وهناك أخيراً ما يطلق عليه — ربما بقليل من الجدية فقط — اسم : الزواج التعددى المتعاقب Sequential polygamy حيث يتزاوج الشخص بأكثر من طرف واحد ، ولكن ليس فى نفس الوقت ؛ وإنما بالتعاقب على مدى حياته كلها . وقد أصبحت هذه الطريقة أكثر شيوعاً فى الأمم الحديثة ذات معدلات الطلاق العالية .

## مراحل تطور ميدان دراسة الأسرة :

سوف نركز الاهتمام فيما يلى على عرض تاريخى موجز للدراسات الأسرة ، لا على تطور الأسرة نفسها * . ويمكن القول بأن تطور دراسات الزواج والأسرة ينقسم إلى أربع مراحل ، قد تسمى تبعاً للاتجاه السائد فى كل منها وهى : مرحلة ما قبل البحث ، والداروينية الاجتماعية ، ونشأة العلم ، وتكوين النظرية المنهجية .

وتمتد المرحلة الأولى ( ما قبل البحث ) حتى حوالى منتصف القرن التاسع عشر . وتضم هذه المرحلة الفكر العاطفى — الخرافى أو التأملى — فى موضوع الأسرة كما يتمثل فى : التراث الشعبى عن الأسرة ، وكتابات الأدباء ، والتأملات الفلسفية . ومن أعلام هذا الفكر فى عالم الأدب : شكسبير ، وروبرت وإليزابيث براونج Browning ، ووالت هوايتمان Whitman ، وفى عالم الدين : كونفوشيوس ،

* يتناول الفصل الحادى عشر من الكتاب — الذى ترجم عنه هذا المقال — عرضاً لتاريخ الأسرة نفسها :

Pano Baradis :"Family Forms and Variations Historically considered", P.P. 403 - 461.

والمسيح ، وسانت أوغسطين ؛ وفى عالم الفلسفة : أفلاطون ، وأرسطو ، وجون لوك . . . . إلخ *

أما المرحلة الثانية ( الداروينية الاجتماعية ) ** فتمتد حوالى خمسين عاما منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين . وتضم جهود العلماء لتطبيق الفكرة التطورية – كما بدت فى دراسات تشارلز داروين Darwin لأول مرة – على ميدان الأسرة والزواج . وكان داروين قد تتبع لأول مرة تطور الكائنات العضوية البيولوجية ابتداء من أشكال الحياة الدنيا خلال مراحل متعاقبة حتى المستويات الأكثر تركيبا ، التى تضم الإنسان . وقد أوحت شواهده المقنعة على التطور البيولوجى إلى المفكرين الاجتماعيين بأنه ربما كانت الأشكال والنظم الاجتماعية تتطور بنفس الشكل . وهكذا اعتمدوا على القياس فى البحث عن شواهد لإثبات فكرة التطور الاجتماعى . وقد استخدم هذا المنهج – من بين ما استخدم فيه – لتفسير تطور الزواج والأسرة . ومن أبرز الجهود فى هذا الصدد دراسات سبنسر ، وباخوفين Bachofen ، وهنرى سمنر مين Maine ، ولويس مورجان Morgan ، وإدوارد وسترمارك Westermark ، وتايلور Tylor وفريدريك إنجلز Engels ، وأوجست ببيل Bebel ، وهوارد ، وروبرت بريفولت Briffault وغيرهم . وهناك من العلماء من يستثنى فريدريك لوبلاى Le Play – معاصر هذه الفترة – من الانتماء إلى هذا الاتجاه . وقد زامن الداروينية الاجتماعية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين اهتمام بالمشكلات الاجتماعية والإصلاح الاجتماعى .

وقد شهدت المرحلة الثالثة ( مرحلة نشأة العلم ) بدء الاستفادة من الجهود الرائدة التى بذلها لوبلاى ، وجهود أخرى مستقلة عنه . وتمتد هذه المرحلة خمسين عاماً أخرى حتى منتصف القرن العشرين . وفيها انتقلت دراسة الأسرة من الماضى إلى الحاضر ، ومن البحوث غير المحددة والواسعة النطاق إلى اصطناع المناهج العلمية فى تناول مشكلات أكثر تحديداً . وعلاوة على المشكلات ركزت هذه المرحلة على

---

* قدم الدكتور مصطفى الخشاب لكتابه : « دراسات فى الاجتماع العائلى » بفصل عن : « الأسرة فى نظر الفلاسفة – دراسة تاريخية نظرية » تناول فيه كثيراً من الأمور المشار إليها هنا . انظر الكتاب المذكور ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٦ وما بعدها .

( المترجم )

** social Darwinism.

دراسة العلاقات الداخلية بين أفراد الأسرة ، متأثرة بعلم النفس الاجتماعي . وقد كتب كوماروفسكي ووالر فى وصف التطور الذى طرأ فى السنوات العشر من عام ١٩١٥ إلى ١٩٢٦ يقولان : « ظلت دراسة المشكلات الاجتماعية للأسرة تشغل خلال هذه الفترة مكانة جوهرية ، وظل الإطار النظرى الأساسى هو نفسه إلى حد كبير . أما المناهج ومواد الدراسة فقد تغيرت ، إذ توفرت مصادر للمادة أثرى وأدق من ذى قبل ، وذلك عن طريق الوسائل الرسمية وسجلات الهيئات الخاصة . وتحسنت المناهج مع ازدياد الفصل بين العلم والأخلاق ، والاهتمام بأساليب التحقيق الإمبيريقى لا المنطقى فحسب ، وارتفاع مكانة المناهج الكمية » . (مرجع رقم ٤٨، ص ٤٤٥ – ٤٤٦) . ومن أهم دراسات هذه المرحلة مؤلفات كولى Cooley ، وتوماس Thomas ، وبارك Park ، وبورجس من بين علماء الاجتماع ، وفرويد وأدلر Adler ويونج Jung من بين علماء النفس التحليليين .

أما المرحلة الرابعة والأخيرة – والتى ما زلنا نشهدها – فبدأت حوالى عام ١٩٥٠ ومن المتوقع أن تستمر فى السير فى نفس الخط التطورى الراهن لفترة غير معلومة فى المستقبل . وأهم ما يميز هذه المرحلة أنها بدأت تهتم بوضع النظرية . وفيها استمرت الدراسات الكمية ، ولكن بمنهجية أكثر . وتتميز هذه المرحلة – علاوة على هذا – بمحاولات جادة لتجميع وتقييم البحوث التى أجريت فى الماضى ، وتحديد – لأول مرة – المدارس الفكرية المختلفة أو الإطارات المرجعية النظرية التى استخدمت فى دراسة الأسرة . (وتندرج تحت هذه الفترة ذروة الاتجاهات السبعة فى دراسة الأسرة التى سنعرض لها فيما بعد) . هذا وقد أشار هيل (مرجع رقم ٣٥) إلى عودة الحياة إلى اتجاه قديم فى هذه المرحلة . إذ أورد شواهد على عودة بعض دارسى الأسرة إلى الاهتمام من جديد بالدراسات المقارنة . غير أنه تجدر الإشارة إلى أن دراسات الأسرة المقارنة الحديثة مختلفة عن سابقتها أشد الاختلاف بحيث إنها تكاد تكون من نوعية مختلفة تماماً . فهى تتميز – من بين ما تتميز به – بتحديد المجال ، واختفاء الأحكام القيمية منها ، واعتمادها بصفة عامة على مادة ميدانية أصيلة ، ثم جمعها وفقاً لأسس منهجية ، واستخدم أكثر من أسلوب واحد من أساليب التحليل المدعم إحصائياً .

ويمكن القول بأن ميدان دراسة الأسرة قد مر بمراحل النمو الثلاث التى حددها أوجست كونت منذ حوالى قرن مضى . الأولى : هى المرحلة « الدينية » التى امتدت حتى منتصف القرن التاسع عشر والتى سميناها مرحلة ما قبل البحث العلمى ، لأنها تميزت أساساً بالخرافات « والإلهام » . وكانت الثانية هى المرحلة « الميتافيزيقية » أو الفلسفية ، التى تميزت بالدراسات التأملية الخاضعة للأحكام القيمية ، والتى شغلت النصف الثانى من القرن التاسع عشر . أما الثالثة فهى المرحلة « الوضعية » أو العلمية ، والتى تؤكد على ضرورة الدراسة الإمبيريقية المتحررة من الأحكام القيمية ، وهى التى طبعت دراسات القرن العشرين بطابعها .

**اتجاهات فى دراسات الأسرة :**

حاولنا فى الفقرة السابقة استعراض التتابع الزمنى للمراحل وفقاً للاتجاه الغالب على دراسات الأسرة ، ونركز هنا على هذه الدراسات نفسها واضعين البعد الزمنى فى خلفية الصورة . ويمكن اعتبار أسلوبى التناول — اللذين يدور أحدهما حول الزمن والآخر حول الوظيفة — مكملين لبعضهما . وتميز الاتجاهات السبعة التى تم تحديدها فترة الخمس عشرة سنة الممتدة من عام ١٩٥٠ حتى الآن* ، ويمكن افتراض استمرارها فى المستقبل ربما بسرعة أكبر ، إذا كان لنا أن نستدل فى ذلك بالاتجاهات فى الماضى . والواقع أن لهذه الاتجاهات جميعاً جذوراً فى عصور سابقة ، ولكنها ازدادت قوة وتبلورت .

**١ — قبول وجهة النظر العلمية** :**

استغرق الأمر وقتاً طويلا قبل أن يدرك دارسو الأسرة وجهة النظر العلمية ؛ ربما وقتاً أطول بالقياس إلى بعض العلوم الاجتماعية الأخرى . ولو أننا نعلم أن العلوم الاجتماعية بصفة عامة كانت أبطأ فى نموها العلمى من العلوم البيولوجية أو الفيزيائية . والسبب الأساسى أن العلوم الاجتماعية تدرس الناس ، بما لهم من عواطف ومصالح متحيزة . ولما كان العالم الاجتماعى أقرب إلى هذه المادة ، كان

* مع ملاحظة تاريخ صدور هذا الكتاب ، عام ١٩٦٤ . (المترجم)

** يمثل عرضنا للاتجاهات السبعة التالية ملخصاً للمعالجة المفصلة الواردة فى المقال من ص ١٠—١٩. (المترجم)

من الصعب عليه أن يظل موضوعياً ثم كان دارس الأسرة بصفة خاصة خاضعاً بشكل عنيف لضغوط ومحرمات عوقت ولا شك نمو علمه هذا (انظر مراجع رقم ١٣ ، ٢٤ ، ٤٨).

وعلى الرغم من وجود العقبات ، وعلى الرغم من بطء نمو النظرة العلمية ، فقد كان الاتجاه العلمي مستمراً بعيد المدى ، وإن لم يكن كاملا تماماً.

## ٢ — الاحترام المتزايد لميدان الدراسة :

كما كان من بين الصعوبات التي سجلها كومار وفسكي Komarovsky ووالر Waller (مرجع رقم ٤٨) في ميدان بحوث الأسرة رغبة الأسر العادية في الحفاظ على أسرارها وحياتها الخاصة . وقد أوضح المؤلفان أنه من الأيسر دراسة الأسر التي تعاني من مشكلات التكيف ، الأمر الذي يفسر لنا تركيز نسبة كبيرة — بشكل غير متناسب — من البحوث على هذا النوع من الأسر . على حين كان يبدو شيئاً لا أخلاقياً ومجافياً للذوق انتهاك قداسة الزواج العادي بتناوله بالدراسة . ومع تسليمنا بهذا الرأي إلا أننا نسجل هنا أيضاً حدوث تغير — خلال السنوات العشرين الماضية — في اتجاه ازدياد ترحيب الأسر بالدراسة . يؤيد هذا البحوث التي أجريت مؤخراً على أمور الجنس والخصوبة ، إذا ما اقتصرنا فقط على أبرز الأمثلة . وتجدر الإشارة هنا إلى أن علوماً أخرى كثيرة قد قوبلت أبحاثها بمثل هذا التحفظ أو الإنكار . نذكر مثلا — في ميدان الطب — الاحتجاج على حلول الطبيب الرجل محل المولدة القديمة ، واستعانة البحث الطبي بتشريح جثث الموتى . . . إلخ .

وقد سار في خط مواز لتقدم الدراسة العلمية للأسرة تقدم مماثل في تطبيق نتائج البحوث . فأصبحت الدراسات التربوية للحياة الأسرية فرعاً معترفاً به أكاديميا تقريباً ، كما أصبحت عملية تقديم الاستشارات الزواجية — في أمريكا أيضاً — مهنة محترمة ومعترفاً بها . وما من شك في أن كلا الظاهرتين يساند إحداها الأخرى : فالنهوض بمستوى البحوث يخلق للعلم قبولا عاما أكبر ، مما يترتب عليه ازدياد استعداد الناس ليكونوا موضوعاً للبحث ، وكذلك زيادة الطلب على نتائج هذه

البحوث ، مما يعتبر بدوره حافزاً إضافياً لعمليات البحث . وعلى الرغم من أن هناك شوطاً طويلا يجب أن يقطع فى هذا الصدد ، إلا أننا يمكن أن نلاحظ أن دراسات الأسرة أصبحت تلقى قبولا من جانب الناس ، وأنه حتى الجهات المحافظة والهيئات الحكومية باتت تقدم — بشكل متزايد — تدعيمها المالى لنشاطات البحث .

### ٣ — ازدياد الاهتمام بالتكيف الشخصى داخل نطاق الأسرة :

لو أن دراسات الأسرة ظلت على مستوى التحليل الواسع النطاق لها كمنظمة ، لكانت ستبدو بعيدة بعض الشىء من الفرد ، ولما كانت ستغريه بالمعارضة أو التشجيع . ولكن حدث — مع تركيز الاهتمام على العلاقات الداخلية للأسرة المباشرة فى مجتمعنا — أن أصبح الفرد بطبيعة الحال أكثر اهتماماً بكثير عن ذى قبل . فقاوم هذه البحوث لأنه خشى التطفل ، ثم أصبح الآن يقبلها لأنه أدرك إمكانية تطبيق نتائج البحوث على ظروفه الخاصة .

واستجابة لهذه النقلة نحو الأمور الشخصية والتطبيقية فى بحوث الأسرة — وربما كحافز لها أيضاً — حدث تطور مماثل فى الجانب التربوى . إذ أصبحت المناهج ذات الطبيعة الأكاديمية — فى معظم الجامعات الأمريكية — والتى تتناول الأسرة كنظام اجتماعى تقدم الأساس اللازم للمناهج ذات الطبيعة العملية عن علاقات الزواج والأسرة .[وهى المناهج التى تستهدف المساهمة فى عملية التكيف الشخصى .

### ٤ — كثرة الدراسات الوصفية :

كان من شأن تخفيف القيود على بحوث الأسرة ؛ إلى جانب ازدياد الجهد التحليلى وزيادة درجة الانتفاع الشخصى من البحوث أن تدفقت المطبوعات فى هذا الميدان . وقد قام هيل Hill (فى المرجع رقم ٣٤) بمسح شامل لكل الدراسات الجادة عن الأسرة من حوالى ثلاثين دولة والتى صدرت فى الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٦ ، وخلص إلى أن الجانب الأكبر من الكتابات الوصفية الدقيقة عن الأسرة قد تم منذ حوالى ١٩٢٥ . هذا فى حين تركزت معظم التحليلات المنهجية للدادة الأمبيريقية فى فترة أحدث بكثير ، بدأت منذ حوالى ١٩٤٥ . وقد أثبت علاوة على هذا وجود زيادة مستمرة فى حجم هذه الدراسات طوال الفترة التى غطاها .

وتصدر غالبية هذه الدراسات فى عدد من المجلات المتخصصة أو ذات الاهتمام القريب * ، وفى كتب الببليوجرافيا التى تغطى ميدان الأسرة ، وفى مجلات نشر الملخصات .

وقد صاحب النشاط فى حركة النشر العلمى فى ميدان الأسرة ازدياد المؤلفات ذات الطبيعة العامة والخفيفة ، وتتراوح هذه المؤلفات بين تلخيص نتائج البحوث العلمية ، والإثارة الصحفية الرخيصة .

## ٥ — إحكام البرامج والهيئات التنظيمية :

تعتبر البرامج والهيئات التى تنشط وتساند دراسات الأسرة عنصراً هاما من عناصر هذا التطور فى السنوات الأخيرة . وتعتبر هذه البرامج والهيئات إلى حد ما نتيجة الاهتمام الواسع اليوم بظاهرة الأسرة ، ولكنها كانت كذلك من القوى التى ساهمت فى خلق هذا الاهتمام وهذا النشاط .

ونذكر من هذه الهيئات : — « مؤتمر جروفز عن الزواج والأسرة » ** ، و « المجلس القومى للعلاقات الأسرية » *** الذى أنشئ عام ١٩٣٨ ، و « قسم بحوث الأسرة » التابع للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع الذى أنشئ عام ١٩٦٤ ، والمؤتمرات التى يعقدها البيت الأبيض ، ومراكز بحوث الأسرة التى أنشئت مؤخراً فى عدد من الجامعات الأمريكية . وهذا علاوة على المنظمات المماثلة على المستوى العالمى . ويتمثل نشاط هذه الهيئات فى عقد المؤتمرات التى تجمع العاملين فى أكثر من ميدان متصل بالأسرة ، وتمويل البحوث ، ومكافأة البحوث الممتازة ، وغير ذلك .

---

* وأهم هذه المجلات :

American Journal of Sociology, American Sociological Review, American Anthropollogisi, Child Development, Journal of Consulting Psychology,Sociology and Social Resarch,and Social Forces

** Groves Conference on Marriage and the Family.

*** National Council on Family Relations.

٦ — تهذيب طرق البحث :

حدث مع بداية الأخذ بوجهة النظر العلمية فى دراسة الأسرة — مع مطلع القرن العشرين — أن انتقلت البحوث من مجرد جمع البيانات المصحوب بتحليل بسيط نحو الاستخدام المنهجى للفروض ، مرتبطاً بدراسة سابقة للمشكلة ، متضمناً استخدام أساليب أكثر إحكاماً فى جمع المادة وتحليلها ، مما نتج عنه نمو النظرية فى هذا الميدان وكان من عناصر هذه الحركة الجديدة الاتجاه الواضح المتزايد نحو زيادة التنسيق بين جهود الباحثين .

وقد قدم « هيل » فى عرضه للمادة العلمية من ١٩٤٥ — ١٩٥٦ مزيداً من الشواهد على ازدياد الاهتمام بالمنهج العلمى فى دراسة الأسرة . وقد أوضح على وجه الخصوص أن هناك اتجاهاً نحو :

( ا ) استخدام عينات أكثر تمثيلا ، على الرغم من أن معظم الدراسات فى أمريكا ما زالت تعتمد على عينات غير ممثلة ، مثل طلبة المعاهد العليا .

( ب ) ازدياد الاعتماد على الملاحظة المباشرة فى جمع المادة ، على الرغم من أن الاستبارات وكشوف الأسئلة ( الاستبيانات ) والاختبارات ما زالت — برغم كل ما فيها من مثالب — أكثر الوسائل انتشاراً .

( حـ ) ازدياد الاعتماد على إحصائيات الاحتمال فى تحليل المادة .

( د ) كثرة اختبار الفروض الموضوعة نظرياً ، وأخيراً :

( هـ ) كثرة اتخاذ المواقف التحليلية ذات الطبيعة الإحصائية .

ومن الطريف أنه تبين أن الولايات المتحدة تحتل مركزاً أدنى بالنسبة لدول أوربية وآسيوية من حيث استخدام العينات الممثلة والملاحظة المباشرة ، فى حين تتفوق على الدول الأخرى تفوقاً كبيراً من حيث استخدام تحليل الاحتمال ، واختبار الفروض . والمواقف التحليلية . .

ويرجع الارتقاء بالمناهج — إلى حد كبير — إلى رغبة دارسى الأسرة فى إلقاء

نظرة نقدية فاحصة على ما يفعلونه . ومن الجوانب الهامة لعملية الفحص الذاتى التى تتم حالياً فى الميدان وضع معايير لتقييم البحوث . وقد اختار فوت Foote ( انظر مرجع رقم ٢٨ ) مجموعة من الباحثين النشطين فى الأسرة ووجد المعايير التسعة التالية معترفاً بها . وهاهى مرتبة تنازلياً تبعاً لدرجة تكررها : الكفاءة الفنية ، المساهمة فى النظرية ، الاستمرار مع بحوث أخرى ، أهميتها فى فهم الأسرة ، جدة النتائج ، القيمة العملية للنتائج ، عدم تفاهة المشكلة ، تنمية أدوات البحث ، ووضوح العرض . .

والحق أن المشكلة معقدة ، وربما كان من الإنصاف القول بأنه ليس هناك حتى الآن مستوى مقبول أو معترف به بشكل عام للحكم على أبحاث الأسرة . ولكنا فى حاجة إلى علامات هادية على الطريق لمساعدة الباحثين على وزن بحوثهم ، وإيجاد مجموعة من القواعد لتوجيه المشرفين على تحرير الكتب فى اختيار المقالات ، واللجان فى اختيار البحوث الفائزة بالجوائز .

## ٧ ـ الاهتمام حديثاً بتكوين نظرية :

أشرنا من قبل إلى أن التكوين المنهجى للنظرية قد أصبح يمثل اهتماماً رئيسياً فى دراسات الأسرة فى المرحلة التى بدأت حوالى عام ١٩٥٠ . وربما كان هذا الاهتمام بوضع نظرية هو الاتجاه السائد فى المرحلة الراهنة من تطور علم الاجتماع العائلى .

ومن الظواهر التى أشرنا إليها لهذا الاهتمام الحديث ــ والاتجاه نحو ــ تكوين نظرية : ظهور كتب ببليوجرافية أكثر وأحسن ، ترتفع قيمتها بشكل واضح عندما تكون مصنفة ومعلقاً عليها ، وإنشاء وسائل نشر الملخصات التى تيسر على الباحث مهمة البقاء فى الصورة بالنسبة لاتجاهات البحث ومنجزاته ، والبحث عما يمكن التوصل إليه من معايير لتقدير مدى جودة البحث . ويساهم كل من هذه التطورات فى خدمة النظرية من حيث إنه يشجع على إجراء المقارنات وعلى التكامل .

وهناك علاوة على ذلك أربعة تطورات أخرى فى تكوين النظرية تتم حالياً

داخل ميدان الأسرة هى : — الفحص النقدى الذاتى من جانب دارسى الأسرة ، وجرد قضايا البحوث ، ومحاولة تقديم تحليلات متكاملة لنتائج البحوث ، وتحديد الأطر المرجعية النظرية . وسوف نتحدث فيما يلى بالتفصيل عن النقطة الرابعة لما لها من أهمية كبرى .

## نحو علم اجتماع عائلى

إن نضج أى فرع من فروع العلم يتوقف على مدى كفاءة دراساته ، ومستوى تنظيم نتائجه الإمبيريقية فى نظرية متماسكة . فما هو الحال بالنسبة لميدان الزواج والأسرة ؟

### الإطارات المرجعية الناشئة :

كان من نتيجة الاهتمام الحديث نسبياً بتكوين نظرية — والذى أشرنا إليه من قبل — أن تحددت بعض الاتجاهات النظرية المتميزة فى ميدان دراسة الأسرة . ويرجع الفضل الأكبر إلى « هيل » ومساعديه فى فرز ، وتسمية ، ووصف هذه المدارس المختلفة ( انظر مراجع رقم ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٦ ، ٣٧) . هذا وقد وصلت خمسة من هذه الاتجاهات إلى درجة كافية من النضج ، وهى تمثل إطارات واعية للدراسة فى المستقبل . وخطتنا فى هذه الفقرة أن نبدأ بعرض بعض الاتجاهات الهامشية أو غير المكتملة ، ثم نتبع ذلك بعرض موجز للاتجاهات الخمسة التى تمثل حجر الزاوية فى دراسات اليوم .

### الاتجاهات الهامشية :

هناك بعض الاتجاهات التى يجب اعتبارها هامشية بسبب طبيعتها الخاصة أو إخفاقها فى التركيز على الأسرة بصفة أساسية . وبرغم أهميتها التى لا شك فيها فى حد ذاتها ، إلا أنه يصعب علينا اعتبارها اتجاهات فى دراسة الأسرة بالمعنى الكامل للكلمة . وسوف نقتصر هنا على عرض ثلاث منها :

١ — هناك ما يسميه هيل ( فى المرجع رقم ٣٢ وفى غيره ) اتجاه إدارة الاقتصاد المنزلى . وهو الاتجاه الذى يستخدمه عادة دارسو الاقتصاد المنزلى ، ويركز أساساً على موارد : الزمن ، والمال ، والطاقة . ويرى هيل أن علماء الاقتصاد المنزلى قد عمدوا — حتى وقت قريب على الأقل — إلى « مس موضوع القيم الأسرية والعلاقات الأسرية فى دراساتهم » . ويستطرد قائلا : « لقد فحصت أكثر من مائة مجلة من مجلات محطات التجارب التى يصدرها علماء الاقتصاد المنزلى والاجتماع الريفى ؛ والتى يفترض أنها تدرس الحياة الأسرية ، منذ صدورها ؛ ووجدت أنه لا يكاد يكون هناك ذكر للأطفال ، واهتمامات الزوج والزوجة أو أوجه نشاط الأسرة كأسرة . وقد ركزت الدراسات أساساً على نفقات ومستويات المعيشة ، والأدوات والخدمات ، ومستويات الأداء ، واستغلال الوقت ، ومستويات التغذية ، والإسكان ، والصحة ، وما إلى ذلك . ويرتبط الإطار النظرى لدراسات علماء الاقتصاد المنزلى ارتباطاً أوثق بإدارة المزرعة ، لا بالعمليات الأسرية نفسها . فهى فى الحقيقة إدارة شئون المنزل ، ومن ثم لا يمكن إيجاد نوع من التكامل بينها وبين نظريات أخرى عن الأسرة الأمريكية » ( عن هيل ، رقم ٣٢ ، صفحة ٢٧٥ ) . وعلى هذا الأساس قرر هيل وهانسن ( مرجع رقم ٢٦ ، ص ٢٩٩ ، ملحوظة رقم ٢ ) إسقاطه من تصنيفهم الأخير .

٢ — هناك اتجاه آخر كان هيل قد حدد معالمه فى بداية الأمر ( المراجع رقم ٣٢ وغيره ) ، ثم أسقطه هيل وهانسن من تصنيفهما بعد ذلك ( مرجع رقم ٣٦ ، ص ٣٠٠ ملحوظة رقم ٢ ) وهو « اتجاه نظرية التعلم ودراسة النضج »* ولم يكن يستخدمه — تقريباً — إلا علماء النفس وإخصائيو تربية الطفل ، الذين يهتمون أساساً بالفرد . ولذلك تركز اهتمامهم على شخصية الطفل النامى ، وعلى النضج البيولوجى والعلاقة بين الأم والطفل باعتبارهما العمليات الأساسية الجديرة بالدراسة . وعلى الرغم من أنهم يدرسون التعلم ونمو الطفل أمام خلفية الأسرة ، إلا أن الطفل — وليس الأسرة — هو الذى يمثل بؤرة الدراسة . حقيقة أن نضج الطفل وتنشئته

* "The learning theory - maturational approach."

الاجتماعية تدرس فى سياق الحياة الأسرية ، إلا أن الخصائص والعمليات الأسرية الأخرى كانت تتجاهل إلى حد كبير .

٣ — هناك أخيراً اتجاه التحليل النفسى الذى يظل هامشياً بالنسبة لدراسات الأسرة لنفس الأسباب التى أوردناها عن نظرية التعلم ؛ أى أنه يركز على الفرد لا على الأسرة فى حد ذاتها . وقد كان فرويد أول من قدم فكرة الدوافع اللاشعورية العامة ، التى أضاف إليها أتباعه دور المؤثرات الاجتماعية والثقافية . ونجد أن المؤلفات التى تصدر اليوم فى موضوع الأسرة مليئة بالمفاهيم التحليلية النفسية مثل : — التوحد identification ، والتثبيت fixation ، والتحويل transference والنرجسية ( أو عشق الذات ) ، وفترة الكمون ، وعقدة أوديب ، والتناقض الوجدانى ambivalence ، والإعلاء ، والأنا الأعلى ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر .

ولا ينكر أحد أن الفكر التحليلى النفسى كان ذا تأثير عظيم على دراسات الأسرة ( انظر مراجع رقم ٢٦ ، ٥٥ ) . وقد أخذ علماء النفس الإكلينيكى أنفسهم — حتى ذوى الاتجاه التحليلى النفسى منهم — يدركون فى السنوات الأخيرة أهمية التفاعل الأسرى على العلل التى تصيب الشخص وعلاجها . وهم بصدد محاولة خلق تكامل بين مفاهيم التحليل النفسى ، والمفاهيم السوسيولوجية ، وربط السلوك الفردى بالسلوك الاجتماعى فى داخل السياق الأسرى ، والتوصل إلى علاج الفرد عن طريق علاج الأسرة ( قارن مراجع رقم : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢ ، ٤٩ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ) . ومع ذلك ظل هذا الاتجاه يركز أساساً على الشخصية ، والمفاهيم المستخلصة أقل صلاحية للتطبيق على الأسرة كأسرة منها على أفراد الأسرة مستقلين . وعلى الرغم من وجود إشارات عارضة إلى ثنائيات — مثل عقدة أوديب وعقدة إليكترا — إلا أنه ليس هناك أدنى اهتمام بصور التعدد الأكبر . وعلاوة على هذا إذا ما درست مراحل النمو ، نجد الإشارة دائماً إلى النمو الشخصى وليس إلى التغيرات التى تلحق بالأسرة عبر الزمن ، وإذا تناول الباحث التحويل فإنه يتناوله من شخص إلى شخص ، ولا يعرض للمعاملات بين الأسرة وغيرها من الأنساق الاجتماعية .

غير أن علماء الاقتصاد المنزلى ، وعلماء النفس والتحليل النفسى وغيرهم قد

قدموا مساهمات عظيمة الأهمية فى دراسة الأسرة ، وسوف يواصلون ذلك . كل ما فى الأمر أنهم تناولوا الأسرة بشكل غير مباشر ، وبذلك لم يتوصلوا إلى إطارات نظرية صالحة لتحليل الأسرة بصفة خاصة .

وتعتبر محاولة بارسونز وبيلز Bales ( مرجع رقم ٦٠ ) من أكثر المحاولات الواعدة للربط بين النظرية السيكولوجية ، والسوسيولوجية والتحليلية النفسية الخاصة بظاهرة الأسرة .

**الاتجاهات السوسيولوجية :**

لما كان علم الاجتماع مهتماً أولا وقبل أى شىء آخر بالظواهر الجماعية ؛ ولما كانت الأسرة جماعة بالتأكيد ، ترتب على ذلك أن أصبحت الإطارات النظرية الرئيسية لتحليل الأسرة ذات طبيعة سوسيولوجية . ولا يعنى إدراك هذه الحقيقة بحال من الأحوال أن علم الاجتماع فى مرتبة أعلى أو أفضل من العلوم الشقيقة ، وإنما أن الأسرة تدخل بشكل أوضح فى بؤرة اهتمامه .

وقد اعتمدنا فى هذا الكتاب على تصوير هيل للموقف ( مرجع رقم ٣٦ ) فأثبتنا خمسة إطارات نظرية مستقلة لدراسة الأسرة ، كلها ذات اتجاه سوسيولوجى نعرض لها بإيجاز فيما يلى :

١ — اتجاه دراسة الأسرة كنظام* وربما كان أول الاتجاهات من حيث الظهور وكان يتصف فى البداية باتساع النطاق والوصفية ، والأخلاقية ، كما كان ذا اتجاه تاريخى أيضاً ولقد استخدمه كل من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع ، وكان يدير اهتمامه حول أصل النظام العائلى وتطوره ، وإجراء المقارنات عبر المكان والزمان . وكانت أفكار التحسين والتقدم ذات تأثير كبير عليه . وقد اتجه الباحثون الذين يتبعون هذا الاتجاه — فى السنوات الأخيرة — إلى التخلص من الأحكام القيمية ، والاعتماد على الوصف البحت مع الإكثار من الاختبار والتحليل الإمبيريقى إلا أن مركز الثقل ظل مع ذلك تاريخياً ومقارناً .

---

* The institutional approach.

وقد خصص له مقال كامل فى الكتاب الذى ترجمنا عنه هذا الفصل :

John Sirjamaki : "The institutional approach" P.P. 33 - 50.

٢ــ الاتجاه البنائي الوظيفي * وقد تطور كذلك عن علمي الأنثربولوجيا والاجتماع . وهو ينظر إلى الأسرة كنسق اجتماعي ، ذات أجزاء مكونة يربط بينها التفاعل والاعتماد المتبادل . ويهتم بما إذا كان عنصر ما يؤدي وظيفته أو يؤدي إلى الاختلال الوظيفي داخل النسق الكلي ، محدداً ذلك بمدى ما يضيفه أو يسقطه من عمليات النسق . ويتركز الاهتمام على العلاقات الداخلية للنسق العائلي ، وعلى العلاقات بين الأسرة والأنســاق الاجتماعية الأخرى . وهو يهتم بصفة أساسية بالسؤال عن كيفية تنظيم الأنساق وطريقة أدائها لعملها . وقد استخدم بيل Bell وفوجل Vogel ( مرجع رقم ٦ ) هذا الإطار المرجعي في كتابهما الذي صدر حديثاً عن قراءات في الأسرة .

٣ ــ الاتجاه التفاعلي ** وقد تطور هذا الاتجاه عن ميداني علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي . وبدأ يظهر حوالي منتصف العشرينات من هذا القرن عندما وصف ارنست بورجيس Burgess ــ الذي كان من أتباع جورج هربرت ميد وكان مؤمناً متحمساً بالتفاعل ــ الأسرة لأول مرة بأنها : « وحدة من الشخصيات المتفاعلة » . وقد استأثر هذا الاتجاه بالقدر الأكبر من اهتمام دارسي الأسرة خلال عشرات السنين القليلة الماضية . وهو يسعى إلى تفسير ظواهر الأسرة في ضوء العمليات الداخلية : أداء الدور ، وعلاقات المركز ، ومشكلات الاتصال ، واتخاذ القرارات ، وأرجاع الضغوط وما إلى ذلك . ولم يحاول الباحثون في إطار هذا الاتجاه دراسة العلاقات الشاملة بين الأسرة ــ بوصفها وحدة في المجتمع ــ وبين النظم الأخرى ، أو المقــارنة أو التبادلية . أي أنه لم تتم محاولة المزاوجة بين الاتجاهين السالفين .

٤ــ اتجاه دراسة الموقف *** . وهو يشبه من بعض النواحي الاتجاه التفاعلي الذي

* The Structural - functional approach.

وقد خصص له مقال كامل في الكتاب الذي ترجمنا عنه هذا الفصل .

Jesse R. Pitts, "The structual - Funtional approach", P.P. 51 - 124.

** The interactional approach

وقد خصص له ــ بالإضافة إلى الاتجاه التالي ( رقم ٤ ) ــ مقال كامل في الكتاب الذي ترجمنا عنه هذا الفصل :

Sheldon Stryker : "Tte interactional and Situational approach", P.P. 125 - 170.

*** Thesituational approach — انظر الهامش السابق ( المترجم )

فرغنا توًّا من مناقشته ، وذلك من حيث إنه ينظر إلى الأسرة كوحدة مكونة من شخصيات متفاعلة . إلا أنه بينما يركز صاحب الاتجاه التفاعلى على التفاعل فى حد ذاته ، ينظر صاحب اتجاه الموقف إلى الأسرة كموقف اجتماعى يؤثر فى السلوك ؛ أى كمجموعة موحدة من المثيرات الخارجية بالنسبة لأفراد الأسرة والتى تؤثر عليهم . وقد كان بوسادر Bossard ، وبول Boll ( مرجع رقم ٨ ) أبرز من استخدم هذا الاتجاه فى الولايات المتحدة . وقد درساهما وغيرهما ظواهر مثل : أحاديث الأسرة حول المائدة ، والشعائر الأسرية ، وأساليب استخدام المكان وما إلى ذلك . وعلى الرغم من أن معظم البحوث فى إطار هذا الاتجاه قد تركزت حتى اليوم على السلوك الفردى فى تأثره بالمواقف الأسرية ، فإن إطار الاتجاه يسمح كذلك باعتبار المثيرات الصادرة من خارج الأسرة أيضاً . وقد أدرك هيل وهانسن ( مرجع رقم ٣٦ ) النمو المتوازى لاتجاه مماثل فى ميدان علم النفس يعرف باسم اتجاه دراسة البيئة السيكولوجية * ، ولكنهما رفضاه على اعتبار أنه مفرط فى الفردية ومن ثم قاصر فى نظرته الأسرية .

٥ ـ الاتجاه التطورى ** . وهو أحدث هذه الاتجاهات جميعا ، والوحيد الذى وضع عن وعى لتنظيم البحوث التى تدخل فى إطاره . وهو يشترك مع الاتجاهين التفاعلى ودراسة الموقف فى النظر إلى الأسرة كوحدة من شخصيات متفاعلة . إلا أنه لاينطلق من التفاعل فى حد ذاته ، ولا من السلوك المتأثر بالموقف ؛ وإنما من دورة حياة الأسرة أو مراحل التطور التى تمر بها الأسرة وأفرادها . وقد عمدت الاتجاهات السابقة إلى تجاهل البعد الزمنى ، ومن ثم أخفقت فى تناول موضوع التغير الأسرى بكفاءة . وإذ يستعير الاتجاه التطورى بعض المفاهيم من ميادين أخرى ، فإنه يسعى إلى معالجة هذا القصور بتنظيم هذه الوسائل المستعارة وإضافة غيرها لتناول موضوع التغير الأسرى تناولا خاصًّا .

---

* The Psychological - habitat approach'

** The developmental approach

وقد خصص له مقال كامل فى الكتاب الذى ترجمنا عنه هذا الفصل .

Ruben Hill and Roy Rodgers: "The Developmentalapproach",P.P.171-211.

# متطلبات نظرية الأسرة

إن وجود إطارات مرجعية متنافسة إنما يبرز حالة الحيوية الدافقة التي يتميز بها الميدان اليوم . ولكنه يبرهن في نفس الوقت على النمو ، إذ أن دراسات الأسرة ظلت حتى عهد قريب جداً عفوية ومشتتة تماماً لا تملك عوامل تقنين ذات أهمية تذكر . أما الآن فقد اتضحت على الأقل بعض المسائل، وتبلورت بعض الأفكار، وحددت وصيغت كثيراً — بل ربما معظم — الإطارات المرجعية النظرية .

**الاهتمام العلمي المشترك ببؤرة سوسيولوجية :**

يعتبر تحديد الميدان متطلباً أولياً من متطلبات أى نظرية . وقد اتضح — فى أثناء محاولة تحقيق ذلك — أن الظواهر تميل إلى التجمع حول بؤرة محددة ، ولكنها ذات هوامش غير محددة إلى حد كبير ، وكثيراً ما تتداخل مع بعضها . ولهذا السبب كان العلماء يقنعون بصفة عامة بتحديد بؤر اهتمام علومهم تحديداً واضحاً دون أن يعنوا بالفصل الواضح الدقيق بينها . ولهذا يشيرون إلى المناطق المشتركة باستخدام مصطلحات مركبة مثل : علم الفلك الطبيعى ، والكيمياء الحيوية ، وعلم النفس الاجتماعى .

ولما كانت الظواهر الأسرية حالة فى كل أرجاء المجتمع ، ترتب على ذلك أن أصبحت تمثل اهتماماً مشروعاً — سواء بشكل جزئى أو كلى — لدى كل علم من العلوم الاجتماعية والإنسانية . ولكن إذا كانت العلوم المختلفة متميزة عن بعضها بدرجة كافية ، ترتب على ذلك أيضاً أن يتناول كل منها ميدان الأسرة من منظور مختلف ، وهكذا ينتظر أن يركز عالم الأنثروبولوجيا على المجتمعات الأمية والشعبية ، وأن ينصب اهتمامه الرئيسى على الأنماط الثقافية . أما عالم الأحياء فيركز على مشكلات التكاثر ، والنمو ، والوراثة ، والصحة ، وعالم النفس على أداء الفرد لوظائفه سواء ككائن عضوى فى الطبيعة أو كشخص فى المجتمع . وتنصب دراسة عالم الاقتصاد على كسب الدخل الأسرى وتوزيعه ، والتصرف فيه واستهلاكه . ويركز عالم السياسة على الأسرة كعنصر فى بناء القوة وعمليات الحكم فى المجتمع ...

وهكذا . وسنلاحظ أن أياً من هذه العلوم لا يركز على الأسرة كأسرة تركيزاً واضحاً . بل إن كلاً منها يختار فقط الناحية الأساسية من وجهة نظره ويركز عليها ؛ وهى فى الأمثلة التى أشرنا إليها ؛ الثقافة ، والصحة ، والشخصية ، والدخل وبناء القوة . . . إلخ . على الرغم من أن هذه الأمور كثيراً ما تدرس داخل السياق الأسرى ، وبرغم أنها تساهم فى فهم الأسرة فى المدى الطويل .

فالنقطة الهامة هنا هى أن علم الاجتماع هو الوحيد القادر على دراسة الأسرة فى حد ذاتها ، أى يحلل بناءها وعملياتها ، وينظر إليها كجماعة اجتماعية إنسانية . ويركز علم الاجتماع — كما تدل تعريفاته — على دراسة التفاعل الاجتماعى أى على الظواهر الجمعية . والتفاعل الجمعى هو بمثابة الجوهر الحقيقى للحياة الأسرية ، مما يؤيد الاتجاه السوسيولوجى فى دراسة الأسرة . ولذلك يجب أن يعتبر علم الاجتماع العائلى العلم الذى يقدم المساهمات الأساسية فى نظرية الأسرة .

ولكنا نؤكد مع ذلك — مرة أخرى — أننا نعتبر علم الاجتماع مجرد إطار تكاملى لدراسة الأسرة ، لا صاحب الوصاية عليها . إذ من المؤكد أن للعلوم الأخرى اهتماماً مشروعاً بالظواهر الأسرية ( كما أن لعلم الاجتماع اهتماماً مشروعاً بالظواهر الاقتصادية مثلا ، على الرغم من أنها لا تمثل بؤرة اهتمامه ، ولا يمكن لعالم الاجتماع أن يدعى تفوقاً فى الاقتصاد ) . ولكن النظرية تتطلب الوضوح ، والالتزام على أساس ذلك بتقسيم العمل . فالتعاون بين العلوم أكثر فعالية من التنافس على ميدان كالأسرة .

ومن شأن النظرة السوسيولوجية أن تتيح معالجة الأسرة أولا كجماعة مترابطة ، وثانياً كنظام . فهى — بمعنى آخر — تهتم بالعمليات الداخلية حيث ينظر إلى أفراد الأسرة كعناصر فى جماعة متفاعلة ، وبالانتظامات النمطية حيث تعتبر الأسرة وحدة من وحدات البناء الاجتماعى .

وعلاوة على ذلك تتيح الدراسة السوسيولوجية للأسرة النظرة إليها كمتغير مستقل أو تابع ، أو كليهما معاً ؛ وذلك داخل إطار من الاعتماد المتبادل . فإذا نظرنا إليها كجماعة مترابطة فستكون متغيراً مستقلاً يؤثر على أفرادها ، وستكون متغيراً تابعاً إذ تتغير — ضعفاً أو قوة — بتأثير أفرادها . وإذا نظرنا إليها كنظام فسوف

تعتبر متغيراً مستقلاً عندما تغير النظم الأخرى أو تؤثر عليها ؛ ومن هذه النظم الدين ، والاقتصاد ، والدولة ، وتعتبر متغيراً تابعاً عند ما تتأثر بهذه النظم . وهكذا يمكن أن تدرس الأسرة كعنصر مؤثر ومتأثر فى نفس الوقت . ويمكن لكل نوع من أنواع التحليل أن يوجه إلى الداخل تجاه أفراد الأسرة ، أو نحو الخارج تجاه المجتمع ككل .

**بين النظريات الخاصة والنظرية العامة :**

يعتبر تصنيف هيل ( انظر مرجع رقم ٣٦ ، وفى غيره ) دراسات الأسرة إلى خمسة إطارات نظرية إنجازاً هاماً فى هذا الميدان . غير أن طلاب الاجتماع فى الجامعات لا يدرسون إلا أسلوباً واحداً من أساليب التناول ، هو الذى يمثل فى العادة اتجاه أستاذهم . وطالما ظل الوضع على ما هو عليه ، فلا شك أنه سيحدث خلط فى فهم وتقييم المؤلفات الموضوعة من وجهات نظر أخرى . ثم إنه لن يتيسر لأحد من المفكرين النظريين فى الأسرة أن يسمو على الحدود الفاصلة بين هذه المدارس أو يخلق بينها نوعاً من التكامل فى إطار نظرية عامة . وحتى يحدث ذلك فليس من المتوقع أن يحدث تراكم نظرى متسق فى هذا الميدان ( قارن مرجع رقم ٣٣ ، ٣٤ ) . وقد أشار مارتندال Martindale إلى نقطة مماثلة فيما يختص بنمو الاتجاهات النظرية فى علم الاجتماع ، حيث قال : « لقد تأكد بما يعلو على كل شك أن المدارس ما هى إلا صياغات بديلة للنظرية . فهى تمثل أنساقاً مستقلة من المفاهيم لا يمكن المزج بينها جزافاً . وتظهر هذه الحقيقة دائماً أبداً كلما حاول نوع من أنواع النظرية تفسير شواهد من فرع آخر » . ( مرجع رقم ٥١ ، ص ٥٣٨ ) .

حقيقة أن وجود نظرية عامة فى الزواج والأسرة شىء يفوق توقعاتنا . ومن المؤكد أننا لا نملك حتى الآن مثل هذه النظرية . ولو أنه أمكن الاتفاق على إطار مرجعى عام – وليكن السوسيولوجى مثلا – فإننا نكون بذلك قد سرنا خطوة نحو إيجاد نظرية عامة . غير أنه ما زالت هناك خلافات داخل العلم الواحد ، كما تمثل ذلك فى وجود خمسة إطارات نظرية متصارعة تتصف كلها بأنها سوسيولوجية من حيث تركيزها

على الأسرة كجماعة ، ولكنها تختلف عن بعضها فى بعض الفروض ، والأفكار ، ومناهج التحليل الأساسية .

وما لم يتم التوصل إلى نظرية عامة — أو حتى يتم ذلك — فأفضل شيء هو أن نقف على النظريات البديلة القائمة الآن . وسيفيد هذا فى فهم بحوث الآخرين وفى تصميم الدراسات التى سيقوم بها الباحث . وقد أشار موجى Mogey إلى أن : « بعض الدراسات تتطلب نظرية معينة ، فى حين يتعذر تفسير مسائل أخرى بواسطة هذا الاتجاه » (مرجع رقم ٥٤ ، ص ٤٢١) ، وأقر هيل وهانسن فى القول بأن اختيار النظرية قد يكون بنفس أهمية اختيار المشكلة التى ستدرس أو اختيار أسلوب البحث .

فتكوين النظرية فى ميدان الأسرة لم يكتمل بعد ، وربما ظل الوضع كذلك لفترة أخرى . إلا أنه قد تحقق فعلا قدر من التقدم ، وسوف يستمر هذا التقدم . وإنه من السابق لأوانه التنبؤ بما إذا كانت ستظهر نظرية عامة أو شاملة . ولكن على الرغم من التسليم بأن وجود الاهتمامات المتباينة أمر مشروع ، إلا أنه من الممكن والمرغوب فيه العمل من أجل قدر أكبر من تصنيف الأفكار ، وتكامل الجهود .

## ربط البحث بالنظرية :

يجب أن يكون واضحاً الآن أننا لا نعنى بالنظرية مجرد التأمل الفلسفى . كما أن مجرد جمع المعلومات وتصنيفها لا يكفى ، ولو أن هذا يهيئ الأساس الضرورى لتكوين النظرية . ويميز وينش Winch وزملاؤه بين الخصائص التى ليست سوى أوصاف للإجابة عن السؤال : كيف ؟ ، والعلاقات التى تتضمن تحليلا وتسعى إلى الإجابة عن السؤال : لماذا ؟ الذى يطرحه العلم . وهم يرون بصفة عامة أن دراسات الخصائص خالية من النظرية ، فى حين أن دراسات العلاقات مرتبطة بالنظرية . ثم يقولون بعد ذلك : النظرية العلمية هى البيان لكيفية ارتباط متغيرات مجردة ، والتى يمكن منها استخلاص فروض قابلة للتحقيق . فالكلمة الرئيسية هنا هى « قابلة للتحقيق » . وعلى الرغم من أن النظرية يمكن أن تستوحى من تأمل ، أو حدس ، أو رؤية أو أى نوع آخر من التجارب ؛ إلا أنها لا يمكن أن تنتهى عند هذا الحد إذا ما أرادت أن تفى بمتطلبات العلم . إذ لا بد أن ترقى النظرية إلى صياغة

تسمح بأن تستنتج منها فروض قابلة للاختبار ؛ فتختبر ويتم إثباتها أو رفضها . . . وذلك قبل أن نقبل النظرية أو نرفضها » ( مرجع رقم ٧١ ص ٤ — ٥ ) .

ويميز جود Goode ( مرجع رقم ٣٠ ) بين ثلاثة أنواع من نظرية الأسرة هي :

( ا ) حيث تكون النظرية عامة تشمل ميدان علم بأكمله — كعلم الاجتماع مثلا — ثم تطبق على ميدان الأسرة الفرعى .

( ب ) حيث تتطور النظرية منطلقة من الاعتماد على نتائج ميدان الأسرة الفرعى لتضع نظرية عامة فى العلم ( أى الاجتماع ) .

( حـ ) حيث يتناول البحث وحدة من ميدان الأسرة ويعتبرها نسقاً مستقلاً ، ثم تدرس العلاقات المتبادلة بين المتغيرات الهامة داخل هذا النسق . ثم يقول فيما بعد : « تعنى النظرية — بالنظر إلى الأنواع الثلاثة من تطور النظرية — العلاقات المنهجية المتبادلة بين الفروض الإمبيريقية ، وليس التأمل أو الفلسفة . ولما كانت ذات أساس إمبيريقى ، فهى لا تسعى إلى إثبات أحكام قيمية ، برغم ما قد يكون لهذه الأحكام من أهمية فى حياتنا الخاصة » ( مرجع رقم ٣٠ ص ١٨٦ ) .

وقد أشار ميرتون Merton ( فى المرجع رقم ٥٢ ) إلى المعركة الدائرة فى ميدان الاجتماع بين أصحاب النظريات الشاملة الذين يضعون تعميمات كاسحة دون انتظار الملاحظة المفصلة أو الاختبار ؛ والإمبيريقيين المتطرفين الذين يختبرون ويحققون . ولكن اختباراتهم وتحقيقاتهم تنصب فى أغلب الأحيان على مشكلات تافهة دون أن يتبينوا مدلولها أو أهميتها . إلا أنه يرى أنه ليس هناك أى مبرر منطقى للعداوة بين هذين المعسكرين ، ويدعو إلى التزاوج بينهما . فالدراسات الإمبيريقية تحتاج إلى توجيه من النظرية ، والنظرية فى حاجة إلى تأكيد إمبيريقى . فالنظرية التى تمثل تراكماً للقضايا المترابطة المستخلصة من البحث ، ومن ثم شيئاً أكثر من فلسفة البحث ، أو من الاتجاهات السوسيولوجية العامة ، أو من مفاهيم العلم الأساسية ، أو حتى النتائج الإمبيريقية القائمة بذاتها ؛ هذه النظرية تستطيع أن تساعد فى وضع تصميم البحث وتجنب بعض الأخطاء المنهجية الخطيرة . أما البحث — من ناحية أخرى — فيعمل على فتح الطريق للنظرية ، وتنقيتها ، وتحقيقها ، وإعادة تشكيلها . فالوضع الأمثل أن يلعب البحث والنظرية أدواراً متبادلة . فى بعض

الأحيان يأتى أحدهما أولا ، وفى أحيان أخرى يتقدم الثانى ؛ ولكنهما يتعاونان معاً فى دورة مستمرة تدعم بعضها بعضاً .

وقد حدد هيل ( مرجع رقم ٣٣ ) لبحوث الأسرة ثلاث وظائف تضطلع بها ؛ تتصل اثنان منها بالنظرية : إثبات أو دحض القضايا والنظريات ، وملء الثغرات النظرية الموجودة ، ودراسة المسائل التى يثيرها الجمهور . وقد عرض هيل وكاتس Kats وسيمبسون Simpson ( مرجع رقم ٣٧ ) لعملية « جرد القضايا التى يقومون بها والتى تستهدف تقنين أوتنظيم نتائج بحوث الأسرة والزواج التى أجريت على مدى نصف قرن ؛ وذلك فى مجموعة من الفروض أو القضايا المترابطة » .

ونوجز قائلين إن الميدان فى حاجة إلى البحوث الخاضعة لتوجيه النظرية ، وإلى النظرية ذات الارتباط الإمبيريقى . ومعنى هذا تجنب الإمبيريقية المتطرفة والفكر النظرى المتأمل على السواء . وسوف يؤدى بنا هذا إلى كيان كبير ومستقر من المعرفة المترابطة ، يعرف باسم النظرية . وستعتمد النظرية على بعض الفروض الأساسية ، وعلى مجموعة من المفاهيم المحددة الواضحة ، وكذلك على نتائج إمبيريقية أو تعميمات ولكنها لن تصبح نظرية حقيقية حتى تترابط التعميمات فى صورة قضايا ذات مستوى أرفع .

## بعض الاحتياجات ، والخطوات التالية

برغم أن التقدم نحو دراسة علمية ذات نظرية سليمة كان ملحوظاً — كما رأينا من العرض السابق — فما زالت هناك بعض العوائق والمشكلات المعلقة فى علم الاجتماع العائلى التى ينبغى الإشارة إليها هنا .

**معوقات التقدم :**

كتب كوماروفسكى ووالر منذ حوالى عشرين عاماً يقولان : « يصطدم الباحث فى هذا الميدان ببعض المحرمات ( التابو ) والخرافات المتوارثة التى تستنفد أكبر الجهد فى التغلب عليها لأنها موجودة فى عقله هوكما هى موجودة فى بيئته . فنحن لا نستطيع أن نلاحظ إلا ماتسمح لنا السنن الاجتماعية بملاحظته . ولهذا نجد الكتابات السوسيولوجية عن الأسرة فى أى عصر من العصور إنما تعكس المشكلات الأخلاقية

لذلك العصر . وهو مايصدق علينا اليوم كما كان يصدق فى كل يوم مضى . . . » (مرجع رقم ٤٨ ، ص ٤٤٣) . ولكنهما يمضيان بعد ذلك ليوضحا مدى التقدم الذى تم نحو دراسة علمية متحررة من النظرة القيمية . وأشارا كذلك إلى المعوقات المنهجية ، ولكنهما تبينا مدى التقدم الذى تم . والراجح أن العشرين عاماً الماضية قد شهدت تحسينات مستمرة ، سواء فى الاتجاهات أو الناحية المنهجية .

ويرى كيركباتريك Kirkpatrick (مرجع رقم ٤٤ ، ص ٨–١٠ ) شيئاً قريباً من هذا . إذ يقول إن المشكلات التى تواجه دراسات الأسرة تتمثل فى : (ا ) المشكلات العاطفية . (ب ) والمشكلات الفكرية . ويتضمن النوع الأول أشياء مثل : الأفكار المتحيزة ، والمخاوف ، والآراء القبلية التى تمليها الرغبة ، والاتجاهات المحافظة ، والعقدة الرومانسية ، والمحرمات (التابو) الجنسية القائمة ، والميل إلى اعتبار الظواهر الأسرية شيئاً مثيراً للسخرية . أما النوع الثانى فيشير إلى تعقد الظواهر ، واختلاط المصطلحات ومدى الجهل والمعتقدات القطعية الموجودة حول الباحث متمثلا فى التراث الشعبى الذى يمثل عقيدة راسخة عند الناس [١] .

ويلخص هيل (مرجع رقم ٣٣ ، ص ٢٧٣–٢٧٥ ) العقبات التى تعترض بحوث الأسرة فى خمسة مواضع رئيسية هى :

( ا ) معارضة الأسر لإجراء دراسات عليها .

( ب ) القصور فى أدوات البحث المناسبة .

( حـ ) وجود اتجاهات نظرية متنافسة .

( د ) وجود الشرّين المتلازمين « الرغبة فى الظهور » و « الميل إلى الاتباع » .

( هـ ) قلة عدد الباحثين فى الأسرة والوقت والإمكانيات المتاحة لهم . ولكنه سلم فى نفس الوقت بوجود تطورات تدعو إلى الأمل فيما يتعلق بمعظم هذه العقبات .

---

( ١ ) كتب إيفان ناى Nye بعد قراءته مسودة أولية لهذه الفقرة معقباً بالكلمات التالية : — « أعتقد أن هناك مشكلة أخرى هى أن بعض المتطرفين عندنا يحاولون تبرير سلوكهم أو رغباتهم المنحرفة بمهاجمة السنن التى تخدم المجتمع على الوجه الأكمل . فهم ليسوا بالقدر الكافى من النضج ، أو القدر الكافى من الموضوعية ليتحملوا مسئولية خروجهم على سنن المجتمع ، وإنما يدافعون عن هذا الخروج بمهاجمة بنيان المجتمع . والرأى عندى أن هؤلاء الذين يهاجمون معايير الأسرة اليوم يفتقرون إلى الموضوعية كأولئك الذين يدافعون عن الوضع الراهن دون تحفظ » .

ثم أشار فى عرضه للزيادة فى بحوث الأسرة التى امتازت بها السنوات الأخيرة إلى أننا ما زلنا فى حاجة إلى :

( ا ) استعداد الأسر لإجراء دراسات عليها .

( ب ) تحرير العلماء من الغشاوات التى تضعها السنن الاجتماعية على عيونهم .

( حـ ) صياغة مناهج ونظرية أفضل (مرجع رقم ٣٨) .

**اعتبارات تنظيمية :**

صاحب تحول اهتمامات البحوث من التركيز على الأسرة كنظام إلى دراسة الظواهر الشخصية زيادة فيما يتمتع به الميدان من احترام ، وإثارة اهتمامات الجمهور كما تتضح فى تلك المؤلفات العلمية والجماهيرية الدقيقة ، واتساع العمليات التنظيمية للميدان . وقد استعرضنا بعض الخطوات التى تمت على هذا الطريق مثل : إنشاء الهيئات القومية ، وتأسيس مراكز دراسة الأسرة ، وتكوين حلقات بحوث على المستويين القومى والعالمى ، ووضع معايير محددة وتقديم جوائز على التفوق فى بحوث الأسرة . وقد اتضحت هذه الاتجاهات فعلا ، وعلينا أن نتوقع مزيداً من التقدم على هذا الطريق . ونعرض فيما يلى لاتجاهات أربعة أخرى مرتبطة بهذه الناحية أوثق الارتباط . وبرغم أنها مازالت مستمرة ، إلا أنها ذات أهمية كبرى لتحقيق مزيد من التقدم فى المستقبل .

١ — أولها وأهمها جميعاً عملية اختبار الذات ، أوما يمكن أن نسميه « استبطان العلم لنفسه »*. وقد لاحظنا فى هذا السبيل النمو الجديد فى كتب البيليوجرافيا المصنفة ، ووسائل نشر الملخصات ، وعمليات جرد القضايا القائمة فى ميدان البحث ومعايير التقييم ، والانتقادات الصادرة من بين صفوف الباحثين فى هذا الميدان . وقد تعرض هيل (مرجع رقم ٣٤ ) لهذه الأمور واعتبرها علامات نضج هذا الفرع من علم الاجتماع . ولاشك أن الباحثين فى ميدان الزواج والأسرة فى حاجة إلى إلقاء نظرة فاحصة على فرع تخصصهم فى أمور التعليم ، وتقديم الاستشارات ، وغيرها من النواحى التطبيقية ، وكذلك فى أمور البحث (قارن هنا مرجعى ٩ ، ١٠) .

* "Disciplinary introspection"

فالميدان — بمعنى آخر — قد نضج إلى المستوى الذى يسمح بالبحث التقييمى ؛ ونقصد هنا البحث ناحية الداخل أى إجراء بحوث عن البحوث ، وبحوث عن تطبيق البحوث . وبهذه الطريقة يستطيع العلم تصحيح نفسه بنفسه .

٢ — يرتبط بالنقطة السابقة ارتباطاً وثيقاً الحاجة إلى نشر المعلومات المعاصرة فى الميدان بشكل أكثر كفاءة ( مرجع رقم ٩ ) . ونقصد بالمعلومات هنا : المواد الواقعية والأساليب المنهجية ، والقضايا النظرية . ويعنى هذا نشراً دقيقاً وسليماً للمعلومات بين الجمهور المستهلك ، وبين زملاء الدراسة ، سواء فى الداخل أو الخارج . وقد أشار هيل ( مرجع رقم ٥٣ ) وموجى ( مرجع رقم ٥٤ ) بصفة خاصة إلى الحاجة إلى العمل الجماعى على المستوى الدولى فى ميدان البحث ، وذلك بهدف الإخصاب المتبادل ، والنهوض بالنواحى المتخلفة فى ميدان المناهج ، وتكوين نظرية مقارنة . وتسعى الآن لجنة بحوث الأسرة التى شكلتها مؤخراً «الجمعية الدولية لعلم الاجتماع *» من أجل تحقيق هذه الأهداف . ويمكن أن تساعد فى هذا السبيل الوسائل التى أشرنا إليها فى فقرة سابقة ، مثل : كتب الببليوجرافيا ، ومجلات نشر الملخصات ، وغيرها . وعلاوة على هذا قد تكون هناك حاجة إلى زيادة وتحسين المطبوعات فى هذا العلم . من هذا مثلا أن طالب « ناى » و« بايز » (مرجع رقم ٥٩) بإضافة مجلة جديدة لتنشيط البحوث المنهجية ، ووضع كتاب جديد فى نظرية الأسرة.

٣ — الحاجة إلى استمرار الاتجاه نحو زيادة التنسيق بين عمليات البحث ، والتوسع فيه (قارن مرجع ٣٤) . ويمكن أن يتخذ هذا التنسيق أشكالا متعددة منها : أن يكرس عدة باحثين أفراداً أو مجموعات من الباحثين وقتاً طويلا لتناول موضوع معين بحيث يستطيعون التوصل إلى نتائج تراكمية ، أو أن يقف الباحثون على مؤلفات غيرهم فى نفس ميدان تخصصهم وفى الميادين المتصلة به ، ثم تكوين فرق متعاونة من المتخصصين فى أكثر من ميدان . ولا يتطلب هذا وسائل أفضل لنشر المعلومات فحسب ، وإنما يفترض كذلك توفر قدر أكبر من التواصل والتعاون بين الباحثين من أتباع اتجاهات مختلفة . ( قارن مراجع رقم ٩ ، ٥٥ ) كما طالب « ناى » و « بايز » (مرجع رقم ٥٩) بتعاون علماء اجتماع من خارج صفوف المتخصصين فى الأسرة ، وذلك من أجل الإخصاب المتبادل داخل الميدان .

* The International Sociological Association

٤ — لابد من بذل جهود أكبر لكسب مزيد من الباحثين المؤهلين إلى ميدان الأسرة ، وتحريرهم من الأعباء الأخرى ، وإمدادهم بالإمكانيات المناسبة ، ومساعدتهم من خلال المؤتمرات ، وحلقات البحث ، ومراكز دراسة الأسرة ، وما شابه ذلك . فهذا يتطلب — بمعنى آخر — توجيه مزيد من الاهتمام إلى توفير إمكانيات البحث . أما عن الوضع الراهن فى الولايات المتحدة فلا نكاد نجد باحثاً يخصص كل وقته لبحوث الأسرة (قارن مراجع رقم ٣٣ ، ٥٨ )، والإمكانيات قاصرة ، والاعتمادات ضئيلة بشكل محزن . وقد تحققت مؤخراً دفعات قوية فى هذا الصدد فى صورة توفير اعتمادات من المؤسسات والهيئات الحكومية ، ولكن ما زالت هذه الموارد فى حاجة إلى تنمية واستغلال أفضل . ويمكن عن طريق تحسين وسائل التمويل الارتقاء بالبرامج التدريبية ، ورفع كفاءة البحث . وقد اقترح البعض (مرجع رقم ٥٨ ) إنشاء مركز قومى لبحوث الأسرة .

## اعتبارات الاستفادة العملية :

يرى العلماء « النظريون » أنه ليس لهم شأن كبير بالاستفادة العملية . فهم يقولون إن مهمة العلم هى اكتشاف الحقيقة ، بغض النظر عن القيم والاستخدام العملى ولعله من الأفضل أن ندع هذا الموضوع الأخير لرجال الدين ، والفلاسفة ، والمهندسين الاجتماعيين . ومع ذلك فإن كثيرين من الباحثين فى الأسرة — إن لم يكن معظمهم — متفقون ضمناً على أنهم يستطيعون — وأن عليهم — أن يساعدوا فى اختيار أنواع المشكلات التى يجب أن تدرس . مع العلم بأن القيم ينبغى ألا تؤثر على تعميمات علمهم . ويعبر فوت Foote (مرجع رقم ٢٧) عن هذا الرأى بوضوح إذ يقرر أن المبرر العملى الوحيد للبحوث هو المساهمة التى يمكن أن تقدمها لرفاهية المجتمع :

ونختم هذه الفقرة بعرض بعض المشكلات البارزة فى هذا المجال والتى ما زالت تنتظر الحل * .

١ — هناك مشكلة استبعاد التحيز والميول المتحيزة من عملية البحث ، لخلق

---

* يركز القسم الخامس من الكتاب الذى ترجمنا عنه هذا الفصل على الجوانب العملية بصفة خاصة ويتناول الفصل الأخير من ذلك القسم موضوع القيمة بالذات . ( المترجم )

علمٍ متحرر من الأحكام القيمية . وعلى الرغم من أن البحوث قد ظلت — طوال نصف القرن الماضي — متجهة نحو تحقيق هذا الهدف ، إلا أنه ما زال هناك شوط يجب أن يقطع على هذا الطريق. وليس المطلوب هنا أن يجرد الباحثون — كأشخاص — أنفسهم من التحيز أو المصالح الذاتية والأحكام القيمية ، وإنما أن يجعلوا كل ذلك بمنأى عن عملية البحث العلمى ، واثقين أن التعميمات التى انتهت إليها بحوثهم إنما انبثقت عن الوقائع المدروسة إمبيريقيا .

٢ — وحتى لو سلمنا بأنه لا مكان للقيم عند وضع التعميمات ، فما زالت هناك مشكلة نوع علاقة الباحث بالناس الذين يدرسهم . هل يجب أن يكون موضوعيا ومنعزلا دائماً ، أم ينبغى عليه أن يهتم بمن يدرسهم ويلتزم بالنهوض بهم ؟ وقد طالب كل من فوت وكوتريل Cottrel (مرجع رقم ٢٩) باتخاذ الموقف الأخير ، ونددا بميل الباحثين إلى اتخاذ موقف الملاحظ غير المهتم ، ورسما حدود العملية المفضلة عندهما المسماة «التجريب بالمشاركة» * . إلا أن كولب Kolb ( مرجع رقم ٤٥ ، ٤٦) يدعى — من ناحية أخرى — أن ميدان الاجتماع العائلى ظل محدوداً بسبب الموقف القيمى الذى يتخذه . ووجه الانتقاد إلى دارسى الأسرة وإلى المربين لاهتمامهم بتدعيم قيم التكيف ، والاستقرار التى يرى أنها ضد الفردية ، وأنها تمثل عوامل معوقة لنمو الشخصية . وهكذا نرى أن مسألة ارتباط البحث بالأغراض التربوية والعلاجية أم لا — أو درجة هذا الارتباط — ما زالت من المسائل المعلقة .

٣ — هناك مشكلة أخرى ولكنها وثيقة الارتباط بما سبق هى مشكلة العلاقات العامة . فإذا افترضنا أن للنواحى التطبيقية أهميتها ، كيف يمكن لدارسى الأسرة أن يكونوا على صلة بسوق المستهلكين ؟ ويتطلب علاج أحد جوانب المشكلة سد الثغرات الموجودة فى الاتصال بين الباحثين والمهن المساعدة والجمهور الكبير . ومن شأن تنشيط الاتصال هذا أن تبرز بعض الصعوبات الفكرية والمتعلقة بالمصطلحات وكذلك بعض الاتجاهات نحو التشويه فيما يكتب للجمهور مبسطاً . كما يتطلب علاج جانب آخر من المشكلة استخدام اللباقة فى تناول بعض الموضوعات الحساسة حتى يمكن التغلب على المقاومة الموجودة . وبرغم ما تحقق

* "Participant experimentation".

من تقدم فى هذا الصدد فما زالت تعترض طريق دارسى الأسرة صعوبات مثل نقص المعلومات الدينية عن معظم سجلات الإحصاءات الحيوية ، وعدم القبول الكامل لإدخال التربية وإجراء البحوث الجنسية فى كثير من قطاعات المجتمع .

٤ — ثم هناك موضوع تأثير دراسات الأسرة على الجمهور المستهلك . هل يمكن للمرء أن يكون واقعياً دون أن يظهر بمظهر المتشائم مثلا؟ نجد البعض يشكون أحياناً من كون اتجاه البحوث سلبياً أكثر مما يجب ، ومبالغاً فى التركيز على المشكلات ، وذلك لمجرد أنه تحليلى . وربما كان البحث فى الأسرة قد بالغ فعلا فى الاهتمام بمشكلات الأسرة ، مما ترتب عليه إهمال الأسرة العادية وشئونها (مرجع رقم ٤٨) . فإذا كان الموقف كذلك ، فالأمر فى حاجة إلى إصلاح . ولكن إذا كانت هناك مشاكل ، فلا مناص من الاهتمام بها . والواقعية هى السبيل الوحيد إلى التقويم ، ومن ثم إلى التفاؤل . غير أنه ربما كان من شأن الاتجاه التحليلى فى تدريس الحياة الأسرية وبحثها إغفال بعض الجوانب والمبالغة فى البعض الآخر ؛ مما يسبب القلق للأشخاص العاديين نسبياً ، أو يهول المشكلات أمامهم . فالأمر فى حاجة إلى موازنة دقيقة .

**العلاقة بين المنهج والنظرية :**

لعله من الأفضل أن نلقى بنظرة على المنهج والنظرية معاً بسبب ما بينهما من علاقة وثيقة . وتتمثل الحاجة الأساسية بالطبع فى ضرورة استمرار كثير من الاتجاهات التى نوهنا بها ، مثل : الدراسة الكمية المقترنة بتحليل دراسة الحالة ، واستخدام تصميمات بحوث سليمة ؛ بما فى ذلك من استخدام الفروض المحددة ، وتحسين عمليات جمع المادة ، والاستعداد لوضع تعميمات خالية من الأحكام القيمية ، ونشر ، وتكامل ، وتقنين نتائج البحوث ، وتحديد إطارات مرجعية نظرية . هذا مع العلم بأن هناك تطورات أخرى جديرة بالملاحظة . ونود أن نقتصر هنا على تقديم عرض خاص ولكنه موجز يذكرنا بأشد الاحتياجات إلحاحاً .

١ — هناك حاجة ماسة إلى تحسين طرق اختبار صدق وثبات المادة المستخدمة ، إذ يعتمد قدر كبير من المؤلفات فى ميدان الأسرة — حتى تلك التى تصدر اليوم —

على عينات غير ممثلة ، وعلى مادة جمعت دون خطة معينة . هذا إذا غضضنا الطرف مؤقتاً عن التصورات النظرية ، والتصميمات والتحليلات الضعيفة . ونتيجة هذا فى أكثر الأحوال الوصول إلى تعميمات مشوهة . ومع ذلك فمن الخطأ الظن بأن العينات الممثلة هى السبيل الوحيد الممكن لإجراء الدراسة . وقد أشار هوفمان Hoffmann وليبيت Lippitt ( مرجع رقم ٣٩ ) — بحق — إلى أن دراسة العلاقات بين المتغيرات كثيراً ما يتطلب استخدام عينات متجانسة وغير ممثلة . وقد ميزا بين « التعميمات الإحصائية » و « التعميمات النظرية » وقالا فيما يتعلق بالنوع الثانى : « وقد تكون السهولة الكبرى فى الوصول إلى العينات غير الممثلة — فى بعض الأحيان — سبباً مقبولا لاستخدامها . (مرجع رقم ٧١ ص ٩) . كما قدم هذان المؤلفان — فى الدراسة المشار إليها — عرضا نقدياً مختصراً وممتازاً للمشكلات المنهجية الرئيسية فى مثل هذا المجال مثل : الوصول إلى المادة ، وتجنب التشويه فى التقارير اللفظية ، واستخدام اتجاهات واعدة فى الملاحظة . وبرغم أن محور اهتمامهم كان ميدان تنمية الطفل ، إلا أن معالجتهم الشاملة لبعض أساليب ومشكلات البحث المختلفة يمكن أن تفيد فى نفس الوقت رجال الاجتماع العائلى أيضاً ( انظر ص ٩٨٥ إلى ١٠٠٥ من المرجع المذكور) . كما تعرض « ناى » و « باير » ( مرجع رقم ٥٩ ) لبعض هذه الموضوعات . وخلصا إلى تأكيد بعض الاحتياجات مثل : التوسع فى استخدام التركيب التدرجى ، وإحلال الموضوعات المحددة التى تتناول مستقلة ، والتوسع فى دراسة واستخدام مايعرف باسم اختبارات الكذب lie tests. (وهى خلاف اختبارات كشف الكذب التى تستخدم فى التحقيق الجنائى ) وذلك من أجل ضمان دقة التقرير .

٢ — هناك حاجة ملحة بنفس الدرجة إلى مزيد من الاهتمام — وإلى أبعد حد ممكن — بقياس علاقة العلية بين المتغيرات المدروسة . وقد لوحظ الانتقال من مجرد وصف الخصائص إلى دراسة العلاقات بين الخصائص . قد تكون العلاقات زائفة ، ولكن إثبات الارتباط الإحصائى لايعنى التدليل على علاقة العلة والمعلول . وهذا الأخير — وهو يمثل أحد الاهتمامات العملية الأساسية — صعب التحقيق ، وخاصة فى العلوم الاجتماعية . وذلك بسبب تعقد المادة وصعوبة الوصول إليها فى كثير

من الأحيان ، وبسبب الصعوبات العملية لإجراء تجارب منضبطة على الناس . ولكن ذلك ليس بالأمر المستحيل أبداً . وقد لاحظنا من قبل كثرة استخدامه فى البحث العلمى فى الأسرة . وقد شرح وينش Winch وماك جينز McGinnis وبارنجر Barringer (مرجع رقم ٧١ ، الفصل الأول) المنهج العلمى مطبقاً على دراسة الأسرة . وقد حددوا – فى سياق مناقشتهم المفيدة – التصميم الكلاسيكى للتجربة والصور القريبة منها ، وهى جميعاً أمور مفيدة لرجال العلوم الاجتماعية . ويتم فى التجربة الكلاسيكية ملاحظة المجموعتين التجريبية والضابطة قبل وبعد إدخال عامل معين فى المجموعة التجريبية . وهذا هو أضمن سبيل لدراسة علاقة العلية لأنه يتحكم فى جميع المتغيرات فيما عدا المتغير موضوع الدراسة كما يلاحظ تأثير هذا المتغير عبر الزمن . وهناك ثلاثة أنواع أخرى من التجارب أقل فائدة، ولكنها أكثر سهولة فى التنفيذ ، وهى :

(ا) استبعاد المجموعة الضابطة ، والإبقاء على ملاحظة البعد الزمنى .

(ب) استبعاد عنصر الزمن ، والإبقاء على المجموعة الضابطة .

(حـ) استبعاد كليهما ، أو – بمعنى آخر – الاقتصار على دراسة مجموعة واحدة أو حالة فردية فقط فى وقت معين . ويمثل هذا النوع أضعفها جميعاً .

وينبغى توجيه مزيد من الاهتمام إلى التصميم الطولى ، مع استخدام الضوابط المناسبة .

٣ – ترتبط بالنقطة السابقة ارتباطاً وثيقاً – بل ربما كان يمثل جزءاً منها – الحاجة إلى إحكام الضبط على المتغيرات المتدخلة . وقد تحقق هذا – أو جزء منه – بقصر التحليل على مجموعة أو فئة من المجتمع متجانسة نسبيا . غير أن « ناى» و«باير» يذكراننا (مرجع رقم ٥٩ ص ٢٩٩) بأنه ليست هناك مجموعة متجانسة كلية ، ولذلك يظل هذا «الضبط» جزئيا فقط . ثم إنه إذا كان البحث محدوداً بهذا الشكل ، فستكون تعمياته محدودة أيضاً ، ليس فيها أى عمومية . وقد اقترحا – كبديل للعينة المتجانسة – التحكم فى توزيع التردد (أى تردد المتغير) ، والتناظر الأيكولوجى . وقد أشارا إلى بعض البحوث التى تناولت مايعرف باسم المتغير الثالث ، لا بشكل

سلبي فقط عن طريق تحييده ، وإنما إيجابياً باعتباره أحد الظروف التي تؤثر على العلاقة . ويبدو هذا الاتجاه باعثاً على الأمل لدى القائمين بالدراسات المقارنة الحديثة . ذلك أن مهمتهم تتضمن تحديد تأثيرات الثقافة على الظاهرة المدروسة ، وتحديد « العموميات الثقافية » Universals فى الظواهر الأسرية ، أى تلك العناصر التى لاتتأثر بالتنوع الثقافى (قارن مرجع رقم ١٤) وقد دعا موجى (مرجع رقم ٥٤ ص ٤٢٣) — فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة — دارسى الأسرة إلى وضع تعميمات «متحررة من تأثير الثقافة وذات عمومية عالمية» ، والتى لايمكن التوصل إليها بطبيعة الحال إلا إذا تحدد تدخل الثقافة من عدمه ، ومدى هذا التدخل .

٤ — وهناك — كما أشرنا مرات متعددة — حاجة ملحة إلى وضع نظرية أفضل . وقد وصف ناقدو بحوث الأسرة هذه البحوث بأنها تفتقر إلى الإتقان ، وتهتم بالتوافه ، ومشتتة ، وعقيمة فى الغالب ، وذات طابع أخلاقى فى بعض الأحيان . هذه عبارات قاسية ولاشك ، وهى على أحسن الظروف لاتصدق إلا بشكل جزئى فقط . ثم هى اليوم أقل صدقاً من أى يوم مضى . إلا أنه ما زالت هناك حاجة إلى علاج ماوصفه جود Goode (مرجع رقم ٣٠ ص ١٨٦) بأنه : «خلية كبيرة من المشكلات النظرية والمنهجية» . وما زالت هناك حاجة إلى عزل ، ثم إيجاد التكامل بقدر الإمكان بين الإطارات النظرية التى يمكن أن توجه العلم . ثم مازالت هناك أيضاً حاجة إلى إيجاد وتحديد العلاقات بين التعميمات الإمبيريقية من أجل وضع نظرية حقيقية .

وستظل نظرية الأسرة — لفترة أخرى من الوقت على الأقل — ذات مدى متوسط ، وذات بؤر متعددة ، على الرغم من أن وضع نظرية عامة للميدان أمر ممكن يجب ألا يستبعد . ولكن علينا — على أى حال — أن نعتمد على النظرية سواء فى تفسير المادة الإمبيريقية أو إيجاد الفروض الصالحة للدراسة .

# المراجع


1. Ackermann, N.W. An orientation to psychiatric research on the Family. in : Marr. and Fam. Living, 1957, 19, 68-74.

2. Ackermann, N.W., The Psychodynamics of Family life, New York : Basic Books, 1958.

3. Alexander, I.E., Family therapy, in : Marr. and Fam. Living, 1963, 25, 146-154.

4. Barrabee, P., The family as a unit of treatment in mental health therapy, in : Marr. and fam. Living, 1957, 19, 182-186.

5. Barron, M.L., Research on intermarriage: a survey of accomplishments and prospects, in: Amer. journal of Sociology, 1951, 57, 249-235.

6. Bell, N.W., and Vogel E.F.(eds.), A modern introduction to the family. Glencoe, Illinois, Free Press, 1960.

7. Bell, N.W., and Vogel E.F., Toward a framework for functional analysis of family behavior.

في المرجع السابق ص ١ – ٣٢ .

8. Bossard, J.H., and Boll, E.S., Family situations, Philadelphia : Univ. of Pennsylvania Press, 1943.

9. Burgess, E.W., New foundations for marriage and the family research, in : marr. and Fam. Living. 1946, 8, 64-65.

10. Burgess, E.W., The family and sociological Research, Social Forces, 1947, 26, 1 - 6.

11. Cavan, Ruth S., The American Family (3rd ed.) New York, Crowell, 1963.

12. Chance, E.. Families in treatment: from the viewpoint of the patient, the clinician, and the researcher. New York : Basic Books, 1959.

13. Christensen, H.T., Marriage analysis : foundations for successful family life. (2nd ed.), New York, 1958.

14. Christensen, H.T., Cultural relativism and premarital sex norms. Amer Sociol. Rev., 1960, 25, 31 - 39.

15. Cortell, L.S. The present status and future orientation of research on the family. Amer. sociol. Rev., 1948, 13, 123-129.

16. Cortell, L.S., New Directions for research on the American family, Soc. Casework, 1953, 34, 54 - 60.

17. Dager, E.Z., A review of family research in 1958, in : Marr. and fam. Living, 1959, 21, 287-299.

18. Ehrmann, W.A., A review of family research in 1954, in : Marr. and fam. Living, 1955, 17, 169-176.

19. Ehrmann, W.A., A review of family research in 1955, in : Marr. and fam. Living, 1956, 18, 168-176.

20. Ehrmann, W.A., A review of family research in 1956, in : Marr. and fam. Living, 1957, 19, 279-294.

21. Ehrmann, W.A., A review of family research in 1957, in : Marr. and fam. Living, 1958, 20, 384-396.

22. Ellis, A, 1953 classified bibliography on human sex relations, in : International journal of Sexology, 1954, 7, 1 - 12.

23. Ellis, A. 1953 classified bibliography on marriage and family relations, in : Marr. and fam. Living, 1954, 16, 145-161, 254-263.

24. Ellis, A., and Doorbar, Ruth R., recent trend sdin sex, marriage and family research, in Marr. and fam. Living, 1952, 14, 338-340.

25. Ellis, A. and Doorbar R., Classified bibliography of articles, books and Pamphlets on sex, love, marriage and family relations published during 1952, in : Marr. and fam. Living, 1953, 15, 156-175.

26. Flugel, J.C., The psycho-analytic study of the family, London, 1921.

27. Foote, N.N., Research : a new strength for family life, in : Marr, and fam. Living, 1954, 16, 13-20.

28. Foote, N.N., the appraisal of family research, in : Marr. and fam. Living, 1957, 19, 92-99.

29. Foote, N.N., and Cottrell, L.S., Identity and interpersonal competence, Chicago, 1955.

30. Goode, W.J., Horizons in family theory, in Merton and others (Eds.) Sociology Today, New York, 1959, pp. 178-196.

31. Hill, R., Interdisciplinary workshop on marriage and family research, in : Marr. and Fam. Living, 1951, 13, 13-28.

32. Hill, R., Review of current research on marriage and the family, in : Amer. sociol. Rev., 1951, 16, 694-701.

33. Hill, R. A critique of contemporary marriage and family research, in : Social Forces, 1955, 33, 268-277.

34. Hill R., Sociology of marriage and family behaviour, 1945-56 : a trend report and bibliography, in : current Sociology, 1958, 7, 1-98.

35. Hill, R., Cross-national family research : attempts and prospects, in : Int. Soc. Sci. J., 1962, 14, 425-451.

36. Hill. R., and Hansen, D.A., The Identification of conceptual frameworks utilized in family study. in : Marr. and Fam. Living 1960 22, 299-311.

37. Hill, Katz and Simpson, An inventory of research in marriage and family behavior : a statement of objectives and progress, in : Marr. and fam. Living, 1957, 19, 89-92.

38. Hill and Simpson, Marriage and family sociology, 1945-55, in: Zetterberg (ed.) Sociology in the United States, Paris, UNESCO, 1956, pp. 93-100.

39. Hoffman, L.W. and Lippitt, R., The measurement of family life variables, in : P.H. Mussen (Ed.), Handbook of research methods in child development, New York, 1960, pp. 945-1013.

40. Jacobsohn, P. and Matheny, A.P., Mate selection in open marriage systems, Int. J. comp. Sociol., 1962, 3, 98-123.

41. Katz, A.M., and Hill, R., Residential propinquity and marital selection : a review of theory, method and fact, in : Marr. and Fam. Living, 1958, 27-35.

42. Kelley, I.B. and Nesbitt, M., the family, education and child adjustment, in : Rev. educ. Res., 1946, 16, 71-80.

43. Kephart, W.M., Some knowns and unknowns in family research : a sociological critique, in: Marr. and Fam. Living, 1957, 19, 7-15.

44. Kirkpatrick, C., The Family : as process and institution (2nd ed.), N.Y., 1963.

45. Kolb, W.L., Sociologically established family norms and democratic values, in : Social Forces, 1948, 26, 451-456.

46. Kolb, W.L., Family, Sociology, marriage education and the romantic complex, in : Social Forces, 1950, 29, 65-72.

47. Komarovsky, M., Selected bibliography on the family, in : Amer. Sociol, Rev., 1940, 5, 558-565.

48. Komarovsky, M. and Waller, W., Studies of the family, Amer. J. Sociol., 1945, 50, 443-451.

49. Kronhausen, E. and Kronhausen, P., The therapeutic family — the family's role in emotional distrubance and rehabilitation, in : Marr. and Fam. Living, 1959, 21, 29-35.

50. Ludlow, W.L., A syllabus and bibliography of marriage and the family, Ohio, 1951.

51. Martindale, D., The nature and types of sociological theory, Boston, 1960.

52. Merton, R., "The bearing of sociological theory on empirical research", in : Social theory and sociological structure, (snd ed.), Glencoe, Ill., 1957, pp. 85-101.

53. Mogey, J.M., The contributions of Frederic Le Play on family research, in : Marr. and Fam. living, 1955, 17, 310-315.

54. Mogey, J.M., "Changes in the family : introduction", in : Int. soc. sci. J., 1962, 14, 411-424.

55. Mowrer, E.R. and Mowrer, H., "The social psychology of marriage", in : Amer. sociol. Rev., 1951, 16, 27-36.

56. Murdock, G.P., Social Structure, N.Y., 1949.

57. National Council on Family Relations. Proceedings of the Family Research Conference. Special issue of Marr. and Fam. Living, 1957, 19, 1-128.

58. Nimkoff, M.F., "Trends in Family research", in : Amer. J. Sociol., 1948, 53, 477, 482.

59. Nye, F. and Bayer, A., "Some recent trends in family research", in Social Forces, 1963, 41, 290-301.

60. Parsons, T., and others : Family, socialization and interaction process. Glencoe, Ill., 1955.

61. Pollak, O., Integrating sociological and psycho-analytic concepts, N.Y., 1956.

62. Rockwood, L.D., Trends in family life research, in : J. home Econ., 1942, 34, 647-654.

63. Rockwood, Leino, A proposal for the direction of family research in the next decade, in : J. home Econ., 1952, 44, 23-27.

64. Simposon, G., Empiricism and psychoanalysis in the sociology of the family, in : Marr. and Fam. Living, 1957, 19, 382-384.

65. Smith, E.A., American Youth Culture, N.Y., 1962.

66. Spiegel, J.P., "New perspectives in the study of the family, in : Marr. and Fam. Living, 1954, 16, 4-12.

67. Sussman, M.B., (Ed.), Sourcebook in marriage and the family, (2nd ed.), Boston, 1963.

68. Walters, J., "A review of family research in 1959, 1960 and 1961", in Marr. and Fam. Living, 1962, 24, 158-178.

69. Winch, R.F., "The study of personality in the family setting", in : Social Forces, 1950, 28, 310-316.

70. Winch, R.F., "Marriage and the Family", in : J. Gittler (Ed.), Review of Sociology, 1945-1955, N.Y., 1957, 346-390.

71. Winch and McGinnis, R., and Barringer, H., (Eds.) Selected Studies in Marriage and the family, (Rev. ed.), N.Y. 1962.

72. Zimmerman, C.C., The family and the civilization, N.Y. 1947.

## الفصل الثالث عشر

# الدراسة الاجتماعية للسلوك المنحرف *

يحاول عدد من علماء الاجتماع الإفادة من هذا العلم فى حل عديد من المشكلات المختلفة . فنجد الآن مجموعة منهم ، وخاصة المهتمين بالجانب التطبيقى ، يجرون بحوثاً شتى على ضروب مختلفة من السلوك المنحرف مثل الإجرام، وجناح الأحداث، والأمراض العقلية ، وإدمان الخمور ، والانتحار ، ومشكلات الزواج وعلى الأخص سوء التكيف الأسرى . ففى الولايات المتحدة — مثلا — نجد عدداً كبيراً من علماء الاجتماع أعضاء فى هيئات البحوث التى تجريها المؤسسات العقابية وأقسام الطب العقلى ، والمستشفيات العقلية ، والمراكز المعنية بمعالجة مدمنى الخمور . ومن خلال هذه البحوث التطبيقية والبحوث السسيولوجية الأخرى ظهرت مجموعة من النظريات والمفهومات السسيولوجية حققت فوائد جمة . ومن هذه المفهومات علاقة السلوك المنحرف بالمعايير الاجتماعية ، والثقافات الفرعية ، والجماعات ، والبناء الطبقى ونظرية الدور ، والتصورات الذاتية ، والحضرية .

### المعايير الاجتماعية :

يهتم علماء الاجتماع اهتماماً خاصاً بتحديد المعايير Norms السائدة فى المجتمع ، وكذلك مدى الفروق أو الاختلافات المتعلقة بالتسامح فى أنماط معينة من انتهاك المعايير . ولاشك أن كل ضروب الانحراف عن المعايير الاجتماعية ، تلقى دائماً معارضة المجتمع . فالاختراعات — مثلا — تمثل فى بعض الأحيان انتهاكاً للمعايير السائدة فى المجتمع ، مما قد يدفع المجتمع إلى معارضتها إما بالشدة أو التسامح أو الاعتدال . ونستطيع أن نعرف السلوك المنحرف — فى هذا المقال — بأنه انتهاك القواعد

---

* ترجم هذا الفصل الدكتور السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Marshall B. Clinard; Contributions of Sociology to Understanding Deviant Behaviour' The British Journal of Criminology, 1962, Vol. 3., P.P. 110 - 129.

الذى يتميز بدرجة كافية من الخروج على حدود التسامح العام فى المجتمع ( ١٠، — ) وهذا يعنى — ضمنا — أن المعايير التى تحدد السلوك المنحرف ليست هى بالضرورة نفسها فى الثقافات المختلفة ، كما أنها ليست ذاتها فى ثقافة معينة خلال فترات زمنية مختلفة . فالجنسية المثلية ، والبغاء ، وتناول الخمور لاتشكل اليوم فى بعض المجتمعات سلوكاً منحرفاً . وللتدليل على ذلك نجد أن بعض البلاد الاسكندنافية — مثلا — لديها تفسيرات مختلفة للمعايير الجنسية لايقرها عدد من القوانين الجنائية الأمريكية ؛ ولهذا يمكن اعتبار الاتجاهات المتغيرة التى ظهرت فى الولايات المتحدة خلال الخمسين عاماً الماضية نحو تدخين الأحداث وصغار الراشدين الطباق ، دليلا على أن السلوك المنحرف يمكن أن يتغير أو يتعدل عبر الزمن ، فقد كان هناك — فى بادئ الأمر — اهتمام جماعى بمسألة التدخين بين صغار السن ؛ ومن ثم نصت القوانين على تجريمه ، بل دعمت هذا التجريم فيما بعد ، ذلك أن البعض كان يعتقد أن التدخين يرتبط بمشكلات اجتماعية مختلفة .

وعندما يدرس عالم الاجتماع السلوك المنحرف ، فإنه يهتم أساساً بالتعرف على المعايير التى تفصح عن نفسها . وعلى هذا الأساس ، لايمكن لأحد أن يذهب إلى أن هناك « نمطاً من الشخصية غير ممتثل بطبعه » Non - Conformist Type ، لأن ذلك يعتمد على القضية التى مؤداها أن الأفراد ينتهكون المعايير بغض النظر عن طبيعتها . ولهذا السبب أيضاً بدأ أغلب علماء الاجتماع يتشككون فى بعض الاصطلاحات الفضفاضة مثل « سوء التكيف الاجتماعى » ، و «اللااجتماعية » و « الاضطراب العقلى » و «الشذوذ » و « المرض العقلى » و « الانحراف الجنسى » وحتى بعض الاصطلاحات الأساسية « كالجناح » . ويبدو أن التعريف الإجرائى لمعايير الجناح قد أصبح أكثر فائدة — من الناحية العملية — وذلك إذا ماقورن بحصر صور لانهائية من السلوك المنحرف . فتعريف الإدمان على الخمور يتضمن الانحراف عن معايير التناول العادى لها داخل ثقافة معينة ، وكذلك مدى اعتماد الفرد عليها . ولاشك أن مثل هذا التعريف يشمل مقدار الخمور الذى يستهلكه الفرد ، والهدف من تناولها ، والقيود الاجتماعية المفروضة على التناول ، وأخيراً مدى عجزه عن أن يمنع نفسه عن الإفراط فى تناولها . وفيما يتعلق بالمعايير التى ينطوى عليها الاضطراب

العقلى، يمكن القول إننا نستطيع أن نحدد بدرجة معينة من الدقة — من هو المريض عقلياً ، ومن الذى تنتفى عنه هذه الصفة ، ومن الذى يستوجب العلاج ، ومن الذى لا يستوجبه . ومن هنا يمكن القول إن التعريف الإجرائى قد أضحى أكثر دقة وصلاحية من التعريف الغامض غير الدقيق « للصحة العقلية » ( ٤٤ ، — ) .

ولقد كشفت الدراسات السسيولوجية التى أجريت على صور أو أشكال عديدة من انتهاك القانون — وخاصة تلك التى تلقى معارضة قوية من جانب المجتمع — كشفت عن أن هناك فروقاً ملحوظة بين الرؤية الرسمية لها ومداها الحقيقى . وتختلف الرؤية الاجتماعية Social Visibility هذه وفقاً لنمط السلوك المنحرف ، كما أنها تختلف وفقاً للنوع ، والعمر ، والطبقة الاجتماعية التى ينتمى إليها الفرد . فهناك بعض الانحرافات كالخطف ، والقتل يمكن رؤيتها وكشفها بسهولة ، بينما يصعب أو يتعذر ذلك بالنسبة لانحرافات أخرى مثل الجنسية المثلية ، والعلاقات الجنسية التى تنشأ قبل الزواج ، وتناول الخمور إذا لم يكن فى مكان عام . وما يقال عن هــــذه الانحرافات ، يقال أيضاً بالنسبة لجرائم الخاصة* White Collar Crime . كذلك كشفت الدراسات السسيولوجية التى استعانت بعينات كبيرة نسبياً ، عن أن انتهاك المعايير المختلفة يحدث بين جماعات لم يكن يعتقد الكثيرون أن بها عدداً كبيراً من منتهكى المعايير . ولقد أوضحت هذه الدراسات ، العملية التى من خلالها تتحول ضروب من السلوك المنحرف من النطاق غير الشرعى إلى النطاق الشرعى ، الذى بمقتضاه يصبح السلوك مقرراً رسميا .

---

* حدد إدوين سذرلاند Sutherland جريمة الخاصة ، بأنها تلك التى يرتكبها شخص يتمتع بمكانة اجتماعية اقتصادية عالية ، وينتهك من خلالها القوانين التى سنت لتنظيم نشاطه المهنى . ولقد استبعد سذرلاند بذلك كل جرائم الخاصة التى لا تمت إلى النشاط المهنى كالقتل والزنا ، لأنها لا تختلف عن الجريمة التى يرتكبها فرد ينتمى إلى طبقة اجتماعية دنيا . ومن الملاحظ أن سذرلاند استخدم اصطلاح "White Collars" بمعنى ضيق إلى حد كبير . فالشائع فى التراث السسيولوجى ، أن هذا الاصطلاح يغطى كل العاملين فى مهن غير يدوية ، فى مقابل اليدويين أو ما يطلق عليهم « Blue Collars » والاصطلاح الأخير قريب من الاصطلاح الإنجليزى « Black Coated » ، كما أنه مرادف للاصطلاح الألمانى Angestellte والكلمة الفرنسية Employe ومعنى ذلك كله أن سذرلاند قد قصر اصطلاحه على المستويات العليا من طبقة الـ "White Collar" ، ولهذا السبب آثرنا ترجمة اصطلاحه « بجرائم الخاصة » بدلا من « جرائم الياقة البيضاء » الذى قد يكون أوسع من المعنى الذى يقصده سذرلاند .

( المترجم )

**الثقافات الفرعية والجماعات :**

يولى عالم الاجتماع اهتماماً خاصاً بتأثير الثقافة العامة Culture ، والثقافة الفرعية Sub - Culture ، والعلاقات بين الجماعات المختلفة على السلوك المنحرف ( ٣٤ ، — ) . ويشير اصطلاح الثقافة عموماً إلى المستويات المعيارية فى السلوك . ومن ثم يهتم عالم الاجتماع بدراسة العلاقة بين المعايير المتصارعة والقيم التى تنطوى عليها الثقافة العامة والثقافات الفرعية من ناحية ، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى . أما اصطلاحا المجتمع والجماعات فيشيران إلى التفاعل والعلاقات السائدة بين أفراد المجتمع . ومن هنا أصبح على عالم الاجتماع أن يهتم بدراسة تأثير كل أنماط العلاقات التى تنشأ داخل الجماعات .

وإذا كانت الأسرة تلعب الدور الأكبر فى تشكيل الشخصية الإنسانية ، إلا أنها لاتعدو أن تكون إحدى الجماعات العديدة التى قد ترتبط بالسلوك المنحرف ، سواء كان هذا الارتباط فى ضوء المعايير أم فى ضوء العلاقات الاجتماعية . وإلى جانب الأسرة تلعب بعض التنظيمات دوراً بارزاً فى تحديد السلوك المنحرف مثل الحى أو الجيرة ، والمدارس ، والعصابات ، والزمر ، والمهن ، والجماعات الدينية . فإدمان الخمور — مثلا — يعتبر نتاجاً لضروب من القلق أو لسمات معينة فى الشخصية ، قد ترجع إلى طبيعة التفاعل المبكر فى الأسرة أو لخبرات أخرى حدثت فى الطفولة . ويبدو أن إدمان الخمور يؤدى إلى تغيرات معينة فى طبيعة العلاقات الشخصية بالآخرين ، وفى الاتجاهات نحو تناولها وفى الأدوار الاجتماعية ، ولقد أيدت نتائج بعض الدراسات هذه القضية ، حيث أوضحت أن الجماعات التى ينتمى إليها الشخص ترتبط ارتباطاً واضحاً بإسرافه فى تناول الخمور ، وأن الإدمان عليها قد يكون — إلى حد كبير — نتاجاً للصعوبات والمشكلات التى تنجم عن الإسراف فيها ( ١٠ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ) كما أوضحت نتائج أخرى أن التناول الجماعى للخمور ، وكذلك العوامل الثقافية تلعب دوراً هاماً فى تشكيل الفرد الذى سيصبح مفرطاً أو مدمنا . ويبدو أيضاً أن هناك فروقاً ملحوظة فى مدى الإفراط فى تناول الخمور وفقاً لعادات تناول قرناء الفرد لها . وتكشف هذه الفروق عن نفسها إذا ما ربطنا بين حدوث الإدمان على الخمور

من ناحية ، والنوع والطبقة الاجتماعية والمهنة والدين من ناحية أخرى . فى الولايات المتحدة — مثلا — نجد أن نسبة مدمنى الخمور بين اليهود والإيطاليين ضئيلة بشكل ملحوظ (٣١ ، — ) ، ( ٥١ ، — ) .

وتتألف المجتمعات الكبيرة الحديثة من ثقافات فرعية متباينة ، وجماعات مختلفة ، لكل منها — عادة — طائفة من المعايير والقيم الخاصة بها ، التى لا تكتفى بتحديد السلوك السوى الشرعى ، وإنما ترسم — بالإضافة إلى ذلك — أهداف الحياة ذاتها . والثقافات الفرعية شأنها شأن الثقافات العامة ، تلقن الشخص ما يجب عليه أن يفعله، وما يمكن أن يقوم به وما يتحتم إنجازه وما لا يجب القيام به ( ٦٠، — ) ولقد ذهب كوهن Cohen ( ١٧ ، ٥٩ ) إلى أن الثقافات الفرعية تظهر عادة فى المجتمع الذى يتميز بدرجة عالية من التباين وذلك حينما يتفاعل عدد من الأشخاص لديهم مشكلات متماثلة . كذلك كشفت بعض نتائج البحوث السسيولوجية عن وجود فروق واختلافات واضحة فى الأبنية المعيارية للثقافات الفرعية التى يمثلها أشخاص ينتمون إلى جماعات عمر مختلفة وطبقات اجتماعية ومهن متباينة وجماعات دينية وعرقية عديدة ، وأحياء ومناطق متفرقة ، وغير متماثلة ، وبالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نجد ثقافات فرعية محدودة — إلى حد كبير — بين عصابات المراهقين ، والبغايا ، ومدمنى الخمور والمخدرات ، وممارسى الجنسية المثلية ، والمجرمين المحترفين ، بل إننا نستطيع أن نلحظ ثقافات فرعية تتميز بأنساق اجتماعية خاصة فى المؤسسات التى تعنى بعلاج هؤلاء المنحرفين كالسجون . ( ١٧ ، — ) ، ( ١٨ ، — ) ، ( ١٥ ، — ) . وبالرغم من أن أغلب المجتمعات الكبيرة تنطوى على معايير اجتماعية متنوعة ومتعددة ، إلا أن الأفراد لايتوحدون إلا مع عدد قليل منها . وهذا بدوره يعنى أموراً ثلاثة :

١ — أن الجماعات المختلفة التى ينطوى عليها المجتمع الحديث تختلف اختلافاً ملحوظاً فيما يتعلق بمعايير السلوك المقبول . وهذا أمر يمكن أن نلحظه أيضاً فى الثقافات العامة .

٢ — أنه لكى نفسر منطقياً سلوك أعضاء الجماعات المنحرفة فى المجتمع ، يجب أن يتم ذلك بنفس الطريقة التى نحاول بها أن نفسر مثلا : تعلم الفرد فى

مجتمعات الإسكيمو من خلال الثقافة كيف يصبح أحد رجالها .

٣ — وأخيراً فحينما ندرس معايير أسرة معينة ، يتعين علينا أن نشير إلى الطبقة الاجتماعية والمهنية ، أو الثقافة الفرعية التى تنتمى إليها هذه الأسرة .

وقد يثير البعض تساؤلا مؤداه أن الاحتكاك والاتصال الوثيق بالثقافات الفرعية المنحرفة لايؤثر على جميع الأفراد بدرجة واحدة ، ولكن البحوث السوسيولوجية ذهبت إلى أن تفسير ذلك يكمن فى حقيقتين هما :

أولا : أن الثقافة الفرعية ليست نسقاً مغلقاً على أعضائه . فالمناطق التى تتميز بمعدلات جناح عالية قد يخضع الأفراد فيها لمعايير أخرى .

ثانياً : أن طبيعة تصور الفرد لذاته قد تبعده عن الارتباط بمعايير الانحراف ولقد أشارت بعض الدراسات السوسيولوجية الحديثة ، إلى أن تصور الفرد لذاته على نحو «مثالى» قد يمارس عليه ضغطاً قوياً . وقد يلعب هذا التصور دوراً وقائياً فى المناطق التى تتميز بمعدلات جناح عالية ( ٤٣ ، ٥٦٦ — ٥٧٠ ) . والملاحظ أن الفرد لايكتسب هذا التصور الذاتى من أسرته فقط ، بل أيضاً من المدرسة والجيرة أو الحى .

وهناك مفهوم آخر يمكن أن يفيدنا فى تفسير تباين السلوك ، وهو ما إذا كانت الجماعة التى تعتبر الشخص عضواً فيها تمثل بالنسبة له جماعة مرجعية أم لا * ؛ ذلك أن العضوية فى جماعة ليس لها سوى معنى ضئيل بالنسبة للسلوك المنحرف ، إذا لم يتوحد الفرد مع هذه الجماعة (١٢ ، — ) .

وباستطاعتنا أن نفيد من مفهوم الثقافة الفرعية على نحو آخر . فبدلا من أن ننظر إلى المجتمع والحى والأسرة فى ضوء مفاهيم التفكك الاجتماعى ، يجب نضع فى اعتبارنا أهمية دراسة القيم المتصارعة . فوجود القمار ، وانتشار تناول الخمور ، وشيوع الحانات ، والحرية المفرطة فى العلاقات الجنسية ، مثل هذه الأمور لا تشير بالضرورة إلى توافر ظروف «سيئة» أو «مفككة» . فلقد أوضح وليام فوت وايت

* المقصود بالجماعة المرجعية Reference Group هى تلك التى يشتق منها الفرد أحكامه وقيمه . ولقد ظهر هذا المفهوم فى نطاق علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى خلال السنوات الأخيرة ، نتيجة لإيمان كثير من العلماء الاجتماعيين بأن الفهم الكامل لكثير من ضروب السلوك الاجتماعى يتطلب التعرف على العمليات التى من خلالها يربط الأفراد أنفسهم بالجماعات . ( المترجم )

Whyte في دراسة له أن القواعد التي تنظم السلوك الجنسي في حي متخلف Slum قد تكون على درجة عالية من التنظيم والمعيارية فيما يتعلق بالعلاقات فيما قبل الزواج . (٤٣ ، ٢٤ — ٣٢) .

وقد تعرض الاستخدام الفضفاض لاصطلاح « التفكك » Disorganization للنقد المرير ، ذلك أن المجتمع الحديث يتألف في الواقع من أنساق متصارعة داخل ثقافات فرعية منظمة * . ويؤكد ذلك الطابع النظامي الذي يمكن أن نلحظه في بعض الثقافات الفرعية التي تمثل السلوك المنحرف ، كتلك الخاصة بالعصابات الجانحة ، والجنسية المثلية ، والبغاء ، وجرائم الخاصة . ولقد أشار وليم فوت هوايت Whyte في دراسة أخرى — وهي الدراسة التي أجراها على مجتمع الناصية Street Corner Society — أشار إلى أن المعايير والقيم التي تسود الأحياء المتخلفة قد تكون على درجة كبيرة من التنظيم . كما ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى أن الثقافات الفرعية المختلفة ، يمكن أن تسهم من خلال تنوعها وتعددها واختلافها في وحدة المجتمع وتكامله أكثر من إسهامها في تفككه وضعفه (٦١ ، ١ — ٨) .

## البناء الطبقي :

تختلف المجتمعات الحديثة — من الناحية الاجتماعية — في وجوه عديدة . وليس هناك اختلافات في السلوك أعظم من تلك التي نلاحظها بين الطبقات الاجتماعية تلك التي تقوم على أساس المهنة ، والدخل ، ومحل الإقامة وأسلوب الحياة .

ولما كانت المعايير الاجتماعية وضروب السلوك تختلف وفقاً للطبقات الاجتماعية المختلفة ، فإن الاختلافات في السلوك — في هذه الحالة — قد تكون أعظم من تلك التي يمكن أن توجد في سلوك أعضاء الطبقة الاجتماعية الواحدة . ومن الطبيعي أن هذه الاختلافات تكبر إذا ما قارناها بمثيلاتها في المجتمعات الأخرى * * .

---

* ولعل ذلك هو السبب في أن أغلب الكتابات في هذا المجال تميل إلى وصف ثقافة الجناح بأنها تلك التي تعتمد أساساً على ضروب من النشاط ، يصبح إتيانها مطلباً أساسياً لإنجاز أدوار سائدة فيها . (المترجم)

** وذلك إذا ما تمكنا من حل مشكلات القياس الطبقي التي يمكن أن تعترض كل من يحاول دراسة هذه الاختلافات ، خاصة إذا ما كان القياس بهدف المقارنة الحضارية . (المترجم)

ولقد أشار كنزى Kinsey وآخرون إلى أن هناك فروقاً طبقية واضحة فى السلوك الجنسى ، فى طبيعة العلاقة الجنسية ذاتها . كما أوضحت الدراسات التى أجراها جرين Green (٢٢ ، ٣١ — ٤١ ) ودافيز Davis (١٩، — ) وآخرون ، أن أساليب تربية الطفل فى الأسرة تختلف بين الطبقات الدنيا والوسطى . فالأسر الأخيرة أكثر ميلا إلى استخدام العقاب البدنى فى تربية أطفالها . كذلك أشارت دراسات أخرى إلى أن هناك فروقاً طبقية واضحة فى المعايير ، والسلوك ، وبناء الأسرة التى لديها أطفال فى سن المراهقة . (٢٥ ، — ) .

ويعتبر التعديل الذى أجراه روبرت ميرتون Merton على مفهوم « الأنومى » Anomic* . عند دوركايم Durkheim ، بمثابة تقدم ملحوظ فى مجال الفروق الطبقية فى السلوك المنحرف . فبمقتضى هذا التعديل تمكن من تفسير ضروب السلوك المنحرف فى ضوء البناء الطبقى ؛ حيث ذهب إلى أن الصور المختلفة من هذا السلوك تنجم عن التفاوت أو عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل الشرعية وهناك — بالإضافة إلى ذلك — عدد من الدراسات السوسيولوجية أشارت إلى ارتفاع معدلات جناح الأحداث فى الطبقات الدنيا . ( ٣٩ ، — ) . فقد ذكر كلوارد Cloward وأوهلن Ohlin ( ١٦ ، — ) أن الجناح ينشأ من التفاوت بين ما يرغبه شباب الطبقة الدنيا وما هو فى متناول أيديهم . فعندما يرغبون فى تحقيق أهداف معينة كالنجاح الاقتصادى والتعليمى ، فإنهم يواجهون بالموانع التى تحدد

---

* استخدم دوركايم هذا الاصطلاح فى دراسته الشهيرة عن « الانتحار » ليشير إلى الحالة التى تمثل فراغاً أخلاقياً Moral Vacuum — حسب تعبيره — والتى تنطوى على انهيار فى النسق القيمى السائد فى المجتمع وعدم إحلاله بقواعد أخلاقية بديلة. وتبرز ظروف «الأنومى» حينما تصبح غايات الفعل متناقضة، صعبة المنال، خالية من الدلالة. وهذه الظروف عبارة عن فقدان القدرة على التوجيه مصحوباً بإحساس الفراغ ، وتبلد الأحاسيس والمشاعر . والأنومى حتى الآن لا يزال يمثل تفككا فردياً ولكن قد تحدث انهيارات مفاجئة فى أوقات لم يكن يتوقع فيها ضغوطا أو أزمات كالحرب ، والثورة ، والأزمات الحادة . انظر :

**Durkheim, E., Suicide, trans, by Spaulding, J., and Simpson, G., Glencole Ill. : - The Free Press, 1951, PP. 241-276.**

أما التعديل الذى أجراه ميرتون على هذا المفهوم — والذى يشير إليه الكاتب — فيتمثل فى دراسة المفهوم فى الظروف الطبيعية للمجتمعات . ولقد انتهى ميرتون فى هذا المجال إلى نتائج تخالف إلى حد كبير ما انتهى إليه دوركيم . (المترجم)

الوسائل الشرعية لتحقيق هذه الأهداف . فإذا لم يستطيعوا أن يعيدوا النظر فى أهدافهم أو يتواضعوا فيها ، فإنهم ولا شك سيصابون بالإحباط ، بل وقد يؤدى ذلك إلى جنوحهم ، إذا لم تكن المعايير الاجتماعية قادرة على حفظ توازنهم . ( ١٤، ١٦٤ — ١٧٦ ) . ولقد خلص كوهن Cohen من دراسة أجراها إلى أن سلوك العصابة الجانحة يعتبر نتاجاً لما قد ينشأ عن مشكلات الحصول على المكانة ، والحاجات المختلفة والإحباطات التى يواجهها الشاب الأمريكى الذى ينتمى إلى الطبقة الدنيا . ويذهب ميلر Miller ( ٣٨ ، ٥ — ١٩ ) إلى أبعد من ذلك حيث يرى أن العصابة الجانحة تعتبر نتاجاً للمعايير التى تحتويها ثقافة الطبقة الدنيا. كما تشير بحوث أخرى إلى أن جرائم سرقة السيارات يرتكبها عادة أحداث الطبقة الوسطى ( ٥٩ ، ٥٧٥ — ٥٧٩ ) ، وأن كثيراً من الجرائم الجنسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطبقة الاجتماعية ( ٤٦ ، ٣٠٩ — ٣٣٤ ) ولقد سجلت بعض البحوث ارتفاعاً ملحوظا فى معدلات الجرائم فى المناطق التى تسكنها الطبقة الدنيا ، وخاصة جرائم العنف كالقتل . وتقدم هذه البحوث تفسيراً لذلك مستنداً إلى طبيعة الثقافة الفرعية التى تميز الطبقة الدنيا ( ٦ ، ٥٦٥ ، ٥٧٥ ) ، ( ٦٣ ، — ) .

وتكشف دراسات سذرلاند Sutherland وكلينارد Clinard عن بعض النتائج الجديرة بالذكر ، وخاصة ماتعلق منها بجرائم الطبقتين العليا والوسطى . فى هاتين الطبقتين تسود جرائم معينة يرتكبها أفرادها مثل السياسيين ، والموظفين الحكوميين ، ورجال الأعمال ، وقادة نقابات العمال ، والأطباء والمحامين ( ٥٤ ، — ) ، ( ١٠ ، — ) . كما أوضحت هاتان الدراستان استحالة الاعتماد على النظريات العامة التى تربط بين الجريمة ، والفقر ، والسكنى السيئة ، والذكاء المنخفض * . كذلك ذهبت بحوث سوسيولوجية أخرى إلى أنه من العسير أن نقنع بالتفسير الذى تقدمه نظريتا الطب العقلى والتحليل النفسى لمعظم الجرائم ، خاصة عندما تتوافر شواهد تشير إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإجرامى تشيع فى كل الطبقات .

* وذلك لسببين : الأول أن نتائجها لا تتفق ولا تنسجم مع البيانات الحقيقية عن السلوك الإجرامى أما السبب الثانى فهو أن الحالات التى على أساسها أجريت هذه الدراسات حالات متحيزة .

( المترجم )

ويمكن القول إنه ليس هناك ميدان برزت فيه الفروق الطبقية أكثر من ميدان الأمراض العقلية . وذلك منذ الدراسة التى أجراها فارس Faris ودانم Dunham فى سنة ١٩٣٩ على المستشفيات العامة الخاصة بالمرضى العقليين فى مدينة شيكاغو* ثم أجرى بعد ذلك هولنجشيد Hollingshead وهو أحد علماء الاجتماع وردلش Redlich وهو أحد المتخصصين فى الأمراض العقلية ( ٢٦ ، — ) دراسة كشفت عن وجود فروق ملحوظة فى معدلات وطبيعة كل من العصاب والذهان وفقاً للطبقة الاجتماعية** ( ٤٠ ، — ) وتشير دراسات أخرى إلى أن معدلات الانتحار ترتبط ارتباطاً معنويا بالمهنة والطبقة الاجتماعية. من ذلك دراسة سانسبورى Sainsbury ( ٤٨ ، — ) التى كشفت عن معدلات الانتحار فى لندن*** .

---

* تعتبر هذه الدراسة فى الواقع امتداداً للاتجاه الإيكولوجى الذى ساد مدرسة شيكاغو فى عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن . ولقد حاول الباحثان فى هذه الدراسة أن يكشفا عن العلاقة بين الاضطرابات العقلية ، وخاصة الفصام الذى يحدث فى مدينة من ناحية ، وبين مناطق السكنى من ناحية أخرى ، ثم بيناء الطبقة الاجتماعية بعد ذلك . ولقد كان واضحاً فى هذه الدراسة أن الأشخاص الذين ينتمون إلى طبقات مهنية مختلفة يقطنون كذلك مناطق مختلفة . وتأسيساً على ذلك كشف الباحثان عن أن ثمة علاقة بين دخول حالات الفصام إلى المستشفى وبين محل الإقامة فى مناطق التحول بالمدينة والمكانة الاقتصادية الدنيا بشيكاغو . انظر .

Faris, R., and Dunham, H; Mental Disorders in Urban Areas, Chicago : University of Chicago Press, 1939.

( المترجم )

** يلاحظ أن الإجراءات التى تمت لقياس الطبقة الاجتماعية فى هذه الدراسة تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التى اتبعت فى دراسة فارس ودانم . فقد اعتمد هولنجشيد فى دراسته على التصنيف الطبقى المستخدم فى دراسته لمدينة المتون Elmtown ، حيث ميز بين خمسة مستويات طبقية . وعلى أساس هذه المستويات درس الباحثان اختلاف معدلات الأمراض العقلية وطبيعتها — انظر .

Hollingshead, A; Redlich, F., "Social Stratification and Psychiatic Disorders", American Sociological Review, 18, 1953, PP. 163-196.

( المترجم )

*** بالإضافة إلى هذه الدراسة ، هناك دراسات أخرى قد تخدم هذه المناقشة بطريقة مباشرة ، منها دراسة بورترفيلد Porterfield عن طبيعة العلاقة بين الانتحار والمكانة الاجتماعية ولقد أوضحت هذه الدراسة أن معدل الانتحار كان مرتفعاً فى المناطق التى يسكنها الأغنياء ، إذا ما قورنت بالمناطق التى يقطنها ذوو الدخول الضئيلة — انظر .

Porterfield, A., ,,Suicide and Crime in the Social Structure of a Urban Setting; A.S.R 17, 1952, PP. 341 - 349.

ويناقض ما انتهى إليه بورترفيلد نتائج دراسة أخرى أجراها كالفن شميد Schmid وفان أرسدال Arsdal ، حيث أوضحت أن معدلات الانتحار بين جماعات ذوى المهن الفنية العليا Professions كانت أكبر من معدلات الانتحار بين العمال اليدويين . — انظر .

Schmid, C., Van Arsdal, M., Jr; ,,Completed and Attempted Suicides, A Gomparative Analysis", A.S.R., 20, 1955, PP. 273 - 283.

=

ولقد انتهت دراسات الفروق الطبقية فى السلوك المنحرف إلى ضرورة الحاجة إلى إدراك أطباء الأمراض العقلية ، والمتخصصين فى علم النفس الإكلينيكى ، والإخصائيين الاجتماعيين لطبيعة الفروق الطبقية ، لأنهم باعتبارهم ينتمون إلى الطبقتين الوسطى والعليا يستطيعون أن يتفهموا طبيعة حياة الشخص الذى ينتمى إلى الطبقة الدنيا . ومعنى ذلك أن علاج الجناح والجريمة يتطلب توافر متخصص قادر على تفهم حياة الطبقات المختلفة . وقد يكون من الطريف أن نشير إلى تجربة أجريت فى ولاية نيوجرسى New Jersey فقد تشكلت هناك لجان أهلية تتألف من الجيران، والأقارب والأصدقاء تشرف على الأحداث الخاضعين لنظام الاختبار القضائى Probation بدلا من المسئولين على تنفيذ هذا النظام . ويشترط فى هذه اللجان أن تكون منتمية إلى نفس الطبقة التى ينتمى إليها الأحداث .

**الدور والتصور الذاتى :**

ينمو السلوك المنحرف — شأنه شأن أى ضرب من السلوك — من خلال عملية التفاعل الاجتماعى والاتصال بالآخرين . وتتطلب الدراسة المتعمقة للسلوك المنحرف الاستعانة بعدد من المفاهيم النظرية الهامة ، نذكر منها الأدوار الاجتماعية التى يقوم بها الفرد ، وأنماط توقعات السلوك ، والاتجاهات ( ٢٩ ، — ) ، ( ١٠ ، — ) ، ( ٣ ، — ) . أما النشاطات التى يقوم بها الفرد فتعنى — عادة — القيام بسلسلة من الأدوار وضروب من السلوك يتعلمها ويكتسبها من الجماعات التى ينتمى إليها . ويمكن القول إن التنوع والتعدد فى الأدوار الاجتماعية الناتج عن تنوع وتعدد الثقافات الفرعية يعتبر عاملا أساسياً فى تحديد الصور المختلفة من الانحراف ؛ ذلك أن السلوك الجانح ( أو الإجرامى ) يتضمن القيام بأدوار معينة . ومن الحقائق الواضحة الآن

---

= وقد تكون الدراسة التى أجراها بوول Powell من أكثر الدراسات التى يقصدها الكاتب فى إشارته . فقد حاول الباحث أن يربط بين المهنة والمكانة والانتحار ، ثم أوضح بعد ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين الانتحار و « الأنومى » Anomie ، وهذا ما كشفت عنه معدلات الانتحار بين المسنين التى أظهرت ارتفاعاً ملحوظاً فسره الباحث بفقدان المسنين لمكانتهم المهنية بسبب تقاعدهم . كذلك كشفت الدراسة عن أن المستويات المهنية تختلف اختلافاً ملحوظاً فيما يتعلق بمعدلات الانتحار وقدم وفقاً لذلك المعدلات السنوية للانتحار بالنسبة لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص — انظر .

**Powell, E., „Occupation, Status, and Suicide : Toward a Redifinition of Anomie", A.S.R, 1958, PP. 131 - 139.**

أن الأدوار – فى المجتمع الحضرى الحديث – قد بلغت درجة معينة من التعدد والتنوع والتعقيد تتطلب معها الحاجة الملحة للتنسيق فيما بينها . ولهذا نجد كثيراً من الأشخاص لايستطيعون الاستجابة للمواقف المختلفة بطريقة متسقة . وبالتالى قد يفقدون القدرة على الامتثال للمعايير الاجتماعية . وينشأ عن ذلك بعض المشكلات التى تحدث تبايناً أو تفاوتاً ملحوظاً بين تقويم الفرد لدوره ، وتقويم الآخرين له . ولهذا يعتبر صراع الأدوار من المفاهيم الهامة التى تفيد كثيراً فى تحليل بعض الظواهر مثل الاضطرابات العقلية ، ومشكلات المسنين .

ويعتبر مفهوم التصور الذاتى Self-Conception من المفاهيم الأساسية فى كل من التحليل السوسيولوجى للأدوار . والتصور الذاتى هو – ببساطة – الصورة التى فى أذهاننا عن «الذات» ، تلك التى نحاول أن نرفع من شأنها أو ندافع عنها . ويبدو أن الخبرات الأسرية وحدها لاتلعب الدور الأكبر فى تشكيل التصور الذاتى ، ذلك أنه يخضع للتغير عبر الزمن . فالتصور الذاتى لدى المريض العقلى ، أو مدمن الخمور ، ليس نتاجاً لردود أفعال الأب والأم فقط ، بل كذلك الزوجة ، ومكان العمل ، والجيران ، والأقارب الآخرين والأصدقاء . ومن الممكن أن يكون التصور الذاتى عند بعض المنحرفين وليد الثقافات الفرعية التى ينتمون إليها ؛ فقد لوحظ أن تشخيص الفرد على أنه «جانح» أو «مجرم» ،أو «عصابى» ، أو «ذهانى» أو «مدمن خمور» أو «مخدرات» ، مثل هذا التشخيص قد يؤدى إلى آثار قد تؤثر على التصور الذاتى . كما لوحظ أن بعض الانحرافات البسيطة نسبيا (كصور معينة من الجناح) قد تزداد حدتها كنتيجة لعملية التشخيص هذه . وفى ضوء البحوث السوسيولوجية التى أجريت فى هذا الموضوع ، يستطيع الأخصائيون الاجتماعيون أن يبذلوا جهوداً للكشف عن التصورات الذاتية الضارة . وقد تكتسب هذه الجهود مزيداً من العمق والجدية إذا مادعمتها بعض الهيئات كالمحاكم ، والسجون ، والمستشفيات العقلية . (٥٠ ، –) ، (٧ ، –) ، (٥٢ ، –) .فإذا كان دور المحاكم والمؤسسات العقابية دوراً عقابيـاً بحتاً كهيئات قائمة على العدالة ، أو إذا كانت المراكز المعنية بمعالجة المرضى العقليين تؤدى دورها كمجرد أماكن للحجز التحفظى ، إذا كان ذلك كذلك ، فإن العلاج الذى سيتكفل به الأخصائيون الاجتماعيون سيصبح عقيماً ، فى الوقت الذى تصادر فيه الإحساسات الذاتية للمنحرف .

**صور السلوك الإجرامى :**

حاول علماء الاجتماع تقديم تصنيفات للسلوك المنحرف أكثر دقة من تلك الفئات العامة التى قسمته إلى جناح ، وإجرام ، ومرض عقلى ، وإدمان خمور ومخدرات . ويبدو أن تصنيف المجرمين قد ظهر نتيجة للاهتمام الملحوظ بدراسة الأعراض المرضية للسلوك ؛ ومن ثم ارتبطت هذه التصنيفات بمجموعة من المفاهيم منها الأدوار الاجتماعية ، والتصور الذاتى ، ومعايير المجرمين ، وعدد الجرائم ، وسمات الشخصية . ومع ذلك يمكننا الإشارة إلى مفهومين أساسيين تدور حولهما أغلب التصنيفات هما : الفرد ، وطبيعة النشاط الإجرامى . وبالإضافة إلى ذلك هناك تصنيفات فرعية أكثر تخصصاً مثل : المجرم المجنون ، والمجرم بالصدفة ، والمجرم المعتاد ، والمجرم المحترف ( ٩ ، ١١٠ — ٢ ) ( ١٠ ، — ) .

وعلى الرغم من ضآلة الجهود التى بذلت حتى الآن فى هذا الصدد ، إلا أن التمييز بين طبيعة الجانحين وأنماط الجرائم التى يرتكبونها قد أضحى من الأمور الهامة التى تمليها الاعتبارات العملية ( ٣٥ ، — ) ، ( ١١ ، ٤١٦ — ٤١٧ ). فالجانح الذى يرتكب جريمة جنسية يختلف عن ذلك الذى يشارك فى سرقة السيارات .

ومن المحاولات التى بذلت فى هذا المجال تلك التى قام بها ريس Reiss الذى ربط فيها بين القوائم التى يتضمنها ٧٣٦ سجلا للأمراض العقلية ومجموعة من الارتباطات الاجتماعية . ولقد مكنه ذلك من تصنيف المجرمين إلى ثلاثة أنماط .

وهناك فرق شاسع بين التصنيف الذى يستند إلى نوع السلوك ، والتصنيف الطبى العقلى الذى يرتكز على طبيعة سمات الشخصية والتكيف الشخصى . ويكمن هذا الفارق فى أن الأخيرة تفشل — غالباً — فى التمييز بين المجرم الحقيقى وغير الحقيقى ، أو المجرم وغير المجرم . وهذا يرجع بالطبع إلى عدم توافر مجموعة ثابتة من سمات الشخصية تستطيع أن تحدد خصائص أكبر عدد ممكن من الجانحين أو المجرمين .

ويهتم علماء الاجتماع كذلك — وخاصة الذين يعملون مع علماء آخرين ينتمون إلى ميادين أخرى — بتصنيف مدمنى الخمور والمخدرات وبعض صور صراع

الأدوار التى تحدث بين المصابين بالاضطرابات العقلية والمسنين . فقد أشارت البحوث التى أجريت على إدمان المخدرات إلى ضرورة تصنيف المدمنين . كما كشفت دراسة سوسيولوجية على مدمنى الأفيون ، عن أنهم يخضعون لعملية نفسية اجتماعية تختلف عن عملية الإدمان (٣٠، — ) . كذلك يبدو أن تعاطى بعض أنواع المخدرات كالحشيش Marihuana — والتى لاتتوافر فيها صفة الإدمان بالمعنى الدقيق — ينشأ عن عملية نفسية اجتماعية أخرى مختلفة ( ٢ ، ٢٣٥ ، ٢٤٣ ) . وبالإضافة إلى ماسبق أدى اشتراك علماء الاجتماع مع علماء الطب العقلى فى بحوث معينة إلى الوصول إلى تصنيف للاضطرابات العقلية فى ضوء أنماط مختلفة ، لعل أبرزها التصنيف الذى قدمه دوركايم ( ٢٠ ، — ) . كذلك مكنت البحوث المتعمقة التى أجراها علماء الاجتماع فى ميدان تكيف المسنين من تصنيف الأدوار ومشكلات المكانة التى يعانون منها . فصاحب المهنة الفنية العليا الذى تقاعد بسبب انتهاء مدة خدمته — مثلا — يعانى من مشكلات تختلف عن تلك التى يعانى منها العامل .

وتستطيع الخدمة الاجتماعية أن تفيد فائدة محققة فى تطبيقاتها العملية من تصنيف المجرمين . فالأخصائى الاجتماعى — أو أى ممارس آخر — يستطيع أن يقدم للمنحرفين ضروباً من العلاج ، مستنداً فى ذلك إلى طبيعة التصنيف الذى نذهب إليه . ومعنى ذلك أن كلا من الأخصائى الاجتماعى ، وطبيب الأمراض العقلية ، والمتخصص فى علم النفس الإكلينيكى يستطيع أن يقدم تشخيصاً وعلاجاً لكل حالة على حدة ، وذلك حينما تتوفر لديه إجراءات علاجية عديدة يمكن تطبيقها ( ٤٨ ، ٢٢٣ — ٢٢٤ ) . فهناك مثلا جانحون ومجرمون تتميز سماتهم الشخصية بالاضطراب الانفعالى ، ولكنهم يمثلون فى الوقت ذاته سمات شخصية فريدة ، حينئذ يجب أن يكون العلاج معنياً بهذا النمط من السمات الشخصية . وقد تكون النظريات الطبية العقلية مفيدة فى هذا المجال ، ولكن يبدو — على الرغم من ذلك — أن كل الجانحين والمجرمين أسوياء من الناحية السيكولوجية ، وليسوا « مرضى انفعاليين » . وإذن فالمشكلة الأساسية التى ينبغى علينا أن نخلصهم منها هى تغيير اتجاهاتهم ، وهذا بدوره يتطلب مهارة فائقة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين وكل المعنيين بتدبير الإجراءات والمواقف التى تمكنهم من تحقيق ذلك .

**الحضرية :**

يعتبر السلوك المنحرف – إلى حد كبير – نتاجاً لمجموعة القوى الاجتماعية والثقافية التى ينطوى عليها المجتمع . ومن هذه القوى الحضرية Urbanism ، والقيم التى تنطوى عليها الثقافة العامة . وبأيدينا الآن تقرير بحث حديث يتناول العلاقة بين الرفاهية الاجتماعية والمجتمع المتحضر ( ٥٩، ١٥ ) يذكر فيه كاتباه أن :

«التغيرات الهائلة التى نجمت عن التصنيع فى العالم الغربى قد أخذت الآن تغزو المناطق المنعزلة من العالم . ولقد أصبح المجتمع الصناعى الحديث هو المسرح الأساسى لظهور مزيد من الدراما الإنسانية . والخدمة الاجتماعية الأمريكية بدورها تعتبر نتاجاً للأوضاع الاجتماعية والثقافية التى تسود المجتمع الأمريكى . فهى إذا كانت تسهم فى تشكيل المجتمع ، إلا أنها تعكس طبيعة الكل أكثر مما تحدده ، ولا يمكن فهمها بعيداً عن مضمونها الاجتماعى . لذلك يمكن القول إنه كلما زادت معرفتنا بالروابط التى تربط بينها وبين المجتمع والثقافة ، أتاحت لنا هذه المعرفة مزيداً من الفرص لتطوير خدمات الرفاهية وإبراز مهنة الخدمة الاجتماعية » .

ولقد أدى الانتشار السريع للحضرية كأسلوب فى الحياة فى العالم المعاصر إلى ارتفاع ملحوظ فى معدلات السلوك المنحرف ( ٤٧ ، — ) . ونحن نقصد بالحضرية هنا أسلوباً فى الحياة يصاحبه عادة مجموعة من الخصائص كالفردية ، والتغير الثقافى السريع ، والمادية المفرطة ، والصراع الثقافى ، بالإضافة إلى الضعف المستمر فى الاتصال المباشر الوثيق ، والانهيار فى وسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية . وقد ترتبط هذه السمات بالتحضر Urbanization ، الذى ينتج عن تركيز السكان وتوطن الصناعة . والحضرية لاترتبط دائما بالتحضر ، لأن هناك مناطق ريفية تتوافر فيها كثير من سمات الحضرية وعلى العكس من ذلك قد نجد مناطق متحضرة ، ولكنها لا تنطوى إلا على عدد ضئيل من سمات الحضرية . وبالإضافة إلى ذلك قد تتفاوت المدن فى درجة توافر سمات الحضرية فيها .

ولقد أدت الحضرية إلى إحداث تغيرات هائلة فى طبيعة العلاقات الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم . فهناك الآن شخصان من كل ثلاثة أمريكيين ، وأربعة

أشخاص من كل خمسة بريطانيين يعيشون فى مناطق حضرية . ولقد أوضح ولنسكى Wilenski وليدو Ledeaux فى مؤلف لهما بعنوان « المجتمع الصناعى والرفاهية الاجتماعية Industrial Society and Social Welfare أن المجتمع الصناعى الحضرى قد أصبح المصدر الأساسى للمشكلات الاجتماعية التى يعانى منها الجنس البشرى . » فالتغيرات الهائلة التى حدثت فى المجتمع الأمريكى تشكل الأسباب الأساسية للمشكلات الاجتماعية، تلك التى خلقت مزيداً من الطلب على خدمات الرفاهية الاجتماعية ( ٥٩ ، ١٧ ) . ومن أهم التغيرات أن المرأة الحضرية قد أصبحت تتمتع بقدر كبير من الاكتفاء الذاتى ، مطالبة بتحقيق مزيد من المساواة بالرجل ، كما أنها أضحت غير قانعة بالأدوار التقليدية فى الأسرة . ولقد ذهب البعض إلى أن هذه الظروف لم تغير فقط من طبيعة الحياة الأسرية بل أدت كذلك إلى زيادة معدلات الطلاق فى المناطق الحضرية . كما ذهب بعض آخرون من الباحثين إلى أن الظروف الحضرية قد سببت للمسنين المعاناة من الهامشية والاغتراب ، نتيجة لفقدانهم مكاناتهم وأدوارهم ، تلك التى كانت تحقق لهم الشعور بالهيبة ، وإن الإحساس بعدم الرضاء الذى يعانون منه قد ينشأ عن الصراع بين توقعات الأدوار التى يقومون بها ، ومدى الإنجازات التى يمكن أن تحققها هذه الأدوار ، وذلك بدوره ينعكس على بعض المشكلات العقلية التى يعانون منها .

ويبدو أن هناك اتفاقا كبيراً بين علماء الاجتماع حول تأثير الحياة الحضرية على روابط النسق العائلى التقليدى . فلقد خضعت هذه الروابط لضعف تدريجى ، نتج عنه ظهور جماعات جديدة ترتكز أساساً على العمر والمهنة ، وهذه الجماعات ساعدت بدورها على ظهور ثقافات المراهقين الفرعية ونحوها ، تلك الثقافات التى غالبا ماتختلف عن ثقافتى الأسرة والمدرسة . ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نجد تفسيراً مقنعاً للجناح المعاصر الذى نلحظه بين الشباب ، إذا ما رجعنا إلى الآثار الناجمة عن الحضرية . وهذا مايفسر أيضا ظهور صور عديدة من الجناح فى المجتمع الحضرى قد تأخذ شكل الإثارة ، ووسائل الحصول على المكانة بين جماعات الرفاق ( ٣٢ ، ٥٠ — ٥٦ ) ، ( ٤ ، — ) .

وتشير الدراسات المعنية بتأثير الحراك على السلوك المنحرف إلى إحدى المشكلات التى يعانى منها المجتمع الحضرى . فقد كشفت الإحصاءات التى تقيس الاتجاهات

المعاصرة للحراك عن أن العامل الأمريكي يميل إلى تغيير محل إقامته ثماني مرات خلال حياته ، وأن هناك اثنين من كل ثلاثة أمريكيين يهجرون تماما المجتمع الذي عاشوا فيه ( ٥ ، — ) . ولاشك أن الحراك — حتى لوكان داخل المجتمع — يعني غالبا هجر الأقارب والجيران ، ومن ثم يواجه الأطفال والراشدون بمعايير وأدوار اجتماعية جديدة ، وهنا يتحتم التوفيق بينها وبين تلك التي ألفوها من قبل . ولقد كانت هذه الظروف سبباً فى أن أطلق روبن هيل Hill على الأسرة الحضرية « الأسرة الوحيدة » The Lonely Family

ويبدو أن الأشخاص الذين يحققون حراكا يواجهون صعوبات ومشكلات عديدة ، فقد كشفت دراسة أجريت فى ولاية نيويورك New York على المتقدمين للمستشفيات العقلية عن أن معدلات الإصابة بالأمراض العقلية كانت أعلى عند المهاجرين من غير المهاجرين ( ٣٣ ، — ) . ولقد كانت الفروق بين الجماعتين أكثر من ١٠٠٪ ، بل كانت تتراوح فى بعض الأحيان فيما بين ٢٠٠٪ و ٣٠٠٪ . كما لوحظ أن المعدلات كانت عالية بالنسبة لكل من الذهانيين والفصاميين والمصابين بالهوس الاكتئابي Manic - depressive disordero . كذلك أجرى جاكو Jacoe دراسة حديثة نسبياً ، تناول فيها أسباب الاضطرابات العقلية فى ولاية تكساس Texas ، ولقد كشفت الدراسة عن وجود معدل عال من الاضطرابات العقلية بين المهاجرين الريفيين إلى المدن ( ٢٢٧ ، — ) . هذا وقد أشارت الدراسات التي أجريت على صور عديدة من السلوك المنحرف إلى أن هناك آثاراً اجتماعية ملحوظة لعمليتي التحضر والحضرية ، من ذلك — مثلا — أن معدلات الجناح وطبيعة كثير من الجرائم تختلف مباشرة وفقاً لدرجة التحضر فى المجتمع . وما يقال عن ذلك يقال أيضا بالنسبة لمعدلات إدمان الخمور والانتحار .

**استنتاجات :**

ظل علماء الاجتماع — حتى وقت قريب جداً — يهتمون فقط بالتدريس وإجراء البحوث ، دون اهتمام بممارسة العمل التطبيقي ، ومن ثم يصعب القول بأنهم « ممارسون » Practitioners . وتشير اهتمامات علماء الاجتماع إلى أنهم لم ينافسوا منافسة ملحوظة أولئك الذين يعملون فى الميادين التطبيقية كالخدمة الاجتماعية ،

والطب العقلى ، وعلم النفس الإكلينيكى ، بل انحصر دورهم فى تقديم نتائج بحوثهم ودراساتهم إلى المتخصصين الذين يمكنهم الإفادة منها . ولاشك أن معرفتنا بالسلوك الإنسانى قد تقدمت الآن ، ومن ثم يتحتم على الممارسين أن يهذبوا ويكيفوا دائما من برامجهم العملية طالما أن هذه المعرفة فى متناول أيديهم . ويتطلب ذلك منهم — بالطبع — التخلى عن الأطر المرجعية الجامدة ، ولقد أسهمت التطبيقات العديدة للمعرفة السوسيولوجية والتى قام بها الأخصائيون الاجتماعيون وأطباء الأمراض العقلية والمتخصصون فى علم النفس الإكلينيكى فى ظهور اتجاهات جديدة فى دراسة السلوك المنحرف ، مما مكن هذا الإسهام من اختيار هذه الاتجاهات الجديدة فى ضوء مقارنتها بالإجراءات التقليدية ، وتحديد فعالية أى منهما .

ولقد ميز أحد الكتاب ( ٢٣ ، ١٧ ) بين العالم الاجتماعى والممارس حينما قال : « إن الممارس يختلف عن العالم فى أنه لاينتج المعرفة عن طريق إسهامه فى النظرية العلمية ، فنجاحه يعتمد على مقدار توفيقه فى الاستعانة بما توصل إليه العالم ، وإذن فالممارس ليس منتجاً للمعرفة العلمية ولكنه مستهلك لها ... وحينما يسهم فى النظرية العلمية فإنه يقوم حينئذ بدور العالم » .

وليس فى متناول أيدينا الآن سوى دليل ضعيف على أن الأخصائيين الاجتماعيين والمتخصصين فى علم النفس الإكلينيكى وأطباء الأمراض العقلية يستخدمون الأطر المرجعية لعلم الاجتماع أو النتائج التى أسفرت عنها بحوث هذا العلم ، فالمجلات العلمية المتخصصة فى الخدمة الاجتماعية والطب العقلى لم تقدم لنا سوى إشارات متفرقة وساذجة لعلم الاجتماع ، بل إن معظم إشاراتها تدور حول ماورد فى كتب الطب العقلى والخدمة الاجتماعية . وهذا القول ينطبق أيضا على الأخصائيين المشتغلين بخدمة الفرد والجماعة أكثر من المهتمين بتنسيق المجتمع . ومعنى ذلك أننا نتفق مع كاهن Kahn ( ٢٨ ، ٢٢٣ ، ٢٣٤ ) ، وهو إخصائى اجتماعى حينما قال : « إن الإلمام بالخدمة الاجتماعية واستخداماتها يقتضى الإحاطة بعدد كبير جداً من مفاهيم واصطلاحات الطب العقلى وعلم النفس ، إذا ماقورنت بعدد المفاهيم المستعارة من علم الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية والفروع المرتبطة بهما» ( ٣٧ ، — ) .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن معظم الدراسات الطبية العقلية التي تعتمد عليها الخدمة الاجتماعية، إما أنها تتجاهل تجاهلا مؤسفا الكتابات والبحوث السوسيولوجية، أو أنها تتجاهلها نظراً لعدم استقرارها. كما أن علماء الطب العقلي – باستثناء عدد قليل منهم – نادراً مايختبرون نظرياتهم عن طريق استخدام المناهج العلمية، مثل العينات الممثلة والجماعات الضابطة (١٠، ١٣٣ – ١٣٦)، (٢٤، ٧٩ – ١١٢)، (٤٩، ١٥٠ – ١٥٩)، (١، ٣٨٧ – ٤٠٦)، (٥٥، ٢٩٧ – ٣١٥).

وتميل الدراسات الحديثة في مجال الطب العقلي وعلم النفس، وخاصة المعنية منها بدراسة السلوك المنحرف، إلى إبراز أهمية التفاعل الأسرى، وخاصة ما تعلق بتأثير الخبرات الأسرية المبكرة. فالأحداث التي يمر بها الشخص في سن الأربعين – مثلا – يمكن تفسيرها في ضوء أحداث سن الرابعة. وكنتيجة لذلك، اختفت تماما النظرية التي كانت تفسر سلوك «الراشدين»، بالرجوع إلى مفاهيم الوراثة، لتحل محلها النظرية التي ترتكز على التفاعل الأسرى المبكر. وعلى الرغم من أن الاتجاه السوسيولوجي في دراسة السلوك المنحرف يؤكد أهمية الأسرة، إلا أنه لايوافق هذه النظرية في تأكيدها الواضح لفكرة النماذج الأبوية كمحددات للسلوك. ومن الملاحظ أن كثيراً من العلماء لم يهتموا حتى الآن باختبار نظرية التفاعل الأسرى كأساس لدراسة السلوك المنحرف. ومع ذلك فإن علماء الاجتماع يستطيعون بما لديهم من اهتمامات نظرية واسعة أن يسهموا في دراسة هذه القضية الهامة؛ وذلك إذا ما أجروا دراسات تهدف إلى توضيح العلاقة بين الخبرات التي تحدث خارج نطاق الأسرة والتفاعل الاجتماعي في حياة الراشدين من ناحية، والسلوك المنحرف من ناحية أخرى. ولابد لهذه الدراسات كذلك من أن تدور حول العلاقة بين جماعات الرفاق والمدرسة والجيرة، والمهن وكل صور التفاعل الاجتماعي خارج الأسرة من ناحية، والجناح والجريمة والاضطرابات العقلية وإدمان الخمور والمخدرات والصور المختلفة من السلوك الإجرامي من ناحية أخرى.

ولقد أدى توسيع نطاق نظرية الدور في الدراسات التي عنيت بحياة الراشدين إلى التقليل من أهمية مواقف الحياة المبكرة، وخاصة تلك التي تحدث في الأسرة.

فقد كشفت الدراسة التى قام بها سذرلاند Sutherland عن اللص المحترف Professional Thief عن أن الأدوار الإجرامية يمكن أن تنمو من خلال الخبرات التى يكتسبها الفرد فى سن متقدمة نسبياً ( ١١ ، ٤١٦ — ٤١٧ ) .

ومن المؤسف حقاً أن النتائج التى خلصت إليها البحوث السوسيولوجية لاتلقى تطبيقاً عمليا مباشراً من جانب الطب العقلى والخدمة الاجتماعية ، بل تجد مايشبه الازدراء لأى اقتراح يشير إلى ضرورة الإفادة منها فى التطبيق . وقد يكون لذلك ما يبرره ؛ فالأخصائى الاجتماعى ، وطبيب الأمراض العقلية يجدان صعوبة بالغة فى الاستعانة بالبيانات السوسيولوجية ، لأنها قد تنطوى على وقائع تجريبية يصعب استيعابها .

ومع ذلك كله فهناك بعض الدلائل تشير إلى أن الهوة التى تفصل بين علم الاجتماع من ناحية ، والطب العقلى ، وعلم النفس الإكلينيكى والخدمة الاجتماعية من ناحية أخرى آخذة فى الضيق والانكماش ( ٤١ ، ٦١ ) . فقد أخذ بعض علماء الاجتماع يتجهون اتجاهاً ملحوظاً نحو ميادين العلم التطبيقى ، بل بدءوا يسهمون إسهاما ملحوظا فى حل عديد من مشكلات الطب العقلى والخدمة الاجتماعية ؛ كما أن هناك عدداً كبيراً منهم يعملون الآن فى أقسام الطب العقلى فى أمريكا . وبالإضافة إلى ذلك بدأت المؤلفات الحديثة فى الخدمة الاجتماعية تستعين بكثير من البيانات السوسيولوجية ( ٥٣ ، — ) كما بدأ إعداد برامج عديدة فى الجامعات الأمريكية للتدريب على الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع . ونحن نأمل فى المستقبل مزيداً من الارتباط والتعاون بين كل من علم الاجتماع والطب العقلى وعلم النفس الإكلينيكى فليس من شك فى أن كل هذه الإجراءات ستحقق فوائد جمة لكل منها .

# المراجع


1. Bailey, P. (1956). "The Great Psychiatric Revolution". Amer. J. Psychiat. 113, 387-406.

2. Becker, H.S. (1953). "Becoming a Marihuana User". Amer. J. Sociol. 59, 235-243.

3. Bernard, J. (1957). Social Problems at Midcentury. New York : Dryden Press.

4. Bloch, H.A., and Niederhoffer, A. (1958). The Gang : A Study in Adolescent Behaviour. New York : Philosophical Library.

5. Bogue, D. (1957). "Residential Mobility and Migration of Workers". In W. Hober (Ed.). Manpower in the United Stated New- York: Dryden Press.

6. Bullock, H.A. (1955). "Urban Homicide in Theory and Fact". Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science 45, 565-575.

7. Clemmer, D. (1960). The Prison Community. Revised edition. New York : Rinehart & Co.

8. Clinard, M.B. (1952). The Black Market : A Study of White Collar Crime. New York : Rinehart Co.

9. Clinard, M.B. (1955). "Research Frontiers in Criminology", Brit. J. Delinq. 7, 110-122.

10. Clinard, M.B. (1957). Sociology of Deviant Behaviour. New York : Rinehart & Co.

11. Clinard, M.B. (1958). "Areas for Research in Deviant Behaviour". Sociology and Social Research 42, No. 6, 416-427.

12. Clinard, M.B. (1959). "Criminological Research", in Merton et al. Sociology Today. New York : Basic Books.

13. Clinard, M.B., and Wade E. (1958). "Towards the Delineartion of Vandalism as a Sub-Type in Juvenile Delinquency". Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science 48, 493-499.

14. Cloward, R.A. (1959). "Illegitimate Means, Anomie and Deviant Behaviour", Amer. Sociol. Rev. 24, 164-176.

15. Cloward, R.A. et al. (1960). Theoretical Studies in Social Orga of the Prison. New York : Social Science Research Council, Pamphlet 15.

16. Cloward, R.A., and Ohlin, L.E. (1960). Delinquency and Opportunity. A Theory of Delinquent Gangs. Glencoe, Ill. : Free Press.

17. Cohen, A.K. (1955). Delinquent Boys : The Culture of the Gang. Glencoe, Ill. : Free Press.

18. Cressey D. (Ed.) (1961). The Prison: Studies in Institution Organization and Change. New York : Rinehart & Co.

19. Davis, K. (1955). "Mental Hygiene and the Social Structure", in A. Rose (ed.). Mental Health and Mental Disorder. New York : W.W. Norton & Co.

20. Durkheim, E. (1951). Suicide. Trans. J.A. Spaulding and G. Simpson. Glencoe, Ill. : Free Press.

21. Faris, R.A., and Dunham, H.W. (1939). Mental Disorders in Urban Areas. Chicago : Univ. of Chicago Press.

22. Green, A.W. (1946). "The Middle - Class Male Child and Neurosis". Amer. Sociol. Review 11, 31-41.

24. Hakeem, M. (1958). "A Critique of the Psychiatric Approach". in J. Roucek, Juvenile Delinquency. New York. Philosophical Library.

25. Hollingshead, A.B. (1949) Elmtown's Youth. New York : J. Wiley & Co.

26. Hollingshead, A.B., and Redlich, F. (1958). Social Class and Mental Illness. New York : John Wiley & Sons.

27. Jaco, G.E. (1960). The Social Epidemiology of Mental Disorders. New York : Rusell Sage Foundation.

28. Kahn. A.J. (1957). "Sociology and Social Work : Challenge and Invitation". Social Problems 4, 223-234.

29. Lemert, E.H. (1951). Social Pathology. New York : McGraw-Hill Book Co.

30. Lindesmith, A.R. (1947). Opiate Addiction. Bloomington : Univ. of Indiana Press.

31. Lolli, G., et al. (1958). Alcohol in Italian Culture. Glencoe, Ill. : Free Press.

32. Lowson, D. (1960). "Delinquency in Italian Culture. Glencoe, Ill. : Free Press.

32. Lowson, D. (1960). "Delinquency in Industrial Areas", Brit. J. Criminal. 1, 50-56.

33. Malzberg, B., and Lee, E.S. (1956). Migration and Mental Disease. New York : Social Science Research Council.

34. Mannheim, H. (1955). Group Problems in Crime and Punishment. London : Routledge and Kegan Paul.

35. Martin, J.M. (1961). Juvenile Vandalism. Sprinfield : Charles C. Thomas.

36. Merton, R.K. (1957). Social Theory and Social Structure. Revised ed. Glencoe, Ill. : Free Press.

37. Miles, A.P. (1956). A Theory of Social Work. New York : Harper Bros.

38. Miller, W.B. (1958). "Lower Class Structure as a Generating Milieu of Gang Delinquency", J. Soc. Issues 14, No. 3, 51-19.

39. Morris, T. (1957). The Criminal Area : A Study in Ecology-London : Routledge and Kegan Paul.

40. Myers, J.K., and Roberts, B.H. (1959). Family and Class Dynamics in Mental Illness. New York : John Wiley & Sons.

41. Pollak, O. (1951). "Relationship Between Social Science and Child Guidance Practice". Amer. Sociol. Rev. 16, p. 61.

42. Reckless, W.C. (1961). The Crime Problem. 3rd. edition. New York : Appleton-Century Crofts.

43. Reckless, W.C., et al (1957). "Self Component in Patential Delinquency and Non-Delinquency". Amer. Sociol. Rev. 22, 566-570.

44. Redlich, F. (1957). "The Concept of Health in Psychiatry", in A.H. Leighton et al. (ed.). Explorations in Social Psychiatry. New York : Basic Books.

45. Reiss, A.J. (1952). "Social Correlates of Psychological Types of Delinquency". Amer. Sociol. Rev. 17, 710-718.

46. Reiss, A.J. (1960). "Sex Offenses : The Marginal Status of the Adolescent". Law and Contemporary Problems 25, 309-334.

47. Rose, A. (1954). "The Problem of the Mass Society". In Theory and Methods in the Social Sciences. Minneapolis : Univ. of Minnesota Press.

48. Sainsbury, P. (1955). Suicide in London. London : Chapman & Hall.

49. Sewell, W.H. (1952). "Infant Training and the Personality of the Child". Amer, J. Social. 58, 150-159.

50. Shaw, C.R. (1958). The Jack Roller. Chicago : Univ. of Chicago Press.

51. Snyder, G.R. (1958). Alcohol and the Jews. Glencoe, Ill. : Free Press,

52. Stanton, A.H., and Schwartz, M.S. (1954). The Mental Hospital. New York : Basic Books.

53. Stein, H.D., and Cloward, R.A. (1958). Social Perspectives on Behaviour. A Reader in Social Science for Social Work and Refated Professions. Glencoe, Ill. : Free Press.

54. Sutherland, E.H. (1949). White Collar Crime. New York : Dryden Press.

55. Szasz, T.S. (1956). "Some Observations on the Relationship Between Psychiatry and the Law". Archives of Neurology and Psychiatry 75, 297-312.

56. Wattenberg, W.W., and Balistrieri, J. (1952). "Autombile Theft : A 'Favoured-Group' Delinquency". Amer. J. Sociol. 57, 575-579.

57. Whytef W.F. (1943). "A Slum Sex Code". Amer. J. Sociol. 49, 24-32.

58. Whyte, W,F. (1943). Street Corner Society. Chicago: Univ. of Chicago Press.

59. Wilensky, H and Ledeaux, C.N. (1958), Industrial Society and Social Welfare. New York : Russell Sage Foundation.

60. Williams, R., Jr. (1954). American Society. New York : A.A. Knopf.

61. Williams, R Jr. (1957). "Unity and Diversity in Modern America". Social Forces 36, 1-8.

62. Williams, W. (1957). "Class Differences in the Attitudes of Psychiatric Patients". Social Problems 4, 240-244.

63. Wolfgang, M.E. (1958). Patterns in Criminal Homicide. Philadelphia : Pennsylvania Press.

## الفصل الرابع عشر

# الدراسة الاجتماعية للسكان*

إذا مانظرنا إلى دراسة السكان باعتبارها أحد ميادين علم الاجتماع ، لاحظنا أنها دراسة تتميز بطابع معين ، وخواص فريدة . فهى لا تشبه دراسة التدرج الاجتماعى — مثلا — من حيث إنها ظهرت كفرع متميز نتج عن التطور الذى طرأ على ميدان علم الاجتماع بوجه عام ، بل إنها — على العكس من ذلك — تعتبر أقدم من علم الاجتماع ذاته ؛ ذلك أنها ظهرت ونمت من أصول ومصادر متنوعة متعددة ؛ من الاقتصاد ، والإحصاء ، والطب ، والبيولوجيا ، ثم ما لبثت أن أصبحت بالتدرج أكثر ارتباطاً والتصاقاً بعلم الاجتماع . وعلى الرغم من ذلك فلايزال الانفصال قائماً بين علم الاجتماع ودراسة السكان فى بعض الأقطار مثل اليابان والبرازيل ، كما أن هناك دولا أخرى لاتزال تفصل بين العلمين فصلا واضحاً مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

و إذا مانظرنا إلى الميدانين مستقلين — وإن كان ذلك عسيراً — أمكننا أن نتساءل عن الفائدة التى تكمن وراء اعتبارهما علما واحداً . ولعلنا نستطيع هنا أن نسجل وجهة نظرنا فى هذه النقطة بالذات ، وهى أن كلا من العلمين يستطيع أن يتبادل إسهاماً عظيماً نتيجة للتقدم الذى طرأ عليه فى بعض الأقطار ، وأن عدم تحقق الفائدة المتبادلة بينهما راجع فى المحل الأول إلى التعصب العنصرى الذى لايزال يسيطر على العلوم الاجتماعية . ومن المؤسف حقًّا أن العلماء الاجتماعيين لايزالون يتعصبون لموضوعات ووجهات نظر قد لاتثير خلافاً أو نزاعاً بين علوم رئيسية ، ولكنها تثير هذا الخلاف بين فروع أو اتجاهات تنتمى إلى علم واحد . ولما كان هذا الانغلاق قد أدى — فيما نعتقد — إلى الإفراط فى التخصص ، فإننا سنضطر الآن إلى البدء بتناول مشكلات التخصص بين الديموجرافيا وعلم الاجتماع .

---

* ترجم هذا الفصل السيد محمد الحسينى عن المصدر التالى :

Kingsley Davis; "The Sociology of Demographic Behavior", in Robert K. Merton et al; Sociology Today; Problems and Prospects; Basic Books; Inc.; New York; PP. 309 - 333.

**مشكلة التخصص :**

من المؤكد أن الصعوبات العلمية البحتة التى نشأت عن إمكانية إفادة علم الاجتماع من الديموجرافيا أو العكس . كانت غالباً مصاحبة لنمو التخصص . إن من العسير الآن على أى باحث أن يسهم فى ميدان السكان دون الرجوع إلى التراث الهائل فى علم الاجتماع والأدوات المستخدمة فيه عموما . لقد كان ذلك ممكنا منذ عشرين عاما خلت ، أما الآن فيستحيل تحقيق ذلك .

ويبدو لنا أن فكرة فريق البحث * هى البديل الوحيد عن عدم إدماج العلمين فى نسق فكرى واحد ، ولكن هذا البديل بدوره ليس كافياً أو مشبعاً ، لأن جماعة المتخصصين التى يتضمنها هذا الفريق غالباً ماتنتمى إلى العلوم الاجتماعية ، وهى بذلك تمثل مستوى عضو الفريق الذى لايعرف إلا القليل عن الميدان الذى يبحث فيه [١] . ولقد حاول بعض الباحثين تبرير مشكلات التخصص هذه بتوجيه اللوم إلى التخصص ذاته . كما ذهب بعض آخر إلى إمكانية الحد من النتائج السيئة التى يحدثها التخصص ، وذلك عن طريق تعميق التخصصات وإثرائها .

وإذا ماحاولنا دراسة الموقف الداخلى فى الديموجرافيا ، لاحظنا أن التخصص والتقدم العلمى كانا يسيران فى خطين متوازيين تقريبا . فبعض الديموجرافيين اهتموا عموما بالخصوبة Fertility ، بينما اهتم آخرون بمعدلات الوفيات أو الهجرة . وكان من نتيجة هذا التخصص أن الباحث أصبح لديه مزيد من الوقت لدراسات يجريها خارج نطاق الديموجرافيا ، وإن كانت ترتبط بتخصصه ارتباطا شديداً . فالمهتم بدراسة الخصوبة قد يهتم بدراسة البناء الأسرى ، والمهتم بالهجرة الداخلية قد يتولد لديه الاهتمام بدراسة التحضر . وبهذه الطريقة ظهرت شبكة متكاملة من التخصصات تربط بين علم الاجتماع والديموجرافيا بطرق عديدة ووسائل شتى . ولقد كان إدراكنا لأبعاد هذه العملية غير واضح ، نظراً للفكرة

* تتلخص فكرة فريق البحث Team Research – التى يشير إليها الكاتب هنا – فى أن يقوم مجموعة من الباحثين ذوى تخصصات مختلفة بدراسة مشكلة أو ظاهرة معينة . ولقد ظهرت هذه الفكرة كرد فعل للنمو الهائل الذى طرأ على تخصصات العلوم الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة ، فى الوقت الذى ظهرت فيه الحاجة إلى تفسير الظواهر والمشكلات الاجتماعية تفسيراً لا يعتمد على بعد واحد .
( المترجم )

التى كانت مسيطرة علينا ، وهى افتراض استقلال كل من «الديموجرافيا» و «علم الاجتماع» . إن العلميين لاينطويان — فى الواقع — على استقلال وانفصال كبيرين ، وإن كانا لايمثلان معا إطاراً متكاملا من المعرفة . فالديموجرافى الذى يهتم بدراسة الخصوبة يكون أقرب إلى ميدان علم الاجتماع الأسرى منه إلى ميدان معدلات الوفيات . ويبدو لنا أن أفضل وسيلة لربط الديموجرافيا بعلم الاجتماع ، ليست عقد مؤتمرات أو إنشاء مراكز بحوث تمثل تخصصات كل من العلمين ، وإنما وضع مجموعة من الحواجز أمام التخصص الدقيق .

**الديموجرافيا : النظرية والتقدم العلمى :**

يشتمل التحليل السكانى على موضوعات واهتمامات متنوعة ، إلى الحد الذى يحار المرء فيه إذا ماحاول تصنيفها ، لأنها مرتبطة فيما بينها ارتباطا شديداً ومع ذلك يمكن القول إن الموضوع الرئيسى لهذا الميدان هو «الديموجرافيا الصورية» Formal Demography ، التى تتضمن فقط القياس الإحصائى للنمو السكانى من ناحية التركيب العمرى والنوعى Age — Sex Structure ، والخصوبة ، والوفاة ، بل تضم أيضا التحليل الرياضى للعلاقات المتبادلة بين هذه الموضوعات[٢] . ولما كان هذا الموضوع يشكل أكثر الجوانب الفنية الكاملية وضوحا فى دراسة السكان ، فإننا نستطيع بعد ذلك أن نجد تفسيراً لاستمرار إطلاق اصطلاح «الديموجرافيا» على هذا العلم بأسره[٣] .ومن الملاحظ أن كثيراً من العلماء الذين أسهموا فى الجانب الآخر من دراسة السكان ( وهو نظرية السكان Population Theory ) ، لم يقدموا لنا الكثير فى مجال الديموجرافيا الصورية . ويقصد بنظرية السكان هنا التفسير اللفظى لأسباب الظواهر الديموجرافية ونتائجها . وهناك بعد ذلك قضية هامة هى تأثير النمو السكانى على مستوى المعيشة . وهى قضية لاتزال حتى الآن موضوعا لحديث رجل الشارع والمتخصص على السواء ، بل كلما قلت معرفة الشخص بالعلوم الاجتماعية ، زادت ثقته فى الإلمام بها . ومن هذه النظرة الواسعة نجد أنفسنا فى مواجهة موضوع آخر من هذا الميدان هو السياسات السكانية Population Policies الذى يدلى فيه كل من الهاوى والمحترف بآرائه مثلهم فى ذلك مثل الديموجرافى .

ولكن هناك موضوعا آخر يدخل فى نطاق التحليل السكانى ، يطلق عليه الخصائص السكانية Population Characteristics ، وهذه الخصائص متعددة ومتنوعة مثل العرق ، والدين ، والحالة الزواجية ، والمهنة ، والدخل ، والتعليم؛ لذلك يمكن القول إن هذا الفرع يتشابك بطريقة أو بأخرى مع كل العلوم الاجتماعية ، وإن كان يفتقد إلى الذاتية أو التماسك الداخلى .

ومن الممكن كذلك أن نقسم ميدان السكان بطريقة أخرى، كأن ندرس الوفاة ، والخصوبة ، والهجرة كمباحث أو فروع متخصصة ، ولكن يلاحظ أن أى تقسيم فرعى لهذه المباحث ، سيكشف عن أن هذا العلم قد أصبح على درجة عالية من اللاتجانس ، بحيث يصعب على المرء أن يدافع عن تخصصه فى علم السكان ككل . فليس هناك — فى الواقع — عالم سكان خالص ، أو عالم اجتماع بحت ، أو عالم اقتصاد منعزل : فأغلب الكتابات التى تناولت مايطلق عليه « بنظرية السكان » قدمها علماء الاقتصاد ، والاجتماع ، والأحياء ، وإن كانوا لم يقدموا سوى مجموعة من المعارف غير المنظمة عن « الديموجرافيا الصورية » . أما أغلب الدراسات الديموجرافية المنظمة فقد قدمها علماء الإحصاء والرياضة ، وإن كانوا لم يتخطوا حدود نظرية السكان إلا نادراً . فالمتخصص فى الهجرة قد يهتم اهتماماً ضئيلا بالخصوبة أو الوفاة ، ولكنه يولى فى الوقت ذاته اهتماما أكبر بموضوعات غير ديموجرافية مثل العلاقات العرقية ، والأقليات. ومع ذلك كله فلاتزال الخصائص السكانية أبعد عن أن تكون ميدانا متميزاً فى الديموجرافيا ، وحتى إذا اعتبرها بعض الباحثين ميدانا مستقلا ، فإن ذلك لايعدو أن يكون مسألة إجرائية بحتة . وليس معنى ذلك أن الديموجرافيين قد فقدوا الاهتمام بالخصائص السكانية ، بل عكس ذلك صحيح تماماً ، فحينما ترغب الحكومات فى الحصول على أنواع معينة من البيانات ، فإنها تضمن التعدادات أو المسوح السكانية الأسئلة الملائمة التى تضمن الحصول عليها . ولما كان الديموجرافيون يعتمدون على التعدادات فى أغلب بياناتهم ، ولما كانوا أيضا خبراء التعداد ، فإنه يتعين عليهم بالضرورة أن يهتموا بدراسة الخصائص السكانية ؛ وهذا بدوره يمنحهم فرصة الحصول على بيانات قد تكون

على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعلوم الاجتماعية جميعها ، وإن كانت هذه البيانات لا تستطيع أن تنهض وحدها ، أو أن تشكل كيانا مستقلا . وهكذا يبدو واضحا أن الديموجرافيين – غالبا – مايهتمون فقط بمعالجة بسيطة للبيانات ، وعرضها دون الاهتمام بتفسيرها علمياً ، في الوقت الذي يشعرون فيه أن عليهم واجباً محتما هو تقديم البيانات الأساسية التي يستعين بها الآخرون .

ويوجه بعض الباحثين – وخاصة من الذين لاينتمون إلى الديموجرافيا – انتقادا إلى الديموجرافيين مؤداه أنهم لا يزالون يهملون مجال « النظرية » . أما الديموجرافيون فيواجهون بدورهم هذا الانتقاد بإظهارهم الاحتقار الشديد للتفسير اللفظي البحت الذي لافائدة منه . والواقع أن كلا من الطرفين قد يكون على صواب فيما يذهب . فمن الواضح أن خبراء السكان قد ألفوا مجموعة من الإجراءات والمقولات بحيث أصبحت تصوراتهم محدودة إلى حد كبير ، في الوقت الذي ازداد فيه شكهم في النظريات السوسيولوجية والاقتصادية ، وهو شك يدعمه – غالبا – عدم قدرة هذه النظريات على الانسجام أو التلاؤم مع بيانات السكان التي يراد تفسيرها . ولقد أصبح اصطلاح «النظرية» في العلوم الاجتماعية يشير إلى تحليل لفظي خالص . بدلا من أن يشير إلى إطار واسع من الاستنتاجات المتعلقة بالعلاقات التي يمكن ملاحظتها . فإذا ماتضمن مؤلف معين شواهد واقعية ، وخاصة إذا كانت من طبيعة إحصائية ، امتنع عنه اصطلاح « النظرية » . أما إذا انطوى هذا الموقف على تعميمات لفظية بحتة ، انسحب عليه هذا الاصطلاح .

ومع ذلك كله ، فمن العسير علينا أن نغفل الحقيقة التي مؤداها أن التقدم الكبير الذي طرأ على علم السكان يرجع إلى التحسينات والتعديلات التي أدخلت على مصادر البيانات وأساليب التحليل ، أكثر مما يرجع إلى التفسيرات النظرية الواسعة . ومن المسائل التي تدعو إلى السخرية حقاً ، أن الجهود التفسيرية في ميدان السكان قد سبقت الجهود الأمبيريقية . وقد يبدو هذا التفاوت واضحا بالنسبة لعالم مثل مالتس Malthus ؛ فهو لم يكن يدرك تماما التقدم الذي طرأ على الديموجرافيا المنظمة في عصره ، ومع ذلك فلا يزال العمل الذي قدمه يلفت أنظار علماء

الديموجرافيا حتى اليوم ؛ بل لا يزال يثير كثيراً من الجدل فى مجال النظرية العامة للسكان . وبالرغم من سيل المؤلفات ، والمنشورات ، والمقالات ، التى تناولت نظرية السكان ؛ إلا أنه تصعب الإشارة إلى تقدم علمى واحد أسهم فى تطور هذا الميدان منذ مالتس . وقد يستثنى مفهوم «التحول الديموجرافى Demographic Transition » من ذلك ، لأنه ينطوى على فائدة كبيرة ، من حيث إنه يستطيع أن يوجه صياغة التعميمات . ويضاف إلى ذلك كله ، أن هناك قضايا لاتزال تثير كثيراً من الجدل مثل « مشكلة السكان » ، و « النقد الماركسى لمالتس » ، و « الهجوم المضاد ضد ماركس » و « الحجم الأمثل للسكان » .

وقد يكون النقاد الذين ذهبوا إلى أن الديموجرافيين أهملوا « النظرية » على صواب فى ذلك ، إذا ما كانوا يقصدون بالنظرية معناها السائد حتى اليوم . ومع ذلك فعلى علماء النظرية أن يتحملوا جانباً من اتهام الديموجرافيين بإهمال النظرية .

**بعض الاتجاهات الحديثة فى بحوث السكان :**

إذا ما أمعنا النظر فى المحاولات التى بذلت للربط بين كل من المدخل الديموجرافى والمدخل السوسيولوجى فى الدراسة ، فإننا سنجد أنفسنا فى مواجهة عدد من الميادين المشتركة يتعين الإشارة إليها :

١ ــ الخصوبة وعلاقتها بالاتجاهات والنظم الاجتماعية .

٢ ــ التغير السكانى وعلاقته بالتغير الاجتماعى والاقتصادى .

٣ ــ القوى العاملة وعلاقتها بالبناء السكانى والتنظيم الاجتماعى .

٤ ــ الأسرة وعلاقتها بالسلوك الديموجرافى .

ومن المؤكد أن هذه الميادين الأربعة تشترك فى سمات عامة ؛ فهى تنطوى جميعها على إمكانية التحليل المقارن على مستوى مجتمعات مختلفة ، سواء تم هذا التحليل وفقا لبعد تاريخى أو وفقا لمتغيرات مترامنة أو كليهما . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن هذه الميادين تمثل مجالا لعلاقة متبادلة بين السكان والبناء الاجتماعى ، كما أنها تسمح بدراسة الدوافع والاتجاهات ، ومن ثم تسمح بتطبيق الأدوات الديموجرافية كأحد إجراءات التحليل .

وقبل أن نناقش كلا من ميادين البحث الأربعة ـ السالفة الذكر ـ سنحاول أن نشير إلى بعض الموضوعات الأخرى التى يمكن أن تسهم فى الربط بين الديموجرافيا وعلم الاجتماع . فالهجرة الخارجية ـ مثلا ـ تمثل أساساً ملائماً للربط بين علم الاجتماع والديموجرافيا . فى الماضى كان أحد اهتمامات علم الاجتماع الأمريكى دراسة المشكلات التى تنجم عن الهجرات الجماعية الوافدة إلى الولايات المتحدة ، ولكن هذا الميدان ما لبث أن فقد كيانه وأهميته بالنسبة لميادين البحث الأخرى فى السكان ، وذلك بسبب عدم كفاءة وصلاحية البيانات والأدوات الخاصة به ، بالإضافة إلى خضوع ظاهرة الهجرة لاعتبارات دعائية أكثر منها علمية . أما الهجرة الداخلية فقد تكون أكثر ملاءمة من الناحية الإحصائية ، كما أنها قد تكون أكثر موضوعية ، وهذا هو السبب فى أنها حصلت على اهتمام أكبر وأعظم إذا ما قورنت بالهجرات الدولية ، وإن كانت لم تحرز تقدماً سريعاً فى دراسة السكان .

ومع ذلك فهناك ميدان فقد اهتمام الديموجرافيا وعلم الاجتماع معاً ، هو ميدان « النوعية السكانية » Population Quality . ولقد ظهر الاهتمام بهذا الموضوع كضرورة ثقافية وسيكولوجية فرضت نفسها على العلوم الاجتماعية . أما التقدم الحقيقى لهذا الميدان فلم يتم إلا بتقدم بحوث الوراثة وتطورها ، وهذا ما دفع أغلب العلماء الاجتماعيين ـ بما فى ذلك الديموجرافيين ـ إلى ترك أو هجر هذا الميدان المعقد ، مبررين ذلك بقولهم : إن الوراثة لا تربطها بالظواهر الاجتماعية سوى علاقة ضئيلة .

أما الميدان الثالث ، وهو ميدان التنبؤات والتوقعات السكانية ، فقد تناقص الاهتمام به بسبب ضعف الثقة فيها . فمنذ زمن ليس ببعيد ، سادت وجهة نظر ـ وخاصة بين غير الديموجرافيين ـ مؤداها أن الديموجرافيا ميدان يتميز بالقدرة على التنبؤ بالأحداث بدقة . ولكن وجهة النظر هذه ما لبثت أن ضعفت بمرور الزمن[٤] . ومع ذلك فستظل تقديرات السكان أمراً هاماً ، لأن التغيرات السكانية المستقبلة مسألة لا يمكن تجاهلها . ويبدو لنا أن قيمة هذه التوقعات السكانية قد تزداد إذا ما أجريت بحوث سوسيولوجية تهدف إلى التعرف على مقاصد الأشخاص

ونواياهم نحو الإنجاب . حينئذ تصبح التنبؤات مجالا حيوياً للبحث ، وبذلك نستطيع أن نعيد ثقتنا القديمة فيها .

وأخيراً فإن موضوع الوفاة يحتل مكانة متميزة بالنسبة لعلم الاجتماع . أما أهميته الديموجرافية فتعادل بالطبع أهمية الخصوبة ، كما أن الاعتمادات التي تنفق على البحث فيه تعتبر اعتمادات خيالية إذا ما قورنت بتلك التي تنفق على الخصوبة، وعلى الرغم من ذلك فلا تزال الخصوبة مرتبطة بالديموجرافيا ارتباطاً أكبر وأوضح من ارتباط الوفاة بها . أما مبررات ذلك فيصعب أن نشير إليها هنا بالتفصيل ؛ ولكن يبدو أن الدوافع تلعب دوراً مباشراً في معدل المواليد أكثر من معدل الوفيات ؛ لأن الاتجاهات نحو الموت عادة ما تكون سلبية ( باستثناء الانتحار ) ، أما الاتجاهات نحو الإنجاب ، فقد تكون إيجابية أو سلبية . كذلك لما كان الموت يحدث مرة واحدة للشخص ؛ بينما يمكن أن يتكرر الإنجاب مرات عديدة ، فإن الدوافع المتعلقة بإنجاب الأطفال تتأثر إلى حد كبير بخبرات التنشئة المبكرة . وبالإضافة إلى ذلك فإن الإنجاب يفترض بالضرورة توافر علاقة اجتماعية ؛ طالما أنه ينشأ عن علاقة جنسية ويرتكز على رابطة الآباء بالأبناء . ويبدو أن هذه الفروق تبرر لنا لماذا كان البحث السوسيولوجي الذى يتناول الوفاة موجهاً بشكل مباشر نحو الصحة والمرض أكثر مما كان موجهاً نحو معدل الوفيات فى حد ذاته . ومن الجدير بالذكر أن العوامل الاجتماعية التي تحكم — في الواقع — معدلات الوفيات والنتائج الاجتماعية المترتبة عليها لم تحظ بالدراسة المستفيضة كما هو الحال بالنسبة لمعدلات الخصوبة . أما دراسة التركيب العمرى وآثاره الاجتماعية ، فلقد حظيت باهتمام الديموجرافيين ، حيث أوضحت دراساتهم أن التغيرات التي تطرأ على هذا التركيب ترجع — إلى حد كبير — إلى الاختلافات أو الفروق فى معدلات الخصوبة ، وذلك إذا ما قورنت بالاختلافات أو الفروق فى معدلات الوفيات .

وفى ختام حديثنا هنا ، نود أن نؤكد مرة أخرى ، أننا لا ننظر إلى الميادين التي نأمل أن تحقق ارتباطاً أوثق بين الديموجرافيا وعلم الاجتماع ، على أنها ميادين تستند إلى بيانات ديموجرافية تفرض تفسيراً سوسيولوجياً ، ولكنها ميادين تسهم فى إمكانية إجراء بحوث واقعية فى موضوعات البناء الاجتماعى والاتجاهات وعلاقتهما

بالتحليل الديموجرافى . وبهذا المعنى فإن ميادين البحث الأربعة التى أشرنا إليها جديرة بتحقيق الأهداف التى نسعى إليها فى هذا المقال . وهذا هو السبب فى أننا سنخصص الجزء المتبقى من مقالنا لمناقشة كل منهما على حدة .

## الخصوبة فى المجتمعات الصناعية :

لا يتوقف الوصول إلى الجديد فى الديموجرافيا – شأنها شأن العلوم الاجتماعية الأخرى – فقط على التطور الداخلى الذى يطرأ على العلم فى ذاته ، ولكنه يتوقف أيضاً على طبيعة الأحداث التاريخية . ففى غرب أوربا خضعت دراسة الخصوبة البشرية فى الفترة التى تنحصر فيما بين سنتى ١٩٢٥ و ١٩٤٥ لاتجاهين تاريخيين : الأول هو الانخفاض التدريجى فى معدل المواليد الذى بلغ أقصاه فى الفترة من سنة ١٩١٥ حتى ١٩٣٣ . أما الاتجاه الثانى فيمثل الفروق الطبقية فى الخصوبة ، وهذا الاتجاه ظل نامياً حتى سنة ١٩٣٠ * . ولقد أدى الاتجاه الأول إلى تغير عنيف فى التركيب العمرى ، مما تعذر معه الاستعانة بالمعدلات الخام Crude Rates كمؤشرات للعمليات الديموجرافية . وإزاء ذلك اضطر الديموجرافيون إلى تصميم وتطوير أدوات للتحليل جديدة ؛ مثل معدلات المواليد الصافية Net Reproduction Rates . والواقع أن هذه الأدوات كانت بمثابة تجريد لمجموعة من الوقائع المحسوسة ؛ فهى تشير إلى ما يمكن أن يحدث إذا ما استمرت المعدلات السائدة غير خاضعة لنظام معين . ومع ذلك فلقد مكنت هذه الأدوات من إجراء بعض المقارنات الحضارية ، وذلك بتثبيت التقلبات التى يمكن أن تطرأ على التركيب

---

* لعل أبرز ممثل هذا الاتجاه خلال الفترة التى حددها الكاتب ؛ كيسر Kiser الذى أجرى دراسة كشف فيها عن أن هناك ميلا عاماً نحو انخفاض معدلات الخصوبة فيما بين سنتى ١٩٠٠ و ١٩١٠ فى بعض الولايات الشمالية الشرقية بالولايات المتحدة ، ووليام أوجبرن Ogburn الذى اهتم بدراسة حجم الأسرة فى نفس المنطقة التى درسها كيسر فى الفترة من سنة ١٩٠٠ حتى ١٩٣٠ ، ولورمر Lorimer واسبورن Osburn اللذان تمكنا من التوصل إلى تحليل لبيانات سجلات مواليد عام ١٩٢٨ فى الولايات المتحدة عن طريق تقدير خصوبة المستويات الطبقية فى ذلك العام ، وادين هتشنسون Hutchinson فى دراسته لمدينة استكهولم التى كشف فيها عن أن المتزوجين الذين ينتمون إلى أعلى الطبقات كانوا أكثر خصوبة من متزوجى الطبقات الدنيا . ولقد آثرنا الإشارة إلى هذه الدراسات ، لأن المؤلف قد تعمد تجاهل هذا الاتجاه فى مناقشته فى هذا المقال ، بالرغم من أنه أشار إلى مدى تأثير هذا الاتجاه فيما قبل ثلاثينيات هذا القرن . ( المترجم )

العمرى . ولقد حدث بعد ذلك أن ظهر اتجاه هابط بعيد المدى فى معدلات الخصوبة ، مما قلل من قيمة التجريدات والتعميمات التى انتهى إليها بعض الديموجرافيين لذلك نجد بعد ذلك أن كلا من الديموجرافيين وغير الديموجرافيين قد استسلموا للاعتقاد الذى مؤداه ؛ أن معدل المواليد الصافى يحدد فقط ما يحدث بالفعل ، كأن نقول — مثلا — إن المعدل الذى يبلغ ٧٥٪ فى سنة ١٩٣٠ يشير إلى أن عدد السكان سيميل إلى الانخفاض بنسبة ٢٥٪ فى كل جيل . وكنتيجة لذلك ذهب البعض إلى أن المهمة العلمية الأولى هى تفسير الانخفاض البعيد المدى فى الخصوبة . ولقد تمت بالفعل هذه المهمة بطريقة طبيعية جداً ، وذلك حينما درس بعض الباحثين الاتجاهات المصاحبة للإنجاب والمؤثرة عليه مثل التحضر ، والحراك الطبقى ، وتغير وظائف الأسرة .

أما الحادثة الثانية التى أجبرت الديموجرافيين على إعادة النظر فى أدواتهم التحليلية ، واستحداث أدوات جديدة ، فهى الارتفاع الذى طرأ على معدل المواليد ، فابتداء من سنة ١٩٣٠ ، ظل هذا الارتفاع يكبر ويتعاظم حتى وصل إلى مدى لم يكونوا يتوقعونه . ومع ذلك ظلوا يستخدمون نفس الاتجاه السابق الذى كان يفسر الانخفاض التدريجى فى الخصوبة . ولقد كان واضحاً حينئذ أن النظرية الديمجرافية وأدواتها تعانى من ضعف شديد ، مما نتج عنه عدم القدرة على التجريد والتعميم . ومعنى ذلك أن معدلات المواليد كانت ترتكز بالفعل على قضايا غير واقعية .

وبارتفاع معدلات المواليد تحول الاهتمام من الاتجاهات البعيدة المدى إلى الاتجاهات القصيرة المدى . ولما كانت الخصوبة السائدة — سواء قيست عن طريق المعدلات الخام أو المعدلة — قد أصبحت عرضة للتغير الشديد خلال سنوات قليلة نتيجة لحدوث بعض التغيرات الاقتصادية ، والسياسية ، والحربية ؛ فإن الديموجرافيين قد وجدوا أنفسهم حينئذ مضطرين إلى التسليم بأن فترات معدلات الخصوبة المتباينة قد تضم زوجات قيست خصوبتهن مرات عديدة خلالها . فمن الممكن أن يؤجل الناس زواجهم أو إنجابهم للأطفال فى فترة معينة ، ثم يظل هذا التأجيل سارياً لفترة أخرى ؛ وقد يعدلون عن ذلك تماماً ، وفقاً لما تمليه عليه ظروفهم . وإذن فكل ميلاد لا يشبه الآخر ؛ لأن إنجاب الزوجين

فى فترة معينة يتأثر بها إذا كان لديهم أبناء أم لا ، كما أنه يتأثر بعدد أطفالهم الأحياء . وكنتيجة لذلك تحول الاهتمام من دراسة ما يطلق عليه « بالخصوبة الحالية أو السائدة » Current Fertility (وهى معدل الإنجاب خلال فترة محددة عادة ما تكون قصيرة) إلى مايطلق عليه « بالخصوبة الكلية » Cumulative Fertility (وهى مجموع عدد الأطفال الذين أنجبوا وفقاً لسن المرأة ومدة الزواج) . ولقد درس ويلبتون Whelpton وآخرون معدلات المواليد بالنسبة لمجموعات من النساء ، كما حلل معدلاتها وفقاً لطريقة إحصائية اصطنعها . وكان من نتيجة هذه المحاولة وأمثالها ظهور تحليل ديموجرافى لسلوك الإنجاب أكثر تعقيداً ، وإن كان أكثر فائدة وأهمية إذا ما قورن بكثير من التحليلات السابقة .

ومن الواضح أن هذا النوع الجديد من التحليل الديموجرافى سيحاول أن يربط بين الظواهر الديموجرافية والدراسة السوسيولوجية للاتجاهات والدوافع . ولعل أهم البحوث الرائدة فى هذا الميدان ، تلك التى قامت بها سوياً مؤسسة سكربس Scripps Foundation ومركز بحوث المسوح فى متشجن Michigan Survey Reseach Center ولقد كان الهدف من هذا البحث تطوير التقديرات والتوقعات السكانية من خلال دراسة مقاصد الناس ونواياهم إزاء الإنجاب[٥] ، مستعينة فى ذلك بعينة اختيرت على مستوى قومى وتتألف من ٣٠٠٠ من النساء البيض ، بعضهن متزوجات وتقع أعمارهن فى الفئة من ١٨ سنة حتى ٣٩ سنة ، ويعمل أزواجهن فى أعمال مدنية أو فى الخدمة العسكرية ، والبعض الآخر غير متزوجات وتقع أعمارهن فى الفئة من ١٨ سنة حتى ٢٤ سنة . ولقد أجريت إستبارات مع أفراد كل من المجموعتين استغرق كل واحد منها ستين دقيقة ، جمعت خلالها بيانات عن تاريخهن الزواجى ، وتواريخ حملهن ، وعدد الأطفال اللاتى يتوقعن إنجابه ، وتواريخ هذا الإنجاب ، ومبررات العدد اللاتى حددنهن ، ومدى تأثر توقعاتهن بتغير الظروف ؛ ثم قورنت بعد ذلك الإجابات التى قدمنها بإجابات بعض المسوح الأخرى . ومن المؤكد أن إجراء مثل هذه المسوح كل خمس سنوات قد أصبح أمراً بالغ الأهمية ، لأننا بذلك نضمن توافر بيانات دائمة عن التغيرات التى تطرأ على تنظيم الأسرة ، والاتجاهات نحو الإنجاب فى ضوء الظروف المتغيرة .

وفى دراسة أخرى مولتها منح ملبانك Milbank Fund ، ومكتب بحوث السكان Office of Population Research ، تم التعرف على العوامل التى تؤثر على الفترة التى تفصل فيما بين ميلاد طفل معين ، وانتظار مولود آخر بعد إنجاب عدد معين من الأطفال . ومن الملاحظ أن العينة المبدئية فى هذه الدراسة كانت مقصورة على الزوجات والأزواج الذين أنجبوا مؤخراً مواودهم الثانى . ومن الممكن — بالطبع — أن يتم استبار أفراد هذه العينة بشكل تتبعى بعد مرور ثمانية عشر شهراً أو أربعة وعشرين شهراً بعد ميلاد الأطفال الأول[٦] . ولما كانت هذه الدراسة تمثل بحثاً أساسياً أو أولياً Basic لايسعى فى المحل الأول إلى تطوير التنبؤات السكانية ، فإننا قد نجد فى ذلك مبرراً للاستعانة باستمارة بحث طويلة جداً (تحتوى على ٢٤٢ سؤالا عند إجراء الاختبار القبلى) تغطى موضوعات ديموجرافية بحتة ، فى الوقت الذى تتناول فيه موضوعات سيكولوجية خالصة .

والملاحظ أن كلتا الدراستين السابقتين قد اتبعتا طريقة خاصة فى حساب معدل المواليد . وهذه الطريقة فى الواقع ما هى إلا انعكاس للقضية التى مؤداها ، أن الدافعية نحو الإنجاب لا تقاس فقط بعدد الأطفال الذين يرغب الشخص فى إنجابهم ، ولكنها تتوقف على ما إذا كان الطفل الثانى مرغوباً فيه وضرورياً بعد الطفل الأول ، والثالث بعد الثانى . . . وهكذا . فكما قال مسشلر Mischler وستوف Westoff « إن كل مولود يولد يتأثر بمجموعة مختلفة من الظروف » ، كما « أن كل طفل يغير من موقف الأسرة ، ويؤثر بالتالى على مستقبل الإنجاب فيما بعد »[٧] . ومن المؤكد أن البحوث التى من هذا النوع ستزيد من معرفتنا بالعوامل التى تحكم قرارات الإنجاب فى المجتمعات الصناعية .

ونستطيع بعد ذلك أن نشير إلى ثلاثة اتجاهات أو موضوعات أخرى للبحث ، نعتقد أنها تستطيع أن تزيد من معرفتنا ومعلوماتنا عن الاتجاهات عموماً :

١ — دراسات طولية أو تتبعية Longitudinal تبدأ بدراسة تنظيم النسل وتصوره عند الزوجين ابتداء من عقد قرانهما حتى إتمام تنشئة الأطفال . ولكى تتم هذه الدراسات لا بد من توافر قوائم تتبعية ودائمة لأزواج وزوجات بدءوا الزواج منذ

خمس سنوات . ويبدو أن هذه الوسيلة تسمح بتكامل الملاحظات والبيانات الفسيولوجية ، والديموجرافية ، والسوسيولوجية المتعلقة بنفس الأزواج والزوجات ، وبذلك نتجنب الاعتماد — الذى ساد طويلا — على بيانات تاريخية نحصل عليها من نفس الأفراد . ومثل هذه البيانات يجب أن تشمل القدرة على تصور الجنين والمحافظة عليه ، والولادة الطبيعية ، ورعاية الطفل ، ثم علاقة ذلك كله بمرحلة الشيخوخة ، والضغوط التى يواجهها الزوجان ، وتغير الاتجاهات . . . إلخ .

٢ — دراسات للتعرف على العوامل التى تؤثر على قرار الزواج ، ذلك أن الظروف المؤثرة على الرغبة فى الزواج فى سن معينة ، أو تأجيله ، أو الإسراع فيه ، قد تلعب — مجتمعة — دوراً رئيسياً فى التقلبات التى يمكن أن تطرأ على معدلات المواليد . وبالرغم من أن دراسة سكربس — متشجن Scripps — Michigan — والتى أشرنا إليها منذ قليل — قد اشتملت على بيانات تتسق مع طبيعة الدراسات التى ننادى بها هنا ، إلا أن موضوع البحث ذاته لم ينل أهميته الديموجرافية الضرورية .

٣ — إعادة إجراء الدراسات فى أقطار صناعية مختلفة ؛ ذلك أن الاتجاه نحو صبغ مبررات الإنجاب بالطابع السيكولوجى أو السوسيولوجى قد أصبح اتجاهاً عنيفاً ، بحيث أصبح الإقدام على التعميم مسألة عسيرة تنتابها المخاطر . لذلك أصبح تطبيق هذه الدراسات فى أقطار مختلفة أمراً ضرورياً ولازماً . ولقد ثبت — بالفعل — نجاح هذا الاتجاه فى دراسة التدرج الاجتماعى ، ومن الممكن أن يحقق هذا النجاح فى الديموجرافيا .

**الخصوبة فى المجتمعات النامية :**

وإذا ما تناولنا الأقطار الزراعية ، لاحظنا أن ما دفع بعض الديموجرافيين إلى مراجعة النظرية والبحوث فى ميدان السكان ، هو الانخفاض غير المتوقع فى معدلات الوفيات . فالملاحظ أن معدل الزيادة الطبيعية قد بلغ الآن فى بعض الأقطار الزراعية ضعف معدل الزيادة الطبيعية فى الأقطار الصناعية ، بالرغم من الارتفاع الذى طرأ على معدل المواليد فى الأقطار الأخيرة بعد الحرب العالمية الثانية[٨] .

ومن المؤكد أن الدول التى تتميز بمستويات دخول فردية ضئيلة لا تزال تمثل مصدراً أساسياً فى زيادة السكان ، وذلك بسبب الارتفاع المستمر فى معدلات الخصوبة ، والانخفاض الملحوظ فى معدلات الوفيات . وعلى الرغم من ذلك فلا تزال هذه النقطة موضع نقاش وجدل ، وخاصة إذا ما أثيرت قضية إمكانية تثبيت معدلات المواليد أو تخفيضها . ولكننا مع ذلك لا نستطيع أن نغفل القيمة النظرية والتطبيقية التى تنطوى عليها هذه النقطة . فهناك — مثلا — ثلاث دول زراعية هى الصين ، والهند ، وبورتوريكو ، تشبه اليابان فى تشجيعها تحديد حجم الأسرة . وهذا الإجراء يمكن أن ينطبق أيضاً على دول أخرى .

وإذن فالمشكلة التى نتناولها هنا تناقض المشكلة التى كانت سائدة فى ثلاثينيات هذا القرن فى غرب أوربا * . لذلك لجأت الدول الصناعية التى تخشى من نقصان أعداد سكانها ، إلى اتباع سياسات سكانية تسعى إلى رفع معدلات الخصوبة فيها ، بل أصبحت البحوث الاجتماعية التى تخصص لدراسة الإنجاب توجه إلى هذا الغرض أيضاً(٩) . ومن الجدير بالذكر هنا أن حكومات هذه الدول لم تفد سوى فائدة عملية ضئيلة من هذه البحوث ؛ أما الديموجرافيا فقد حصلت على الفائدة القصوى منها ؛ ففى الولايات المتحدة أجريت دراسة إنديانا بولس Indianapolis الشهيرة عن « العوامل الاجتماعية والسيكولوجية » فى سنة ١٩٣٨ ، وفى بريطانيا تشكلت « اللجنة الملكية للسكان » Royal Commission on Population فى سنة ١٩٤٤ ، مما مهد لإجراء تعداد الأسرة فى سنة ١٩٤٦ . ومن الواضح أن هذه الدراسات جميعها قد أجريت فى فترة كانت تثار فيها قضية قلة الإنجاب فى الوقت الذى لم تتطور فيه أساليب البحوث المسحية لكى تلائم الدراسة المعقدة لهذه القضية .

وبارتفاع معدلات الخصوبة فى الأقطار النامية ، والتى شكلت بدورها مشكلة يتعين إيجاد حل لها ، لم يكن من المستغرب أن تظهر أساليب وطرق استبار حديثة تستخدم للتعرف على دوافع الإنجاب . كما أنه ليس من المستغرب أيضاً أن تجرى

---

* يقصد المؤلف بذلك ارتفاع معدل المواليد فى بعض الدول النامية فى السنوات الأخيرة فى مقابل الانخفاض الملحوظ فى هذا المعدل فى دول غرب أوربا . ( المترجم )

هذه الدراسات بتوجيه من الدول الصناعية الغربية ، والذى كان يأخذ — غالباً — شكل المساعدات الفنية المالية . ولكن الشىء المدهش حقاً أن عدد الدول التى أجريت فيها هذه الدراسات كان ضئيلا وهى : الهند، وبوتوريكو ، وجامايكا(١٠) ، وإن كانت بعض الدول الأخرى قد حظيت ببعض الدراسات فى السنوات الأخيرة . وقد يشفع لذلك أن عدد الدراسات الذى أجرى كان كبيراً ، إلى المدى الذى يمكننا من تحديد مجموعة من خصائصها العامة . ولكننا مع ذلك سنكتفى فى هذا المجال بتقديم مجموعة من الملاحظات العامة تنطبق على أغلبها .

فالملاحظ أولا أن هذه الدراسات كانت تتميز بطابع أو هدف تطبيقى ؛ لأنها تهتم أساساً بدراسة الاتجاهات نحو حجم الأسرة ، فى الوقت الذى تلقى فيه ضوءاً على إمكانية الاستعانة بمفهوم تنظيم النسل . وقد يبدو أن نقطة البداية فى هذه الدراسات لا تنطوى على قيمة سوسيولوجية واضحة ، ولكننا نعتقد أن عكس ذلك صحيح . فنقطة البداية هذه تستطيع أن تعمق البحث بما تقدمه من فرص الدقة العملية . ومع ذلك فهناك خطر يهدد هذه الدراسات ، يتمثل فى أن الهدف المحدود الذى تسعى إليه قد يبعد الباحث عن الاتجاهات والنظم الاجتماعية والاقتصادية التى تتشكل داخلها هذه الاتجاهات . فقد لوحظ — مثلا — أن بعض المسوح تناول اتجاهات الناس نحو الإنجاب وتنظيم النسل ، دون أن يربط بين هذه الاتجاهات والبناء الاجتماعى أو الظروف المختلفة التى يعيشها المجتمع مجال البحث . وكان من نتيجة ذلك ظهور قدر كبير من الغموض ، بحيث أصبح من العسير أن نفهم إلى أى مدى تعكس التفسيرات اللفظية التى تتضمنها هذه المسوح السلوك الحالى أو السلوك الذى يمكن أن يحدث فى المستقبل . ولما كانت الاتجاهات التى يعبر الناس عنها عرضة للتغير ، لذلك أصبح من المحتم الحصول على أكبر قدر من المعرفة عن دور النظم الاجتماعية وتأثيرها ، لأن ذلك يزيد — فى الواقع — من قدرة الباحث على فهم التغيرات التى قد تطرأ على معدلات الخصوبة . والملاحظ ثانياً أن هذه الدراسات لم تسع إلى تحليل قرارات الإنجاب فى ضوء الظروف الاجتماعية المختلفة . ويبدو لنا أنه إذا ما سدت هذه الثغرة ، وربطنا بين دراسة الإنجاب ، ودراسة الاتجاهات نحو حجم الأسرة ، فإن ذلك سيساعدنا فى

تحديد الفترات التى تلعب دوراً هاماً فى تنظيم النسل والعقم خلال دورة حياة الأسرة بأكملها . كما أن ذلك سيساعدنا فى توضيح مدى تأثير معدلات وفيات الأطفال على الاتجاهات الوالدية .

أما العلماء الذين يعنون بالاتجاهات والدوافع ، أو الذين تدخل اهتماماتهم فى نطاق « علم النفس الاجتماعى » ، فقد اهتموا فقط « بدور الثقافة » و « قيم المجتمع » ، متجاهلين كثيراً من جوانب البناء الاجتماعى . والواقع أن هذا الموقف يشكل حرجاً بالغاً ، لأن علماء الاجتماع والأنثربولوجيا فى هذه الأقطار درسوا بعض جوانب التنظيم الاجتماعى فى المجتمعات المحلية القروية وخاصة الأسرة وبناء القرابة . ومع ذلك فإن البيانات التى جمعوها تعانى من ثغرات كثيرة ، لأنها جمعت بواسطة إخباريين ، أو عن طريق ملاحظة غير رسمية أو غير مقيدة ، كما أن أغلب هذه الدراسات وقفت عند مستوى النسق المعيارى ، ولم تتعده إلى مستوى السلوك الفعلى(١١) . ولهذا يمكن القول إن العلاقة بين التنظيم الاجتماعى والدافعية للإنجاب فى هذه الدراسات كانت علاقة غير واضحة بحيث تصعب على الملاحظة . ومن الممكن دراسة هذه العلاقة بشكل أعمق إذا ما توافر لدى هؤلاء العلماء المعرفة الفنية بهذا الموضوع ككل(١٢) . إن الدراسات الديموجرافية الميدانية تستطيع أن تفيد الكثير من دراسات الأسرة والقرابة ، كما أنها تستطيع بدورها أن تسهم فى توضيح بعض أبعادها ، وذلك — إذا ما سلمنا — بأن الديموجرافيين قد أصبحوا ملمين بطبيعة الأعمال والبحوث التى يتضمنها ميدان الأسرة .

وتعانى المسوح الميدانية السكانية — بالإضافة إلى ما سبق — من قصور واضح ، يتمثل فى ضيق الفترة الزمنية التى تغطيها ، فهى بذلك لا تستطيع أن تقوم مقام الدراسات التاريخية أو الإحصائية التى تتناول التغيرات البعيدة المدى . ومع ذلك فبالاستعانة ببعض بيانات التواريخ الشخصية ، يمكن إلقاء الضوء على بعض التغيرات التى حدثت خلال فترات زمنية ماضية ، ويتم ذلك بنجاح إذا ما كان الباحثون على علم بالملامح أو السمات الأساسية للتواريخ الاجتماعية للأفراد موضوع البحث .

وتستطيع الدول النامية أن تتغلب على الصعاب الناتجة عن التسرع فى جمع بيانات ديموجرافية معينة ، بإجراء دراسات استكشافية تتقدم المسوح الأساسية التى تجريها . وفى هذه الدراسات تجرى مقابلات متعمقة مع عدد محدود من المبحوثين ، ثم تخضع نتائج هذه المقابلات لتحليل كيفى شامل . وبعد إنجاز هذه الدراسات يمكن إجراء المسوح فى ضوء النتائج التى تم تحليلها[١٣] . ولكن المشكلة الأساسية هنا هى أن التحليل الكيفى للاستبارات الاستكشافية يستغرق وقتاً طويلا قد يصل إلى ثلاث سنوات .

إن الملاحظات التى قدمناها حول مسوح الاتجاهات نحو الإنجاب فى الدول النامية ، لا تعنى أن هذه المسوح تخلو من فائدة ، فلو سمح لنا النطاق المحدود لهذا المقال ، لاستطعنا أن نبرهن على أن هذه الجهود الرائدة قد تمكنت من إثارة اهتمامنا بالدراسة السوسيولوجية للإنجاب .

**النمو السكانى والتغير الاجتماعى :**

إلى جانب الاهتمام السائد بدراسة الخصوبة فى المجتمعات النامية ، تظل المشكلة القديمة التى تمثل أساساً هاماً من أسس نظرية السكان قائمة ؛ وهى علاقة النمو السكانى بالرفاهية الإنسانية . ولقد اختلفت صياغة هذه المشكلة على مر العصور ، ولكن جوهرها ظل ثابتاً لا يتغير . فمالتس Malthus — مثلا — بدأ دراسته كناقد للأيديولوجيات الخيالية ، ثم تحول تدريجياً من قضية إمكانية تحقيق الكمال إلى قضية الرفاهية الاقتصادية . فهو إذن لم يستطع أن يقدر إمكانية الارتفاع المستمر فى المستوى العام للمعيشة تحت ظروف طبيعية . ولقد حاول بعض الباحثين إثارة القضية فى شكل قريب من ذلك خلال السنوات الأخيرة ، وذلك فى صورة السؤال التالى : إلى أى مدى يؤدى النمو السكانى إلى تعويق التقدم الاقتصادى أو تدعيمه ؟

وقد يبدو للبعض أن هذه المشكلة قد قتلت بحثاً ، وهذا صحيح إلى حد كبير ، ولكن الدراسة العملية لها لا تزال فى بدايتها . والواقع أن أغلب من تناولوا هذه المشكلة كانوا من الاقتصاديين ، وهذا يعنى أن فرصاً عظيمة للبحث لا تزال فى

انتظار علماء الاجتماع . فمن الواضح الآن أن كل جوانب المجتمع تنعكس على التغير الديموجرافى والاقتصادى سواء كان ذلك فى شكل أسباب أو نتائج . ويبدو أن مشكلتنا – نحن علماء الاجتماع – هى صياغة مجموعة من النظريات الإجرائية وتطويرها ، وذلك لكى تتلاءم مع الطبيعة المعقدة للظواهر ، بحيث يمكن اختبارها على المدى البعيد وعلى أساس شواهد مقارنة .

وقد يكون السبب الرئيسى فى تأخر علماء الاجتماع فى دراسة هذه المشكلة هو أنهم قد انشغلوا فترة طويلة بالمسوح الميدانية ، وبحوث علم النفس الاجتماعى ، وبعض الدراسات الاجتماعية الضيقة النطاق . يضاف إلى ذلك نفورهم من تعلم الموضوعات الفنية فى الديموجرافيا والاقتصاد . ومع ذلك فلقد حاول بعض علماء الاجتماع المعاصرين إحياء موضوع التغير الاجتماعى ، ذلك الموضوع الذى طالما شغل أسلافهم من الاجتماعيين(١٤) .

وتذهب طائفة من غير المتخصصين فى الديموجرافيا إلى أن الشكل الوحيد للتغير السكانى يتمثل فى الزيادة أو النقصان الذى يطرأ على العدد الكلى للسكان ، مما أدى بهم إلى الاهتمام باتجاهات معدلات الوفيات والخصوبة والهجرة ، وكل المعدلات الأخرى التى يمكن أن تكون لها آثار اجتماعية مستقلة عن الآثار التى تحدثها فى النمو السكانى ، كما أدى بهم ذلك إلى الاهتمام فقط بالتغيرات الهامة التى تطرأ على البناء السكانى وخاصة ما تعلق منها بالتوزيع المكانى ، والفروق أو الاختلافات بين الجماعات المختلفة . والواقع أن هذا الاتجاه فى البحث لا يفيد إلا فى دراسة التغير الاجتماعى . بيد أننا لا نستطيع أن نفهم النمو السكانى أو نقدره دون الإلمام بكل التغيرات الديموجرافية ، وهذا بدوره يفرض علينا ضرورة النظر إلى التغيرات الديموجرافية فى شكل متكامل ، وبذلك يمكن ربطها ببقية ظواهر المجتمع ونظمه .

ولسنا بعد ذلك كله فى حاجة إلى مزيد من المناقشة لمشكلة تحليل التغيرات الديموجرافية البعيدة المدى . فالواقع أن هذه المشكلة ستظل قائمة ، ما دامت البيانات والشواهد الواقعية نادرة . فلو رجعنا إلى الوراء بضع قرون ، لاحظنا أن البيانات وإن كانت لا تختفى تماماً ، إلا أنها تكاد تكون نادرة ، وغير ملائمة ،

بل قد يثير صدقها كثيراً من التساؤلات . ومن الطريف أن نشير هنا إلى أن علماء الديموجرافيا الأمريكيين لم يهتموا اهتماماً ملحوظاً باكتشاف هذه البيانات وتحليلها ؛ فعلى الرغم من وجود أكثر من أربعين مسحاً سكانياً أجروا خلال عصر الاستعمار البريطانى لأمريكا ، إلا أنهم لم يفيدوا منها حتى الآن ، كما أنهم لم يحصلوا إلا على فائدة ضئيلة من السجلات المحلية . ومع ذلك فقد ظهرت بعض الأعمال التى ترد فى شكل استثناء من ذلك[١٥] . أما الاهتمام بالتاريخ الديموجرافى فكان أعظم وأكبر فى أوربا عموماً[١٦] . فى فرنسا — مثلا — أعد الديموجرافيون والمتخصصون فى المخطوطات قوائم تساعد على الإفادة من البيانات الديموجرافية التى تتضمنها السجلات[١٧] .

ولا شك أن البيانات الديموجرافية التاريخية تستطيع أن تفيد الديموجرافيين فائدة محققة فى تشكيل توقعاتهم . ولهذا السبب فإن دراسة هذه البيانات يجب ألا تترك لغيرهم من العلماء الاجتماعيين ؛ لأن الديموجرافيين يستطيعون بحكم اهتماماتهم أن يحددوا التواريخ التقريبية للتغيرات الحاسمة التى تطرأ على التحولات الديموجرافية[١٨] ، وذلك مثل الهبوط الطبيعى الذى يستتبعه هبوط مفاجئ فى معدلات الوفيات ، وهذا ينطبق أيضاً على معدلات الخصوبة والتغيرات التى تصاحب الزيادة الطبيعية . ويستطيع الديموجرافيون — أيضاً — عن طريق استعانتهم ببعض المظاهر الاقتصادية والاجتماعية ( مثل مؤشرات التنمية الاقتصادية ، والتحضر والمؤهلات التعليمية ، وحركات الهجرة ) أن يترجموا الزمن إلى مراحل تطورية ، وبذلك يتمكنون من استخلاص نموذج يمثل التفاعل بين التغيرات الديموجرافية والتغيرات الاجتماعية الأخرى ، وإذا ما تم ذلك أصبح الطريق ممهداً لإجراء اختبارات للنتائج عن طريق عقد مقارنات إحصائية بين الدول المعاصرة التى تمر بمراحل مختلفة من النمو[١٩] .

**السكان والقوى العاملة والكفاءة القومية :**

يتميز السكان الذين يدخلون فى نطاق القوى العاملة ، شأنهم فى ذلك شأن بقية السكان ، بسمات ديموجرافية ، واقتصادية ، واجتماعية متميزة . ولما كان حجم القوى العاملة وطبيعتها يحتل أهمية كبيرة بالنسبة لكل المجتمعات ، فإن تحليل

هذه القوى يتيح لنا فرصة ملائمة للربط بين التحليلات السوسيولوجية والديموجرافية فى شكل إطار متكامل يرتبط بعلم الاقتصاد والسياسة القومية .

وسنحاول الآن أن نستشهد على ذلك بالرجوع إلى مشكلتين قوميتين معاصرتين : الأولى هى العجز فى عدد العلماء والفنيين ؛ والثانية دخول المرأة الأمريكية ميدان العمل .

أما المشكلة الأولى فتثير على الفور مسألة النقص فى فئة مهنية معينة . ومع التسليم بقدرتنا على تقديم إجابة على هذا السؤال ، فسيثار بعد ذلك سؤال جدير بالبحث هو : لماذا نشأ هذا العجز ، وما هى الإجراءات الضرورية لعلاجه ؟ ولقد حاولت كل من الديموجرافيا وعلم الاجتماع ، الإسهام فى تقديم إجابة على هذا السؤال . أما الديموجرافيا فقدمت تحليلات لطبيعة البناء المهنى للقوى العاملة ، وتدفق السكان عبر القنوات التعليمية ، وعلاقة الحراك المهنى بالعمر ؛ بينما قدم علماء الاجتماع تحليلات لدوافع الإنجاب ، ودراسات عن ترتيب الأفراد للمهن المختلفة مع تحليل لأدوار الأسرة ، والمدرسة ، والنظم . وكذلك كل العوامل الأخرى التى تكمن وراء ذلك كله . وعند ما نحاول تقويم إسهام كل من الديموجرافيا وعلم الاجتماع فى الإجابة على هذا السؤال ، يمكننا القول إن علماء هذين العلمين لم يبذلوا الجهود الضرورية لدراسة هذا الموضوع ، وذلك لأسباب معقدة جدا يضيق نطاق هذا المقال عن مناقشتها .

أما المشكلة الثانية وهى دخول المرأة الأمريكية ميدان العمل ، فتبدو واضحة إذا ما أدركنا أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفيد من النساء المؤهلات اللاتى يدخلن فى نطاق القوى العاملة ، إذا ما قورنت ببعض الدول المنافسة لها مثل الاتحاد السوفييتى . وعلى الرغم مما يذهب إليه البعض من أن عدم الإفادة من المواهب يرجع غالباً إلى التأثيرات التى تحدثها الفروق الطبقية والعنصرية ، إلا أن موقف عدم الإفادة من مواهب النساء قد يكون أعقد من ذلك بكثير . ويبدو لنا أن الأهمية التطبيقية للبحوث التى تجرى على القوى العاملة من النساء قد تتضح إذا ما اعتبرنا قضية مشاركة النساء فى قوى العمل قضية عامة بعيدة عن وجهة النظر الكمية الخالصة .

ومن الواضح أن الجانب العلمي لهذه المشكلة قد أصبح على درجة كبيرة من الأهمية . فني الممكن اختبار بعض النظريات والمفاهيم المرتبطة بها إذا ما وسع الديموجرافيون اهتماماتهم . ومن الموضوعات الجديرة بالبحث هنا ، التناقض الذى حدث بين متطلبات الأسرة ، ومتطلبات النظام السياسي والاقتصادى ، وما أدى إليه من ضغوط أثرت على طبيعة أدوار النساء ، ولقد تبدى هذا التناقض فيما أسفرت عنه استفتاءات الرأى العام ، حيث كشفت عن وجود قدر ملحوظ من الاتزان فى اتجاهات الناس نحو التحولات العنيفة التى نتجت عن التغير الاجتماعى فى الوقت الذى سادت فيه وجهة نظر تشير إلى تحبيذ العمل بالنسبة للمتزوجات، ولقد صاحب ذلك كله ارتفاع فى نسبة العاملات منهن ، لذلك نجد تالكوت بارسونز Parsons[٢٠] — مثلا — يقدم نظرية سوسيولوجية يحدد فيها موقفاً معيارياً حيث يقول إنه « مع التسليم باستقلال الأسرة النووية ، ومع التسليم بانفصالها المكانى عن مجال العمل . . . فإن تقسيم الأدوار وفقاً للجنس ، والذى على أساسه يدخل الزوج وحده الحياة المهنية ، ظل يمثل ميكانزما يقلل من احتمال المنافسة بين الزوجين ، بل ويزيد من تضامن الأسرة وتماسكها » . ومن الواضح أن العبارات التى قدمها بارسونز تمثل إطاراً تحليلياً عظيماً ، لذلك يتعين الإفادة منها كموجه للبحوث الواقعية فى هذا الميدان .

وعلى أية حال ، فإنه يبدو أن الربط بين كل من التحليل الديموجرافى والسوسيولوجى ، هو الوسيلة الوحيدة للفهم العلمى لطبيعة القوى العاملة من النساء . ومن الممكن فى هذا المجال أن نستعين بالبيانات العديدة المتعلقة بتشغيل النساء فى أقطار مختلفة ، لتكون أساساً لتحليل إحصائى يتناول الفروق بين العاملات وغير العلاملات من الزوجات . ومن هذه الفروق عدد الأطفال ، والمكانة الأسرية ، ومهنة الزوج ، ودخله ، ومؤهلاته التعليمية . وفيما يتعلق بالنساء العاملات يمكن ربط هذه المتغيرات ببعض خصائص القوى العاملة مثل طبيعة العمل ، ومدة الخدمة ، والمكانة المهنية ، والصناعة . إن أية نظرية عن الأسرة ، أو عن وضع المرأة اليوم يجب أن تخضع لاختبار وتقويم واقعيين ، كما أن أى تفسير لطبيعة القوى العاملة لا يكتسب قوة تنبؤية إذا تجاهل البيانات السوسيولوجية ، ونظريات البناء الاجتماعى بصفة عامة .

**الديموجرافيا والأسرة :**

حينما اهتم الديموجرافيون بدراسة الخصوبة ، فإنهم اهتموا بالتبعية بدراسة الأسرة كوحدة اجتماعية ، وحينما اهتموا بدراسة القوى العاملة فإنهم عادوا إلى الأسرة – كما أشرنا إلى ذلك منذ قليل – ، ثم نجدهم يعودون إليها مرة أخرى عند دراستهم لمعدلات وفيات الأطفال . ولقد مكنهم ذلك كله من دراسة كثير من مظاهر بناء الأسرة .

ويمتلك الديموجرافيون فى الواقع بيانات هائلة تستطيع أن تخدم أغراضهم واهتماماتهم فالتعدادات والإحصاءات الحيوية تنطوى على ثروة هائلة من البيانات تغطى كثيراً من الظواهر الأسرية مثل بناء الأسرة ، وحجمها ، وتفككها ، وحالتها الزواجية ، وإنجابها . وإذا ما حلل الديموجرافيون هذه البيانات وفسروها ، فإنهم بذلك يستطيعون الإسهام فى فهم أفضل للأسرة ، كما يتبدى ذلك فى دراسة بول جليك Glick عن « الأسر الأمريكية »[٢١] .

ولقد شهدت السنوات الأخيرة تفاعلا واضحاً بين علم الاجتماع والديموجرافيا فى مجال الأسرة ؛ يؤكد ذلك الأعمال التى قدمها جليك Glick ، وكيفارت Kephart ، وجاكبسون Jacobson ، ومونان Monahan ، وجود Goode ، وجيزى بيرنارد Bernard وآخرون . وكان من نتيجة ذلك ظهور نهضة فى الدراسة العلمية للأسرة . ومن المتوقع أن يحقق هذا الاتجاه مزيداً من النمو والتقدم خلال السنوات القليلة القادمة . ومع ذلك فلا تزال هناك عقبات تعتوره ، نرى لزاماً علينا أن نشير إلى بعض منها . فإذا ما أمعنا النظر فى تراث الديموجرافية المتعلقة بالأسرة لاحظنا عدم وجود محاولات جادة لتفسير البيانات تفسيراً علمياً مرضياً ، فى الوقت الذى شاع فيه اعتقاد مؤداه ؛ عدم المسئولية عن تقديم التفسير طالما أن البيانات الضرورية للكشف عن انتظام الوقائع غير متوافرة . والبديل عن ذلك – فيما نعتقد – هو أن يتخلص الديموجرفيون من هذا الاعتقاد الذى لا فائدة منه ، وأن ينظروا إلى موضوع التفسير المتكامل للبيانات بشكل أكثر جدية ، بدلا من أن يقذفوا ببياناتهم فى بحار علم الأسرة ، ثم يظلوا يبحثون طويلا

عن علاقات تتلاءم معها . ويقابل هذه العقبة – فى الواقع – عقبة أخرى فى ميدانى علم الاجتماع والأنثربولوجيا ، تتمثل فى عدم إدراك رجال هذين العلمين لما تستطيع الديموجرافيا أن تقدمه إليهما . فالمتأمل فى بحوث الديموجرافيا الحديثة ، يلاحظ – مثلا – أنها خلو من أية إشارة للتحليل الذى قدمه بارسونز للأسرة ، والذى أشرنا إليه منذ قليل . وهذا ينطبق أيضاً على بول جليك Glick فى كتابه « الأسر الأمريكية » ، الذى لم يتضمن إشارة واحدة لبارسونز ، بالرغم من أنهما عالمان ينتميان إلى جماعة مهنية واحدة ، ويعالجان نفس الظاهرة ، وهى الأسرة الأمريكية .

وتستطيع الديموجرافيا أن تفيد فائدة محققة مما يطلق عليه « الدراسة السوسيولوجية الواسعة النطاق للأسرة » Macro — Sociology of Family ، وهى دراسة يمكن أن تشتمل على مقارنات للبناءات الأسرية ، وتحليلات للتغيرات بالإضافة إلى دراسة العلاقات التى تربط الأسرة بالنظم الاجتماعية الأخرى . ومن المؤكد أن هذه الفائدة ستكون نظرية وتطبيقية فى آن واحد . فمن الناحية النظرية نجد – مثلا – أن تفسير التغير السكانى مرتبط – إلى حد ما – بتفسير ما يحدث فى إحدى الوظائف الأساسية للأسرة وهى وظيفة الإنجاب . أما من الناحية التطبيقية ، فنحن نعلم أن التعدادات والسجلات الحيوية قد أصبحت متوافرة الآن لدى كثير من الدول ذوات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة . وهذه المصادر تشتمل فى الواقع على بيانات ثابتة عن الأسرة ، أكثرها فى شكل مقنن . ولقد دفع ذلك كيفارت Kephart إلى القول « إن هناك عدداً من الدول الأوربية والآسيوية تجرى تعدادات تتضمن بيانات عن الأسرة أكثر شمولا مما تتضمنه تعداداتنا * . وعلى الرغم من ذلك فإن هذه البيانات لم تستخدم حتى الآن كوسيلة للتحليل المقارن إلا نادراً »[٢٢] . ومن المؤكد أن البيانات الديموجرافية المتعلقة بالأسرة قد تتيح فرصاً عظيمة للبحث فى موضوع تغير بناء الأسرة ، خاصة إذا ما كانت هذه البيانات ممثلة لأقطار مختلفة ، ولفترات زمنية تمكن من المقارنات التاريخية الحضارية . ونستطيع بعد ذلك أن نفيد مما تحتوى عليه التعدادات من بيانات

---

* يقصد المؤلف بذلك التعدادات التى تجرى فى الولايات المتحدة الأمريكية . (المترجم)

اجتماعية ، واقتصادية ، وديموجرافية فى الحصول على جداول مركبة تحدد سمات الأسرة وخصائصها ؛ مثل السمات الاقتصادية ، والتعليمية ، والدينية ، والعرفية . . . وغيرها . وإذا ما تمكنا من تحقيق ذلك كله ، أصبح لدينا ثروة من الشواهد الواقعية تتيح لنا فهماً متعمقاً للعلاقة الوظيفية بين الأسرة والنظم الاجتماعية الأخرى .

## خاتمة :

وهكذا يتضح لنا أن أفضل تكامل بين الديموجرافيا وعلم الاجتماع ، لا يتم بتفتيت تخصصات هذين العلمين أو ضمهما ، ولكنه يتحقق بزيادة عدد المتخصصين القادرين على الإفادة من بيانات العلمين وأفكارهما . ولعل أسوأ أشكال التخصص هو أن نفصل النظرية عن البحث الواقعى . فى بعض الأحيان نجد بعض الديموجرافيين (وخاصة الذين يهتمون بصفة خاصة بالبيانات الإحصائية) يقصرون اهتماماتهم على البيانات الواقعية الخام ، دون الخوض فى مجال « النظرية » إلا بحذر . ومن الناحية الأخرى نجد بعضاً من علماء النظرية السوسيولوجية يهتمون فقط بتفسير الوقائع تفسيراً لفظياً بحتاً ، دون أن يبذلوا جهداً للتعرف على الأدوات والمناهج التى تمكنهم من اختبار التعميمات التى يسحبونها ببساطة .

ومن الواضح أن تعاون العلمين وارتباطهما ، يستطيعان أن يحققا نتائج عظيمة ، ولكن يجب أن يتم هذا التعاون فى ضوء النظرة التى تفصل بين اهتمامات العلمين فصلا تعسفياً . ولقد حاولنا أن نؤكد وجهات نظرنا فى هذا المقال عن طريق الاستشهاد بأربعة ميادين يمكن أن يثمر فيها هذا التعاون الثمرة المرجوة . وفى كل ميدان اتضح لنا أن تكامل المظاهر السوسيولوجية والديموجرافية يسير قدماً إلى الأمام برغم العقبات والصعوبات . كذلك اتضح لنا أن العلاقة بين العلمين فى كل ميدان من الميادين التى تخيرناها كانت علاقة ذات اتجاهين . ومعنى ذلك أن الفكرة التى تذهب إلى أن أحد هذين العلمين يقدم « التفسير » ، والآخر يقدم « البيانات » ، إنما هى فكرة خاطئة ومرفوضة من أساسها . فكل من العلمين يسهم فى حل مشكلاتهما المشتركة سواء على المستوى النظرى أو الفنى أو الواقعى ، وذلك من خلال باحثين ينتمون إلى ميدان هذين العلمين .

## المراجع والتعليقات

١ — ليس ذلك نقداً لفكرة فريق البحث ، ولكننا نود أن نشير فقط إلى أن هذا الفريق يمثل حلا لمشكلات البحوث التى تهتم بدراسة المظاهر والجوانب المختلفة لظاهرة معينة . أما القيمة الحقيقية لمشروعات الفريق — فيما أعتقد — فهى تجميع القوة البشرية التى تمثل العلماء . فلا تزال — لسوء الحظ — قدرات كثير من فرق البحث فى العلوم الاجتماعية أقل من قدرات عالم واحد ، وذلك حينما يكون البحث مقصوراً على ميدان واحد .

٢ — ويمكننا أن نضيف إلى نطاق الديموجرافيا الصورية ، المعالجات الإحصائية والرياضية الخاصة بالتوزيع الإقليمى ، والهجرة ، والحالة الزواجية .

٣ — كلمة « سكان » Population غير دقيقة فى الواقع ، طالما أنها تشير إلى الشىء المدروس ، أكثر مما تشير إلى العلم ذاته ، وذلك مثل كلمتى « فسيولوجيا » Physiology و « الكائن العضوى » Organism ، وكلمتى « علم النبات » Botany و « النباتات » Plants . وعلى الرغم من أن اصطلاح الديموجرافيا قد أصبح الآن مفضلا لدى كثير من العلماء ، إلا أن الكثيرين لايزالون يعتقدون أن هذا الاصطلاح يشير إلى الطابع الوصفى لهذا العلم ، بينما علم السكان فى الواقع علم تحليلى فى المحل الأول .

٤ — ولقد تزعم هؤلاء النقاد جوزيف دافيز Davis ، وإن كان هناك نقاد آخرون انظر :

Palmer C. Putnam, Energy in the Future, Van Nostrand, 1953, Chap. 2; Harold F. Dorn, "Pitfalls in Population Forecasts and Projections", J. Amer. Stat. Assoc; 42 (1952), 304-25 Kingsley Davis, "Future Population Trends and Their Significance", in Transactions of the Eighteenth North American Wildlife Conference, Wildlife Management Institute, 1953, pp. 8-21.

5. P.K. Whelpton, "A Study of the 'Expected' Completed Fertility of a National Sample of White Women", in Current Research in Human Fertility, Milbank Fund, 1955, pp. 106-12.

6. Clyde V. Kiser, "General Objectives and Broad Areas of Interest in a Proposed New Study of Fertility", and Elliot G. Mischler and Charles F. Westoff, "A Proposal for Research on Social Psychlogical Factors Affecting Fertility : Concepts and Hypotheses, in Current Research in Human Fertility, pp. 115-50 Kiser 'et "Development of Plans for a Social-Psychological Study of the Future Fertility of Two-Child Families", Popul. Stud 10 (1956), 43-52 Westoff et al "A New Study of American Fertility", Eugen. Quart 11 (1955), 229-33.

7. Mischler and Westoff, op. cit., pp. 124-25.

٨ـ انظر: Kingsley Davis "The Amazing Decline of mortality in Under-developed Areas", Amer. econ. Rev., 46 (1956), 305-10.

٩ – يتعين علينا أن نشير إلى أن هناك قضية أخرى أثرت على البحوث الديموجرافية خلال هذه الفترة وهي الفروق الطبقية فى الخصوبة. ولقد تضاءل الاهتمام بهذه القضية عند ما ظهرت هذه الدراسات إلى حيز الوجود .

١٠ – من المسوح الميدانية المبكرة ، ذلك الذى أجراه كل من مكتب بحوث السكان Office of Population Research فى الولايات المتحدة ، ومركز بحوث العلوم الاجتماعية Social Science Research Center بجامعة بورتوريكو فى سنة ١٩٤٦ . ولقد ورد تقرير عن هذا المسح فى Paul K. Hatt Backgrounds of Human Fertility in Puerto Rico: A Sociological Study, Princeton University Press, 1952.

ولقد أجرى المركز بعد ذلك دراسة تحت إشراف ريوبن هل Hill أشارت إليها مقالات عديدة كتبها هل Hill ذاته ، وستايكوس Stycos وباك Back .
أما التقرير المبدئى الذى عرض لنتائج المقابلات الاستطلاعية لعدد محدود من أفراد الطبقة الدنيا فى بورتوريكو ، فنستطيع أن نجده فى المؤلف الذى كتبه ستايكوس Stycos انظر :

J.M. Stycos, Family and Fertility in Puerto Rico, Columbia University Press, 1955.

أما المسوح الأساسية التى أجريت فى الهند فهى :

١ ـ دراسة أجرتها الأمم المتحدة بالاشتراك مع الحكومة الهندية فى مقاطعة ميسور Mysore . ولقد أجريت هذه الدراسة فى سنة ١٩٥١ ، وكان هدفها الأساسى بحث علاقة النمو السكانى بالتغير الاجتماعى والاقتصادى . وتتضمن الدراسة بالإضافة إلى ذلك بيانات عن الاتجاهات نحو الخصوبة فى عينة تتألف من ١٢٠٠ من الأزواج والزوجات . ولقد ظهرت نتائج هذه الدراسة فى شكل مقالات مختلفة كتبها شاندرا سكاران Chandrasekaran

٢ ـ سلسلة من الدراسات أجراها معهد جوكهال للعلوم السياسية والاقتصادية Gokhale Institute ot Politics and Economics ، وتتناول الاتجاهات نحو الإنجاب فى مناطق ريفية وحضرية فى مقاطعة ديكان Deccan . ومن التقارير التى نشرت عن هذه الدراسات :

V.M. Dandekar and Kumudini Dandekar, Survey of Fertility and Mortality in Poona District, Poona: Gokhale Institute, 1953 and N.V. Sovani and K. Dandekar, Fertility Survey of Nasik, Kolaba and Sotara (North) Districts, Poona : Gokhale Institute, 1955.

٣ ـ المسح الذى أجراه وليام موريسون Morrison عن اتجاهات مجموعة من الذكور والإناث نحو تنظيم الأسرة فى إحدى قرى مقاطعة بومباى Bombay فى سنة ١٩٥٤ ، انظر دراسته :

"Attitudes of Males Toward Family Planning in a Western Indian Village", and a similar article on females, Milbank Memorial Fund Quarterly, 34 (1956), 1-24 35 (1957), 67-81.

٤ ـ مسح أجراه معهد علم الاجتماع والعلاقات الإنسانية فى جامعة لكناو Lucknow على قرية أوتاربراديش Uttar Pradesh ، ويتناول الاتجاهات نحو الخصوبة وتنظيم الأسرة . ولقد صدر التقرير الأول من هذا المسح بعد خمس سنوات من البحث التجريبى وملاحظة انتشار تنظيم النسل . ويلاحظ أن هذا التقرير صدر تحت العنوان التالى :

Baljit Singh, Five Years of Family Planinng in the Countryside, Lucknow : J.K. Institute, 1958.

وفى جامايكا أجريت أيضاً دراسات عن الاتجاهات نحو الخصوبة ، ومن

المتوقع أن تظهر قريباً نتائج تحليل الاستبارات المتعمقة التى تناولت بناء أسر الطبقة الدنيا والدافعية نحو الإنجاب فى كتاب لجودث بلاك Blake ، انظر دراستها المعنونة :

"Family Instability and Reproductive Behavior in Jamaica", in Current Research in Human Fertility, pp. 24-41.

وبالإضافة إلى ذلك أجرى باك Back وستايكوس Stycos مسحاً ضيق النطاق وإن كانا قد استعانا بعينة أكبر حجماً من العينة التى استعانت بها الدراسة السابقة .

أما فى أندونيسيا ، فقد أجريت دراسة على مجموعة من القرى ، بهدف التعرف على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية المؤثرة على الإنجاب ، انظر :

Nathan Keyfitz, "A Field Study in Population", Proc. World Popul. Conf., 6, 1954 (New York : United Nations, 1955), pp. 313-19.

ومن الملاحظ أنه لا توجد حتى الآن دراسات متخصصة تناولت الاتجاهات نحو الإنجاب فى المجتمعات البدائية الأفريقية . ويبدو لنا أن الأعمال التى قدمها الأنثربولوجيون البريطانيون تستطيع أن تفيد الأدوات الحديثة فى الديموجرافيا فائدة محققة . وهذا ينطبق أيضاً على بعض الدراسات التى أجريت فى اليابان . انظر :

Irene B. Taeuber, The Population of Japan, Princeton University Press, 1958, Chap. 18, 420-23.

١١ ــ طلب شابيرا Schapera إلى الأنثربولوجيين أن يولوا مزيداً من الاهتمام للتمييز بين السلوك الواقعى والسلوك المثالى . فمن اليسير ــ كما يقول ــ أن نحصل من إخبارى على تقرير عما سيفعله الناس ، ولكن الشىء العسير هو أن نكشف عن سلوكهم الفعلى ، خاصة إذا ما كان عدد سكان المجتمع يصل إلى الآلاف ، ولقد ختم شابيرا حديثه بضرورة استخدام المنهج الإحصائى انظر مقاله :

"Tswana Conception of Incest", in Meyer Fortes (ed.), Social Structure, Clarendon Press, 1949, pp. 105-66.

١٢ ــ تناول البحث الذى أجرته جودث بلاك Blake ــ والذى أشرنا إليه من قبل ــ هذه النقطة . انظر كذلك المقال الذى شاركناها كتابته والمعنون :

"Social Structure and Fertility : An Analytic Framework", Econ. Devel. Cult. Change, 4 (1956), 211-35.

١٣ — تمت الدراسة الاستكشافية كخطوة متقدمة للمسح فى دراسة هل Hill التى أجراها فى بورتوريكو ، وفى الدراسة التى أجريت فى جامايكا ، واللتان أشرنا إليهما من قبل ، بينما لم تتم بالنسبة لدراسة هات Hatt التى أجراها فى بورتوريكو ، ودراستى بونا Boona وميسور Mysore اللتين أجريتا فى الهند . ويلاحظ أن الدراسة الاستكشافية ليست اختباراً قبلياً Pretest ، لأن الاختبار القبلى يكون عادة مقصوراً على عدد من المقابلات الأولية تتم بهدف تنقيح استمارة البحث . أما فى الدراسة الاستكشافية الحقيقية فإن الباحث يترك المبحوثين لكى يعبروا له عما يدور فى أذهانهم ، ومعنى ذلك أن هذا النوع من الدراسات ينفر من استخدام استمارات مقننة جامدة .

١٤ — ومن بين هؤلاء ماريون ليفى Levy ، وريهارد بندكس Bendix وايزنشتاد Eisenstadt وولبرت مور Moore ، أما مؤلف ليلى شانون Shannon المعنون : « المناطق النامية Underdeveloped Areas, Harper, 1957 » فيكشف عن اهتمام ملحوظ بالجوانب السوسيولوجية للتنمية الاقتصادية ، كما يشير إلى ارتفاع معدل المقالات السوسيولوجية التى تنشر فى « مجلة التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى »

Journal of Economic Development and Cultural Change

15. Wendell H. Bash, "Differential Fertility in Madison County, New York, 1865", Milbank Memorial Fund Cuart 33 (1955), 161-86; Robert Gutman, "The Birth Statistics of Massachusetts During the Nineteeth Century", Popul. Stud., 10 (1956), 69-94 and "Birth and Death Registration in Massachusetts : I. The Colonial Background, 1639-1800", Milbank Quart 36 (1958), 58-74 and earlier work by Jaffe and Spengler on fertility.

ويلاحظ أن أغلب الأعمال الأمريكية التى تدخل فى نطاق الديموجرافيا التاريخية قام بها باحثون ليسوا ديموجرافيين فى المحل الأول ، وهذا ينطبق أيضاً على البحوث التى أجريت فى أوربا وأمريكا اللاتينية ؛ مثل بحث جوزيا رسل Russell عن سكان العصور الوسطى ، وبحث شيربيرن كوك Cook وزملائه عن

المكسيك فى عهد الاستعمار ، ودراسة جورج كوبلر Kubler عن أمريكا الجنوبية فى عهد الاحتلال .

١٦ — انظر العمل ذا المؤلفات الثلاثة الذى قدمه روجر ملز Mols : —

Introduction à la démographie historique des villes d'Europe du XIV . au XVIII' siècle, Université de Louvuin, 1954 K.H. Connell, The Population sof Ireland, 1750-1845, Clarendon Press, 1950 Jacques Henripin, La population Canadienne au début du XVIII siècle, Presses Universitaires, 1954 and numerous articles in Population Studies (British) and Population (French).

17. Michel Fleury and Louis Henry, Des registres paroissiaux à l'histoire de la population : Manuel de dépouillement et d'exploitation de l'état civil ancien, Paris : L'Institut National d'Etudes Demographiques, 1956.

١٨ — نستطيع أن نجد تحليلا للتحول الديموجرافى ، وبعض الأساليب القياسية فى مقالنا المعنون : .

"The Demographic Consequences of Changes in Productive Technology" in the UNESCO publication, Social, Economic and Technogical Change : A Theoretical Approach (Paris : International Social Science Council, 1958), pp. 193-227.

١٩ — هناك بدايات تتسق معً هذا الاتجاه ، وإن كانت لم تقدر أهمية الظواهر الديموجرافية ، أو النقط الأساسية فى التحول الديموجرافى ، لأنها كانت مقصورة على بعض المتغيرات الاقتصادية ، انظر :

Simon Kuznets, "Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations : I. Levels and Variability of Rates of Growth Econ. Devel.Cult. Change, 5 (1956), 1-94 Kingsley Davis, "Population and the Further Spread of Industrial Society", Proc. Amer. Phil. Soc 95 (1951), 8-19.

20. Talcott Parsons, Essays in Sociological Theory, Free Press, 1949, pp. 242-47.

21. John Wiley, 1957.

22. W.M. Kephart, "Some Knowns and Unknowns in Family Research : A Sociological Critique", Marr. Fam. Liv 19 (1957), 10.

ويلاحظ أن هَذا المقال يشير بوضوح إلى إمكانية الإفادة من البيانات الديموجرافية فى الإجابة على تساؤلات سوسيولوجية الطابع فى ميدان الأسرة .

## الفصل الخامس عشر

# علم الاجتماع الديني *

**العلم وتاريخه :**

إن علم الاجتماع الديني فرع حديث ، مازالت الآراء تختلف حول تحديد ماهيته ، وأهدافه ، ومناهجه . وقد زعم أولئك الذين تناولوا ميدان الاجتماع الديني بالدراسة بعد الحرب العالمية الثانية أن هذا الفرع قد شهد بذلك نقطة تحول تاريخية من اجتماع ديني قديم أو « كلاسيكي » إلى اجتماع ديني حديث . ومجرد هذا القول بتحول تاريخي في ميدان علم الاجتماع الديني يعني مقدماً وجود خلاف بين ممثلي المرحلتين في تحديد مفهوم ومناهج هذا العلم . وسوف نناقش فيما يلي بالتفصيل ما إذا كان هناك تحول أساسي فعلا ، أم أن ماحدث هو مجرد تعديلات في موضوع الدراسة بما يترتب على ذلك من تغييرات في المنهج . دون أن يحتم ذلك القول بوجود تحول تاريخي أساسي في كيان العلم ، وإنما هو مجرد إضافة وتخصيص وتحديد للأهداف العلمية لهذا الاجتماع الديني « الأقدم » .

١ ـ يمكننا استعراض ماهية وأهداف « علم الاجتماع الديني القديم » ـ على النحو الأمثل ـ من واقع الدراسة السريعة لأهم ممثليه ، واستعراض تاريخه . شهد أواخر القرن التاسع عشر اتجاهاً جديداً يسعى إلى تفسير الدين وفهمه في ضوء الظروف الاجتماعية . وقد ارتبط هذا الاتجاه الجديد بوضعية أوجيست كونت(١) ، الذي كان يعتبر الدين وظيفة من وظائف المجتمع .

ثم أصبحت المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع التي أسسها أميل دوركايم (٢) ذات تأثير كبير في هذا الميدان . ويرى دوركايم أن الدين يبدو في الميثولوجيا ، التي

* هذا الفصل ترجمة لمقدمة كتاب « الاجتماع الديني » ، الطبعة الثانية ، بون ١٩٦٨ ، تأليف « جوستاف منشنج » .
Gustav Mensching, Soziologie der Religion, 2. Aufl., Bonn, 1968, P.P. 15 - 27.
أعد الترجمة الدكتور محمد محمود الجوهري .

تتضح فيها أحاسيس يرجع مصدرها إلى المجتمع . ويقول دوركايم : « لقد أوضحنا القوى الروحية التي يطورها المجتمع . وكيف أنه يذكي هذا الإحساس بالتساند والمحافظة والتبعية الحامية التي تربط المؤمن بعبادته»[٣]. وهكذا تنبثق جميع النظم الاجتماعية عن الدين ، وهذا الدين بدوره نابع من المجتمع . وإذا كان دوركايم يرى في تحليله للنظام التوتمي الأسترالي أن التوتم يمثل بديلا للمجتمع المؤثر ، ومن ثم يعتبره ذلك الكيان المقدس المقصود في الدين ؛ فإننا لانستطيع — في ضوء الدراسات المعاصرة — أن نوافق جيمس فريزر Frazer [٤] على شجبه الطابع الديني للنظام التوتمي [٥] . أما بالنسبة للنقطة الأساسية الخاصة بتحديد أصل الدين من وجهة نظر الاجتماع فإننا لانستطيع التمسك بالقول بعلاقة تبعية الإنسان للمجتمع التي يقال إنها موجودة في التوتمية .

وقد ظلت هذه النظرة السوسيولوجية طاغية حتى أوائل القرن العشرين على البحث التاريخي بصفة عامة . وهو « الرأي القائل بتفسير جميع الأحداث من حيث علاقتها بالظروف الاجتماعية ، التي تتحدد بدورها بالظروف الاقتصادية وتوزيع السلطة السياسية إلى حد كبير » [٦] . وتطبيق هذا الرأي على تاريخ الأديان يعني محاولة إرجاع الظواهر الدينية نفسها — حتى في مظاهرها التاريخية وما مرت به من تغييرات — إلى الظروف الاجتماعية ، والأزمات والضرورات الاقتصادية ؛ وفهمها من خلال ذلك . على أنه ليست هناك محاولة شاملة من هذا النوع ، وإنما هناك محاولات جزئية فقط . نذكر منها على سبيل المثال تفسير المسيحية . ويعتبر كاوتسكي K. Kautsky أشهر ممثلي المذهب الاشتراكي الذي يقول بتبعية الدين للفروق الطبقية القائمة على أسس اقتصادية . وقد حاول كاوتسكي في كتابه عن : « أصل المسيحية »* ( الصادر عام ١٩٠٨ ) الاستعانة بالمادية التاريخية في إثبات أن المسيحية ليست سوى حركة جماهيرية بروليتارية . ويرى أنه حدث فيما بعد أن استغلت الطبقات المالكة هذه الحركة الجماهيرية لخدمة مصالحها ، ومن ثم عدلت من عقيدتها ومن أخلاقياتها بما يتفق وهذا . وقد أبدى ماورنبرشر M. Maurenbrecher[٧] آراء مشابهة إذ حاول خلال فترة إيمانه بالاشتراكية

* Ursprung des Christentum

أن يفسر المسيحية فى ضوء علم النفس الجماهيرى البروليتارى . والفكرة الأساسية هنا وهناك هى الرأى الخاطئ تاريخيا تماماً الذى يرى فى الدين تعبيراً عن ظروف وقوى سوسيولوجية ووظيفة لها . وقد يطلق البعض على هذه النظرة علم الاجتماع الدينى ، وعلى أسلوبها المنهج السوسيولوجى الدينى .

وهناك انتقادان يمكن أن يوجها إلى هذا النوع من علم الاجتماع الدينى ، هما :

إن عدم فهم هذا الاتجاه لحقيقة الدين — إذ ينقله إلى حيز الحياة الدنيا تماماً ومن ثم يعتبره وهماً خالصاً — يؤدى إلى القول بوجود تأثير حقيقى فى الدين التاريخى من جانب الظروف الاجتماعية . ثم يعتبر هذا التأثير المنبع الذى يحدد طبيعة الدين نفسه . إن من أهداف علم الاجتماع الدينى — كما نفهمه نحن — دراسته مثلا تأثير الظروف الطبقية وظروف الملكية فى المراحل الأولى للدين وعلى أتباعه الأوائل فى تحديدهم للدين نفسه . وسنعرض من ناحية أخرى لموقف الدين من المشكلات الاجتماعية فى عصره وعالمه . ولكن أن نعتبر هذا التأثير المتبادل هو جوهر الدين وكيانه ؛ وأنه يخضع فى صورته الأولى لهذه المؤثرات السوسيولوجية والاتجاهات الاجتماعية ؛ وأن نعتبر جميع الخصائص الجوهرية الأخرى — مثل الإيمان بالله والشعائر — مجرد إضافات ثانوية وهمية : إن هذا إنما يسلب الدين روحه حقاً . يترتب على كل ماسبق : أن علم الاجتماع الدينى لا يمكن أن يقوم على تفسير ظاهرة الدين الشاملة المعقدة وتفسير تاريخ الأديان تفسيراً نظرياً من واقع عناصر جزئية من هذا المركب الظواهرى . ومن شأن مثل هذه المحاولة أن تقودنا حتماً — لأنها تقلب الظروف التاريخية — إلى تصوير الموقف بطريقة مشوهة ومتحيزة .

وعلاوة على هذا فإن البحث التاريخى يدحض هذه النظريات السوسيولوجية . وقد أكد أرنست ترولتش E. Troeltsch — بصدد الحديث عن المسيحية — وبالإشارة إلى محاولات التفسير السوسيولوجية هذه ؛ أكد بحق أن : « علينا أن نؤكد إزاء هذا أن المسيحية هى بالدرجة الأولى حركة دينية مستقلة ، تنبع من فكرة دينية متميزة . وتوضح لنا هذه حقائق التاريخ المسيحى القديم . ولو أن الإنجيل كان بالدرجة الأولى إنجيلا للفقراء ، بشر به حباً فى الفقراء . ولكن لم يكن هدف ذلك القضاء على الفقر وتخفيف وطأة الفاقة ، أو السلوى على الفقر بالحياة فى الآخرة .

فليس الموضوع هنا هو الفقر من أجل الفقر فى حد ذاته ، وإنما الفقر بسبب مايضفيه على داخلية الإنسان من شفافية لتلقى النفحة الربانية »[٨] . ولهذا ليست المسيحية حركة بروليتارية مرتدية ثوب الدين ، وقابلة للإحالة إلى ظروف اجتماعية[٩] .

لا هكذا نفهم علم الاجتماع الدينى ، إذ أن ذلك معناه تحويل هدف من أهداف البحث فى الاجتماع الدينى — هو دراسة خضوع الدين لبعض الظروف العلمانية الاجتماعية — إلى الموضوع الرئيسى الوحيد لدراستنا . ويعنى هذا أيضاً — علاوة على التضييق والتحيز — نظرة خاطئة إلى طبيعة الدين نفسه ، الذى تفسر نشأته فى ضوء تلك الظروف الاجتماعية .

٢ — ولكننا نفهم علم الاجتماع الدينى على أنه : دراسة الظواهر الاجتماعية فى ميدان الدين والعلاقات الاجتماعية للدين فى الداخل والخارج . وينطوى هذا التعريف العام الموجز على بعض العناصر ، التى نعرض لها فيما يلى على عجل :

( ا ) نقرر بادئ ذى بدء أن علم الاجتماع الدينى يرتبط بعلاقة معينة قابلة للتوضيح بكل من علم الاجتماع وعلم الأديان . وإذا كان علم الاجتماع يهدف إلى دراسة : « الإنسان فى المجتمع ، وعلاقاته بالمجتمع ، ودور المجتمع فى تشكيل حياته »[١٠] . أى علاقات الفرد بالجماعة وبناء الأشكال الاجتماعية المختلفة ، فإن علم الاجتماع الدينى يبدو بذلك فرعاً خاصاً من فروع علم الاجتماع . وقد جرت العادة على تقسيم علم الاجتماع إلى ميدانين رئيسيين هما : « علم الاجتماع العام » ، « وعلم الاجتماع الخاص » . فبينما يقدم الأول دراسة للأشكال الأساسية للمجتمع وقواه الأساسية فى صورة خالصة ، نجد علم الاجتماع الخاص يتناول الميادين السوسيولوجية المختلفة . فهناك علم اجتماع الفن ، وعلم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع السياسى ، والاجتماع الدينى . من هذا المنطق يعتبر الاجتماع الدينى أحد ميادين علم الاجتماع الخاص .

إلا أن علم الاجتماع الدينى ينتمى — من ناحية أخرى — إلى علم الأديان المقارن الذى يتناول إمبيريقياً تاريخ الأديان بالمقارنة والتحليل . ويعتمد علم الأديان المقارن على تاريخ الأديان العام أى دراسة الظواهر الدينية (فينومينولوجيا الدين *) ،

---

* Phaenomenologie der Religion

والانتظامات ، والأبنية ، والنظائر الطرازية العامة [١١] . وهكذا يتناول علم الاجتماع الديني الكيانات والعمليات الاجتماعية التي تنتمي لميدان الظواهر الدينية ، بهدف تحليل أبنيتها والقوانين التي تخضع لها .

( ب ) هناك أكثر من ميدان للدراسة يعرض لها علم الاجتماع الديني العام ، الذي نعرض هنا خطوطه العامة . إلا أنه من البديهي أن هناك إلى جانب هذا الاجتماع الديني العام علم اجتماع دينياً خاصاً ، يتناول الموضوعات السوسيولوجية الخاصة بكل دين من الأديان . وقد قدم لنا ارنست ترولتش في مؤلفه الأساسي « الآراء الاجتماعية للكنائس والجماعات المسيحية » * ( الصادر عام ١٩١٢ ) علم اجتماع ديني للمسيحية ، كما قدم ماكس فيبر Weber في مؤلفه : « مجموعة مقالات في علم الاجتماع الديني » ** ( الصادر عام ١٩٢٠ وما بعدها ) علم اجتماع ديني خاص بعدة أديان مثل الكونفوشية ، والهندوكية ، واليهودية . على أن الاجتماع الديني الخاص لايقتصر — في الغالب — على تناول الآراء الاجتماعية

على أن الاجتماع الديني الخاص لايقتصر — في الغالب — على تناول الآراء الاجتماعية

في الدين الذي يتناوله ؛ ذلك أن هناك كثيراً من الأديان التي ليست لها آراء اجتماعية بمعنى الكلمة ، ولكنها مع ذلك أدت إلى ظهور كيانات اجتماعية خاصة تكون موضوع البحث السوسيولوجي الديني . وينتمي إلى علم الاجتماع الديني الخاص كتابي بعنوان : « علم اجتماع الأديان الكبرى *** الذي صدر عام ١٩٦٦ .

---

* Die Soziallehren der christlichen Kirchen und Gruppen.

** Gesammelte Aufsataze zur Religionssoziologie.

*** Gustav Mensching, Soziologie der grossen Religionen, Bonn. 1966,

ويتناول هذا الكتاب دراسة سوسيولوجية للأديان الكبرى ، وقد اقتصر فيه مؤلفه على الأديان الحية فقط . وينقسم التكاب إلى ثمانية أبواب ، يقسم كل منها بدوره بضعة فصول . وخصص كل باب لمعالجة دين واحد ، نوردها فيما يلي وفق ترتيب الكتاب :

باب ١ — الدراسة السوسيولوجية لأديان الشعوب البدائية ، ٢ — سوسيولوجيا الدين الصيني الكوني ، ٣ — . . . ديانة الشنتو Shinto ، ٤ — . . . الهندوكية ، ٥ — . . . البوذية ، ٦ — . . . الدين الإسرائيلي ، ٧ — . . . المسيحية ، ٨ — . . . الإسلام .

ويعرض المؤلف في كل باب من هذه الأبواب الثمانية لمحة تاريخية عامة عن الدين توضح أسسه العامة ، وخطوط تطوره الرئيسية . ثم ينتقل إلى استخلاص الوحدات الاجتماعية داخل هذا الدين أو المرتبطة به ( كنظام الطوائف في الهندوكية ، أو الكنيسة في المسيحية ، أو الدولة الإسلامية كجماعة دينية . . . إلخ ) . ويؤكد بصفة خاصة التفاعل بين التنظيمات الدينية والظروف الاجتماعية ( فيخصص مثلا في الباب الرابع عن الهندوكية فصلا عن الأهمية الوظيفية لنظام الطوائف ، ويخصص في الباب =

ونود هنا أن نجول خلال تاريخ الأديان معتمدين على الدراسة السوسيولوجية الدينية الإمبيريقية بعامة ودراسة كل دين على حدة . وفيما يلى عرض للمسائل التى يتحتم التعرض لها فى هذا المجال :

١ — يتخذ الدين بالضرورة موقفاً من الأشكال الاجتماعية العلمانية الطبيعية القائمة ( الأسرة ، والقبيلة ، والشعب ، والدولة ) . وتمثل دراسة العلاقات المتبادلة هنا أول أهداف علم الاجتماع الدينى المنهجى * .

٢ — يكون الدين نفسه أشكالا اجتماعية خاصة ، ولا نجد مثل هذه الجماعات الدينية المتميزة إلا فى نطاق الأديان العالمية . والجماعات التى ستوضع أبنيتها موضع

---

= الخامس عن البوذية فصلا عن طريقة بوذا وأسسها السوسيولوجية . . . وهكذا ) ، كما يبرز الفكر الاجتماعى والمواقف الدنيوية لهذه الأديان المختلفة حيث تلعب الشرائع فى بعض الأديان — كالإسرائيلية والإسلام — دوراً أساسياً ، بل ومطلقاً ، فى تشكيل الحياة الدنيوية وتوجيهها . يقع الكتاب فى حوالى ٣٥٠ صفحة .

( المترجم )

* ربما كان جديراً بالأستاذ منشنج أن يؤخر هذه النقطة قليلا ليقدم عليها الهدف الثانى ألا وهو دراسة التنظيم الدينى ، وما يرتبط بذلك من الكشف عن أنماط هذا التنظيم ( الدراسة الطيبولوجية ) . ومغزى هذا أننا نجد فى الواقع الملموس أن الدين قد لايتخذ ككل موقفاً معيناً موحداً من نظام اجتماعى آخر ، بل يمكن أن يتنوع — بل وقد يتضارب — هذا الموقف داخل الدين الواحد .

ولعله من المفيد لتوضيح هذه النقطة أن نشير إلى دراسة ليستون بوب : Liston Pope Millhands and Preachers, Yale University Press, 1942.

التى استخدم فيها الطريقة الطيبولوجية فى دراسة دور المنظمات الدينية فى انتقال مجتمع محلى أمريكى فى الجنوب من الاقتصاد الزراعى إلى الاقتصاد الصناعى . فقد استطاع بفضل التمييز بين الطوائف Secst والكنيسة داخل التنظيم الدينى للمقاطعة أن يوضح الفرق الهائل بين دور كل نمط منهما فى عملية التغير . إذ تعاونت الكنائس بشكل مباشر وصريح فى أغلب الأحيان مع أصحاب المصانع ، بينما عمدت الطوائف الدينية — عن طريق إثارة الاستياء الكامن لدى عمال المصانع — إلى توجيه اهتمامهم من هذا العالم إلى العالم الآخر ، ومن ثم تعويق عملية التغيير المنشودة . انظر أيضاً مقال جلوك : C. Glock The Sociology of Religion, in : Merton and others (eds.), Sociology Today, 1965 P.P. 158 f.

الدراسة هى جماعة المعلم والتلاميذ وجماعة المعلم وحوارييه، وشعب الكنيسة * : والطائفة الدينية ** ، والطريقة *** . ويتميز موضوع التنظيم الدينى بأهمية خاصة ، وهو التنظيم الذى يتخذ صورته المتميزة فى تكوين الكنيسة **** .

٣ — ثم توجد بعد ذلك علاقة من نوع خاص بين الجماعة العلمانية والجماعة الدينية من ناحية والدين الحى فى المجتمع من ناحية أخرى ، وهى تمثل الهدف الثالث من أهداف هذه الدراسة ***** .

٤ — ثم يهتم علم الاجتماع الدينى علاوة على ذلك بدراسة العلاقة بين الجماعات

* Gemeinde

** Sekte

*** Orden

**** انصبت معظم دراسات علماء الاجتماع الدينى فى هذه النقطة على الكنيسة المسيحية باعتباره أبرز صور التنظيم داخل الدين . على أننا نلاحظ أن منظمات التدرج الرتمى — على الطراز الكاثوليكى — ليست معروفة على الإطلاق فى معظم المجتمعات غير الغربية . إلا أن اختفاءها لم يؤد — كما هو واضح — إلى الحيلولة بين الأديان وبين الاستمرار فى البقاء والفاعلية عبر القرون . فلا تعرف الهندوكية ولا الإسلام — مثلا — شكل الكنيسة أو شيئاً قريباً منها . والتنظيمات الصغيرة الموجودة تتميز بأنها غالباً ذات طابع محلى ، ولا تعرف نظاماً رسمياً للتواصل بين الوحدات المحلية على مستوى المجتمع كله من أجل رسم سياسة موحدة ، وحل الخلافات على العقيدة ، وتوحيد الممارسات الشعائرية وغير ذلك . وتعكس هذه الاختلافات بطبيعة الحال الأساليب المختلفة لتكامل الدين فى المجتمع ، وكذلك الاختلافات فى البناء الإدارى لجميع النظم فى المجتمع .

والجدير بالذكر هنا أن علماء الاجتماع الأمريكيين لم يولوا الاهتمام الكافى — رغم شدة الحاجة إلى ذلك — لدراسة التنظيم الدينى على أساس ثقافى مقارن . ومن شأن تأكيد الأستاذ منشنج وأقرانه على ربط الدراسات السوسيولوجية للدين بعلم الأديان المقارن أن تنفتح بعض مغاليق هذا الموضوع أمام علماء الاجتماع الدينى . قارن علاوة على كتاب منشنج المذكور ، مقال جلوك :

C. Glock, op. cit., P.P. 157 f.

(المترجم)

***** إذا التزمنا مع الأستاذ منشنج بتقسيمه للدين إلى نمطين رئيسيين : دين شعبى ( خاص بشعب واحد ) Volksreligion ودين عالمى (مفتوح لكل الناس) Universalreligion ؛ فإننا نواجه عند دراسة هذه النقطة مشكلة هامة تتمثل فى أن الجماعات العلمانية فى الدين الشعبى ( أى : الأسرة ، والقبيلة والشعب ) هى فى نفس الوقت الجماعات الدينية الوحيدة التى يمكن أن تقوم هنا . إذ أن الجماعات الدينية الخالصة لا وجود لها إلا فى ميدان الدين العالمى . قارن فى هذا تعريف منشنج للنمطين الرئيسيين من الدين وكذلك تعريفه العام للدين فى كتابه : الدين = Die Religion طبعة عام ١٩٥٩ ، ص ١٧ وما بعدها . وكذلك فيما يتعلق بهذه النقطة كتابه Soziologie der Religion ( الذى ترجمنا عنه هذا الفصل ) الطبعة الثانية ١٩٦٨ ، ص ٢٩ .

(المترجم)

الدينية بعضها البعض . بما فى ذلك العلاقات المتبادلة بين الجماعات الدينية الغريبة كلية ، وكذلك العلاقات المتبادلة بين جماعات الطوائف مع بعضها من ناحية ومع مجتمع الكنيسة التى تخضع لها من ناحية أخرى .

٥ — وتنصب الدراسة السوسيولوجية الدينية علاوة على هذا على العلاقات المتنوعة بين الأشكال الاجتماعية العلمانية والدينية وبعضها * .

وكما نوهنا من قبل فإن الدراسات الأولية اللازمة لمثل هذا العمل مازالت قليلة . وقد تناول « يواخيم فاخ » Joachim wach فى كتابه « علم الاجتماع الدينى » **

* اهتم علماء الاجتماع الدينى بصفة عامة بموضوع العلاقة بين الدين وبعض مجالات الحياة الاجتماعية ، مثل الدين والنظام الاقتصادى ، والكنيسة والدولة ، والدين والسياسة ، والدين والأسرة . إلخ .

والنقطة الأساسية فى جميع هذه الموضوعات هى محاولة فهم التفاعل بين الأفكار الدينية كما تنقلها المؤسسات غير الدينية المتخصصة على حد سواء ؛ وبين القيم السائدة النظم العلمانية فى المجتمع . ومن الغريب أن هذا السؤال الأساسى لم يحفز إلى ما هو جدير به من جهود البحث السوسيولوجى ، وخاصة فى الآونة المعاصرة .

أما عن العلاقات المتبادلة بين الأفكار الدينية والمصالح الاقتصادية — مثلا — فنجد دراسة ينجر Yinger للدين وموضوع النضال من أجل القوة أقرب الدراسات إلى تناول هذا الموضوع . وذلك من خلال تحليله الضغوط المختلفة الواقعة على المنظمات الدينية لمنعها من ممارسة سلطة على الحياة الاقتصادية بصفة خاصة والشئون العلمانية بوجه عام . أما على المستوى التاريخى فهناك بطبيعة الحال العمل الضخم الذى خلفه ماكس فيبر ، وما حفز إليه مؤلفه من دراسات مونوجرافية هامة . غير أننا لا نجد مع ذلك من حاول إعادة تقويم مؤلف فيبر من حيث ربطه بالعلاقة بين الدين والنظام الاقتصادى فى المجتمع المعاصر . وقد أشار ينجر — بحق — إلى أنه لم يعد للأفكار الدينية فى مجتمعنا الشديد العلمانية ذلك التأثير الكبير على القيم الاقتصادية كما كان الحال فى الماضى . إلا أن الصلة بينهما مع ذلك لم تنقطع تماماً ، والقدر الباقى منها — وخاصة فى الثقافات ذات الارتباط الوثيق بماضيها التقليدى وتعيش الآن عملية التغير الاجتماعى السريع — يدفعنا إلى مواصلة الدراسة فى هذه النقطة .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الكنيسة والدولة فالمؤلفات معظمها تاريخى لا سوسيولوجى . كما يصدق هذا الحكم على المسائل المتصلة بالتأثير المتبادل بين الدين والسياسة . وقد اتجهت دراسات الانتخابات فى الماضى إلى مساس الموضوع من زاوية نفسية اجتماعية خاصة بتأثير الانتماء الدينى على القرارات السياسية الفردية . ومن المأمول أن تقودنا دراسات ليبست Lipset وزملائه الجارية حالياً إلى حقائق جديدة فى موضوع الصلة بين الأيديولوجيات الدينية والسياسية وبين الكنيسة والأحزاب السياسية .

** Wach, Sociology of Religion, Chicago.

ونلاحظ على دراسات الاجتماع العائلى أنها لم تغفل موضوع مكانة الدين فى الحياة الأسرية ودوره فى الحفاظ على القيم التقليدية الخاصة بالزواج ، والطلاق ، والعلاقات الجنسية وتنمية الطفل . بل إن هناك عدداً من الدراسات المستقلة فى هذا الموضوع . وتتضمن معظم كتب الأسرة فصلا عن الدين . ولو أننا ما زلنا نفتقر إلى مؤلف أساسى عن الارتباط بين الدين والأسرة يتناوله بأسلوب منهجى مقارن . =

الصادر فى شيكاغو عام ١٩٤٤ عرضاً منهجياً عاماً لجميع المسائل التى أشرنا إليها هنا على وجه الإجمال * . ثم صدر — بنفس الهدف — كتابى « علم الاجتماع الدينى » ( وهو هذا الكتاب ) فى طبعته الأولى عام ١٩٤٧ . وبعد هذا يحتل مؤلف ماكس فيبر ( عاش من ١٨٦٤ إلى ١٩٢٠ ) : « مجموعة مقالات فى علم الاجتماع الدينى » ( فى ثلاثة مجلدات ، طبعة أولى عام ١٩٢٠ ، والطبعة الثانية عامى ١٩٢٢— ١٩٢٣ ) المقام الأول ولاشك . غير أنه ركز اهتمامه بالدرجة الأولى على الدراسة المقارنة لموضوع تأثير الدين على الحياة الاقتصادية فى عصر معين ، ثم آثار الحياة الاقتصادية — المتأثرة بالدين — على المجتمع والتدرج الاجتماعى . كما اشتهرت على نطاق واسع دراسات ماكس فيبر عن روح الرأسمالية وعلاقاتها بالأخلاق البروتستانتية — والكالفينية بصفة خاصة (١٢) .

ويحتل أرنست ترولتش ( عاش من ١٨٦٥ إلى ١٩٢٣ ) مكانة تضارع مكانة ماكس فيبر فى هذا الميدان . وقد اهتم فى مؤلفه سالف الذكر وفى مقالاته فى علم الاجتماع الدينى — بالدرجة الأولى — بدراسة العناصر الاجتماعية للمسيحية . ولكنه قدم علاوة على هذا مساهمات هامة فى علم الاجتماع العام والمنهجى وذلك من خلال تحليلاته البارعة للمفاهيم الأساسية فى الاجتماع الدينى .

ويشترك علماء الاجتماع الدينى المذكورون فى أنهم انطلقوا فى دراساتهم السوسيولوجية الدينية العامة من الظواهر والأبنية — بأشكالها المختلفة — المعروفة على طول تاريخ الأديان . ثم حدث بعد الحرب العالمية الثانية — وتحت التأثير الأمريكى أساساً — أن ظهر اتجاه جديد فى علم الاجتماع الدينى يختلف عن الاتجاه السالف اختلافاً أساسياً من حيث اعتماده على البحث الإمبيريقى وتركيزه بالدرجة الأولى

---

= وإذا كان العلماء الأمريكيون والغربيون بصفة عامة لايولون اليوم موضوع العلاقة بين الدين والنظم الاجتماعية ما هو حقيق به من اهتمام ، لاعتقادهم كما أشرنا بأن الدين لم يعد قوة مؤثرة ذات بال فى مجتمع اليوم ؛ فإن هذا لا ينطبق على مجتمعنا المصرى ولا على المجتمعات العربية ومجتمعات أخرى كثيرة ما زالت ارتباطاتها التقليدية كبيرة للغاية . فعندنا — وفى مجتمعات أخرى أيضاً — لم تكتمل عملية التحول الكامل إلى العلمانية ، بحيث إن هذا الموضوع سيظل ولأمد طويل فى المستقبل ذا أهمية كبرى .

قارن كذلك : Glock, op. cit, P.P. 173 - 5

( المترجم )

* صدرت الطبعة الألمانية من هذا الكتاب عام ١٩٥١ .

على ظواهر الكنائس والجماعات المسيحية . وقد أطلق أصحاب هذا الاتجاه الجديد – كما أشرنا من قبل – على علم الاجتماع الديني ذى الاتجاه التحليلي المعتمد على تاريخ الأديان اسم : علم الاجتماع الديني «القديم» أو «الكلاسيكي»[١٣] .

أما فيما يتعلق بعلم الاجتماع الديني الحديث فقد جاءته دفعات قوية من «معهد البحوث الاجتماعية والدينية »* في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن العالم الفرنسي جابرييل لوبرا Le Bras [١٤] الذى اهتم بالدرجة الأولى بدراسة الحياة الدينية في المناطق الكاثوليكية فى فرنسا ؛ وكذلك من العالم الهولندى كروجت Kruijt[١٥] وقد كتب فورستنبرج Furstenberg[١٦] عن هذا التحول فى علم الاجتماع الديني يقول : «وهكذا أخذ علم الاجتماع الديني يتخلص تدريجياً باستمرار من ارتباطه التقليدى بعلم الأديان ، ويقترب من المشكلات الدينية العملية ، وخاصة تلك التى تتعلق بمسائل إدارية لبناء الجماعة الدينية » .

ويعني هذا الاتجاه فى دراسات الاجتماع الديني – فى الواقع – الاقتصار على معالجة موضوع التأثير الاجتماعي فى السلوك الديني داخل المجتمع المعاصر ، وفى نطاق الكنائس . على الرغم من أن المسيحية والكنيسة هما المقصودان عند الحديث عن الدين والسلوك الديني ، إلا أننا نجد لدى أتباع هذا الاتجاه تعريفاً موسعاً بطريقة عجيبة للدين هو الذى تنطلق منه دراسات الاجتماع الديني عندهم . وقد كتب «يلتون ينجر » I.M. Yinger – على سبيل المثال – يقول : «وهكذا يمكن تعريف الدين بأنه نسق من المعتقدات والممارسات التى تستطيع بواسطتها مجموعة من الناس معاركة المشكلات الأساسية ultimate فى الحياة البشرية »[١٧] . فالدين على هذا الأساس مجرد نسق معيارى يستطيع الإنسان بفضله مواجهة أمور الحياة . وعلى نحو قريب من هذا أيضاً يفهم تيليش Tillich الدين على أنه المعنى النهائى وكذلك التحديد النهائى لمعنى الحياة بجميع جوانبها النظرية والعملية[١٨] ؛ ثم نجد كذلك «فون دير جابلنتز » von der Gablentz يصف الثقافة ، والمذهب الإنسانى ، والقومية ، والشيوعية بأنها أديان علمانية ذات وظائف تعمل على خلق التكامل الاجتماعي . بل إنه حتى السينما والتليفزيون وكرة القدم يمكن – على هذا

* Institute of Social and Religious Research.

الأساس اعتبارها أدياناً علمانية[١٩] . ولا نستطيع أن نقر هذا الرأى فى طبيعة الدين ، والذى يصبح الدين بمقتضاه مجرد كلمة أخرى للتعبير عن المواقف القيمية التى تحدد حياة الناس . فالدين فى رأينا لقاء مفعم بالتجربة بين الإنسان والكيان المقدس ، والسلوك الذى يمثل استجابة لذلك والصادر عن الإنسان الذى اختاره هذا الكيان المقدس * . وقد حدد فاخ مفهوم الدين على نحو شبيه بهذا ، منطلقاً هو الآخر من آراء رودلف أوتو R. Otto ** فيقول : « الدين هو معاناة المقدس . . . » ويؤكد هذا المفهوم عن الدين الطابع الموضوعى للتجربة الدينية ، على خلاف النظريات السيكولوجية عن طبيعته الذاتية ( أى الوهمية أو الخيالية )

* يرى منشنج فى عرضه المفصل لأركان هذا التعريف ( انظر كتابه : « الدين » ، ١٩٥٩ ، ص ١٧ وما بعدها ) أن هذا التعريف يتسع ليشمل جميع التنوعات الدينية المعروفة لنا تاريخياً ، آخذاً فى اعتباره العنصرين الأساسيين اللذين تنطوى عليهما كل تجربة دينية ، ألا وهما : لقاء الكيان المقدس، واستجابة الإنسان لذلك. وهذا المقدس يمكن أن يكون ذكراً أو أنثى أو غير ذلك ( جماداً ، أو حيواناً أو نباتاً ) . ويمكن أن يتم هذا اللقاء بطرق مختلفة ، ومن خلال أشياء متنوعة أشد التنوع . فيمكن أن يكون اللقاء مع المقدس – على سبيل المثال – معرفة دينية ، أو كشفاً ، أو تجربة روحية ، أو كلمة مسموعة ، أو إلهاماً داخلياً . . . إلخ . أما الأشياء التى يمكن أن يتم من خلالها اللقاء فنجد بشكل عام أن كل شيء على الأرض يجوز أن يخدم هذا الغرض . غير أن الطبيعة – بكل أسرارها وغوامضها – كانت دائماً أقرب شيء إلى الإنسان المتدين فى أثناء جميع العصور تلمس فيها القوة المقدسة . كما استشعر الإنسان المتدين هذه القدسية فى أحداث تاريخ شعبه ، وفى الأحداث المصيرية التى تعتور حياته ، وفى كلمات وأفعال صفوة المتدينين . . . إلخ . فمن خلال هذه الأشياء يمكن أن يتم لقاء الإنسان مع المقدس ، ويدلنا تاريخ الأديان على أن مثل هذه اللقاءات قد تم ، وأنه كان بمثابة منطلق لتكوين الأديان . إذ على أساس هذا اللقاء تأتى الاستجابة من جانب الإنسان الذى يختاره المقدس .

ويدل العنصر الأساسى الثانى الذى نجده فى جميع الأديان والذى حدده التعريف : « السلوك الذى يمثل استجابة لذلك والصادر عن الإنسان الذى اختاره هذا الكيان المقدس » جميع الأفعال الشعائرية، والسحرية ، والأخلاقية بصورها المختلفة . بل وذلك الحشد اللانهائى من صور التعبير الميثولوجية والعقلية والفنية . ( المترجم )

** رودلف أوتو (عاش من ١٨٦٩ إلى ١٩٣٧) عالم الأديان الألمانى الأشهر الذى تتلمذ عليه كبار علماء الأديان فى أوربا ، ومنهم فاخ ، ومنشنج . وتتمثل أبرز مساهماته العلمية فى محاولة تحديد طبيعة الدين على أساس موضوعى علمى . ويرجع إليه الفضل فى وضع مفهوم « المقدس » وتحديده فى كتابه الواسع الانتشار الذى يحمل هذا العنوان ، قارن : Das Heilige Artikel, Otto in : Worterbuch der Religionen, von Bertholet. Stuttgart, 1962

( المترجم )

البحتة ، التى يقول بها علماء الأثنولوجيا عادة * .

هذا وقد تناول فورستنبرج Furstenberg مؤلفاتى ومؤلفات فاخ المنطلقة من هذا المفهوم عن الدين فى فصل بعنوان : « تأثير التطورية والتاريخية » ** فى كتابه علم الاجتماع الدينى . وعلق فى هذا الصدد قائلا إن هذه المؤلفات صادرة عن الرغبة فى « تتبع ظاهرة الدين بأكبر قدر من العمومية وحتى الوصول إلى أصلها ، وفهمها فهماً تطورياً » (٢٠) . ويرى فور ستنبرج أن « هذه المؤلفات شواهد وتفسيرات أصيلة للعلاقات الدينية الاجتماعية » ، الأمر الذى يقرلنا فى نفس الوقت الحق فى دراسة الاجتماع الدينى على طريقتنا . ويحدد فورستنبرج أهداف «اتجاه علم الأديان » فى الاجتماع الدينى على النحو التالى : « أولا : تصنيف طرازى Typologie للظواهر الدينية ذات الأهمية السوسيولوجية على أساس تاريخى مقارن. ثانياً : عمل

* لعلنا نلاحظ هنا إصرار المؤلف ومن لف لفه من أتباع الاجتماع الدينى « الكلاسيكى » على أن الدين كيان مستقل ومن نوع خاص ، ولا يمكن أن يكون فى ذاته موضوعاً للدراسة . وأبرز من ينادى بذلك ماكس فيبر ، وفاخ ، ومنشنج .

وقد كتب فاخ فى أكثر من موضع يقول : إن تحليل المضامين السوسيولوجية للدين لا يؤدى بأى حال إلى الكشف عن طبيعة الدين وجوهره فى ذاته . ( فاخ : علم الاجتماع الدينى ، ص ٤ وما بعدها ) . وهم يشيرون إلى أن مثل هذا الرأى سوف يجعل الاجتماع الدينى يهوى إلى مستوى الماركسية أو « الدوركايمية » ( نسبة إلى دوركيم ) . ولذلك يجب أن يعتبر الاجتماع الدينى علماً وصفياً ومساعداً لعلم الأديان .

والملاحظ بصفة عامة أن علم الاجتماع الدينى الحديث قد تمسك بهذا العزوف عن تناول موضوع كيان الدين نفسه . ويكاد يصدق هذا بداهة بالنسبة للباحثين الكاثوليك ، ويتفق بذلك مع اللاهوت والأنثروبولوجيا الكاثوليكية. إلا أننا نصادف هذا التحفظ كذلك لدى علماء الاجتماع الدينى الآخرين فيرى بومان Bouman أن الاجتماع الدينى لا يبحث عن جوهر العقيدة نفسها ، وإنما عن مكانة العقيدة وصور التعبير الاجتماعى عنها فى الحياة الاجتماعية ( فى كتابه : علم الاجتماع ، مفاهيمه ، ومشكلاته ، أنتورب ، ١٩٥٨ ، ص ١٤٧ ) . ويرى فون دير جابلنتز Gablentz أن الدراسة السوسيولوجية « لا تتناول مضمون الدين ، ولا علاقة الناس بالقوى التى يعتبرونها مقدسة » ( مقال : « الدين » فى قاموس علم الاجتماع شتوتجارت ، ١٩٥٥ ، ص ٤١٤ ) . كما يرفض ميلتون ينجر Yinger التعريفات التى تنصب حول « ماهية » الدين أو ما يجب أن يكون عليه ، ويقتصر — كما هو الحال عند فون دير جابلنتز — على تعريف وظيفى » ( فى كتابه : الدين والمجتمع والفرد ، مدخل فى علم الاجتماع الدينى ، نيويورك ، ١٩٥٧ صفحة ٩ ) . .. ويضيق المقام عن حصر كل ما قيل فى هذا الصدد ، وحسبنا توضيح الاتجاه العام فى هذا الموضوع . قارن مناقشة موسعة لهذه الآراء فى مقال :

P.H. Vrijhof, „Wast ist Religionssoziologie ?" in : Probleme der Religionssoziologie, Koln, 1962, P.P. 10 - 35. ( المترجم )

** Einfluss des Evolutionismus unsd Historismus.

تصنيف طرازى لمراحل التطور » . والاحتجاج الوحيد الذى أرى أنه يحق لنا أن نبديه على هذا الوصف تسمية دراستنا « بالتطورية » . ذلك أن مفهوم التطورية — الذى أصبح بالياً اليوم — يعنى النظرية القائلة بالتطور المستمر للدين من المراحل الأولى للإيمان بالقوة ( المانا مثلا ، التى يمكن أن تحل فى الأشياء أو الأشخاص أو الحيوانات . . . إلخ ) والأرواح إلى تعدد الآلهة ثم إلى التوحيد .

ويمكننا أن نتفق مع فورستنبرج فى وصفه للاتجاه الجديد فى علم الاجتماع الدينى[٢١] بأنه يمثل تحولا عالمياً نحو الدراسة الاجتماعية الدينية الإمبيريقية المنصبة على الحاضر . ويتميز هذا التحول بالابتعاد عن المشكلات العامة الشاملة فيما يختص بوضع نظرية سوسيولوجية فى الدين ، وكذلك الابتعاد عن التصانيف الطرازية الشاملة ( العامة ) القائمة على أساس مقارنة نتائج المؤلفات الثانوية والتحول إلى إجراء تحليلات وظيفية بنائية مباشرة »[٢٢] . وهذا بالضبط هو ما حاولنا تقديمه فى كتابنا « الاجتماع الدينى » أما إذا صح حكم فورستنبرج وغيره « بأن الاجتماع الدينى لا يمكن أن يقوم وتكون له فائدة إلا على أساس استخدام المناهج السوسيولوجية بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة وكمية » ، وأنه فى اختياره للمشكلات يجب أن « يركز على احتياجات الممارسين ( العاملين ) فى المذاهب المسيحية الكبرى » ؛ إذا صح ذلك فإن كتابنا عن الاجتماع الدينى يكون بالياً فعلا منذ صدرت طبعته الأولى فى عام ١٩٤٧ . ولست أفهم لماذا يعد اتجاه واحد من اتجاهات البحث فى علم الاجتماع الدينى — نسلم بأهميته وجدواه — هو الاتجاه الوحيد الذى له حق البقاء ، بل وأنه يمثل وحده علم الاجتماع الدينى المعاصر . إننى أعتبر إصرار هذا الاتجاه الجديد فى الاجتماع الدينى على حق البقاء وحده دون منازع تضييقاً غير مقبول لميدان هذا العلم ، يريد أن يسلب حق الحياة من الاتجاهات العلمية الأخرى المنزهة عن الغرض ، أى المستقلة كل الاستقلال عن أى نوع من أنواع الاستفادة العملية . ويعزينا أن نسجل اليوم وجود أصوات أخرى تدافع عن هذا الحق . فنجد — على سبيل المثال — لوكمان Luckmann[٢٣] يوجه الانتقاد إلى الاتجاه الجديد فى علم الاجتماع الدينى على اعتبار أنه لا يعمق إطلاقاً الاتجاه المسمى بالكلاسيكى فى الاجتماع الدينى ، وإنما يضيق من مجال هذا العلم بطريقة مخلة

فيقصره على التدين فى نطاق الكنيسة . بل إن لوبرا نفسه [٤٢] يدخل تاريخ الأديان كله فى ميدان دراسة علم الاجتماع الدينى . حيث يقول : « إن الهدف الأسمى لعلم الاجتماع الدينى هو أن يضم جميع الأبنية ، وجميع جوانب حياة الجماعات الدينية ، وكل مايربط بينها من علاقات بنائية وحيوية ، وبينها جميعاً وبين الجماعات العلمانية » . ويحدد لوبرا فى الملخص الإنجليزى للمقال المذكور أهداف التصنيف الطرازى المعتمد على أساس دينى تاريخى ( من تاريخ الأديان ) ، وذلك فى الكلمات التالية : «يجب ألا تتحدد معالم الطراز Type على أساس ملامحه المستمرة فقط ؛ والتى قد تتبدى فى بعض الأحيان فى عدد من الأديان . وإنما يجب أن تدرس بعناية أيضاً مراحل تدرجه ، وتنوعاته ، وامتداداته ، أو ما قد تعرض له من تدهور . ومن شأن هذا أن يخلق صلة بين التصنيف الطرازى Typology ، ودراسة الظواهر الدينية : فيجب أن تكتشف أوجه التشابه أو الاختلاف بين جميع الأديان ، ولكنه من الضرورى أيضاً عزل جوانبها الاجتماعية ، وصلاتها الأصلية ( النشوئية ) أو الأخروية escheatological ببناء الجماعة البشرية المنظمة وحياتها » . ويتفق وهذا التحديد تقسيم القائمة البيليوجرافية للاجتماع الدينى الواردة فى الكتيب المذكور الذى نشرته اليونسكو . فنجد هذا التقسيم يطابق اتجاهنا المنهجى فى الاجتماع الدينى المعتمد على أساس شامل مستمد من تاريخ الأديان . فتضم هذه القائمة فصولا تحمل عناوين : « الأديان فى العالم » ، « العلاقات بين الأديان » ، « والدينامية الدينية » ، و« الدين والمجتمع الكبير » . . . إلخ .

من هذا يتضح أنه لايمكن الادعاء بأن هناك تحولا عالمياً عن التصانيف الطرازية العامة ، وأن الاتجاه المعتمد على تاريخ الأديان — كما نفهمه نحن ، وكما يتمثل فى كتابنا الاجتماع الدينى — ما زال راسخ الأقدام حتى يومنا هذا . ويعرف جيم Gemes — سيراً على نهج لوبرا — موضوع علم الاجتماع الدينى بأنه فهم الشعور الجمعى للجماعات الدينية ، فيقول : إن عوامل تكوين الشعور الجمعى الدينى هى الأفكار ، والمثل العليا والأفعال الدينية المشتركة ، أى العقيدة والأخلاقيات ، والواقع الدينى ، وتختلف أهمية هذه العوامل من دين لآخر [٢٥] .

* * *

## نظرية علم الاجتماع الديني :

نعرض فيما يلي للخطوط العامة لهذه النظرية ، دون الخوض في سرد الشواهد عليها في هذا المجال ، فإيضاحها والبرهنة عليها هما موضوع كتابنا في الاجتماع الديني .

إن نظرة عامة على آفاق الميدان الواسعة وعلى الظواهر التي تمثل أساس اتجاهنا المنهجي في علم الاجتماع الديني تجعلنا نخرج ببعض الخطوط العامة ، نوجزها في هذا المجال كمقدمة وكموجه لدراستنا .

إن تاريخ الأديان وكذلك علم الاجتماع الديني يؤكدان ماذهب إليه أرسطو من أن « الإنسان حيوان سياسي » * ، ذلك أن الخط التطوري العام يتجه من الجمعية البدائية إلى الفردية المعروفة في الأديان العالمية ، التي تستبدل بدورها بالجمعية في ظل الأديان العالمية أيضاً. ذلك هو الخط العام ، الذي نفصل فيه القول على النحو التالي :

١ — تمثل المرحلة الأولى في تاريخ الأديان نوعاً من الارتباط الجمعي الأولي للفرد الذي لم يكتشف بعد فرديته ، والذي كان مندمجاً بكيانه مع جميع ظواهر الحياة المحيطة به . فكانت الجماعات ** الطبيعية تمثل المجال الحيوي الوحيد

---

* "anthropos physei politikon zoon."

** يستخدم منشنج كلمة جماينشافت Gemeinschaft — التي ترجمناها هنا بالجماعة — للدلالة على الجماعات التي تنشأ في مجال الأديان ، ويتمسك بمفهومها السوسيولوجي الذي وضعه فرديناندتونيز Toennies وقابل بينها وبين المجتمع Gesellschaft . ويميز تونيز في كتابه المشهور « المجتمع المحلي والمجتمع » ( الصادر عام ١٨٨٧ ، الطبعة السابعة عام ١٩٢٦ ) بين نوعين من الإرادة هما : الإرادة الفطرية Wesenwille والإرادة الاختيارية Kurwille . وتقوم الجماعات ( أو المجتمعات المحلية ) على أساس الإرادة الفطرية ، وهي عبارة عن جماعات عضوية طبيعية قائمة على أساس سلسلة نسب واحدة ، ومحتفظة بنفسها من خلال ذلك . أما الإرادة الاختيارية فتخلق وحدات صناعية يطلق عليها اسم المجتمع « جزلشافت » . وهي جماعات قائمة على التعاقد ، وتمثل علاقة قائمة على التقدير العقلي . وبينما تمثل الجماعة ( جماينشافت ) أرضية الحياة الإنسانية في عصور النظم القبلية ، وفي أوربا حتى العصور الوسطى ، نجد المجتمع يبدأ في الظهور مع تطور التجارة والمواصلات ، ويحتل مكان الصدارة تدريجياً ، بحيث يكاد يأتي على البقية الباقية من المجتمعات المحلية .

ومن هنا يستخدم الأستاذ منشنج مصطلح جماينشافت للدلالة على الوحدات الاجتماعية في مجال الأديان لأننا هنا بصدد تأسيس أشكال الاجتماع من داخل الإرادة الفطرية للإنسان المتدين ، لا بصدد مؤسسات إرادية ذات هدف معين قائمة على التقدير العقلي كما هو الحال بالنسبة للمجتمع . قارن كتاب منشنج : الاجتماع الديني ، ص ٢٨ وما بعدها . ( المترجم )

للإنسان البدائى . وقد حلل راتشاو Ratschow فى بحثــه الممتاز « السحر والدين » ( الصادر عام ١٩٤٦ ) * هذا الارتباط الشامل بالحياة للإنسان « السحرى » .

فالجماعات الطبيعية (كالأسرة ، والقبيلة ، والشعب ) هى التى تتمتع بالقدسية والمكانة الدينية فى هذه المرحلة الأولى . وتتمثل هذه الجمعية الأولى — السابقة على ظهور الكيان الفردى — بأجلى صورها فى الأنساق القرابية التصنيفية الفريدة التى نجدها سائدة هنا . وهى الأنساق التى لاتحدد القرابة الفردية والحقيقية ، وإنما القرابة الممكنة مصنفة فى فئات تضم المجموعة البشرية كلها . وهكذا نجد كل فرد يطلق على طبقة معينة من الجماعة اسم الأم أو الأب — لا الأب الحقيقى أو الأم الحقيقية فحسب — وإنما كل تلك المجموعة من الناس التى يمكن — طبقاً للقواعد السائدة — أن تكون أباً وأماً . ثم هناك إلى جانب الجماعات الطبيعية ذات القدسية الدينية جماعات منشأة إنشاء ، مثل طبقات العمر ، وجماعات الرجال . ولكنها تتميز هى الأخرى بأنها جماعات ذات أساس حيوى vital ترتكز على فكرة الارتباط الأصلى المفترضة سلفاً .

٢ — تلى ذلك مرحلة الانفصال الكبير الذى تعرضت له البشرية ، ذلك الحدث الذى يمكن وصفه «بالخطيئة» ، والذى تعرض وجود الإنسان بمقتضاه لتغيرات حاسمة . فقد ترتب على هذا الحدث تغير فى الاتجاه العام لجميع الأفكار والاتجاهات الدينية العالمية ، وكذلك تحول جديد البناء الاجتماعى للجماعات الدينية . وتمثل هذه العملية حدوث تباين وتفرد تدريجى بين البشرية .

( ا ) فبدلا من الارتباط الأولى الجمعى ونسق القرابة التصنيفى العرضى بدأت عملية تباين وتفرد لعلاقات القرابة تطابق علاقات القرابة الفردية الفعلية .

( ب ) ويقابل هذا التحول نحو الفردية فى مجال الحياة الروحية والعقلية والنمو التدريجى للفرد . . . بقيمه ، وإمكانياته وقواه الفردية . فاستقلت الأنا عن ارتباطاتها الأولية ، وبدأت تبرز مستقلة واعية بنفسها «كذات» أمام العالم الذى تحول

* Magie und Religion, 1946.

بالنسبة لها إلى «موضوع» . الأمر الذى ترتبت عليه نتائج حاسمة . فبدأت من ناحية عملية إضفاء الصبغة العلمانية ، وخلع القدسية عن الأشكال الاجتماعية الحيوية والارتباطات الجمعية . وهكذا تحول مجتمع الشعب الواحد إلى جماعة حيوية علمانية ، وكذلك العلاقات الحيوية الجمعية الأخرى. وقد حدث هذا لأن العلاقة الدينية بين الفرد وربه – التى كانت متضمنة أصلا فى العلاقة الشعائرية الدينية الشعبية – قد تحولت إلى مسألة شخصية . وأصبح الفرد يجد نفسه معزولا من الناحية الدينية ، يعيش فى حالة «عذاب» وجودى . ولا يمكن التخلص من هذا العذاب إلا عن طريق الاتصال الشخصى بالإله . ولم تعد الجماعات الحيوية القائمة – كالأسرة ، والقبيلة ، والشعب – سوى كيانات علمانية لايؤدى مجرد انتماء الفرد إليها إلى إشباع تعطشه الدينى . ومده بالحياة والبركة . وهكذا نكون قد وصلنا إلى مرحلة الفردية .

( ح ) إلا أننا نلاحظ من ناحية أخرى بدء حركة مضادة ، لأن الحاجة الاجتماعية للفرد مازالت فعالة . فنجد الإنسان المعتمد على نفسه – الذى لم يعد يجد الإشباع الوجودى من مجرد الانتماء إلى الوحدات الاجتماعية الطبيعية – يبحث عن ارتباط من نوع جديد ؛ عن اتصال دينى عالمى جديد مع الإله أولا ، ومع الناس الذين فى مثل موقفه ثانياً . وهكذا خرجت إلى الوجود الجماعة الدينية المتخصصة ، التى تمثل عضويتها قطاعاً من الجماعات الحيوية ، ولكنها مستقلة عنها جميعاً .

والعلاقة الأساسية بين الجماعة الحيوية والجماعة الدينية البحتة أن الجماعة الحيوية مغلقة ، ومن ثم لايمكن تجاوزها أو التخلص منها ؛ إذ أن الشعب يظل شعباً ، والأسرة تظل أسرة ، وليس بوسع الإنسان أن يوسع نطاقها كيفما شاء ؛ حقيقة أن الجماعة الدينية فى الأديان العالمية مغلقة بالنسبة للأشخاص الذين ليسوا أعضاء فيها ، ولكنها تمثل تجاوزاً وتخطياً للجماعات الحيوية . ذلك أن الجماعات الدينية العالمية قد تخلت عن الأساس الدينى الشعبى الحيوى وضمت بين صفوفها أفراداً من جميع الشعوب والقبائل والأسر . فالجماعة الدينية العالمية جماعة اختيارية مغلقة على خلاف جماعة الولادة التى تميز الجماعة الحيوية ، والتى تتحدد العضوية فيها بالولادة . وبهذا تستبدل الفردية البحتة – مرة أخرى – بجمعية ذات مستوى

عال . وهنا يحق لنا أن نتساءل : هل ظل سمو هذا الشكل الاجتماعي الاختياري الجديد قائماً دون مساس . وتوضح الفكرة الأخيرة مدى أهمية هذه القضية .

٣ — ترسب فى الأديان العالمية — ليس فى نظريتها الأرثوذكسية ، وإنما فى الحياة الدينية للجماهير — إرث جمعى متخلف من المرحلة البدائية . فما زالت العادات القديمة المصاحبة للميلاد ، والزواج . والموت موجودة حتى اليوم فى نطاق الأديان العالمية ، ومتميزة بطابع جمعى وبدائى . فنجد الفرد يتصرف وفقاً للعادات والتصورات التى تعتبرها الأديان العالمية خرافات . فنحن هنا إزاء «دين الجماهير» * الذى يتميز بطابع جمعى بدائى وديني حيوى واضح . وبهذا تكتمل حلقة التطور السوسيولوجى : من الجمعية الدينية الشعبية الحيوية البحتة الموجودة فى مرحلة ما قبل الفردية ، إلى الفردية بتمييزها ورعايتها الوضعية لقوى الفرد — حتى فى ميدان الدين نفسه — بما يرتبط بها من خطر العزلة وتكوين جماعات دينية خالصة جديدة ؛ إلى مرحلة تجديد الاتجاهات الحيوية والجمعية البدائية فى نطاق الدين العالمى الفردى .

٤ — وأخيراً ينبغى اعتبار الظاهرة التالية ذات أهمية سوسيولوجية عظمى تستوجب الدراسة والبحث : يدلنا تاريخ الأديان على أن هناك كثيراً من الأفكار الدينية ، والممارسات المترتبة عليها ، يثبت أنها أحكام قبلية . ولكنها برغم ذلك تظل قائمة ، وتعمل على تعويق التقدم الاجتماعى ، والاقتصادى ، والعلمى بشكل خطير . فنجد الهند — من هذه الناحية — بلداً تعقدت مشكلاته الاقتصادية ، والاجتماعية والصحية إلى حد خطير لأن هناك عديداً من الأحكام القبلية الدينية التى تعرقل الحياة فى الهند . ونذكر هنا على سبيل المثال الحفاظ على الأبقار المقدسة العقيمة ، والأحكام القبلية الكثيرة الخاصة بالطبقات المغلقة (الطوائف) ، ومخالفة قواعد الطب الوقائى لاعتبارات دينية . هنا يكمن ميدان واسع وخام للدراسات والبحوث الاجتماعية الدينية .

---

* Religion der Masse

# الحواشى

(1) A. Comte, Discours sur l'esprit positif, Paris, 1844, und : A. Kraemer, "Auguste Comte und das Wesen der Religion", in : Religion und Religionen, Festschrift für Gustav Mensching, Bonn, 1967, S. 84 ff.

٢ — عاش من ١٨٥٨ إلى ١٩١٧. ومؤلفه ذو الأهمية الكبرى لعلم الاجتماع الدينى .

Les formes élémentaires de la vie religieuse, Paris, 1912, 3me. ed. 1937.

ويحاول دوركيم فى هذا الكتاب من خلال تحليله للنظام التوتمى فى أستراليا أن يثبت أن الدين يمثل تعبيراً عن شعور الرهبة البدائى عند الإنسان من المجتمع .

(3) Les formes.., S. 54.

(4) J.G. Frazer, Totemism and Exogamy, London, 1910, 5th. ed. 1935

(5) Cf. J. Hapkel, „Totemismus", in: Religion in der Geschichte und Gegenwart, 3. Aufl., Vol. VI, Colm. 954.

حيث يقول : «إن التوتمية ليست ديناً ، ولكنها يمكن فى بعض الأحيان — وبدرجات متفاوتة — أن تتصف ببعض العناصر الدينية » .

(6) Ernst Troeltsch, Aufsatze sur Geistesgeschichte und Religionssoziologie. Werke IV, 122.

(7) „Von Nazareth nach Golgatha", 1909.

(8) Troeltsch, Werke IV, 122.

(9) Troeltsch, Werke IV, 124.

(10) G. Jahn, Religion in der Geschichte und Gegenwart, V, 661.

(11) Cf. G. Mensching, Die Religion. Erscheinungsformen, Strukturtypen und Lebensgesebze, 1959. Und G. van der Leeuw, Phanomenologie der Religion, 2. A., 1956.

12. M. Weber, Gesammelte Aufsatze zur Religionssoziologie, 1922. — Marianne Weber, Max Weber, Ein Lebensbild, 1926 — Karl Jaspers, Max Weber, 1927.

(13) P.H. Vrijhof, Was ist Religionssoziologie ? in :Probleme der Religionssoziologie, 1962, S. 15.

(14) G. Le Bras, Introduction à L'histoire de la pratique religieuse en France, 2 Vole., Paris, 1942ç45 — Etude de Sociologie religieuse, 2 Vole, Paris, 1955, 56.

(15) J.P. Kruijt, Die Erforschung der protestantischen Kirchengemeinde in den Niederlanden", in : Soziologie der Kirchengemeinde, hrsg. von D. Goldschmidt, F. Greiner, H. Shelsky, 1960, S. 35 - 49.

(16) F. Fürstenberg, Religionssoziologie, Religionssoziologische Textsammlung, 1964, S. 22.

(17) I.M. Yinger, Religion, Society and the Individual, New York, 1957, S. 9.

(18) P. Tillich, "Trends in Religious Thought that affect Social Outlook", in : Religion and world order by E. Johnson (ed.) New York 1944 zitiert bei D. Goldschmidt, "Standort und Methoden der Religionssoziologie", in : Soziologie und moderne Gesellschaft, 1959, S. 142.

(19) O. v. d. Gablentz, "Die Krisis der Sakularen Religionen", in H.D .Wendland (Hrsg.) Kosmos und Ekklesia. Festschrift für H. Stahlin, 1953, S. 243 ff.

(20) F. Fürstenberg, Religionssoziologie, 1964, S. 16.

(21) Fürstenberg, ibid., S. 22.

(22) Das Problem der Religion in der modernen Gesellschaft, 1962, S. 15.

(23) G. Le Bras, "Sociologie des Religion, Tendences actuelles de la recherche", in : La Sociologie contemporaine, Vol. V, 1956, UNESCO, Paris, S. 11.

(24) Ibid., S. 16.

(25) K. Cémes, "Religion und Gesellschaft nach Gabriel Le Bras", in : Kirche und Volk, Vol. IV, 1957, S. 78.

# مراجع مختارة


1. Chantepie de la Saussaye, Lehrbuch der Religionsgeschichte. Herausgegeben von : A. Bertholet und E. Lehmann, 1925.
2. Doutté, E., Magie et Religion dans L'Afrique du Nord, 1909.
3. Fernan, F.W., Le réveil du monde musulman. Paris, 1953.
4. Fürstenberg, F., Religionssoziologie. Religionssoziologische Textsammlung, 1964.
5. Gibb, H.A.R., Mohamedanism, London, 1949.
6. Glasenapp, H. v., Die fünf Weltreligionen, 1963.
7. Le Bras. G., Introduction à l'histoire de la pratique religieuse en France. 2 Vols., Paris, 1942/45.
8. ——, Etude de Sociologie religieuse : I : La pratique religieuse dans des campagnes françaises, Paris, 1955., II : De la morphologie à le typologie, Paris, 1956
9. Leeuw, C. van der, Phânomenologie der Religion. 2. A., 1956.
10. Mensching, G., Toleranzund Wahrheit in der Religion, 1955.
11. ——, Die Religion, 1959.
12. ——, Soziologie der grossen Religionen, 1966.
13. ——, Soziologie der Religion, 1968.
14. Otto, R., Das Heilige, I.A. 1917.
15. Schneider, L., Religion, Culture and Society, New York, 1964.
16. Watt, M., Islam and the Integration of society, London, 1961.
17. Yinger, J.M., Religion, Society and the Individual, New York 1957.

## الفصل السادس عشر

# علم الاجتماع المعرفى *

**مقدمة :**

يعتبر علم الاجتماع المعرفى – على نحو ما – قديماً قدم علم الاجتماع نفسه . فالواقع أن جميع مؤسسى علم الاجتماع قد تناولوا علم الاجتماع المعرفى بالدراسة ، نذكر منهم : أوجيست كونت Comte ، ومناوثيه برودهون ، وماركس وسلفهم جميعاً – وعدوهم المشترك أيضاً – سان سيمون ( وذلك فى محاوراته الجدلية مع كوندرسيه Condorcet ) . ويصدق نفس هذا الكلام – وإن كان بصورة أخرى – على الجيل التالى ، ونقصد منه : دوركايم ، وليفى برول Levy – Bruhl اللذين شعرا – على نحو مختلف – بارتباط شديد بهذا الفرع من فروع علم الاجتماع . وكانت الأرض فى هذا المجال قد عبدت إلى حد بعيد عند مانشر كل من ماكس شيلر Scheler ، وكارل مانهايم Mannheim وبيتريم سوروكين Sorokin دراسته . وهى الدراسات التى لفتت النظر إلى علم الاجتماع المعرفى فى النصف الثانى من القرن العشرين . وكان من شأن وضع النظرية الحديثة للرموز الاجتماعية وإجراء الدراسات عن العلاقات الوظيفية بين أنواع البناء الاجتماعى ومنجزاتها الثقافية (أو على حد تعبير المصطلح الأمريكى : وسائل الضبط الاجتماعى)

---

* يمثل هذا الفصل ترجمة جزء من مقال بعنوان « علم الاجتماع المعرفى » Wissenssoziologie نشره المرحوم الأستاذ جورج جورفيتش Gurvitch بالألمانية لأول مرة فى كتاب « دراسة المجتمع مدخل فى علم الاجتماع » .

Die Lehre der Gesellschaft, Ein Lehrbuch der Soziologie, herausgegben von G. Eisermann, Stuttgart, 1958, S. 408 - 452.

ثم أعاد جورفيتش نشر ترجمة فرنسية لهذا المقال بنفس العنوان : "Sociologie de la connaissance" فى كتابه : « trait de Sociologie » الطبعة الأولى عام ١٩٦٠ ، والطبعة الثانية عام ١٩٦٣ ، – على الصفحات من ١٠٣ إلى ١٣٦ من المجلد الثانى . والترجمة عن الأصل الألمانى .

أعد الترجمة الدكتور محمد الجوهرى .

أن اتسع ميدان علم الاجتماع المعرفى ، وتحدد موضوع بحثه الخاص بدرجة أكبر من الدقة .

إلا أن علم الاجتماع المعرفى لم يفلح حتى الآن فى التخلص تماماً من الأفكار الخلفية المتأثرة بنظريات المعرفة المختلفة ، سواء فى ذلك أن حاول البعض إقامة فلسفة فى المعرفة اعتماداً على علم الاجتماع ( كما فعل كونت ، وجيروسالم Jerusalem ودوركايم ) ، أو حاولوا البحث فيه عن تبرير لنظرية فى المعرفة مسلم بها سلفاً ( كما فعل ماكس شيلر ، وسوركين ) ، أو راود البعض الأمل فى أن يحفظ المعرفة من أى تدخل من جانب المعاملات الاجتماعية ( كما هو الحال عند ليفى برول بالنسبة للمراحل العليا من المجتمع المتحضر ، أو ماركس بالنسبة للمجتمع اللاطبقى ) ، أو محاولة البعض الآخر الربط بين جميع هذه الاتجاهات بطريقة منهجية ( كما فعل كارل مانهايم ) . هذا على الرغم من أنها تدخل — فى بعض الأحيان — فى علاقات واضحة مع بعضها البعض ، ومن ثم تتسم باختلافات كبيرة .

ونرى أن علم الاجتماع المعرفى لن يحقق تقدماً حقيقياً إلا إذا استطاع التعاون مع نظرية المعرفة الفلسفية ، دون أن يستسلم للأمل بأن يحل محلها ، وأن يتجنب الباحثون فيه استخدامه كدليل على صحة رأى فلسفى معين ، ولهذا تنقسم معالجتنا للموضوع إلى قسمين رئيسيين : يتناول الأول عرضاً تاريخياً للتفسيرات المختلفة لعلم الاجتماع المعرفى حتى الوقت الحاضر ، ثم يقدم القسم الثانى عرضاً لميدان هذا الفرع من فروع الاجتماع من وجهة نظرنا ، مع محاولة توضيح مشكلاته الأساسية .

## أولا : عرض تاريخى

يرى كوندرسيه ( عاش من ١٧٤٣ حتى ١٧٩٤ ) أن هناك تطابقاً كاملا بين البناء الاجتماعى ونسق المعرفة ، دون أن يطرح فى هذا الصدد أى مشكلات . وهكذا يمثل تطور العقل الإنسانى ، وتقدم المعرفة ، وتقدم العلوم — التى لا يمثل التكنيك إلا استخداماً لها فقط — وتقدم المجتمع الإنسانى نفس الحركة الواحدة . ولا يرى فى القول بأن المعرفة ظاهرة اجتماعية أى تهديد لصحة هذه المعرفة . ذلك

أن الإطارات الاجتماعية تعتمد كلية على الفئة المفكرة ، فالعقل والمجتمع فى نظره شىء واحد. وعلاوة على هذا نجد أن هذه الآراء لاتحول بين كوندرسيه وبين القول بأفضلية تقدم المعرفة على التقدم الاجتماعى .

ثم يأتى سان سيمون Saint—Simon ( عاش من ١٧٦٠ إلى ١٨٢٥ ) ليرفض هذه الأفضلية ، ويتخذ موقفاً معارضاً تماماً للمثالية العقلية عند كوندرسيه : فبعد أن يقرر أنه : «يوجد فى جميع العصور وعند جميع الشعوب اتفاق مستمر بين النظم الاجتماعية والأفكار» ( وذلك فى كتابه : المجلد الثالث ، ١٨١٨ ) يخلص إلى أن : «استعداد الإنسان والمجتمع للروحية وللمادية متساو» . ويتمثل الجهد الجمعى — الذى يتنـــاوله « علم الإنسان » Science de l'homme أو « الفزيولوجيا الاجتماعية» ( أى علم الاجتماع ) — فى « إنتاج السلع المادية بواسطة العمل بصوره المختلفة وفى إنتاج المعرفة بمختلف أنواعها » والأحكام القيمية . ( انظر كتاب « علم الإنسان » ، ( ١٨١٣ ) . وهناك تطابق بين نظم الحكم العسكرية (الغزو ، والرق ، ونظام أقنان الأرض ، والزراعة . . . إلخ ) والمعرفة الدينية ، بينما تتفق النظم الصناعية والمعرفة الفنية ، التى تعتبر المعرفة العلمية فرعاً تابعاً لها. وواجب « الفزيولوجيا الاجتماعية » أن تتتبع التناظر بين أنواع الإنتاج المادى والأنساق المعرفية ، وصور التداخل المتبادل بينهما . مع ملاحظة أن هذه الأنساق المعرفية ليست سوى جوانب جزئية من هذه النظم Regimes ، أو كما نقول نحن اليوم ، أنماط البناء الاجتماعى .

ثم نجد أوجست كونت ( ١٧٩٨ — ١٨٥٧ ) — على خلاف تحفظات سان سيمون وواقعيته — يؤكد بوضوح أن المعرفة هى العامل الذى يشكل الظواهر الاجتماعية بأنواعها المختلفة. ويلجأ إلى كوندرسيه بشكل واضح ليصل إلى أن المعرفة العلمية — بوصفها كذلك — أسمى من جميع أنواع المعرفة الأخرى . ويدلنا مفهوم كونت — فى نفس الوقت — على ازدواجية تفكيره : فنجد من ناحية أن الهدف الأوحد لعلم الاجتماع المعرفى هو تبرير المذهب الوضعى ، ثم يدعى هذا الفرع من فروع علم الاجتماع — الذى يطابق عند كونت علم الاجتماع بصفة عامة ( ونذكر هنا قانون المراحل الثلاث الشهير ) — يدعى لنفسه المكان الذى تشغله نظرية المعرفة .

ويعلن كونت أن كل «استاتيكية اجتماعية» وكل « دينامية اجتماعية» تتميز بصور خاصة من المعرفة تدخل فى النظام وفى التقدم ، ومن ثم ترتبط ارتباطاً أساسياً بالواقع الاجتماعى . ثم لايتوانى فى أن يؤكد أنه ماإن يصل المجتمع إلى مرحلة الوضعية حتى تنفصل المعرفة عن الإطارات الاجتماعية ، وتسيطر عليها .

وهكذا نجد عند كونت — وعلى نحو فريد — معظم المثالب والأخطاء التى أثقلت منفردة أو مجتمعة تاريخ علم الاجتماع المعرفى فيما بعد . وظلت تثقل عليه لفترة طويلة حتى بعد انفصاله عن الفلسفة الوضعية وعن علم الاجتماع .

وشهد القرن العشرون ادعاء فيلسوف نمساوى هو فيلهلم جير وسالم Jerusalem ( ١٨٥٤ — ١٩٢٣ ) أبوة مصطلح علم الاجتماع المعرفى ( بصورته الألمانية أى Wissenssoziologie ) . إلا أنه لم يستخدم هذا المصطلح إلا كتسمية لنظرية جديدة فى المعرفة ، حاول من خلالها التوفيق بين الكانطية المحدثة والوضعية* [1] . ويرى جيروسالم أن المعرفة الإنسانية كانت فى بداية الأمر جمعية ، ولذلك كانت مقصورة على الإطارات الاجتماعية التى تتفق معها . ثم حدث بعد ذلك أن أخذت المعرفة تزداد — بالتدرج — ارتباطاً بالتفكير الفردى . وقد أدى هذا الارتباط إلى تخلصها من الميثولوجيا وانفصالها عنها ، ولكنه طرح فى نفس الوقت مشكلة صدقها الموضوعى . ثم أصبحت المعرفة بعد ذلك لاهى جمعية ولا فردية ، وإنما

---

* الكانطية المحدثة Néo-Kantisme تيار فلسفى يناوئ الهيجلية والمادية الوضعية التى كانت موجودة أواخر القرن التاسع عشر . وتتميز بأنها :

(ا) ربطت بين المثالية النقدية عند كانط وبين مناهج الفكر العلمى الطبيعى الحديث .

(ب) وسعت أخلاق كانط بحيث شملت — بصفة خاصة — المشكلات التربوية الاجتماعية فى ذلك العصر .

(حـ) حاولت عن طريق الربط بين النقدية الكانطية وتصور خاص للعلوم الإنسانية — متأثرة بدلتى Dilthey — إنشاء فلسفة قيمية .

قارن :

Apel und ludz, Philosophisches Worterbuch, Berlin, 1958, P. 201.

أما الفلسفة الوضعية Positivisme — الاسم من وضع أوجيست كونت — فتقوم على دراسة الحقائق الوضعية بواسطة العلوم المختلفة وتحتفظ لنفسها بتصنيف العلوم ، ونظرية المعرفة والمنطق فقط . وترفض الفلسفة الوضعية المفاهيم الميتافيزيقية العامة ، وكذلك السؤال عن أسباب كل ما هو كائن . ويعتبر دافيد هيوم مؤسس الفلسفة الوضعية . انظر المرجع السابق ص ٢٢٥ . (المترجم)

إنسانية فقط . ومن ثم أصبح صدقها عاماً شاملا ، بفضل الحقيقة التي مؤداها أن الجنس البشرى فى مجموعه أصبح بمثابة إطار مرجعى لها . ومن المهم أنه بعد أن استعار جيروسالم من كانط معيار صدق المعرفة — الذى يتمثل فى العمومية المطلقة لصدق الحكم — لم يحاول تأسيس هذا المعيار على أشكال فوق عقلية ( ترانسندنتالى ) ، وإنما أسسه على الواقع الاجتماعى . وهو يرى أن علم الاجتماع — الذى يلجأ إليه — عاجز كل العجز لأنه يتجاهل تماماً الحياة الاجتماعية الواقعية بكل ما فيها من تناقضات وصراعات مختلفة بين مختلف أشكال «النحن» ، وبين الجماعات والطبقات الاجتماعية ، والمجتمعات الكاملة ( بما فى ذلك المجتمعات العالمية ) . كما يتجاهل هذه الحياة الاجتماعية بما فيها من علاقات متبادلة معقدة بين الأفراد والوحدات الاجتماعية ، وبين الأخيرة والإنسانية . ومثل هذا الرأى فى علم الاجتماع المعرفى يلغى مشكلات هذا العلم ، تماماً كما يلغى مشكلات نظرية المعرفة .

أما أعمال علماء الاجتماع الحقيقيين — الذين اعتبروا أنفسهم من نواح معينة تلاميذ لكونت — مثل إميل دوركايم ولوسيان ليفى برول ؛ وكذلك مؤلفات أتباع دوركايم مثل جرانيه Granet ، وموس Mauss وهالفاكس Halbwachs فتعتبر بلا شك أفيد بكثير لعلم الاجتماع المعرفى من كل ماسبق .

ولا يرى أميل دوركايم ( ١٨٥٨ — ١٩١٧ ) — على خلاف كونت وكثير غيره — أن تأصل المعرفة فى الواقع الاجتماعى يدل على صدقها . وقد عزف عن البحث عن قانون عام للتطور الاجتماعى للمعرفة ، كما رفض فى نفس الوقت اتخاذ الفلسفة الوضعية أساساً لعلم الاجتماع المعرفى . والمهم فى نظر دوركايم أنه : «حتى تلك المفاهيم المجردة مثل مفهوم الزمان ومفهوم المكان ترتبط فى كل لحظة من لحظات تطورها ارتباطاً داخلياً بالبناء الاجتماعى الذى توجد فيه [٢]» . بل يذهب دوركايم إلى أبعد من هذا إذ يقرر : أن المقولات المنطقية هى «بمعناها الرفيع مقولات اجتماعية . . . ليس المجتمع فقط هو الذى يضعها ، وإنما هى تتخذ من مختلف ظواهر الوجود الاجتماعى مضمونا لها . . . فإيقاع الحياة الاجتماعية هو الذى يشكل أساس مقولة الزمان ، والمكان الذى يشغله المجتمع هو الذى يهيئ

المثل لمقولة المكان ، والقوة الجمعية هى التى تستخدم أساساً لمفهوم القوة الفعالة ، كعنصر جوهرى فى مقولة العلية . . . وليس مفهوم الكلية سوى صورة مجردة لمفهوم المجتمع»[٣] . ثم يبدى دوركايم اهتماماً بأصل المعرفة الفلسفية والعلمية . فيرى أن كليهما ينبع من الدين ، ومن ثم من المجموع . فالدين ظاهرة جمعية سواء من حيث ممارسته (فى الطقوس) أو مضمونه (السمو بالمجتمع ، الذى يؤله نفسه) .

وليس من العسير فى شىء أن نوضح المشكلات الكامنة فى كثير من مفاهيم دوركايم ، وسنقتصر هنا على الإشارة إلى أهمها فقط . كان دوركايم يأمل أن يساعد علم الاجتماع نظرية المعرفة فى وضع «نظرية سوسيولوجية فى المعرفة»[٤] ، دون أن يلاحظ أنه قد انطلق منذ البداية من نظرية فى المعرفة نصف كانطية ونصف هيجلية ، كان قد استعارها من صديقه الفيلسوف أوكتاف هاملان Hamelin وقد أدى به هذا إلى الوقوع فى نوع من الفكر الروحى إذ طابق بين العقل والواقع الاجتماعى ، بينما تجاهل مايوجد فى هذا الواقع من صراعات وتناقضات داخلية ، وخاصة صراع الطبقات . ثم انتقل بعد ذلك إلى اعتبار الطابع الجمعى للمعرفة تبريراً فلسفياً لصدقها . ولم يفرق بين مختلف أنواع المعرفة ، إذ لم يضع نصب عينيه سوى المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية، وربما بدرجة محدودة المعرفة الإدراكية للعالم الخارجى . ثم بالغ دوركايم فى التركيز على المشكلة النشوئية لعلم الاجتماع المعرفى ، وقدم لها حلولا مبالغة فى جذريتها .

ومن المعقول بعد هذا أن تنشأ فى داخل مدرسة دوركايم بعض أوجه الخلاف فبينما نجد مارسيل جارنيه فى دراسته المعروفة عن التفكير الصينى وعلاقاته بالتركيب العائلى الصينى[٥] يتمسك بتراث دوركايم تمسكاً وثيقاً ؛ نجد مارسيل موس الذى كان أكثر أتباعه استقلالا وإثراء لأفكاره يدخل بعض التعديلات على مفاهيم دوركايم . إذ نجده يبتعد عن الاتجاه العقلى الروحى ، وعن أى محاولة لوضع «نظرية معرفة سوسيولوجية» ، وأصر على اختلاف أصل المعرفة العلمية عن المعرفة الفلسفية . فبينما توجد أصول المعرفة العلمية فى الأساليب الفنية التى كانت مرتبطة بدورها بالسحر فى المجتمعات البدائية ، تكمن أصول المعرفة الفلسفية فى الميثولوجيا ، مرتبطة بالدين بالدرجة الأولى . وعلاوة على هذا أدرك موس أهمية أنواع المعرفة

المختلفة بالنسبة لبناء الكيانات الاجتماعية الكلية . وتوجد إشارات حول هذه النقط فى دراساته عن السحر ودراساته بعنوان : «العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع» ( ١٩٢٤ ) * و«فكرة اللا أحد» (١٩٣٨ ) ** ، حيث نلاحظ سيطرة النظرة النشوئية على أى حال .

كما كان موريس هالفاكس من أبرز أتباع دوركايم الذين تناولوا علم الاجتماع المعرفى . وقد أشار إلى اختلاف أنواع الأزمنة التى يحس بها الناس وصياغتها القاصرة فى مفاهيم عن الزمان داخل التنوع الموجود فى الجماعات المختلفة ، بما فى ذلك الطبقات الاجتماعية [٦] . كما كان أكثر أتباع هذه المدرسة تخلصاً من المشكلات النشوئية فى علم الاجتماع المعرفى .

وكان لوسيان ليفى برول (١٨٥٧ — ١٩٣٩ ) قد درس فى مؤلفاته العديدة عن العقلية البدائية — والتى استمرت طوال الفترة من ١٩١٢ حتى ١٩٣٨ — الأنساق المعرفية عند الشعوب البدائية . وهو لم يكن يسعى إلى البحث فى هذه الأنساق المعرفية عن أصل المعرفة الفلسفية ، ولا أصل المعرفة الفنية الخاصة بالمجتمعات المتحضرة . وإنما حاول أن يوضح أن المعرفة الإدراكية بالعالم الخارجى ، وكذلك «معرفة الأنا ، والآخر ، والنحن» عند البدائيين تختلف اختلافاً أساسيًّا عنها عندنا . وقد اعتمد فى هذا على أن البدائيين يعيشون فى عالم مادى (طبيعى) واجتماعى لايمكن مقارنته بالعالم الذى يعيش فيه المتحضرون . وقد أشار برول إلى أن قوانين المنطق الصورى التى نسلم بها تستبدل فى المجتمعات البدائية «بقانون المشاركة الروحانية» *** وأوضح بعد ذلك أن تصورات الزمان والمكان، ومقولة العلية ، ومفاهيم الأنا ، والعالم الخارجى والمجتمع ، بل ومضامين التجارب المباشرة تختلف جميعها فى الحالتين اختلافاً جوهريًّا عن بعضها البعض. وهكذا رأى نفسه مضطرًّا إلى التسليم بوجود أنواع مختلفة من المنطق طبقاً لنوع المجتمع .

وقد خطا ليفى برول خطوة كبرى نحو الجانب الملموس والإمبيريقى فى ميدان علم الاجتماع المعرفى ، وتوصل إلى ذلك دون أى أفكار مستوحاة سلفاً من نظرية

---

* Le rapport entre psychologie et sociologie, 1924

** La notion de presonne, 1938.

*** Loi de participation mystique

معرفية . ولم تتمثل تركته لعلم الاجتماع المعرفى الحديث فى مجرد المثل الواضح للصراع بين أنساق معرفية مختلفة خاصة بالأنواع الاجتماعية المختلفة ، وإنما كذلك المثل للمنافسة بين أنواع معرفية مختلفة داخل النمط الاجتماعى الواحد ( مثل المعرفة الإدراكية بالعالم الخارجى ، ومعرفة الآخر ، والنحن ، والمعرفة الفنية ، والمعرفة الميثولوجية عن نشأة العالم . . . إلخ ) وكذلك تباين الطابع الخاص للأشكال المعرفية * داخل نفس النوع المعرفى ( حيث يفهم مرة فهماً عقلياً ، بينما يفهم مرة أخرى فهماً روحانياً . . . وهكذا ) . ويعتبر هذا دليلا على استقلال علم الاجتماع المعرفى عن كل رأى فلسفى مسبق . وهكذا رفض ليفى برول أن يلعب دور الحكم فى النزاع الذى ثار حول التفسير الفلسفى لمؤلفاته ، والذى دار بين بريبيه Brehier وجيلسون Gilson . بل إنه رأى أن من الخطأ أصلا استخلاص نتائج فلسفية من مؤلفاته .

أما مالم يتوصل إليه ليفى برول فهو دراسة العلاقات الوظيفية بين الأنساق المعرفية المختلفة وأنواع البناء الاجتماعى . وهى العلاقات التى لا ترجع إلى اختلاف العقليات ، وإنما تفترض وجود أنماط معينة من الظواهر الاجتماعية الكلية . ولهذا عانت دراسات ليفى برول القيمة من نواحى القصور التالية :

( ا ) كان يعمل على أساس وجود نمطين اجتماعيين كليين هما « البدائى » و « المتحضر » حيث يتميز الأول بعقلية روحانية والآخر بعقلية منطقية . وهو تقسيم قاصر تماماً حتى على أساس وجهة نظره هو . إذ حالما يكتشف درجات متباينة من التركيز والخصائص الدقيقة فى الأنساق المعرفية عند البدائيين ، لايستطيع الاقتصار على هذه الخصائص العامة السابقة . وكما ذكرنا من قبل فإنه لايمكن تخفيض الظواهر الاجتماعية الكلية إلى مستوى العقليات . فأنماط هذه المجتمعات متعددة متنوعة ، لايمكن فهمها إلا من خلال بنائها ، خاصة إذا كانت مجتمعات كلية . ثم إنه ليس هناك نمط واحد فقط من المجتمعات البدائية ، وإنما هناك أنواع مختلفة ذات أبنية متباينة ، الأمر الذى يصدق بدرجة أكبر على المجتمعات المتحضرة . وأخيراً نجد برول يبالغ فى درجات الروحانية فى مختلف أنماط المجتمعات البدائية ، كما يبالغ فى درجات العقلانية فى مختلف أنماط المجتمعات المتحضرة .

---

* سوف نعرض فيما بعد للأشكال المعرفية المختلفة ، انظر صفحة ٤٣٤ وما بعدها .

( ب ) كما أغفل ليفى برول تعدد التجمعات داخل أنماط المجتمعات البدائية ، وتجاهل التناقض الطبقى فى بعض أنماط المجتمعات المتحضرة .

( حـ ) وفى نفس الوقت قصر ليفى برول ميدان علم الاجتماع المعرفى على المجتمعات البدائية ، الأمر الذى قد يوحى بتسليمه بالفرض القائل بأن المعرفة فى المجتمعات المتحضرة بأنواعها قد انفصلت عن ارتباطها بالإطارات الاجتماعية ، الأمر الذى لم يدع إليه برول نفسه .

أما كارل ماركس ( ١٨١٨ — ١٨٨٣ ) والماركسية فنجدهم — على خلاف المعتمدين على كونت بشكل مباشر أو غير مباشر — يربطون مشكلات الاجتماع المعرفى بمشكلات الوعى الطبقى و «أيديولوجيات» الطبقات المختلفة . ويحدد الوجود الاجتماعى هذا الوعى ، ويحدد البناء الاقتصادى التحتى البناء الأيديولوجى الفوقى . وهنا يمكننا أن نأخذ حرفياً عبارة فريدريك انجلز ( ١٨٢٠ — ١٨٩٥ ) التى يقول فيها : « إن العقل نفسه ليس إلا أيديولوجية البورجوازية المنتصرة » . وقد يسوق هذا البعض إلى أن يرى فى الاجتماع المعرفى الماركسى مجرد نتيجة من نتائج نظرية المعرفة الماركسية ، وهى النظرية التى ترى فى المعرفة مجرد صورة على غرار الوجود . إلا أن هناك كثيراً من الشواهد التى تدحض هذا التفسير المغالى فى التبسيط .

وعلاوة على هذا يعبر مفهوم «البناء التحتى الاقتصادى» عن مركب جدلى بين «القوى المنتجة» «وعلاقات الإنتاج» ، بينما تدخل المعرفة العلمية والمعرفة الفنية فى القوى المنتجة . وبمقدار اعتماد المعرفة العلمية على العلوم الدقيقة وعلى الاقتصاد السياسى العلمى ، بمقدار ماتتخلص من الأيديولوجيات . ولا يفهم «العقل» وحده فى النهاية على أنه أيديولوجية بورجوازية ، إنما كذلك العقلانية اليوتوبية ( الخيالية ) والمبالغة فى الرفع من شأن الاتجاه العلمى ، وهى المبالغة المرتبطة بالمذهب الوضعى. وإزاء هذه الظروف يتحتم علينا أن نتساءل عن حدود الأيديولوجية ، وعن طبيعة علاقاتها المحددة بالمعرفة فى حد ذاتها . وكان ماركس — فى مؤلفاته المبكرة — قد أدخل «الوعى الحقيقى» وآثاره بين القوى المنتجة من ناحية والأيديولوجية من ناحية أخرى ، حيث تنتظم المعرفة ، والقانون ، والأخلاق والفن . . . إلخ . أى أنه سلم بوجود معرفة غير أيديولوجية . وهكذا تمتزج الأيديولوجية بوهم شعورى

أو غير شعورى ( كما فى حالة الدين مثلا ) ، والتشويه المغرض ، والمذهب العقائدى الذى يختص بالتبريرات . وتمثل هذه جميعاً نقيض المعرفة الحقيقية . إلا أنه حدث فيما بعد أن اتسع مفهوم الأيديولوجية اتساعاً كبيراً ، خاصة عندما اعتبرت الماركسية نفسها أيديولوجية البروليتارية ، وهى الطبقة التى تعتبر رسالتها وضع حد لكل فصل بين الطبقات ولكل أيديولوجية أيضاً . ومن ثم بدأت الماركسية تعتبر أيديولوجية ومعرفة حقيقية صادقة .

وكان من شأن هذا كله أن وسع مفهوم الأيديولوجية بحيث أصبح يعنى :

( ا ) إلى جانب الأوهام اللاشعورية أو الشعورية ، معانى أخرى مثل :

( ب ) تفسير الظروف الاجتماعية على أساس تقييمات أو بالمعنى الواسع فى صورة أحكام .

( حـ ) مذاهب جاهزة لتبرير هذه التفسيرات والأوهام .

( د ) كل عمل ثقافى طالما أنه من إنتاج طبقة معينة ، ويستهدف تبريرها .

( هـ ) العلوم الاجتماعية أو العلوم الثقافية بأوسع معانيها ، مع استبعاد الاقتصاد السياسى الماركسى .

( و ) المعرفة الفلسفية لأنها فى غنى عن كل تحقق مباشر .

( ز ) الدين بسبب ادعاءاته الكاذبة .

ثم أثارت هذه الذبذبات فى المعنى مناقشات واسعة حول الأيديولوجية . وهى مناقشات لها ما يبررها إذ أثبت هذا المفهوم أنه عائق — أكثر منه منطلق أمين — لتطور علم الاجتماع المعرفى الماركسى . ولن يمكن للاجتماع المعرفى أن يستفيد من مفهوم الأيديولوجية المتعدد المعانى هذا إلا إذا اقتصر معنى «الأيديولوجية» على نوع معين من المعرفة ، سوف نسميه هنا «المعرفة السياسية» ، التى كثيراً ما تتبلور — ولكن ليس حتماً — فى المذاهب والفلسفات الاجتماعية والسياسية . وإذا كان لنا أن نمتدح ماركس لأنه استطاع اكتشاف نوع معين من المعرفة يتميز بأنه أعمق جذوراً فى الواقع الاجتماعى من سائر الأنواع الأخرى ، فإنه يحق لنا أن نأسف لأنه لم يحددها بالنسبة لجميع أنواع المعرفة الأخرى .

ولن يسعنا إلا أن نعرض هنا بإيجاز لنواحى القصور المختلفة فى علم الاجتماع

المعرفى الماركسى ، ومنها : اختفاء المشكلة الحقيقية وذلك بخلق مجتمع لاطبقى ، والخطأ فى تحليل العلاقات الموجودة بين المعرفة والإطارات الاجتماعية فى أنماط المجتمعات المختلفة عن المجتمع الصناعى ، والربط المتعسف — فى البداية — بين الاجتماع المعرفى والواقعية الإنسانية ، ثم بينه وبين المادية الجدلية ، وهى الرابطة التى تمثل هذا الفرع من فروع علم الاجتماع . وهكذا يبدو الاجتماع المعرفى مجرد تأكيد لما هو معروف منذ البداية . وأخيراً وثق الاجتماع المعرفى الماركسى ثقة ساذجة فى إمكانية القضاء على لاواقعية المعرفة وعزلتها فى المجتمع اللاطبقى ، أى فى إمكانية اختفاء المعاملات الاجتماعية للمعرفة . وهكذا نرتد من جديد إلى اليوتوبيا ( الخيال ) العقلانية التى تقول بسيطرة المعرفة على الواقع الاجتماعى ، الذى تحاول أن توجهه .

وقد أراد بعض الماركسيين — بعد موت ماركس وانجلز — قصر الاجتماع المعرفى على دراسة الأصل الاجتماعى للآراء الفلسفية . وقد مثل هذا الاتجاه مرحلة من أشق وأعقد المراحل فى تاريخ هذا العلم الجديد ، الذى يمثل فى نفس الوقت معرفة متقدمة جداً بالارتباطات الوظيفية بين أنواع المعرفة الأخرى والإطارات الاجتماعية .

ومن المهم فى هذا الصدد التحفظات القيمية التى أبداها واحد من أبرز الماركسيين فى العصر الحديث — وهو جورج لوكاس Lukacs ( من مواليد ١٨٨٥ ) — إزاء التطبيق المتسرع لعلم الاجتماع المعرفى على تاريخ الفلسفة . كما أوضح لوكاس من ناحية أخرى أنه لايسعنا هكذا مباشرة تطبيق المادية التاريخية بنفس الطريقة على الأبنية الاجتماعية السابقة على الرأسمالية (٧) . وقد اعتبرت الماركسية الجماهيرية بصفة عامة «المقولات التاريخية للعصر الرأسمالى مقولات أزلية ، تميز كذلك جميع العصور السابقة» ومن ثم «كررت الأخطاء التى وقع فيها الاقتصاد السياسى الكلاسيكى» . غير أن لوكاس لم يلتزم دائماً فى مؤلفاته اللاحقة بهذه التحفظات الحكيمة .

* * *

ويمكن اعتبار دراسات الاجتماع المعرفى عند كل من شيلر ، وسوروكين ،

ومانهايم ردود فعل مختلفة على الصعوبات ونواحى القصور الكامنة فى الاجتماع المعرفى الماركسى .

وتبدو لنا مساهمة ماكس شيلر Scheler ( ١٨٧٤ — ١٩٢٨ ) أخصبها جميعاً وأكثرها أصالة ، برغم الحقيقة التى لا جدال فيها وهو أنه كان فيلسوفاً أكثر منه عالم اجتماع .

وقد توصل شيلر إلى اكتشافين أساسيين بالنسبة لعلم الاجتماع المعرفى هما :

أولا : تعدد أنواع المعرفة .

ثانياً : تباين قوة الارتباط بين هذه الأنواع المعرفية ، والإطارات الاجتماعية . ويمثل هذان الرأيان أهم مااستفاده علم الاجتماع المعرفى من دراسات شيلر .

وعلى هذا يستطيع شيلر تعريف المعرفة — التى تتميز بطبيعة جمعية أساساً — بأنها مشاركة كائن فى كيان كائن آخر ، دون أن تلحق بالثانى أى تغيرات (٨) . بل إن العارف هو الذى يتعرض للتغيير بسبب هذه المعرفة . وهنا يمكننا تمييز ثلاثة أنواع من المعرفة :

( ا ) معرفة السيطرة والإنتاج * ، وهى التى تتيح للعارف إجراء تغييرات فى بيئته ، وخاصة الطبيعية ، كما تتضح فى معرفة العالم الخارجى ، وفى المعرفة الفنية ، وصورتها الرفيعة فى المعرفة العلمية .

( ب ) المعرفة الثقافية ** ، وهى التى تؤدى إلى إحداث تغييرات فى الشخصيات الجماعية والفردية ، وتتضح فى معرفة الآخرين وفى المعرفة الفلسفية ، وأخيراً :

( حـ ) المعرفة المخلصة *** ، وهى التى تقود إلى الخلاص أو إلى الحكمة ، وتتضح فى المعرفة الدينية .

وهكذا يميز شيلر بين أنواع من المعرفة على الأقل ، التى يمكن تصنيفها — طبقاً لطبيعتها وللواقع — على النحو التالى :

١ — المعرفة الدينية .

---

* Herrschafts — und Leistungswissen = connaissance de maitrise et d'efficience.

** Bildungswissen = Connaissance culturelle.

*** Erlosungswissen = connaissance liberatrice.

٢ — المعرفة الفلسفية .

٣ — معرفة الآخرين — جماعات وأفراداً .

٤ — معرفة العالم الخارجي الحي ، والجماد .

٥ — المعرفة الفنية .

٦ — المعرفة العلمية .

وإذا كان شيلر يؤكد أن هناك أنواعاً معينة من هذه المعارف — وخاصة معرفة الآخرين والمعرفة الفنية — يمكن إدخالها إلى حيز النظرة السوسيولوجية بشكل أسهل من غيرها ، مثل المعرفة الدينية والمعرفة الفلسفية بوجه خاص ، إلا أنه يصر على أن هذا ممكن على الأقل بالنسبة للنوعين الأخيرين . ويؤكد هنا أن الفلسفة الظواهرية * أصلح ماتكون لذلك لأنها تتضمن قوالب وجواهر الوجود . وهكذا يحاول إيضاح العلاقات الوظيفية بين بناء المجتمع الإقطاعي والمذهب الواقعي الفلسفي ، وبين انهيار هذا المجتمع والفلسفة الإسمية nominalism ، وبين ظهور البورجوازية والعقائدية العقلية من ناحية والكانطية الجديدة من ناحية أخرى . وهكذا يتضح لنا أنه يتيح للدراسة السوسيولوجية للمعرفة الفلسفية حيزاً محدوداً وواسعاً فى نفس الوقت .

* الفلسفة الظواهرية Phenomenologische Philosophie أو « الفينومنولوجيا » هى وصف الظواهر . وقد نشر هيجل كتابه « فينومنولوجيا الذهن » عام ١٨٠٧ أى وصف الظواهر الذهنية وآثارها فى حياة الإنسان . ويصف فى هذا الكتاب تطور الفرد وتطور النوع ، وهو بمثابة مدخل إلى المذهب . ويرى أن مراحل تطور الشعور الإنسانى هى : الشعور ، والشعور بالذات ، والعقل ، والذهن الاجتماعى ، والدين ، والمعرفة المطلقة . أما الفلسفة الظواهرية عند شتومف Stumpf فهى نظرية الألوان والدرجات التى لا هى فيزيقية ولا هى سيكولوجية . وتعنى الظواهرية عند هوسرل Husserl الوقوف أمام الظواهر وإدراكها منهجياً عن طريق الحدس المباشر ( إدراك الجوهر ) مع استبعاد الجانب الميتافيزيقى . ثم جاء ماكس شيلر وطور الطريقة الفينومنولوجية ودعمها . فبينما حاول هوسرل استكشاف ذلك الجانب من الوجود المستعصى على الحواس عن طريق « استبعاد الظروف الطبيعية » ، نجد شيلر يحاول أن يحدد من الداخل — أى من الناحية الروحية — تحديد القيم الخالدة والعلاقات بين القيم فى هذه الظروف الطبيعية . فهو يربط بذلك بين « إدراك الجوهر » وبعض الجوانب العاطفية ، ومن ثم كان له فضل كبير فى الكشف عن طبقات ( مستويات ) القيم الأخلاقية والدينية . قارن يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الحديثة ، دار المعارف ١٩٦٣ ، ص ٢٧٤ وما بعدها ، كذلك .

Max Apel and Pater Ludz, Philosophisches Worterbuch, Berlin., 1958, P.P. 217 f

( المترجم )

وهنا نصل إلى واحدة من أضعف النقط فى مفاهيم شيلر . إذ يكشف له وصف المادة الواقعية أن تدرج الأنواع المعرفية يختلف تبعاً لأنماط المجتمع . ويلاحظ فى هذا الصدد أن المجتمع الأوربى – بعد عصر النهضة وخاصة بعد الثورة الصناعية قد فضل المعرفة الفنية والعلمية . بينما ظل المجتمع الآسيوى حتى بضع عشرات من السنين يفضل المعرفة المخلصة فى صورتها الدينية أو فى صورة الحكمة بصفة عامة : على حين كان المجتمع اليونانى يقدر المعرفة الفلسفية إلى أبعد حد . وقد أوضح شيلر علاوة على هذا أن الطبقات المختلفة ، بل حتى الجماعات المختلفة ترتب الأنواع المعرفية بشكل يختلف تبعاً لظروفها . ولو أن شيلر يرى أن ذلك مقصور على معرفة من طبيعة معينة . ويميز فى هذا الصدد الدور الذى تضطلع به الصفوة ، وهو تنشيط التعاون بين جميع المجتمعات والثقافات من أجل تحديد جميع جوانب الشىء المعرّف ، وبالتالى خلق النظام الجوهرى بين مختلف الأنواع المعرفية . وهنا يكمن أحد أوجه القصور فى الاجتماع المعرفى عند شيلر ، الذى يتحول فى النهاية إلى خادم لفلسفة السكون والثبات .

غير أن الدراسة السوسيولوجية للمعرفة على يد شيلر لم تستطع بعد تخليصها من أغلفتها العقائدية ومن أخطائها أن تولد الطاقة الدافعة إلى الأمام التى كان حرياً بها أن تولدها . ويمكننا الإشارة إلى النقط التالية : نلاحظ من ناحية أن تقسيم الأنواع المعرفية إلى ثلاثة مقولات عامة يخفى خصائصها المميزة ، مما يثير الشك القوى فى وجود المعرفة الدينية ، وخاصة المعرفة المخلصة (التى ليست فى الواقع سوى نوع من المعرفة الفلسفية التى تعكس تجارب روحانية) . وإلى جانب هذا يخلط شيلر بين المشاركة والمعرفة . ثم هو لا يحدد بشكل واضح التكوينات الاجتماعية التى أراد الاعتماد عليها . ومن ثم تخلق الخلط بين صور الاجتماعية ، والجماعات ، والطبقات الاجتماعية ، والمجتمعات الكاملة ، والدوائر الثقافية ، وكذلك بين الأشكال التى ليس لها بناء معين ، وأنواع البناء والتنظيم المختلفة . وهو أخيراً يفصل بشكل قطعى تماماً « علم الاجتماع الثقافى **Kultursoziologie** » على « علم الاجتماع الواقعى **Realsoziologie** » الأمر الذى يؤدى إلى تحلل الظواهر الاجتماعية الكلية التى يدرسها عالم الاجتماع .

أما عالم الاجتماع الأمريكى بيتيريم سوروكين Pitirim Sorokin ( من مواليد عام ١٨٨٩ ) فقد حاول فى مؤلفه الضخم : « الديناميات الاجتماعية والثقافية » ( صدر فى أربعة مجلدات من ١٩٣٧ إلى ١٩٤١م ) أن يرسى دعائم اجتماع معرفى على نظرية فى الحركات الدورية . وقد عرض نظريته هذه بالتفصيل فى المجلد الثانى من المؤلف المذكور الذى خصصه لدراسة «التغيرات فى أنساق الحقيقة» . وهو يعتبر هذه النظرية وظيفة لعقليات الثقافات المختلفة التى يرتكز عليها الواقع الاجتماعى . وقد اعتمد سوروكين فى ذلك على مادة هائلة ، جمعها خاصة من ميدان تاريخ الفلسفة والعلوم ، مع الاستعانة بإحصائيات خاصة بانتشار المذاهب التى يعرض لها . وقد خلص من ذلك إلى النتيجة التى مؤداها أن هناك مرحلة «خيالية » ideate (دينية حسية) تعقبها مرحلة ذات أنساق « مثالية » idealistic (عقلية) . تليها فى النهاية مرحلة « حسية » Sensate ( كما نعرفها فى المذهب الحسى عند جون لوك Locke مثلا ) ، وتتكرر هذه الحركة بشكل لانهائى . وعلاوة على هذا يرى سوروكين أن سيطرة المعرفة العلمية ترتبط «بالأنساق الحسية» ، التى تمثل المعرفة الفنية ذروتها ، وهى المعرفة التى تميل إليها طبقة البروليتاريا إلى أبعد حد .

ويرى سوروكين أن هذه الحركة الدورية هى الوسيلة الوحيدة للكشف عن جميع جوانب عالم الأفكار والقيم الأزلية الذى لايفرغ ولاينتهى ( وهو ما يذكرنا بوضوح بمفاهيم شيلر ) . ولذلك لاندهش على الإطلاق عندما نراه يختم دراسته السوسيولوجية للمعرفة بالاعتراف برأيه «التكاملى» وتفضيله للمرحلة «الخيالية» وعدم تقديره الكبير للمرحلة «الحسية» .

وتتلخص مثالب الموقف الذى اتخذه سوروكين فيما يلى :

إنه يقصر علم الاجتماع المعرفى على دراسة المعرفة الفلسفية ، بينما يعتبر المعرفة العلمية والفنية مجرد تطبيق لها . ويذكرنا تقسيمه إلى مراحل «خيالية» و «عقلية» و «حسية» — بشكل مذهل — بتقسيم أوجيست كونت للتاريخ الاجتماعى إلى مراحل تيولوجية (دينية ) وميتافيزيقية ووضعية . ولكننا بصدد وضعية معكوسة عند سوروكين ، إذ تحتل « المرحلة الدينية » المنزلة الأولى ، كما تتابع المراحل المختلفة

بشكل دورى . ؛ ولعلنا هنا بصدد محاولة توفيق عجيبة بين تأثير كونت وتأثير شيلر . وعلاوة على هذا أصر سوروكين فى بعض مؤلفاته على تعقد الواقع الاجتماعى (تركيبة المعانى ، والتفاعل بين أوجه النشاط الإنسانى والأدوات المادية) . وقد أبرز تعدد الطبقات والجماعات الموجودة داخل نفس المجتمع الكلى . فإذا زدنا على هذا أن الصلة التى حاول سوروكين أن يوجدها بين المعرفة العلمية والمذهب الحسى لم تكن مقنعة للخبراء بتاريخ العلوم ولفلاسفة المعرفة ؛ لاتضح لنا أن سوروكين لم يستطع — برغم الجهود القيمة التى بذلها لمعالجة هذه المشكلات فى ضوء البحوث الإمبيريقية — أن يتخلص من سيطرة الآراء والتنبؤات الفلسفية المسبقة . وهى الآراء والتنبؤات التى تثقل هذا الفرع من فروع علم الاجتماع منذ حداثة عهده .

وإذا اعتبرنا مفاهيم سوروكين تقف فى مركز وسط بين آراء كل من كونت وشيلر ، فإن آراء كارل مانهايم Karl Mannheim ( ١٨٩٣ — ١٩٤٧ ) تمثل محاولة للتوفيق بين مفاهيم الاجتماع المعرفى عند ماركس ، وشيلر . والفيلسوف البراجماتى الأمريكى جون ديوى Dewey . كما اعتمدت جهوده هذه فى نفس الوقت على « الاجتماع الفاهم » Verstchende Soziologie عند ماكس فيبر وعلى الفلسفة الوجودية * عند هيدجر وياسبرز . هذا بينما ربطت كل الاتجاهات المذكورة ربطاً صناعياً بالفلسفة الهيجلية المحدثة ** وربما كان هذا التوفيق بين أحدث الموضات الفكرية هو الذى أكسب تفكير مانهايم هذه الجاذبية الشديدة

---

* نشأت الوجودية Existentialisme — بصورتها الجديدة — « احتجاجاً على الإسراف فى العقلية كما يشاهد عند هيجل الذى يرد الموجود إلى الماهية المجردة فيغفل كل ما فيه من إنية أو فردية . فهى لا ميتافيزيقية تنكر أن يكون الوجود عين الماهية ، وتنفر من المذهب والمذهبية وتقتصر على وصف الظواهر النفسية ، فلا تعين قيمة المعرفة بالإضافة إلى « الحقيقة » بل طبقاً لما يبدو من قيمة حيوية فى ظواهر الشعور الخالصة من الانفعالات والإرادات والآراء المكتسبة من المجتمع » .

راجع يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٤٥٥ وما بعدها .

( المترجم )

** الهيجلية المحدثة Néo — hegélianisme هى بعث الفلسفة الهيجلية فى القرن العشرين ، ملتقية معها بصفة خاصة فى نظرية العقل الموضوعى . وأهم ممثليها جروس Groce وجانتيل Gentile .

انظر Apel und Ludz, philosophisches Worterbuch, Berlin, 1958, P.P. 118 ff.

( المترجم )

فى بريطانيا وفى الولايات المتحدة بصفة خاصة برغم كل مافيه من تناقضات داخلية[٩] .

وتبدو لنا بوضوح بعض النغمات الماركسية فى أول الآراء التى أبداها مانهايم عن ارتباط الفكر بالوجود ، وفى اهتمامه بالأيديولوجية وعلاقتها بالطبقات الاجتماعية ، وأخيراً فى ميله إلى اعتبار النظرة السوسيولوجية مميزة لعصر الانتقال الذى نعيش فيه . ولكن كلما ازدادت مفاهيمه الاجتماعية المعرفية دقة وإحكاماً — بالتدرج — شحبت عناصرها الماركسية وتوارت . فتراه يستبدل ارتباط الفكر بالوجود بتأثير متبادل من جانب الوجود الاجتماعى فى المعرفة ، ومن جانب المعرفة فى الوجود الاجتماعى . ويتأكد هذا الرأى فى مؤلفاته الأخيرة التى يخصص معظمها لمعالجة مشكلات تربوية ، والتى يظهر فيها مانهايم بمظهر الداعية إلى التسامح المتبادل فى فلسفات الحياة . ولا يمكن أن نتجاهل هنا بحال من الأحوال أن فلسفة الحياة كانت تشغل فى نظر مانهايم مرتبة أفضل من الواقع الاجتماعى . وقد اكتفى مانهايم فى كتاباته الأولى — رغم عباراته الحادة — بحد أدنى من الارتباطات الفعلية بين ألوان المعرفة والواقع الاجتماعى . وقد أكثر من استخدام مفهوم «النَّسْب» * الذى استعاره من لوكاس ، ونراه يميز بين ثلاثة أنواع من «النسب» وهى :

( ا ) نسب المعانى إلى فلسفة معينة للحياة ، وهو مايقتصر فى الواقع على تفسيرات منهجية لهذه الفلسفة .

( ب ) نسب هذه التفسيرات المنهجية لمراحل زمنية معينة ولظروف اجتماعية تاريخية .

( حـ ) النسب السوسيولوجى ، وهو الذى يحدد بدقة أكبر علاقة فلسفة معينة فى الحياة — فى إطارها المرجعى التاريخى — بالطبقات الاجتماعية والجماعات المنتمية إليها . على أن مانهايم نادراً مايتناول هذا النوع الثالث من النسب بطريقة ملموسة .

ونشير علاوة على هذا إلى أن مانهايم قد استعار من شيلر أفكاراً متنوعة مثل :

* Zurechnung — imputation

التناقض بين «الأيديولوجية الكلية» و «الجزئية» ، والفرق بين « العلاقية » و «النسبية» ، ودور المثقفين فى تخليص المعرفة من معاملاتها الاجتماعية ... إلخ ذلك من النقاط التى لفتت الأنظار إلى مانهايم وآرائه . ولو أن مانهايم كان قد تعرض بالنقد الحاد لآراء شيلر بصفة عامة بسبب صبغتها الأفلاطونية الكاثوليكية. كما نلاحظ أن مانهايم قد استبدل مصطلحات شيلر بمصطلحات جديدة أضفاها على نفس المفاهيم . وتجدر الإشارة إلى أن هناك بعض القضايا التى استعارها مانهايم من شيلر ،ولكن تبرير شيلر لها كان أقوى وأكثر إقناعاً ، نذكر من هذا على سبيل المثال الفكرة التى مؤداها أنه من الممكن التوفيق بين مختلف فلسفات الحياة من خلال وضعها فى منظور سوسيولوجى .

ويؤكد مانهايم أن «الطبقة المثقفة المنطلقة من القيود» قادرة — بسبب التربية المشتركة التى تفتح لها جميع آفاق المعرفة — على تخليص المعرفة من كل تأثير اجتماعى ، وعلى جعل المعرفة وحدها قادرة — من طرف واحد — على التأثير على الواقع الاجتماعى . ولهذا قيل إن مثقفى مانهايم يذكروننا بالبروليتاريا عند ماركس — التى تملك فى صراعها من أجل إقامة مجتمع لاطبقى معرفة لم يلوثها الوجود الاجتماعى — كما يذكروننا بالعقل المطلق عند هيجل ؛ الذى يوجد من جديد بعد كل التقلبات التى يعيشها فى العالم ليعود إلى المطلق . وربما أمكن أن نضيف إلى ذلك أن نظرية باريتو Pareto عن «دورة الصفوة » قد أيدت مانهايم فى رأيه هذا . والمعروف أننا نجد أصل نظرية «دورة الصفوة» هذه عند شيلر أيضاً .

وخلاصة القول أن مانهايم ظل مخلصاً للرأى التقليدى القائل بأن تأثير الإطار الاجتماعى فى المعرفة يضع صدقها موضع الشك . وهو يشترك فى الأمل مع أولئك الذين يعتقدون أن المعرفة قادرة على التخلص من هذا التأثير فى الحال أو فى المآل ، وهو مايريد أن يسخر فيه علم الاجتماع المعرفى . ولكنه يفترض مع ذلك أن علم الاجتماع المعرفى يمكن أن تكون له نتائج بالنسبة لنظرية المعرفة[١٠] . وتتمثل هذه النتائج فى تركيبة مؤلفة من البراجماتية ،والهيجلية والوجودية معروضة فى صورة نظرية فى الاجتماع المعرفى . وقد عرف مانهايم منذ كتاباته الأولى الأيديولوجية — التى تنظر إلى الماضى والحاضر — واليوتوبيا ( الخيال المثالى ) — التى تنظر إلى

المستقبل فقط – بأنهما «متساميتان على الموقف الاجتماعى» ، أى أنهما غير متكيفتين مع البناء أو الإطار الاجتماعى[١١] . وقد كتب مانهايم بعد ذلك يقول دون مواربة ، إن « الوعى » يكون «خاطئاً» عندما : « يرتكز على معايير لايستطيع أن يتصرف على أساسها فى موقف معين من مواقف الوجود »[١٢] . ويبدو بذلك أن علم الاجتماع المعرفى يقودنا إلى نوع من المعرفة الذى يتيح أفضل درجة من التكيف مع «ظروف» أو «مواقف الوجود» ( تكوينات أو أبنية ) ، وهو مايمثل فى نفس الوقت معيار صحة هذه المعرفة . ويحق لنا هنا أن نتساءل عما إذا كانت هذه النتائج تفرض نفسها فعلا من واقع الاجتماع المعرفى – كما أراد مانهايم أن يمنعنا – أم أنها كانت موضوعة مقدماً ، وأنه فرضها بعد ذلك كنتائج فرضاً . ويشجعنا على القول بذلك النتائج التى انتهى إليها الفيلسوف الأمريكى جون ديوى ( ١٨٥٩ – ١٩٥٢ ) بخصوص دينامية المعرفة واستخدامها كوسيلة – مستنداً على أساليب فلسفى فى التفكير دون الاستعانة بعلم الاجتماع المعرفى .

ولعله بوسعنا الآن أن نضع الفكر الاجتماعى المعرفى لمانهايم فى الميزان . ورغم التحفظات التى لانستطيع تجاهلها – والتى سنعود إلى الإشارة إليها فيما بعد – فلابد أن نعترف لمانهايم بفضل تحقيق المنجزات التالية :

( ا ) محاولة إيضاح «العلاقات الوظيفية» بين الأنواع المعرفية والإطارات الاجتماعية ، إلا أنه استبعد منها العلاقات العلية .

( ب ) الربط ليس بين المعرفة والطبقات الاجتماعية فحسب ، وإنما كذلك بينها وبين مجموعة أخرى من الكيانات الاجتماعية مثل : الأجيال ، والطوائف الدينية ، المهن ، والكنائس ، والمدارس . . . إلخ .

( حـ ) توسيع ميدان علم الاجتماع المعرفى بحيث يشمل وسائل التعبير والاتصال ، مثل العلاقات والرموز فى بيئاتها المتغيرة تبعاً لمن تخاطبه[١٣] .

( د ) الإشارة إلى إمكان التعاون – ليس السلبى فقط وإنما الإيجابى أيضاً – بين علم الاجتماع المعرفى ونظرية المعرفة .

غير أن مانهايم لم يكن واعياً بحدود هذا التعاون الإيجابى ، ولا بالخطر الكبير الناجم عن المزج ولو جزئياً بين هذين الفرعين من الدراسة . وعلاوة على هذا

يجب أن نضيف إلى الرصيد السلبي لمانهايم المثالب التالية الكامنة فى دراسته الاجتماعية للمعرفة :

١ — ظل أسير الحكم المسبق الذى مؤداه أن كل نظرة سوسيولوجية للمعرفة تقلل من حقيقتها .

٢ — ترتب على ذلك أن أصبحت الأيديولوجية هى المشكلة الرئيسية .

٣ — القول بأن الصفوة المثقفة قادرة على التخلص من المعاملات الاجتماعية للمعرفة .

٤ — ادعاء أن علم الاجتماع المعرفى يمكن أن يؤدى إلى التوفيق بين فلسفات الحياة المختلفة وإلى حل بعض مشكلات نظرية المعرفة حلا إيجابياً .

ولعلنا نضيف إلى هذه المشكلات البارزة ، أوجه القصور التالية أيضاً :

( ا ) لما كانت جميع الأنواع المعرفية ترد إلى المعرفة السياسية وترتبط — فى نظره — بالمعرفة الفلسفية ارتباطاً وثيقاً ، فقد تجاهل مانهايم تماماً معالجة مشكلة أساسية هى الترتيب التدرجى لمختلف أنواع المعرفة بالنظر إلى الكيانات الاجتماعية المختلفة والمجتمعات الكلية . وقد تجاهل مانهايم المعرفة الإدراكية بالعالم الخارجى كما أغفل معرفة الآخر والنحن ، ومعرفة الذوق السليم ، على حين قطع وشائج المعرفة العلمية والمعرفة الفنية بالواقع الاجتماعى .

( ب ) افتقر إلى الدقة والتحديد تماماً فيما يتعلق بوجود الإطارات الاجتماعية التى تتضمن الجماعات ، والطبقات الاجتماعية والمجتمعات الكلية . مما ترتب عليه أنه لم يميز بشكل سليم بين البناء ، والتكوين ، والظرف التاريخى ، والموقف الإنسانى . ونجده إزاء هذا يبالغ فى رفع شأن الدور الذى يقوم به «المثقفون الأحرار» ( الذين ليسوا فى حقيقة الأمر محررين للمعرفة أو عبيداً لها ، وإنما هم مجرد حاملين ومنظمين لأنواع معينة من المعرفة فى إطار الطبقات الاجتماعية أو المجتمعات الكلية التى ينتمون إليها ) .

( حـ ) مما يلفت النظر بوجه خاص الطابع الخاص بالاجتماع المعرفى عند مانهايم ذو السمات الملموسة والإمبيريقية غير القوية ، الذى يقف — اللهم إلا بعض الاستثناءات القليلة ، كما هو الحال عند تناوله للمذاهب السياسية — عند الأفكار

العامة . الأمر الذى دفع لوكاس إلى المبالغة قائلا : «إن نتائج هذه الدراسات بالغة الضآلة»(١٤) .

( د ) وأخيراً فإننا نسير فى حلقة مفرغة إذا ماأخضعنا الاجتماع المعرفى لموقف فلسفى معين ، وقدمنا هذا الموقف فى نفس الوقت على أنه نتيجة مستخلصة من علم الاجتماع المعرفى . فنجد مانهايم لم يستطع فى هذا الصدد التمييز بوضوح بين المشكلات التى يطرحها الاجتماع المعرفى على نظرية المعرفة وحلول تلك المشكلات التى هى من اختصاص نظرية المعرفة فقط . كما لم يراع أن العثور على آراء فلسفية لتبرير التعاون بين الاجتماع المعرفى ونظرية المعرفة يمكن أن يؤدى إلى الخلط بين هذين الفرعين .

* * *

بعد هذا العرض التاريخى النقدى لأهم الآراء فى علم الاجتماع المعرفى ؛ وقبل أن ننتقل إلى عرض منهجى — من وجهة نظرنا — لأهم موضوعات هذا الفرع من فروع علم الاجتماع ؛ نشير بإيجاز إلى بعض الدراسات الاجتماعية المعرفية التى ظهرت مؤخراً.

ونبدأ بتعريف ميدان دراسة علم الاجتماع المعرفى كما عرضه عالم الاجتماع الأمريكى الشهير فلوريان زنانيكى Znaniecki فى كتابه : «الدور الاجتماعى لرجل المعرفة» * ( ١٩٤٠ ) . يقول زنانيكى : يدرس علم الاجتماع المعرفى تأثير الإطارات الاجتماعية على قبول ، وتوصيل ، وانتشار المعرفة المتحصلة ، وبحدد الأدوار الاجتماعية المختلفة التى يضطلع بها العلماء والمثقفون فى الأنماط الاجتماعية المختلفة . ويدهشنا هذا التعريف بسبب تواضع الواجبات التى يكلف بها علم الاجتماع المعرفى ، علاوة على أن مفهوم «الاجتماع المعرفى» نفسه يبدو للمؤلف «غير موفق تماماً» . ويفترض زنانيكى سلفاً أنه من المستحيل دراسة المعرفة من منظور سوسيولوجى ، كما أنه من المتعذر بصفة خاصة إيجاد علاقات وظيفية بين الإطارات الاجتماعية والمعرفة لأنهما ينتميان إلى مجالين مختلفين . إلا أن المؤلف يرى أنه من الممكن تناول بعض نتائج المعرفة بالدراسة السوسيولوجية . مثل نتيجة المشاركة فى أنواع معينة من المعرفة عن طريق تكوين تجمعات معينة ، والعكس

* The Social Role of the Man of Knowledge.

نتيجة الاشتراك فى جماعات معينة التى تظهر فى صورة التسليم ببعض مضامين المعرفة . وإذ يدرس المؤلف – مع ذلك – بعض مثل هذه الجماعات ، مثل «الفنيين والحكماء» ، «ومدارس العلماء» و «الباحثين المبدعين» . . . إلخ من حيث نقل المعرفة ونشرها فإنه يتجاوز بذلك الحدود التى رسمها صناعياً لعلم الاجتماع المعرفى . إذ أنه يوضح التأثير المباشر لبعض الإطارات الاجتماعية على توجيه المعرفة . ثم نجده – دون مبرر – يقصر هذه العلاقة على جماعات العلماء ، والفنيين ، والحكماء ، والمقنين . بينما يستبعد من الدراسة الجماعات الأخرى الكثيرة بما فى ذلك الطبقات الاجتماعية ، وكذلك موضوع الترتيب التدرجى المتغير لأنواع المعرفة فى الأبنية الاجتماعية العامة التى تنتمى إليها هذه الأبنية .

وهكذا نجد أن هناك فرضيتين خاطئتين قد عاقا زنانيكى منذ البداية عن بلوغ دراساته – التى أجراها ببراعة – الهدف المنشود منها ، وعن تحديد ميدان الاجتماع المعرفى بشكل سليم . الفرضية الأولى أنه يؤمن بالكانطية الأفلاطونية على اعتبارها النظرية الوحيدة الممكنة فى المعرفة . ثم إنه يؤمن – ثانياً – بالصورية السوسيولوجية التى جعلته يخلع عن الأشكال الاجتماعية مضمونها ، ويقيم تناقضاً صناعياً بين الواقع الاجتماعى والثقافات . وربما فسرنا تحفظه الشديد فى الموقف الاجتماعى المعرفى الذى أخذه بأنه رد فعل للوعود المفرطة فى التفاؤل ومن ثم العسيرة الحل التى قدمها سلفاه سوروكين ومانهايم .

ونشير فى النهاية على عجل إلى تحديدين لمفهوم الاجتماع المعرفى اقترحهما مؤلفان حديثان ، ولكنهما لم يلاقيا نجاحاً يذكر . ونعنى هنا عالم الاجتماع الأمريكى « دى جريه » de Gré ( فى كتابه : المجتمع والأيديولوجية ، ١٩٤٣ ) * والبلجيكى ماكيه Maquet ( فى كتابه : علم الاجتماع المعرفى (١٩٤٩ ) ** . يرى دى جريه أن علم الاجتماع المعرفى يدرس تأثير الآراء غير النظرية – أى العاطفية والعملية – الراسخة فى المجتمع على المعرفة . بينما يرى ماكيه أن الاجتماع المعرفى هو دراسة النتاج المعرفى من حيث خضوعه للعوامل الاجتماعية والثقافية [١٥] . ومن الواضح

* Society and Ideology

** Sociologie de la Connaissance.

كل الوضوح أن دى جريه قد ولّف بعض الأحكام القبلية التى أخذها عن أسلافه ، إذ اعتبر « المشتقات » عند باريتو و « الأساطير » عند سوريل Sorel بديهيات علم الاجتماع المعرفى . بينما يتجاهل وجود وظائف فكرية للواقع الاجتماعى ، وهى الوظائف التى عزا إليها دوركيم ومدرسته ، وهوبهوس Hobhouse ومرجريت ميد Mead — كل على طريقته — أهمية كبرى . أما فيما يتعلق بماكيه فقد اختلط عليه الأمر بسبب التناقض الذى لا أساس له والذى قال بوجوده بين « الاجتماعى » ، و « الثقافى » ، و « النفسى » ، وعدم تحديد بعض المفاهيم مثل : « التبعية » ، و « العوامل » وغير ذلك .

أما عرض روبرت ميرتون Merton لأهداف البحث فى علم الاجتماع المعرفى فأكثر طرافة من هذا . وقد حدد فى مقالته عن : «علم الاجتماع المعرفى» التى نشرت فى كتاب « علم اجتماع القرن العشرين » * مشكلات هذا الفرع من علم الاجتماع على النحو التالى :

١ — أين يجب علينا البحث عن الإطارات الاجتماعية الخاصة بالمنتجات الثقافية العقلية ؟ .

٢ — أى الأعمال الثقافية العقلية مرتبط فعلا بالإطارات الاجتماعية ؟ .

٣ — ماهو نوع الارتباط بين هذه الأعمال والإطارات الاجتماعية الخاصة بها ؟ .

٤ — ماهى الوظائف الاجتماعية التى يمكن تحديدها للكيانات الاجتماعية كإطار للمنتجات الثقافية العقلية ؟ .

٥ — فى أى لحظات الحياة الاجتماعية أو التاريخ تظهر مشكلة التناظر بين الكيانات الاجتماعية والمنتجات الثقافية العقلية بأكبر درجة من الوضوح ؟ .

وتعنى هذه الموضوعات المقترحة بالطبع أن علم الاجتماع المعرفى لن يتقدم إلا عن طريق الانتقال من معالجة المبادئ العامة إلى البحوث الإمبيريقية ، أى الملموسة التى يمكن التحقق منها . ولا شك أننا يجب أن نقر هذا الاتجاه ، ولكن مما لايدعو إلى الارتياح أن ميرتون لم يحدد بدرجة أدق ميدان الدراسة فى الاجتماع المعرفى ولم يعرفه . ثم إنه من الممكن إضافة الكثير إلى قائمة الموضوعات التى سردها .

* Twentieth Century Sociology.

وأخيراً فالمعرفة قطاع من الأعمال الثقافية العقلية التى تحتاج إلى وصف أدق . ولكننا لانصادف عند ميرتون هذا الوصف الدقيق ، كما لانجد تحليلا مفصلا للكيانات الاجتماعية التى ستدرس علاقتها معها . وهكذا نفتقد عند ميرتون أسلوب التركيب وتعميق الموضوعات ، بحيث إنه لم يستطع التوصل إلى التوضيح للمفاهيم ، الذى يجب أن يكون منطلقاً للبحوث فى ميدان الاجتماع المعرفى .

## ثانياً : وجهة نظر متكاملة فى موضوع العلم

ونبدأ بتقديم تعريف شامل لميدان علم الاجتماع المعرفى ، يعتبر فى نفس الوقت حصراً لأهداف هذا العلم .

علم الاجتماع المعرفى هو دراسة العلاقات الوظيفية السائدة بين مختلف أنواع المعرفة ، والطبائع المتباينة للصور المعرفية داخل كل نوع من هذه الأنواع المعرفية وكذلك الأنساق المعرفية المختلفة ( أى التسلسل التدرجى لأنواع المعرفة ) من ناحية ؛ والإطارات الاجتماعية أى أنماط المجتمعات . والطبقات الاجتماعية والمجموعات الخاصة من ناحية أخرى. ومن بين الأشكال الاجتماعية نجد أن الأبنية الاجتماعية الجزئية ، وكذلك الأبنية الكلية بصفة خاصة تمثل نقط الارتكاز الرئيسية لهذه البحوث . وهى البحوث التى تصبح يسيرة بسبب الدور الهام الذى تستطيع المعرفة — إلى جانب عناصر ثقافية وتنظيمات اجتماعية أخرى — أن تلعبه فى تدعيم وتزويد البناء الاجتماعى .

ثم يجب على الاجتماع المعرفى بعد أن يحقق وظيفته الرئيسية أن يدرس — بالتفصيل — النقاط التالية :

( ا ) العلاقة بين التدرج المتنوع للأنواع المعرفية ، والتدرج المتغير للتنظيمات الاجتماعية الأخرى ( التى تعرف باسم الضوابط الاجتماعية ) .

( ب ) دور المعرفة وحامليها داخل الأنماط المختلفة للإطارات الاجتماعية .

( حـ ) الأنواع المختلفة لأساليب التعبير ، ونقل الأخبار ونشرها ، وذلك مع مراعاتها دائماً فى علاقتها الوظيفية من الكيانات الجمعية التى تستقبلها وتشعها .

( د ) وأخيراً الانتظامات ـ ذات الاتجاهات المختلفة ـ للأنواع المعرفية من حيث تباينها من ناحية ؛ وارتباطها من ناحية أخرى مع مختلف أنماط المجتمعات والطبقات وأنواع معينة من الجماعات فى بعض الأحيان . وتمثل هذه النقطة الفرع النشوئى لعلم الاجتماع المعرفى .

ونؤكد بادئ ذى بدء على أننا لا نأخذ مصطلح معرفة* بمعناه المبهم «كنتاجات عقلية» ، أو «آراء» ، أو «حالات نفسية» — وهى كلها مفاهيم ذات صبغة فكرية — وإنما نأخذه بمعنى أكثر تحديداً ووضوحاً ، ألا وهو الأفعال العقلية actes mentaux (١٦) . وهى العمليات التى تجمع بين التجربة المباشرة وغير المباشرة بدرجات متفاوتة وكذلك الحكم jugement ، وذلك لتأكيد صحة شىء ما . ولذلك يعتبر من قبيل الوقوع فى حكم قبلى الاعتقاد بأن الأحكام لكى تكون صادقة وممثلة لمعرفة يجب أن تكون صحيحة صحة عمومية ومرتبطة بالضرورة بوعى فردى خاص . فصحة الحكم لا يمكن أن تكون عامة أبداً ، لأنها مرتبطة على الدوام بإطار مرجعى محدود . ثم هناك عدد كبير من هذه الإطارات المرجعية ، وقد تتطابق فى بعض الأحيان مع إطارات اجتماعية معينة . ولو كانت الحقيقة والحكم ذا طبيعة عامة دائماً ، لما كانت هناك اختلافات بين العلوم المختلفة ، ولا بين الأنواع المعرفية المختلفة . ولهبطت المعرفة فى هذه الحالة إلى مجرد أحكام بديهية بمفهوم المنطق الصورى ، ذات قيمة مشكوك فيها للغاية . وسنحاول فى خاتمة هذه الدراسة أن نثبت أن هناك معارف جمعية Connaissances Collectives مبنية على الأحكام الجمعية التى تحدد صحة الخبرات والآراء الجمعية ، كما أن هناك أيضاً معارف ، وتجارب ( خبرات ) وأحكاماً فردية .

ونضيف إلى هذه الملاحظات الأولية اعتبارين آخرين ، هما :

( ا ) إن العلاقة بين الإطار الاجتماعى والمعرفة ليست علاقة علة عادة . ولا يمكن القول بأن الاجتماع المعرفى يجعل من الواقع الاجتماعى سبباً للمعرفة ، ولا المعرفة — كمعرفة — ذات تأثير علىّ فى الإطارات الاجتماعية الكلية التى تكون جزءاً

* استخدم المؤلف فى ذلك الموضع من الأصل كمقابل لهذه الكلمة كلمتى Connaissance, Savoir الفرنسيتين وكلمتى Erkenntnis و Wissen, الألمانيتين أى ما يقابل تقريباً : علم ومعرفة . ( المترجم )

منها . فالنظرة السوسيولوجية فى حد ذاتها ليست لها أى دلالة على تبرير الزعم القائل بأن معرفة معينة تمثل إسقاطاً أو عرضاً لواقع اجتماعى معين، أو حتى مجرد «بناء فوقى أيديولوجى» .

(ب) إننا لانخوض إلا فى بحث الارتباطات الوظيفية بين المعرفة والإطارات الاجتماعية الكلية . وتقتصر دراستنا هذه على ملاحظة أوجه التناظر بينهما دون أن نتطرق إلى بحث مشكلة ما قد يكون بينهما من تأثير متبادل . ويمكن من واقع هذا التناظر — الذى يتضح من خلال الارتباطات الوظيفية — أن تبرز التبعية المشار إليها لنفس الظاهرة الاجتماعية الكلية كعلاقة بين الرمز والمرموز إليه ، وبمعنى واسع بين التعبير عن المعنى والمعنى نفسه .

وعلاوة على هذا فإنه من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لعلم اجتماع معرفى غير قطعى ومعتمد على الدراسات الأمبيريقية الملموسة أن يأخذ فى الاعتبار أن هناك عدداً كبيراً من الأنواع المعرفية التى يمكن أن ترتب تدرجياً من وجهة النظر السوسيولوجية بطرق متباينة كل التباين . «والأنساق المعرفية» عبارة عن تنظيمات تدرجية متغيرة من الأنواع المعرفية . بل إنه حتى داخل النوع المعرفى الواحد — كالمعرفة العلمية مثلا — لا يمكن تصنيف العلوم المختلفة ولا وضعها فى تدرج معين ، لأنها تتغير طبقاً للإطارات الاجتماعية المختلفة .

والرأى عندنا أنه لايجوز لعلم الاجتماع المعرفى بحال من الأحوال أن يتجاهل تنوع الأنواع المعرفية التالية. وهى الأنواع التى يتميز كل منها بعلاقة خاصة تختلف كثافة مع الواقع الاجتماعى ، وتحتل مرتبة متغيرة فى التسلسل التدرجى للأنساق المعرفية . وهذه الأنواع هى :

١ — المعرفة الإدراكية للعالم الخارجى .

٢ — معرفة الآخر ، والنحن ، والجماعات ، والمجتمعات الكلية .

٣ — معرفة الذوق السليم .

٤ — المعرفة الفنية (technique)

٥ — المعرفة السياسية .

٦ — المعرفة العلمية .

٧ — المعرفة الفلسفية .

والنوع الأول عبارة عن توحيد لصور العالم الخارجى التى توضع فى امتدادات وأبعاد زمانية ومكانية متباينة ، ويؤمن الناس بصحتها . ويكفى للوقوف على الفروق فى المكانة التى يمكن أن يشغلها هذا النوع من المعرفة فى تدرج أو نسق معين من الأنواع المعرفية الإشارة إلى أنه كان يحتل فى البناء الاجتماعى الإقطاعى أدنى مرتبة ( ونذكر من بين الشواهد على ذلك عدم وجود أبعاد فى الفن التشكيلى أو موضع المدن فى العصور الوسطى التى كانت مقفولة على نفسها ) . بينما كان هذا النوع يحتل مكانة رفيعة جداً فى البناء الاجتماعى القديم ( العصر الكلاسيكى ) ( وهى ما أعاد عصر النهضة الوعى به من جديد ) .

أما معرفة الآخر ، ومختلف أنواع المعرفة بالنحن والجماعات والمجتمعات الكلية فيقوم على تصورها كأشياء واقعية وحقيقية . ولم يلعب هذا النوع — حتى وقتنا هذا — دوراً يذكر فى أى نوع من الأبنية الاجتماعية ، باستثناء البناء الاجتماعى الأبوى ، والنقابات الحرفية والطوائف فى العصور الوسطى . ثم حدث فى نفس الوقت أن ضاق معيار الآخر ( حتى إن الغريب ، والعبد ، بل والخادم لم يكونوا يدرجون فى بعض الأحيان تحت هذه الفئة ) والنحن اتسع بحيث أصبح الإنسان يمثل الإنسانية أو حتى العقل بصفة عامة .

وتتكون معرفة الذوق السليم من حشد من المعارف التى توجه الإنسان فى العالم وفى العالم الاجتماعى ، بحيث يستطيع أن يتحرك فيه دون قلق ، ودون أن تميد الأرض من تحت قدميه . ويمكن أن يمثل هذا النوع من المعرفة المرتبة الأولى فى بعض الأبنية الاجتماعية ( مثل البناء الاجتماعى الأبوى أو الإقطاعى أو فى المجتمع الريفى ) ، بينما يقتصر فى مجتمعنا المعاصر على تيسير الحياة للأسرة وبعض الجماعات المحدودة التى تدافع عن روحها الجمعية .

أما المعرفة الفنية فإنها لا تنخفض — كما يعتقد الوضعيون — إلى مستوى المعرفة العلمية التطبيقية أو المعرفة الخاصة باستخدام الوسائل والأدوات ، وإنما هى تدخل بشكل مباشر فى عملية الإنتاج الاقتصادية كجزء من «التجربة» . تتميز بالرغبة فى السيطرة على العالم والتحكم فيه وتطويعه . ويمكن التدليل على استقلال هذه

المعرفة الفنية عن المعرفة العلمية من واقع المثل التاريخي بانخفاض مستوى المعرفة الفنية فى دويلات المدن فى العالم القديم ، بينما كانت المعرفة النظرية فى هذه الدويلات غنية ومتقدمة إلى حد بعيد جداً . على حين كان الوضع فى المجتمعات التيوقراطية (مثل مصر القديمة ) على عكس ذلك تماماً . كما نلاحظ فى نفس الوقت أن تطور كل من التكنيك والعلوم قد نهجا فى أواخر العصور الوسطى سبيلين مستقلين عن بعضهما .

أما فيما يتعلق بالمعرفة السياسية فهى عبارة عن آراء ومواقف من حالات راهنة ، أو مستقبلة أو ماضية لبناء أو كيان اجتماعى معين . وينطوى هذا النوع من المعرفة على الاشتراك المباشر – متمثلا فى اتخاذ موقف معين أو التحزب لفئة معينة – الذى يستعصى على حجج الطرف المناوئ ، ويمثل فى نفس الوقت القدرة على إدراك العقبات التى يجب التغلب عليها ، والظروف الواقعية ، والتحزبات المعينة التى تعوق بشكل جزئى أو كلى تحقيق الأهداف المنشودة . ولهذا يمكن أن تؤدى المعرفة السياسية – تبعاً للظروف – إما إلى رفض كل حل وسط ، أو إلى التراجع ، أو الاعتدال . فهى لذلك ثورية وقادرة على التكيف مع الظروف فى نفس الوقت . وهى متأثرة كلية بأيديولوجية معينة تفسر الواقع الاجتماعى وتبرره ، كما تتأثر فى أغلب الأحوال بالميثولوجيا فى صورة رمزية معينة تحفز إلى العمل . وتحتل هذه المعرفة مكانة عالية فى الأنساق المعرفية الخاصة بالأبنية الاجتماعية التى توجد فيها صراعات اجتماعية حادة وخاصة صراعات طبقية حادة .

والمعرفة العلمية نوع من المعرفة يميل إلى عدم الالتزام بهدف معين desinteressement والانفتاح ، والتراكم ، والتنظيم ، والتوازن بين العقلية والإمبيريقية وهى من ثم تعتمد على إطارات مرجعية موضوعية للبحوث الإمبيريقية . ويتم التحقق من صحة هذه الإطارات تجريبياً . وبغض النظر عن دويلات المدن فى العالم القديم – حيث لم تكن العلوم قد انفصلت تماماً عن الفلسفة – لم تحتل المعرفة العلمية مكانة هامة إلا فى النسق المعرفية الخاصة بالمجتمعات الرأسمالية بأنواعها المختلفة ، حيث دخلت فى منافسة مع المعرفة الفلسفية منذ بدايات المجتمعات الصناعية .

والمعرفة الفلسفية – أخيراً – عبارة عن نوع من المعرفة من الدرجة الثانية ،

ترتكز على معارف أخرى تم التوصل إليها فعلا أو على أفعال عقلية بهدف إدماج مضامين الفعل القائمة فى كليات لا حصر لها بحيث تصبح ظواهر جانبية لها ، ومن ثم تبرر صدقها . ويتميز هذا النوع من المعرفة بالتباعد ، والتعالى ، والباطنية ، والأرستقراطية . ونظراً لأنه يترفع عن المعرفة العملية ، نجده يرفع المعرفة الفردية على المعرفة الجمعية . ولو أن هذا لايمنع انقسامه إلى مذاهب ومدارس متمايزة عن بعضها تمايزاً شديداً ، ومتصارعة مع بعضها صراعاً دائماً . ولم تستطع المعرفة الفلسفية أن تحتل المرتبة الأولى بين الأنواع المعرفية المختلفة إلا فى دويلات المدن فى العالم القديم وفى أوائل العصر الرأسمالى الذى كان يحبذ العلمانية عن طريق إحلال الفلسفة محل اللاهوت . ولم تستطع المعرفة الفلسفية — فى الصورة الكلاسيكية لتعدد المدارس الفلسفية — أن تحتل هذه المكانة الأولى فى أى بناء اجتماعى آخر . إذ نلاحظ على وجه الخصوص أن مجتمع الرأسمالية التنافسية كان يطابق سيطرة المعرفة العلمية ، بينما يطابق مجتمع الرأسمالية المنظمة تفوق المعرفة الفنية .

وهكذا يتغير تدرج الأنواع المعرفية التى حددناها تبعًا لنوع البناء الاجتماعى الكلى أو الجزئى (كما هو الحال بالنسبة للطبقات الاجتماعية مثلا) ، أما الأمر الذى يعنى أن هناك علاقات وظيفية بين الأنساق المعرفية وأنماط الأبنية الاجتماعية . ونلاحظ من ناحية أخرى أن أهمية المعرفة بصفة عامة فى بعض هذه الأنماط محدودة جداً بالقياس إلى غيرها فهى فى الأبنية الاجتماعية الثيوقراطية ، أو الأبوية ، أو الإقطاعية —مثلا— أقل أهمية بكثير عنها فى مدن العالم القديم أو على وجه الخصوص فى مختلف أنماط الأبنية الاجتماعية الرأسمالية . ثم نجد فى البناء الاجتماعى الريفى أن المعرفة تلعب دوراً أقل أهمية بكثير من دورها فى بناء اجتماعى بورجوازى أو بروليتارى .

ويجب أن نؤكد فى نفس الوقت أن هناك بعض أنواع من المعرفة — مثل معرفة الآخر ، والنحن ، والجماعات والمجتمعات الكلية ، وكذلك المعرفة السياسية والمعرفة الفنية ، أو معرفة الذوق السليم ، أو المعرفة الإدراكية للعالم الخارجى — ترتبط بالإطارات الاجتماعية على نحو أوثق بكثير من المعرفة العلمية أو المعرفة الفلسفية . إلا أن لهذين النوعين من المعرفة من الخصائص ما يسمح لنا بتناولهما من منظور

سوسيولوجى . إذ ترتبط العلوم ارتباطاً كبيراً بتنظيم التدريس ، وتوفر المعامل وأماكن البحث ، وإعداد العلماء ، ودورهم كخبراء . ثم إن تفرع الفكر الفلسفى إلى اتجاهات ، ومدارس ومذاهب متنافرة فى أحوال كثيرة يكشف عن ميل فى داخله إلى اتخاذ موقف والتحزب لشىء معين ، يمثل جسراً بينه وبين المعرفة السياسية . ومن الصعوبات المتميزة أمام الدراسة السوسيولوجية للمعرفة العلمية أو الفلسفية أن كليهما يعبر عن نفسه فى الغالب فى صورة آراء متبلورة ومنقحة ، يمكن أن تظهر مرة أخرى فى أبنية اجتماعية شديدة التباين وبعد انقطاع قد يدوم مئات من السنين . إلا أن هذه الآراء تخضع فى كل مرة تظهر فيها لتفسير جديد ، ومن ثم تكتسب معنى جديداً بالنسبة لوظيفتها فى الظروف الاجتماعية الخاصة بها . وعلاوة على هذا فإننا نجد رواسب أو صوراً جديدة مطورة لمذاهب معينة فى ميدان المعرفة السياسية التى تتمتع بعلاقة وظيفية وثيقة من الإطارات الاجتماعية .

وربما تساءلنا عما إذا كان إصرارنا على تقسيم ميدان الاجتماع المعرفى إلى فروع مختلفة تبعاً للأنواع المعرفية التى حددناها من قبل لا يعرضنا لخطر القضاء على وحدة هذا العلم . . . وعما إذا كان مثل هذا الموقف يتعارض مع التأثير والتأثر المتبادل بين مختلف أنواع المعرفة ، والإجابة على ذلك أن هذا التقسيم لا يعرض وحدة علمنا للخطر إذ أن الموضوع الرئيسى لعلم الاجتماع المعرفى هو تباين الترتيب التدرجى للأنواع المعرفية المختلفة فى ارتباطها الوظيفى بالإطارات والأبنية الاجتماعية . ومن البديهى كذلك أن ترتيب الأنواع المعرفية على نحو معين لا يجعلها معزولة عن بعضها ، وإنما هى تتبادل التأثير فى ضوء المكانة التى يحتلها كل منها داخل ذلك التدرج (أى النسق) . وعلى علم الاجتماع المعرفى أن يوضح النتائج التى تم التوصل إليها إذ تتضح بذلك أيضاً العلاقات المتنوعة بين الأنساق المعرفية والتنظيمات (أو الضوابط) الاجتماعية الأخرى ، كما تتضح الطبقات الخاصة لأشكال المعرفة داخل كل نوع من أنواع المعرفة . ولذلك يمكننا أن نردف ببعض الملاحظات حول هذه العناصر المكونة للأنواع المعرفية .

ونقترح تحديد هذه الثنائيات بست من الأشكال المعرفية التى نجدها بدرجات متفاوتة داخل كل نوع من أنواع المعرفة :

١ ـ المعرفة الروحية mystique والمعرفة العقلية .
٢ ـ المعرفة الإمبيريقية والمعرفة النظرية Conceptuelle
٣ ـ المعرفة الوضعية والمعرفة التخيلية speculative
٤ ـ المعرفة الحدسية والمعرفة التأملية reflexive
٥ ـ المعرفة الرمزية والمعرفة المطابقة adequate
٦ ـ المعرفة الجمعية والمعرفة الفردية

ولا تحتاج بعض هذه الثنائيات ـ كالروحية والعقلية ، والإمبيريقية والنظرية ، والحدسية والتأملية والفردية والجمعية ـ إلى أى تفسير خاص لفهمها بصفة عامة . أما فيما يتعلق بالتناقض بين المعرفة الوضعية والتخيلية فيكمن الخلاف فى رفض النوع الأول لأى مخاطرة ، بينما يقبل النوع الثانى المخاطرة . . . مخاطرة وضع الفروض . وأخيراً تختلف المعرفة الرمزية عن المعرفة المطابقة من حيث سيطرة الرموز على المضامين الرمزية فى الأولى ، وعكس ذلك وهو سيطرة المرموز على الرمز فى الثانية . ولو أن المعرفة الحدسية يمكن أن تكون رمزية وغير مطابقة ، بينما تحبذ المعرفة التأملية التطابق .

وربما كان من المغرى الإشارة إلى ميل بعض أنواع المعرفة إلى التأثر بأشكال معرفية معينة . من هذا مثلا : ميل المعرفة السياسية إلى الرمزية ، وميل المعرفة الفنية إلى التطابق ، والمعرفة العلمية إلى الجمعية ، والمعرفة الفلسفية إلى التخيلية . ولكن من السهل إدراك أننا لانجنى كثيراً من وراء تحديد هذه الميول العامة ، وأن الأشكال المعرفية داخل النوع المعرفى الواحد تتباين وظيفياً من إطار وبناء اجتماعى لآخر .

وهنا يظهر إغراء جديد يدفعنا إلى استخراج علاقات وظيفية مباشرة بين أنماط الإطارات الاجتماعية والأشكال المعرفية . فإذا بدأنا بالوحدات الاجتماعية الصغرى أمكن أن نقرر مثلا أن الجماهير الإيجابية تحبذ المعرفة الإمبيريقية أو الوضعية ، بينما تحبذ الجوانب المشتركة الإيجابية المعرفة العقلية أو التأملية . . . إلخ . أما الجماهير السلبية فتشجع المعرفة النظرية ، وتحبذ الفردية السلبية المعرفة الروحانية . . . إلخ . غير أن معالجة ارتباط المعرفة بالوحدات الاجتماعية الصغرى قد يعرضها لخطر الوقوع فى

تعميمات خاطئة ومتعجلة، إذ يجب أن نعي دائماً أن الارتباط الوظيفي بين الإطارات الاجتماعية والصيغة الخاصة للأشكال المعرفية يختلف من نوع معرفي لآخر. من هذا مثلا نستطيع أن نثبت أن الجماهير الإيجابية تتميز بالتأملية والنظرية في المعرفة الإدراكية بالعالم الخارجي، بينما تتميز بالوضعية والحدسية في معرفة الآخر والنحن، والروحانية والإمبيريقية في المعرفة السياسية وهكذا.

ولذلك يجب أن ينطلق هذا النوع من الدراسة — لارتباط المعرفة بالوحدات الاجتماعية الصغرى — من الأنواع المعرفية. كما أن المقابلة المباشرة بين الأشكال المعرفية والتجمعات المختلفة، وكذلك الطبقات الاجتماعية ليست أكثر جدوى.

ولهذا يمكننا أن نقرر القواعد التالية التي تصدق بنفس القدر على وجهات النظر الثلاث في علم الاجتماع المعرفي (وهي ارتباط المعرفة بالوحدات الاجتماعية الصغرى La microsociologie de la connaissance وبالجماعات والطبقات، وبالمجتمعات الكبرى) وهي:

تقتصر الأشكال المعرفية على مجرد تشخيص تغيرات الأنواع المعرفية وأنساقها (أي تدرجها)؛ الأنواع المعرفية التي تمثل نقطة ارتكاز لا غناء عنها للمقابلة بين المعرفة والواقع الاجتماعي.

فعن طريق استخراج العلاقات الوظيفية بين التدرجات (أي الأنساق) المختلفة للأنواع المعرفية وأنماط الأبنية الاجتماعية العامة يمكن الاستفادة إلى أبعد حد بصبغة الأشكال المعرفية، وبالتالي بميكر وسوسيولوجيا المعرفة. ويصدق نفس الوضع بالنسبة للجماعات المختلفة. ولنعرض فيما يلي لبعض الأمثلة التي لا تزيد عن كونها مجرد تخطيط عام وإشارات لمزيد من الدراسات في هذا الميدان.

بالنسبة للأنساق المعرفية في الأبنية الاجتماعية التيوقراطية (التي تتميز بسيطرة «كنيسة الدولة» أو «دولة الكنيسة» وتتجسد في شخصية الملك الإله الكاهن)[١٧]؛ يمكن تحديد الترتيب التدرجي للأنواع المعرفية المختلفة على النحو التالي:

١ — المعرفة الفلسفية الميثولوجية التي تحتل المرتبة الأولى، وهي تتميز بصبغة روحانية أضعف مما كان يتوقع. وهكذا نجد أسطورة إيزيس وأوزيريس في مصر القديمة — وهي أسطورة الحياة والنماء — تحبذ نظاماً إدارياً ذا أساليب عقلية جداً.

٢ — تتصف المعرفة الفنية والمعرفة السياسية — على خلاف كل التوقعات — بأنها متطورة إلى حد بعيد جداً ، وتبرز فى إطارها الأشكال المعرفية الإمبيريقية، والتأملية والتطابقية

٣ — تحتل المعرفة الإدراكية بالعالم الخارجى المرتبة الثالثة ، وتقيد العقلانية روحانيتها تقييداً كبيراً .

٤ — ونضع فى المرتبة الرابعة معرفة الذوق السليم . وتختلف صورها اختلافاً بيناً تبعاً للجماعات والفئات التى يتباين تراثها تبايناً قوياً .

٥ — ثم تأتى بعد ذلك المعرفة العلمية التى كانت لا تزال فى مراحلها الأولى ( كالتقويم ، ومبادئ الهندسة ، والفلك ، والبيولوجيا ) وهى تتميز بطبيعة سرية خبيئة تحافظ عليها جماعات خاصة مغلقة من الكهنة والحكماء .

٦ — تحتل معرفة الآخر ، والنحن ، والجماعات والمجتمعات الكلية المرتبة الدنيا ، ذلك أنها إزاء الاختلاط الهائل بين الجماعات وأنواع التراث لا تتجاوز الإطار العائلى والحرفى من ناحية ، كما لا تتجاوز التبعية للملك الإله الحى من ناحية أخرى .

أما بالنسبة للأنساق المعرفية المرتبطة بعلاقات وظيفية مع الأبنية الاجتماعية الأبوية فنجد أن الأسرة المعتمدة على علاقة الابن بالوالدين وعلى المعيشة المشتركة تبرز كمؤسسة اقتصادية وكيان سياسى وكنيسة فى نفس الوقت وتمتص جميع الأشكال الاجتماعية الأخرى(١٨) ؛ يمكننا تحديد تدرج الأنواع المعرفية المختلفة على النحو التالى :

١ — تحتل معرفة الذوق السليم — مرتبطة بالتراث أوثق ارتباط — المحل الأول . وتتميز هذه المعرفة بطابع عقلى أكثر منه روحانى ، وحدسى أكثر منه تأملى ، ورمزى أكثر منه مطابق ، وجمعى أكثر منه فردى .

٢ — تلى هذا فى الدرجة معرفة الآخر والنحن التى تتلازم مع عنصر الاشتراك. كما يتميز هذا النوع من المعرفة بنفس الصبغة المميزة للنوع السابق ، لو تجاوزنا عن كونها أكثر روحانية منها .

٣ — ثم تأتى بعد ذلك المعرفة الفلسفية الميثولوجية الدينية لتحتل المرتبة الثالثة، ولكنها لا تختلف عن الأنواع الأخرى اختلافاً كبيراً. وتتميز بصبغة بسيطة، وتؤكد على نفس الأشكال المعرفية التى رأيناها فى النوعين السابقين.

٤ — تحتل المعرفة الإدراكية للعالم الخارجى المرتبة الرابعة فى هذا النسق المعرفى، حيث يسيطر الشكل التخيلى على الوضعى والتأملى والنظرى على الإمبيريقى.

٥ — تقتصر المعرفة السياسية هنا على المكائد التى تدبر لكسب الحظوة لدى كبير العائلة (وخاصة من جانب الأصغر سناً وأتباعهم ضد كبار السن) وعلى أساليب الدفاع عن النفس بالنسبة لأبناء العائلة بالتبنى وأفرادها الواقعين تحت استغلال معين.

٦ — تأتى فى نهاية السلم المعرفة الفنية الأولية والمرتبطة بالتراث أوثق ارتباط، وهى تتميز بنفس معالم معرفة الذوق السليم تقريباً، بينما نلاحظ أنه لا وجود للمعرفة العلمية.

والشىء الذى نود أن نلفت النظر إليه علاوة على ذلك فى الأبنية — الأبوية عدم وجود تلك الفئة من الحكماء أو العلماء (أو المثقفين بالمعنى الواسع). ذلك أن المداحين ومنشدى ومغنى الحكايات الملحمية يحتلون مرتبة أدنى بكثير، ولا يكادون يضطلعون بدور يذكر.

ولكننا نجد الوضع بالغ التعقيد بالنسبة للأنساق المعرفية المرتبطة بعلاقات وظيفية مع البناء الاجتماعى الإقطاعى، حيث توجد خمس مجموعات من التدرجات الاجتماعية تتنافس على المركز الأول هى: التدرجات العسكرية، والوراثية، والكنسية، والجماعات الملتفة حول الملك، وأخيراً اتحاد المدن الحرة ومؤسساتها. وهناك فى البناء الاجتماعى الإقطاعى ارتباط بين كل نوع من هذه التدرجات الاجتماعية ونسق معرفى خاص، يتميز فى نفس الوقت بطابع خاص من حيث الأشكال المعرفية. ولما كانت المعرفة تحتل مكانة بارزة إلى حد كبير فى الكنيسة والمدن الحرة فقط، بينما تحتل الأخلاق والقانون المرتبة الأولى فى التدرجات المتصارعة الأخرى، فإنه يمكننا رسم التخطيط العام التالى للمعرفة فى البناء الاجتماعى الإقطاعى:

١ — تحتل المعرفة الفلسفية اللاهوتية المرتبة الأولى ، وتتميز فى المدن بالأشكال العقلية ، الإمبيريقية التأملية والتخيلية . بينما تتميز فى الكنيسة بالأشكال الروحانية ، والنظرية ، والحدسية والوضعية . غير أن هذين الطابعين العامين يتضاعفان ويتبادلان التأثير مع بعضهما ، ذلك أن الجامعات كانت قائمة فى المدن على الرغم من أنها كانت مؤسسات كنسية .

٢ — تحتل المعرفة بالآخر ، والنحن ، والجماعات والمجتمعات الكلية المكانة الثانية مع اختلاف صبغتها تبعاً للتدرجات الاجتماعية التى توجد فيها والدوائر الاجتماعية والمؤسسات التى ترتبط بها . ويتجه هذا النوع من المعرفة إلى شغل المركز الأخير فى الكنيسة العامة ، وكذلك فى الدولة التى لم يكد يكون لها وجود . إذ نلاحظ فى كلتا الحالتين سيطرة الجماهير على أوجه الاشتراك وعلى الوحدة الكلية .

٣ — تلى ذلك معرفة الذوق السليم التى تنتشر انتشاراً واسعاً جداً فى جميع التدرجات الاجتماعية وجميع المجالات والاتحادات والمؤسسات المرتبطة بها ، حيث تمثل « روح الجماعة espirit de Corps » . وتختلف الأشكال المعرفية داخل هذا النوع اختلافاً كبيراً .

٤ — ثم تأتى المعرفة السياسية فى المركز الرابع ، حيث تلعب دوراً له أهميته فى الصراعات الدائرة بين التدرجات الاجتماعية العديدة داخل هذا النمط الاجتماعى العام . وينطبع هذا النوع من المعرفة بالأشكال العقلية ، والتأملية ، والإمبيريقية والجمعية ، بينما يقف فى منتصف الطريق بين الرمزية والمطابقة . ويتميز هذا النوع فى دوائر معينة فقط (كالمناطق الريفية ، وبين الرهبان . . . إلخ) وفى ظروف معينة (مثل الحروب الصليبية ، والحروب بين الإمبراطور والبابا ، والحروب الدينية وحروب الفلاحين ، والنزاعات بين اتحادات رؤساء العمل (الأسطوات) والصبيان وتلاميذ الحرفة . . إلخ) فى هذه الظروف يتميز هذا النوع بالأشكال الحدسية ، والتأملية ، والنظرية ، والرمزية وربما الروحانية أيضاً .

٥ — وتشغل المعرفة الفنية — المتخلفة بصفة عامة فيما عدا المجال الحربى — المنزلة الخامسة . أما فى المدن — حيث شجعت التحالفات بينها الملاحة ، وحيث بدأت

الحرف تزدهر إلى أقصى حد — وكذلك فى مجال الفن الدينى فنجد المعرفة الفنية وقد بلغت درجة عالية من التقدم والنمو .

٦ — أما المعرفة الفنية فكانت متخلفة للغاية . وكانت داخلة فى المعرفة الفلسفية الدينية ، وتعانى من تعويق هذه الفلسفة الدينية لها . وتميزت علاوة على هذا — بما كانت تنهله من التراث الكلاسيكى والعربى — بطابع وضعى ، أى نظرى رمزى يعمل على تجنب كل مخاطرة . وكانت تهتم كل الاهتمام بالعنصر الروحانى . فحتى فى الميادين التى كانت قد قطعت فيها شوطاً بعيداً من التطور لم تستخدم المعرفة العلمية لتدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ، ولم تستطع التوصل إلى التطبيق العملى فى (التكنيك) . ولم تبدأ هذه الصلة تخرج إلى حيز الواقع إلا فى المرحلة السابقة على عصر النهضة مباشرة .

٧ — ثم تحتل المعرفة الإدراكية للعالم الخارجى المكان الأخير فى هذا السلم . فقد كانت تحتل دوراً ثانوياً فى المعرفة فى العصور الوسطى بحيث كان على عصر النهضة أن يعيد اكتشافها، متأثراً بتراث العصر الكلاسيكى القديم حيث كانت تلعب دوراً بارزاً . وهناك كثير من الشواهد على تخلف هذا النوع من المعرفة فى ذلك النسق المعرفى ، نذكر منها على سبيل المثال : ما أشرنا إليه من قبل من اختفاء المنظور فى الفن ، وموقع المدن والقرى المغلقة على نفسها ، والأفكار الخيالية عن جغرافية كوكبنا ، وكذلك القول السائر الشهير الذى يقول : « كل الطرق تقود إلى روما » .

ونود هنا أن نتجاوز عن الإشارة إلى الأنساق المعرفية الخاصة بدويلات المدن فى العصر الكلاسيكى القديم وفجر العصر الرأسمالى . فالواقع أن هذه الأنماط الاجتماعية وهذه الأنساق المعرفية هى أكثرها جميعاً شهرة، وقد عولجت فى دراسات متعددة . ونكتفى بالإشارة إلى أن المعرفة الفلسفية كانت تحتل بلا منازع المرتبة الأولى فى دويلات المدن فى العصر القديم، بينما كانت المعرفة الفنية فى ذلك النمط متخلفة بصفة خاصة . أما فى مجتمع فجر الرأسمالية فكانت المعرفة الفنية تحتل المرتبة التالية بعد المعرفة العلمية ، التى كانت تتنافس بدورها مع المعرفة الفلسفية على المركز الأول .

ونختتم تحليلنا لأنواع الأنساق المعرفية (أى تدرج أنواع المعرفة ) المرتبطة بعلاقات وظيفية مع الأبنية الاجتماعية الطرازية بالاقتصار على معالجة نمطين من هذه الأبنية هما : رأسمالية المنافسة ، والرأسمالية المنظمة .

ويمكننا ملاحظة النظام التالى لتدرج الأنواع المعرفية فى النسق المعرفى الخاص برأسمالية المنافسة :

١ — تتقدم المعرفة العلمية لتشغل المركز الأول . وتحتل العلوم الطبيعية بلا منازع المرتبة الأولى بين العلوم المختلفة .

٢ — تحتل المعرفة الفنية المركز الثانى ، وتعيش فى ظل هذا النظام مرحلة تفتح وازدهار كاملين .

٣ — تقترب منها فى المركز الثالث المعرفة السياسية ، التى تتدعم بصفة خاصة بسبب الصراع الطبقى والحركة النقابية .

٤ — تلى ذلك المعرفة الإدراكية للعالم الخارجى . التى ازدهرت واتسعت بتأثير تطور وسائل المواصلات .

٥ — تتخلف عن ذلك بعض الشىء المعرفة الفلسفية .

٦ — وتتراجع إلى الخلف كثيراً المعرفة بالآخر والنحن بسبب تفكك الاتحادات والطوائف الحرفية القديمة ، وبروز العنصر الجماهيرى .

٧ — تشغل معرفة الذوق السليم المركز الأخير ، وتلجأ إلى مجال الحياة الأسرية ، والمناطق الريفية والمنعزلة .

ونلاحظ على هذا النسق المعرفى أن جميع أنواع المعرفة تخضع لتأثير المعرفة العلمية وخاصة العلوم الطبيعية . أما فيما يتعلق بالأشكال المعرفية فنجد فى جميع تلك الأنواع تحبيذاً للأشكال العقلية . والتأملية ، والنظرية ، وكذلك المطابقة adequate وذلك باستثناء المعرفة السياسية التى تصطبغ بالرمزية الميثولوچية من ناحية ، وبالعناصر الحدسية من ناحية أخرى .

أما فيما يتعلق بالنسق المعرفى الخاص بالرأسمالية المنظمة فنلاحظ حدوث تطور جديد فى الترتيب التدرجى لأنواع المعرفة ( الذى ظل قائماً — مع تعديلات طفيفة ، أو جزء منه على الأقل — فى الأبنية الاجتماعية الجماعية ذات التخطيط المركزى ) :

١ — تتقدم كل من المعرفة الفنية والمعرفة السياسية لیشغلا المركز الأول ، وتؤكد كل منهما الشكل الروحانى ، الرمزى ، والنظرى للمعرفة إلى حد معين .

٢ — تلى ذلك المعرفة العلمية التى كثيراً جداً ما تكون فنية وسياسية ، وأصبحت تتبع معاهد البحث الخاصة أو الحكومية . كما أخذت العلوم الاجتماعية التى تدرس الإنسان تنافس العلوم الطبيعية .

٣ — أما المركز الثالث فتمثله المعرفة الإدراكية للعالم الخارجى ، وهى متأثرة بدورها بالمعرفة الفنية . وتقوم أساساً على وسائل معرفة كوكبنا من وجهات نظر مختلفة ( وتختلف مثلا عندما يسافر المرء بالطائرة أو بالسيارة ، أو بالسكة الحديدية أو بالباخرة ) .

٤ — تتقدم معرفة الآخر ، والنحن ، والجماعات والمجتمعات الكلية فى تسلسل الأنواع المعرفية وذلك بفضل تطور الحركة النقابية . وتصطبغ بصبغة حدسية ومطابقة أقوى . ويختلف مصير هذا النوع من المعرفة تبعاً للخط الذى يسير فيه تطور البناء الاجتماعى الراهن فإما يسلك وجهة بيروقراطية تكنوقراطية ، أو تعددية جمعية معتمدة على التخطيط اللامركزى . فإما يدفع بها سوء الاستخدام إلى إضفاء صبغة ميكانيكية تكنيكية على العلاقات الإنسانية ، بحيث تصبح فى النهاية موضع ازدراء كنوع من أنواع المعرفة ، وإما تتقدم فى التسلسل التدرجى للأنواع المعرفية ، وتبرز فى إطاره صبغة مطابقة وحدسية .

٥ — أصبحت المعرفة الفلسفية تحتل مكانة دنيا بين أنواع المعرفة الأخرى ، كما أصبحت تعانى من استغلالها لصالح اتجاهات معينة ، واستغلالها سياسياً . وهو أمر يدعو إلى القلق الكبير نظراً لأن حدود هذا التطور الجديد لم تتضح بعد تماماً .

٦ — وظلت معرفة الذوق السليم تشغل المركز الأخير كما كانت فى النمط الاجتماعى السابق ، بعد أن فقدت كل بقية من مكانة كانت تتمتع بها .

ويتميز النسق المعرفى الذى عرضنا خطوطه العامة بسرعة باستخدام شعورى للرموز وغيرها من وسائل التعبير ، وكذلك بالانتشار والنقل . وهو ما يصبغ جميع ميادين المعرفة بصبغة فنية واضحة ، ويزيد من أهمية المجموعات البيروقراطية

التكنوقراطية . وربما يحق لنا هنا أن نتساءل عما إذا كانت المبالغة فى تعظيم دور « الصفوة » المثقفة فى تحرير المعرفة من معاملاتها الاجتماعية — وهو ما نجده عند شيلر وعند مانهايم بصفة خاصة — إنما يرجع إلى توهمات إيديولوجية أو يوتوبية (خيالية مثالية) سببها الرغبة فى تبرير الوضع القائم وتبرير الذات . وهى رغبة لا يستطيع المثقفون التخلى عنها إزاء الدور الحقيقى الذى يؤدونه فى عالم اليوم .

والحق أن ضيق الحيز لا يسمح لنا بمعالجة جميع المشكلات التى يطرحها علينا علم الاجتماع المعرفى ، أو عرض بعض الأمثلة على الأقل للمجالات التى لم نتطرق إليها فى حديثنا هنا . من هذا مثلا أن اضطررنا إلى إغفال الجانب النشوئى لهذا الفرع من فروع علم الاجتماع ، وذلك برغم الأفكار الهامة والطريقة التى طرحها كل من فريزر ودوركايم وموس وماليونوفسكى فى هذا الصدد * .

* ختم الأستاذ جورفيتش مقاله بكلمة تناول فيها مشكلة العلاقات بين علم الاجتماع المعرفى ( كما يفهمه هو ) ونظرية المعرفة . واهتم فى ذلك بوجه خاص بإمكانيات التعاون بينهما . وقد أنكر فى صدر كلمته الزعم القائل برفض الاجتماع المعرفى لأنه يقوم على القول بوجود معرفة جمعية . وأثبت صحة وجهة نظر الاجتماع المعرفى فى هذا الصدد . وقد تجاوزنا عن ترجمة هذا الجزء — رغم أهميته الكبرى ، وخاصة من وجهة نظر المؤلف لأنه يقدم فيه مساهمة حقيقية لهذا العلم . وقد فرض علينا ذلك ضرورة الالتزام بحدود المكان المخصص لهذا الفصل ، ونرجو أن يستكمل ذلك فى طبعة تالية بإذن الله . (المترجم)

# الحواشى

١ — قارن مقالاته :

— "Soziologie des Wissens", in : Zukunft (1909).

— "Die soziologische Bedingtheit des Denkens und der Denkformen" in : "Versuche zu einer Soziologie des Wissens" (1924) by Max Scheler (ed.), pp. 182 - 207.

٢ — انظر مقاله :

"Quedlques formes primitives de classification", in : Année Sociologique, 1901 - 1902.

(3) Formes élémentaires de la vie religieuse, 1912, pp. 628-630.

٤ — المرجع السابق : صفحة ١٨ — ٢٨ .

(5) La pensée chinoise, 1934

٦ — قارن بصفة خاصة مؤلفه الذى صدر بعد وفاته بعنوان :

La mémoire collective, 1950.

٧ — انظر كتابه : التاريخ والوعى الطبقى —

Geschichte und Klassenbewusstsein, 1923, pp. 244-245.

٨ — انظر كتابه « الأشكال المعرفية والمجتمع »

Die Wissensformen und die Gesellschaft, 1926, p. 247.

٩ — كتب جورج لوكاس فى نقده البالغ العنف لعلم الاجتماع المعرفى عند كارل مانهايم وذلك فى كتابه :

Die Zerstorung der Vernunft, Berlin, (1954, pp. 500-507).

يصفه « بالعجز » و« الإجداب » ، الأمر الذى يبدو لى مبالغاً فى التجنى ، إذ أن مانهايم كان ولا شك من أخصب المفكرين .

(10) Ideologie und utopie, 3. Auflage, S. 245 ff.

١١ — قارن

Gottfried Eisermann : Ideologie und Utopie, in : Kolner Zeitschrift für Soziologie, 5. Jg. (1952ç53), S. 528 ff.

(12) Mannheim, Ideologie und Utopie, S. 83.

١٣ — انظر بصفة خاصة كتابه :

**Mensch und Gesellschaft im Zeitalter des Umbaus, 1940.**

وقد أخذنا هنا عن الطبعة الأمريكية لهذا الكتاب :

**Man and Society in the age of Reconstruction, pp. ff.**

**(14) Die Zerstorung der Vernunft, S. 503.**

**(15) J. Maquet, Sociologie de la connaissance, 1949, p. 325.**

١٦ — قارن فيما يتعلق بهذا التفريق كتابنا :

**La vocation actuelle de la sociologie, 2e, ed., 1957, Vol. I. pp. 105-113.**

١٧ — والأمثلة التاريخية المعروفة لهذا البناء الاجتماعي كثيرة منها : بابل ، وأشور ، وفارس ، والصين ، واليابان القديمة ، والهند ، والتبت حتى وقتنا هذا . وأحسن مثل لهذا البناء الاجتماعي هو مصر الفرعونية .

١٨ — من النماذج التاريخية لهذا النمط من المجتمعات الكلية تلك الأبنية الاجتماعية التي ورد وصفها في العهد القديم ، وفي الأوديسة والإلياذة ، وكذلك الأسر الجرمانية الكبيرة Hausgenossenschafr وأخيراً بقايا الأبنية الأبوية في الملكيات الوراثية ( مثل الملكية الفرنسية في القرنين السادس والتاسع ) .

# مراجع مختارة *


1. Barber, B., Science and the Social Order, Glencœ, 1952.
2. Bernal, J.D.,The Social Function of Science, London, 1939.
3. Coser, L.A., and Rosenberg, B., Sciology of Knowledge, in Sociological Theory, New York, 1957.
4. Durkheim, E., Les formes élémentaires de la vie religieuse, Paris, 1912, "Introduction" and "Conclusion".
5. —— and Mauss, M., Quelques formes primitives de classification, dans Année sociologique, Paris, 1901-1902, Vol. VI.
6. Geiger, Theodor, Ideologie und Wahrheit, eine soziologische Kritik des Denkens, Stuttgart - Wien, 1953.
7. Grünwald, Ernst, Das Problem der Soziologie des Wissens, Wien - Leipzig, 1934.
8. Gurwitch, G., La sociologie de la connaissance, dans Année sociologique, IIIe. série, Paris, 1949.
9. —— Structures sociales et systèmes de la connaissance, dans La notion de structure, XXe. Semaine de Synthèse, Paris, 1957.
10. —— Le problème de la sociologie de la connaissance, dans Revue philosophique, Paris, 1957, 1958, 1959.
11. —— Structures sociales et multiplicité des temps, dans Bulletin de la Société française de Philosophie, Paris, 1958, No. 3.
12. —— Initiation aux recherches sur la sociologie de la connaissance, fasc. I, Paris, 1948.
13. —— La multiplicité des temps sociaux, dans La vocation actuelle de la sociologie, Vol. II, 2e. éd., 1963, Chap. XIII.
14. Halbwachs, Maurice, La mémoire collective, Paris, 1950.


* تضم هذه القائمة بعض الإضافات على ما جاء فى نهاية الطبعة الألمانية الأولى التى اعتمدنا عليها هنا ، والإضافات مأخوذة عن الطبعة الفرنسية الثانية لهذا المقال فى كتاب Traite ص ١٣٥ وما بعدها .
(المترجم)

15. Levy-Bruhl, Lucien, Les fonctions mentales des sociétés inferieures, Paris, 1910.

16. —— La mentalité primitive, Paris, 1922.

17. —— L'âme primitive, Paris, 1928.

18. —— L'expérience mystique et les symboles chez les primitifs, Paris, 1938.

19. Lieber, Hans-Joachim, Wissen und Gesellschaft, Tübingen, 1952.

20. Lukacs, Georg, Geschichte und Klassenbewusstsein, Berlin, 1923. (traduction française, Paris, 1960.)

21. ——, Die Zerstorung der Vernunft, Berlin, 1954.

22. Mannheim, Karl, Ideology and Utopy, New York, 1936.

23. —— Mensch und Gesellschaft im Zeitalter des Umbaus, Den Haag, 1940.

24. —— Essays on the Sociology of Knowledge, London, 1952.

25. Maquet, Jacques, Sociologie de la Connaissance, Louvain, 1949.

26. Merton, Robert, "The Sociology of Knowledge", in : Twentieth Century Sociology, by G. Gurvitch and W.E. Moore, (eds.), New York, 1945.

27. —— Science, Technology and Society in Seventeeth Century England, Bruges, 1938.

28. Schaaf, Julius, Grundprinzipien der Wissenssoziologie, Hamburg, 1956.

29. Scheler, Max. Die Wissensformen und die Gesellschaft, Leipzig, 1926.

30. —— Versuche zu einer Soziologie des Wissens (Hg.) München und Leipzig 1924.

31. Sorokin, Pitirim, Social and Cultural Dynamics, Vol. II, New York, 1937.

32. —— Socio - Cultural Causality, Space, Time, Durham, 1943.

33. Stark, Werner, The Sociology of Knowledge, London, 1958.

34. Znaniecki, Florian, The Social Role of the Man of Knowledge, New York, 1940.

# الفصل السابع عشر

## علم اجتماع الفن *

يجسم الفن طائفة واسعة من التجربة الإنسانية ، والعواطف ، والمعتقدات ، والأفكار ويعبر عنها فى صور جمالية تخاطب الحواس وتوقظ الاستجابات العاطفية والفكرية فى العقل البشرى . وربما أمكننا — لأغراض الدراسة — تقسيم هذا الميدان من ميادين الثقافة إلى : الفنون الجميلة : وهى الموسيقى ، والأدب ، والفنون المرئية ، والفنون المركبة Combined Arts كالرقص ، والمسرح ، والأوبرا ، والفنون التطبيقية Applied Arts التى تتضمن بعض الأنواع الخاصة كالخزف ، وتصميم النسيج والرسم الدقيق. وعلى الرغم من أن هذا التقسيم تعسفى بعض الشيء ، إلا أنه مفيد للدارس وينبهه إلى خطورة سحب التعميمات الواسعة المستخلصة من دراسة فن من الفنون على ميدان الفن بأكمله .

كما أنه على الباحث فى هذا الميدان أن يسلم بوجود وبأهمية الفنون الواسعة الانتشار كما تتمثل فى السينما ، وموسيقى الجاز ، وقصص المجلات والتمثيليات الإذاعية والتلفزيونية . وتقدم هذه الأنواع من الفنون إلى الجمهور عن طريق وسائل الاتصال الجمعى ، وتستهدف التسلية فى المقام الأول . إلا أنه قد يحدث فى بعض الأحيان أن تحاول فنون وسائل الاتصال الجمعى عرض أهمية التجربة الإنسانية وتقديرها ، وذلك من خلال استخدام بعض الصور الجمالية ، التى تنفرد ببعض منها . ولا شك أن هذه الفنون الواسعة الانتشار تؤثر على الجمهور تأثيراً كبيراً ، وهى جديرة بدراسة منهجية من جانب الدارسين فى فروع مختلفة .

والدراسة السوسيولوجية للفن حديثة نسبياً ، ومازالت منجزاتها متواضعة حتى وقتنا هذا . ويمكن من بعض النواحى وصف هذا الميدان — على أفضل وجه — بأنه

---

* ترجم هذا الفصل الدكتور محمد الجوهرى عن مقال :

James Barnett, "The Sociology of Art" in : Sociology Today, by Merton and others (eds.) Harper Torchbook edition, New York, 1965, P.P. 197 - 214.

وجهة نظر أو موقف معين تجاه الفن، أكثر منه ميدانـًا معترفـًا به من ميادين الدراسة يتضمن موضوعـًا مستقلا ، ويستخدم مناهج بحث معترفاً بها ، ويستند إلى إطار مرجعى مستقر . ونلاحظ بصفة عامة أن عالم الاجتماع الذى يدرس الفن لم يتميز بعد تمييزاً واضحـًا — من حيث الوظيفة الدراسية — عن المؤرخ الاجتماعى، أو مؤرخ الفن ، أو الناقد الفنى ، وهذه حقيقة سليمة رغم أنه صدرت فى السنوات الأخيرة بعض الدراسات السوسيولوجية الممتازة فى الفن .

وقد يتساءل الإنسان بحق لماذا يجب على علماء الاجتماع دراسة الفن ، بالنظر إلى أهميته — الواضح أنها محدودة — للمجتمع المعاصر ، والصعوبات الخاصة التى يخلقها هذا الميدان للباحث ، وكذلك الحقيقة التى مؤداها أن هذا القسم من الثقافة كان على طول تاريخه موضوع دراسات مستفيضة من جانب مؤرخ الفن وفيلسوف الفن . وترى ما هى المساهمات التى يأمل عالم الاجتماع أن يقدمها فى هذا الميدان ؟

إن الإجابة المرضية على هذا السؤال يجب ألاتقوم على إمكانية تقديم إضافات إلى المعلومات القائمة عن الفرد — برغم أن هذا أمر مرغوب فيه تمامـًا — ولا على مجرد الاستجابة لتيارات الموضة الفكرية التى تفرض الاهتمام بالفن كموضوع من موضوعات الدراسة السوسيولوجية . وإنما يستند تبرير الدراسة السوسيولوجية لفن إلى أنها قد تساهم فى النهاية فى حل بعض المشكلات السوسيولوجية الفنية ، كطبيعة التفاعل الاجتماعى ، وتكوّن الأشياء الجمعية المشتركة والحفاظ عليها ، وأساليب التغير الثقافى . ويمكن لدراسة الفن — بجميع أنواعه — أن تلقى ضوءاً كبيراً على هذه الظواهر الاجتماعية لأن وجودها يعتمد على نقل المعانى ، والفن مهتم فى جوهره الحقيقى بالتعبير عن العواطف والأفكار ونقلها فى صور رمزية . ولا شك أن دراسة ما يجب على الفنان أن « يقوله » ، وكيف يقوله ، وكيف تستقبل رسالته ( من جانب الجمهور ) يمكن أن تزيد فهمنا لعملية الاتصال الاجتماعى الواسعة التى تجعل المجتمع شيئـًا ممكنـًا .

وعلاوة على هذا يمكن أن يكون الفنان المبدع نفسه بؤرة مفيدة لدراسة التغير الاجتماعى والثقافى ، لأنه غالبـًا ما يكون حساسـًا بدرجة زائدة لما يعتور النظام الاجتماعى من توترات ، ومن الراجح تماماً أن إنتاجه سوف يعكس إحساسه هذا .

وهكذا يمكن أن تساهم الدراسة السوسيولوچية للفن – إذا أخذناها بمعناها الواسع لتشمل الفنان وجمهوره والإنتاج الفنى أيضاً – فى فهم كل من البناء الاجتماعى والتغير الثقافى . على أنه يجب التسليم بأن هذا هدف بعيد المدى لا يمكن الوصول إليه إلا بعد التوصل إلى مجموعة من الأهداف الأكثر تواضعاً .

ورغبة فى توسيع النظرة إلى الموضوع سوف نعمد فى هذا المقال إلى عرض سريع لتاريخ الاشتغال السوسيولوچى بالفن ، ومناقشة الوضع الراهن للدراسات فى هذا الميدان ، واقتراح بعض الاتجاهات الجديدة للبحث. وسيقتصر العرض التاريخى على بعض الشخصيات الهامة القليلة التى بدأت دراسة الفن وتفسيره من وجهة نظر سوسيولوجية متميزة . وهذا التحديد أمر ضرورى لأن المؤلفات الداخلة فى هذا النطاق من الوفرة بحيث لا تسمح بمناقشة شاملة فى هذا المقام . وسوف تقتصر مناقشة الدراسات المعاصرة أساساً على تلك التى تستهدف دراسة الفن من وجهة نظر علمية ، لا وجهة نظر إنسانية عامة . وسوف يحتم هذا إغفال الإشارة إلى بعض المؤلفات المشهورة مثل « قلعة أكسيل » من تأليف أدموند ويلسون * . و « التمثيل بالإشارات » من تأليف أريك أورباخ ** .

## الخلفيات الفكرية لعلم اجتماع الفن

يمكن العثور على الجذور الفكرية لعلم اجتماع الفن فى كتابات عدد من المؤلفين الأوربيين الذين عاشوا فى القرن التاسع عشر . ونجد كل الكتابات عن بدايات التفسير الاجتماعى للفن ، تذكر – بلا استثناء – مؤلفات مدام دى ستيل de Staël وخاصة كتابها بعنوان : « عن الأدب من حيث علاقاته بالنظم الاجتماعية »[1] وقد نشر هذا الكتاب عام ١٨٠٠ وهو يتناول علاقة العنصر race والمناخ بالأساليب الأدبية ، وكذلك آثار المرأة والدين على الفن .

وقد أكدت مدام دى ستيل – تحت تأثير مذهب التقدم والإيمان بنظرية

---

* Edmund Wilson, Axels, Castle.

** Erich Auerbach, Mimesis.

المراحل فى النمو الاجتماعى – أن أدب أى مجتمع من المجتمعات يجب أن ينسجم مع المعتقدات السياسية السائدة فى ذلك المجتمع . وكانت ترى أن الروح الجمهورية الصاعدة فى السياسة الفرنسية يجب أن تنعكس فى الأدب بتقديم شخصيات المواطنين والفلاحين فى أعمال جادة – كالتراجيديا مثلا – بدلا من قصرها على الكوميديا . كما ترى أن الأدب يجب أن يصور التغيرات الهامة فى النظام الاجتماعى ، وخاصة تلك التغيرات التى تدل على الحركة نحو أهداف الحرية والعدالة . وقد كان لكتاباتها فى هذا الموضوع تأثير واسع خلال حياتها ولمدة عشرات من السنين بعد وفاتها .

وتقدم لنا كتابات كارل ماركس ابتداء من عام ١٨٤٥ قضية أكثر تحديداً عن العلاقة بين الفن والمجتمع[٢] . ويرى ماركس أن نظام الإنتاج الموجود فى وقت معين يحدد مضمون الفنون وأسلوبها فى ذلك المجتمع . . واستناداً إلى هذا النوع من التحليل ، علاوة على إيمانه بمبدأ حتمية الصراع بين الطبقات ؛ يرى ماركس أيضاً أنه حتى التفضيل الفنى يختلف تبعاً للوضع والنظرة الطبقية . وهكذا نجد مثلا أنه بينما كان الفلاح الإنجليزى يغنى ويرقص للأغانى الشعبية كانت الأرستقراطية تحتقر هذا النوع من الموسيقى مفضلة عليه الأنشودة الغزلية[٣] .

ونلاحظ أن تصوير ماركس للفروق فى اتجاهات الطبقات المختلفة إزاء الأنواع الموسيقية صحيح . ولكن تفسيره لأسباب هذه الفروق لا يرضى إلا أولئك المؤمنين بفلسفته العامة فى المجتمع والتغير الاجتماعى . ومع ذلك فقد كان التحليل الماركسى للعلاقات المتبادلة بين الفن والمجتمع ذا قيمة كبيرة لأنه حدد ذلك الجانب الخاص من المجتمع الذى يمكن أن يؤثر فى فنونه ، وأكد وجود تبادل دينامى مستمر بين جميع أجزاء ذلك المجتمع . وقد تبنى حشد كبير من الباحثين – الذين يمثلون درجات متفاوتة من الإيمان الفكرى بعلم الاجتماع الماركسى – هذه النظرة فى دراسة الفن . وقد كانت آراؤهم مؤثرة إن لم تكن قاطعة تماماً .

من هذا مثلا نجد أرنست جروس Grosse يتبنى التفسير المادى للتاريخ فى دراسة الفن القديم . وقد عرض جروس فى كتابه بعنوان « بدايات الفن » – الذى صدر عام ١٨٩٣ – القضية التى مؤداها أن الفن يعكس مرحلة التنظيم الاقتصادى

التى يعيش فيها المجتمع . وكتب حول هذه النقطة يقول : « . . . إن العرض الحى — بالصور والتماثيل — للرجال والحيوانات المتوحشة التى تتميز بها الشعوب التى تعيش على الصيد تتمثل لنا بصفة عامة كمنجزات جمالية للكفاءات التى نماها بالضرورة الكفاح من أجل البقاء ، ووصل بها إلى درجة الكمال عند شعوب الصيد بصفة خاصة »(٤). كما يناقش جروس تغير وظيفة الفن من الصور القديمة حتى الحضارات الحديثة . وقد قدم الرأى الذى مؤداه أن أهم وظيفة اجتماعية للفن عند الشعوب البدائية هى التوحد بالمجتمع ، بينما يستهدف الفن عند الشعوب المتحضرة — علاوة على هذا — إثراء العقل والعواطف والسمو بهما . وقد نجح فى أن يستخدم فى دراسة هذا الموضوع المعقد مناهج علم الأثنولوچيا المقارن بدلا من المناقشات الفلسفية الواسعة التى كان يلجأ إليها ديبوس Dubos وهيردر Herder وغيرهما .

ولا يمكننا أن نتناول بمثل هذا التفصيل فلسفة الفن عند هربرت سبنسر Spencer وهو الذى استخدم نظريته التطورية العامة فى تفسير أصل الإحساس الجمالى واستمراره . ويرى سبنسر أن الكائنات البشرية تتصف بالقدرة على تجميع قدر من الطاقة أكثر مما تحتاجه للبقاء . وقد أصبحت هذه الطاقة الزائدة — على طول مراحل التطور — أساساً للقيام بنشاطات متنوعة فى أوقات الفراغ تكفل المتعة ، دون الاستفادة بها . وربما اتصفت هذه النشاطات بخاصية الجمال ، التى قد يمكن تسميتها — كما يرى كالين Kallen — « الاستخدام الميت» dead use(٦) . ولما أصبح التكيف الاجتماعى أكثر كفاءة ، ازداد تراكم الطاقة غير المستعملة المتاحة للاستخدام فى التعبير الفنى . وهكذا يفسر سبنسر أصل الفن فى ضوء الآثار المحددة لمرحلة معينة من مراحل التكيف الاجتماعى . إلا أن نظريته هذه لا تفسر إلا أصل الفن كجزء من الثقافة ، ولا تمكن الدارسين من تفسير أوجه الاختلاف فى شكله ومضمونه . ولكنها أدت — على أى حال — إلى تنشيط معالجة الفن من وجهة نظر طبيعية .

ويعتبر هيبوليت تين Taine من رواد علم اجتماع الفن المعاصر الأبلغ تأثيراً . وقد ظهر كتابه بعنوان : « تاريخ الأدب الإنجليزى » لأول مرة فى عام ١٨٧١ .

وقد أبدى رأيًا مؤداه أن : « العمل الفنى يتحدد بواسطة جملة من العوامل تمثل الحالة العقلية العامة ، والظروف المحيطة »(٧) . وقد بدا واضحاً من تطبيق « تين» لقضيته هذه ومناقشته التفصيلية لها أنه يعزو أهمية خاصة إلى الوسط الاجتماعى أو البيئة التى تخلق « الحالة العقلية » اللازمة للإبداع الفنى .

وقد حاول « تين» تفسير هذه الحالة العقلية من خلال تطبيق معادلة تحليلية — هى « العنصر — البيئة — الزمن » — على بلاد مختلفة . ويشمل مصطلح عنصر race مجموعة من الأفكار عن الوراثة ، والأرض ، والمناخ . وتضم البيئة العوامل الاجتماعية والاقتصادية . والثقافية . بينما يركز الزمن الانتباه على جوانب كل من الاستقرار والتغير فى الحضارة . وإذا ما استخدمت معادلة تين بقدر من الحصافة والبراعة كانت مفيدة فى إلقاء ضوء كبير على المشكلات الفكرية التى يواجهها أولئك الذين يتناولون تفسير العلاقات بين الفن والمجتمع .

وقد كان « تين » من أوائل النقاد الذين تناولوا العلاقات بين الفنان ومجتمعه ، وبينه وبين أقرانه ، والطرق التى يؤثر بها الجمهور فى الحصيلة الإبداعية للفنان : ويصف ليفين Levin تأثير تين على التفسير الاجتماعى للأدب على النحو التالى : « إن كتاب تين تاريخ الأدب الإنجليزى ، يتخلص مرة واحدة من الفكرة الخاطئة التى ترى أن الكتب تخرج إلى الوجود كما تتساقط النيازك من السماء . وقد يمكن بعد هذا إغفال الأساس الاجتماعى للفن ، ولكن يصبح من الصعب إنكاره تمامًا »(٨) .

وقد طرح عالم فرنسى آخر من علماء القرن التاسع عشر — هو جان مارى جيو Guyau — فى كتابه : « الفن من وجهة نظر علم الاجتماع » (الذى صدر عام ١٨٨٧ ) القضية التى مؤداها أن التكامل الاجتماعى يتجسد فى الأعمال الفنية . ويرى « جيو » أن الفن العظيم اجتماعى بالضرورة وأن الفنان المنعزل الذى يبدع لاستمتاعه الخاص كان دائمًا فنانًا منحطًا . وترى نظرية جيو فى الفن كما أشار كالين ، أن : « صور الفنان ، والأحاسيس التى تثيرها ، والأشياء التى تحركها فى الذاكرة ، والعواطف والأحكام التى تستثيرها ليست سوى رموز وتواصلات للحياة الجمعية »(٩) .

وتتفق هذه النظرية في التفسير العلمي مع التراث السائد لعلم الاجتماع الفرنسي الذي يؤكد الأهمية الأولية للتضامن الاجتماعي ، والإجماع ، والضمير الجمعي . إلا أن كتاب جيو لا يقدم إلا وسائل فكرية قليلة لدراسة العلاقات بين الفن والمجتمع ، على الرغم من أنه أمدنا بتحليلات طريفة للأفكار الاجتماعية المتضمنة في مؤلفات فيكتور هوجو ، والفريد دي ڤيني de Vigny ، والفريد دي موسيه وغيرهم من كبار الأدباء الفرنسيين . ومع ذلك فإن كتابات جيو عن علاقة الفن ببيئته الاجتماعية قد دعمت اهتمام العلماء الفرنسيين بهذا الموضوع المعقد .

يتضح مما سبق أن عدداً من الشخصيات الهامة المؤثرة قد كابدت خلال القرن التاسع عشر معالجة موضوع العلاقة بين الفن والمجتمع [١٠] . وقد تفاوتت إجاباتهم ، ولكن أحداً منهم لم ينكر أن هناك علاقات متشابكة بين كل من الفن والمجتمع ، والثقافة ، على الرغم من أن طبيعة هذه العلاقات كانت غامضة عندهم . وقد كانت غالبية هذه المناقشات فلسفية وجدلية ، على الرغم من أن تين وجروس — على الأقل — قد حاولا جاهدين إجراء دراسات موضوعية . وقد كان لهؤلاء الكتاب فضل طرح السؤال العام ، وتقديم بعض الفروض المعقولة ، ولكنهم تركوا المسائل معلقة . وكان على دارسي القرن العشرين أن يطرقوا المشكلة من زوايا جديدة ، ويتناولوها بمناهج حديثة .

## الدراسات المعاصرة

استمر اهتمام علماء الاجتماع — خلال القرن العشرين — بالعلاقات بين الفن والمجتمع ، وقد أجرى العلماء في أوربا والولايات المتحدة دراسات نظرية وبحوثاً متخصصة في هذا الميدان . وأخرج العلماء الأوربيون مؤلفات كثيرة مثل : دراسة ماكس فيبر Weber : — « الأسس العقلية والاجتماعية للموسيقى » * ، وشارل لالو Lalo : — « الفن والحياة الاجتماعية » ** ، وأرنست كون برامشتدت

* Max Weber, The Rational and Social Foundations of Music.

** Charles Lalo, L'Art et la vie Sociale.

Kohn — Bramstedt بعنوان : « الأرستقراطية والطبقات الوسطى فى ألمانيا » * وليفين شوكنج Schucking : « علم اجتماع التذوق الفنى » ** . وتبرز هذه المؤلفات وغيرها الميل التقليدى عند العلماء الأوربيين إلى تناول المسائل من وجهة نظر تاريخية . وكتاب « لا لو » هو الوحيد من بين هذه المؤلفات الذى يقدم إطاراً لوضع علم اجتماع شامل للفن . ويدرس لالو — وهو من علماء الجمال — الفن من حيث علاقته ببيئته الاجتماعية مع توجيه عناية خاصة للنظم الدينية ، والعائلية ، والسياسية ، كما يناقش أوجه الاختلاف بين الفن الشائع وفن جماعات الصفوة ، وحلل كذلك الدور الاجتماعى للفنان . ومن سوء الحظ أن دراسته لم تكن تتصف باطراد التفكير ، ولم تقدم إلا القليل فيما يتعلق بمناهج أو نماذج البحث . وبرغم ذلك فمؤلف لا لو هذا يعتبر فريداً فى هذا الميدان وأبرز ما يميزه أنه من تأليف شخص لم يكن عالم اجتماع محترفاً[11] .

ولا نستطيع هنا أن نقيّم بالتفصيل إنتاج العلماء الأوربيين فى ميدان علم اجتماع الفن وذلك لجملة من العوامل منها : ضيق المكان ، وعدم توصلنا إلى بعض المؤلفات ، وصعوبة التعرض لمؤلفات منشورة بأربع لغات مختلفة على الأقل[12] . وإزاء هذه الصعوبات ، سوف تركز هذه المناقشة على عدد من الدراسات التى ألفها علماء الاجتماع الأمريكيون الذين اهتموا بشكل مباشر بتطوير مناهج جديدة للبحث فى علم اجتماع الفن .

ويعتبر كتاب سوروكين Sorokin « الديناميات الاجتماعية والثقافية » *** المجلد الأول بعنوان : تقلبات الأشكال الفنية[13] ؛ أكثر المؤلفات طموحاً وشمولا فى هذا الميدان . ويتميز بأنه يربط بين وجهات نظر عالم الاجتماع ، ومؤرخ الفن ، وفيلسوف الفن . وقد درس سوروكين الفن بأشكاله التاريخية المتنوعة وذلك لاختبار نظرية عامة فى التغير الاجتماعى والثقافى . وقد عرض فى مجلدات أخرى من هذا المؤلف الضخم لشواهد التغير فى الدين ، والقانون ، والعلوم ، والأخلاق وذلك فى محاولة لتمييز الأنماط التى يمكن اعتبارها قوانين أو مبادئ عامة عن تلك

---

* Ernst Kohn — Bramstedt, Aristocracy and the Middle Classes in Germany.

** Levin Schucking The Sociology of Literary Taste.

*** Pitirim Sorokin, Social and Cultural Dynamics, Vol. I, Fluctuations of Forms of Art.

التى يسميها العملية الثقافية الاجتماعية . فهو يدرس الفن من أجل التوصل إلى مفاتيح العمليات العامة للتكامل الثقافى والتغير الثقافى لا من أجل التعرف على علاقة الفن بالنظام الاجتماعى بطريقة وظيفية علية . ومن الواضح أن دور فيلسوف الفن قد طغى على معالجة سوروكين للفن فى هذا الكتاب .

وقد خلص سوروكين من دراسته لطائفة واسعة من مواد التاريخ الفنى فى ميادين الأدب ، والموسيقى ، والرسم ، والنحت والعمارة إلى أنه ليست هناك خطوط مستقيمة أو منحنيات دورية فى التطور بحيث تسمح لنا أن نصور بدقة التغيرات الطويلة المدى فى مضمون وأسلوب الفنون المختلفة ، حتى ولا فى داخل حضارة واحدة . بل إن سوروكين يعتقد أنه قد اكتشف شواهد غزيرة على أن الفنون المختلفة تتقلب على مدى التاريخ بين نوعين استقطابيين تصوريين من الفنون هما : عقلى Ideational وحسى Sensate ويشير النوع الأول إلى الفن الذى يجسم الخصائص الدينية والمنتمية إلى عوالم أخرى ، بينما يشير الثانى إلى الفنون العلمانية المحسوسة . وقد استخدم هذه الأنماط التصورية فى تفسير التغيرات فى الأسلوب فى الرسم ، والموضوعات وما إلى ذلك كجزء من تأرجح بعيد المدى فى البندول التاريخى الثقافى لا بالإشارة إلى ظروف مباشرة يمكن أن تكون أسباباً لهذا التغير فى مجتمع معين فى وقت معين . وقد تعرض سوروكين لحقبة هائلة تمتد على طول خمسة وعشرين قرناً من التاريخ الفنى . وقد أقره المتخصصون فيما يتعلق بكثير من تصوراته للتغير فى بعض الفنون ، بينما أبدوا بعض التحفظات فيما يتعلق بالنتائج التى توصل إليها فى البعض الآخر ، وخاصة فى فن العمارة .

أما فيما يتعلق بعلم اجتماع الفن فيبدو أن مؤلف سوروكين هذا يمدنا بحشد من المعلومات التاريخية المفيدة عن الفنون ؛ يمكن أن تقدم فروضاً لعالم الاجتماع الذى يجب عندئذ أن يصمم البحث فى مشكلات معينة محددة معتمدة على فرض معين . وعلاوة على هذا فإن المادة المفصلة التى قومها سوروكين عن موضوعات مثل تغير نسب الطبقات الاجتماعية والنوع ( ذكور أو إناث ) فى التصوير الأوربى على مدى القرون يلفت الاهتمام إلى مشكلة جديرة بدراسة أكثر تركيزاً . من هذا مثلا أن عالم الاجتماع الذى يحاول فهم تأثير القوى الاجتماعية والثقافية على مضمون

التصوير سوف يحتاج إلى أن يقصر ميدان بحثه زمانياً ومكانياً وإلى أن يدرس البناء الطبقى القائم ، والجمهور الفنى المهتم بالتصوير ، والوضع الاجتماعى للرسام ، ومدارس فن الرسم المسيطرة . ولا شك أن الحقيقة التى مؤداها أن صور النساء تدر أسعاراً أعلى من صور الرجال — التى يرسمها نفس الرسام — توحى إلى عالم الاجتماع بمشكلة جديرة بالدراسة . وسوف يتضمن هذا دراسة مركزة لقسم صغير من ميدان فنى واحد من الميادين التى تعرض لها سوروكين .

واتفاقاً مع الطابع الإمبيريقى للعلوم الاجتماعية الأمريكية ، قدم علماء الاجتماع أبرز إنجازاتهم فى وضع وتطبيق مناهج بحث فى دراسة مشكلات محدودة النطاق . وهناك عدد قليل من الدراسات الهامة من هذا النوع التى تثير الاهتمام . من هذا مثلا مؤلف موللر Mueller عن : « الأوركسترا السيمفونى الأمريكى[١٤] » الذى يعتبر نموذجاً ممتازاً لأسلوب معالجة نوع معين من التنظيم الفنى ، درس فيه تفاعل العوامل الجمالية مع البيئة الاجتماعية والثقافية دراسة تاريخية ، كما تم تحليل هذا التفاعل فى ضوء الوظائف الاجتماعية المعاصرة . وقد أوضح موللر تأثير العوامل الاجتماعية على الأوركسترات الرئيسية فى الولايات المتحدة كما تتضح فى برامجها المتغيرة ، وفى أنواع علاقاتها المتباينة مع النقابات ، ومع الأجهزة الإدارية ، ومجالس الإدارة ، وتكيفها مع الأساليب الشعبية لجمهورها . وقد أثبتت دراسته أن العوامل الاجتماعية ، وشخصية قائد الأوركسترا ، واختلاف نظام جلوس أقسام الأوركسترا تؤثر على الطابع الجمالى للأداء الأوركسترالى كما تؤثر — تماماً — المهارة الفنية للقائد والموسيقيين .

ولا تلقى دراسة موللر الضوء على ما تكشفه فقط من التطور الاجتماعى للأوركسترا السيمفونى وإنما أكثر من ذلك على ما تساهم به فى زيادة فهمنا لتكون الذوق الموسيقى . وقد توصل فى هذا المؤلف إلى أشياء ملموسة — اعتماداً على مواد البحث الخاصة — بشأن نقطة صغيرة من الموضوع الكبير الخاص بكيفية تأثير المجتمع فى الفن . ويمكن أن يساهم مزيد من الدراسات من هذا النوع فى تمكين علماء الاجتماع من نقل هذا الموضوع من نطاق التأملات إلى نطاق الشواهد والبراهين .

وتمثل رسالة الدكتوراه التى تقدم بها روبرت ويلسون Wilson بعنوان: « الشاعر الأمريكى : دراسة لدوره » نقلة أخرى بعيدة عن النوع التقليدى من الدراسة فى علم اجتماع الفن[١٥]. وقد اعتمد ويلسون على الاستبارات ونتائج الاختبارات الإسقاطية فى تحليل أربعة وعشرين من الشعراء الأمريكيين الناجحين، وذلك فى محاولة لاستكشاف طبيعة وأبعاد دور الشاعر كفنان مبدع وكعضو فى المجتمع الأمريكى المعاصر.

وخلص إلى أن دور الشاعر فى المجتمع الأمريكى لا ينتظم فى قالب معين وأن الشاعر يعانى من الإهمال لا من العداوة فى ظل النظام الاجتماعى المعاصر. ومن أطرف النتائج التى توصل إليها ويلسون ذلك الذى سماه القسم المهنى الفنى من دور الشاعر الذى يسيطر على جميع جوانب سلوكه الأخرى. أو كما جاء بقلم المؤلف نفسه : « عندما يسلك الشاعر كعضو فى مجتمع، فإن جزءاً كبيراً من الدور الذى يضطلع به يتحدد من خلال الطبيعة الشاملة لمهنته ». وتقدم هذه الدراسة — من خلال الأمثلة — أسلوباً لدراسة الفنانين المبدعين فى ميادين أخرى، كما تمدنا بإطار فكرى مفيد لتنظيم وتفسير النتائج.

وتوجد محاولة مشابهة لاستكشاف العالم الاجتماعى والسيكولوجى لنوع آخر من الفنانين المبدعين فى رسالة دنيسون ناش Nash للدكتوراه بعنوان : « المؤلف الموسيقى الأمريكى »، كما تناول فى مقال لاحق التنشئة الاجتماعية للمؤلف الموسيقى الأمريكى[١٦]. وتعتمد دراسة ناش على معلومات عن الشخصية وعوامل الخلفية الاجتماعية — التى توصل إليها باستخدام اختبارات رورشاخ واستبار ثلاثة وعشرين من كبار مؤلفى الموسيقى الجادة الأمريكيين. وهى تتضمن كذلك تحليلا للمؤلف الموسيقى إزاء أزمة المجتمع الأمريكى المعاصر، وتحلل وضعه الاجتماعى، وما يلقاه من مكافأة، وإشباع، وإحباط.

وقد وجد ناش أن المجموعة التى درسها من المؤلفين الموسيقيين الأمريكيين المعاصرين ليست راضية عن دورها الاجتماعى، وأنهم مستاءون من ضرورة منافقتهم للمديرين، وقواد الأوركسترا والعازفين وغيرهم حتى تتاح لمؤلفاتهم الموسيقية فرصة العرض. وتعتبر المادة الوصفية التى قدمها ناش للدور الحالى للمؤلف الموسيقى

— وخاصة فيما يتعلق بتكيفه مع الوضع الراهن وما يلجأ إليه من تطويع الدور — تعتبر ذات قيمة كبرى لعلماء الاجتماع لأنها تقدم الدليل على التأثير الاجتماعى الفعال فى العمل الفنى عند مصدره ، أعنى فى مبدعه .

وعلى الرغم من أن معظم البحوث التى أجريت فى علم اجتماع الفن قد تناولت إما الأدب أو الموسيقى ، إلا أن هناك دراسة حديثة أجراها كولاجا Kolaja وويلسون(١٧) واستخدما فيها مادة من التصوير والشعر . ويمثل هذا التنوع موقفاً أولياً للاختبار يمكن أن تدرس فيه استجابة الأشكال الفنية المختلفة لنفس المجموعة من المؤثرات الاجتماعية . ويختبر المؤلفان احتمال اتصاف أنواع مختلفة من وسائل التعبير الفنى فى مجتمع معين بخصائص ثقافية معينة مشتركة فى وقت معين . وقد حلل الباحثان — مستقلين عن بعضهما — عينة كبيرة من الرسومات وقصائد الشعر التى أبدعها فنانون أمريكيون فى نفس العام مع توجيه اهتمام خاص لتصوير العلاقات الاجتماعية فى كلا النوعين من الفن . وقد خلصا إلى أن الرسامين والشعراء — فى العينتين اللتين درساهما — قد تصوروا « الفرد » على أنه معزول إلى حد كبير ، يفتقر إلى علاقات مع الأشخاص الآخرين . وقد أوضح الفارق الكبير بين إدراكهم للشخص الطرازى المعاصر والتصويرات المماثلة فى الفن الشائع أن الرسامين والشعراء الذين يؤلفون فناً «جاداً» إنما هم أعضاء فى نوع من الثقافة الفرعية ، وأنهم يمثلون جماعة محددة . وبغض النظر عن مدى صحة هذا التفسير ، فإن هذه الدراسة تمثل أملا كبيراً ولا شك ، باعتبارها تجديداً فى مناهج البحث يمكن أن يتيح للدارسين التعرف على — وربما كذلك تقييم — تطابق المعنى فى نفس الوقت لدى الفنون المختلفة .

وقد أجريت عدة دراسات عن العلاقات بين الفن والمجتمع تتضمن استخدام أساليب كمية . وتتناول هذه الدراسات فن الأدب ، وتمثل أملا كبيراً من حيث المناهج ، كما أنها طريفة بالنظر إلى النتائج التى توصلت إليها . وقد حاولت روث إنجليز Inglis — على سبيل المثال — التحقق من الأسبقية الزمنية للمؤثرات الاجتماعية بالنسبة للمؤثرات الأدبية ، وذلك عن طريق تحليل نوع الخصائص الاقتصادية والمهنية لبطلات الروايات الشائعة . وقد درست بضع مئات من الروايات التى ظهرت فى إحدى المجلات الكبرى ذات الانتشار الجماهيرى على مدى خمس وثلاثين سنة . وقارنت النمط الذى استخرجته من هذه المصادر بالتغيرات التى

حدثت فى نفس خصائص المرأة الأمريكية من نفس العمر كما تتضح من بيانات التعداد . وقد توصلت إلى أن : « اتجاه الخصائص فى الروايات كان متخلفاً بحوالى عشر سنوات عن الاتجاه الفعلى»[١٨] وتؤيد هذه الدراسة القضية التى تقول إن الأدب — على الأقل فى النوع الجماهيرى منه — يعكس التغيرات التى تحدث فى المجتمع لا بسببها عن طريق دفع القراء إلى تقليد شخصيات الرواية .

وقد قام برلسون Berelson وسولتر Salter — فى دراسة لهما بعنوان : « الأمريكيون الأغلبية والأقلية » بتحليل حوالى مائتى قصة قصيرة نشرت فى ثمانى مجلات جماهيرية على مدى عامين . وقد وجدا أن التصوير الروائى لأبناء جماعات ( الأقلية ) كان دائماً أقل إيجابية من تصوير الأمريكيين « الأغلبية » . . . أقصد الأمريكيين البيض ، البروتستانت ، المتحدثين بالإنجليزية ، والمنحدرين من أصل أنجلو ساكسونى[١٩] . وقد عرضت هذه النتائج بطريقة كمية تبرز الاختلافات فى التصوير الأدبى للأمريكيين الأغلبية والأقلية . وعلى الرغم من أهمية النتائج التى انتهت إليها هذه الدراسة ، إلا أن المؤلفين قد أخفقا فى إثبات رأيهما بأن التصوير السيئ لجماعات الأقلية فى الروايات الجماهيرية الأمريكية يدعم الصور النمطية الموجودة ومن ثم يشكل الاتجاهات الاجتماعية . ولا نعرف حتى الآن كيف يستجيب الأفراد للرواية ، وكيف يتمثلون المعايير ، والاتجاهات والقيم الواردة فيها فى عقولهم وعواطفهم . وربما كان للرواية الأدبية تأثير كبير كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعى . إلا أن هذا الرأى ما زال حتى الآن مجرد فرض أكثر منه حقيقة ثابتة : ولا بد من ابتكار وسيلة جديدة لمعالجة هذه المشكلة على نحو مرض .

وقد نشر ميلتون البرشت Albrecht مؤخراً مقالا هاماً تعرض فيه لنتائج محاولة اختبار الفرض الذى يقول إن الأدب يعكس القيم الثقافية ، وخاصة قيم الأسرة[٢٠] . وقد تم وضع مجموعة متكاملة من القيم الأسرية من واقع عدد من دراسات الاجتماع العائلى لتستخدم كأساس للمقارنة مع القيم التى اكتشفت فى المواد الروائية الأدبية . وقد درست مجموعة مكونة من ١٥٣ قصة قصيرة مختارة من المجلات تم تصنيفها طبقاً لبعض المعايير الفنية بحيث تمثل مستويات ثقافية مختلفة . وقد درست من حيث

تمسكها أو رفضها للقيم الواردة فى المجموعة المشار إليها . واستخرج البرشت النسب المئوية للتمسك بمجموعة القيم العائلية أو رفضها كما تبدو فى القصص القصيرة ، اكتشف وجود أنماط متميزة تختلف تبعاً للمستويات الثقافية . وتوصل إلى إثبات فرضه العام ، إلا أن تواتر الموضوعات التى ظهرت فى القصص لم يكن شاهداً كافياً على انتشار قيم عامة . وتدل هذه الدراسة على براعة فائقة فى تصميم البحوث ، كما تبين أن البحث يمكن أن يتناول موضوعات غير ملموسة كالقيم ، وذلك إذا ما أمكن تحديد الوحدات الكيفية تحديداً دقيقاً ، وإذا ما أمكن استخدام المنطق والإحصاء بإدراك كامل لإمكانياتهما وحدودهما .

ومن الدراسات الحديثة المفيدة فى سوسيولوجيا الأدب دراسة لوفنتال Lowenthal بعنوان : « الأدب وصورة الإنسان »[٢١] . ويمثل هذا الكتاب تحليلا وتفسيراً سوسيولوجياً لمختارات من الروايات والمسرحيات التى ألفها كتاب أوربيون فى الفترة من ١٦٠٠ إلى ١٩٠٠ ، من بينها بعض أعمال لمشاهير الكتاب الأسبان والفرنسيين ، ومسرحية لشكسبير ، وروايتان لجوته ، وعدة مسرحيات لإبسن ، وروايات هامسون Hamsun. والقضية الرئيسية عند لوفنتال أن الكتاب المبدعين يصورون بشكل مقنع — ومن خلال اختيارهم غير الشعورى غالباً للحبكة الروائية ، ورسم الشخصيات ، وتصوير البيئة ، والتأكيد على القيم — علاقة الإنسان بمجتمعه وعصره . وهكذا يمدنا الأدب الخلاق بنوع من الوثائق التى تفيد فى دراسة البناء الاجتماعى والتغير الثقافى . إلا أن لوفنتال يتجاوز هذه النقطة ليدافع عن الرأى الذى مؤداه أن الكتاب المبدعين يتمتعون بحساسية عالية للتغيرات الأولى فى علاقة الإنسان بمجتمعه ، وغالباً ما يعكسون هذا الوعى فى أعمالهم . وهكذا نجد أن إمعان النظر فى كتاباتهم يمكن أن يكون ذا أهمية خاصة لدارسى التغير الاجتماعى .

والحق أن هذه قضية أخاذة ، واتجاه لوفنتال السوسيولوجى فى دراسة الأدب مفيد وحافز إلى مزيد من الدراسات . وهو يطبق الخيال على بعض المشكلات السوسيولوجية الهامة ويهتم بالجوانب الفريدة المتعلقة بالقيم لا بالجوانب المتكررة التى يمكن قياسها فى هذا النوع من الفن . وبوسع الدراسة السوسيولوجية للأدب أن تستفيد الكثير من نوع دراسات لوفنتال هذه . إلا أنه يجب الإشارة — على أى

حال — إلى أنه قد أهمل أو تجاهل تماماً بعض الموضوعات مثل الحالات السالبة ، ودرجة تمثيل العينة ، وتحقيق المواد الأدبية بمواد غير أدبية .

* * *

**نظرة إلى المستقبل :**

يحتاج عالم الاجتماع اليوم إلى أسلوب مختلف فى معالجة مشكلة العلاقة بين الفن والمجتمع . فقد ظلت دراسات علماء الاجتماع فى هذا الميدان — وحتى وقت قريب جداً — موجهة كلية تقريباً إلى أعمال فنية فى ميادين الأدب ، والموسيقى ، والفنون المرئية — وبشكل عارض — المسرح والرقص أيضاً . ولقد حان الوقت لكى يهجر علماء الاجتماع هذا التركيز المحدود على الأعمال الفنية ، ويبارون الدارسين فى فروع أخرى بتوسيع نطاق اهتمامهم ليشمل الفنانين وجمهور الفن أيضاً[٢٢] . ولا يمكن أن يتم هذا إلا إذا فهم الفن على أنه عملية يمثل فيها كل من الفنان والعمل الفنى ، وجمهور الفن عناصر متفاعلة مع بعضها . وهكذا فالفنان — من وجهة نظر علم الاجتماع — يولد فى مجتمع ذى ثقافة خاصة ، وينشئه مجتمعه تنشئة اجتماعية بطريقة تؤثر فى شخصيته ، كما تؤثر — بوجه خاص — فى اتجاهاته إزاء الفن ودخوله إلى العالم الفنى عن طريق التدريب الرسمى أو التلمذة ، أو جهوده الفردية . وما إن يتخذ الفنان الفردالفن حرفة له ، حتى نجده يعمل فى الفرع الذى اختاره ، مستخدماً الأساليب الفنية ، والتراث ، والقيم ، والمواد التى يقدمها له مجتمعه . فهذه الأشياء « تنقل » اجتماعياً ، وعلى الفنان أن يستخدمها أو أن يبتكر أساليب جديدة يعبر بها عن آرائه ، وقيمه ، وعواطفه الفنية .

وإذا ما أراد أن يعيش كفنان ، فلا بد ألا تقتصر الأعمال الفنية التى يبدعها — سواء كانت أدباً أو موسيقى أو فنوناً مرئية — على التعبير عما يؤمن به فقط من حيث الشكل الجمالى ، وإنما يجب كذلك أن تخلق رد فعل مناسباً لدى جزء على الأقل من جمهور الفن . ولكى يتوصل إلى هذا يجب أن يجذب انتباه جمهور معين . ويفرض هذا بدوره الاتصال المستمر بالمؤسسات والأجهزة المختلفة العاملة فى هذا الميدان ، مثل المعارض الفنية ، ودور النشر ، ولجان مديرى الأوركسترات

السيمفونية . ذلك أن هذه الأجهزة قادرة على تحديد أى الأعمال الفنية يمكن أن يكون قادراً على التأثير فى جماهير الفن . واستجابة الجماهير ، بل واستجابة النقاد كذلك — الذين يريدون العمل «كقادة للذوق» على نطاق واسع — هى التى تحدد بشكل مباشر مصير العمل الفنى . وقد تدفع الفنان إلى أن يغير أساوبه فى الرسم ، أو الكتابة أو التأليف الموسيقى . وهناك — على سبيل المثال — بعض الدلائل التى تشير إلى أن بعض الرسامين الأمريكيين الشبان يتبعون الأسلوب التجريدى فى الرسم لا عن اقتناع فنى وتفضيل لهذا اللون ، وإنما لأن كثيراً من المعارض سوف لا تعرض أو تشترى سوى هذا النوع من الرسم[٢٣] . وخلاصة القول أن الإعداد الأولى للفنان الفرد ، وتدريبه ، وحياته العملية كفنان مبدع ، وأعماله أو إنجازاته الفنية واستجابة الجمهور لها يمكن أن تعتبر جميعاً جوانب أو عناصر فى العملية الفنية Art Process

وعلى عالم الاجتماع أن يوجه جهوده نحو دراسة منهجية منظمة للجوانب المختلفة لهذه العملية ، وربما ركز على العلاقات الاجتماعية ، والأبنية الاجتماعية ، والمعايير والأدوار التى تتميز بها مهنة الفنان . وعلينا أن نقر هنا أن هذا النوع من المعالجة يناسب بدرجة أكبر دراسة العملية الفنية فى المجتمع الغربى المعاصر عنها فى المجتمعات التى لم تعرف بعد القراءة والكتابة . إذ يحتل الفن فى هذه المجتمعات مكانة مختلفة ، كما يتميز دور الحرفى الفنان بخصائص مختلفة . إلا أن الدراسات المقارنة للفنانين ، والعمل الفنى ، وجماهير الفن فى المجتمعات المختلفة — المتقدم منها والمتخلف — سوف تلقى مزيداً من الضوء ولا شك على هذه المشكلة[٢٤] .

ومن الأساليب المفيدة فى هذه الدراسة تجزيئ ميدان الفن العام إلى فنون مستقلة ، ودراسة كل منها على حدة . وسوف يمكن هذا الأسلوب عالم الاجتماع أن يأخذ فى اعتباره الحقيقة التى مؤادها أن للفنون المختلفة «ثقافات» فنية متمايزة ، كما سينتبه إلى احتمال وجود اختلافات كبيرة — داخل نفس المجتمع فى خلال فترة معينة — بين الظروف الاجتماعية للفنان المبدع فى الموسيقى ، والأدب ، والفنون المرئية . فليس من الضرورى أن تلقى الفنون المختلفة قدراً متساوياً من الاعتراف والتأييد العام فى نفس الوقت . وهكذا يمكن أن تختلف طبيعة العملية الفنية فى أحد الفنون اختلافاً

واضحاً عنها فى فن آخر . ونشير هنا — على سبيل المثال — إلى ما حققه « معرض أرمورى » الشهير فى نيويورك عام ١٩١٣ من جذب انتباه الجمهور إلى الرسم الحديث وكسب تأييد صفوة قليلة العدد ولكنها قوية التأثير ؛ وذلك قبل سنوات من استطاعة الموسيقى الحديثة اكتساب مثل هذا التقدير فى الولايات المتحدة[٢٥] . ولذلك يجب دراسة مسألة التطورات المتوازية فى الفنون المختلفة ، وعدم أخذها كأمور بديهية مسلم بها .

ويواجه عالم الاجتماع مشكلة عويصة فى دراسة الفنون لا يسعه حلها إلا بالتعاون الخالص من جانب مؤرخ الفن والناقد الفنى . تلك هى مشكلة تحديد الأعمال الفنية « الجادة » الجديرة بالدراسة ، ثم تحديد مكانها فى سياق التطور التاريخى لنوع معين من أنواع الفنون . ولن يستطيع عالم الاجتماع — عادة — دون هذه المساعدة من جانب أصحاب المعرفة التكنية بالفنون أن يميز بين مسائل الأسلوب ، والصورة ، والموضوع وغير ذلك مما يعكس مؤثرات اجتماعية وثقافية هامة ، أو يعبر فقط عن التقاليد الجمالية السائدة فى فن معين فى وقت معين . فالفنانون يقلدون قادة فنهم كما يبدعون صوراً خاصة لما يجدونه متميزاً فى عالم التجربة . ولن يستطيع التمييز بين الفن المقلد والفن المبدع سوى أولئك المتمرسين بالتطور الجمالى فى فن من الفنون .

ومن الصعوبات العملية التى يواجهها عالم اجتماع الفن رفض الفنانين — فى بعض الأحيان — إجراء دراسات « موضوعية » لهم ولإنتاجهم الفنى . وقد اكتشف ناش هذه المشكلة فى دراسته للمؤلفين الموسيقيين . ويمكن توقع صعوبات مماثلة لمن يقومون بدراسات سوسيولوجية على فنانين من ميادين أخرى .

وختاماً يجب على عالم الاجتماع الذى يقوم بدراسة الفنون أن يواجه السؤال التالى : أى أنواع الإنتاج الخلاق يمكن إدراجها تحت باب « الفنون » ، وأى الفنون يعتبر هامشياً ، وأيها ينتمى إلى بعض جوانب التراث الثقافى الأخرى ؟ والرأى عندنا أن نتبنى موقفاً مرناً فى هذا الصدد ، ونتجنب الالتزام بنظام تصنيفى صارم . وتمثل الفنون الجميلة — الموسيقى ، والأدب ، والرسم ، والنحت ، والعمارة — النواة التقليدية للفن البحت فى الثقافة الغربية ، ومن ثم تمثل البؤرة الأساسية لدراسة

عالم الاجتماع فى هذا الميدان . ولو أنه من الحكمة أن نسلم بأن فنون الرقص الحديث والمسرح « الجاد » يمكن أن تدرج أيضاً تحت باب الفنون البحتة . إذ استطاعت أن تخلق صوراً جمالية معينة يحاول الفنان من خلالها تجسيد وتوصيل بعض التجارب . ويبدو أن الفنون التطبيقية — كالخزف وتصميم المنسوجات — تفتقر إلى هدف التوصيل هذا ، إذ تبرز — بدلا من هذا — أهمية وجود تصميمات وأسطح مرضية من الناحية الجمالية . وتبدو قدرة هذه الفنون التطبيقية على الرمز لعواطف وأفكار معقدة ومجردة من خلال صور جمالية معينة محدودة بالقياس إلى قدرات الفنون الجميلة التقليدية . ولو أن الفنون التطبيقية يمكن أن تمدنا بميدان خصب لدراسة وظائف جماهير الفن داخل العملية الفنية الشاملة . فدراسة الجماهير التى تقتنى أثاثاً ذا تصميم إيطالى، أو إسكندنافى، أو « مودرن » مثلا يمكن أن تلقى بعض الضوء على أساليب التسلق الاجتماعى ، وكذلك على الطابع المتغير لذوق الجمهور .

وتمثل وسائل الاتصال الجمعى مشكلة أخرى لعالم الاجتماع . إذ تحاول قصة المجلة ، أو التمثيلية الإذاعية، أو التمثيلية التلفزيونية ، أو الفيلم السينمائى فى بعض الأحيان أن تذهب إلى أبعد من وظيفة التسلية ، فتسعى إلى التعبير عن أفكار وعواطف ليست مجرد انعكاسات تسجيلية للحياة اليومية . والملاحظ بالنسبة لمعظم وسائل التسلية الجماهيرية أنها تسعى أساساً إلى الإرضاء، والتسلية والتثقيف معتمدة على الحوادث المألوفة والأنماط الاعتقادية والسلوكية التقليدية . ولكنها تعمد فى بعض الأحيان إلى نقد ، وتقييم وتقديم تفسيرات جديدة « للواقع الإنسانى » . وهنا يمكن أن تكتسب طبيعة فنية . ومما لا جدال فيه أن هذه الرسائل الجماهيرية ذات أهمية هائلة بالنسبة للمجتمع المعاصر كأدوات للاتصال الاجتماعى ، وفى بعض الأحيان كأشكال فنية من نوع خاص . وهناك علاوة على هذا — وكما أشار مونرو Munro — تغيرات كبيرة فى أساليب ومواد كثير من الفنون الهامشية . وليس من الحكمة فى شىء قصر ميدان الفن على أنواع قليلة من أوجه النشاط .

أما بالنسبة للوقت الحاضر فعلماء اجتماع الفن فى حاجة إلى إجراء كثير من الدراسات التوضيحية والوصفية الصريحة من أجل تحديد الأبعاد العامة لهذا الميدان .

عندئذ فقط سيكون من الممكن وضع واختبار فروض معينة ، يمكن أن تقودنا إلى تعميمات تصدق على جميع أنواع الفنون أو على بعض منها بالذات . وبعد اجتياز هذه المرحلة بدورها سيصبح من الممكن أن نخلص من معرفتنا بالفنان ، والعمل الفنى ، وجمهور الفن إلى نتائج ستساهم فى المعرفة العلمية بالمجتمع والثقافة .

## الحواشى

(1) Madame de Staël, De la littérature considerée dans ses rapports avec les institutions sociales, Paris, 1800.

(2) Karl Marx and Frederick Engels, Literature and Art, International, 1947, Chapt. I

(3) Louis Harap, Social Roots of the Arts, International, 1949, p. 83.

(4) Ernst Grosse, The Beginnings of Art, Appleton, 1914, p. 311.

(5) Herbert Spencer, The Principles of Psychology, Appleton, 1882, Vol. II, pp. 629 f.

(6) Horace Kallen, Art and Freedom, Duell, Sloane and Pearce, 1942, Vol. II, p. 568.

(7) Hippolyte Taine, History of English Literature, Henry Holt, 1886, Vol. I, p. 30.

(8) Harry Levin, "Literature as an institution", in Mark Schover et al. (eds), Critcism — The Foundations of Modern Literary Judgment, Harcourt, Brace, 1948, p.546.

(9) Kallen, op. cit., p. 601.

( ١٠ ) لمناقشة هذه المشكلة كما تناولها بعض مفكرى القرن التاسع عشر الآخرين ، انظر :

H.A. Needham, Le Développement de l'Esthétique Sociologique en France et en Anglettere au XIXe. Siècle, Paris, 1926.

( ١١ ) للوقوف على صياغة أحدث لآرائه فى هذا الموضوع انظر شارل لالو :

Charles Lalo, "Méthodes et objects de l'esthetique sociologique", Revue internationale de Philosophie, 3 (1949), 5 - 42 (Brussels)

( ١٢ ) نذكر منها على سبيل المثال :

H. Sauermann, "Soziologie der Kunst", in Karl Dunkmann (ed.), Lehrbuch der Soziologie und Sozialphilosophie, Berlin, 1931, pp. 308-33; M. Mierendorff and H. Tost., „Grundlagen einer Kunstsoziologie", in Kolner Zeitscdrift für Soziologie, I (1953-54)' 1 - 15; E. Souriau,"L'Art et la vie sociale", in Cahiers Internationaux de Sociologie, 5 (1948), 66-96; Lucio Mendieta y Nunez, „Sociologia del Arte", in Revista Mexicana de Sociologia, 19 (1957), 67-84; V. Loos, Samhaller och Bildkonsten, Stockholm, 1948.

(13) Pitirim Sorokin, Social and Cultural Dynamics, Vol. I, Fluctuations of Forms of Art, American Book, 1937.

(14) John H. Muller, The American Symphony Orchestra : A Social History of Musical Taste, Indiana University Press, 1952.

(15) Robert N. Wilson, The American Poet : A Role Investigation, Ph. D. dissertation, Harvard University, 1952, p. 176.

(16) Dennison J. Nash, The American Composer, Ph. D. dissertation, University of Pennsylvania, 1954; and "The Socialization of an Artist : The American Composer", Social Forces, 35 (1957), 307-13.

(17) Jiri Kolaja and Robert N. Wislon, „The Themes of Social Isolation in American Painting and Poetry", Aesthetics and Art Criticism, 13 : 1 (1954), 37-45.

(18) Ruth Inglis, „An Objective Approach to the Relationships Between Fiction and Society", American Sociological Review, 3 : 4 (1938,) 630.

(19) Bernard Berelson and Patricia Salter, „Majority and Minority Americans", Public Opinion Quarterly, 10 (1946), 168-90.

(20) Milton Albercht, "Does Literature Reflect Common Values ?" American Sociological Review, 21 : 6 (1956), 722-29.

(21) Leo Lowenthal, Literature and the Image of Man, Beacon Press, 1957.

(22) See R. Wellek and A. Warren, Theory of Literature, Harcourt, Brace, 1955, Chap. 9.

(23) Bernard S. Myers, Problems of the Younger American Artist, City College Press, (N.Y.), 1957, Chap. 2.

(24) See George Mills,"Art : An Introduction to Qualitative Anthropology", Aesthetics and Art Criticism, 16 (1957), 1 - 17.

(25) See John I.H. Baur, Revolution and Tradition in Modern American Art, Harvard University Press, 1951, pp. 5 f.

(26) Thomas Munro, The Arts and Their Interrelations Liberal Arts Press, 1949.

# مراجع مختارة


Abell, Walter, The Collective Dream in Art, Harvard University Press 1957.

Albrecht, Milton, "Does Literature Reflect Common Values ?" American Sociological Review, 21 : 6 (1956), 722-29.

——, "The Relationship of Literature and Society", American journal of Sociology, 59 : 5 (1954), 425-36.

Auerbach, Erich, Mimesis : The Representation of Reality in Western Literature, Doubleday, 1957.

Barnet, James, Divorce and The American Divorce Novel, 1858-1937, Ph. D. dissertation, University of Pennsylvania, 1939.

——, "Research Areas in the Sociology of Art", Sociology and Social Research, 42 : 6 (1958), 401-05.

Baur, John, Revolution and Tradition in Modern American Art, Harvard University Press, 1951.

Boas, Franz, Primitive Art, Dover Publications, 1955.

Cowley, Malcolm, The Literary Situation, Viking, 1954.

De Voto, Bernard, The Literary Fallacy, Little, Brown, 1944.

Duncan, Hugh Dalziel, Language and Literature in Society, University of Chicago Press, 1953.

Edman, Irwin, Arts and the Man, New American Library, 1949.

Cottschalk, D.W., Art Art and the social Order, University of Chicago Press, 1947.

Hauser, Arnold, The Social History of Art, Vintage Books, 1957, 2 vols.

Kahn, Scholom, Science and Aesthetic judgment, Columbia University Press, 1953

Kohn - BramstedtErnst, Aristocracy and the Middle-Classes in Germany : Social ‘ypes in German Literature, 1830-1900, P.S. King and Son, 1937.

Lalo, Charles,L'Art et la Vie Sociale, Paris, 1921.

Les, Q.D., Fiction and the Reading Public, Chatto and Windus, 1932.

Lowenthal, Leo, Literature and the Image of Man : Sociological Studies of the European Drama and Novel, 1600-1900, Beacon Press, 1957.

Lynes, Russell, The Tastemakers, Harper, 1954.

Mueller, John H., The American Symphony Orchestra : A Social History of Musical Taste, Indiana University Press, 1951.

Mukerjee Radhakamal, The Social Function of Art, Philosophical Library, 1954.

Munro, Thomas, The Arts and their Interrelations, Liberal Arts Press, 1949.

Nash, Denn'son, The American Composer, Ph. D. dissertation, University of Pennsylvania, 1954.

Panofsky, Erwin, Meaning in the Visual Arts, Doubleday, 1955.

Plekhanov, G.V., Art and Social Life, Lawrence and Wishart, Ltd., 1953.

Powell, C.L., English Domestic Relations, 1487-1653, Ph. D. dissertation, Columbia University, 1917.

Read, Herbert, Art and Society, Macmillan, 1937.

Schücking, Levin, The Sociology of Literary Taste, Routledge and Kegan Paul, 1944.

Sewter, A.C., "The Possibilities of a Sociology of Art", Social. Rev., 27 (1935), 441-53.

Silbermann, Alphonse, Introduction à une Sociologie de la Musique, Presses Universitaires de France, 1955.

——, La Musique, La Radio et L'Auditeur, Presses Universitaires de France, 1954.

Weber, Max, The Rational and Social Foundations of Music, Carbondale, Southern Illinois University Press, 1958.

Wellek, René, and Austin Warren, Theory of Literature, Harcourt, Brace, 1956.

Wilson, Robert N., The American Poet : A Role Investigation, Ph. D. dissertation, Harvard University, 1952.

# الفصل الثامن عشر

## التغير والتطور والتقدم *

ارتبط علم الاجتماع منذ بداياته الأولى ارتباطاً وثيقاً بفلسفة التاريخ وبالتفسيرات التي وضعت للتغيرات السريعة والعنيفة التي شهدتها المجتمعات الأوربية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وقد اهتم المؤرخون والفلاسفة الاسكتلنديون ( وبالذات فرجسون Ferguson وميلار Millar وروبرتسون Robertson) ، والفلاسفة الفرنسيون ( فولتير Voltaire وتيرجو Turgot وكوندرسيه Condorcet ) ، والمؤرخون والفلاسفة الألمان ( هيردر Herder وهيجل Hegel ) ، اهتموا جميعاً بشرح وتفسير ثورات عصرهم الاجتماعية والسياسية ، وذلك في إطار نظرية عامة للتاريخ . وقد كان تأثيرهم في ذلك عميقاً يمكن أن نلمسه بوضوح في أعمال من تبعوهم من كتاب مثل سان سيمون Saint-Simon ، وبكل Buckle، وفي مؤلفات علماء الاجتماع الأوائل : أوجيست كونت وكارل ماركس وهربرت سبنسر . بل إن الاتجاه التاريخي والتطوري ظل مسيطراً على علم الاجتماع والأنثروبولوجيا حتى فيما بعد في القرن التاسع عشر . ومع أن ماكس فيبر لم يقدم نظرية تاريخية شاملة ، إلا أنه من الواضح أن كل مؤلفاته السوسيولوجية كانت مستوحاة من اهتمامه بالدراسة التاريخية لأصول الرأسمالية الغربية الحديثة ودلالتها . بل وأكثر من ذلك من اهتمامه الفائق بالترشيد المتزايد للحياة الاجتماعية ، وما ينطوي عليه من دلالات خاصة بالحرية الإنسانية . ومع أن دوركيم قد رفض نظرة كونت التطورية إلى علم الاجتماع ، إلا أن تصوره العام لتصنيف المجتمعات يرتكز على إطار تطوري ويهتم في كتابه « تقسيم العمل في المجتمع » بعملية التطور ابتداء من المجتمعات البدائية حتى المجتمعات الحديثة . أما هوبهوس Hobhouse فكان أكثر تأثراً بشكل مباشر بكونت وسبنسر .

---

* ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكري عن المصدر التالي :

Bottomore, T.B., Sociology. A Guide to Problems and Literature, unwin univ. Books' pp. 263 - 275. London, 1965.

ومن الواضح أن كل مؤلفاته فى علم الاجتماع موجهة بتصور فلسفى للتقدم الاجتماعى .

ونلاحظ على هذه النظريات السوسيولوجية الأولى أن مفاهيم « التغير » و« التطور » و« النمو «development» والتقدم » كانت تختلط فى بعض الأحيان ، أو يربط المفكر بينها جميعاً فى مفهوم واحد . وكان يحدث فى حالات أخرى أن يفرق العلماء بينها . ولكنها كانت تعتبر مصطلحات مرتبطة ببعضها ارتباطاً منطقياً . وقد انصبت الانتقادات التى وجهت إلى هذه النظريات فيما بعد على ملاءمة هذه المصطلحات فى تطبيقاتها على الظواهر الاجتماعية ، وعلى طبيعة العلاقات بينها . وقد استعيرت فكرة التطور الاجتماعى مباشرة من نظريات التطور البيولوجى التى دعمت بقوة — فى القرن التاسع عشر — تأثير فلسفة التاريخ على علم الاجتماع . وقد عقد سبنسر فى كتابه « الاستاتيكا الاجتماعية « Social statics ( الصادر عام ١٨٥٠ ) ، وبإفاضة أكبر فى كتابه « أسس علم الاجتماع « Principles of Sociology مماثلة بين المجتمع والكائن الحى ، وبين النمو الاجتماعى والنمو العضوى ، ولكنه لم يعر فى وصفه للتطور الاجتماعى اهتماماً كبيراً للملامح الخاصة المميزة للنظرية البيولوجية ، وأعنى تعريفه للتطور على أنه : « انحدار سلالى معدل على نحو معين » وتفسيره للآليات التى يتم التطور من خلالها فى حديثه عن نظرية داروين . كذلك استخدم تايلور Taylor فى كتابه « الثقافة البدائية Primitive culture ( الصادر عام ١٨٧١ ) مصطلح « التطور » بطريقة غير دقيقة على الإطلاق حيث قال : « فنجد من ناحية أن التماثل الذى يسود فى الجانب الأكبر من الحضارة يمكن إرجاعه إلى حد بعيد إلى التأثير المماثل للأسباب المماثلة . بينما نلاحظ من الناحية الأخرى أن الدرجات المتفاوتة للتماثل يمكن أن تعتبر مراحل للنمو أو التطور ، تمثل كل منها محصلة تراث سابق وهى بصدد أداء دورها المناسب فى تشكيل أحداث المستقبل » .

وقد أشار الكتاب المحدثون إلى الفروق القائمة بين النظرية البيولوجية والنظريات المختلفة فى التطور الاجتماعى . ورغم أن وليام أوجبرن Ogburn لم يرفض مفهوم التطور الاجتماعى كلية إلا أنه يلاحظ قائلا : « إن المحاولات المبذولة للكشف

عن قوانين الوراثة ، والتنوع ، والانتخاب فى تطور النظم الاجتماعية ، لم تسفر إلا عن قليل من النتائج الحيوية أو الهامة »[١] وكذلك كتب جوردون تشايلد Gordon Childe يقول :

« . . . إنه من الضرورى ألا يغيب عنا إدراك الفروق الدالة بين التقدم التاريخى والتطور العضوى ، وبين الثقافة الإنسانية والتكوين الجسمانى للحيوان ، وبين الإرث الاجتماعى والوراثة البيولوجية . فالتعبيرات الاستعارية القائمة على تلك المماثلة المسلم بها يمكن أن تضلل الإنسان غير الحذر . . . فمعدات الإنسان وأساليبه فى الدفاع عن نفسه خارجة عن تكوينه الجسمانى إذ يمكنه أن يضعها جانباً ثم يستخدمها وفق إرادته . واستخدامها غير موروث ولكنه مكتسب — ببطء نوعاً ما — عن الجماعة الاجتماعية التى ينتمى إليها كل فرد . فالإرث الاجتماعى للإنسان لا ينتقل عن طريق الخلايا الموروثة التى نشأ منها بل عن طريق التراث الذى لا يبدأ فى اكتسابه إلا بعد خروجه من رحم أمه . فالتغيرات فى الثقافة والتراث يمكن بدؤها عمداً كما يمكن التحكم فيها أو إبطاء سرعتها بواسطة الإرادة الواعية والمدروسة لواضعيها ومنفذيها من البشر . وليس الاختراع طفرة عرضية فى البلازما الموروثة ولكنه عبارة عن مركب جديد ناتج عن الخبرة المتراكمة التى ورثها المخترع عن طريق التراث فقط . ومن المستحسن أن نكون على بينة ما أمكن بنوع الاختلافات الكائنة بين العمليات موضع المقارنة هنا »[٢] .

هذا وقد استطاع البعض أن يدركوا فى وقت مبكر نسبياً مواطن الضعف الكامنة فى المماثلة بين التطور البيولوجى والتطور الاجتماعى ، كما فضل بعض علماء الاجتماع استخدام مصطلح « النمو الاجتماعى Social development للإشارة إلى عملية التغير التاريخى . غير أنهم لم يتمسكوا تمسكاً صارماً بهذا التمييز ( بين مصطلحى « التطور الاجتماعى » و « النمو الاجتماعى » ) . إذ يبدو مثلا أن هوبهوس قد استخدم هذين المصطلحين كمترادفين فى معظم كتاباته ، بالرغم من أنه وجه النقد إلى جوانب معينة لنظرية سبنسر التطورية[٣] . وهو فضلا عن هذا يقترح فى كتابه « النمو الاجتماعى » Social Development ( الصادر فى لندن عام ١٩٢٤ ) أربعة معايير للنمو ألا وهى : الزيادات فى كل من المدى ، والكفاءة ، والتبادل ، والحرية ، وهو يربطها جميعاً ربطا واضحاً بمعايير التطور البيولوجى[٤] . وقد استخدم كثير

من علماء الاجتماع الآخرين معيار المدى فى كلامهم عن النمو الاجتماعى ، كما رأينا من قبل عند كل من سبنسر ودوركايم فى تصنيفهما للمجتمعات فى إطار تطورى(٥). وقد أشار جوردن تشايلد حديثاً إلى أن « الاستمرار بين التاريخ الطبيعى والتاريخ الإنسانى يمكن أن يسمح بإدخال مفاهيم متعددة فى التاريخ الإنسانى . ويمكن الحكم على التغيرات التاريخية على أساس المدى الذى ساعدت به جنسنا البشرى على البقاء والتكاثر »(٦) . وهذا الرأى قريب من فكرة التغيرات التى تطرأ على حجم المجتمع ، رغم أن دوركايم أشار إلى أن هذا الأخير ينطوى على ما هو أكثر من مجرد النمو السكانى . ومن المعايير الأخرى التى كثيراً ما تستخدم لتحديد النمو ، معيار التباين الاجتماعى الذى درسه كل من سبنسر ودوركايم ، وكذلك هوبهوس فى كلامه عن الكفاءة ، والتبادل . واعتبره كل من ما كيفر وبيدج معياراً رئيسياً فى هذا الصدد »(٧) .

على أن مصطلح النمو لم يعد أكثر دقة من مصطلح التطور فى تطبيقهما على الظواهر الاجتماعية . وتعنى كلمة نمو فى الاستعمال العادى « تفتح تدريجى ، أو النضج الكامل لجزئيات شىء ما ، أو نمو لما هو كائن بداخل البذرة الأصلية » ( كما جاء فى قاموس أوكسفورد الإنجليزى ) . وبهذا المعنى يمكننا أن نتكلم عن نمو الطفل أو نمو ( تطور ) المرض . ولكن من الصعب أن نتكلم بنفس الطريقة عن النمو الاجتماعى لأننا لا نستطيع دائما أن نرجع بأى قدر من اليقين ظاهرة معينة إلى بذرتها الأصلية ، أو أن نفرق فى عملية معينة تفريقاً واضحا بين النمو والتدهور . وليس هناك سوى عمليتين اجتماعيتين فقط ( مرتبطتين ببعضهما ) يبدو فيهما ممكنا تطبيق مصطلح « النمو » بشىء من الدقة ؛ وأعنى بهما نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية كما تبدو فى الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية . فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر من الوضوح فى البيانات المتعلقة بنمو وتطور المجتمع الإنسانى(٨) .

وقد استخدم مصطلح النمو بطريقة مختلفة تماماً فى معظم المؤلفات السوسيولوجية الحديثة . أولا للدلالة على التمييز بين نوعين من المجتمعات المعاصرة هى المجتمعات الصناعية من ناحية . وجميع المجتمعات من ناحية أخرى ( التى تنتمى من نواح أخرى إلى أنماط شديدة التباين ) وهى الريفية والزراعية أساساً وتتصف بانخفاض مستويات الدخول نسبياً . وثانياً الإشارة إلى العملية التى يتحول بها الآن النوع الأخير إلى مجتمعات

صناعية* . وتتميز فكرة النمو الشائعة هذه بسمتين هامتين هما ، أولا ، أنها لا تعتمد على أى نظرية عامة فى التطور أو النمو الاجتماعى ككل . ولكنها تشير إلى نوع معين من التغير الملحوظ فى الوقت الراهن . وهى ثانيا : تشير بوضوح إلى تغيرات اقتصادية يمكن التعرف عليها وقياسها بشىء من الدقة والإحكام . وتكشف السمة الثانية ما كان متضمنا فى معظم نظريات النمو الأولى والتى كانت معظم بياناتها المقنعة تهتم بنمو المعرفة ونمو السيطرة على الطبيعة ، أو بمعنى آخر تنمية قوى الإنتاج البشرية . إن كون الدراسات الحالية لا تلجأ إطلاقاً إلى أى نظرية عامة فى النمو الاجتماعى لا يعنى بالطبع إلغاء الحاجة إلى البحث التاريخى والمقارن . وقد عقد بعض الباحثين الذين شاركوا فى حلقة دراسية قيمة أقيمت مؤخراً عن موضوع « تحديات النمو »[٩] ( التنمية The Challenge of Development) مقارنات واضحة بين تصنيع البلاد ذات الدخل المنخفض فى الوقت الحاضر وتصنيع المجتمعات الغربية فى الماضى[١٠] . ويدين مثل هذا الاتجاه بالكثير لمنهج ماكس فيبر . إذ يركز على عمليات تغير معينة وعلى ظهور نمط معين من المجتمعات . كما يضع شروحاً وتفسيرات على أساس الظروف التاريخية والفروض العامة أو مفاهيم متعلقة بالسلوك الاجتماعى وليس على أساس « قوانين تاريخية » أو « قوانين النمو » .

هذا وترتبط المفاهيم الخاصة بالتطور الاجتماعى والنمو الاجتماعى التى ناقشناها هنا ارتباطا وثيقا بفكرة التقدم progress[١١] . ويبدو هذا الارتباط واضحاً عند كل من كونت وسبنسر إلى الحد الذى لا يحتاج إلى أى إيضاحات أخرى . وقد اقترح هوبهوس تمييزاً بين التطور الاجتماعى والتقدم الاجتماعى ،[١٢] وإن كان الاهتمام بالتقدم يسيطر على مؤلفاته بشكل واضح . ويقول فى هذا الصدد : « إن المشكلة الشاملة التى يجب أن تلتقى عليها كل العلوم السوسيولوجية ، وتتوقف على حلها فى النهاية كل الجهود السوسيولوجية الواعية ؛ هى وضع مفهوم سليم للتقدم البشرى عن طريق التحليل الفلسفى وتتبع هذا التقدم فى صوره المعقدة على طول التاريخ ، واختبار حقيقته عن طريق التصنيف الدقيق والمقارنات الفاحصة ، للتأكد من ظروفه والتنبؤ بالمستقبل إن أمكن »[١٣] أنه ليس من الواضح ما إذا كان من الممكن التمييز

* ويقابلها فى الاستخدام العربى الشائع حاليا « المجتمعات النامية » أو « البلاد النامية » . ( المترجمة )

الدقيق بين فكرتى النمو والتقدم فى تطبيقاتهما على التغيرات الاجتماعية . فى كلام هوبهوس نجد أن العمليتين تتوافقان فى حدوثهما ولم يضرب أى مثال لعملية نمو اجتماعى عامة ليست تقدمية ، بالرغم من أن هوبهوس قد أوضح بالطبع أن النمو فى مجال معين من مجالات الحياة الاجتماعية يمكن أن يؤدى إلى نتائج غير مرغوبة فى مجال آخر .

وقد تعرضت فكرة التقدم منذ نهاية القرن التاسع عشر للإهمال أو الازدراء ، ليس فى علم الاجتماع فحسب ، وإنما بصورة أعم فى نظرة مثقفى المجتمعات الغربية على العموم ؛ وهذه ظاهرة تستحق فى حدذاتها دراسة سوسيولوجية خاصة . فقد لعبت كل من المؤثرات الفكرية والاجتماعية دوراً هاماً فى إحداث ذلك ، فمن الناحية الفكرية كان هناك سعى دائب لجعل علم الاجتماع علماً متحرراً من الأحكام القيمية كما حدث فى خلال نفس الفترة نمو الفكر الفلسفى الخاص « بالنسبية الأخلاقية » . وقد عملا معاً على انتشار الاعتقاد بأن علماء الاجتماع يمكنهم بل ينبغى عليهم أن يتجنبوا الأحكام القيمية . وقد سهل هذا القيد الذاتى إلى أبعد حد الحقيقة التى مؤداها أن القيم ليست بحال من الأحوال موضوعاً للحكم . أما المؤثرات الاجتماعية فيبدو أنها كانت ذات فاعلية أكبر . وهنا يجب علينا أن نأخذ فى الاعتبار ليس فقط التشاؤم الناشئ عن طبيعة الحرب الحديثة ومداها وعن تجربة نظم الحكم الديكتاتورية الحديثة ، وإنما كذلك ظاهرة مختلفة تمام الاختلاف وهى عدم اليقين الكامل فيما يتعلق بالأهداف التى يجدر السعى من أجلها فى المجتمعات التى تتمتع فعلا بمستويات معيشة مرتفعة . ورغم أن كثيراً من أهداف دعاة التقدم فى القرن التاسع عشر قد تحققت إلا أنها لم تحقق كل الرضاء المنشود . ومن هنا ينجم الشك فيما إذا كانت أى حالة من حالات المجتمع الناشئة نتيجة للمجهود الإنسانى يمكن أن تكون مرضية فى النهاية . فهناك على الأقل اعتراف بأنه إذا تغلبنا إلى حد كبير على الشرور الاجتماعية الرئيسية مثل الجهل والفقر والظلم ، فإن غايات التقدم ووسائله تصبح أكثر تعقيداً وأقل سهولة فى تحديدها .

ونجد فى هذا المجال فرقاً شاسعاً بين البلاد الصناعية الغربية والبلاد ذات الدخل المنخفض فى معظم بقية العالم . فى هذه البلاد الأخيرة مازلنا نجد أن الشرور

الاجتماعية كالفقر والمرض والجهل ، وأحياناً الظلم ، ما زالت قائمة كما هى تقريباً لم تمس . وكما لاحظ « سنو » C.P. Snow مؤخراً فإنه من العبث بالنسبة للمثقفين الغربيين أن يعبروا عن شكهم فيما يتعلق بتقدم الشعب أو القادة السياسيين لهذه البلاد . فخط التقدم هناك على الأقل ، واضح لا يمكن أن نخطئه . ويمكن لعلماء الاجتماع بصفة خاصة أن يشتغلوا بدراسة الظروف السابقة المختلفة اللازمة للتغلب على التفاوت الحالى الكبير ( والمتزايد ) فى مستويات المعيشة بين الدول الغنية والفقيرة . ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن أحد الأنساق الفكرية السوسيولوجية — وهو الماركسية — الذى ظل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بنظرية عامة فى التقدم يمارس أقوى إغراء له فى البلاد النامية فى كل من آسيا وأفريقيا(١٤) .

وهناك معنى معين يلزم أن يرتبط فيه علم الاجتماع بفكرة التقدم . أى أنه يجب عليه كعلم أن يكون أحد مبررات وجوده الإسهام الذى يمكن أن يقدمه لتحقيق التقدم البشرى . وعلاوة على هذا يمكن أن يكون من أهم إسهامات علم الاجتماع للمعرفة الإنسانية أن يوضح طابع وإمكانيات المجتمع الصناعى الحديث . ونجد فى نظريات التقدم العامة السابقة مثل نظريات كونت وسبنسر اهتماماً خاصا بالمجتمعات الحديثة . ولا يزال هذا يبدو بوضوح أكثر فيما تلا ذلك من كتابات فى علم الاجتماع وقد أورد هوبهوس Hobhouse فى مناقشاته أنه قد بدأت الحضارة الحديثة عن طريق العلم تتحكم فى الظروف المادية للحياة ، وبدأت فيما يتعلق بالأخلاق والدين فى إخضاع أفكار وحدة الجنس والخضوع للقانون والأخلاق والأعراف الاجتماعية عموماً لمتطلبات النمو الإنسانى التى تمثل شروط التحكم المطلوبة ، وقد بدا من الأمور ذات الأهمية الثانوية أن التقدم فى المجالات الأخرى كان بسيطاً أو شبه معدوم على أساس أن هذا الشرط الأساسى للتقدم فى المستقبل قد تحقق(١٥) . كذلك عالج ماركس الرأسمالية الحديثة باعتبارها مرحلة حرجة فى التاريخ الإنسانى يمكن أن يبدأ فيها التحكم الرشيد فى الحياة الإنسانية . وقد كرس نفسه لدراسة هذه الظاهرة التاريخية المعينة دراسة شاملة لا كصياغة تأملية لنظرية فلسفية تاريخية فى النمو الاجتماعى . ومع ذلك فإن نظرية كهذه فى التقدم تنتمى إلى فلسفة التاريخ لا إلى علم الاجتماع . إذ من الواضح أنها تفسير للتجربة الإنسانية ومحاولة لاستكشاف

معنى التاريخ على نحو شبه دينى . على أن تحقيق التقدم مهما كان مفهومنا عنه لا يتوقف على أى تفسير من هذا النوع ، وإنما معرفة التغير الاجتماعى وأساليبه ومعرفة ظروف المجتمع المعين موضوع الدراسة ، إلا أن فلسفة التاريخ التى يخضع فيها التأمل لتدعيم المعرفة السوسيولوجية وضبطها يمكن أن تلعب دورا هاماً فى تحديد أهداف الفكر السوسيولوجى والدراسة السوسيولوجية .

وقد أدت الصعوبات التى واجهتنا فى نظريات التطور أو النمو أو التقدم وكذلك فى تغيرات المناخ الفكرى إلى تبنى الجميع مصطلح « التغير الاجتماعى » للاشارة إلى كل صور التباين التاريخى فى المجتمعات الإنسانية . وقد ساعد على انتشار مثل هذا المصطلح الأكثر حياداً نشر كتاب « التغير الاجتماعى » لويليام أوجبرن فى سنة ١٩٢٢ ، وقد ميز أوجبرن فى كتابه هذا بعد مناقشة مفاهيم التطور الاجتماعى والدراسة المفصلة لدور العوامل البيولوجية والثقافية فى التغير الاجتماعى بين الثقافة المادية واللامادية ، كما طرح فرض « الهوة الثقافية » Cultural lag الذى يرى أن التغيرات التى تطرأ على جزء من الثقافة اللامادية ( الذى يطلق عليه اسم الثقافة التكيفية adaptive culture لا يتزامن تماماً مع التغيرات التى تطرأ على الثقافة المادية ، ومن ثم تصبح مصدراً للضغوط وللصراعات ، ونلاحظ أن تحليل أوجبرن هذا يرتبط على نحو ما ببعض الدراسات السابقة ، وخاصة بتفرقة « ألفريد فيبر » A. Weber بين الثقافة والحضارة ، وبالتفرقة التى وضعها ماركس بين « القاعدة » أو « البناء التحتى » Basis « والبناء الفوقى » Super-Structure غير أن معالجة أوجبرن للمشكلات تختلف عنهما وخاصة فيما أبداه من اهتمام بعملية الاختراع . ولكنه يشترك مع الكتاب المذكورين فى التركيز على التغيرات التى نشأت فى مجال الإنتاج المادى منذ بداية التصنيع الحديث . والحقيقة أن معظم الدراسات الحديثة للتغير الاجتماعى قد جرت فى إطار هذا السياق . وهكذا توفرت لدينا دراسات عديدة للاتجاهات السكانية فى المجتمعات الصناعية ، والتغيرات فى الأسرة ، والبناء الطبقى وفى القانون والدين ؛ إلا أن هذه الدراسات كانت تفتقر فى الجانب الأكبر منها إلى مراعاة العلاقات المتداخلة بين أنواع التغيرات المختلفة ، كما أننا نفتقر إلى أى دراسة مقارنة للتغيرات التى تحدث فى أزمنة وأماكن مختلفة ، أو إلى أى نظرة عامة إلى

الاتجاهات الرئيسية للتغير كتلك التى صاغها هوبهوس أو ماركس فى نظرياتهما السابقة ، أو ماكس فيبر بطريقة أكثر تردداً . وسنناقش فى الفصل القادم بعض المشكلات العامة فى تحليل التغير الاجتماعى مع إيراد أمثلة لها من واقع التغيرات الاجتماعية الحديثة فى الهند .

وليس من المتوقع أن يكون للأفكار التى توصلنا إليها هنا ما يماثلها فى الفكر الاجتماعى الهندى . فلا الظروف الفكرية ولا الاجتماعية فى الهند شجعت على ظهور نظريات فى التغير أو التطور أو التقدم . فالمجتمع الهندى ذاته الذى كان يتكون أساساً من الجماعات الطبقية المغلقة ، ومن الأسر المتصلة والمجتمعات القروية المحلية كان ثابتا نسبيا قبل أن تدخل فترة الحكم البريطانى مفاهيم التقدم الغربية *. كما أن المثل الأعلى للديانة الهندوسية كان يبعد أذهان الناس عن الاهتمام بتحسين ظروفهم المادية فى نفس الوقت الذى قامت فيه هذه الديانة بإقرار وتبرير النظام الاجتماعى القائم. فالثقافة الهندية — كما لوحظ كثيراً — كانت دينية فى جوهرها وقائمة فى اتجاهها العام على الاهتمام بالعالم الآخر . وفضلا عن ذلك — حتى إذا تجاهلنا كل تلك الخصائص المميزة للهندوسية فإننا يمكن أن نتفق مع برى Bury فى أن مذهب التقدم لم يكن لتقوم له قائمة طالما أن النزعة الدينية الاتكالية مسيطرة[١٦] . بل إنه يذهب إلى أبعد من ذلك إذ يرى أن نظريات التقدم والنمو لا يمكن أن يكون لها تأثير يذكر إلا فى المجتمعات التى تعرضت فيها المذاهب الدينية عموماً للتحدى . وحيث وصل إضفاء الطابع العلمانى على الحياة الاجتماعية إلى حد بعيد . ومثل هذه الظروف لم تبدأ فى الظهور فى الهند إلا فى وقت حديث جداً ، ولا الصدام بين الأفكار العلمانية الدينية فى مراحله الأولى ، وهو الصدام الذى اكتسب طابعاً خاصاً نظراً لأن حكام المجتمع الأجانب ظلوا يمثلون هذا الفكر العلمانى ردحاً طويلا من الزمن :

---

* غنى عن كل بيان أنه — حتى وإن صدق ما يذهب إليه المؤلف — فإن فترة الحكم البريطانى للهند لم تجلب معها التكنولوجيا الغربية ومفاهيم التقدم الغربية فحسب ، بل جلبت معها شروراً وآلاما تفوق هذه الحسنات أضعافاً مضاعفة ، ليس أقلها ابتزاز الثروات الهندية القومية ، وبث روح الفرقة والشقاق العقائدى والاجتماعى بين أبناء الشعب الواحد . . . إلخ . (المترجمة)

# نظريات التغير الاجتماعي

ظلت نظريات التغير الاجتماعي التي طرحت إلى الآن ، مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ . وهناك أكثر من طريق لتصنيف هذه النظريات ، ولكنه من الأفضل أن نبدأ بالتمييز الأولى بين النظريات الخطية * Linear والنظريات الدائرية ** Cyclical

وتعتبر نظريات كونت وسبنسر وهوبهوس وماركس من أهم النظريات الخطية . وتفسر نظرية كونت — التي تفرعت عن سان سيمون وتأثرت تأثراً سريعاً بكوندرسيه Condorcet التغير الاجتماعي بأنه محصلة النمو الفكري للإنسان وقد صاغها في « قانون المراحل الثلاث» بأنها الارتقاء من أساليب الفكر اللاهوتي الديني إلى الأسلوب الميتافيزيقي إلى الأسلوب الوضعي للفكر الذي يمثله العلم الحديث وخاصة السيطرة التدريجية لنزعات الغيرية على الأنانية . ويصاحب هذا التقدم الفكري نمو أخلاقي وتغيرات في النظم الاجتماعية . ويمر النشاط الإنساني — كما سبق أن بينت منذ زمن طويل — بمراحل الحرب الهجومية ثم الحرب الدفاعية ثم الصناعة على التوالي . ويؤدي ارتباط هذه المراحل بسيطرة الروح اللاهوتية أو الميتافيزيقية أو الوضعية على التوالي ، إلى إمدادنا دفعة واحدة بتفسير كامل للتاريخ . » وقد ركزت الانتقادات التي وجهت حديثاً إلى كونت أساساً على الطابع الحتمي للتاريخ عنده[١٧] ، أو بمضامينها الشمولية[١٨] . وهناك مجال للاعتراض على أساس اعتبارات أخرى ، منها ادعاؤها اكتشاف قوانين التطور الاجتماعي ، وافتراضها الخاص بتأثير النمو الفكري على الأفكار الأخلاقية وتأكيداتها غير المدعمة بأي شواهد تفصيلية ، بوجود تطابق وثيق بين حالة المعرفة وبين نمط البناء الاجتماعي . غير أن تحليل كونت لتأثير المعرفة العلمية الحديثة ما زالت له بعض القيمة ، وكذلك مناقشته لخصائص المجتمع الصناعي وتأثيرها على انتشار الحرب[١٩] .

أما نظرية سبنسر في التغير الاجتماعي فقد كانت أكثر شمولاً في بعض جوانبها ،

* أي التي تقول بسير حركة المجتمع في خط واحد . ( المترجمة )

** أي التي تقول بسير تلك الحركة في اتجاه دائري وقد تدور العجلة مرة واحدة أو تتعدد الدورات . ( المترجمة )

وكانت مبنية على بيانات امبيريقية أكثر كفاءة من تلك التى استعان بها كونت . وقد أدرك سبنسر بشكل أكمل تعدد وتنوع العوامل الداخلة فى إحداث التغير الاجتماعى ، وكذلك صعوبات بيان التطور فى كل مجتمع على حدة . وقد لاحظ فيما يتعلق بالموضوع الأخير أنه رغم أن التطور أمر حتمى لا مفر منه إذا أخذنا جميع أنواع المجتمعات على الجملة ، إلا أنه لا يمكن أن يعتبر حتمياً فى كل مجتمع على حدة أو ممكناً فعلا[٢٠] . وقد اعتبر فى مناقشته للمسار الحقيقى للتطور الاجتماعى أن من الملامح الهامة لهذا التطور تزايد التباين الوظيفى داخل المجتمعات ، وكذلك نمو حجم المجتمعات ( ويرجع الفضل فى تحقيق نمو حجم المجتمعات إلى الحرب أساساً ) ، غير أن تحليله للتغير الاجتماعى يعتمد فى النهاية على نظرية ( رفضت منذ وقت طويل ) فى التطور الشامل ، والتى ترى أن هناك انتقالا شاملا من حالة « تجانس مطلق وغير مستقر » إلى حالة « لا تجانس محدد ومستقر » . والواقع أن سبنسر لم يبين كيف يمكن ترتيب المجتمعات التى درسها ترتيبا منهجياً على أساس تسلسل تطورى[٢١] .

وقد تأثر هوبهوس تأثراً كبيراً بكل من كونت وسبنسر إلا أن نظريته فى التغير الاجتماعى قد وضعت بطريقة أكثر صرامة ، كما أن استخدامه للبيانات التاريخية والأنثروبولوجية كان أكثر علمية وأكثر نقدية . وقد أخذ عن كونت فكرة أن تطور العقل الإنسانى كان هو العامل الحاسم فى التطور الاجتماعى . إلا أنه لم يقبل وضعية كونت القاطعة ، واستطاع أن يدعم عرضه للنمو العقلى بنظرية سيكولوجية أكثر صحة ، كان له الفضل فى الإسهام فيها بأصالة . وهكذا يقول بوجود خمس مراحل فى التاريخ الفكرى للبشرية[٢٢] . ويشرع فى توضيح نمو الترشيد rationality فى كل مجالات الفكر ، رافضاً مقابلة كونت الساذجة بين اللاهوت والميتافيزيقا والعلوم . ويدين لكونت بمنهج دراسة النمو فى بعض مجالات النشاط الاجتماعى خلال التاريخ البشرى ككل ، وليس نمو مجتمعات معينة أو أنماط معينة من المجتمعات . ولم يحاول هوبهوس وضع تصنيف منهجى اللهم بالنسبة للمجتمعات البدائية . كما لم يحاول القيام بدراسة مفصلة لعملية معينة من عمليات التغير الاجتماعى ، والنقد الرئيسى الذى يمكن أن يوجه إلى اتجاهه السوسيولوجى هو ذلك الذى وجهه دوركيم إلى كونت ، ألا وهو أنه يتكلم عن شىء مجرد هو الإنسانية ، لا عن مجتمعات واقعية ملموسة .

وقد أخذ هوبهوس عن سبنسر فكرة التطور الاجتماعى أو النمو الاجتماعى كعملية زيادة الحجم ، والتعقد والتباين الداخلى . وهكذا نجد أن مفهومه عن التغير الاجتماعى هو أن تطور العقل يؤدى إلى تطور اجتماعى ( مقيسا بالمعايير المذكورة ) وأنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدمياً دائما ، طالما أن تطور العقل ينطوى على تطور الأفكار الأخلاقية تجاه المثل الأعلى لأخلاق رشيدة من شأنه أن يؤدى إلى تغير النظم الاجتماعية الرئيسية .

أما نظرية ماركس فى التغير الاجتماعى فتفرد مكانة خاصة لعنصرين فى الحياة الاجتماعية : نمو التكنولوجيا ( القوى المنتجة ) ، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . وترى النظرية ، باختصار ، أنه يقابل كل مرحلة معينة من مراحل تطور القوى المنتجة أسلوب معين فى الإنتاج ونسق معين ، تعمل الطبقة المسيطرة على تثبيته للعلاقات الطبقية وتدعيمه . غير أن التطور المستمر فى القوى المنتجة يغير فى العلاقات بين الطبقات ، وكذلك فى ظروف الصراع الدائر بينها ، وفى الوقت المناسب تصبح الطبقة التى كانت مسودة فى ذلك الحين قادرة على الإطاحة بأسلوب الإنتاج القائم وبنسق العلاقات الاجتماعية ، وعلى تأسيس نظام اجتماعى جديد[٢٣] . على أن دور ماركس نفسه قد اقتصر على وضع الخطوط العريضة لنظريته الخاصة فى التغير التاريخى واستخدامها « كخيط يهتدى به » ( أو كما نقول اليوم كفرض ) فى البحث ، وكرس جهده لتحليل إحدى الظواهر التاريخية المركبة وهى ظهور الرأسمالية الحديثة ونموها . ولم يضف سوى قلة من الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد شيئا يذكر إلى أفكار ماركس ، بل عملوا على العكس على حجب الجانب الأكبر من أهمية الإسهامات التى قدمها ماركس لعلم الاجتماع من خلال تبسيط الأفكار لتكوين عقيدة دوجماطيقية ( قاطعة ) بسيطة . ومن بين هذه الإسهامات مفهومه عن علم الاجتماع كعلم نقدى مما يمكن أن يؤدى إلى كشف النقاب عن التناقضات والإمكانيات الكامنة فى كل شكل قائم فعلا من أشكال المجتمع . وكذلك تقديم نموذج واضح لمنهج تاريخى سوسيولوجى من خلال تحليل الصور الأولى للرأسمالية لم يسبقه إليه أى مفكر اجتماعى آخر . وإذا نظرنا إلى نظرية ماركس فى التاريخ كفرض علمى ، أو إطار تصورى — فإنها يمكن أن تتعرض للنقد ، وخاصة أنها أكثر ما تكون

انطباقاً وإفادة عندما يطبقها ماركس نفسه فى دراسة الرأسمالية (رغم أنها تتطلب هنا أيضاً بعض التحديد) ، وأنها تصبح أقل فائدة فى دراسة فترات تاريخية أخرى وتحولات اجتماعية أخرى. ومن الجدير بالملاحظة هنا أنه على الرغم من أن المؤرخين الماركسيين الذين جاءوا فيما بعد قد درسوا التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية وهم مسلمون تسليما كاملا بهذا، لم نجد تحليلا ماركسياً واحداً جاداً لنشأة الإقطاع نفسه ، أو لبعض المجتمعات الأخرى .

وقد كان للنظريات الخطية التى ناقشناها هنا فضل كبير فى أنها أوضحت بصورة أو بأخرى عدداً من التغيرات التراكمية الهامة فى التاريخ الاجتماعى للإنسان ، كنمو المعرفة ، وتزايد حجم المجتمعات ودرجة تعقدها والحركة المتزايدة فى العصور الحديثة نحو المساواة السياسية والاجتماعية . فقد أدركت كل تلك النظريات الأهمية الخاصة للتغيرات التى حدثت فى أوربا ابتداء من القرن السابع عشر ، والتى أثرت بالتالى فيما بعد على الحياة الاجتماعية للإنسان فى العالم أجمع ، وأثرت أيضاً على تطور العلم الحديث والصناعة الحديثة. وتصور النظريات الدائرية فى التغير الاجتماعى نواحى أخرى من التاريخ الإنسانى ، ولكنها تتجاهل هذه الحقائق الأساسية . وقد قدم باريتو Pareto فى كتابه « العقل والمجتمع »[٢٤] The Mind and Society فى ثنايا عرضه لنظريته فى « دورة الصفوة » تفسيراً للتاريخ مؤداه أن التغير الاجتماعى ينشأ نتيجة الصراع بين جماعات من أجل الحصول على القوة السياسية ، وأن هناك فترات متعاقبة من الحكم القاسى على يد طبقة الصفوة القوية المنتصرة حديثاً ، ثم فترة حكم إنسانى معتدل على يد طبقة الصفوة الآخذة فى التدهور وترتكز النظرية على افتراض وجود فروق بيولوجية بين الجماعات الموجودة فى المجتمع (مستندة إلى النظريات العنصرية التى نجدها عند آمون Ammon وغيره) ، ثم يدعمها بشواهد تاريخية قليلة . على أن باريتو لم يدرس بجدية سوى حالة واحدة من حالات دورة الصفوة ، هى تلك التى عرفتها روما القديمة . كما أن مفهومه عن التغير السياسى يتجاهل كلية نمو نظم الحكم الديمقراطية فى العصور الحديثة (التى يمقتها بصفة خاصة)[٢٥] . ثم نأتى إلى عصور أحدث فنجد سوروكين Sorokin وتوينبى Toynbee يقدمان نظريات تتصف ببعض السمات الدائرية . وبينما يسلم سوروكين

فى كتابه « الديناميات الاجتماعية والثقافية » (أربعة مجلدات ، نيويورك ١٩٣٧) بوجود عمليات خطية ، يلفت الانتباه إلى عمليات دائرية أخرى تحدث فى المجتمعات الإنسانية ، كما يميز بين ثلاثة أنماط ثقافية عامة هى : التماثلى Ideational ، والمثالى Idealist ، والحسى Sensate التى يرى أنها تتابع الواحد بعد الآخر على شكل دورات فى تاريخ المجتمعات . وقد عرض توينبى نظريته ، فى كتابه « دراسة للتاريخ » (عشرة مجلدات ، لندن١٩٣٤ — ١٩٥٤) . ويتضح الطابع الدائرى لهذه النظرية فى مفهوم نمو الحضارات ، وجمودها واضمحلالها . على أنه من الممكن إذا أمعنا النظر فى الجوهر ، اعتبارها نظرية خطية ، إذ يرى توينبى أن الحضارات المختلفة ، « رغم أنها بالتأكيد كيانات فردية مستقلة ، إلا أنها جميعاً ممثلة لنوع واحد من المخلوقات ، وتقوم بمهمة واحدة.......»[٢٦]. وعملية نمو الحضارات واضمحلالها ما هى إلا وسيلة نقل لكشف دينى تقدمى ، أقصى غايته « الاتحاد مع الإله » . ونلاحظ على مؤلفات كل من سوروكين وتوينبى أن الحشد الهائل من المماثلات التاريخية وأسلوب ادعاء الحكمة والتنبؤ يؤثر على وضوح تحليل التغير التاريخى ، رغم كثرة التعليقات الموضحة للعديد من التحولات الاجتماعية الخاصة فهى تمثل عودة إلى فلسفة التاريخ بطريقة فذة * .

ونلاحظ على النظريات التى عرضنا لها هنا — سواء كانت خطية أو دائرية — أنها لم تكرس إلا اهتماماً ضئيلا نسبيا لتحليل عمليات معينة من عمليات التغير الاجتماعى . أو تحديد العوامل التى ينطوى عليها التغير الاجتماعى والاستثناءات البارزة فى هذا الصدد هما ماركس وسوروكين . فقد درس الأول بالتفصيل عملية تحول تاريخى واحدة . وناقش الثانى بإسهاب العوامل المختلفة التى تصنع التغير . وسننتقل فى الفصل التالى إلى هذا التحليل الأكثر تفصيلا .

---

* عن هذه النظريات جميعاً وغيرها انظر تحليلا نقدياً مستفيضاً عند تيماشيف ، المرجع السابق ، الفصل الثامن عشر « علم الاجتماع التاريخى » (ص ص ٤٥٧ — ٤٨٨) .

(المترجمة)

# المراجع


W.F. Ogburn, Social Change (New York 1922). p. 57. (١)

V.Gordon Childe, Man Makes Himself, (3rd edition, London 1956) PP.16-17. (٢)

(٣) فى مقدمة كتابه « النمو والغرض » : Development and Purpose الصادر فى لندن عام ١٩١٣ .

(٤) كذلك يرتبط المعياران الأخيران من هذه المعايير بمفهومه عن التقدم .

(٥) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب . ( المقصود كتاب بوتومور المترجم عنه هذا الفصل )

Man Makes Himself. p. 12. (٦)

R.M. MacIver and C.H. Page, Society (London 1952), Chapter 27. (٧)

هذا وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب الهام فى ثلاثة مجلدات على النحو التالى :

أ – الجزء الأول ترجمة د . على عيسى ، القاهرة ، ١٩٥٩ .

ب – الجزء الثانى ترجمة د . السيد محمد العزاوى ، وفؤاد إسكندر ويوسف ميخائيل أسعد ، القاهرة ، ١٩١٧ .

جـ – الجزء الثالث ترجمة د . سمير نعيم أحمد ، القاهرة ، ١٩٧١ . ( المترجمة )

(٨) هناك مشكلات أخرى اتضحت فى ثنايا مناقشة أرنست نيجل E. Nagel الموجزة لمصطلح « النمو » فى الفصل الذى عقده للكلام عن « الحتمية والنمو » فى الكتاب الذى أشرف هاريس D.B. Haris على تحريره والمعنون : « مفهوم النمو » ( الصادر عام ١٩٥٧ ) . The Concept of Development

ويشير نيجل إلى أن المصطلح لا ينطوى على إشارة إلى الماضى فحسب بمعنى أن شيئاً كائناً أو مستتراً يتضح بتقدم واضطراد وإنما له معنى مستقبل أيضاً . فيقول فى هذا : « إن له طعماً غائياً قوياً » . ويبدو هذا واضحاً فى الأمثلة التى ضربناها ، من هذا مثلا أن نمو الطفل يرتبط ببعض السمات المعروفة للكائن البشرى البالغ . أما فى حالة الظواهر الاجتماعية فيمكننا أن نربط نمو المعرفة بحالة ازدياد المعرفة دقة وشمولا ونمو السيطرة على الطبيعة ببعض الأشياء مثل البقاء أو حجم السكان . غير أنه يصعب ربط نمو المجتمع فى حقيقته بأى ظروف مستقبلية للمجتمع اللهم على أساس مثل أعلى أخلاقى ، وفى هذه الحالة يصبح النمو مرادفاً للتقدم .

(٩) نشرتها مدرسة اليعازار كابلان للاقتصاد والعلوم الاجتماعية التابعة للجامعة العبرية ، القدس ، ١٩٥٨ .

Eliezer Kaplan School of Economics and Social Sciences.

(١٠) انظر على وجه الخصوص تالكوت بارسونز : « تأملات حول الإطار التنظيمى للنمو الاقتصادى » .

T. Parsons, "Some Reflections on the institutional Framework of Economic development".

حيث يعرض ببراعة الظروف المختلفة للتصنيع فى عالم اليوم . ويلخص رأيه فى الكلمات التالية : « ربما كان هناك افتراض بديهى غير مفهوم مؤداه أن الظروف التى نمت فى ظلها ظاهرة هامة من ظواهر البناء الاجتماعى ذات مرة هى نفسها الظروف الأكثر مناسبة لتكرارها فى المستقبل . وحجتى الأساسية أن هذا الافتراض قد لا يصدق بالنسبة للاقتصاد الصناعى . . . فالتصنيع أولا يجب أن ينمى . . . ( كما حدث فى الغرب ) مستقلا استقلالا جوهريا عن المنظمات السياسية الرئيسية الموجودة فى المجتمع . . . ( أما فى التصنيع الحالى ) فإننا نجد أن الحكومات تلعب دوراً فائق الأهمية فى إطار الشعارات الأيديولوجية القومية والاشتراكية » ( ص ١٢٤ — ١٣٥ ) .

( ١١ ) للوقوف على تاريخ فكرة التقدم ، انظر :

J.B. Bury. The Idea of progress (London 1920).

( ١٢ ) حيث يقول : « أعنى بالتطور نوعاً من النمو » وأعنى بالتقدم الاجتماعى نمو الحياة الاجتماعية فى تلك الخصائص التى يرتبط بها البشر ، أو يمكنهم الارتباط بها وهى : القيمة » . وذلك فى كتابه « التطور الاجتماعى والنظرية السياسية » ( الصادر فى لندن عام ١٩١١ ) ص ٨ .

Social Evolution and Political Theory.

ويقدم هوبهوس فى هذا الكتاب — الذى لايذكره الكثيرون — عرضاً رائعاً فى وضوحه لاتجاهه السوسيولوجى — ونتائجه الأساسية .

( ١٣ ) Introduction, The Sociological Review I, (1) p. 11.

( ١٤ ) كذلك كانت الماركسية فى أوربا أقوى تأثيراً فى البلاد الفقيرة نسبياً لا فى الدول الأرقى صناعياً .

( ١٥ ) Development and Purpose, Introduction

( ١٦ ) المرجع السابق ، ص ٢١ — ٢٢ .

( ١٧ ) Isaiah Berlin, Historical Inevitability.

( ١٨ ) F.A. Hayek, The Counter - Revolution of Science.

( ١٩ ) انظر عن هذا الجانب من جوانب نظرية كونت :

R. Aron, War and Industrial Society (London 1958).

( ٢٠ ) Principles of Sociology, Vol. 1, p. 107.

( ٢١ ) للوقوف على شرح شامل لنظرية سبنسر انظر :

J. Rumney, Herbert Spencer's Sociology (London 1934).

وقد تحقق التأثير الأكبر لسبنسر فى أمريكا وليس فى إنجلترا ، وهناك عرض نقدى طيب لنظرية التطور الاجتماعى عند :

R. Hofstadter, Social Darwinsim in American Thought.

( ٢٢ ) هذه المراحل هى :

أ — البدايات الأولى للتفكير السليم فى مجتمعات ما قبل القراءة والكتابة .

ب — العلم البدائى فى الشرق القديم ( كما فى بابل ومصر القديمة والصين القديمة ) .

جـ – مرحلة التأمل فى الشرق التالية على ذلك ( ابتداء من القرن الثامن وحتى القرن الخامس قبل الميلاد، فى الصين ، وفلسطين ، والهند ) .

د – مرحلة التفكير النقدى والمنهجى فى اليونان .

هـ – نمو التفكير العلمى الحديث ابتداء من القرن السادس عشر تقريباً .

( ٢٣ ) « تدخل قوى الإنتاج المادية فى المجتمع عند مرحلة معينة من مراحل تطورها فى صراع مع علاقات الإنتاج القائمة . أو مع علاقات الملكية التى كانت مؤثرة فيها من قبل ، وهو ليس سوى تعبير قانونى عن نفس الشىء . . وتتحول هذه العلاقات إلى قيود على أشكال تطور قوى الإنتاج . وهنا تحدث مرحلة الثورة الاجتماعية » انظر مقدمة الكتاب :

**Karl Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy (1859).**

( ٢٤ ) صدرت الترجمة الإنجليزية فى أربعة مجلدات فى نيويورك ١٩٣٥ .

( ٢٥ ) عرضت الخطوط العامة لنظرية باريتو – عرضاً ليس منهجياً تماماً – فى :

**James Burnham, The Machiavellians (London 1943).**

وجهت إليها انتقادات مقنعة قوية عند :

**F. Borkenan, Parteto (London 1936).**

( قارن كذلك عرضاً إضافياً لآراء باريتو وللانتقادات التى وجهت إليه عند نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكاترة محمود عبده ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى القاهرة ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، ١٩٧١ ص ص ٢٥٩ – ٢٧٤ .

( المترجمة )

( ٢٦ ) المرجع السابق ، المجلد الثالث ، ص ٣٩٠ .

*الفصل التاسع عشر*

# عوامل التغير الاجتماعى*

## اعتبارات عامة

يتطلب التحليل السوسيولوجى للتغير الاجتماعى فى المقام الأول صيغة أكثر دقة وأقل طموحاً من النظريات العامة التى ناقشناها فى الفصل السابق ، يمكن أن تتيح صياغة المشكلات وعرض النتائج عرضاً منهجياً منظماً . وقد وضع كل من جيرث Gerth وميلز Mills فى كتابهما « الشخصية والبناء الاجتماعى » صيغة من هذا النوع تعتمد على توجيه ستة أسئلة رئيسية عن التغير الاجتماعى وهى كما يلى :

١ - ما هو الشىء الذى يتغير ؟

٢ - كيف يتغير ؟

٣ - ما هو اتجاه التغير ؟

٤ - ما هو معدل التغير ؟

٥ - لماذا حدث التغير ولماذا كان ممكناً ؟

٦ - ما هى العوامل الرئيسية فى التغير الاجتماعى ؟

وأعتقد أنه من المفيد فى معالجتنا للسؤال الأول أن نعرف التغير الاجتماعى بأنه تغير فى البناء الاجتماعى ( متضمناً هنا التغيرات فى حجم المجتمع ) أو فى نظم اجتماعية خاصة أو فى العلاقات بين النظم . فإذا التزمنا بالتمييز الذى اقترحناه فيما سبق بين البناء الاجتماعى والثقافة ، فإنه يمكننا أن نستخدم مصطلح « التغير الثقافى » Cultural Change للدلالة على صور التنوع التى تطرأ على الظواهر الثقافية كالمعرفة والأفكار ، والفن ، والمذاهب الدينية والأخلاقية . . . . إلخ . ومن الواضح أن التغيرات الاجتماعية والثقافية ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً فى كثير من

* ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكرى عن المصدر التالى :

Bottomore, T.B., Sociology, Unwin univ. Books, London, 1965, PP. 276 - 286.

الحالات ، من هذا مثلا ذلك الارتباط الوثيق بين نمو العلم الحديث والتغيرات التى حدثت فى البناء الاقتصادى . ولو أن العلاقة بينهما يمكن أن تكون أقل ارتباطاً كما يبدو ذلك فى تغير الموضات أو تغير أشكال الإبداع الفنى المختلفة .

أما الأسئلة الخاصة بكيفية حدوث التغير واتجاهه وسرعته فتتطلب وصفاً تاريخياً وتفسيراً ، كما تتوفر لدينا على سبيل المثال فى البيانات المختلفة عن التغيرات السكانية والتقسيم المتزايد للعمل فى المجتمعات الصناعية وكذلك عن التغيرات التى طرأت على الطابع العام للأسرة الغربية الحديثة ، وما إلى ذلك . ولا يتحتم أن تنطوى مناقشة موضوع اتجاه التغير على أى أحكام قيمية . فتناقص حجم الأسرة ونمو حجم الوحدات الاقتصادية كلها أمور ذات واقع تاريخى . غير أنه يمكن فى حالات أخرى أن يكون اتجاه التغير أقل وضوحاً ومن ثم يصبح نهباً لتفسيرات متباينة . وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يكون التغير واحداً من الموضوعات التى يصعب توفر البعد الكافى لملاحظتها ، مثل تزايد معدل الطلاق ، واتساع نطاق « البيروقراطية » . وعندئذ تصبح مناقشات اتجاه التغير أميل إلى أن تتضمن تقييمات أخلاقية . وأخيراً حينما يتعلق الموضوع بتحليل التغيرات فى البناء الكلى لمجتمع ما ، سواء كان مجتمعاً تاريخياً أو حديثاً ، فإن الخط الفاصل بين التحليل النقدى والتعبير عن فلسفة اجتماعية يصبح غامضاً وغير مؤكد . وقد لا يكون له أساس راسخ على الإطلاق . ويبدو ذلك واضحاً إذا أخذنا فى اعتبارنا البيانات المتعارضة أشد التعارض عن التغيرات التى تحدث فى دولة الرفاهية البريطانية أو فى الاتحاد السوفييتى بعد وفاة ستالين أو فى الهند منذ الحصول على الاستقلال . ثم يبدو هذا الغموض وعدم اليقين بدرجة أكبر فيما يتعلق بالبيانات المتعارضة التى قدمها كارل ماركس وماكس فيبر عن اتجاهات التغير الرئيسية فى المجتمعات الرأسمالية .

والواقع أن موضوع معدل التغير كان مثار اهتمام علماء الاجتماع دائماً . ومن الطبيعى أن نشير هنا إلى الإسراع فى عملية التغير الاجتماعى والثقافى فى العصر الحديث . ويعتبر وليام أوجبرن من أوائل الذين درسوا هذه الظاهرة بطريقة علمية منظمة . وقاموا بدراسات كمية لمعدل التبادل وخاصة فى مجال الاختراعات التكنولوجية (١) كما ركز الاهتمام على التباين الموجود بين معدلات التغير فى قطاعات مختلفة من

الحياة الاجتماعية. وينصب فرض « الهوة الثقافية » Cultural lag على عدم التناغم الواضح بين النمو التكنولوجى السريع وبين التحول البطىء فى النظم العائلية والسياسية وغيرها من النظم وكذلك فى المعتقدات التقليدية والاتجاهات ( دينية وأخلاقية . . . إلخ ) . وقد أصبحت هذه المشكلات فى السنوات الأخيرة موضع اهتمام أكبر كقضية رئيسية فى السياسة العالمية وخاصة بدخول التصنيع فى الدول النامية[٢]. وقد سارت — البحوث حول هذا الموضوع فى خطين رئيسيين : أولهما : الدراسات السوسيولوجية للتغيرات فى البناء الاجتماعى والثقافة الناتجة عن التصنيع وعدم التناغم البنائى فى المرحلة الانتقالية . وثانيهما : الدراسات النفسية لتكيف الأفراد مع التغيرات الاجتماعية السريعة[٣] . وسنناقش فى الأجزاء التالية بعض هذه المشكلات بصورتها التى ظهرت بها فى الهند . كما درست هذه المشكلات فى المجتمعات الصناعية فى سياق التغيرات فى الأسرة ، وفى التدرج الطبقى الاجتماعى وفى الأفكار الدينية والأخلاقية وكذلك فى القانون وما إليها . كما درست من ناحية الاتجاهات : أى استجابات الفرد للتغير الاجتماعى ودلالات هذا التغير ونتائجه فى ميادين التعليم والجريمة وانحراف الأحداث والصحة العقلية .

وترتبط مشكلة البحث فى أسباب حدوث التغير أو لماذا كان حدوثه ممكناً ارتباطاً وثيقاً بالمشكلة العامة لعوامل التغير الاجتماعى وتثير قضايا معقدة أشد التعقيد فيما يتصل بالعلية الاجتماعية . وقد استعرض كل من جيرث وميلز بعض هذه القضايا بإيجاز ، من هذا مثلا دور الأفراد فى إحداث التغير الاجتماعى وتأثير كل من العوامل المادية والأفكار . وقد قام موريس جنزبرج M. Ginsberg فى مقال حديث بتحليل علمى منظم للعوامل التى استشهد بها كتاب مختلفون لتفسير التغير الاجتماعى[٤] وهى :

١ — الرغبات والقرارات الواعية للأفراد ( متمثلة فى نمو نسق الأسرة الصغيرة فى البلاد الغربية ) .

٢ — أفعال الفرد المتأثرة بالظروف المتغيرة ( مثال ذلك انهيار نظام الفلاح نصف الحر فى النظام الإقطاعى والمعروف باسم villein فى إنجلترا فى الفترة من ١٣٠٠ إلى ١٥٠٠ ) .

٣ — التغيرات البنائية والتوترات البنائية (ومن بينها التناقضات بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج كما أكدها الماركسيون).

٤ — المؤثرات الخارجية (كالاتصال الثقافى أو الغزو الثقافى).

٥ — الأفراد المتميزون أو جماعات الأفراد المتميزين.

٦ — التقاء أو انتظام عناصر من مصادر مختلفة عند نقطة معينة (كما يحدث فى الثورات مثلا).

٧ — الأحداث العنيفة (على سبيل المثال الغزو النورماندى فى إنجلترا وظهور الطاعون فى القرن الرابع عشر والغزو البريطانى للهند).

٨ — ظهور هدف مشترك.

ويتضمن الجزء الختامى من المقال مناقشة مفيدة لمفهوم العلة فى العلوم الاجتماعية وارتباطه بالغائية Teleology

وكثيراً ما أهمل علم الاجتماع الحديث، تحت تأثير الاتجاه الوظيفى دراسة مشكلات التغير، أو عرضها بصورة توحى بأن التغير الاجتماعى شىء استثنائى عارض. وكان التركيز دائمًا على ثبات واستقرار الأنساق الاجتماعية، وأنساق القيم والمعتقدات وكذلك على الإجماع أكثر منه على التنوع والصراع الموجود داخل كل مجتمع. غير أنه من الواضح أن جميع المجتمعات على السواء تتميز بظاهرتى الاستمرار والتغير وأن الوظيفة الرئيسية للتحليل السوسيولوجى هى الكشف عن كيفية ارتباط هاتين العمليتين ببعضهما. ومن العوامل التى تدعم الاستمرار وسائل الضبط الاجتماعى التى عرضنا لها فيما سبق، وخاصة التعليم الرسمى وغير الرسمى الذى ينقل الإرث الاجتماعى المتراكم إلى الأجيال الجديدة. وهناك من الناحية الأخرى بعض الظروف العامة التى تؤدى إلى التغير الاجتماعى. وأهمها نمو المعرفة وحدوث الصراع الاجتماعى. ولم يكن نمو المعرفة مطرداً دائمًا ولم يتم بنفس المعدل فى كل المجتمعات وإن كان النمو قد ظل مطرداً إلى حد ما منذ القرن السابع عشر، بحيث أثر فى جميع المجتمعات. وأصبح هذا النمو عاملا رئيسيًا من عوامل التغير الاجتماعى الحديث، أما عن الصراع كعامل من عوامل التغير فيمكن أن ننظر إليه من نواح مختلفة. فى المقام الأول لعب الصراع بين المجتمعات دوراً تاريخيًا هاما فى خلق وحدات اجتماعية كبرى (كما يسلم بذلك كل من كونت

وسنبنسر ) . وفى تأكيد أو تدعيم التدرج الاجتماعى ( كما أكد ذلك أو بنهايمر Oppenheimer) وفى نشر المستحدثات ( التجديدات ) الاجتماعية والثقافية . وقد أثر الصراع الدولى فى العصر الحديث تأثيراً عميقاً فى البناء الاقتصادى والسياسى للمجتمعات وفى السياسات الاجتماعية ، ومعايير السلوك . غير أننا نجد أن هذه الظواهر نادراً ما يحظيت بالاهتمام الذى تستحقه من جانب الدارسين . ونجد ثانياً أن الصراع بين الجماعات المختلفة فى داخل المجتمع ما زال مصدراً رئيسياً للتجديد والتغير . ويندرج تحت هذا النوع من الصراع تلك الصراعات الموجودة بين الطبقات الاجتماعية ، بالرغم من أنه لم يكن لها ذلك التأثير الشامل والحاسم الذى يضفيه عليها الماركسيون . وقد كانت تلك الصراعات عاملا هاماً من عوامل التغير وخاصة فى العصر الحديث . فقد كان قيام الديموقراطية السياسية فى أوربا الغربية إلى حد كبير نتيجة للصراعات الطبقية . ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا ثالثاً وأخيراً الصراع بين الأجيال الذى لم يستحوز من علماء الاجتماع إلا على أقل مما يستأهل بكثير جداً(٥) . ويتدعم الاستمرار فى المجتمع من خلال نقل التراث الاجتماعى إلى الأجيال الجديدة بواسطة عملية التنشئة الاجتماعية . ولن يحدث أن تكون التنشئة الاجتماعية كاملة إلى الحد الذى تعيش فيه الأجيال الجديدة ثانية نفس حياة أسلافهم الاجتماعية . إذ هناك دائماً بعض النقد الذى يوجهونه ، بل والرفض لبعض جوانب من التقاليد ، وهناك أيضاً عملية التجديد المستمرة . وتصبح هذه السمات أكثر وضوحاً فى المجتمعات الحديثة بسبب التغيرات العامة التى تحدث فى البيئة وبسبب تنوع المعايير والقيم التى تسمح للجيل الجديد أن يختار — إلى حد ما — بين أساليب حياة مختلفة أو الربط على نحو جديد بين عناصر ثقافية مختلفة فى أنماط جديدة . ومن السمات الهامة المميزة للمجتمعات الصناعية أن تظهر ثقافة الشباب المتميزة وحركات الشباب المنظمة التى تعارض بطرق مختلفة القيم الثقافية للأجيال السالفة . كما تبرز ظواهر صراع الأجيال واضحة بشكل خاص فى المجتمعات — مثل الهند — التى تمر بتغير بالغ السرعة من نمط اجتماعى إلى نمط آخر وسنتناول ذلك بمزيد من الدقة فى الجزء التالى .

وتميل النظريات السابقة فى التغير الاجتماعى التى ناقشناها فى الفصل السابق إلى

تأكيد عامل واحد كسبب للتغير . إلا أنها لم تكن فى غالبها نظريات وأحدية monocausal (كما تصنف فى بعض الأحيان) ، كما لم تكن أيضاً حتمية بأى معنى دقيق لهذه الكلمة ، على خلاف ما زعم بعض النقاد المحدثين[٦] . حقيقة أن كلاً من كونت وسبنسر قد آمن بقانون شبه مطلق فى التطور (نمو العقل من وجهة نظر كونت وعملية تباين كونية (شاملة) من وجهة نظر سبنسر) ، ولكنهما فى دراستهما للتغير الاجتماعى الفعلى أخذا فى اعتبارهما عوامل كثيرة . ليس آخرها أفعال الأفراد الواعية الهادفة . فسبنسر مثلا لم يقصر دراساته على ظاهرة التباين داخل المجتمعات . وإنما أخذ فى اعتباره أيضاً آثار المعرفة والحرب وغيرها من العوامل التى تؤدى إلى التغير الاجتماعى . وكثيراً ما رمى النقاد نظرية ماركس بأنها واحدية وحتمية . ولكن وصفه للعلية الاجتماعية يعتبر فى الحقيقة غاية فى التعقيد ، متضمناً ظواهر متميزة ولكنها مترابطة ، منها : قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج ، والعلاقات الطبقية والأيديولوجيات . بالإضافة إلى ذلك فإن مذهبه فى العمل السياسى على تمام النقيض من أى نظرية حتمية . وقد أقرت النظريات التى جاءت فيما بعد مثل نظريات هوبهوس وتوينبى وسوروكين ، تعقد العلية الاجتماعية إقراراً كاملا . وقد درس سوروكين بالذات بعناية فائقة العوامل المختلفة الداخلة فى التغير الاجتماعى .

غير أن هذه النظريات تثير عدداً من المشاكل المتشعبة التى تستحق أن نتوقف عندها هنا . أولها هو ما يخص الدور الذى يلعبه الأفراد والذى تلعبه « القوى الاجتماعية فى إحداث التغير . ويجب أن نلاحظ أن مصطلح « القوى الاجتماعية » لا يشير إلى أى قوى متميزة كلية عن أفعال الأفراد ، وإنما يشير إلى قيم واتجاهات تعتبر نتاجاً لتفاعل الأفراد ، ولكنها مع ذلك تواجه أى فرد وحده كشىء خارجى بالنسبة له وغير ممكن نسبياً التأثير عليه بما يوجه إليه هذا الفرد من نقد أو مؤثرات أخرى . وهكذا تدخل الأفعال الإرادية الصادرة عن الأفراد كعناصر مكونة « للقوى الاجتماعية» وبهذا المعنى يمكن أن نقول إن أى فرد يمكن أن يسهم فى التغير الاجتماعى ، على الرغم من أن نتائج هذا السلوك الفردى لا يمكن أن تتضح بصورة ملموسة إلا عندما يبدأ عدد من الأفراد فى التصرف بطريقة جديدة (مثلا : فى تحديد حجم أسرهم) .

وهناك مشكلة أخرى هي تأثير الأفراد البارزين . فيغالي البعض من ناحية إذ يعتقدون أن كل التغيرات الاجتماعية والثقافية الهامة لا تتحقق إلا على يد أفراد عباقرة . ويغالي البعض على الطرف الآخر إذ يعتقدون أن هؤلاء العباقرة يدينون بكل تأثيرهم لأنهم يجسدون أو يمثلون القوى الاجتماعية أو الاتجاهات السائدة في عصرهم[٧] ولا يمكن أن نقبل أياً من هذه الآراء المتطرفة . ذلك أن تأثير هؤلاء الأفراد البارزين يمكن أن يكون في بعض مجالات الحياة الاجتماعية أكبر من مجالات غيرها . من هذا مثلا أن يكون تأثيرهم أكبر في مجال الإبداع الفني منه في مجال التكنولوجيا[٨] . إلا أنه من التعسف أن ننكر التأثير الشخصي لعظماء الرجال في مجال الأخلاق والدين والسياسة والاقتصاد . ونجد في العالم الحديث أن لينين في روسيا والمهاتما غاندي في الهند قد أثرا تأثيراً عميقاً في بلادهما ، ومن الصعب أن نزعم أن عالمنا كان يمكن أن يصبح على ما هو عليه الآن ، لو أنهما لم يعيشا ولم يتصرفا بالصورة التي تصرفا بها . ومن الطبيعي أنهم قد تأثروا كذلك ببيئتهم وأنهم قد استمدوا سلطتهم جزئياً من قدرتهم على صياغة وتفسير المطامح الكامنة لدى أعداد كبيرة من الشعب . ولكنهم كانوا أيضاً قادة ملهمين ( يتمتعون بقوة كارزمية Charismatic طبقاً لمفهوم ماكس فيبر * ، هم يدينون بمراكزهم القيادية لصفاتهم الشخصية ، ويفرضون على الأحداث طابع قيمهم الخاصة .

وهناك نقطة رئيسية ثانية دار حولها الجدل تتعلق بدور العوامل المادية والأفكار في التغير الاجتماعي . ويقال إن الماركسيين ينسبون تأثيراً أساسياً للعوامل المادية —

---

* الكاريزما Charisma كلمة يونانية الأصل ، تعني موهبة خاصة أو قوة خارقة يزود بها بعض الأشخاص الذين يعرفون عندئذ باسم charismatic Leaders وبفضل هذه القوة يستطيع هؤلاء الأشخاص الأفذاذ تحقيق أعمال خارقة أو معجزات . ومن ثم يستطيع القائد الكاريزماتي أن يلقي الرهبة — إن لم يكن الجلال — في قلوب رعاياه ، بفضل حسه الذي لا يخطيء أو مناعته الخاصة . ويرجع الفضل في إدخال مصطلح ( القيادة الكاريزماتية إلى المؤلفات السوسيولوجية إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر ونظريته الشهيرة في السلطة الكاريزماتية ( الملهمة ) . قارن :

Joseph S. Roucek, "The Changing Concepts of charismatic Leadership", in : Joachim Matthes (ed.), Theoretishe Aspeke der Religionssoziologie II, Koln, 1967, pp . 87 - 100.

( المترجمة )

الاقتصادية ، فى حين يرجع آخرون (مثل كونت وهوبهوس) الدور الأساسى لتطور الفكر . ومن أبرز نقاط الخلاف التى ثارت فى علم الاجتماع ، ذلك الخلاف بين كارل ماركس وماكس فيبر حول أصول الرأسمالية الحديثة . وقد أدلى فيبر فيها برأى مؤداه ( ليس أن « الأفكار هى التى تحكم العالم » ) وإنما أن الأفكار أو المذاهب يمكن فى بعض المواقف التاريخية أن تؤثر بشكل مستقل عن العوامل الأخرى فى اتجاه التغير الاجتماعى . وإنه لمن الخطأ على أى حال أن نقابل هكذا ببساطة بين العوامل المادية والأفكار . ذلك أن العوامل المادية فى ذاتها لاتدخل فى السلوك الاجتماعى . وتعتبر « قوى الإنتاج » فى نظرية ماركس عن التغير عنصراً حاسما ، ولكنها ليست أكثر من تطبيقات للعلم والتكنولوجيا . ولا يمكن أن يعنى تطور القوى المنتجة سوى نمو المعرفة العلمية والفنية ونمو الأفكار أيضاً . والمشكلة الرئيسية هى تحديد الطريقة التى يؤثر بها نمو أو جمود المعرفة والفكر على المجتمع سواء من خلال تأثير العلم على العلاقات الاقتصادية والبناء الطبقى أوعن طريق ظهور مذاهب دينية أو أخلاقية أو فلسفية جديدة ، وكيف أن هذه الخيوط المختلفة ترتبط مع بعضها فى تتابع معين للتغير .

وقد تناولت الدراسات السوسيولوجية الحديثة مشكلات أكثر تحديداً ولم تستهدف تقديم أى تفسير عام للتغير . ولعلها ذهبت فى هذا الصدد إلى أبعد مما يجب فى عدم الاستعانة بأى إطار تصورى يمكن أن يسمح بدراسات مقارنة وتفسيرات جزئية . وسنبحث فى مكان آخر من هذا الفصل فيما إذا كان من الممكن إجراء عملية تنميط للتغير الاجتماعى يمكن أن تسد هذه الثغرة .

## التغير الاجتماعى فى الهند

هناك عنصران لعبا دوراً حاسما فى إحداث التغير الاجتماعى فى الهند ، أولا : العلوم والتكنولوجيا الغربية ، وثانياً : التخطيط الاجتماعى . وقد اتضح تأثير التكنولوجيا فى مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية . وقد أدى تحسن ظروف المعيشة والرعاية الطبية إلى خفض معدل الوفيات ، الأمر الذى يعتبر مسئولا إلى حد كبير عن النمو

السريع فى سكان الهند . كذلك أدى إدخال الصناعة الرأسمالية إلى إحداث تغييرات فى نظام الملكية[٩] وفى تقسيم العمل أدت إلى خلق فئات وطبقات اجتماعية جديدة لعبت دوراً هاماً فى التطور السياسى فى الهند[١٠] وقد تتبعنا فى الفصول السابقة بعض آثار التصنيع على الأسرة المشتركة والملكية والقانون ونظام الطوائف . على أن التكنولوجيا لم تؤد فقط إلى إحداث تغيرات غير مباشرة عن طريق التحول التدريجى فى العلاقات الاقتصادية ؛ وإنما خلقت التكنولوجيا والفكر العلمى الذى يعتبر دعامتها الأساسية نظرة جديدة إلى العالم بدأت تتصارع مع الثقافة التقليدية . علاوة على ذلك ، فقد أدخل الحكم البريطانى إلى الهند طائفة من الاختراعات التكنولوجية والاجتماعية ( مثل نظام جديد للحكم والإدارة ، وإجراءات قضائية جديدة ، وبعض أشكال التعليم ) . كما أدخل قيماً ثقافية جديدة مثل النزعة الترشيدية Rationalism والمساواة ، والاشتراكية .

ويرتبط مفهوم « الهوة الثقافية » أعظم الارتباط بالهند . فقد أدى نمو الاقتصاد الرأسمالى الحديث إلى ظهور بعض الحركات الاجتماعية التى رفضت الثقافة الهندية التقليدية ، وحركات أخرى شرعت فى إصلاحها وتحديثها . ولكن لم يحدث على أى حال أن استطاعت النظم الاجتماعية والقيم الثقافية الهندية المعاصرة أن تتكيف مع أسلوب الحياة فى المجتمع الصناعى ، سواء كان رأسمالياً أو اشتراكياً . فالأسرة المشتركة الكبيرة ليست نظاماً مفيداً أو ضرورياً فى مجتمع حديث حيث يحدث الحراك الفردى على نطاق واسع وحيث يصبح توفير خدمات الرفاهية مسئولية عامة واقعة على عاتق الدولة . ولا يتفق نظام الطوائف مع الترشيد ، والحراك ، والمساواة بين البشر — تلك الخصائص المميزة للمجتمع الديمقراطى ؛ فمبدأ الطائفة فى الهند يتعارض دون شك مع أسس النظام السياسى ، ومع النظام التعليمى ومع احتياجات الصناعة . إلا أن الطائفة والأسرة المشتركة عناصر رئيسية فى الهندوسية ومن ثم فى الثقافة التقليدية وكلما ضعفا ضعفت معهما القيم الثقافية الموروثة . وقد تأثرت الهندوسية الشائعة نفسها تأثراً مباشراً بحركات الترشيد، والعلمانية التى تصاحب نمو المجتمع الصناعى.

وقد بدت الضغوط التى ينطوى عليها هذا التحول — وستظل بادية لفترة أخرى — فى مواقف المثقفين الهنود ، الذين كان عليهم أن يوفقوا بين المطالب المتعارضة

لثقافتين مختلفتين . كما بدت هذه الضغوط فى الصراع بين الأجيال . ويكره كثير من شبان المثقفين الهنود قيود الطائفة المفروضة على الزواج، ويعارضون الزيجات التى يرتبها لهم الكبار ، ويستاءون من السلطة التى يعطيها التدرج الهرمى الاجتماعى لكبار السن فى الأسرة . إلا أننا نجدهم فى الواقع العملى يقبلون عادة الصور التقليدية للسلوك مدفوعين بالولاء والمحبة للأسرة . وربما كان يدفعهم إلى ذلك أيضاً عدم تأكدهم من نتائج تصرفهم إذا ما اختاروا طريقاً آخر . وهناك أنواع أخرى من الصراعات مشابهة لتلك التى تحدث فى المجتمعات الصناعية وبالذات الصراعات بين الفئات والطبقات الاجتماعية . فالطائفة — كأى نظام للتدرج الاجتماعى — تنطوى على تفاوت اقتصادى وجماعات مصالح اقتصادية ، برغم أن هذه الجوانب كانت غامضة فى الماضى إلى حد ما بسبب الدلالة الشعائرية لذلك النظام . وقد اتجهت الجماعات المتمتعة بالامتيازات فى ظروف للتغير الاقتصادى إلى مقاومة التجديدات التى يمكن أن تنتقص من مكانتها وامتيازاتها الاقتصادية . وتعتبر هذه الصراعات المختلفة من ناحية معينة مصدراً للتغير ، ولكنها يمكن كذلك أن تعوق التغير لفترة تطول أو تقصر ، بل وأن تحدث جموداً أو نكوصاً . إنه ليس قانوناً سوسيولوجياً أنه من الممكن تصنيع كل مجتمع بنجاح ، برغم أن بحوث علم الاجتماع يمكن أن تسهم بدور فعال فى ضمان نجاح عملية التصنيع وتقليل أعبائها المختلفة من توتر ، وسوء توجيه وآلام .

ويعمل التخطيط الاجتماعى فى الهند ، كما فى أى مكان آخر ، على تجاوز تلك الصراعات التى ذكرناها إلى حد ما . وهو يمثل العامل فى التغير الاجتماعى الذى عرفه جينزبرج بأنه ظهور هدف عام مشترك، ويوجد الآن فى كل المجتمعات تقريباً نوع من التخطيط المركزى الاقتصادى والاجتماعى الذى يستهدف رفع المستوى الاجتماعى . ويختلف مدى التخطيط وصوره اختلافاً بعيداً من مجتمع إلى آخر ، وإن تشابهت الأهداف والمضامين . وللمرة الأولى فى تاريخ البشرية تدخل الجماهير فى عملية تحول رشيد وعمدى لحياتها الاجتماعية . وأمكن إلى حد ما تحقيق التغير الاجتماعى بواسطة سيطرة الإنسان . وقد حدد الدستور الهندى الصادر عام ١٩٥٠ أهداف النظام السياسى الجديد بأنها إقامة العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

وحرية الفكر ، وحرية التعبير والعقيدة والعبادة والمساواة فى المكانة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ، والإخاء . وقد اعتبرت لجنة التخطيط الحكومية التى أنشئت فى نفس العام إحدى الحقيقات الرئيسة المسئولة عن تحقيق هذه الأهداف ، على الرغم من أن مجال عملها قد حدد بشكل ضيق إلى حد ما بالاقتصار على المشكلات الاقتصادية .

وقد قامت إحدى الدراسات الحديثة الممتازة — أجراها ديوب Dube[11] — بحصر التغيرات التى تحققت بفضل أحد أوجه النشاط الرئيسية للجنة التخطيط وهو « برنامج تنمية المجتمع المحلى » (وكذلك هيئة توسيع الخدمات القومية الأقل تركيزاً) . وتتناول دراسة ديوب بعض مقومات التغير التى كشفت عنها أوجه النشاط هذه . وقد أوضح ديوب فى دراسة تفصيلية لأحد المشروعات فى Uttar Pradesh — الذى شمل ١٥٣ قرية — أن المستحدثات التكنولوجية بالمعنى الدقيق للكلمة ، كالبذور المحسنة ، والأسمدة ، والسلالات الحيوانية المحسنة ، وهكذا قد لقيت من الناس قبولا بسرعة ، وخاصة عندما كانت النتائج تتضح فى فترة قصيرة ، مثل ارتفاع الأسعار النقدية للمحاصيل. أما المستحدثات التى كان لها بالفعل مضاعفات على البناء الاجتماعى أو القيم الثقافية ، أو حتى يحتمل أن يكون لها مثل هذه المضاعفات ، فكانت تلقى مقاومة من الناس . وهكذا نجد أن الأساليب الفنية الزراعية الجديدة وطرق الزراعة التعاونية ، ووسائل تحسين الصحة والتجديدات فى نظام التعليم ؛ كانت أقل إثارة لاهتمام الناس ، بل تعرضت لمقاومتهم فى بعض الأحيان . ويقول ديوب فى ثنايا تقييمه للمشروع بصفة عامة : « لقد أدخلت هذه المشروعات بعض الأفكار التى سيظل أثرها باقياً لأمد طويل ، مهما بدت عليه من تواضع . فالناس بطيئون وحذرون أشد الحذر فى تقبل المستحدثات ولكنهم يقومون فى الوقت نفسه ببعض التجارب ولكن على نطاق محدود ويراقبون نتائجها بحرص وعناية . ويمكن لبعض المستحدثات التى أوجدها المشروع فى مجال الزراعة والصحة القروية أن تؤكد وجودها وتعمق جذورها فى النهاية فى خلال عشر سنوات أو نحو ذلك ، برغم أنه يبدو أن الناس رفضتها أو تقبلتها اليوم على مضض . كما تبدو فى نفس الوقت دلائل تغير نفسى واضحة ، برغم أنه لا يمكن إرجاعها فى كل حالة إلى المشروع أو ربطها به أصلا . وهناك تغير واضح فى مستوى توقع الناس ، وبإزالة الحواجز

بينهم وبين الحكومة تدريجياً يمكن أن نتوقع حدوث تقدم أساسى فى حياتهم .

ومع ذلك فيبدو أن المشروع المشار إليه هنا لم يساهم بدور كبير فى تدعيم أساليب التعاون التقليدية فى هذه المجتمعات المحلية[١٢] .

ويبين ديوب بوضوح أهمية الاتصال بين ممثلى الحكومة الذين يهدفون إلى إحداث التغير والقرويين الذين توجه إليهم هذه الأفكار . وتنطوى مشكلات الاتصال على عوامل مختلفة ، منها : تصور لشخصية أولئك الذين يخلقون هذه الاتصالات وشكل ومضمون الاتصالات نفسها واستجابة الطرف المستقبل . ومن أول هذه المشاكل دور العامل القروى المأجور الذى يلعب دوراً حاسماً ، ويمثل موضوعاً هاماً للبحوث السوسيولوجية[١٣] . وتطرح قضية شكل ومضمون وسائل الاتصال مشكلة عامة هى مشكلة التوازن بين الاستمرار والتغير . فالاتصال يكون أكثر تأثيراً وفاعلية حينما يمكن ربطه بالمطامع القائمة (كتحسين المستوى الاقتصادى مثلا) أو بالمعايير الثقافية التقليدية (مثل تحسين سلالات الماشية فى ضوء النظرة الدينية التقليدية إلى الماشية) . وأخيراً تتأثر استجابة القرويين إلى حد كبير بالصفوة المثقفة المحلية وقادة الرأى . ويتوقف إحداث التغيير بشكل ناجح على ربطه بهؤلاء القادة (رسميين وغير رسميين) وإقناعهم هم فى المقام الأول بأن هذا التغير أمر مرغوب فيه .

ويدلنا هذا الحديث عن التغير الاجتماعى فى الهند على الآثار العميقة للتغير الاقتصادى فعملية التصنيع هى التى تلعب اليوم — كما حدث فى أوربا القرن التاسع عشر — الدور الحاسم فى تشكيل البناء الاجتماعى والمعايير الثقافية . إلا أنه يحدث فى كل مرحلة نوع من التفاعل بين عناصر الحياة الاجتماعية المختلفة ، ولا يمكن لأى فرد أن يتنبأ بالشكل النهائى الذى ستتخذه المجتمعات الصناعية . فنجد فى الهند عدداً من العمليات الواضحة المتميزة التى تحدث فى نفس الوقت . فهناك عملية تخطيط عمدى للنمو الصناعى ويصاحبها فى نفس الوقت تخطيط للاقتصاد الزراعى الذى ما زال سائداً ومسيطراً على الاقتصاد الوطنى هناك . هذا علاوة على عدد كبير من التغيرات غير المقصودة وغير المتوقعة التى تترتب مباشرة على التصنيع والترشيد . ولم يقم علماء الاجتماع بعد بتصوير هذه التغيرات الواسعة النطاق ، ناهيك عن تحليلها وتفسيرها .

# أنماط التغير الاجتماعى

لا شك أن المعلومات التى قدمناها حتى الآن يمكن أن تسمح لنا بوضع تنميط للتغير الاجتماعى أن يكون بمثابة إطار للدراسة المقارنة وأساس للتعميم والتفسير . ويمكننا وضع هذا التنميط بالنظر إلى أربع مشكلات رئيسية هى :

**أولا** : أين ينشأ التغير الاجتماعى ؟ يمكن أن نميز أولا بين التغير النابع من داخل وذلك النابع من خارج المجتمع . ولا يمكننا فى الواقع أن نرجع أصل التغير كلية دائماً إلى هذا النوع أو ذاك ، وإذا أردنا أن نسوق مثالا حديثاً فنجد أنه من الواضح أن التغيرات التى تحدث الآن فى المجتمعات النامية قد نشأت إلى حد كبير فى خارج تلك المجتمعات ، وهى نتائج التكنولوجيا الغربية التى دخلت فى معظم الحالات عن طريق الغزو . والمشكلة التى يجب أن تطرح إذن هى إذا ما كانت هناك فروق ذات دلالة بين عمليات التغير التى ترجع إلى سبب داخلى وتلك التى ترجع إلى سبب خارجى . ويبدو محتملا أن هذه الفروق موجودة فعلا وخاصة فى العلاقات القائمة بين عوامل التغير وبين بقية السكان(١٤) . وهناك زاوية أخرى لهذا الموضوع تتعلق بمشكلة أين يبدأ التغير داخل مجتمع معين؟ ( بغض النظر عن مصدره الذى قد يكون بعيداً ) أعنى : أى النظم يتعرض للتغير أولا ؟ وتنطوى هذه النقطة على مشكلتين أخريين . أولاهما مشكلة عوامل التغير الاجتماعى وثانيهما الجماعات الاجتماعية التى تقود التغير . وتتيح لنا الشواهد التاريخية تصنيف عمليات التغير تبعاً للمجالات أو الجماعات التى يبدأ فيها ، اقتصادية ، سياسية ، دينية . . . إلخ ، وأن ندرس بدقة أكثر كيفية انتشار التغير من مجال إلى مجال آخر .

**ثانياً** : ما هى الظروف الأولية التى تنبثق عنها التغيرات الواسعة النطاق ؟ ويمكن أن تؤثر هذه الظروف الأولية تأثيراً عميقاً على مسار التغير الاجتماعى ، فلا يمكن أن يفترض على سبيل المثال أن الإمبراطوريات القديمة أو الدول الإقطاعية ، أو المجتمعات الرأسمالية الحديثة قد قامت بنفس الطريقة أو يمكن تفسيرها على أساس حكم عام واحد . ونجد فى العالم المعاصر أن التصنيع عملية شديدة الاختلاف فى

المجتمعات القبلية ( كما فى أفريقيا ) عنها فى المجتمعات ذات الحضارة القديمة كالهند. كما أنها تختلف تبعاً لحجم المجتمع ودرجة تعقده . ويمكن أن يفيد التحليل السوسيولوجى للتصنيع كعملية خاصة من عمليات التغير إفادة كبرى من تنميط المجتمعات النامية نفسها .

**ثالثاً** : ما هو معدل التغير ؟ يمكن أن يحدث التغير الاجتماعى بسرعة فى بعض الفترات أو فى بعض المجالات أو ببطء وربما إلى حد غير ملحوظ فى مجالات أخرى . كما أن معدل التغير يمكن أن يتزايد أو يتناقص . وقد أوضح أوجبرن وجيلفلان — اللذان أشرنا إلى دراساتهما من قبل — أن معدل التغير التكنولوجى فى المجتمعات الصناعية (من واقع عدد براءات الاختراعات المسجلة ) آخذ فى التزايد باستمرار . وهناك فارق هام بين عمليات التغير التدريجى وعمليات التغير الثورى ( باعتباره صورة خاصة للتغير السريع ) . وليس من الأمور العسيرة أن نحدد مظاهر التغير الثورى فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية وأن نتتبع أسبابها ونتائجها . وقد قدم « جوردون تشايلد » وصفاً رائعاً لما أسماه « ثورة العصر الحجرى الحديث » بأنها إدخال الاقتصاد الذى يهدف إلى إنتاج الطعام[١٥] كما سجل مؤرخو الاقتصاد وحللوا مراحل الثورة الصناعية الحديثة[١٦] . أما الثورات السياسية والاجتماعية فقد درست فى الغالب دراسة تاريخية وصفية بينما نجد نقصاً كبيراً فى الدراسات التحليلية المقارنة . وهناك بالطبع نظرية ماركسية فى الثورة الاجتماعية ولكنها لم تكن ذات فعالية كبرى فى إثارة البحوث السوسيولوجية . هذا وقد ارتبطت ثورات القرن العشرين الاجتماعية والقومية ارتباطاً وثيقاً بالحرب . ولو أن طبيعة هذه الروابط لم تدرس دراسة منهجية منظمة . وقد كشفت هذه الثورات فى نفس الوقت عن أهمية الدور الذى يلعبه المثقفون والطبقات الاجتماعية المختلفة فى الحركات الثورية .

**رابعاً** : إلى أى حد يعتبر التغير الاجتماعى شيئاً خاضعاً للصدفة أو تحكمه علل محددة ، أو هادفاً على نحو معين ؟ والفارق الرئيسى هنا هو نفس الذى تناولناه فى ثنايا حديثنا عن التخطيط الاجتماعى. ونلاحظ من ناحية معينة أن جميع مظاهر التغير الاجتماعى تقريباً تغيرات هادفة ، من حيث إنها نتيجة أفعال صادرة عن أفراد معينين . غير أن هذه الأفعال يمكن أن تؤدى إلى نتائج غير مقصودة أصلا ،

لأن الأفعال الفردية لم يقم تنسيق بينها ، أو أن بعضها يمكن أن يعوق الأخرى أو يشوهها . كما يحدث في مواقف الصراع الاجتماعي مثلا . ففي مثل هذه الظروف — التي كانت قائمة فعلا في معظم المجتمعات حتى العصور الحديثة — يمكن أن يكون التغير محدداً سببياً . أو قد ينطوي على بعض العناصر العارضة البحتة . ولكنه ليس في هذه الحالة هادفاً بمعنى أنه يحقق أهداف كافة الأفراد الداخلين فيه أو معظمهم. والأصح أن نعتبر التغير هادفاً في حالة المجتمعات الحديثة ، حيث يوجد — كما أشار جينزبرج — هدف مشترك ، يمكن أن يتحقق تدريجياً من خلال عملية تغير اجتماعي مخطط ، وحتى هنا يمكن أن توجد بعض الأحداث العارضة التي تؤثر على سير التغير ، وقد تكون لها بالتالي عواقب كثيرة لم تكن مستهدفة أصلا ( حيث إن القائمين على التخطيط كبقية الناس لا يمكن أن يحيط علمهم كل شيء ) . غير أنه من الواضح أن البشر قد ازدادوا الآن سيطرة — بالقياس إلى الماضي — على ظروف حياتهم الطبيعية والاجتماعية . وليست العلوم الاجتماعية نفسها سوى نتيجة الرغبة في السيطرة على اتجاه التغير الاجتماعي ، وقد ساهمت بدور عظيم في تحقيق هذه السيطرة فعلا

# المراجع


( ١ ) Social change (op. cit.), Part II., See also, W.F. Ogburn and M.F. Nimkoff, A Handbook of Sociology, Ch, 26, and S.C. Gilfillan, Sociology of Inventions (Chicago 1935)

( ٢ ) يمكن أن تجد عرضاً طيباً ومناقشة للبحوث التى أجريت حول هذه المشكلات فى أفريقيا ، فى « الدلالات الاجتماعية للتصنيع والتحضير فى أفريقيا جنوب الصحراء » .

"Social Implications of Industrialization and Urbanization in Africa South of Sahara".

(صدر عن اليونسكو عام ١٩٥٦ ، إعداد المعهد الأفريقى الدولى فى لندن) . أما بالنسبة للبلاد الآسيوية ، فانظر الدراسات الخمس المجموعة فى «الدلالات الاجتماعية للتصنيع والتحضر» (صادر عن مركز بحوث الدلالات الاجتماعية للتصنيع فى جنوب آسيا التابع لليونسكو ، كلكتا ، ١٩٥٦) . أما إذا أردت دراسة أكثر عمومية وشمولا فارجع إلى هوزليتز « الجوانب السوسيولوجية للتنمية » .

Hoselitz, Sociological Aspects of Development (Chicago 1960).

( ٣ ) On the latter, see Margaret Mead (ed), Cultural Patterns and Technical change (UNESCO-1953), especially Part V, PP. 279-303.

( ٤ ) M. Ginsberg, "Social Change", British Journal of Sociology. IX. (3), September 1958.

( ٥ ) كان كارل مانهايم واحداً من علماء الاجتماع القلائل الذين أدركوا أهمية هذا الموضوع ، وقد ناقشه فى مقال مفيد بعنوان « مشكلة الأجيال » The Problem of Generations (عام ١٩٢٧). وقد نشر هذا المقال باللغة الإنجليزية فى كتاب كارل مانهايم المعنون « مقالات فى علم الاجتماع المعرفى » . Essays on the Sociology of Knowledge (لندن ١٩٥٢). وقد تناول أيزنشتدت S.N. Eisenstadt نفس الموضوع على أساس مقارن أوسع فى كتابه «من جيل إلى جيل» From Generation to Generation (لندن ١٩٥٥) .

( ٦ ) For example, Isaiah Berlin, Historical Inevitability.

( ٧ ) عرض ج . بلخانوف الرأى الأخير فى صورته الماركسية عرضاً ممتازاً فى كتابه « دور الفرد فى التاريخ » . G. Plekhanov, The Role of the Individual in History.

( ٨ ) على الرغم من أنه من الواضح أن هناك آثاراً اجتماعية على الفن ، انظر ماكس ڤيبر « مقال عن تطور الموسيقى الغربية » . M. Weber, Essay on the Development of Western Music. نشرت فى كتابه الكبير « الاقتصاد والمجتمع » Wirtschaft und Gesellschaft وكذلك أرنولد هاوزر « التاريخ الاجتماعى للفن » . A. Hauser, The Social History of Art.

(وقد نشرت ترجمة عربية كاملة للكتاب الأخير أنجزها الدكتور فؤاد زكريا فى مجلدين بعنوان :
الفن والمجتمع عبر التاريخ الجزء الأول القاهرة ١٩٦٨ .
الجزء الثانى القاهرة ١٩٧٠ .

عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر .

وانظر بالعربية أيضاً ، محمد الجوهرى وآخرين ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف ١٩٧٠ ، « علم اجتماع الفن » ، ص ٤٤٩ — ٤٧٠ .

(المترجمة)

(٩) أبرزها قيام ملكية فردية خاصة للأرض . وقد درست آثارها فى البنغال دراسة مستفيضة للغاية ، انظر :

**S. Gopal, The Permanent Settlement in Bengal and Its Results (London 1949) and Ramkrishna**

**Mukherjee, The Dynamics of a Rural Society (Berlin 1957), Ch. 1.**

(١٠) **See especially, A.R. Desai, Social Background of Indian Nationalism.**

(١١) **S.C. Dube, India's Changing Villages (London 1958).**

(١٢) المرجع السابق ، ص ١٥١ .

(١٣) انظر « ديوب » المرجع السابق . ويقدم الملحق رقم (١) لهذا الكتاب وصفاً مفيداً لعمل ومشكلات العمال القرويين .

(١٤) ارجع أيضاً إلى الحاشية رقم (١٠) فى الفصل السابق حيث وردت الإشارة إلى الإطار الاقتصادى للتغيرات المختلفة ، فى المجتمعات النامية .

(١٥) **V. Gordon Childe, Man Makes Himself, Chapter V.**

(١٦) للرجوع إلى دراسة مختصرة لأول ثورة صناعية ، انظر :

**H.L. Beals, The Industrial Revolution, 1750-1850.**

(الطبعة الثانية ، لندن ١٩٥٨) . وقد عرضت التغيرات التى طرأت على النسق الاقتصادى والاتجاهات الاجتماعية عرضاً واضحاً فى كتاب :

**R.L. Heilbroner, The Great Economists (London 1955).**

الفصل الأول . كما قدم جورج فريدمان دراسة ذات طابع سوسيولوجى أوضح لمختلف مراحل الثورة الصناعية فى كتابه :

**Georges Fridmann, La crise du progrés, (Parij 1936), especially Chapter 1.**

الفصل العشرون

# علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي *

## وضع السياسة الاجتماعية :

اعتبر كثير من مفكري القرن التاسع عشر علم الاجتماع العام الذي يمدنا بالأساس النظري لعلم تطبيقي شامل . وكانت مثل هذه الآراء سائدة في فرنسا بوجه خاص حيث انتقلت من الموسوعيين إلى كونت عن طريق سان سيمون وآخرين فكرة قيام علم طبيعي لدراسة المجتمع . وكان كونت يرى أن علم الاجتماع – باعتباره قمة العلوم الوضعية – يمكن أن يصوغ قوانين عامة للسلوك الاجتماعي يمكن بالرجوع إليها تسوية كل أنواع الخلافات الخاصة بالسياسة الاجتماعية . عندئذ يمكن أن تنتهي «فوضى الآراء» بشأن الموضوعات الاجتماعية كما حدث بالنسبة للظواهر الطبيعية . وبالرغم من أن دوركيم قد رفض كثيراً من آراء كونت في مجال علم الاجتماع ، إلا أنه كان برغم ذلك وضعياً في ضوء نظريات كونت ، الذي أراد أن يؤسس علماً سياسياً وأخلاقياً تطبيقيا على أساس علم نظري لدراسة المجتمع . وتشترك الماركسية ، بالصورة التي تطورت بها فعلا ، في كثير مع فلسفة كونت الوضعية . فهناك نفس الميل إلى القوانين التاريخية ، ونفس الزعم بأنه في وسع صفوة على دراية بعلم دراسة المجتمع أن تحل نهائياً جميع المشاكل الاجتماعية العملية وأن تقود البشر بنجاح أكيد على طريق التقدم الاجتماعي .

أما في الوقت الحاضر فليس هناك سوى قلة قليلة من علماء الاجتماع ( وعدد أقل منهم من رجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ) يعتبرون علمهم علماً نظرياً متطوراً صالحا للتطبيق على الشئون الاجتماعية بالطريقة التي تطبق بها علوم الفيزياء أو الكيمياء في التحكم في العالم المادي وتغيير شكله . ومما يثنيهم عن ذلك في المقام الأول أنه لم يمكن

* ترجمت هذا الفصل الدكتورة علياء شكري عن المصدر التالي :

**Bottomore, T.B., Sociology, Unwin Univ. Books, London, 1965, PP. 293 - 307.**

بعد انقضاء أكثر من قرن من الفكر والبحث السوسيولوجي والأنثروبولوجي التوصل إلا إلى اكتشاف عدد ضئيل من القوانين السوسيولوجية الهامة، هذا إذا اعتبرنا القوانين التي اكتشفت ذات أهمية أصلا . ومن الصعوبة أن يثار في هذا الموقف موضوع تطبيق قوانين عامة . كما أنه قد يداخلهم الشك كذلك في قيمة المماثلة المعقودة بين العلوم الطبيعية وعلم الاجتماع فيما يتعلق بالتطبيق العلمى . إذ أنه لا يتسق مع أفكارنا العادية عن أنفسنا كأفراد . وبالنظر إلى غيرنا من بنى الإنسان ، أن نتصور أنه من الممكن تطبيق المبادئ السوسيولوجية بشكل مباشر بواسطة «خبراء» فى تشكيل الحياة الاجتماعية كما تطبق مبادئ علم الطبيعة فى إنشاء الطرق والكبارى . ولهذا السبب ولأسباب أخرى سنعرض لها فيما بعد لا يمكن أن تكون هناك « هندسة اجتماعية » . على أن هذا لا يعنى أن ننكر أن علم الاجتماع يمكن أن يستخدم فى التطبيق العملى بطريقة علمية منظمة وبطرق متعددة وعلى مستويات مختلفة . وسأتناول فى هذا الفصل أولا الإسهام الذى يمكن أن يقدمه علم الاجتماع للسياسة الاجتماعية بصفة عامة ، ثم ندرس دوره فى التخطيط الاجتماعى .

وأول ما ينبغى أن نلاحظه هنا الإسهام الهام الذى يمكن أن يقدمه علم الاجتماع الوصفى ، الذى أمدنا بكثير من المعلومات الدقيقة موثوق بها عن بعض موضوعات السياسة الاجتماعية التى يعالجها السياسيون ورجال الإدارة والمصلحون الاجتماعيون . ومن أوائل الأبحاث الاجتماعية، وخاصة فى بريطانيا المسوح (بما فيها المسوح الرسمية) التى أجريت عن الفقر وعن مشاكل أخرى خاصة بالحياة الحضرية ابتداء من منتصف القرن التاسع عشر [١] . وقد أوضحت هذه المسوح أو خاصة مسوح بوث [٢] Booth وراونترى Rowntree [٣] فى نهاية القرن التاسع عشر – على نحو مفصل وصارم – مدى الفقر وطبيعته فى مجتمع صناعى . وبالإضافة إلى ذلك استطاع كل من بوث وراونترى أن يكشفا عن بعض أسباب الفقر المدقع ، ونقص فرص العمالة المنتظمة والحوادث والأمراض التى يقاسى منها العمال الأجراء . وقد أثرت هذه الأبحاث وما شابهها دون شك فى السياسة الاجتماعية . وقد بينت إحدى الدراسات التى أجراها مؤخراً راونترى ولافرز Lavers ( وقد صدرت تلك الدراسة عام ١٩٥١ ) [٤] كيف أن سياسات دولة الرفاهية ( وخاصة تحقيق العمالة الكاملة ، وزيادة المساعدات الفعالة

التى تقدمها الدولة فى حالات الضرورة كالمرض أو الحوادث ) كادت تقضى كلية على الفقر بصورته الأولية الواضحة . ولا يمكن بطبيعة الحال أن يكون لمثل هذا النوع من الأبحاث والدراسات نفس الأهمية فى الدول المتخلفة ، حيث ما زال الفقر حالة شائعة للغاية يتوقف القضاء عليها فى المقام الأول على زيادة الإنتاج القومى الكلى عن طريق التصنيع وتحسين الزراعة . غير أن هذه الدول تعانى أيضاً من حالات فقر مدقع تستوجب الدراسة . فنجد فى الهند مثلا ، حالة الطبقات والقبائل المطحونة (٥) واللاجئين (٦) والشحاذين (٧) .

وقدم علماء الاجتماع فى عدد من المجالات الأخرى معلومات ذات أهمية جوهرية لوضع سياسات رشيدة . فالدراسات السكانية لم تزودنا فقط بمعلومات دقيقة عن حجم السكان والخصوبة والوفيات ، ولكنها أوضحت كذلك بعض العوامل الاجتماعية المسئولة عن التغيرات الديموجرافية . ثم هناك الدراسات الخاصة بالحراك الاجتماعى التى تكشف عن مدى الحراك وأشكاله فى مجتمعات مختلفة ، وبقية الصلات القائمة بين الحراك وبعض العوامل مثل حجم الأسرة وفرص التعليم والبناء المهنى ، فهذه الدراسات تمدنا بمعلومات جوهرية لازمة للإصلاحات التربوية ، بجانب إسهامها فى توضيح بعض الأهداف البعيدة للسياسة الاجتماعية .

ولكنه على الرغم من أن نمو البحوث السوسيولوجية منذ ١٩٤٥ قد أضاف الكثير إلى حجم المعلومات الدقيقة عن الموضوعات الاجتماعية ، إلا أن معرفتنا ما زالت قاصرة . فهناك — كما أشار جلاس Glass منذ بضع سنين (٨) — بعض السياسات الاجتماعية الهامة التى مازالت ترسم وتنفذ دون أى بحث متعمق للأهداف أو الوسائل المقترحة ( كما هو الحال بالنسبة لسياسة إنشاء المدن الحديثة التى حددت حجم وكثافة تلك المدن بطريقة تعسفية ) . كما تؤدى بعض الخدمات الاجتماعية الرئيسية دون بذل محاولات تذكر لاكتشاف ما إذا كانت هذه الخدمات تغطى الحاجات التى خططت من أجلها ، أو إذا كانت تسد هدف هذه الالتزامات بأكفأ الطرق ، أو إذا كانت هذه الحاجات نفسها لم تتغير فعلا فى هذا المجتمع السريع التغير . كما نبه تيتموس Titmuss إلى نقص البحوث الاجتماعية التى يمكن أن « تحدد وتقيس الاحتياجات الأكثر دقة وتعقيداً وتوزيعها بين قطاعات السكان المختلفة (٩) .

ولم يصبح البحث الاجتماعي (على نحو متميز عن البحوث الاقتصادية) مستقلاً تمام الاستقلال كجزء عادى من أجهزة الحكومة والإدارة إلا فى عدد قليل من الدول. هذا على الرغم من أنه استطاع أن يحتل مكانة مرموقة فى العقد الأخير. وقد عمل التخطيط الشامل فى الهند على تشجيع إجراء البحوث الاجتماعية. فلعبت «لجنة برامج البحوث التابعة للجنة التخطيط» هناك دوراً هاماً فى تشجيع وتوجيه البحوث فى عدد من الميادين التى تهم التخطيط الحكومى بشكل مباشر (١٠). كما حققت «هيئة تقييم البرامج» بداية واعدة بالدراسات التى أجرتها عن فاعلية بعض مشروعات التخطيط فى عدد من المناطق. أما «المعهد المركزى لدراسات وبحوث تنمية المجتمع» * — الذى أنشئ فى عام ١٩٥٨ — فقد وجه اهتمامه الأكبر حتى الآن إلى تدريب (بالمعنى الواسع للتدريب) الموظفين الذين يشغلون مراكز قيادية فى برامج المجتمع المحلى، وذلك عن طريق «البرامج التوجيهية» التى يستمر الواحد منها أربعة أسابيع، ولم يشرع فى إجراء بحوث منهجية إلا مؤخراً فقط، ومن المتوقع أن يلعب نشاط هذا المعهد دوراً عظيم الأهمية، ليس فقط لأنه يختص بمجال واسع وحاسم من مجالات الحياة الاجتماعية فى الهند، (وأعنى تنمية المجتمعات القروية وتحسين الإنتاج الزراعى) وإنما لأنه يجمع على صعيد واحد رجال القانون، والإدارة، والبحث العلمى، والمسئولين عن برامج التخطيط ليشتركوا فى مناقشات مستفيضة للمشكلات، والسياسات والإنجازات المختلفة.

ويمكننا أن نلاحظ بعض التطورات المماثلة فى أوربا الغربية. ففى بريطانيا على سبيل المثال قامت «إدارة المسح الاجتماعى الحكومى» بإجراء عديد من المسوح لحساب بعض الهيئات الحكومية. كما شجعت «إدارة البحوث العلمية والصناعية» إجراء عديد من البحوث الاجتماعية على المشكلات الصناعية. وأنشأت وزارة الداخلية مؤخراً قسما للبحوث لإجراء دراسات فى ميدان الجريمة والانحراف. وقد أنشأ البرلمان الدانمركى فى عام ١٩٥٨ «المعهد القومى للبحوث الاجتماعية التطبيقية **» للاضطلاع ببرنامج مستمر للبحوث فى مشكلات الرفاهية الاجتماعية. ولكن ما زال هناك الكثير

* The Central Institute of Study and Research in Community Development.

** The National Institute of Applied Social Research.

الذى يجب عمله فى هذا الصدد ، إذا ما أرادت العلوم الاجتماعية أن تؤدى دورها الكامل فى تسيير دفة الحياة فى المجتمعات الحديثة . فمن الأمور المفيدة — فى المقام الأول — استعراض مدى البيانات الاجتماعية التى جمعتها الحكومات حالياً ، ودراسة كيفية الانتفاع بهذه البيانات والتأثير الذى مارسته فعلا على السياسة الاجتماعية فمثل هذا الجرد سيكون بمثابة نقطة انطلاق لتوسيع وترشيد البحوث الاجتماعية التى تمر بها الهيئات الحكومية ، مما سيؤدى فى النهاية إلى إنشاء مراكز قومية للبحوث . ويمثل « المعهد القومى الدانمركى للبحوث الاجتماعية التطبيقية » أول نموذج لمثل هذه المراكز . ولو أن « لجنة برامج البحوث » فى الهند ، « والهيئة الحكومية للمسوح الاجتماعية » فى بريطانيا وأمثالهما من الهيئات فى بلاد أخرى يمكن أن تتطور فى هذا الاتجاه . وستكون مهمة مثل هذه المراكز القومية للبحوث إجراء دراسات محددة مطلوبة لرسم السياسة ، وكذلك جمع معلومات بانتظام عن الجوانب الرئيسية للحياة الاجتماعية ، ونشرها فى صورة مسوح للظروف الاجتماعية . وتقوم معظم الحكومات اليوم بجمع معلومات اقتصادية أساسية تنشرها بانتظام فى إطار مسوح عامة للموقف الاقتصادى فى بلادنا ، ولكنه من الأمور الجوهرية فى أى مجتمع حديث أن توسع هذه الخدمة بحيث تشمل نطاقاً أوسع من المسائل الاجتماعية ، بما فيها : الجريمة ، والانحراف والفقر ، والإسكان ، والصحة ، والتربية ، ومستويات المعيشة ، وميزانيات الأسرة [١١].

فهناك إذن حاجة إلى إعادة النظر فى دور رجل الاجتماع فى وضع السياسة الاجتماعية . ومن المؤكد أن هناك جانباً معيناً يمثل مشكلة عامة هو العلاقة بين « العلماء » و « الحكام » فى الأنشطة المتنوعة التى تضطلع بها الحكومات الحديثة . غير أن وضع رجال الاجتماع فى هذا المجال مغبون أشد الغبن ( وكذلك وضع غيرهم من المشتغلين بعلوم اجتماعية أخرى ، فيما عدا رجال الاقتصاد ) . فأولئك الذين يضطلعون بالبحوث الاجتماعية للهيئات الحكومية تتاح لهم — فى العادة — فرصة كبيرة لتحديد نطاق بحوثهم المحددة ، أو ربط النتائج التى يتوصلون إليها بالقرارات التى تنص عليها السياسات . ويقتصر الأمر على استغلال النتائج التى يتوصلون إلى الكشف عنها من قبل أولئك الذين يتحملون مسئولية صنع السياسة ومسئولية الإدارة

الحكومية . وكثيراً ما تميل الفئة الأخيرة إلى الخضوع لتأثير « الحكمة التقليدية » أكثر من التزامهم بنتائج البحوث المنهجية ، إذا كانوا لا يعرفون شيئاً عن خلفية البحث ودلالاته الأخرى .

على أن إسهام علم الاجتماع الوصفي يجب ألا يقتصر على توفير المعلومات المفيدة فى مرحلة وضع سياسات اجتماعية جديدة . فهو مهم بنفس الدرجة فى تقييم تنفيذ هذه السياسات ومنجزاتها . غير أن الدراسات التقييمية من هذا النوع ما زالت قليلة[١٢]. وقد وضعت « هيئة تقييم البرامج » فى الهند بداية متواضعة بإجراء هذا النوع من الدراسات وإن لم يكن لها نظير فى مكان آخر فيما أعلم . وقد اضطلعت قلة من معاهد البحوث فى بلاد أخرى — خلال السنوات الأخيرة — بإجراء بعض البحوث فى هذا الميدان ( مثل استجابات الأفراد والأسر لانتقالهم إلى مساكن جديدة فى مناطق جديدة ، واتجاهات « المستهلكين » نحو الخدمات الصحية والتعليم ) . ولكن هذه البحوث ليست سوى شواهد قليلة على وجود أى نوع من التخطيط المنهجى للبحوث . ومما يدعو إلى الدهشة أنه حتى فى البلاد التى تعرضت لتغيرات جذرية مخططة فى ميدان الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لم تكن هناك استفادة كبرى من فرص التجارب الاجتماعية التى كان يمكن أن تسمح بتقييم السياسات المختلفة على نحو أكثر دقة . واستخدام التجارب فى المسائل الاجتماعية محدود بطبيعة الحال بسبب ما تتكلفه من نفقات وبسبب ضرورة احترام مصالح وحقوق الأفراد الذين يمكن أن يتأثروا بها . غير أن هناك مع ذلك كثيراً من المجالات التى يمكن فيها إجراء تجارب على نطاق ضيق دون نفقات باهظة ودون الإضرار بأى فرد . فمن المؤكد على سبيل المثال أن برامج تنمية المجتمع المحلى فى الهند يمكن أن تفيد من الدراسات التقييمية المعتمدة على تجارب أنماط مختلفة من الإدارة ، وتتابعات وأشكال مختلفة من التجديد ، ومختلف وسائل توصيل الأفكار فى مشروعات التنمية التى تعدها . وهناك بالمثل مجال لإجراء تجارب فى ميدانى تخطيط المدن ، وتوفير فرص التعليم والسياسات الخاصة بانحراف الأحداث ، ومعاملة المجرمين وميادين أخرى كثيرة . حقيقة أنه كثيراً ما قيل عن بعض السياسات التى تنفذ فى بعض هذه الميادين بأنها « تجريبية » ، ولكنها تكاد تفتقر دائماً تقريباً إلى أهم سمات التجربة ، وأعنى الدراسة المنهجية المقارنة لنتائج اتباع أساليب مختلفة .

وقد لاحظنا من قبل — وخاصة فيما يتعلق بمسوح الفقر — أن رجل الاجتماع لا يقتصر دائماً على الوصف الدقيق لظاهرة اجتماعية معينة ، ولكنه كان يستطيع فى بعض الأحيان تحديد سببها أو أسبابها المحتملة . والواقع أن كثيراً من البحوث التطبيقية التى أجريت فى السنوات الأخيرة قد استهدفت بوضوح تجاوز عملية الوصف ، برغم أهميتها التى لا جدال فيها ، لتصل إلى اكتشاف الأسباب واقتراح حلول محددة . وهذا الهدف أقل طموحاً من أهداف علماء الاجتماع الأوائل الذين كانوا يفكرون فى إطار نظرية معينة يمكن تطبيقها على أي موضوع وبنجاح كامل فى حل المشكلات العلمية . وذلك أن كل ما يدعيه رجال الاجتماع اليوم هو محاولة اكتشاف بعض العلاقات العلية المعينة والمحدودة عن طريق الدراسة السوسيولوجية التحليلية . ومع ذلك فإن نتائج تلك الجهود المتواضعة ليست معصومة من الخطأ ، فقد ثبت أنه من الصعب فى بعض الحالات المتطرفة إقامة صلات علية دقيقة بين ظواهر اجتماعية فى المواقف المعقدة التى يجب أن تتناولها السياسة الاجتماعية . ويمكن أن ندرك بعض هذه الصعوبات فى أوضح صورها فيما يتعلق ببعض المشكلات الاجتماعية المحددة .

وليس علماء الاجتماع المحترفون فقط هم الذين يستخدمون المعرفة السوسيولوجية ، فقد بدأت العلوم الاجتماعية على وجه العموم تؤثر فى السياسة الاجتماعية بطريقة أخرى وأعنى من خلال الدور الذى تؤديه فى التربية وفى إعداد أولئك الذين يقومون بوضع وتنفيذ تلك السياسة . فقد أصبح علم الاجتماع يشغل اليوم مكاناً هاماً فى برامج إعداد الإخصائيين الاجتماعيين ، وأصبح معترفاً به كعنصر مفيد فى إعداد المديرين فى الصناعة ، وموظفى شئون الأفراد ( شئون العاملين فى الحكومة ) ، والمعلمين ، والموظفين الحكوميين المسئولين عن إدارة هيئات الرفاهية الاجتماعية أو المشروعات المملوكة للدولة . وليست قيمة علم الاجتماع بالنسبة لهذه المهن فى الغالب أنه يمد الفرد بمبادئ سوسيولوجية يستطيع أن يطبقها بشكل مباشر فى حل مشكلات عملية . وإنما تتمثل قيمته فى أن الفرد الذى اكتسب معلومات عامة واسعة عن مختلف أنماط البناء الاجتماعى والثقافة قد درس بمزيد من التفصيل البناء الاجتماعى لمجتمعه وتاريخ هذا المجتمع ، كما تعلم شيئاً من المناهج التى يمكن بواسطتها جمع وتقييم معلومات عن المسائل الاجتماعية . ومن ثم يصبح هذا الفرد قادراً على إصدار أحكام أكثر صواباً واتخاذ

قرارات أكثر حكمة فيما يتعلق بالمشكلات الاجتماعية التى يواجهها .

فالإقبال المتزايد على استخدام البحوث السوسيولوجية ورغبة رجال الاجتماع أنفسهم فى تقديم إسهام عملى يثير عديداً من التساؤلات ، ليس فقط عن إمكانيات استخدام علم الاجتماع فى التطبيق العملى ، وإنما كذلك عن الوجه الأمثل لهذا التطبيق . وقد كنا نسلم فى المناقشات التى عرضناها حتى الآن بأن السياسات الاجتماعية خير فى ذاتها أو شيء مرغوب فيه . غير أن هذا الافتراض يحجب عديداً من المشكلات التى يتحتم علينا أن نشير إليها هنا على عجل ، مع أننا لن نستطيع أن نوفيها حقها . وأعتقد من ناحيتى أن رجال الاجتماع يلتزمون بالضرورة فى التطبيق العملى بتحسين الحياة الاجتماعية ، أو كما كان يقول علماء الاجتماع القدامى ، بتحقيق التقدم الاجتماعى . ومن شأن هذا الالتزام أن يحدد لهم ميادين معينة للبحث ويحرم عليهم أخرى . ويمكننا أن نعقد مماثلة بين علم الاجتماع التطبيقى والطب ، كما فعل « ألفين جولدنر » فى مقال إعلامى له[١٣] . ويميز جولدنر بين اتجاه هندسى engineering واتجاه « علاجى » Clinical فى علم الاجتماع التطبيقى . ويتميز الاتجاه « الهندسى » بأن رجل الاجتماع يقبل تحديد العميل للمشكلة ، بحيث يقتصر دور رجل الاجتماع على اكتشاف الوسائل الناجحة لحل المشكلة . أما الاتجاه « العلاجى » فيتميز بأن رجل الاجتماع (شأنه شأن الطبيب) لا يلتزم — ويسلم عموماً بأنه لا يلتزم — بتحديد العميل للمشكلة ، الذى يعتبره فى الواقع أحد أعراض المشكلات الأساسية . ويهتم « جولدنر » فى تحبيذه للاتجاه العلاجى بكفاءة المنهج من ناحية ، وبالقيم التى يجب أن توجه البحث السوسيولوجى التطبيقى من ناحية أخرى . على أنه لا يجد فارقاً هاماً بين الطب وعلم الاجتماع التطبيقى — فممارسة الطب قائمة على التزام الطبيب ، وهو التزام واضح ودقيق فى الغالبية العظمى من الحالات ، بالحفاظ على الصحة ومقاومة المرض . أما علم الاجتماع التطبيقى فلا يقوم على أى التزام دقيق كهذا . ذلك أن « الرفاهية الاجتماعية » أو « التحسين » قد لا تكون محل اختلاف مباشر ، ولكنها تحتمل فى العادة أحكاماً متضاربة . فمصطلحات « الصحة الاجتماعية » و« المرض الاجتماعى » ( أو « الباثولوجيا الاجتماعية » ) التى تستخدم فى بعض الأحيان غير محددة وغير ملائمة إلى حد بعيد . ذلك أن محور

الاهتمام ليس صحة المجتمع (التي قد تعرف بأنها قدرته على البقاء) بقدر ما هو نوعية الحياة الاجتماعية. كما نجد من ناحية أخرى ما يعتبر في ظرف معين أمراضاً قد يعتبر في وقت لاحق اضطرابات لا مفر منها تصاحب النمو الصحي السليم،[١٤] أو بعبارة أعم أنها يمكن أن تقيم على نحو مختلف من جانب ملاحظين متباينين[١٥]

ولا أريد أن أخلص من هذا الكلام إلى أنه لا يوجد معيار واضح يمكن أن يوجه علم الاجتماع التطبيقي، ولا — بالعكس — أنه من واجب رجال الاجتماع أنفسهم أن يحددوا دون منازع المقصود بالرفاهية أو التقدم. وينبغي أن نسلم أولا بأن المشكلات المنهجية التي عرضت لها لا تثور في الغالبية العظمى من الحالات، إذ أن هناك إجماعاً تقريبياً على تعريف كثير من الشرور الاجتماعية ولكن حيث لا يوجد مثل هذا الاتفاق يستطيع رجال الاجتماع أن يقدموا إسهاماً عملياً بتوضيح نقاط الخلاف، وذلك بأن يقيموا من واقع الحقائق التفسيرات الموجودة للمشكلة الاجتماعية، وخاصة عن طريق تقديم سياسات اجتماعية بديلة تناسب بناء المجتمع ككل. ويقدم رجال الاجتماع في الحالة الأخيرة بالضرورة بعض الأفكار والبيانات التي تصبح مادة للنقد الاجتماعي ذلك لأنهم يضطرون إلى أن يأخذوا في اعتبارهم تأثير بعض أنواع عدم المساواة القائمة في ثروة وقوة الجماعات الاجتماعية على السياسة الاجتماعية، وأن يوضحوا بالتالي كيف تؤدي مختلف أنواع السياسة إلى العمل لمصلحة أو ضد مصلحة جماعات معينة. وقد أدى إصرار كثير من علماء الاجتماع المعاصرين على الالتزام « بمنهج علمي » صارم إلى خلق نظرة محافظة ليس لها ما يبررها. وتقوم هذه النظرة على قبول الإطار الاجتماعي القائم كشيء مسلم به، لأنه من التعقيد بحيث يستعصى على الدراسة العلمية. وهنا توظف كل إمكانيات علم الاجتماع « العلمي » الحقيقي في دراسة مشكلات محدودة النطاق بعناية معزولة عن البناء الاجتماعي الواسع. ولذلك نرى من الضروري أن تؤكد مرة أخرى أن من السمات المميزة للفكر السوسيولوجي أنه يحاول فهم كل مشكلة معينة في سياقها الاجتماعي الكلي، وتحديد السياسات الاجتماعية التي تؤثر على حياة المجتمع في مجموعها.

وأفضل وسيلة لرؤية الوظيفة النقدية لعلم الاجتماع في أقل آثاره وضوحاً — وربما أكثرها جميعاً أهمية — على الحياة الاجتماعية، ذلك التأثير الذي يمارسه من خلال

تثقيف الجمهور العام، أو على الأقل ذلك الجزء من الجمهور الذى يهتم اهتماماً قوياً بالشئون الاجتماعية والسياسية . وهنا يقدم علم الاجتماع إطاراً من المفاهيم ، وأساساً للمعرفة الدقيقة لمناقشة المسائل السياسية مناقشة ذكية(١٦) . وقد أوضح تيتموس ببراعة فائدة البحوث السوسيولوجية من هذه الناحية فى كتابه المعنون « مقالات عن دولة الرفاهية »* ويتناول تيتموس فى مقال بعنوان « التقسيم الاجتماعى للرفاهية » بعض الفروض التى وجهت الفكر الحديث فى السياسة الاجتماعية فى بريطانيا ، وخاصة الفرض الخاص بمدى تنفيذ خطط الرفاهية الاجتماعية وأثر الخدمات الاجتماعية فى إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء . ويكشف تحليله الصعوبات الكثيرة التى تواجه سعى الإنسان اليوم نحو المساواة ، والمصادر المتجددة دائماً لمظاهر عدم المساواة والعجز الاجتماعى . وهو يشك كثيراً فى قدرة الخدمات الاجتماعية على تحقيق المساواة ، نظراً لأن تلك الخدمات محددة تحديداً ضيقاً أكثر مما يجب عادة ، كما أن هناك أنماطاً أخرى من الإجراءات الجماعية التى تؤدى إلى زيادة عدم المساواة قد أغفلت ولم يتنبه إليها أحد . ويقول إن النظم الثلاثة المستقلة للخدمة الاجتماعية (وهى الاجتماعية ، والمالية ، والمهنية) تؤدى على العموم إلى « توسيع وتدعيم مجال عدم المساواة الاجتماعية » . ويدرس تيتموس فى مقالات أخرى من هذا الكتاب البناء العمرى للسكان من حيث علاقته ببعض الأفكار الشائعة عن عبء العجز الاقتصادى بين كبار السن من السكان وبعض المشكلات التى تترتب على مستويات للسلوك المتعارضة المتوقعة من رب الأسرة فى الطبقة العاملة داخل الأسرة وفى الصناعة. وتساهم هذه المقالات بشكل مباشر فى إثراء المناقشات العامة المستنيرة للمسائل الرئيسية المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ، وهى تستند إلى أساس متين من الأفكار والبحوث السوسيولوجية الحديثة .

ويمكن أن نضرب مثلا آخر من ميدان السياسة التربوية . ذلك أن المناقشات التى دارت مؤخراً عن التربية فى بريطانيا وفى مجتمعات صناعية أخرى يجب أن تأخذ فى اعتبارها البحوث السوسيولوجية التى توضح الصلات بين المنشأ الطبقى الاجتماعى ، وفرصة التعليم ، والتحصيل الدراسى . وطالما أن السياسة العامة — أو السياسات الخاصة

---

* Essays on the Welfare State.

بجماعات اجتماعية معينة – تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص فى ميدان التعليم ، وتوسيع وتحسين النسق التربوى القومى ، فعليها أن تنتفع بنتائج البحوث السوسيولوجية التى تكشف عن مصادر وميكانيزمات عدم تكافؤ الفرص ، وعوامل ضعف التحصيل الدراسى ، ويقترح أساليب القضاء عليها .

وقد اختلف علم الاجتماع فى أدائه هذه الوظيفة الحساسة وفى كونه مصدراً للتغير الاجتماعى العمدى – اختلافاً كبيراً عن الأنثروبولوجيا الاجتماعية التى ارتبطت – فى جانبها التطبيقى – ارتباطاً وثيقاً بالإدارة الاستعمارية . ويلاحظ ايفانز بريتشارد أنه « . . . إذا قامت سياسة إحدى الحكومات الاستعمارية على إدارة شعب من الشعوب من خلال رؤسائه ، فإنه يصبح من المفيد أن تعرف من هم رؤساؤه وما هى الوظائف التى يضطلعون بها ، والسلطة والامتيازات التى يتمتعون بها ، والالتزامات التى يحملونها وكذلك إذا أرادت أن تدير شئون شعب تبعاً لقوانينه وعاداته الخاصة فلا بد لها أولا من أن تعرف ما هى هذه القوانين والعادات »[١٧] . وقد أكد فيرث على العديد الذى يمكن أن تقدمه الدراسات الأنثروبولوجية لرجل الإدارة الذى يجب أن يعالج مشكلات التغير الاجتماعى الناشئة عن التطور الداخلى وعن الاتصال بالسلطة الاستعمارية[١٨] . ويتفق كلا الكاتبين على أن الأنثروبولوجيا لا يمكن أن تطبق إلا داخل حدود السياسة التى ترسمها الحكومة الاستعمارية لنفسها . ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الأنثروبولوجيين الاجتماعيين ورجال الاجتماع قد اختلفت علاقاتهم بموضع دراستهم اختلافاً بعيداً . فأبناء المجتمعات البدائية على الجملة لا يقرأون الدراسات الأنثروبولوجية المكتوبة عنهم ، فى حين يقرأ بعض أبناء المجتمعات الصناعية مؤلفات رجال الاجتماع ، وهكذا يثير رجل الاجتماع – أو يتوقع أن يثير – بعض الاستجابات فى نفوس بعض الناس الذين يدرسهم ، مما يؤثر على دراسته . والواقع أن نهاية النظام الاستعمارى ، أكثر من حقيقة دراسة كثير من المجتمعات القبلية دراسة مستفيضة ، هى المسئولة عن تحول الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية حالياً ، وعن ذلك التقارب بين الأنثروبولوجيا الاجتماعية وعلم الاجتماع فيما يتعلق بالدراسات النظرية والبحوث التطبيقية .

على أن التأثير العملى لعلم الاجتماع يمكن أن يكون أكبر مما كان بالفعل .

فهناك علاوة على الجمهور الذي يهتم بالمسائل الاجتماعية اهتماماً قوياً قطاع أكبر من السكان يمكن توجيهه — من خلال وسائل الاتصال الجماهيري والمؤسسات التربوية — لكي ينظر إلى بعض المشكلات الاجتماعية نظرة أكثر موضوعية وأقل انفعالا ، ويدرك ويرفض الآراء والسياسات غير السليمة . ويبدو أن علم الاجتماع قد ساهم من هذا الطريق مثلا فى تخفيف حدة التمييز العنصري والتعصب ، والنظر إلى المجرمين ومعاملتهم على نحو أكثر إنسانية .

والواقع أن علم الاجتماع قد استطاع بهذه الطرق المختلفة ، وأعنى : الوصف الدقيق للمشكلات الاجتماعية والبحث عن الأسباب والعلاج ، وإعداد الإخصائيين الاجتماعيين ورجال الإدارة ، وتربية الرأى العام ، وكشف أنواع عدم المساواة والامتيازات وما تؤدى إليه من مجادلات سياسية ؛ استطاع علم الاجتماع بهذه الطرق أن يساهم فى تحقيق المثل الأعلى الذى صاغه مؤسسوه صياغة دوجماطيقية وساذجة إلى حد كبير وهو : اشتراك جميع الناس فى التحكم فى ظروف حياتهم الاجتماعية ، بحيث تدير الإنسانية دفة حياتها بنفسها . وسوف نتناول فى الفقرة التالية على عجل واحداً من أبرز المظاهر الحديثة لهذا التوجيه الذاتى ، وأعنى عملية التغير الاجتماعى المخطط .

## التخطيط الاجتماعى :

هناك اليوم قدر من التخطيط الاجتماعى فى جميع المجتمعات الحديثة . وقد ظل فهم الناس للتخطيط حتى الوقت الراهن يكاد يقتصر على التحكم فى النشاط الاقتصادى وتوجيهه . ولم يلعب رجال الاجتماع سوى دور ضئيل فى تلك العملية . ونجد هذا الوضع قائماً أيضاً حتى فى تلك المجتمعات التى تبدو فيها الجوانب السوسيولوجية للنمو الاقتصادى واضحة كل الوضوح ، كما هو الحال فى البلاد النامية مثلا ، ولكن الناس بدأوا يدركون بسرعة ضرورة المعرفة السوسيولوجية وأهميتها لعملية التخطيط . وتوفر لدينا اليوم قدر ضخم من المؤلفات التى تتناول الجوانب الاجتماعية للنمو الاقتصادى وأخذ الاقتصاديون الذين ركزوا جهودهم على مشكلات التنمية الاقتصادية يعتمدون أكبر الاعتماد على النظرية والبحوث السوسيولوجية[٢٠] .

وقد اعترفت برامج البحوث للجنة التخطيط فى الهند بأن رجال الاجتماع يمكنهم أن يقدموا إسهامًا هامًا فى عملية التخطيط الاقتصادى . غير أن علماء الاجتماع لم يقدموا بعد على اغتنام الفرصة كاملة ، سواء من حيث إجراء دراسات مفصلة أو دراسة أهداف ومشكلات التخطيط الهندى على نطاق موسع . ومن الاستثناءات البارزة لهذا دراسة ديوب الرائعة عن تطور القرية[٢١] ، التى يجدر بنا أن نستعرض نتائجها فى شىء من التفصيل فيما يلى :

« على حين يجب أن يتحمل رجال التخطيط و الإدارة المسئولية الأساسية عن وضع وتنفيذ مشروعات التنمية الريفية ، فإن العلماء الاجتماعيين يستطيعون أن يقدموا لهم عونًا لا يقدر فى ميادين التنظيم الاجتماعى ، والعلاقات الإنسانية ، والثقافة والقيم التى سوف تتأثر بتلك المشروعات . . . وينبغى على الدراسات السوسيولوجية التى تنصح بها هنا أن تقدم تحليلات متكاملة للثقافة والتنظيم الاجتماعى فى بعض المجتمعات القروية الممثلة لمختلف أقاليم الهند اللغوية والثقافية . ويجب أن تهتم إلى جانب تصوير التنظيم الاجتماعى والاتجاهات وقيم الناس بإبراز اتجاهات التغير ودوافعه بشكل خاص . ولا بد من محاولة اكتشاف الجماعات التى تعمل بمثابة عوامل للتغير وحمله فى المجتمعات القروية . كما أن مشكلة الاختيار عند قبول الأفكار والمستحدثات التى يقدمها العالم الخارجى تستحق هى الأخرى دراسة مفصلة . ومن موضوعات البحث الأخرى التى تتميز بإمكانيات نظرية وعملية كبرى ، موضوع القيادة وصنع القرارات فى المجتمعات القروية . وسيعرض الباحث فى هذا الصدد لمشكلات ديناميات الجماعة والانقسامات الموجودة داخلها بقدر كبير من العناية . كما تستوجب الأشكال التقليدية للأنشطة التعاونية فى القرى الهندية دراسة جادة هى الأخرى » .

« وقد أوضحت هذه الدراسة الأهمية الحيوية للاتصال فى أى برنامج لتنمية المجتمع الريفى . ويضطرم هذا الميدان بتحديات مثيرة لبحوث العلوم الاجتماعية . فمن الضرورى الكشف عن قنوات الاتصال الموجودة فعلا فى الريف الهندى ، وتقدير دور ووظيفة أنواع عوامل الاتصال المختلفة . ومن الأمور الجوهرية بنفس الدرجة تحديد أنماط الموضوعات والإثارة التى تؤثر تأثيراً فعالا فى تلك المجتمعات . ويلزم كذلك أن نقيم بعناية استجابة مختلف قطاعات السكان القرويين لمختلف أساليب الاتصال.

كما أن دور التعليم المدرسى فى الاتصال وفى نشر الأفكار الحديثة يستحق الدراسة والتقييم هو الآخر . فالبحوث الإمبيريقية فى هذا الميدان لازمة كل اللزوم لوضع برامج اتصال ملائمة وفعالة فى نفس الوقت » .

« ومن الميادين الأخرى التى يستطيع فيها العالم الاجتماعى أن يقدم إسهاماً مفيداً لحركة تنمية المجتمع الريفى فى الهند ميدان إعداد دراسات حالة إمبيريقية لمشروعات محددة ومواقف ميدانية معينة . وقد أكدنا أكثر من مرة فى ثنايا هذه الدراسة على أهمية هذه الدراسات كوسيلة تعليمية فى برامج إعداد إخصائى التنمية الريفية . فدراسة الحالة المفيدة التى تحلل الاتجاهات المعقدة ، والمعتقدات والقيم وتقيم بوضوح دور كل منها فى موقف ميدانى معين ، تعتبر من أفيد وسائل تعريف إخصائى المستقبل بمشكلات وصعوبات عمله المقبل . يمكن اختبارها مرة أخرى من خلال الدراسات التقويمية الأشمل والأعم ، ومن أجل وضع تعميمات أصدق وأدق » .

« كما يجب تشجيع مشاركة العالم الاجتماعى فى برامج إعداد إخصائى التنمية . إذ يمكنه أن يساهم بدور واضح فى إنجاح هذه البرامج من خلال تقديم آرائه العملية الملموسة فى الموقف القروى ، ومن ثم يصحح صورة الحياة القروية المهتزة بعض الشىء فى ذهن رجل الإدارة بصفة عامة » .

« وأخيراً تعتبر « المشروعات التجريبية » من المجالات الهامة الأخرى التى يمكن أن يتم فيها تعاون مثمر بين رجال التخطيط والعلوم الاجتماعية ، وذلك فى مراحل تخطيط وتحليل وتقييم هذه المشروعات التى تتم على أساس تجريبى . فالمسح الذى يصممه العلماء الاجتماعيون بدقة قبل تنفيذ المشروع يجب أن يسبق مراحل تحديد وبدء المشروع التجريبى نفسه » .

وقد بدأ الاعتراف بشكل متزايد بقيمة علم الاجتماع ، سواء فى البحث أو إعداد العاملين ، فى عدد من الميادين الأخرى المتصلة بالتخطيط الاجتماعى فى الهند. فتجد علم الاجتماع يشغل مكاناً هاماً فى مجال إعداد الإخصائيين الاجتماعيين (٢٢) ، وأصبح يلعب دوراً أكثر أهمية فى إعداد إخصائى التنمية الريفية وغيرهم من المسئولين عن برامج التنمية الريفية .

على أن الجوانب الأوسع لاستخدام علم الاجتماع فى التغير الاجتماعى المخطط

لم تحظ بعد بمناقشات مستفيضة(٢٣). ومن الواضح أن دور رجل الاجتماع ظل مقتصراً إلى حد بعيد على كونه ناقداً خارجياً، يكشف عن بعض أسباب الفشل والعقبات التى تعترض إنجاز الخطط الاقتصادية. وتبدو هذه النقطة واضحة بشكل خاص فى استعراض أوسوفسكى Ossowski لأوجه قصور وأخطاء التخطيط فى بولندة فيما بعد الحرب العالمية الثانية(٢٤). وتشغل المشكلة الاقتصادية فى الهند مكانة جوهرية فى الوقت الحالى، وبوسع رجال الاجتماع أن يقدموا أكثر إسهاماتهم العملية إفادة بدراسة أثر الثقافة التقليدية والطائفة، والأسرة على الانتاج الزراعى، والصناعى ودراسة أنجح الوسائل للوصول إلى الأهداف المنشودة فى بعض مشروعات التخطيط المعينة. كما أن عليهم كذلك أن يبحثوا الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكانى السريع، ووسائل التحكم فى هذا النمو. وغنى على البيان أن رجال الاجتماع سوف يحتاجون فى مثل هذه البحوث إلى التعاون مع علماء اجتماعيين آخرين كرجال الاقتصاد، والسكان، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس، وإلى الاهتمام بأساليب تحقيق هذا التعاون على الوجه الأكمل. ذلك أن الفكرة قد ظلت فى الغالب وهمية، أو لم تتحقق فى الواقع العملى إلا من خلال تجاوز عدد من الدراسات المستقلة تمام الاستقلال.

ويجب ألا نتصور أن دور رجل الاجتماع سوف يقتصر دائماً على دور الناقد برغم أهميته التى لا جدال فيها، أو أنه سيقصر دراساته على العوامل الاجتماعية للنمو الاقتصادى المخطط. فالتصنيع والنمو الاقتصادى يؤديان إلى ظهور مشكلات اجتماعية جديدة كالجريمة، والأمراض العقلية، والملل وعدم الرضى عن العمل الصناعى، واستغلال أوقات الفراغ يتحتم عليه أن يشارك فى دراستها. كما أن التخطيط الاجتماعى نفسه يخلق مشكلات البيروقراطية والمركزية، والعلاقة بين الفرد والمجتمع المحلى، وبين السلطات الحكومية والجمعيات الخاصة وغيرها من الموضوعات التى أصبحت من أبرز موضوعات الدراسة السوسيولوجية.

وهناك فى النهاية صلة أكثر عمومية بين علم الاجتماع والتخطيط الاجتماعى، ذلك أن نمو علم الاجتماع كان مسئولاً إلى حد ما عن توسيع فكرة التخطيط من مجرد الاقتصاد المخطط إلى فكرة المجتمع المخطط. كما استجاب علم الاجتماع فى نفس الوقت للتطورات التى حدثت فى دنيا الفكر السياسى والعمل السياسى. وكما كتب

نهرو بصدد المناقشات التى دارت فى لجنة التخطيط القومى عام ١٩٣٨ : « لقد كانت الفكرة الأصلية وراء إنشاء لجنة التخطيط هى زيادة التصنيع . . . غير أن التخطيط لا يستطيع أن يتجاهل الزراعة التى كانت عماد حياة الشعب كله ، ثم إن الخدمات الاجتماعية تتمتع بنفس القدر من الأهمية . وهكذا قادنا شىء إلى آخر ، بحيث أصبح من المستحيل عزل شىء معين على حدة أو التقدم فى اتجاه واحد دون تقدم مواز فى الاتجاهات الأخرى . وكلما أمعنا التفكير فى عملية التخطيط هذه كلما نمت فى سرعتها وفى معدلها بحيث كادت تستوعب كل نشاط تقريباً . ولا يعنى هذا أننا نسعى إلى تنظيم كل شىء والتحكم فيه ، ولكننا يجب أن نأخذ كل شىء فى اعتبارنا عندما نكون بصدد اتخاذ قرار بشأن قطاع معين من قطاعات الخطة »[٢٥] . ومن واجب رجل الاجتماع أن يساعد على عملية أخذ كل شىء فى الاعتبار بأن يحدد بوضوح ويصف بدقة الصلات القائمة بين الظواهر الاجتماعية المختلفة الأمر الذى يجعل عملية التخطيط أكثر فعالية ، ويساعد على تجنب النتائج غير المتوقعة وغير المرغوبة . وعلى الرغم من أنه لا يلزم أن يكون ناقداً بالضرورة إلا أنه يقدم وسائل النقد . وهو فى كلا الجانبين يخدم هدفاً واحداً يلتزم به علم الاجتماع والتخطيط على السواء التزاماً تاريخياً ، وهو : نمو الحرية الإنسانية وترقية العقل الإنسانى .

## المراجع


(١) هناك مسوح أخرى سابقة على ذلك ولكن عددها قد زاد زيادة سريعة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

(٢) Charles Booth, Life and Labour of the People in London, (17 Vols., London 1902).

(٣) B. Seebohm Rowntree, Poverty : A Study of Town Life, (London 1901).

(٤) B. Seebohm Rowntree and R. Lavers, Poverty and the Welfare State, (London 1951).

(٥) هناك معلومات كثيرة عن هذه الفئات فى تقارير لجنة تسجيل الطوائف والقبائل .

(٦) See R.N. Saksena, Refugees, (Bombay 1961).

(٧) See M.S. Gore et al., The Beggar Problem in Metropolitan Delhi, (Delhi 1959).

(٨) D.V. Glass, "The Application of Social Research", British Journal of Sociology 1 (1) 1950.

(٩) R.M. Titmuss, "Social Administration in a changing Society", in Essays on the Welfare State, (London 1958).

(١٠) انظر ( بحوث التخطيط من ١٩٥٥ — ١٩٥٩ ) .
Research for Planning 1955 - 1959.

وتغطى مشروعات البحوث التى تم إقرارها الميادين التالية : الإصلاح الزراعى ، والاقتصاد الزراعى، المدخرات الاستثمارية ، والعمالة ، الصناعات الصغيرة والمنزلية ، المسوح الحضرية ، الرفاهية الاجتماعية، الإدارة العامة ، الجوانب الاقتصادية العامة للتنمية . اللامركزية والتنمية الإقليمية ، موارد التنمية ، فوائد مشروعات الرى .

(١١) تبدو قيمة هذا الجمع للبيانات والمسوح فى التقرير الذى أصدرته الأمم المتحدة بعنوان : « تقرير عن الموقف الاجتماعى العالمى Report on the World Social Situation ( عام ١٩٦١ ) ، غير أن هذه المسوح العالمية يمكن أن تكون أيسر فى إعدادها وأشمل فى نطاقها لو أنه أتيح المزيد من البيانات القومية المنشورة .

(١٢) يلاحظ التقرير الذى نشرته اللجنة الحكومية الدانمركية مؤخراً حول إنشاء « معهد البحوث الاجتماعية التطبيقية » : « ترى اللجنة أنه ليست لدى الهيئات التشريعية ، والإدارة الحكومية ، والجمهور المعلومات الكافية لتحليل أداء الهيئات الاجتماعية لوظائفها ، وآثارها على الفرد وآثارها الأخرى ، وخاصة على الاقتصاد القومى . فالبيانات المتاحة لا تهيىء أساسا كافيا لإصدار الحكم عما إذا كانت الوسائل

المستخدمة – مالية أو تنظيمية – مستغلة على أفضل نحو ممكن أم لا ، وموظفة فى أهم الأغراض » .
النص مقتبس عن المصدر التالى :

Henning Friis, "The Application of Sociology to Social Welfare, Planning and Administration". Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, II, PP. 65 - 6.

( ١٣ ) A.W. Gouldner, "Explorations in Applied Social Science", Social Problems III (3) 1956.

( ١٤ ) جاء فى كتاب « راب » و « سلزنيك » المعنون : المشكلات الاجتماعية الرئيسية ( الصادر فى نيويورك ١٩٥٩ ) أنه « من الواضح أن عدم وجود مشاكل اجتماعية لا يعنى بالضرورة أن هذا المجتمع مثالى . . . كما لا تعنى شدة المشاكل الاجتماعية بالضرورة أن المجتمع يتحرك إلى الوراء . بل العكس قد يكون صحيحاً . فالمجتمع الذى لا يسمح بحدوث تغير أو تقدم تقل فيه المشاكل الاجتماعية عادة . أما فى المجتمع المتغير . . . فقد تكون بعض المشكلات الاجتماعية أعراض تغير نحو حياة أفضل » . قارن :

E. Raab and G.J. Selznick, Major Social Problems (New York 1959), P. 5.

( ١٥ ) من هذا مثلا الحرية الكبيرة فى مجال العلاقة بين الجنسين التى انتشرت مؤخراً فى كثير من المجتمعات الغربية ، فيعتبرها البعض دليلا على الانهيار الاجتماعى، فى حين يعتبرها آخرون مظهراً لنظام اجتماعى أكثر رشداً وأكثر تسامحاً .

( ١٦ ) يقول جونار ميردال فى مقاله ( العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسية الاجتماعية ) المنشورة فى المجلة البريطانية لعلم الاجتماع : « القضية عندى أنه على حين لا يشارك العلماء الاجتماعيون إلا بدور ضئيل فى الإعداد الفنى الفعلى للتشريعات ، وبدور أقل منه فى توجيه التغيرات الاجتماعية المقصودة ، فإن تأثيرهم كان مع ذلك بالغاً . واعتقد أن تأثيرهم هذا يرجع أساسا إلى عرضهم وتحبيذهم لبعض الأفكار والنظريات العامة ) .

Gunnar Myrdal, The Relation between Social Theory and Social Policy, British Journal of Sociology IV (3) Sept. 1953.

( ص ٢١٥ ) . ويذكر ميردال من بين الذين أثروا فى السياسة الاجتماعية بهذه الطريقة : مالتوس ، وريكاردو ، وماركس ، وداروين ، وسبنسر ، وكينز . ثم يقول إنه حدث بعد ذلك أن شارك العلماء الاجتماعيون ( وخاصة رجال الاقتصاد ) بشكل متزايد فى الإدارة . ولكنه لا ينكر أن تحبيذ « بعض الأفكار والنظريات العامة » مازال واحداً من أهم السبل التى يؤثرون بها على عملية صنع السياسة .

( ١٧ ) E.E. Evans - Pritchard, Social Anthropology (London 1951) PP. 109 - 10.

( ١٨ ) Raymond Firth, Human Types (revised edition, London 1956) Chapter VII.

( ١٩ ) إذ قدم على الأقل الأساس لبعض المطبوعات التربوية الموجهة ضد التعصب العنصرى .
قارن على سبيل المثال سلسلة الكتيبات التى أصدرتها اليونسكو عن الأجناس .

( ٢٠ ) انظر على وجه الخصوص كتابات جونار ميردال وآثر لويس .

( ٢١ ) S.C. Dube, India's Changing Villages.

(٢٢) See M.S. Gore, Sociology and Social Work, (Bombay 1962).

(٢٣) But see the Symposium on Sociological Aspects of Social Planning, by Gunnar Myrdal, S. Ossowski and Charles Bettelheim. in Transactions of the Fourth World Congress of Sociology, Vol. II (London 1959).

(٢٤) انظر الحاشية السابقة .

(٢٥) Jawaharlal Nehru. The Discovery of India, P. 402.

# سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها :

| | | |
|---|---|---|
| الكتاب الأول | : ميادين علم الاجتماع | اختيار وترجمة الدكاترة: محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسيني ، دار المعارف، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ . |
| الكتاب الثاني | : نظرية علم الاجتماع | تأليف نيقولا تيماشيف ترجمة الدكاترة : محمود عودة ومحمد الجوهري والسيد الحسيني ومحمد على محمد دار المعارف ، الطبعة الثانية١٩٧٢ |
| الكتاب الثالث | : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعي | تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ |
| الكتاب الرابع | : تمهيد في علم الاجتماع | تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة : محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد على محمد والسيد الحسيني ، دار الكتب الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣ . |
| الكتاب الخامس | : مجتمع المصنع : دراسة في علم اجتماع التنظيم | تأليف الدكتور محمد على محمد، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٢ . |
| الكتاب السادس | : الصفوة والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع السياسي | تأليف بوتومور ترجمة الدكاترة: محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد على محمد والسيد الحسيني ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ . |

الكتاب السابع : الطبقات فى المجتمع الحديث تأليف بوتومور ترجمة الدكاترة: محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

الكتاب الثامن : علم الاجتماع الفرنسى المعاصر تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

الكتاب التاسع : قراءات معاصرة فى علم الاجتماع للدكتورين : علياء شكرى ومحمد على محمد ، دار النشر المتحدة ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

الكتاب العاشر : دراسات فى التنمية الاجتماعية تأليف الدكاترة : السيد الحسينى ، ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، دار المعارف ، ١٩٧٣ .

الكتاب الحادى عشر : مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية تأليف جون ركس ترجمة الدكاترة : محمد الجوهرى وسعيد فرح والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر: دراسات فى التغير الاجتماعى للدكاترة : محمد على محمد والسيد محمد الحسينى وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، دار الكتب الجامعية ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثالث عشر: دراسة علم الاجتماع اختيار وترجمة الدكاترة : محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٣ .

الكتاب الرابع عشر : دراسات فى الاجتماع الريفى والحضرى للدكاترة : محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية تحت رقم ١٨٤٠ /١٩٧٤
مطابع دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٤

